

DUPLICATE DATE

Ne Jax

**Jamie
Nagar**

No.

297.208

Acc. No.

28 104.2

126433

Five Ordinary books 25 p. per day, Text book

Rs 1 per day, Over night book Rs 1 per day.

فَلَوْلَا تَقَرُّرُ مَنْ لَمْ يَفْقَهُ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لَسَيَفَتْ بُولُغُ الرِّبِّ

الفقه الإسلامي وأصوله

للإمام العلامة محمد بن أبي بكر بن محمد بن عثمان بن كثير

(المتوفى سنة ٧٨٦)

الجزء الثاني

قام بتحقيقه القاضي لسجاد حسين

رئيس المدرس والعالي

الكاشنة في جامع فتحپوری دہلی ہند

طبع

على نفقة وزارة المعارف والشؤون الثقافية للحكومة الهندية الموقرة

الطبعة الأولى

بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بمبئی راجا دکن ہند

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفصل الثاني والعشرون في صلاة السفر

م: يجب أن يعلم أن الشرع علق بالسفر أحكاما ، من جملة ذلك قصر الصلاة ، وهذا الفصل يشتمل على أنواع .

الأول في معرفة فرض المسافر

قال أصحابنا : فرض المسافر في كل صلاة رباعية ركعتان - وفي الحجة . حتما وعزيمة ، لا ندبا ورحمة ، وفي التخصة . أما قصر الصلاة فهو عزيمة . والإكمال مكروه ومخالفة السنة ، ولكن يسمى رخصة مجازا ، م : وقال الشافعي رحمه الله . فرضه أربع والركعتان رخصة ، حتى أن عند علمائنا إذا صلى المسافر أربعا ولم يقعد على رأس الركعتين صدت صلاته ، وإن كان قد تمت صلاته وهو مسي . وفي النخبة : وكذا إذا ترك القراءة في الركعتين الأولين أو في ركعة منها فسد صلاته عندما حلقا له ، قال الشعبي رضي الله عنه : من أتم الصلاة في السفر فقد أعرض عن ملة إبراهيم صلوات الله عليه . ولا قصر في ذوات الثلاث والمثني ، لأن شطرهما ليست صلاة . ولا قصر في النوافل أيضا لأن القصر للتخفيف ولا حاجة إليه في النوافل ، لأن له أن لا يفعلها . وتكلموا في الأفضل في السن ، قيل : هو الترك ترخصا ، وقيل : هو العمل تقربا ، وكان الشيخ أبو جعفر يقول بالعمل في حالة الزول والترك في حالة السير .

م : فروع آخر

في بيان أدنى مدة السفر الذي يتعلق به قصر الصلاة .

قال علماؤنا : أدناها مسيرة ثلاثة أيام ولياليها مع الاستراحات التي تكون في خلال

ذلك سير الإبل ومشى الأقدام ، وهو السير الوسط والمعتاد العالب ، وفي الخلاصة الحانية : السير على ثلاثة أنواع : سير على سبيل التعجيل وهو سير البراذين ، وسير على سبيل الإطاء وهو سير العجلة ، وسير وسط وهو سير الإبل ومشى الأقدام ، وتقديره بمسيرة ثلاثة أيام ولياليها من أقصر أيام الشتاء ، الأيام للشي والليالي للاستراحة . م : وعن أبي حنيفة أنه اعتد ثلاث مراحل ، وفي الحجة . كل مرحلة ستة فراسخ ، م : وبه أحد بعض مشايخ بخارى . وعن أبي يوسف أنه قدره يومين والأكثر من اليوم الثالث ، وفي البيهقي نحو أن يطلع مقصده في اليوم الثالث بعد الروال ، م : وهكذا روى الحسن عن أبي حنيفة وإن سماعة عن محمد ، وعلى قياس هذه الرواية إذا قدر بالمرحلة عد أبي يوسف بقدر بالمرحلتين والأكثر من المرحلة الثالثة . ولم يعتبر بعض مشايخنا الفراسخ - وفي السعاق . هو الصحيح - م : وعامة مشايخنا قدروها بالفراسخ أيضا ، واحتلوا فيما بينهم . بعضهم قالوا أحد وعشرون فرسخا ، وبعضهم قالوا ثمانية عشر ، وبعضهم قالوا خمسة عشر ، والفتوى على ثمانية عشر لأنها أوسط الأعداد ، وفي العياشي . وعامةهم قدروا بالفراسخ واثنا عشر في التقدير لا خمسة عشر ، وعليه الفتوى لأنه أوسط وأحوط ، وفي المظومة في باب مالك رحمه الله :

والبرد الأربع من أدنى سفر فكل أميال الريد اثنا عشر

وفي السعاق : والشافعي رحمه الله قدره يوم و ليلة في قول ، وفي قول قدره بخمسة عشر فرسخا ، وفي قول ستة وأربعين ميلا . م : وإن كان السفر سفر حال فمارة بعض مشايخنا أن التقدير بمسيرة ثلاثة أيام ولياليها على حسب ما يليق بحال الجبال ، وعارة الشيخ الأجل شمس الأئمة الحلواني أن التقدير فيه بالمرحلة لا بحالة بقدر ثلاث مراحل مرحلة الحال لا بمرحلة السهل . وإن كان السفر سفر بحر فقد اختلف المشايخ أيضا ، والمختار للفتوى أن ينظر إلى السفينة ثم تسير في ثلاثة أيام ولياليها حال استواء الريح يجعل ذلك أصلا ، ويقصر الصلاة إذا قصد إلى مسيرة ثلاثة أيام ولياليها على

هذا التفسير في البحر ، فلو أنه سار في الماء سيرا سريعا و يمكن ذلك على البرية ثلاثة أيام فقد ذكر الحسن عن أبي حنيفة أنه يقصر ، وهذا شيء يعرفه الملاحون فيرجع في ذلك إلى قولهم .

وفي المضمرات : و لو قصد موضعا له طريقان أحدهما في البر و الآخر في البحر ، و طريق البر يوصله في ثلاثة أيام و طريق الماء أقل من ذلك ، فإنه إذا سافر في البر يقصر ، و إذا سافر في البحر لا يقصر . و لا يعتبر أحدهما بالآخر . البايغ : و إن أسرع في السير بأن سار مسيرة ثلاثة أيام في ليلتين أو أقل قصر الصلاة . السراجية : من أراد الخروج إلى مكان قريب و أراد أن يترخص برحمة المسافرين و نوى مكانا بعيدا قدر مدة السفر لذلك ليس بشيء . م : قال أبو حنيفة : إذا خرج إلى المصر في طريق ثلاثة أيام و أمكه أو وصل إليه من طريق آخر في يوم واحد قصر ، و قال الشافعي رحمه الله . إذا كان غير غرض لم يقصر . ابن سميعة : مصر له طريقان أحدهما مسيرة يوم و الآخر مسيرة ثلاثة أيام و لياليها إن أخذ في الطريق الذي هو مسيرة يوم لا يقصر ، و إن أخذ في الطريق الذي هو مسيرة ثلاثة أيام و لياليها قصر الصلاة .

المسافر إذا بكر في اليوم الأول و مشى إلى وقت الزوال حتى بلغ المرحلة فنزل فيها للاستراحة و بات فيها ثم بكر في اليوم الثاني و مشى إلى ما بعد الزوال حتى بلغ المرحلة و نزل فيها للاستراحة و بات فيها ثم بكر في اليوم الثالث و مشى حتى بلغ المقصد وقت الزوال هل يصير مسافرا بهذا ؟ وهل يباح له القصر ؟ قال بعضهم : لا ، قال الشيخ شمس الأئمة رحمه الله : الصحيح أنه يصير مسافرا بهذه الية و يقصر الصلاة .

م : فروع آخر

في بيان من ثبت القصر في حقه ١

قال علماؤنا : القصر ثابت في حق كل مسافر ، سفر الطاعة و سفر المعصية في ذلك

سواء ، وقال الشافى : سفر المعصية لا يجيز الرخصة . البايغ : سفر المعصية كسفر
العبد الآبق وقاطع الطريق وشارب الخمر والزاني وما أشبه ذلك ، وسفر الطاعة
كسفر المجاهد ، م : وعلى هذا المرأة إذا حجت من غير محرم ، وكذا جواز الصلاة على
الراحلة إذا خاف ، وكذا حوار أكل الميتة عند الضرورة ، وكذا يجوز استكمال مدة
المسح على الخفين في السفر وإن كان السفر سفر معصية ، ويستوى في ذلك حال قصد
الطاعة والمعصية . والقصر في كل مسافر يصلى وحده أو كان إماما أو مقتديا بالمسافر ،
أما إذا اقتدى المسافر بمقيم أممها متبعة له .

نوع آخر

في بيان أن المسافر متى يقصر الصلاة

فقول : القصر حكم ثبت في حق المسافر فلا بد من بيان أن الشخص متى يصير
مسافرا حتى يثبت له حكم السفر ؟ فقول لا يصير الشخص مسافرا بمجردية السفر بل
يشترط معه الخروج ، قال محمد . يقصر حين يخرج من مصره ويخلف دور المصر ، وفي
الغياثة : والمعتبر من الخروج أن يحاور المصر وعمراته ، هو المختار ، وعليه الفتوى .
م : وإن كانت المحلة بعيدة من المصر وكانت قبل ذلك متصلة بالمصر فانه لا يقصر حتى
يحاور تلك المحلة ويخلف دورها ، بخلاف القرية يكون فناء المصر فانه يقصر الصلاة
وإن لم يحاور تلك القرية ، لأن القرية لا تكون من المصر وإنما تكون من القرى ،
وبما ترادف القرى وتقارب من فناء المصر إلى فرسخ أو فرسخين من فناء المصر ، ولو
فهي عن القصر حتى يحاور القرية التي فناء المصر لهنى عن القصر في هذه القرى أيضا
وهذا بعيد ، فرفنا أن الشرط أن يتخلف عن عمرات المصر لا غير . ثم يعتبر الجواب
الذى منه يخرج المسافر من البلدة لا الجواب بخذاء البلدة ، حتى أنه إذا خلف الديان
الذى خرج منه قصر الصلاة وإن كان بجذاته بنيان آخر من جاب آخر من المصر -
وفي الخلاصة الحثية : سواء كان ذلك في أول وقت الصلاة أو آخره . م : وعن الحسن

في القرى إذا كانت متصلة بالرض^١ إلى ثلاثة فراسخ قال : لا يقصر حتى يجاوز البيوت وإن كانت ثلاثة فراسخ ، وإن كانت بين البلدة والقرية مقدار سكة - وفي جامع الجوامع : طولاً - لا يكون مجاوزاً ، وإن كان قدر مائة ذراع كان مجاوزاً ، ومن مشايخنا من اعتبر مجاورة فناء المصر إن كان بين المصر وبين فئانه^٢ أقل من قدر غلوة ولم يكن بينهما مزرعة بغير مجاوزة الفناء ، وإن كان بينهما مزرعة أو كانت المسافة بين المصر وفئانه قدر غلوة لا تعتبر مجاورة الفناء ، وفي الحامية : وكذلك إذا كان هذا الانفصال بين قريتين أو بين قرية ومصر . م : وهذا القائل يقول : إذا كانت القرى متصلة [بفناء المصر لا برض المصر تعتبر مجاورة الفناء لا غير بخلاف ما إذا كانت القرى متصلة]^٣ برض المصر فحينئذ تعتبر مجاورة القرى ، والصحيح ما ذكرنا أنه يعتبر عمران المصر إلا إذا كانت ثمة قرية أو قرى متصلة برض المصر لحينئذ يعتبر مجاورة القرى ، وفي السغناقي : والأشبه أن يكون الانفصال من المصر قدر غلوة فحينئذ يقصر .

م : نوع آخر في بيان مدة الإقامة

فنقول : أدنى مدة الإقامة عندنا خمسة عشر يوماً ، وقال الشافعي : أربعة أيام ، حتى لو نوى الإقامة أربعة أيام يتم الصلاة عنده ، وفي السغناقي : وقال أيضاً في قول : إذا أقام أكثر من أربعة أيام كان مقبلاً وإن لم ينو الإقامة ، م : وعندنا ما لم ينو الإقامة خمسة عشر يوماً لا يتم الصلاة . ولو أنه أقام في موضع أياماً ولم ينو الإقامة لا يصير مقبلاً عندما وإن طالت إقامته ، وعن ابن عمر رضي الله عنه أنه أقام بأذريجان ستة أشهر وكان يصلي ركعتين ، وعن علقمة أنه أقام بخوارزم ستين وكان يصلي ركعتين ، والمعنى في المسألة وهو أن الإقامة ضد السفر ، ثم أجمعنا أنه لا يصير مسافراً إلا بالنية وإن وجد منه حقيقة السفر ، فإنه إذا كان يسير مرحلة مرحلة جميع الدنيا ولا ينوي سفراً لا يصير

(١) الرضى : مسكن القوم ، ما حول المدينة من بيوت ومساكن (٢) الفناء : الساحة أمام البيت (٣) من أر ، خ ، س .

الفتاوى التاتارخانية (كتاب الهيلة - هيلة المسافر: أين تصح نية الإقامة) ج ١٠

مسافرا فكذلك لا يصير مقما وإن واحد منه حقيقة الإقامة ما لم ينو الإقامة .
شرح الطحاوى . ولو أن مسافرا دخل مصرا من الأمصار الحاجة عت له وهو على نية
الخروج بعد قضاء حاجته غدا أو بعد غدا فانه لا يكون مقما وإن مضى عليه ستة ما
لم ينو الإقامة خمسة عشر يوما . وفي المضمرات : وقال الشافعى رحمه الله : إذا راد على
ثمانية عشر يوما ليلة أنم الصلاة .

نوع آخر

في بيان المواضع التي تصح فيها
به الإقامة والتي لا تصح

مقول : إنما تصح نية الإقامة إذا كان الموضع الذى نوى الإقامة فيه محلا للإقامة،
حتى أن أهل العسكر إذا بورا الإقامة في دار الحرب خمسة عشر يوما أو أكثر وهم
محاصرون أهل مدينة لا تصح بينهم ، وفي المضمرات . وقال رفر رحمه الله . إن كانت
القوة والشوكة للغزاة صحت نية الإقامة معهم وإلا فلا ، وقال أبو يوسف : إن كانوا
نزلوا في الأبدية صحت ، وإن كانوا في الخيام لم تصح ، والأصح ما قلنا . وفي الخاتمة :
و موضع الإقامة العمران والبيوت المتحدة من الحجر والمدرو الخشب ، لا الخيام^١
والأحبة^٢ والور^٣ ، وكذا إذا نزلوا في بيوت الكفرة في ظاهر الرواية . م : وإذا
نزلوا المدينة وحاصروا أهلها في الحصن لا تصح بينهم الإقامة . أهل العى إذا امتنعوا
في دار الهى وحاصروا لم لا تصح ماية الإقامة ، وفي الكافى : وقال رفر رحمه الله :
تصح نيتهم في المصلين إن كانت الشوكة لهم ، لأنهم يتمكنون من القرار ظاهرا . قالوا :
إذا سافر ثلاثا ثم نوى الإقامة في غير موضعها لا يصح ، فان لم يسر ثلاثا يصح ، لأن السفر

(١) الخيمة . كل بيت ليس من حجارة أو ما يقوم مقامه ، والجح : الخيام (٢) انجباء :
خيمة من وبر أو صوف أو شعر للسكن ، والجح : الأحبة (٣) الوبر هو اللابل كالصوف
لنعم ، أهل الوبر هم أهل البدو .

الفتاوى التاتارخانية (كتاب الصلاة - صلاة المسافر : أين تصح إقامة) ج - ١

إذا لم يتم عليه كانت بية الإقامة فمضاه لعارض لا انتهاء علة . م : وقال أبو يوسف :
إذا كان العسكر استولوا على الكفار ونزلوا بساكنيهم وكرمهم وأكثانهم^١ وللسلبي منعة
وشوك فأجمعوا على الإقامة خمسة عشر يوما أكملوا الصلاة ، وإذا كانوا في عسكر في الأخية
والمساطيط^٢ في السفر فأجمعوا على الإقامة خمسة عشر يوما صلوا ركعتين . الحجة :
وبية الإقامة في الحر والمفارة لا تصح إلا لأهل الخيام على قول أبي يوسف ، وبه
أحد . شرح الطحاوي : ولو أن مسافرا بوى الإقامة في سفينة أو جزيرة من جزائر
العرب لا يكون مقيما - م . وهرق بين الأبية والأخية ، والفرق أن البناء موضع
الإقامة والقرار دون الصحراء . وإن حاصروا أهل أخية ومساطيط لم يصيروا مقيمين
سواء نزلوا ساحتهم أو في أحييتهم وخيامهم وبوى الإقامة فيها بالإجماع ، قال الشيخ
الإمام شمس الأئمة الحلواني . وهكذا عسكر المؤمنين إذا قصدوا موضعا معهم أحييتهم
وخيامهم ، مساطيطهم فنزلوا مفارة في الطريق ونصبوا الأخية والمساطيط وعزموا
فيها على إقامة خمسة عشر يوما لم يصيروا مقيمين .

واحتفت المتأخرون في الذين يسكنون في الخيام والأخية والمساطيط كالأعراب
والأتراك والبرامكة الذين في رماها ، منهم من يقول . لم يكونوا مقيمين ، قال الشيخ
شمس الأئمة السرخسي . والصحيح أنهم مقيمون ، وفي الغياثة : وعليه الفتوى .
م : وروى عن أبي يوسف في الرعاة إذا كانوا يطوفون في المفار و ينتقلون من كلاً
إلى كلاً ، معهم أبقالهم وخيامهم أنهم مسافرون حيث ما نزلوا و طافوا ، إلا في خصلة
واحدة وهي ما إذا نزلوا في مرعى كثير الكلاً والماء وأعدوا الخبزاً ونصبوا الخيام
وعزموا على إقامة خمسة عشر يوما وكان الكلاً والماء يكفيهم فاقى أستحسن أن أجعلهم
مقيمين وأمرهم بالإكمال ، فذكر في المتق عن الحسن بن أبي مالك عن أبي يوسف [في

(١) الك : وقاه كل شيء وسرة ، والجمع : الأكثال (٢) المساطيط : بيت من شعر ،
والجمع : مساطيط (م) الخبز : المكان الذي يخبز فيه الخبز أو يباع فيه الخبز ، والجمع : الخباز .

الاعراب إذا نزلوا بخيامهم في موضع التمسوا به المرعى ونوا الإقامة شهرا^١ أو أكثر
 المرعى لم يتموا الصلاة، وهو قول أن حنيفة، قال الحسن: وسمعت أبا يوسف يقول:
 يتمون الصلاة، وفي الرواية: وعليه الفتوى. وفيه أيضا عن أن حنيفة: إن نوى
 المسافر الإقامة عند أهل ماء مثل التغلبية ولم يكن ثمة بيوت مدر فليس بمقيم، وقال
 أبو يوسف رحمه الله: يتم الصلاة إذا كان ثمة قوم متوطنون يسكنون بيوت الشعر.
 فإن نوى المسافر الإقامة في موطن خمسة عشر يوما نحو مكة ومي أو الكوفة والحيرة
 لم يصير مقيما، وفي الحاشية. وإن لم يكن بينهما مسيرة سبعمائة لم يبر الإقامة في أحدهما
 خمسة عشر يوما، وهذا إذا نوى الإقامة في موضعين، فأما إذا عزم على أن يقيم بالبلد
 في أحد الموضعين ويخرج بالنهار إلى موضع آخر، فإن دخل أولا الموضع الذي
 عزم الإقامة فيه بالنهار لا يصير مقيما. وإن دخل أولا الموضع الذي عزم به الإقامة
 بالليل يصير مقيما، ثم بالخروج إلى الموضع الآخر لا يصير مسافرا لأن موضع إقامته
 الرجل حيث يبيت فيه، ألا ترى أنك إذا قلت للسوق: أين تسكن؟ يقول: في محلة
 كذا. وإن علم أنه يكون في السوق في النهار، وكان هو الأصل فوجب اعتباره، وفي
 الحاشية: وإن تأهل بهما كان كل واحد من الموضعين وطنا أصليا، وفي الحجة:
 ولو نوى أن يقيم بموضعين ثلاثين يوما يصل أربعا لأن إقامته بكل موضع تكون
 خمسة عشر يوما.

م: وما يتصل بهذا النوع الأسير من المسلمين إذا كان في يد أهل الحرب
 فاقطعت عنهم وهو مسافر توكل نفسه على إقامته خمسة عشر يوما في غار أو غيره قصر
 الصلاة. وكذا إذا أسلم الرجل من أهل الحرب في دارهم فعلموا بإسلامه وطلبوه
 ليقتلوه فخرج هاربا يريد مسيرة ثلاثة أيام فهو مسافر وإن أقام في موضع محتفيا شهرا
 أو أكثر، لأنه صار محاربا لهم. وكذا المستأمن إذا غدروا به فطلبوه ليقتلوه، وإن
 (١) من أر، غ، س، و غيرها.

الفتاوى التاتارخانية (كتاب الصلاة - من يصير مقبلاً بنية إقامة غيره في السفر) ج - ٢

كان واحد من هؤلاء مقبلاً بمدينة من أهل الحرب فلما طلبوه ليقتلوه اختفى فيها فاته
بتم الصلاة ، لأنه كان مقبلاً بهذه البلدة فلا يصير مسافراً ما لم يخرج منها . وكذلك
إن خرج منها يريد مسيرة يوم أو يومين ، لأن المقيم لا يصير مسافراً بنية الخروج إلى
ما دون مسيرة السمر . وكذلك لو كان أهل مدينة من أهل الحرب أسلوا قاتلهم أهل
الحرب وهم مقيمون في مدينتهم فأنهم يتمون الصلاة . وكذلك إن غلبهم أهل الحرب
على مدينتهم فخرجوا منها يريدون مسيرة ثلاثة أيام قصرُوا الصلاة ، فإن عادوا إلى
مدينتهم ولم يكن المشركون عرضوا لها بقى لمدينتهم أتموا فيها الصلاة لأن مدينتهم كانت
دار الإسلام حين أسلوا وكانت موضع إقامة لهم ما لم تعرض المشركون هي وطن
أصل في حقهم فيتمون الصلاة إذا وصلوا إليها ، وإن كان المشركون غلبوا على
مدينتهم وأقاموا فيها ثم إن المسلمين رحعوا إليها وخل المشركون عنها فإن كانوا اتخذوها
داراً ومنزلاً ولا يرحعونها فصارت دار الإسلام : يتمون فيها الصلاة ، لأنها صارت في
حكم دار الحرب حين غلب المشركون وحين ظهر المسلمون عليها وعزموا على المقام فيها
فقد صارت دار الإسلام ونية المسلم الإقامة في دار الإسلام صحيحة ، وإن كانوا لا يريدون
أن يتخذوها داراً ولكن يقيمون فيها شهراً ثم يخرجون إلى دار الإسلام يقصرون
الصلاة فيها . وكذلك عسكر من المسلمين دخلوا دار الحرب فقلوا على مدينة ، فإن
اتخذوها داراً فصارت دار الإسلام يتمون فيها الصلاة ، وإن لم يتخذوها داراً ولكن
أرادوا الإقامة شهراً أو أكثر فأنهم يقصرون الصلاة . الخاية : الكافر إذا أسلم في دار
الحرب ولم يتعرضوا له فهو على إقامته .

م : نوع آخر

في بيان من لا يصير مقبلاً بنية

إقامته و يصير مقبلاً بنية إقامة غيره

الأصل في هذا أن من يمكنه الإقامة باختياره يصير مقبلاً بنية نفسه ، ومن

لا يمكنه الإقامة باختياره لا يصير مقيما بنية نفسه ، حتى أن المرأة إذا كانت مع زوجها في السفر ، و الرقيق مع مولاه ، و التلميذ مع أستاذه ، و الأجير مع المستأجر - و في الفتاوى العتابة : مشاهرة أو مساهة - م : و الحنفي مع أميره - و في الظهيرية : قالوا ؛ هذا إذا كانت الحند من مرروقة ، أما إذا كانت أرزاقهم من أموال أنفسهم فإن العرة لبيتهم - و في الحنابلة : و الأمير مع الحليفة ، م : هؤلاء لا يصيرون مقيمين بنية أنفسهم في طاهر الرواية . و في هداية الناطق . ذكر في صلاة الأثر أن المرأة إذا نوت الإقامة صارت مقيمة بيتها و عليها أن تصلي أرعا ، و هذا قول أبي يوسف ، و قال محمد : لا يصير مقيمة بيتها ، ثم قال . و كذلك العمد مع السيد ، إذا بوى العمد الإقامة و لم ينو السيد هو على الخلاف . و ذكر هشام في واديه عن محمد في الرجل يرحل مع قائده و بوى الرجل المقام و لم يبق قائده قال : هذا مقيم ، و في الظهيرية : قالوا : هذا إذا كان القائد أجيرا ، أما إذا كان مترعا فتعريفه دون الأعمى . م : و يصير العمد مقيما بنية المولى و كذلك من كان تما كالجدي مع الأمير و من أشبهه من تقدم ذكره ، إلا المرأة فإن فيه اختلافا من أصحابنا ، منهم من قال بأن المرأة إن استوفت صداقتها فهي بمنزلة العبد تصير مقيمة بإقامة الزوج ، لأنه ليس لها حق حبس النفس كما في العبد ، وإن لم تستوف الصداق لكن سلبت نفسها إلى الزوج و دخل بها فعلى الخلاف المعروف ، عند أبي حنيفة لها حق حبس نفسها ، و عندهما ليس لها حق حبس نفسها ، و لكن ما لم تحبس نفسها كانت تما للزوج ، و قيل : لا خلاف في هذا الفصل . و لم يذكر مثل هذا الاختلاف فيما إذا نوت المرأة الإقامة نفسها ، و لا فرق بين الصورتين فيجب أن تكون نية المرأة

(١) هذا التمرع على الخلاف في مسألة حق الحبس و هي الأصل فيها لو لم يكن لها حق الحبس كانت تما (الفتاوى الهندية) (٢) تكون نية الزوج بلا خلاف (مع الخلاف في مسألة الحبس) و هذا بعد الدحول ، و أما قبله فلا ، و إن لم يوجها فلا تكون تبعا له قبل الدحول .

الفتاوى التاتارخانية (كتاب الصلاة - من يصير مقيما بنية إقامة غيره في السفر) ج - ٢

على هذا الخلاف أيضا . وذكر الحاكم الشهيد في المتقى : رجل حمل رجلا - وفي الظهيرية ظلما - م : فذهب به لا يدري أين يذهب فإنه يتم الصلاة حتى يسير ثلاثا ، فإذا سار ثلاثا قصر ، وإن علم أن الباقي بعدما شئ يسير ولو كان صلى ركعتين من حين حمله أجزته ، فإن سار به أقل من ثلاث أعاد ما صلى . ذكر هو رحمه الله في المتقى أيضا : ولو أن واليا خرج من كورة إلى كورة^١ ومع جده وم بنون الإقامة بأقامته والسفر بسفره ، فقدم ذلك الوالى مصرا دون المصر الذى كان أراده ونوى الإقامة ولم يدربه بعض من معه من جده حتى صلوا صلاة سفر ثم علوا قالوا : يعيدون صلاتهم ، وفي الفتاوى العتائية . وكل من صار مقيما بنية غيره وهو يقصر ولا يعلم^٢ ، في المتقى : إنه يعيد عند محمد ، وقال أبو الليث عن أبي يوسف : لا يعيد - هذا إذا أخبر أصحابه ، فأما إذا نوى في نفسه ولم يخبر أحدا قالوا بأنه لا يلزمه الإعادة ، وفي البنابيع : فإن نوى الإقامة ولم يخبرهم إلا بعد أيام فإن صلاتهم في تلك الأيام جائزة ويتمون صلاتهم بعد ما علوا ، وروى عن أصحابنا رحمهم الله أن عليهم أن يعيدوها ، والاول أصح^٣ .

م : وفي بؤادر مشام قال سمعت محمدا رحمه الله يقول : في رجلين مسافرين لأحدهما دين على الآخر فحبس رب الدين المديون بدينه في السجن - وفي الخاتبة : أو لازمه - م : قال : إن كان المحبوس يقدر على أداء الدين - وفي الخاتبة : ومن قصده أن يقضى دينه قبل أن يمضى خمسة عشر يوما^٤ - م : فالتية نيته في المقام والسفر ويقصر ما لم ينو الإقامة ، وإن كان لا يقدر على الأداء فالتية نية الحبس إن نوى أن لا يخرج خمسة عشر يوما صلى المحبوس أن يتم الصلاة ، وليس على الحبس أن يتم الصلاة .

- (١) « كورة » بالضم المدينة والصقح ، وفي الحكم : الكورة من البلاد المخلاف .
(٢) والأصل فيها أن التبع إذا لم يعلم بأقامة الأصل قيل يصير مقيما - صححه الحر - وقيل : لا ، صححه في الهدية (٣) لأن في لزوم الحكم قبل العلم به حرجا وضرا وهو مدبوع شرعا (٤) فإن لم يكن له قصد الأداء قبل نصف الشهر فهو كالعسر .

الفتاوى التاتارغانية (كتاب الصلاة - من يصير مقبلاً بنية إقامة غيره في السفر) ج - ٢

و ذكر ابن سماعه عن أبي يوسف في المسافر إذا حس المسافر بالدين و هو معسر فإنه يتم الصلاة ، وكذلك إذا كان موسراً ، إلا أن يكون قد وطئ نفسه على أدائه^١ فيقصر .
و في فتاوى سمرقند : مسافر دخل مصر و أخذته غريمه و حسه فإن كان معسراً صلى صلاة المسافرين ، لأنه لم يعزم على الإقامة و لا يحل للطالب حبسه في هذه الصورة فالظاهر أنه يخليه ، فإن كان موسراً و يعتقد أن لا يقضى دينه أبداً صلى صلاة المقيمين لأنه عزم على الإقامة أبداً لأنه يحل للطالب حبسه في هذه الصورة أبداً ، و إن لم يعتقد و لم ينو أن لا يقضى دينه أبداً و لكن نوى أن لا يقضى دينه مدة غير معينة صلى صلاة المسافرين لأنه و إن عزم على الإقامة و لكن مدة مجهولة ، و قد قال مشايخنا : إن الحجاج إذا وصلوا إلى بغداد شهر رمضان و لم يهتدوا بالإقامة صلوا بصلاة المقيمين لأنه من عرفهم أن لا يخرجوا إلا مع القافلة ، و من هذا الوقت إلى وقت خروج القافلة أكثر من خمسة عشر يوماً فكأنهم نوا الإقامة أكثر من خمسة عشر يوماً فيلزمهم صلاة المقيمين .

قال في السير الكبير : و الأسير من المسلمين في أيدي أهل الحرب هم له قاهرون ، إن أقاموا به في موضع يريدون أن يقيموا به خمسة عشر يوماً فعليه أن يكمل الصلاة و إن كان الأسير لا يريد أن يقيم معهم ، و إن كان الأسير يريد أن يقيم في موضع خمسة عشر يوماً فأخرجوه من ذلك الموضع يريدون مسيرة ثلاثة أيام قصر الصلاة .
و كذلك الرجل يبعث إليه الخليفة - و في الخاتمة : أو الوالي - م : ليؤتى به من بلد إلى بلد كانت به الإقامة و السمر إلى الشخص لا إليه ، لأنه مقهور في يد الشخص و كان كالأسير في أيدي الكفار .

و إن كان العبد بين الموليين في السفر فنوى أحد الموليين الإقامة دون الآخر فإن كان بينهما مهاباة في الخدمة - و في الحجة : بأن يخدم ثلاثة أيام مولى المقيم و ثلاثة أيام مولى المسافر - م : فالعبد صلى صلاة الإقامة إذا خدم المولى الذي نوى الإقامة وإذا خدم المولى

(١) في أقل من خمسة عشر يوماً .

الذى لم ينو الإقامة يصلى صلاة السفر، وفي الحجة: وإن لم يكن بالمناوبة وهو في أيديهما فكل صلاة يصليها وحده يصلى أربعاً ويقعد على رأس الركعتين ويقرأ في الآخرين، وكذلك إذا اقتدى بإمام مسافر يصلى معه ركعتين، وفي قراءته في الركعتين اختلاف، وأما إذا اقتدى بمقيم فانه يصلى أربعاً بالاتفاق. ولو أن المالكين اقتدوا بالمد فانه يصلى الظهر أربعاً فلما قعد قدر التشهد على رأس الركعتين قام وقام معه المسافر ويصلى معه ركعتين، ويقعد المقيم حتى يفرغ العد من صلاته فيقوم ويصلى ركعتين بغير قراءة. م: وذكر القاضى الإمام علاء الدين في شرح المختلعات أن العبد المشترك إذا خرج مع موليه في السفر ثم نوى أحدهما الإقامة دون الآخر قال بعض مشايخنا: لا يصير مقبلاً لأنه تعارضت اليقائن فيبقى ما كان على ما كان، وقال بعضهم: يصير مقبلاً ترجيحاً لنية الإقامة احتياطاً، قال القاضى الإمام: كان شيخنا شمس الأئمة يقول: هذا الاختلاف فاسد إذ ليس لأحد المولين أن يسافر بالعبد المشترك فكيف يبقى مسافراً؟^٢ وفي فتاوى أهل سمرقند: مسلم أسره العدو وأدخله دار الحرب، ينظر: إن كانت مسيرة العدو ثلاثة أيام صلى صلاة المسافرين، وإن كانت دون ذلك صلى صلاة المقيمين، وإن كان لا يعلم بذلك سألهم، فإن سأل ولم يجده بشئ يبنى الأمر على ما كان هو في الأصل فإن كان مسافراً صلى صلاة المسافرين، وإن كان مقبلاً صلى صلاة المقيمين، لأنه لم يعلم وجود المغير. وكذلك العبد يخرج مع مولاه إلى موضع يسأله فإن لم يجبه صلى صلاة المقيمين، فإن صلى أربعاً أربعاً ولم يقعد على رأس الركعتين فلما سار أياماً أخبره مولاه أنه كان قصده مسيرة سفر بعيد الصلاة، وقيل: لا يعيد الصلاة، فلا تظهر بنية المولى في حق العبد، وفي

(١) أى الآخرين (٢) مراد المشايخ أنه إذا كان معها في السفر فلما وصلوا إلى موضع نوى أحدهما الإقامة ونوى الآخر بأن يسافر قبل خمسة عشر يوماً، ويمكن أن يضيق على أن يكون العبد مع أحدهما بعد أيام قبل سفر واحد منهما، فكيف يصلى العبد في هذه المدة.

الفتاوى التاتارخانية (كتاب الصلاة - من يصير مقبلاً بنية إقامة غيره في السفر) ج - ٢

المضمرات : وقال في شرح الطحاوى : و الاصح أن صلاته فيما مضى صحيحة . م : و على هذا إذا نوى المولى الإقامة ولم يعلم العد بذلك حتى صلى أياها ركعتين ثم أخبره المولى كان عليه إعادة تلك الصلوات . وكذلك المرأة إذا أخبرها زوجها بنية الإقامة منذ أيام وقد كانت هي صلت ركعتين لرمتها الإعادة في ظاهر الرواية عن أنى يوسف ومحمد ، وفى الخاتمة : وقيل المولى إذا نوى الإقامة فى نفسه ولم يتلفظ ثم أخبره بذلك بعد زمان لا تظهر فى حق العبد .

م : العد إذا أم موله فى السفر فنوى المولى الإقامة صحت بيته ، حتى لو سلم العبد على رأس الركعتين كانت عليه إعادة تلك الصلاة . وكذلك إذا كان المولى فى السفر ماعه مقبلاً والعبد كان فى الصلاة يقلب فرصه أربعاً حتى لو سلم على رأس الركعتين كان عليه الإعادة . لأن سلامه سلام عمد وقد صار العد مقبلاً تبعاً للشترى ، وفى الحادى : وفى مسائل أنى حفص . لا يبعد العبد شيئاً حتى يعلم . م : إذا أم العد موله ومعها جماعة من المسافرين فلما صلى ركعة نوى المولى الإقامة صحت بيته فى حقه وفى حق عده ولا تظهر فى حق القوم فى قول محمد ، فيصلى العد ركعتين ويقدم واحداً من المسافرين ليسلم بالقوم ، ثم يقوم المولى والعبد وتم كل واحد منهما صلاته أربعاً ، وهو نظير ما لو صلى مسافر بجماعة مقيمين ومسافرين فلما صلى ركعة أحدث الإمام وقدم مقبلاً فإنه لا يقلب فرض القوم أربعاً ، فكذلك هاهنا ، ثم بما دا يعلم العد أن المولى نوى الإقامة ؟ قال بعضهم . يقوم المولى بآراء العد فينصب ماصبعه أولاً ويشير ماصبعه ثم يصب أربع أصابع ويشير ماصبعه الأربع . وفى الفتاوى العيانية : سئل أبو عبد الله عن مسافر اقتدى بعبده ثم نوى السيد الإقامة ولم يشعر العد بذلك ؟ قال : فسدت صلاتهما . م . الكافر المسافر إذا أسلم وبينه وبين مقصده أقل من ثلاثة أيام كان حكمه حكم المقيم ، وكذلك الصبي إذا كان فى السفر مع أبيه ثم بلغ الصبي وبينه وبين وطنه أقل من ثلاثة أيام كان مقبلاً ، هكذا قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل ، وقال

غيره من المشايخ : إذا بلغ الصبي يصلي أربعا ، وإذا أسلم الكافر يصلي ركعتين ، وهو اختيار الصدر الشهيد لأن بنية السفر من الكافر جائزة لكونه من أهل النية فصار مسافرا من ذلك الوقت ، ونية الصبي لم تصح لأنه ليس من أهل النية ومن الموضع الذي بلغ به إلى المقصد أقل من مسيرة سفر فلهذا يصلي أربعا ، وقال بعضهم يصليان ركعتين ، وفي الظهيرية : والحائض إذا طهرت من حيضها وبينها وبين المقصد أقل من مسيرة ثلاثة أيام تصلي أربعا ، هو الصحيح .

م : فأما المسلم إذا ارتد - والعياذ بالله - ثم أسلم من ساعته وبين وطنه وبينه أقل من ثلاثة أيام يقيم مسافرا ، كسالم تيمم ثم ارتد - والعياذ بالله - ثم أسلم لا يبطل نيمه ، وكذا هانئا . وفي الحائض : وكذا المرأة إذا طلقها زوجها في السفر تطليقة بائنة أو ثلاثا أو رجعية وانقضت عدتها وبها وبين وطنها أقل من ثلاثة أيام ، فأما قبل انقضاء العدة في الطلاق الرجعي كان حكمها حكم الزوج .

إذا كان الرجل مقبلا في أول الوقت فلم يصل حتى سافر في آخر الوقت كان عليه صلاة السفر وإن لم يبق من الوقت إلا قدر ما يسع به بعض الصلاة ، ألا ترى أنه لو مات ، أو أعشى عليه إغماء طويلا ، أو حنونا مطبقا ، أو حاضت المرأة أو صارت فحشا في آخر الوقت : يسقط كل الصلاة ، فإذا سافر يسقط بعض الصلاة . ولو كان مسافرا في أول الوقت إن صلى صلاة السفر ثم أقام في الوقت لا يتغير فرضه ، وإن لم يصل حتى أقام في آخر الوقت يتقلب فرضه أربعا ، وإن لم يبق في الوقت إلا قدر ما يسع فيه بعض الصلاة كما لو بلغ الصبي في آخر الوقت أو أسلم الكافر أو طهرت الحائض أو الفحشا ولم يبق من الوقت إلا قدر ما يسع فيه التحريم . ولو أفاق المجنون أو المغنى عليه أو اعترض شيء مما قلنا في آخر الوقت يجب الصلاة - فكذا الإقامة ، وإن أقام بعد الوقت بقضى صلاة السفر .

ولا تسافر المرأة بغير محرم ثلاثة أيام وما فوقها ، واختلفت الروايات فيما دون

ذلك ، قال أبو يوسف : أكره لها أن تسافر يوماً ، وهكذا روى عن أبي حنيفة ، قال العقبة أبو جعفر اتفقت الروايات على الثلاث ، فأما دون الثلاث قال أبو حنيفة : هو أهون من ذلك ولا يكون في ذلك ما يكون في الثلاث ، وقال محمد : لا بأس للمرأة أن تسافر مع قوم صالحين بغير محرم . والصى الذى لم يدرك ليس بمحرم ، وكذا المعتوه ، والشيع الكبير الذى يعقل محرم . والحارية التى لم تحض إذا كانت مشتبهة لا تسافر بغير محرم .

نوع آخر

مسألة قرية من مسائل النوع المتقدم

قال محمد في السير الكبير : إذا كان للسليين مدينتان بينهما مسيرة يوم وإحداهما أقرب إلى أرض الحرب من الأخرى فكتب إلى المدينة القريبة إلى وإلى المدينة البعيدة "إن الخليفة كتب إلى يأمرني بالفرار إلى أرض الحرب فأعلم من قلقك بذلك فليقدموا إلى ، وإن شاحص من مدينتي يوم كذا وكذا" فخرج القوم من المدينة البعيدة يريدون الفرار ولا يدرون أين يريد من أرض الحرب ؟ فإن كان بين المدينة القريبة وبين أرض الحرب مسيرة يومين فصاعداً فإن الذين حرقوا من المدينة البعيدة يقصرون الصلاة حين يخرجون من مدينتهم ، وفي الذخيرة : وإن كان أقل من مسيرة ثلاثة أيام فانهم لا يقصرون الصلاة ، م : فلو أن الوالى حين كتب إليهم أخبرهم أين يريد من دار الحرب أو أخبرهم كم يريد من المسيرة وكان ذلك مسيرة يومين من المدينة القريبة فان أهل المدينة البعيدة يقصرون الصلاة كما حرقوا من مدينتهم لأنهم خرجوا قاصدين مسيرة سفر ، فان قدموا على وإلى المدينة القريبة فلم يخرج أياماً فان أهل المدينة البعيدة يقصرون الصلاة ما لم يعزموا على الإقامة بالمدينة القريبة خمسة عشر يوماً فصاعداً . فلو أن أهل المدينة القريبة حرقوا من بلادهم وسكنوا خارجاً منها ينتظرون خروج الوالى وقد قصدوا مسيرة ثلاثة أيام فن كان منهم لم يعزم على الرحلة إلى وطنه حتى يخرج

الوالى فانه يقصر الصلاة وإن أقام في ذلك المقام شهراً ، و من عزم مهم على الرجعة إلى منزله قبل أن يمضى ليقضى حاجته فيه ساعة من نهار ثم يرجع إلى عسكره فانه يتم الصلاة ما دام العسكر في منزله حتى يخرج من المدينة راجعاً إلى العسكر . ولو أن أهل المدينة البعيدة حين خرجوا من مدينتهم قصرُوا الصلاة و من المدينة القريبة إلى مقصده مسيرة يومين فلما انتهوا إلى المدينة القريبة قال لهم الوالى : إن الخليفة كتب إلى أن لا أغزو قبل أن تخرجوا من مدينتكم ، فان الصلاة التى قصروها إلى أن انتهوا إلى المدينة القريبة تامة ، و كذلك الصلاة التى قصروها بالمدينة القريبة تامة ما لم يسمعوا بهذا الخبر ، و إذا سمعوا هذا الخبر فعليهم أن يتموا الصلاة - و ذكر شيخ الإسلام المعروف بحواهر راده أن فيما ذكر محمد في هذه المسألة أن الصلاة التى قصروها أهل المدينة البعيدة في الطريق بعد ما انتهوا إلى المدينة القريبة ما لم يسمعوا بهذا الخبر صحيحة فيما إذا كان أهل المدينة متطوعين في الغزو بأن حيرهم والى المدينة القريبة بين الغزو و السر و تركه ، لأنهم إذا كانوا متطوعين في الغزو لم يكونوا تابعين لوالى المدينة القريبة و قد موأ مسيرة السر على الثبات صاروا مساهرين و المسافر يقصر الصلاة ما لم يعزم على ترك السر فجاز قصرهم ، و ما ذكر أنهم إذا سمعوا هذا الخبر يتمون هذا الجواب لا يصح في حقهم ، إلا إذا كانوا ناوين أنهم عزموا على ترك السر حين سمعوا هذا الخبر ، كما ذكر أن العبرة بنياتهم حتى كانوا متطوعين في الغزو لآلية الوالى ، فأما إذا كانوا مجبورين على السر فما ذكر من الجواب قبل سماع الخبر أن الصلاة التى قصروها تامة لا يصح في حقهم ، و ما ذكر أنهم إذا سمعوا الخبر يتمون الصلاة صحيح في حقهم ، و إن سمع هذا الخبر بعضهم ولم يسمع البعض فلي من سمع أن يتم الصلاة ، و من لم يسمع يقصر الصلاة . و لو أن والى المدينة القريبة كتب إلى أهل المدينة البعيدة : من أراد منكم الغزو فليأوى عد أول دار الحرب في موضع كذا و كذا من دار الإسلام ، و لم يخبرهم أين يريد و ذلك المكان مسيرة يومين من المدينة البعيدة فخرج أهل المدينة البعيدة من مدينتهم فانهم يتمون الصلاة

في الطريق وفي ذلك المكان ، قال القاضي الإمام ركن الإسلام على السعدى : وهذه المسألة تصير رواية في مسألة لا ذكر لها في المسوط أن العبد إذا كان ينقله المولى من بلده ولا يعلم العبد أن المولى أين يريد ولا يخبره المولى أنه يكون على بنة نفسه لا على بنة مولاه حتى لو خرج مع المولى ونوى السفر على ظن أن مولاه على بنة السفر وحمل بقصر الصلاة ولم يسكن من بنة المولى السفر فان صلاته جائزة ، وكذلك الزوج مع الزوجة ، وعلى قياس ما ذكر شيخ الإسلام قبل هذا في العبد و الزوجة يسمى أن لا تجوز صلاة العبد و المرأة في هذه الصورة لانهما تابعا و العبرة بحال الأصل ، فان انتهوا إلى ذلك المكان فأخبرهم الوالى أنه يريد مسيرة شهر في دار الحرب فانهم يتمون الصلاة في ذلك المكان ما لم يرتحلوا لأنهم برلوا مقيمين في هذا المكان ، ومن كان مقيما لا يصير مسافرا بمجرد البنية ما لم يخرج ، فان قصروا صلاة من صلواتهم في ذلك المكان أعادوها ، فان لم يعيدوها حتى مضى الوقت وهم في ذلك المكان بعد أعادوها أيضا ، وإن ارتحلوا عن ذلك المكان قل أن يعيدوها يريدون السفر ثم أرادوا إعادتها وهم في وقت الصلاة بعد أعادوها ركعتين ، وإن أرادوا إعادتها بعد خروج الوقت أعادوها أربعا . ومن دخل دار الحرب بأمان فهو كأنه في دار الإسلام ، إن نوى بموضع منها أن يقيم خمسة عشر يوما أتم الصلاة . ومن أسلم منهم في دار الحرب فلم يأسروه بل تركوه على حاله أو لم يعلنوا بإسلامه فهو في صلاة بمنزلة المسلم في دار الإسلام يتم صلاته إذا كان في منزله ، فان خرج من منزله قاصدا مسيرة السفر قصر الصلاة .

فوع آحر

في بيان ما يصير المسافر به

مقيما بدون نية الإقامة .

المسافر إذا خرج من مضره ثم بدا له أن يعود إلى مضره لحاجة وذلك قبل أن يسير مسيرة ثلاثة أيام صلى صلاة المقيمين في مكانه ذلك في انصرافه إلى المضر ، وإن

كان قد سار مسيرة ثلاثة أيام ثم بدا له أن يعود إلى مصره صلى صلاة المسافرين .
وكذلك لو خرج من مصره مسافراً ثم أحدث وانصرف ليأتى مصره ويتوضأ وكان
ذلك قبل أن يسير ثلاثة أيام ثم علم أن معه ماء فإنه يتوضأ ويصل صلاة المقيمين .
وكذلك لو انصرف وذهب مكاناً فوجد الماء خارج المصر فيتوضأ ويصل صلاة المقيمين .
وكذا إذا دخل وطنه الأصلي أو مصره صار وطناً له بأن كان اتخذ فيه أهلاً صار مقيماً
وإن لم يبق الإقامة .

والأوطان ثلاثة : وطن أصلي وهو مولد الرجل والبلد الذي تأهل به ، ووطن
سفر ويسمى وطناً حادناً وهو البلد الذي ينوى المسافر الإقامة فيه خمسة عشر يوماً
أو أكثر ، ووطن سكنى وهو البلد الذي يوى المسافر فيه الإقامة أقل من خمسة عشر
يوماً . ومن حكم الوطن الأصلي أن ينتقض بالوطن الأصلي لأنه مثله ، والشئ ينتقض
بما هو مثله ، حتى إذا انتقل من البلد الذي تأهل به أهله وعياله وتوطن ببلدة أخرى
بأهله وعياله لا تبقى البلدة المنتقل عنها وطناً له - الخلاصة : كفى نقل أهله إلى مكة
متوطناً فلما دخلها بدا له أن يرجع إلى خراسان فلما يدخل الكوفة يقصر بالكوفة لأن
وطنه بالكوفة قد انتقض بالوطن بمكة ، حتى لو عاد إلى خراسان قل أن يدخل مكة يتم
بالكوفة . م : ولا ينتقض هذا الوطن بوطن السفر ولا بوطن السكنى لأن كل واحد
مهما دونه ، والشئ لا ينتقض بما هو دونه ، وكذلك لا ينتقض بأبناء السفر ، ولو كان
له أهل ببلدة فاستحدث في بلدة أخرى أهلاً مكل واحداً منها وطن أصلي له - قال القاضى
الإمام علاء الدين فى شرح مختلفاته : لو نقل الرجل أهله وعياله ببلدة وتوطن ثمة وله
فى مصره الأول دور وعقار قال بعض المشايخ : يبقى المصر الأول وطناً له حتى لو دخل
فيه يصير مقيماً من غير نية الإقامة ، وأشار محمد فى الكتاب بأنه قال : إذا باع داره
ونقل عياله ذكر الأمرين جميعاً . ومن حكم وطن السفر أنه ينتقض بالوطن الأصلي لأنه

(١) هذا المسمى بالأهل ، والعطرة ، والقرار .

فوقه و ينتقض بوطى السفر لأنه مثله ، و ينتقض بإنشاء السفر لأنه صده ، و لا ينتقض بوطى السكنى لأنه دونه . و من حكم وطن السكنى أنه ينتقض بكل شيء بالوطن الأصلي و بوطى السفر و بوطى السكنى و إنشاء السفر . و عبارة المحققين من مشايخنا أن الوطن و طنان : وطن أصلى ، و وطن سفر ، و لم يعتبروا وطن السكنى و طنا و هو الصحيح ، و احتلوا أن وطن السفر هل يصح بدون السفر ، على رواية الحسن عن أبي حنيفة يصح و هو قول رفر رحمه الله ، و على رواية محمد فى الزيادات لا يصح بدون السفر ، ثم عد أبو يوسف إنما يصح بعد مسيرة سفر ، و على قول محمد ذكر الكرخى هو السفر لا مسيرة السفر - و يان هذا الأصل من المسائل : حراسانى قدم بغداد و عزم على الإقامة بها خمسة عشر يوما ، و مكى قدم الكوفة و عزم على الإقامة بها خمسة عشر يوما ، ثم حرج كل واحد منهما من وطنه يريد قصر ابن هيرة ليلقى صاحبه بالقصر فابها يصلان أربعا فى الطريق و بالقصر لاهما كاتا متوطئين أحدهما ببغداد و الآخر بالكوفة و لم يقصدا مسيرة مدة السفر ، لأن من بغداد إلى الكوفة مسيرة أربع ليال و القصر هو المنتصف ، و كان كل واحد منهما قاصدا مسيرة ليلتين فهذا لا يصير مسافرا ، فان عرما على الإقامة بالقصر خمسة عشر يوما صار القصر وطن سفر لهما و انتقض وطن المكى بالكوفة و وطن الحراسانى ببغداد بوطى مثله ، فاذا حرجا بعد ذلك يريدان الكوفة صليا أربعا فى الطريق و بالكوفة لاهما قصدا مسيرة ليلتين من وطنيهما فلا يكونان مسافرين ، فان دخلا الكوفة و عزموا على الإقامة أقل من خمسة عشر يوما ثم حرجا من الكوفة يريدان ببغداد [و يمران بالقصر يصل كل واحد منهما أربعا إلى القصر و بالقصر و من القصر إلى بغداد] لأن القصر صار وطن سفر لهما و لم يوحدما يقضيه من الوطن الأصلي و وطن السفر ، و إنشاء السفر إنما وجد من وطن السكنى ، و وطن السكنى لا ينتقض بوطى السفر فيبقى القصر وطن سفر لهما ، و هما رجلان خرجا من الكوفة يريدان ببغداد و القصر

(١) من أر ، خ ، س وغيرها .

الفتاوى التاريخية (كتاب الصلاة - من يصير المسافر مقياً بعون نية الإقامة) ج - ٢

وطنها فإلم يجلوزا القصر لا يصيران مسافرين ، و بعد المجلوزة لم يبق إلى المقصد مسيرة مفر فلهذا يصلان أربعا ، ولو لم ينويا المرور على القصر يقصران كما خرجا من الكوفة ، فلو كانا حين قصما القصر في الابتداء عزمنا على الإقامة بالقصر أكل من خمسة عشر يوما ثم ذهبا إلى الكوفة لبقيا بها ليلة يصلان أربعا إلى الكوفة ، فلو خرجا من الكوفة يريدان بغداد يصلان ركعتين لأن القصر صار وطن سكنى لهما وقد انتقض ذلك بوطن سكنى مثله بالكوفة ، هما رجلان خرجا من الكوفة يريدان بغداد وليس لهما فيما بين ذلك وطن ومن الكوفة إلى بغداد مسيرة مدة السفر فصارا مسافرين حين خرجا فلهذا يصلان ركعتين ، ولو كان كل واحد منهما في الابتداء حين خرج من وطنه لم يبق القصر إنما بوى وطن صاحبه ليلقى صاحبه الخراساني نوى الكوفة والمكي نوى بغداد فالتقيا بالقصر يصلان ركعتين ، فلو خرجا من الكوفة يريدان بغداد فالتقيا بالقصر يصلان ركعتين في الطريق ويغداد ، أما المكي فلائه ماض على سفره ، وأما الخراساني فلان بغداد كان وطن سفر له وقد انتقض ذلك بإنشاء السفر فناد مسافرا بسفره الأصلي .

ثم تقدم السفر ليس بشرط ثبوت الوطن الأصلي بالإجماع ، وهل يشترط ثبوت وطن السفر؟ لم يذكر محمد في الأصل ، وذكر الشيخ الإمام أبو الحسن الكرخي في جامعه : عن محمد فيه روايتان ، في رواية يشترط ، وفي رواية لا يشترط ، ومثاله بخارى خرج من بخارى إلى يسكند ونوى الإقامة فيها خمسة عشر يوما ثم خرج من يسكند يريد قرن فلما دخل قرن بدا له أن يرجع إلى بخارى فعلى الرواية التي يشترط تقدم السفر ثبوت وطن السفر يصل ركعتين في الطريق إلى بخارى ، إذ ليس من بخارى إلى يسكند مسيرة سفر وليس فيما بين ذلك وطن ، ومن قرن إلى بخارى مسيرة السفر على أصح الأقاويل ويصل ركعتين لهذا ، وعلى الرواية التي لا يشترط تقدم السفر يصل أربعا في الطريق . وفي الخلاصة : كرى حج ورجع إلى أهله فيلقاه ابنه بالحيرة يريد الحج ونوى الإقامة بالحيرة خمسة عشر يوما ثم رجعا إلى مكة فلما بلغا القادسية بدا لهما أن يرحبا إلى خراسان ويمران

بالكوفة فالأب يقصر إلى أن يدخل الكوفة لأن سفره مستحكم والحيرة وطن إقامة له وقد انتقض بانتهاء السفر إلى مكة معاد مسافراً بالسفر الأصلي إلى أن يدخل كوفة ، أما الآن كما رجع يتم لأن سفره لم يستحكم فانتقض بالرجوع . الخاتمة : كوفي قدمت عليه امرأته من حراسان حاحة . عن أبي يوسف أنها تقصر الصلاة إلا أن تتوطن بذلك ، وكذا في حجة العمل إلا أن يحبسها زوجها . الفتاوى العتبية : وبصحبة الإقامة في الوقت سواء حلف لإمام مسافراً - أو مسوقاً أو لاحقاً ولم يفرغ الإمام بعد ، و أما إذا فرغ الإمام ثم بوى اللاحق الإقامة لا ينقلب أربعاً لأن فرغ الإمام كعراغه في حق هذا الحكم ، ولو كان لاحقاً بركعة مسوقاً [ركعة وقد فرغ الإمام فان نوى الإقامة فيما لحق به لا ينقلب أربعاً]^١ وإن بوى فيما سبق به ينقلب أربعاً ، ولا تعمل نية الإمام الإقامة في المسوق إذا قيد ركعته بالسجدة ، وإن لم يقيد بعمل . السكافي افتتح العصر فغربت الشمس ثم بوى الإقامة فانه يقصر لأنه قضاء فلا يتغير ، وفي خلافه فرفر رحمه الله . م وإذا دخل المسافر في صلاة المقيم يلزمه الإتمام سواء كان في أولها أو في آخرها . وفي السابعة . يريد به إذا اقتدى بالمقيم في وقت لو بوى الإقامة من ساعته لصار فرضه أربعاً ، ولا عرة لضيق الوقت حتى لو اقتدى في العصر و فرغ من التحريمة ثم غربت الشمس فانه يتم الصلاة أربعاً سواء قرأ لإمامه في الأولين أو الآخرين أو إحدى الأولين و إحدى الآخرين . وفي شرح الطحاوي : ولو أن المسافر سلم على رأس الركعتين بعد ما اقتدى بالإمام أو أتمد على نفسه صلاته بالكلام أو غير ذلك لا يجب عليه قضاء الأربع . وإنما يجب عليه قضاء الركعتين لأن الأربع وجب عليه لحق المتابعة وقد فاتت . ولو اقتدى المسافر بالمقيم في الوقت ثم حرج الوقت بعد ما صح اقتداؤه بالوقت لا تصد صلاته . ولو أن مسافراً دخل في مصر فافتتح الصلاة وبوى الإقامة في حلال الصلاة وهو في وقت تلك الصلاة فانه يتحول فرضه إلى الأربع سواء نوى

(١) من أر ، خ ، س و غيرها .

الإقامة في أول الصلاة أو في وسطها أو في آخرها، ولو أنه نوى الإقامة بعد ما صلى ركعة ثم خرج وقت تلك الصلاة فكذلك يتحول فرضه إلى الأربع، ولو خرج الوقت وهو في الصلاة [و نوى الإقامة لا يتحول فرضه إلى الأربع في حق تلك الصلاة]، ٢: وإن أفسد الإمام على نفسه كان على المسافر أن يصلي ركعتين، وقال الشافعي رحمه الله: يصلي أربعاً ولو اقتدى المسافر بمسافر فأحدث الإمام فاستخلف مقبلاً لم يلزم المسافر الإتمام، ولو لم يحدث الأول ولكن نوى الإقامة أتم هو والقوم جميعاً، وفي الحجة: ويجب عليه إتمام صلاة الإمام الأول وهي ركعتان، ثم إذا قسد قدر التشهد بتأخره ويقدم مسافراً حتى يسلم بهما ثم يقوم ويصلي ركعتين. الصيرفية: مسافر دخل مصرًا وتزوج فيه امرأة نفس التزوج لم يصير مقبلاً إلا بالنية، وقيل: يصير مقبلاً.

٣. وما يتصل بهذا الفصل: قال محمد في الجامع: مقيم صلى ركعة من العصر فغربت الشمس فجاء مسافر واقتدى به في هذه الحالة لا يصح اقتداؤه، ولو أن مسافراً صلى ركعة من العصر فغربت الشمس فجاء مقيم واقتدى به في هذه الحالة صح اقتداؤه صار داخلاً في صلاته، والخلة في ذلك أن اقتداء المقيم بالمسافر جائز في الوقت وخارج الوقت إذا اتفق العرضان واقتداء المسافر بالمقيم جائز في الوقت، وفي الفتاوى العتائية: ويصير أربعاً، ٢: ولا يجوز خارج الوقت، وفي الفتاوى العتائية: لا في الشفع الأول ولا في الشفع الثاني ولا في القعدة الأخيرة، سواء كان شرع الإمام قبل خروج الوقت أو بعده لأنه يكون اقتداء المفترض بالمتنع في القعدة إن اقتدى به في الشفع الأول أو في القراءة إن اقتدى به في الشفع الثاني، وإن قام الإمام إلى الثالثة ولم يقدم وتابعه المسافر قيل: تفسد صلاته ترك القعدة، والصحيح أنه لا تفسد. البنايع: وإن صلى المسافر بالمقيمين ركعتين يسلم، ويستحب له أن يقول: أتموا صلاتكم فانا قوم سفر، وفي السماعي: فإن قلت هذه الرواية مخالفة لما ذكر قاضيخان وغيره حيث قال: إذا اقتدى بإمام لا يدري أنه مقيم أو مسافر قالوا: لا يصح اقتداؤه لأن العلم بحال الإمام شرط أداء الصلاة بالجماعة، ورواية الكتاب تدل على أنه يصح الاقتداء بالإمام وإن

لم يعرف بحاله أنه مسافر أو مقيم قلت : تلك الرواية محمولة على ما إذا بنوا أمر الإمام على ظاهر حال الإقامة والحال أنه ليس بمقيم وسلم على رأس الركعتين وفرقوا على ذلك لاعتقادهم بفساد صلاة الإمام ، وأما إذا علموا بعقد الصلاة بحال الإمام كان اقتداؤهم جائزا وإن لم يعلموا بحاله وقت الاقتداء به ، فإن أخرجهم قبل الشروع بأنى مسافر مسلم على رأس الركعتين فقام جازت صلاتهم ويتمون ما بقى من صلاتهم ، وفي شرح الطحاوى : ويصلون وحدا ، ولو اقتدى بعضهم بعض فصلاة الإمام منهم تامة وصلاة المقتدى فاسدة ، لأنه اقتدى فى موضع يجب عليه الإفراد . م : إذا اقتدى المقيم بالمسافر وسلم المسافر يقوم المقيم ويتم صلاته ، وهل يقرأ المقيم فى هاتين الركعتين ؟ فيه اختلاف المشايخ ، والأصح أنه لا يقرأ - وفى العناية : وهو المختار . م : ومنهم من قال : يقرأ ، وفى الحجة : وهو الصحيح والاحتياط . م : وإذا ثبت أن اقتداء المسافر بالمقيم يقتضى تغيير الفرض فى حق المسافر بعد هذا اختلفت عبارات المشايخ ، بعضهم قالوا : إنما يصح الاقتداء فى موضع كان الفرض قابلا للتغير وفى الوقت الفرض قابل للتغير حتى يتغير بنية الإقامة ويتغير أيضا بالاقتداء ، وإذا كان فرض المسافر يتغير بالاقتداء بالمقيم فى الوقت لزم القول بصحة اقتدائه بالمقيم فيصح الاقتداء ، أما بعد خروج الوقت الفرض غير قابل للتغير ولهذا لا يتغير بنية الإقامة مع أنها أبلغ فى التغير ، فإن لا يتغير بالاقتداء كان أولى ، وإذا كان فرض المسافر لا يتغير بالاقتداء خارج الوقت فلا يمكن القول بصحة اقتدائه بالمقيم .

نوع آخر فى المتفرقات :

وإذا سافر فى أول الوقت أو آخره قصر إذا بقى منه مقدار التحريم ، وهذا مذهبا ، لأن الوجوب يتعلق بآخر الوقت عندما ، لأنه فى أول الوقت غير بين الأداء والتأخير وإنه ينشئ الوجوب ، ولهذا لو مات فى أول الوقت لقي الله تعالى ولا شئ عليه ، فدل أن الوجوب يتعلق بآخر الوقت ، فإذا كان هو مسافرا فى آخر الوقت كان عليه صلاة

المسافر . وعلى هذا الأصل مسائل . إحداها هذه ، والثانية : إذا أسلم الكافر و بئى من الوقت مقدار ما يسع فيه التحريم فانه يلزمه الصلاة عددا ، وفى السكافى : وعند رفررحه الله يعتبر قدر ما يتمكن من أداء الصلاة فيه . م : والثالثة . الصى إذا بلغ فى آخر الوقت ، والرابعة : الحائض إذا طهرت فى آخر الوقت . والخامسة : الطاهرة إذا عاضت فى آخر الوقت . وإذا كان مسافرا فى أول الوقت وصلى صلاة السفر ثم أقام فى الوقت لا يتغير فرضه وإن لم يصل ، حتى لو أقام فى آخر الوقت ينقلب فرضه أربعا وإن لم يبق من الوقت إلا قدر ما يسع فيه بعض الصلاة . وفى الحاوى : مسافر صلى الظهر ركعتين وسها وسلم ثم نوى الإقامة قال . صلاته تامة وليس عليه مجهود السهو ، وبنية هذه قطع الصلاة . ألا ترى أنه لو تفقه فى هذه الحالة لم يكن عليه وضوءا ولو كان فى الصلاة لكان عليه الوضوء . ذكر المسألة فى رواية أبى حفص مطلقا من غير ذكر خلاف ، وذكر فى رواية أبى سليمان حملا فقال : لا تصح بيته عد أى حيفة ، وأبى يوسف ويكون فرضه ركعتين كما كان فى الابتداء ، وعند محمد رحمه الله يصح نيته ويصير فرضه أربعا . وفى الخاية : ويسجد لسهوه بعد الفراغ ، وإن محمد لسهوه ثم نوى الإقامة تصح بيته وتصير صلاته أربعا سواء بمجد بمجتدين أو بمجدة واحدة أو نوى الإقامة فى السجدة ، لأنه لما بمجد للسهر عادت حرمة الصلاة فصار كما لو نوى الإقامة فى الصلاة . م : مسافر أم قوما مسافرين ومقيمين وصلى بهم ركعة ومجدة وترك بمجدة ثم أحدث فقدم رجلا دخل معه فى الصلاة ساعثنده وهو مسافر قال . لا ينبى لذلك الرجل أن يتقدم لأن غيره أئند على إتمام صلاة الإمام ، وينبى للإمام أن يقدم هى أدرك الصلاة لما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال " من استعمل غيره عملا وميهم من هو أحق منه فقد خان الله ورسوله وخان جميع المؤمنين " فان تقدم هذا المسافر جار ، وينبى لهذا الرجل أن يسجد تلك السجدة لأنه خليفة الأول وقائم مقامه ، ولو كان الأول قائما يأتى بهذه السجدة ثم يشتغل يباقى الصلاة فكذلك الخليفة ،

فلو أن الخليفة لم يأت هذه السجدة و لكن قام و صلى بهم ركعة و سجدة و ترك سجدة ثم أحدث قدم رحلا جاء ساعته فانه لا ينبغي له أن يتقدم و لا للإمام الثاني أن يقدمه لما ذكرنا، وإن تقدم حاز لما ذكرنا، و يبدأ بالسجدة التي تركها الإمام الأول ثم بالسجدة التي تركها الإمام الثاني لأن الثالث قائم مقام الثاني و الثاني يأتي عما يأتي الأول، فكذاك الثالث، فان لم يسجدها حتى ذهب الإمام الأول و الثاني و توصنا و رجعا قال. يسجد الثالث السجدة الأولى لأنه خليفة الإمامين، و يسجدها معه الإمام الأول و القوم لأنهم قد صلوا تلك الركعة وإنما بقي عليهم تلك السجدة، و لا يسجدها الإمام الثاني في طاهر الرواية، و في نوادر أبي سليمان قال: يسجدها معهم. مسافر أم فوما مسافرين فصلى بهم ركعة ثم بوى الإقامة [قال: عليه أن يكمل بهم الصلاة، فان أحدث الإمام بعد ما بوى الإقامة] 'هضم رحلا قال: يتم بهم الصلاة أربع ركعات لأن الثاني قائم مقام الأول، و لو كان الأول قائما يصلى أربع ركعات، فكذاك الثاني، و صار هذا كسافر اقتدى بالمقيم في الوقت فانه يصلى صلاته أربع ركعات، فكذاك هاهنا. فان كان الإمام الأول لم يبو الإقامة و لكن الإمام الثاني بوى الإقامة لا يتغير فرضهم لأنهم ما التزموا متاعته و إنما لزمهم ذلك لضرورة لإصلاح صلاتهم، و فيما سوى ذلك فليس عليهم متاعه الذخيرة مسافر تشهد بعد ما صلى ركعتين من الظهر ثم قام يريد أن يصلى ركعتين تمام أربع ركعات هو بها التطوع فركع ثم بدت له الإقامة قال: ينبغي أن يجلس فيعود إلى الحالة التي كان عليها قبل أن يقوم للتطوع، لأن التحريم الأولى باقية و قد انعقدت قاطبة للتميز لوحد المعبر و قد وحدت فغيرت فيعود إلى الحالة التي كان عليها قبل أن يقوم للتطوع ليؤدي على الوجه الذي لزمته في الانتفاء، ثم يقوم فان شاء قرأها و إن شاء لم يقرأ لأنه قرأ في الأولين، ثم ركع لأنه لما عاد إلى القعود أو قضى ركوعه لأن ما دون الركعة قابل للرفض. م: اس سماعه عن محمد في الرقيات:

(١) من أ، ر، خ، س، وغيرها.

مسافر صلى قوم مسافرين ومقبين ركعتين فلما قد قدر التشهد قام بعض المسافرين وانصرف إلى منزله وقام بعض المقيمين وأكمل الصلاة وانصرف وقد كان بعض المسافرين مسبقاً بركعة قام وقضاها وفرغ منها وانصرف وكان كل ذلك قبل سلام الإمام ثم إن الإمام نوى الإقامة : فصلاتهم تامة ، فان كان بعض المقيمين قام لیت الصلاة حين نوى الإمام الإقامة قال : إن كان يحد لركعتيه بمجدة مضى في صلاته وإن لم يتابع الإمام ، وإن رجع إلى صلاة الإمام هددت صلاته . ان سماعة عن محمد : مسافر تشهد بعدما صلى ركعتين من الظهر ثم قام يريد أن يصلي ركعتين تمام أربع ركعات فنوى بهما التطوع فقرأ وركع ثم بدت به الإقامة قال : ينبغي أن يجلس فيعود إلى الحالة التي كان عليها قبل أن يقوم للتطوع ، ثم يقوم فان شاء قرأ وإن شاء لم يقرأ . ذكر الحاكم : رحل صلى قوم الظهر ركعتين في مدينة - وفي السعناقي : أو في قرية - م : ولا يدرون أمسافر أم مقيم فصلاتهم فاسدة - وفي السعناقي : سواء كانوا مقيمين أو مسافرين ، وفي الفتاوى العتابة . وإن كان في السفر فالظاهر أنه مسافر ، م : فان سألوه فأحرم أنه مسافر فصلاتهم تامة .

ان سماعة عن محمد : مسافر صلى بمسافر الظهر ركعتين وسلم الإمام وعليه يجزئ السهو هو الذي خلفه الإقامة قال : إن يحد الإمام للسهر أتم هذه الصلاة ، وإن لم يسجد للسهر لم يكن على هذا أن يتم الصلاة ، قال الحاكم أبو الفضل . هذا الجواب غير موافق للشهور عن محمد في بطائره : المسافر إذا أحدث واستحلف مقيماً كان خلفه وجب على المقيم القعدة على رأس الركعتين ، حتى لو تركها تصد صلاته . قال في الأصل : مسافر صلى بمسافر فأحدث الإمام وخرج من المسجد ونوى هذا الثاني أن يصلي لنفسه جار وصار خليفة للأول ، قال شمس الأئمة الحلواني . قوله في الكتاب : ونوى أن يصلي لنفسه ، زيادة كلام لا حاجة إليه لأنه بصير إماماً لنفسه وإن لم ينو ، وقد مر هذا فيما

(١) هذه المسألة موافقة لما تقدم من الدخيرة .

تقدم ، ولو جاء رجل و اقتدى بالثاني حار لأن الثاني إمام كالأول ، فان أحدث الثاني
 فخرج من المسجد تحولت الإمامة إلى الثالث لأن الثالث مع الثاني كالثاني مع الأول ، فان
 أحدث الثالث فخرج من المسجد قبل أن يرجع الأولان فصلاة الثالث تامة لأنه ينفرد في
 حق نفسه ، و صلاة الأولين فاسدة لأنه لم يبق لها إمام في المسجد ، فان لم يخرج هذا
 الثالث حتى رجع الأولان ثم خرج قبل أن يتقدم واحد منهما فصلاته تامة ، و صلاة
 الأولين فاسدة لأن أحدهما لم يتعين للإمامة بعد فقيا بلا إمام - هذا جواب الأصل ،
 قال الشيخ شمس الأئمة الحلواني : و أورد في بعض الوادر أن صلاة الثالث فاسدة أيضا ،
 قال : و الصحيح هو الأول . الحجة مسافر أم قوما مسافرين ومقيمين فصلى ركعة فسبقة
 الحدث فاستحلف مسافرا و بوى الخليفة الإقامة صلى أرعا وقعد على رأس الثانية فان
 صلاة الخليفة و صلاة المسافرين حائزة ، و صلاة المقيمين فاسدة . م . قال في الأصل
 أيضا : مسافر صلى الظهر ركعتين بغير قراءة ثم نوى الإقامة قال . عليه أن يصلي ركعتين
 بقراءة ، و المسافر والمقيم فيه سواء عند أي حيفة و أي يوسف ، و قال محمد و رفر
 رحمهما الله : صلاته فاسدة ، قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني إن الحاكم الشهيد زاد
 ماها حرفا و قال : أجبنا أن نية الإقامة تؤثر في القعدة فتصيرها قفلا بعد ما كانت فرضا
 فان المسافر إذا صلى الظهر ركعتين و قرأ فيها ثم بوى الإقامة في القعدة صححت نيته
 بلا حلاف و صارت قعدته حلالا بعد ما كانت فرضا لأنها قعدة الحتم في حق المسافر و قعدة
 الحتم فرض بالإجماع ، فلما حاز أن يحصل النية الموجودة في حالة القعدة كالموجودة في
 أول الصلاة في حق القعدة حتى صيرتها قفلا ، فكذلك في حق القراءة - فرق بين هذا
 وبين الفجر في حق المقيم ، و الفرق هو أن مسافر الفجر ما كان لترك القراءة بل لعوات
 محل القضاء ، ألا ترى أنه لو ترك القراءة في الركعتين الأوليين من صلاة الظهر أو العصر
 أو العشاء لا تفسد صلاته لأنه لم يمت محل القراءة . هذا الذي ذكرنا إذا وجدت النية
 في حالة القعدة ، فان وجدت بعد القيام إلى الثالثة أو بعد ما ركع أو بعد ما رفع رأسه

من الركوع فكذا تصح نيته ، إلا أنه إن كان لم يقرأ في الأولين بعيد القراءة ، وإن كان قرأ في الأولين بعيد القيام والركوع ، لأن ما أدى كان قفلاً فلا ينوب عن الفرض فيلزمه الإعادة لهذا فإن خر ساجداً ثم نوى الإقامة لم تعمل نيته وعليه أن يستقبل الصلاة لأننا لو عملنا بيته لألزمناه ركعتين آخرين ، ولا وجه إلى ذلك لأن ظهره تصير خمسا ولم تشرع خمسا ، شرح الطحاوي . ولو أنه لم يتشهد حتى قام إلى الثالثة ثم نوى الإقامة جار ، وتحول فرضه إلى الأربع بالإجماع ، ثم ينظر . إن لم يقم صلبه عاد إلى التشهد ، وإن أقام صلبه لا يعود ، كالقائم إذا قام من الثانية إلى الثالثة ، وفي القراءة في الركعتين الآخرين بالخيار ، ولو قام إلى الثالثة ونوى الإقامة قل أن يقيد بها بالسجدة تحول فرضه إلى الأربع ، إلا أنه بعيد القيام والركوع ، ولو قيد ركعته بالسجدة ثم نوى الإقامة فلا يصح وسدت المريضة بالإجماع ، لأنه لما قيد ركعته بالسجدة فقد تأكد الفساد فصارت ركعة كاملة والركعة الكاملة لا تحتل الرض والمصح ، ويضيف إليها ركعة أخرى فيكون أربع ركعات له تطوعا على قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، وعلى قول محمد لما سدت المريضة فقد ارتفعت التحريم ولا يتقلب إلى التطوع . ٢٠ : مسافر دخل في صلاة مقيم ثم ذهب الوقت لم تفسد صلاته ، فإن أفسد الإمام الصلاة على نفسه كان على المسافر أن يصلي صلاة السمر .

ويجوز القراءة في السفر في الصلوات ، فقد صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في الفجر في السفر " قل يا أيها الكافرون " و " قل هو الله أحد " وأطول الصلوات قراءة صلاة الفجر ، وأما تسيحات الركوع والسجود بقولها ثلاثا أو أكثر ، ولا ينقص عن الثلاث . وإذا مر الإمام بمدينة وهو مسافر فصلي بهم الجمعة أجزاء وأجزاء ، وكذلك الأمير يطوف في بلاد عمله وهو مسافر فهو والإمام سواء . الخليفة إذا سافر يصلي صلاة المسافرين ، وقيل : إذا طاف في ولايته لا يصير مسافرا ويجوز للمسافر الجمع بين الصلاتين بعد السفر بأن يؤخر الأول ويسجل الثاني ، وتأخير

المعرب مكروه إلا بعد السفر .

[و إذا قضى في حال سفره صلاة فائنة في حال الإقامة صلى أربعاً]^١ وإن قضى في حال إقامته صلاة فائنة في السفر صلى ركعتين ، و روى عن أبي يوسف أنه قال : يتمها أربعاً ، و هو قول رفر رحمه الله ، هكذا روى أبو سليمان في وادده عن محمد - قال . و بية المسوق للإقامة في قضاء ما عليه يلزمه الإتمام ، و بية المفرد للإقامة في صلاة اقتضاها في الوقت ثم ذهب وقتها ساقطة . قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني : هاهنا مسألة أخرى لا ذكر لها في المسوط ، و هو ما إذا كان مسوقاً ركعة ثانياً في ركعة فلما قام للقضاء بوى الإقامة صححت بية الإقامة ، سواء بوى الإقامة في الركعة التي سبق بها أو في الركعة التي نام فيها .

مسافر صلى ركعة لجاء مسافر و اقتدى به ثم أحدث الإمام و استحلف هذا الرجل و خرج الإمام الأول ليتوصاً و بوى الإقامة و الإمام الثاني بوى الإقامة أيضاً ثم عاد الإمام الأول إلى الصلاة ما إذا يفعل الإمام الأول و الثاني ؟ قالوا : يقتدى الإمام الأول بالثاني في الركعة الثانية ، فإذا قدم الإمام قدر التشهد يقوم و يستحلف رجلاً أدرك الصلاة ليسلم بالقوم ، ثم يقوم الإمام الثاني و يصلي ثلاث ركعات ، و الإمام الأول ركعتين . و في الفتاوى العتابة : مسافران أحدهما متوصي و الآخر متبهم فأما المتوضي صاحبه ثم أحدث بعد الركعة الأولى فذهب للنساء ثم بوى الإقامة ثم جاء . أتم به في الركعة ، فإذا تشهد انفراد في الركعتين . مسافر صلى ركعة فاقضى به مسافر آخر ثم أحدث فذهب [للنساء ثم جاء و قد هرع الإمام فبوى الإقامة أتم ، و إن كان لا يقرأ في هذه الركعة]^١ . م : مسافر صلى الظهر ركعتين و قام إلى الثالثة فأسيا بعد ما قدم قدر التشهد ثم تذكر ذلك في قيام الثالثة أو في ركوعها فانه يعود و يقعد . و إن تذكر بعد ما قيد الثالثة بالسجدة يتم صلاته

(١) م : أر ، خ ، س و غيرها .

أربعا وكأت الثالثة والرابعة له سنة الظهر، وإن لم يكن قد على رأس الركعتين إن تذكر في قيام الثالثة عاد، وإن لم يعد حتى قيدا بالسجدة فسدت صلاته - ولو كان هذا المسافر ترك القراءة في الركعتين الأوليين أو في إحداهما ثم قام إلى الثالثة وقرأ قالوا: في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف إذا بوى الإقامة في الثالثة تجوز صلاته، ولو قرأ في الثالثة وركع ثم بوى الإقامة في الركوع قالوا: يجوز أيضا. ولو ألحى: رجل صلى الظهر في منزله ثم سافر قبل خروج الوقت فلما دخل وقت العصر صلى العصر ثم ترك السفر قبل غروب الشمس فتبين أنه صلى الظهر والعصر [على غير وضوء فانه يصلى الظهر والعصر أربعا، ولو صلى الظهر والعصر] وهو مقيم ثم سافر قبل أن تغيب الشمس ثم تذكر أنه صلى الظهر والعصر على غير وضوء يصلى الظهر أربعا والعصر ركعتين. م: مسافر أم قوما في آخر وقت العصر فلما صلى ركعة غربت الشمس ثم جاء رجل واقتدى به صح اقتداؤه. فان سبق الإمام الحدث واستخلف هذا الرجل الذي اقتدى به فتذكر الحليفة أنه لم يصل الظهر فسدت صلاته، ولو تذكر هذه العائنة قبل الشروع لا يصح شروعه، فإذا تذكر في حلال الصلاة تفسد صلاته، وإن تذكر الإمام الأول أنه لم يصل الظهر لم تفسد صلاته سقه الحدث أو لم يسبقه، ولو تذكر العائنة في ذلك الوقت لم يمنعه من الشروع، فكذا إذا تذكر في حلال الصلاة. السراجية. لو صلى المسافر بمسافر ومقيم فأحدث الإمام واستخلف مقيما لم يلزم المسافر إتباعه - القيمة. سئل الخندي عن مسافر صلى الظهر ركعتين وقام إلى الثالثة قبل أن يقعد عند الثابيه عمدا ناويا للنفل ثم عاد إلى القعدة قبل أن يقيد الثالثة بالسجدة هل تصح صلاته؟ فقال. يعيد، [قال رضى الله عنه: يصح ويعيد الفرض احتياطا. م: مسافر صلى شهرا جميع الصلوات ركعتين] قال أبو حنيفة رحمه الله: يعيد ثلاثين مغربا ولا يعيد غيرها، وقال صاحبه: يعيد ثلاثين مغربا ويعيد [صلاة العشاء والفجر والظهر والعصر بعد المغرب الأولى. مسافر صلى الظهر] ركعتين - وفي الحجة: تقعد قدر

(١) من أر، خ، س وغيرها.

التشهد - م : و قام إلى الثالثة فأسبأ أو منعدا لجاه مسافر آخر واقضى به في تلك الحالة صلاة الداخل موقوفة ، إن عاد الإمام إلى القعدة و سلم فصلاة الداخل ركعتان كصلاة الإمام ، وإن لم يعد و بوى الإقامة في قيام الثالثة بقلب فرضه و فرض الداخل أربعاً لأنه بوى الإقامة في حرمة الصلاة فصحت و تعبر فرضه أربعاً ، وكذلك فرض الداخل يتعبر أربعاً . الخاتمة : مسافر أم قوماً مقيمين فلما صلى ركعتين بوى الإقامة لا لتحقيق الإقامة بل ليتم صلاة المقيمين لا يصير مقيماً ولا يقلب فرضه أربعاً . جماعة من المقيمين حلف مسافر لا فراه عليهم فيما يقصون ، لذا ذكره الكرخي و كذلك السهوي ، وفي الظهيرية : مسافر أم قوماً مسافرين فأحدث و استخلف مسافراً فتوى الثاني الإقامة لا يتعبر فرض من حلفه ، و إن بوى الإمام الإقامة بعد ما أحدث قل أن يخرج من المسجد بصير فرضه و فرض القوم أربعاً م . وإذا حرج الأمير مع جيشه لطلب العدو و لا يعلم أين يدركهم فاهم يصلون صلاة الإقامة في الدعاب و إن طالت المدة ، و كذلك في المسكن في ذلك الموضع ، و أما في الرجوع فان كان إلى مصره مسيرة السفر يقصر الصلاة و إلا فلا . و في النبائية و كذا من حرج لطلب غريم و هو يقصد إن وجده يرجع لا يصير مسافراً أبداً و إن طاف جميع الدنيا . المسافر إذا دخل مصرًا و هو على عزم أنه متى حصل عرضه يخرج لا يصير مقيماً و إن مكث فيها سنة ، إلا إذا كان مقصوداً يعلم أنه لا يحصل بأقل من خمسة عشر يوم صار مقيماً و إن لم يبق الإقامة كالحاج دخل مكة و في نيته الإقامة ، بعضهم اعتدوا الثبات ، و بعضهم غالب الرأي .

م : نوع آخر في بيان اجتماع حكم السفر والإقامة

مقيم صلى الظهر أربعاً ثم سافر في الوقت و قصر العصر و هو مسافر ثم تذكر في وقت العصر شيئاً نسيه في مصره فاد إلى به ثم علم أنه صلى الظهر و العصر بغير طهارة ترضاً و صلى الظهر ركعتين و العصر أربعاً ، و إذا كان مسافراً في أول الصلاة ثم بوى الإقامة فيها في موضع الإقامة أتم أربعاً ، ولو كان خرج الوقت ثم بوى الإقامة أتمها شفعاً ،

و لو كان مقيماً أتمها أرماء ، و لو كان مقيماً في أولها و بوى السفر في وسطها أتمها أرماء ، فإن شرع فيها و هو في السعينة في المصرفت و خرجت من العمران و هو بوى السفر صار مسافراً لكنه يتم الصلاة التي شرع فيها أرماء - و في الفتاوى العتائية : عبد أبي يوسف ، و قال محمد : يصلي ركعتين . و لو كان مسافراً و شرع في الصلاة في السفينة خارج المصرفت لجرت السعينة حتى دخل المصرفت يتم أربعا لأنه صار مقيماً بدخوله مصرفه ، و في الذين لا يبحث حتى يخرج من السفينة و يقوم على الحصر . م . المسافر إذا أم قوماً مسافرين و مقيمين فسبقة الحدث فاستخلف مقيماً صلى بهم تمام صلاة الإمام ، و إذا انتهى إلى موضع التسليم لم يسلم . السعينة سئل على من أحد عن المقيم إذا سلم على رأس الركعتين على ظن أنه مسافر ثم تبين له أنه مقيم هل يبنى أم صار قاطعاً للصلاة ؟ قال : لا يبنى ، و هو قاطع . مسافر صلى بقوم مقيمين و مسافرين ركعة فسبقة الحدث فأحد يدي رجل ليقدمه فبوى الإقامة ثم قدمه صلى هذا الخليفة بهم أربعا ، و لو لم ينو الحدث الإقامة ولكنه قدم مقيماً فالخليفة يقعد على رأس الركعتين ، و لو لم يقعد تفسد صلاته و صلاة القوم ، و إذا آم هذه القعدة يقدم من يسلم بهم و يقوم هو و يتم صلاة نفسه ، و لو أن الخليفة لم يقرأ في ثانيه الإمام فسدت صلاته و صلاة القوم كما لو لم يقرأ الإمام الأول . مسافر صلى بمسافرين ركعتين فلما تشهد في الثانية سلم أو تكلم بعض من حلقه ثم بوى الإقامة صار فرضه و فرص من بقي خلفه أرماء ، و صلاة من ذهب جائزة بركعتين ، و لم تؤثر نية الإمام الإقامة في حقهم لزوال الاقتداء بالكلام و السلام قل بية الإمام . الفتاوى العتائية : لو سلم الإمام المسافر و تكلم القوم أو خرجوا ثم تذكر الإمام أن عليه سهواً مسح فتبوى الإقامة فإنه يتم أربعا و صلاة القوم لا تفسد ، و كذا لو سلم القوم و تكلموا و لم يسلم الإمام بعد و نوى الإقامة ، و لو كان خلفه مقيم ققام المقيم لتمام صلاته و قيد ركعته بالسجدة ثم نوى الإمام الإقامة لا يتابعه لأنه صار مفرداً ، و لو تابعه فسدت صلاته ، و لو لم يقيد الركعة بالسجدة يتابعه ، و لو لم يتابعه فسدت صلاته ، و حكم المسوق هكذا ، و لو نوى الأربع في حلال الصلاة لا يصير أربعا ، بخلاف نية الإقامة .

الفتاوى التاتارغانية (كتاب الصلاة - المقيم والمسافر إذا أم أحدهما ثم يشكان) ج - ٢

م : مسافر صلى ركعتين بغير قراءة وظل أنه صلى ركعة فقام وقرأ وركع ثم نوى الإقامة صار فرضه أربعاً بعد أبي حنيفة ، أبي يوسف ، وعبد القيام والقراءة والركوع ونهجز ، فلو لم يعد حتى قيد الركعة بالسجدة فسدت صلاته ، ولو كان قرأ في الأولين وقعد وقام إلى الثالثة وقرأ وركع وسجد ثم نوى الإقامة لم تنصر أربعاً لأنه خرج من الفرض ، وإن كان لم يقبدها سجدة صارت أربعاً ، وعبد القيام والركوع لوقعها فلا ، وليس عليه إعادة القراءة لأنه لا قراءة عليه في الآخرين من الفرض ، فان لم يعد بل مضى فسدت صلاته تركه أيام الفرض والركوع ، وإن قام من الثانية إلى الثالثة من غير قعود ساهياً قل بية الإقامة فعليه أن يعود إلى القعود ، فان نوى الإقامة لم يعد ، وإن نوى الإقامة وهو قاعد إن كان تشهد قام ولا يعيد التشهد ، وإن لم يكن تشهد يشهد ثم يقوم . الفتاوى العتابة : وروى عن محمد . المسافر إذا قام إلى الثالثة بنية التطوع قرأ وركع ثم نوى الإقامة فانه يعود إلى القعود ثم يقوم ، وإن مضى أجزاء وقد أساء - وفي الجامع الكرخي : إن لم يعد القراءة والركوع لا يجزيه ، ولو صلى بإيماء فنوى القيام إلى الثانية فقرأ وركع ثم علم أنها ثالثة ولم يقرأ في الأولين أجزاء إذا قرأ في الرابعة .

م : وما يتصل بهذا الفصل : المقيم والمسافر إذا أم أحدهما ثم يشكان

مسافر ومقيم أم أحدهما صاحبه شكاً لم يدريا من الإمام ومن المقتدى ؟ هذ المسألة على ثلاثة أوجه ، الأول إذا شك بعد ما صلياً ركعة ، وإنه على خمسة أفساء القسم الأول . إذا شك قبل الحدث ، وفي هذا القسم تفسد صلاتها لتعذر المضى لا من كان إماماً لا يصلح مقتدياً ، ومن كان مقتدياً لا يصلح إماماً في الابتداء في كل واحد منهما عن المصطفى صلى الله عليه وسلم فسدت صلاته ، وبعض مشايخنا قالوا : إذا أصابتهما آفة وافترقا عن مكانهما ، [أما إذا كانا في مكانهما] يجعل صاحب اليد

مقتديا و صاحب اليسار إماما . القسم الثاني : إذا لم يشكا حتى أحدث المقيم و خرج من المسجد ثم أحدث المسافر و خرج ثم توضئا فأقلا ثم شكا فصلاة المقيم فاسدة و صلاة المسافر تامة ، أما فساد صلاة المقيم لأنه إن كان إماما فاذا خرج عن المسجد أولا تحولت الإمامة إلى المسافر و صار المقيم مقتديا ، فاذا خرج المسافر عن المسجد بعده لم يبق للمقيم إمام في المسجد ففسد صلاته لحلول المسجد عن الإمام ، و كذا لو كان مقتديا فتيقنا بفساد صلاته على كل حال و صلاة المسافر تامة لأنه إن كان إماما بقى على إمامته ، وإن كان مقتديا فقد تحولت الإمامة إليه حين خرج المقيم عن المسجد ، فاذا خرج عن المسجد بعد ذلك لم يبق له مؤتم في المسجد ، و حل المسجد عن المؤتم لا يوجب فساد صلاة الإمام و لكن على المسافر أن يقرأ في الركعة الثانية و يقعد في الثانية لاحتمال أنه كان إماما و كان فرصه هذا ، و يتم صلاته أربعا لاحتمال أنه كان مقتديا و اقلب فرضه أربعا . القسم الثالث إذا لم يشكا حتى أحدث المسافر و خرج عن المسجد ثم أحدث المقيم و خرج ثم توضئا و أقلا ثم شكا فصلاة المسافر فاسدة و صلاة المقيم تامة ، و صار المسافر في هذه المسألة ظهير المقيم في المسألة الأولى ، و على المقيم أن يقرأ في الركعة الثانية و يقعد على راس الثانية حتى أنه إذا لم يفعل أحدهما فسدت صلاته لجوار أنه كان مقتديا حين أحدث إمامه و خرج من المسجد تحولت الإمامة إليه و اقترض عليه ما كان فرضا على إمامه ، و كان فرصا على إمامه القراءة في الثانية و القعدة فافترض عليه ثم يقوم و يصلى ركعتين أخريين من تمام صلاته ، و هل يقرأ فيها ؟ روى الكرخي عن محمد أنه لا يقرأ ، و به أخذ بعض المشايخ ، و عن الشيخ الفقيه أبي جعفر في ظاهر الرواية أنه يقرأ ، قال الشيخ شمس الأئمة الحلواني : و الاحوط أن يقرأ . القسم الرابع : إذا لم يشكا حتى أحدثا و خرجا عن المسجد على التعاقب إلا أنه لا يدري من الذي خرج أولا ثم توضئا فأقلا شكا فصلاتها فاسدة ، لأن الذي خرج أولا فسدت صلاته

الفتاوى التاريخية (كتاب الصلاة - المقيم والمساfer إذا أم أحدهما ثم يشكان) ج - ٢

لما ذكرنا ، والنزى حرج آخر الصلاة صحيحة ، وكل واحد منهما يحتمل أنه حرج أولا ويحتمل أنه خرج آخر فركات صلاة كل واحد منهما صحيحة من وجه فاسدة من وجه ، فكان الحكم للفساد احتياطا . القسم الخامس : إذا لم يشكا حتى أحدثا معا أو على التعاقب إلا أنها حرجا معا - وباقى المسألة محالما - فصلاتها فاسدة أيضا ، لأن الإمام مهما بقى على إمامته لما ذكرنا أن الإمامة لا تحول بمجرد الحدث ، وإنما تحول بالخروج وقد حرجا معا بقى الإمام على إمامته والمقتدى على اقتدائه ، وصلاة الإمام تامة وصلاة المقتدى فاسدة ، وكل واحد منهما يحتمل أن يكون إماما ويحتمل أن يكون مقتديا وكانت صلاة كل واحد منهما صحيحة من وجه فاسدة من وجه ، فكان الحكم للفساد احتياطا .

الوجه الثانى . إذا شك بعد ما صليا ركعتين وقعدا قدر التشهد وإنه على حمسة أقسام أيضا ، القسم الأول . إذا شك قبل الحدث ، وفى هذا القسم يقوم المقيم ويصلى ركعتين أحرارين ويتبعه المسافر فيها ، أما المقيم فيصلى ركعتين أحرارين لأنه إن كان إماما عليه إتمام صلاته ، وإن كان مقتديا فكذلك ، وأما المسافر فانه يتبعه فيها لأنه إن كان إماما قد أتم صلاته ، والمتابعة فى الركعتين الأحرارين لا تضر ، وإن كان مقتديا فقد صارت صلاته بالاعتداء بالمقيم أربعة فيلزمه المتابعة فى الركعتين الأحرارين والمتابعة فى الأحرارين لازم من وجه دون وجه فأوجسها احتياطا . القسم الثانى . إذا أحدث المقيم وخرج من المسجد ثم أحدث المسافر وخرج من المسجد فتوضئا وأقبلا وشكا فى هذا القسم صلاة المقيم فاسدة وصلاة المسافر تامة أما صلاة المقيم فاسدة فله إن كان مقتديا لا تفسد صلاته بمخروجه وخرج إمامه بعد ذلك لأن صلاة إمامه قد تمت بأداء الركعتين ، وتفسد صلاته إذا كان إماما وخرج المسافر بعد خروجه لأن بخروجه أولا تحولت الإمامة إلى المسافر وصار المقيم مقتديا ، وإذا خرج المسافر عن المسجد لم بقى للمقيم إمام فى المسجد وخلو المسجد عن الإمام يوجب فساد صلاة المقيم ، فصلاة المقيم تفسد

الفتاوى التاتلرخانية (كتاب الصلاة - المقيم والمسافر إذا أم أحدهما ثم يشكان) ج - ٢

من وجه وهو أن يكون إماما ، ولا تصد من وجه وهو أن يكون مقتديا لحكما بالفساد ، وصلاة المسافر تامة لأنه إن كان إماما بقى على إمامته ، وإن كان مقتديا قد تحولت الإمامة إليه حين خرج المقيم عن المسجد ، فإذا خرج عن المسجد بعد ذلك لم يبق له مؤتم في المسجد وحلو المسجد عن المؤتم لا يوجب فساد صلاة الإمام ، ولكن على المسافر أن يصلى أربعاً لاحتمال أنه كان مقتديا واقلب فرضه أربعاً .

القسم الثالث : إذا أحدث المسافر وخرج عن المسجد ثم أحدث المقيم وخرج من المسجد فتوضئا وأقلا وشكا في هذا القسم صلاة المسافر فاسدة لاحتمال أنه كان مقتديا واقلب فرضه أربعاً ، فحين خرج المقيم عن المسجد لم يبق للمسافر إمام في المسجد وهذا يوجب فساد صلاته ، وصلاة المقيم تامة لأنه إن كان إماما بقى على إمامته ، وإن كان مقتديا فقد جاءه أوان الافراد ، وخرج المفرد عن المسجد لا يوجب فساد صلاته .

القسم الرابع : إذا أحدثا وخرجا عن المسجد على التعاقب إلا أنه [لا بدري] من الذى خرج أولا ثم توضئا وأقلا وشكا ، ففي هذا القسم فسدت صلاتها لما مر في الوجه الاول . القسم الخامس : إذا أحدثا معا أو على التعاقب إلا أنها خرجا معا ثم توضئا وأقلا وشكا في هذا القسم صلاة المسافر فاسدة لاحتمال أنه كان مقتديا واقلب فرضه أربعاً ، فحين خرج المقيم لم يبق له إمام في المسجد ، وصلاة المقيم تامة لأنه إن كان إماما بقى على إمامته ، وإن كان مقتديا فحين أتم المسافر صلاته جاءه أوان الافراد وخرج المفرد عن المسجد لا يوجب فساد صلاته .

الوجه الثالث : إذا شك بعد ما صليا ثلاث ركعات فالقياس أن يكون الجواب في هذا الوجه والجواب فيما تقدم سواء ، يعنى الشك وتردد الحال في حق كل واحد منهما سواء ، وفي الاستحسان الإمام هو المقيم عليه أن يقوم ويصلى الركعة الرابعة ، ويقتدى به المسافر حملا لأمر المسلم على الصلاح ، فان فعل كل مسلم محمول على الصلاح ما أمكن ، ولو جعلنا الإمام مقيما كان فيه حمل أمرهما على إصلاح الركعة الثالثة ، ولو جعلنا الإمام

العتاوى التافارعية (كتاب الصلاة - المقيم والمسافر إذا أم أحدهما ثم يشكان) ج - ٢

مسافرا كان فيه حل أمرهما على ما لا يحل شرعا من حلط النفل بالعرض والخروج عن الفرض والدخول في العمل لا على الوجه المسنون في حق المسافر ومن اقتداء المفترض بالمتعل في حق المقيم ، فحملنا المقيم إماما لهذا . ونظير هذا من فرغ من صلاته وسلم ثم شك أنه صلى ثلاثا أو أربعاً وليس عليه شيء ، ويحمل فعله على الصلاح وهو الخروج عن الصلاة في وقته ، ومعنى آخر أشار إليه محمد في الكتاب أن أمور المسلمين معمولة على المتعارف والمعتاد فيما بين الناس ، والمتعارف فيما بين الناس أن المقيم يقوم إلى الثالثة والمسافر لا يقوم إلى الثالثة إلا إذا كان مقتديا بمقيم ، واستشهد محمد بن أحمد بن شيبان ثم سبها فلم يدر أحتان أم عمرنان ؟ يحمل قاربا بحجة وعرة ، ولا يحمل قاربا محتين أو عمرتين ، وكذلك مسافر ومقيم أم أحدهما صاحبه ولم يقعد في الثانية قدر التشهد ثم سبها ومحمد بن محمد بن السهو ثم شكاً فلم يدر أياها الإمام يحمل الإمام هو المقيم حملا لأمرهما على الصلاح ، وكذلك لو تركا القراءة في الأوليين أو في أحدهما فلما سبها ومحمد بن السهو وشكاً فإنه يحمل الإمام : هو المقيم .

وفي الحجة : قال علي رضي الله عنه . ولا تسافروا في آخر الشهور ولا تسافروا والقمر في القرب ، وفي الخبر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال . يا علي من مسافر فقرا " قل هو الله احد " إحدى عشرة مرة صرف الله تعالى عنه شر ذلك السفر وأعطاه خير ذلك السفر ، وفي الخبر : من قال عند حروجه إلى السفر " اللهم احفظني واحصط من معي وما معي ، اللهم احسنني واحرس من معي وما معي ، اللهم سلمني وسلم من معي وما معي " فإن الله عز وجل يحفظه ومن معه وما معه . يا علي لا تدخل قرية ما لم تقل " اللهم إني أسألك خيرها وخير من بها ، وأعوذ بك من شرها وشر من بها اللهم بارك لي في دحولها وحببي إلى صالحى أهلها وحب صالحى أهلها إلى . الحجة . و قال جاء في الرواية أن من صلى أربع ركعات قرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب وقل هـ الله أحد مرة ثم قال " اللهم إني أستودعك نفسي ومالي وأهلي وولدي " فإن ا

عزو وجل يحفظه وماله وأصلح أموره وأهله وأولاده حتى يرجع - إن شاء الله تعالى .
وروى أن النبي عليه السلام كان إذا سافر خرج يوم الخميس ، وكان يحب السفر
يوم الخميس .

الفصل الثالث والعشرون في الصلاة على الدابة

قال في الأصل : ويصل المسافر التطوع على دابته بالإيماء حيث توجهت به - وفي
الحقة : قاعدا على السرح أو الإكاف - ويقرأ ويركع ويسجد بالإيماء ويقشهد ويسلم ،
م : وقال الحاكم . ويجعل السجود أخفض من الركوع ، وفي السفاق : من غير أن
يصع رأسه على شيء سائرة دابته أو واقفة . م : عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن
النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي على دابته تطوعا حيث توجهت به ، وكان ينزل للكتابة ،
واختلفت الروايات في الوتر ، روى أنه كان عليه السلام يوتر على دابته ، وروى أنه كان
ينزل للوتر ، قال شمس الأئمة الحلواني قال الحاكم الحلي في إشارات : تأويل ما روى أنه
كان يوتر على دابته أنه كان يفعل ذلك بعد المطر والطين . وعلى أى الدواب صلى
أحزاه ، لأن الآثار وردت باسم الدابة ، ثم إن محمدا وضع المسألة في الأصل في المسافر ،
وذكر الكرخي في كتابه . ويجوز التطوع على الدابة في الصحراء مسافرا كان أو مقبلا
أيما توجهت به ، وروى عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنهما أطلقا ذلك للمسافر خاصة ، والصحيح
أن المسافر وغير المسافر في ذلك سواء بعد أن يكون خارج المصر ، حتى أن من خرج
من مصره إلى ضياعه جاز أن يصلي التطوع على الدابة وإن لم يكن مسافرا إلا أن الكلام
بعد هذا في مقدار ما يكون بين المقيم وبين المصر حتى يجوز له التطوع على الدابة ، وذكر
في الأصل إذا خرج من المصر مرتين أو ثلاثة فله أن يصلي على الدابة - وهكذا ذكر
الكرخي في كتابه ، ومن المشايخ من قدره بمرتين فصاعدا فقال : إذا كان بينه وبين
المصر مرتين فله أن يصلي على الدابة ، وإن كان أقل من ذلك لم يجوز ، [وبعضهم قالوا :
إن كان بينه وبين المصر قدر ميل جاز له أن يصلي على الدابة ، وإن كان أقل من

ذلك لم يجز^(١) وعضهم قالوا : [إن كان بينه وبين المصر قدر ما يكون بينه وبين مصل العبد جاز له أن يتطوع على الدابة ، وإن كان أقل من ذلك لا يجوز ، قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني : والصحيح من الجواب أنه يتبر فيه مخالطة البنيان ومعارقتها ما كان مخالطاً للبنيان لا يتطوع على الدابة ، وإن فارق البنيان فقد حرج عن المصر فيجوز له التطوع على الدابة ، وهو قياس قصر الصلاة للمسافر - وفي الطهيرية . وهو الأصح ، م : وعن الحسن عن أبي حنيفة أن التطوع على الدابة حائز خارج المصر من غير مصل بينما إذا كان المكان الذي خرج إليه قريباً أو بعيداً .

وإن كان سرجه قدر لم تفسد صلاته ، ومن أصحابنا من قال : لم يرد محمد بقوله ، وإذا كان سرجه قدر ، أن يكون على سرجه بحاسة حقيقية وإما أراد به قدر الدابة الذي يطلع به الثوب ، وفي شرح الطحاوى لا بأس به إذا كان لعنه أو عرقه . م : أما إذا كان على سرجه بحاسة حقيقية بخروج الأدمى وما أشبه ذلك وكانت في موضع الجلوس أو الركابين يمنع الحوار - وفي شرح الطحاوى : إذا كان أكثر من قدر الدرهم ، م : وهو قول الفقيه محمد بن [مقاتل] الرارى والشيخ الإمام أبو حفص الكبير ، وعضهم قالوا : إذا كانت الحاسة في الركابين لا بأس به ، وإذا كانت في موضع الجلوس مع الجوار ، والحاكم الشهيد يشير إلى أن كل ذلك على السواء ، وشيء منها لا يمنع الجوار ، وفي شرح الطحاوى وأما في ظاهر الرواية لم يوصل وجور ذلك .

م : ولم يذكر في ظاهر الرواية التطوع على الدابة في المصر ، قال الحاكم في الكتاب : قال أبو حنيفة لا يصل النافلة على الدابة في المصر ، وقال أبو يوسف : لا بأس بذلك ، قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني : إنه قال في الكتاب : لا يصل النافلة على الدابة ، ولكن لم يذكر أنه لو صلى هل يجوز ، وذكر الشيخ الإمام الفقيه أبو جعفر في غريب الرواية وقال : إن لا أعرف مذهب أبي حنيفة في هذه المسألة ،

(١) من أراد ، خ و غيرها .

وقال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي: ذكر في المارونيات أن عند أبي حنيفة لا يجوز التطوع على الدابة في المهر، وعند أبي يوسف لا بأس به، وعند محمد يجوز ويكره، وفي المنظومة في باب أبي يوسف:

والفيل للراكب في اللذان يجوز قال ذاك ماستحسان

ثم يستوى الجواب عندنا بين أن يفتح الصلاة مستقل القلة وبين أن يفتحها مستدير القلة في الحالين يجهز به. وفي الحجة: وهو المختار، م: ومن الناس من يقول: إنما يجوز التطوع على الدابة إذا توجه إلى القلة عند افتتاح الصلاة ثم تركها حتى انحرف عن القبلة، أما إذا افتتح الصلاة إلى غير القبلة لا يجوز، وفي السنن: وفي الإيضاح بأن القائل به الشافعي رحمه الله، وقال: واستقال القلة في الانتداء ليس بواجب، وقال الشافعي: واجب.

م: ولو أرمي على الدابة وهي تسير لم يحز إذا قدر أن يوقها، وإن تعدد الوقت جاز، ولو كانت الدابة تسير إلى القبلة فأعرض عن القبلة لم تجز صلاته. ولا يصلي المسافر المكتوبة على الدابة إلا عن ضرورة. شرح الطحاوي: ولا يجوز المندرد الذي وجب عليه قضاءه بالشروع فيه على الأرض ثم أفسده، م: وأما في حالة الضرورة له أن يصلي المكتوبة والوتر على الدابة، ومن الأعداء أن يخاف لو نزل عن الدابة على نفسه أو على دابته لصا أو سبعا. وفي شرح المتفق: أو عدوا - م. أو كان في طين وردعة لا يجد على الأرض مكانا يأسا، أو كانت الدابة جموحا لو نزل عنها لا يمكنه الركوب إلا ممسك، أو كان شيخا كبيرا لا يمكنه أن يركب ولا يجد من يركبه ففي هذه الأحوال كلها تجوز المكتوبة على الدابة، وفي الخاتمة: ولا يلزم الإعادة إذا قدر، بمنزلة المريض إذا صلى بالإيماء ثم قدر. م: وعلى قياس ما ذكرنا في أول بيان الأعداء لو صلى المكتوبة في البادية على الراحة والقافلة تسير يجوز لأنه يخاف على نفسه ونيابه لو نزل لأن القافلة لا ينتظرونه، وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه ألحق ركعتي الفجر بالمكتوبة فقال: ينزل لها إلا بعذر، وذكر ابن شجاع أن ذلك يجوز إنما يكون لبيان الأولى، يعني الأولى أن ينزل لركعتي الفجر.

Accession Number

126433

22 2 55

وإذا افتتح التطوع على الدابة خارج المصر ثم دخل المصر قبل أن يفرغ منها ذكر في غير رواية الأصول أنه يتمها ، واحتلف الناس في معنى هذا ، قال بعضهم : يتمها على الدابة ما لم يبلغ منزله وأهله لأنه التزمها راكباً له أن يتمها راكباً ، وقال كثير من أصحابنا أنه يزل ويتمها مارلاً لئلا قد روينا عن أبي حنيفة أنه كان لا يأذن بالصلاة على الدابة في المصر ، وروى عن محمد أنه قال : إن صلى ركعة بإيماء ثم دخل المصر لم يمكنه إتمام صلاته مارلاً لأنه ساء الكامل على الناقص ، وإن لم يصل ركعة بإيماء نزل وأتمها مارلاً ، قال الشيخ الإمام شمس الأئمة . قال مشايخنا هذه الرواية على أصل محمد لا تستقيم لأن بحريمة الصلاة وقت بالإيماء فلا يصح إكمالها ركوعاً ويجوز على أصله لأنه ساء الأقوى على الضعيف ، وهو لا يرى ذلك لأن مدمه فيس افتتح الصلاة قاعدا للركن ركوعاً ويجوز ثم رأى من مرصه مقام وأتمها قائماً فانه لا يجوز لأنه بناء القوى على الضعيف وهو لا يرى ذلك فهذه الرواية حالت مدمه فلا يدري من أين وقع .

الطهريّة : ولو قال : الله أن أصلي ركعتين ، صلاهما راكباً من غير عذر لم يجز . فان صلاهما على الدابة سدر جار م : وإذا افتتح التطوع على الأرض فأتى راكباً لم يجزه ، وفي التعريف في رواية يلى ، وفي السعاقى . والاصح - وهو الظاهر - وهو أن الراك إذا رل لا يستقبل وفي عكسه يستقبل م . ولو افتتحها راكباً ثم نزل فأتى جار وفي الخاتبة . إن شاء قائماً إلى القلة ، وإن شاء قاعداً ، ولو ركب تفسد صلاته ، م . وعن رفر رحمه الله أنه يبنى فيها جميعاً ، وعن أبي يوسف أنه يستقبل فيها ، وفي شرح الطحاوى : وهو رواية عن أبي حنيفة .

م : رجلان في محمل واحد فاقضى أحدهما بالآخر في التطوع أحزنتها ، وهذا لا يشكل إذا كانا في شق واحد لأنه ليس بينهما حائل ، فأما إذا كانا في شقين اختلف المشايخ فيه ، قال بعضهم : إن كان أحد الشقين مربوطاً بالآخر يجزئه ، وإن لم يكن مربوطاً لا يصح الاقتداء ، وقال بعضهم . يجزئه كيف ما كانا إذا كانا على دابة واحدة

كما لو كان على الارض ، وإلى هذا أشار إمامنا في الكتاب فإنه جمع في الكتاب بين مسألتين مسألة الحمل ومسألة الدابتين ، وجوز في الحمل ولم يجوز في الدابتين بعله الطريق . وإن كان كل واحد منهما على دابة لم تجز صلاة المؤتم ، وعن محمد قال : استحس أن يجوز اقتداؤهم بالإمام إذا كانت دوابهم بالقرب من دابة الإمام على وجه لا تكون العرجة بين الإمام والقوم إلا بقدر الصف قياسا على الصلاة على الارض ، قال الشيخ الإمام شمس الأئمة : قول محمد في حمل واحد يقع على شقين حيماء ، وفي الحجة . وإن كانا على دابة واحدة واقتدى الرديف بالسائق القياس أنه يجوز . م . : إذا صلى على دابة في حمل والدابة واقفة وهو يقدر على النزول لا يجوز له أن يصلي على الدابة إلا إذا كان المحمل على عيذان على الارض ، ولو صلى على العجلة إن كان طرف العجلة على الدابة وهي تسير أولا تسير فصلاته على الدابة في حالة العذر تجوز ولا يجوز في غير حالة العذر ، وإن لم يكن طرف العجلة على الدابة جارت وهو بمنزلة الصلاة على السرير ، وفي القدوري : لو صلى على بعير لا يسير لا تجوز ، ولو صلى على عجلة لا تسير تجوز من غير فصل . وفي الحائية . ولا يجوز الصلاة على العجلة وهي واقفة ، كالسفينة المروطة غير المستقرة على الارض . م . : وكذا لا تجوز الصلاة على الجمل الواقف أو البارك وإن صلى قائما ، إلا أن يكون عند الخوف في المفارقة بالإيماء . الخاية . الرجل إذا حمل امرأته من القرية إلى المصر كان لها أن تصلي على الدابة في الطريق إذا كانت لا تقدر على الركوب والنزول .

الفصل الرابع والعشرون في الصلاة في السفينة

الولولة : إذا افتتح الصلاة في السفينة حالة إقامته في طرف البحر فقلها الريح وهو في السفينة فتوى السفر يتم صلاة المقيم عند أبي يوسف خلافا لمحمد رحمه الله ، وفي الحجة : والفتوى على قول أبي يوسف احتياطا ، م . قال محمد : وإذا استطاع الرجل الخروج من

السفينة للصلاة فأحب له أن يخرج ويصلي على الأرض، وإن صلى فيها جاز، فإن صلى فيها قاعدا وهو يقدر على القيام أو الخروح أحزاء عند أى حنيفة استحسانا - وفي الطحاوى^١ وقد أساء، م: ولكن الأفضل أن يقوم أو يخرج، وعدمها لا يحزبه قياسا، وأجمعوا أن السببة إذا كانت مبروطة في الشط أنه لا يجوز الصلاة فيها قاعدا، وفي الطحاوى: المبروطة كالشط، هو الصحيح، وفي السعائى: وقال بعضهم بأنه أيضا على الخلاف ولكن الأصح أنه لا تجوز فيه إلا قائما في قولهم، وفي الحجة. وإن كانت مبروطة بالشط غير مستقرة لا تجوز الصلاة فيها قائما، م. وأجمعوا أنه إذا كان بحيث لو قام يدور رأسه يجوز فيها قاعدا. ثم لم يوصل في الكتاب على قول أى حنيفة سين أن تكون السفينة جارية أو ساكنة ماسكة منهم من قال: على قول أى حنيفة إما يصلي قاعدا إذا كانت جارية، فاما إذا كانت ساكنة لم تجز الصلاة فيها قاعدا، قال الشيخ الإمام حواهر زاده: وقد ذكر الحسن بن زياد في كتابه بإساده عن سويد بن غفلة قال. سألت أبا بكر وعمر رضي الله عنهما عن الصلاة في السفينة فقالا. "إن كانت جارية يصلي قاعدا، وإن كانت ساكنة يصلي قائما". وفي السعائى. وإن كانت موقفة في لجة البحر وهي تلعب أى تضطرب قيل: يحتمل وجهين، والأصح إن كانت الريح تحركها تحريكا شديدا هي كالسائرة، وإن كانت حركتها قليلا هي كالواقفة، وكذا ذكره الترمذى م. فلا يجوز للسافر أن يصلي فيها بالإيماء سواء كانت الصلاة مكتوبة أو نافلة، لأنه يمكنه أن يسجد فيها فلا يعتد في تركه، والإيماء إنما شرع عند العجز وهو قادر فلا يجوز له الإيماء. ويصلى للصلى فيها أن يتوجه للقلة كيف ما دارت السفينة سواء كان عند اقتراح الصلاة أو في حلال الصلاة.

ولا يصير مقبلا بنية الإقامة فيها لأن السفينة ليست بموضع قرار ولا هي بيت إقامة ولكنه معد للانتقال، والبحر موضع الخوف، وكذلك صاحب السفينة والملاح لا يصير مقبلا لأن محلة الإقامة لا تختلف بين المالك والملاح [وغير ذلك، ق (١) في نسخة م: «الظهيرية».

شمس الأئمة؛ قال الحاكم في شرحه . وهذه المسألة شاهدة لأبي حنيفة فيس ترك القيام في السفينة وصلى قاعدا تبحر صلاته، فيقول : كما لا يصير صاحب السفينة والملاح [مقيما فيها وإن أمكه المقام فيها ، فكذلك تبحر صلاة القاعد فيها وإن أمكه القيام فيها ، قال : إلا أن تكون السفينة بقرب من مله أو قريته نحو أن تكون قريته على الحد فحينئذ يكون مقيما بأقامته الأصلية .

ولا يجزى أن يأتى رجل من أهل السفينة بإمام في سفينة أخرى لأن بينهما بهرا يجرى فيه السع ، ولا خلاف بين أصحابنا رحمهم الله أنه إذا كان بين الإمام والقوم نهر يجرى فيه السفن لا يصح الاقتداء ، إنما الاختلاف في نهر يمكن المشى في بطنه ، وعلى قول أبي يوسف يسمع صحة الاقتداء ، وعلى قول محمد لا يسمع صحة الاقتداء ، فإن كانت السفينتان مقروبتين فحينئذ يصح الاقتداء ، وفي النوارل إذا كان بحال يقدر أن يثب من إحدهما إلى الأخرى من غير عطف بمنزلة المقروبتين ، وتبحر صلاة الطائفتين . م : وكذلك من اقتدى على أحد إمام في السفينة أو على العكس فإنه يظن : إن كان بينهما طريق أو طائفة من الهرم يجوز الاقتداء ، وإن كان على العكس يبحر الاقتداء ، وإذا وقف على الاطلاع يقتدى بالإمام في السفينة صح اقتداؤه ، إلا أن يكون أمام الإمام ، لأن السفينة كالبيت واقتداء الواقف على السطح بمن هو في البيت صحيح إذا لم يكن أمام الإمام ، فكذا هاها .

ومن خاف فوت شيء من ماله وسعه قطع صلاته ، وهذا نحو أن يكون قائما على الحد يصلى فاهلقت السفينة حتى خاف عليه العرق ، أو رأى سارقا يسرق من متاعه ، أو كان نازلا عن دابته فاهلقت الدابة فخاف عليها الضياع ، أو كان راعى غنم فخاف على غنمه من السع : فإن في هذه المواضع كلها له أن يقطع الصلاة ، وكذا إذا رأى أعمى في حريم البر فخاف أن يقع في البر فاه يقطع الصلاة بطريق الأولى . ثم لم يحصل في

الكتاب بين المال القليل والكثير ، قال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسى : وأكثر مشايخنا قدروا ذلك بالدرهم فصاعدا وقالوا : ما دون الدرهم حقير فلا يقطع الصلاة لأجله ، قال الحس : ليس الله الدقيق ومن دقق الدقيق ، ولأن اسم المال لا يقع على الدقيق بدليل أنه لو حلف وقال : بالله ما لى مال ، وله دون الدرهم لا يبحث فى يمينه فذلك لا يقطع لأجله ، قال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسى : هذا قول حسن ، وقد ذكر فى كتاب الحوالة والكفالة أن للطالب أن يحبس غريمه بالدقيق فما فوقه ، فلما جار حس مسلم بذلك القدر فلا أن يجوز قطع صلاته على وجه يمكنه قضائها أولى - قال الشيخ الإمام حواهر زاده هذا إذا كان المال مال غيره ، وأما إذا كان المال مال نفسه لا يقطع الصلاة . ولا فصل فى طاهر الرواية . وهو الصحيح .

العتاوى . و لو صلى فى السفينة و هو فى المصر فبوى السفر تخليت السفينة حتى خرج من المصر يتم أربعاً عند أن يوسف ، وقال محمد يصلى ركعتين ، و لو كان مسافراً وقد شرع فى الصلاة فى السفينة خارج المصر فجزت السفينة حتى دخل المصر يتم أربعاً .

الفصل الخامس والعشرون فى صلاة الجمعة

وهذا الفصل مشتمل على أنواع :

الأول فى بيان فرضية الجمعة

وفى بيان أصل فرض يوم الجمعة

فقول . صلاة الجمعة فريضة - وفى السفائق . محكمة لا يسع تركها ويكفر جاحداً ، وفى الحجة : وقال بعض المشايخ . وحوب الجمعة على ثلاثة أقسام : فرض على البعض ، واجب على البعض ، وستة على البعض ، أما الفرض فعلى أهل الأمصار ، وأما الواجب فعلى نواحها وأطرافها وأما الستة فعلى أهل القرى الكبيرة المستحقة للشرائط .

م : وأما بيان أصل الفرض فى هذا الوقت فقد اختلف المشايخ فيه ، قال بعضهم أصل الفرض الظهر إلا أنه إذا أدى الجمعة يسقط الظهر عنه ، وقال بعضهم : أصل

العرض الجمعة، وقال بعضهم: الفرض لإحدهما إلا أن الجمعة أحدهما، وفي الظهيرة: وفي قول الواجب كلاهما، م: وقال بعضهم: على قول أبي حنيفة وأبي يوسف أصل الفرض في هذا الوقت الظهر وقد أمرنا بإسقاطه بالجمعة - وفي الظهيرة: وهو المشهور، وفي الحجة: واختيار المشايخ أنه إذا وجدت شرائط الجمعة فالعرض هو الجمعة إن أدرك وصلى، وإن لم يدرك فرضه الظهر، ألا ترى أنه إذا أدركها ينوى فرض الجمعة، وإن جاتته يوى قضاء فرض الظهر، م: وقال محمد - الفرض هو الجمعة وله أن يسقط الجمعة بأداء الظهر، ولمحمد في النواذر قول آخر: إن الفرض لإحدهما ويتعين بفعل العبد، وفي البناء: والاول من قوله أصح، م: وقال زفر رحمه الله: الفرض هو الجمعة على التعيين، والظهر بدل عنها إذا فات الجمعة - وثمرة الاختلاف تظهر في فصلين، أحدهما أنه إذا صلى الظهر قبل أداء الناس الجمعة في منزله لم يعتد به في قول زفر رحمه الله، لأن العرض هو الجمعة والظهر بدل عنها ولا صحة للبدل مع القدرة على إيجاد الأصل، وعندهما لما كانت فرضية الظهر مشروعة وقع موقعه - والثاني أن المعنور من المسافر أو المريض أو العمد إذا أدى الظهر في منزله ثم سعى إلى الجمعة انتقض الظهر، وقال زفر رحمه الله: لا ينتقض لأن فرضية الجمعة لم تظهر في حقه موقع موقع الفرض فسقط عنه العرض ولا ينتقض بعد ذلك، وثمرة الخلاف الذي ذكرنا مع محمد تظهر في مسألة أخرى، وهي: أنه إذا تذكر المعجر في خلال الجمعة وهو يخاف إن اشتغل بأدائها أن تقوته الجمعة ولا تقوته الظهر، قال محمد - يتم الجمعة على أحد قولي لأن فرض الوقت هو الجمعة على أحد قولي فإذا خاف فوت فرض الوقت اشتغل به، وعندهما فرضه الظهر وأمرنا بإسقاطه بأداء الجمعة، فإذا لم يخف فوت فرض الوقت بقيت مراعاة الترتيب فرضا عليه، وهذه المسألة في الحاصل على ثلاثة أوجه إن كان الوقت بحال لو اشتغل بالفائتة يخرج الوقت مضى في الجمعة عند الكل لأن الترتيب يسقط عند ضيق الوقت، وإن كان في الوقت سعة بحيث يعلم أنه لو اشتغل بالفائتة لا تقوته الجمعة بقطع الجمعة في قولهم ويقضى الفائتة،

ولو علم أنه لو اشتغل بالقائمة فتوته الجمعة لكن يمكنه أداء الظهر فالمسألة على الخلاف :
على قول أبي حنيفة وأبي يوسف يقطع الجمعة ويصلي القائمة ثم يصلي الظهر في آخر
الوقت ، وقال محمد . يصلى في الجمعة .

الحجة : إمام صلى الجمعة وخلفه مسوق ولاحق فلما قاما بقضيان حرج وقت
الظهر قال : اعتلت صلاتهما فلا فتيان بقراءة ويقضيان الظهر لأن إتمام الجمعة لا يجوز
إلا في وقت الظهر ، وقال بعض المشايخ : المسبوق يعيد الظهر واللاحق يتم الجمعة ،
لأن المسبوق في حكم المفرد وأما اللاحق فإنه حلف الإمام وهو يصلي صلاة إمامه فجاز
في هذه الصورة أداء الجمعة في وقت العصر ، وذكر هذه الرواية في فتاوى القاصي الحسين
المرورى في كتاب الاستحسان أيضا ، فالأولى أن يتم اللاحق الجمعة بالقراءة ويقضى الظهر
احتياطاً ، وأهل القرى إذا دخلوا البلدة ثم حرجوا قبل الوقت لا بأس به لأنه لم يجب
عليهم ، وإن كانوا في البلدة فرالت الشمس يجب عليهم الجمعة بدحول الوقت .

م : النوع الثاني

في بيان شرائط الجمعة وما يتصل بها من المسائل

مقول : للجمعة شرائط بعضها في نفس المصلي ، وبعضها في غيره ، فالتى في

غيره ستة

أحدها المصر

وهذا مذهبنا ، وقال الشافعي : المصر ليس بشرط ، وكل قرية يسكنها الأربعون من
الآحرار البالغين لا يظلمون عنها شتاء ولا صيفا تقام بها الجمعة ، وتكلموا في المصر على
أقوال ، روى عن أبي حنيفة أن المصر الجامع ما يجتمع فيه مرافق أهلها دينا ودنيا ، وعن
أبي يوسف ثلاث روايات ، في رواية قال . كل موضع فيه أمير وقاض ينعد الأحكام
ويقيم الحدود ، وفي الثانية : وبلغت أسبته من فهو مصر جامع ، وهو رواية عن
أبي حنيفة - وفي الخلاصة : وعليه الاعتماد ، م : وفي رواية أخرى : كل موضع أهله

بحيث لو اجتمعوا في أكبر مساجد لم يسمهم ذلك هو مصر جامع ، وفي الينايع : قال أبو عبد الله : وهذا أقرب من مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف وأحسن ما قيل فيه ، م : وفي رواية أخرى عنه قال : كل موضع يسكن فيه عشرة آلاف نفر - وفي الحجة : مقاتل سوى المشايخ والدراري - ويكون عليهم وال وفيهم عالم بين الأحكام ويوجد فيهم المحترمون الذين تقع الحاجة إلى حرهم ويقم الوالي والقاضي الحدود فيه - وفي التهذيب : وقيل ما فيه سوق جاري وسلطان قاهر وفيه عالم وطبيب حادق - م . هو مصر جامع . ومن العلماء من قال المصر الجامع ما يعيش فيه كل صانع بصنعة - وفي الينايع : من سنة إلى سنة - م . ولا يحتاج إلى العود من صنعة إلى صنعة أخرى ، وعن محمد أنه قال : كل موضع مصره الإمام فهو مصر جامع . حتى أن الإمام إذا بعث إلى قرية نائما لإقامة الحدود فيهم وقاضيا يقضى بينهم صار ذلك الموضع مصرا ، وإذا عزله ودعاه إلى نفسه عادت قرية كما كانت . وفي الغتاية . لو صلى الجمعة في قرية غير مسجد جامع والقرية كبيرة لها قرى وفيها والي و حاكم جارت الجمعة نوا المسجد أو لم يبنوا ، وإن كان بخلاف ذلك لا يحجز . وهو قول أبي القاسم الصغار ، وهذا أقرب الأقاويل إلى الصواب . م : ومن العلماء من قال كل موضع كان لأهله من القوة والشوكة إذا توجه إليهم صدودهم عنه عن نفسه فهو مصر جامع ، وفي الحجة . وقال بعضهم : إن ولد فيه كل يوم ولد ويموت فيه إنسان ، وقال بعضهم : إن لا يعرف عدد أهله إلا بكلفة ومشقة . وقال سفيان الثوري : المصر الجامع ما يعده الناس مصرا عند ذكر الأمصار المطلقة كبنجارا و سمرقند . وقال الشيخ شمس الأئمة السرخسي : ظاهر المذهب أن المصر الجامع أن يكون فيه : جماعات الناس ، و جامع ، وأسواق التجارات ، و سلطان ، وقاض يقم الحدود وينفذ الأحكام ، ويكون فيه مفتي إذا لم يكن الوالي والسلطان مفتيا . وفي التحفة : وروى عن أبي حنيفة : وهو بلدة كبيرة فيها سكك وأسواق ولها رساتيق وفيها والي يقدر على إنصاف المظلوم من الظالم بحشمته و عليه أو علم غيره

و يرجع الناس إليه فيما وقع لهم من الحوادث ، وهذا هو الأصح .
 م : ثم في كل موضع وقع الشك في كونه مصرا و أقام أهل ذلك الموضع
 الجمعة بشرائطها فنفى لأهل ذلك الموضع أن يصلوا بعد الجمعة أربع ركعات و ينوون
 به الطهر احتياطا ، حتى أنه لو لم تقع الجمعة موقعها يخرج عن عهدة فرض الوقت بأداء
 الطهر يقين ، و في فتاوى آمو : ينبغي أن يقرأ العاتقة و السورة في الأربع التي يصل
 بعد الجمعة بنية الطهر في ديارنا ، فلو وقع فرضا فقرأه السورة لا تضره ، وإن وقع ستة
 على تقدير صحة الجمعة فقرأه السورة واجبة ، و في النصاب الأربع التي يصل بعد الجمعة
 سماها محمد في كتاب الصلاة تطوعا ، و ينهى أن يصل بنية التطوع وإن كان السلطان
 الذي يقيمها جائرا و عليه الفتوى ، لأن الحائر الظالم وإن ظلم في أشياء فقد عدل بإقامة
 الجمعة ، و من قال . ينبغي أن يصل بنية الفرض لأن السلطان غير عادل هذه على أهل
 الاعتزال - عليهم اللعنة - و فيه تهمة للسلبين أنهم يوم الجمعة يقيمون التطوع بالجماعة
 و يتركون الجماعة في الفرض أفهدا فاسد ، و إنه من حائل الشيطان لإفساد علم الإسلام
 و هي الجمعة ، و هذا مذهب الاعتزال فعلى السنن أن يعرض عنه ، و قد جاءت الآثار في هذا
 أن صلاة الجمعة فرض قائمة إلى يوم القيامة كان السلطان عدلا أو جائرا .

م : و لا بأس بالجمعة في موضعين أو ثلاثة في مصر واحد عند محمد ، و في الكافي
 حلقا للشافعي رحمه الله ، و في الوالوجية . و إقامة الجمعة في موضعين في مصر واحد
 الصحيح عند أبي حنيفة و محمد بن حنبل ، العناية عن أبي حنيفة روايتان ، و الأظهر أنه
 لا يجوز في موضعين ، م : و أجاز أبو يوسف في موضعين - جامع الجوامع . إذا كان
 البلد عظيما دون الثلاث ، و في الحنابلة . و هكذا روى عن محمد رحمه الله ، م : و في
 رواية الأمامي أجاز أبو يوسف في الموضعين إذا كان مصرا له جابان بينهما نهر عظيم
 حتى يصير في حكم مصرين كقنداد ، العناية : و عن أبي يوسف لا يجوز إذا كان عليه
 جسر . م : و إن لم يكن المصر بهذه الصفة فالجمعة لم يسبق منهم بأدائها ، فإن صلوا معا -

وفي جامع الجوامع أو اشتبه - م : فسدت صلاتهم جميعا ، وفي القيمة : اختلف المشايخ فيه أن السبق بما إذا يعتبر في صلاة الجمعة في مكانين في مصر واحد ؟ قال بعضهم بالافتتاح ، وقال بعضهم بالفراغ ، وقال بعضهم بهما ، والصحيح هو الأول . وفي التفريد : والافضل هو الجامع الواحد إذا لم يكن عذر وضرورة .

م : و كما تجوز إقامة الجمعة في مصر تجوز إقامتها خارج مصر قريبا منه نحو مصلى العيد . الهداية : الحكم غير مقصور على المصلى ، بل تجوز في جميع أفنية مصر ، م : وفي فتاوى الشيخ الإمام الفقيه أبي الليث شرط العناء صا فقال : تجوز إقامة الجمعة خارج مصر إذا كان في فناء مصر ، وفي التوارل : وبه بأحد ، وفي الخاتمة : فناء مصر هو الموضع المعد لمصالح مصر المتصل به ، م : وفي بواذر الصلاة : لو أن الأمير خرج للاستسقاء و خرج معه مائة كثير حضرت الجمعة فصلى بهم الجمعة في الجبابة على قدر غلوة من مصر أجزاءم ، قال الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة : اختلف الناس في تقدير فناء مصر ، فقدره محمد في التوارد بالعلوة وفارسية ، بك تبرقاز ، وفي الفتاوى العتائية : العلوة ثلاثمائة ذراع إلى أربعمائة ، والميل ثلاثة آلاف إلى أربعة آلاف ، م : وقدره مصر مشايخنا بفرسخين ، وبعضهم ثلاثة أميال كل ميل ثلاثة فراسخ ، وبعضهم منتهى حد الصوت إذا صاح في مصر إسماعيل أو أذن مؤذن فنتهى صوته فناء مصر فيجوز أداء الجمعة فيه ، وما وراءه ليس فناء مصر فلا يجوز أداء الجمعة فيه ، وقدر أبو يوسف الفناء بميل أو ميلين فانه روى عنه لو أن إماما خرج من مصر مع أهل مصر لحاجة له قدر ميل أو ميلين لحضرته الجمعة فصلى بهم الجمعة أحرأه - وفي الذخيرة : وبه تأخذ ، وفي جامع الجوامع : وقيل عندهما جاز على ميلين وعند محمد لا ، كنى ، م : وهذا بخلاف ما لو خرج المسافر عن عمران مصر حيث يقصر الصلاة لأن فناء مصر إنما يلحق بالمصر فيما كان من حواشي أهل مصر وقصر الصلاة ليس من حواشيهم فلا يلحق العناء بالمصر في حق هذا الحكم ، وذكر في فتاوى الشيخ الفقيه أبي الليث أن على قول

أبي بكر لا تجوز الجمعة عارج المصر إذا كان ذلك الموضع متقطعا عن العمران ، و كان
العقبه أبو الليث يقول بالخواز في فناء المصر ، قال العقبه أبو الليث : و قد قال بعضهم :
يجب أن يكون على الاختلاف على قول أبي حنيفة و أبى يوسف تجوز إقامة الجمعة في
فناء المصر ، و على قول محمد لا تجوز بناء على اختلافهم في الجمعة بنى ، و يجوز أن يكون
هذا بلا خلاف بينهم ، قيل : إن محمدا رحمه الله إنما لم يجوز الجمعة بنى لأنه قرية و ليس له
حكم المصر ، و أما لقائه المصر حكم المصر ، و قيل : إنما تجوز إقامة الجمعة في فناء المصر
إذا لم يكن بين المصر و بينه مزرعة من المزارع على هذا القول لا تجوز إقامة الجمعة
بنخارا في مصلى العيد لأن بين المصر و بين المصلى مزارع ، و قد وقعت هذه المسألة مرة
فأفتى بعض المفتين بعدم الحوار و لكن هذا ليس صواب فان أحدا من الأئمة لم يقل
بعدم حوار صلاة العيد في مصلى العيد بخارا لا من المتقدمين و لا من المتأخرين ، و كما أن
المصر أو فناءه شرط حوار الجمعة فهو شرط حوار صلاة العيد ، و تجوز إقامة الجمعة بنى
في قول أبى حنيفة و أبى يوسف ، و قال محمد : لا حجة بنى . و فى الشافعية . و أجمعوا أن
إقامة الجمعة بمكة و المدينة جائزة . م : أجمع العلماء على أنه لا الجمعة بعرفات ، و إنما
تجوز الجمعة بنى عددها إذا كان ثمة أمير مكة أو أمير الحجاز أو الخليفة - و فى شرح
الطحاوى : مقيمين كانوا أو مسافرين ، م . أما أمير الموسم ليس له حق إقامة الجمعة ، إنما
فرض إليه رعاية الحاج ، شرح الطحاوى : إن كان أمير الموسم مقيما جار ، و إن كان
مسافرا لا يجوز ، م : فان استعمل على مكة يقيم الجمعة بنى عندهما أيضا ، و إن لم يستعمل
على مكة و استعمل على الموسم لا غير ، فان كان من أهل مكة يقيم الجمعة بنى عندهما
أيضا ، و إن لم يكن من أهل مكة لا يقيم الجمعة عندهما أيضا ، و فى نوادر إبراهيم عن
محمد قال : على مذهب أبى حنيفة إذا جمع أمير الموسم بهم و هو مسافر بمكة قال : يجزيه ،
و إن صلى بهم بنى لا يجزيه .

ثم فى ظاهر الرواية أصحابنا لا يجب شهود الجمعة إلا على من يسكن المصر
و الأرض المتصلة بالمصر حتى لا يجب على أهل السواد قريبا من المصر أو بعيدا عنه ،

وعن محمد رحمه الله أنه إذا كان بينه وبين المصر ميل أو ميلان أو ثلاثة أميال فضليه الجمعة ، وإن كان أكثر من ذلك فلا الجمعة عليه ، وفي الكافي : وعن محمد . وإن كان ثلاثة أميال يحب وإلا لا ، وهو قول مالك ، م . وعنه في رواية أخرى أنه إذا كان بينه وبين المصر أقل من فرسخين فعليه أن يشهد الجمعة ، وإن كان أكثر من ذلك فلا ، وعنه في رواية أخرى أن في كل موضع لو خرج الإمام إلى ذلك الموضع وأقام الجمعة فيه جازت جمعته وعد مجعما في المصر على أهل ذلك الموضع الرواح إلى الجمعة ، وكل موضع لو خرج الإمام إليه وجمع فيه لم يعد مجعما في المصر فلا الجمعة عليه ، وعن أبي يوسف أنه إذا كان بينه وبين المصر فرسخ أو فرسخان فعليه أن يشهد الجمعة ، وعنه أيضا : إذا كان بحيث لو عدا وشهد الجمعة أمكه الرجوع إلى منزله قل هجوم الليل لزم أن يشهد الجمعة ، وفي الحجة : وهو قول محمد ، م . وكثير من المشايخ أخذوا بهذه الرواية ، وروى الشيخ الإمام أبو جعفر عن أبي حنيفة وأبي يوسف : إن كان مقيما في عمران المصر وأطرافه وليس بين مكانه وبين المصر درجة فعليه الجمعة ، ولو كان بين ذلك الموضع وبين عمران المصر درجة من المزارع والمراعى لا الجمعة على أهل ذلك الموضع وإن كان النداء يبلغهم ، والغلوة والميل والاميال ليس بشيء ، هذا ما روى الفقيه أبو جعفر عن أبي حنيفة وأبي يوسف ، وبه كان يفتى شمس الأئمة الحلواني ويقول : لا الجمعة على أهل القلع بخارا ، وفي الذخيرة : والمختار للفتوى أن من كان على قدر فرسخ من المصر يجب عليه حضور الجمعة ، وفي الحجة : وقال الشيخ الإمام حسام الدين يجب على أهل البلد وعلى أهل المواضع القريبة إلى البلدة التي هي من توابع عمران الذين يسمعون الأذان على المنارة بأعلى الصوت ، وهو الصحيح لزوما وإيجابا ، أما لو تكلف أهل الرساتيق وحضروا أجروا ، ولو تخلف أهلها أعلنوا . وفي الخلاصة : وعن أبي حنيفة : كل قرية يجهى خراجها مع خرج أهل البلدة فعلى أهلها الجمعة . وعن أبي يوسف إن كان منزله داخل السور يجب عليه ، وإلا فلا ، والآل أصح . وفي

النهاية : قال بعضهم : إذا كان خارج المصر في موضع لو حرج واحد من أهل المصر مسافرا إلى ذلك الموضع أبيع له قصر الصلاة فلا تحب عليه الجمعة - وفي الحاشية : قال الفقيه إبراهيم : عدى الفتوى عليه ، ولو كان منزله خارج عمران المصر لا تحب عليه ، وهذا أصح ما قبل فيه ، وقد قال الحنفى المصرى . تحب عليه في مقدار ربع فرسخ ، وروى عن أبى يوسف أنه قال : مقدار ثلث فرسخ .

م : وفي موارد ابن سماعة عن أبى يوسف . لو أن أهل المدينة حصرهم حد من أهل الشرك وأحاطوا بالمدينة فخرجوا إليهم من مدينتهم وعسكروا على ميلين أو ثلاثة أميال لا يريدون سقرا عليهم الجمعة في عسكرهم ، فكأنه أعطى للكان الذى نزلا فيه وهو على قدر ميلين أو ثلاثة حكم المصر . وفي الفتاوى العناية . المحتج من السلطان الظالم يخاف الحروح يباح له أن لا يرحل إلى الجمعة والجماعة لأنه عذر .

وفي الجمعة قال السيد الإمام أبو القاسم لو أدن الوالى والقاضى أن يعقد الجمعة ويبنى المسجد الجامع في قرية كبيرة فيها سوق جار بالاتفاق لأن عد الشافعى تصلى الجمعة بالقرية التى فيها أربعون رجلا حرا بالاعا عاقلا مقبلا ، وكان هذا فضلا بجهدها فيه ، فإذا اتصل به الحكم صار بجمعا عليه .

و اختلف المشايخ في القرى الكبيرة إذا لم يعلم بالحكم والقضاء قال بعضهم : يصلى العرض ويصلى الجمعة ثقة واحتياطاً ، وقال بعضهم . لا يشك فيه ويصلى الجمعة ، وقال بعضهم . يصلى الأربع بنية الظهر في بيته أو في المسجد أولاً ثم يسعى ويشرع في الجمعة فإن كانت الجمعة جائزة صارت الظهر تطوعاً والجمعة صحيحة ، وقال بعضهم : يصلى الجمعة أولاً ثم يصلى السنة أربعاً وركعتين ثم يصلى الظهر فإن كانت الجمعة جائزة فهذا يكون صلا ، وإن لم تكن الجمعة جائزة فهذا فرصة - وقال الجمعة : هذا في القرى الكبيرة ، أما في البلاد فلا يشك في الجوار فلا تعاد العريضة ، والاحتياط في القرى أن يصلى السنة أربعاً ثم الجمعة ثم ينوى أربعاً سنة الجمعة ثم يصلى الظهر ثم ركعتين

سنة الوقت ، فهذا هو الصحيح المختار ، ولو كان أداء الجمعة صحيحا فقد أداها وسئتها ، وإن لم تسكن الجمعة صحيحة فقد صلى الظهر ، فالأربع سنة والأربع مريضة والركعتان بعد هذا سنة ، قال الفقيه أبو حمزة النسبي : رأيت الإمام أبا جعفر المندواني صلى الجمعة بزيادة ثم قام صلى ركعتين ثم صلى أربعاً فقلت . ما هاتان الركعتان والأربع ؟ أعدت صلاة الظهر ولم تر الجمعة بزيادة ؟ قال : لا ، ولكني صليت الجمعة ثم ركعتين ثم أربعاً على مذهب علي رضي الله عنه . وقول الناس : يصلى أربعاً بنية الظهر أو بنية أقرب صلاة عليه ، ليس له أصل في الروايات . ولا شك في جوار الجمعة في البلاد والقصبات .

م : الشرط الثاني

السلطان ، أو نائبه من الأمير أو القاضي ، وقال الشافعي : السلطان ليس بشرط ، وفي السفاق والمراد من السلطان الخليفة . م . ويتفرع من هذا الشرط مسائل ، إحداها ما ذكر في الأصل أن رجلاً من عرص^١ الناس لو صلى الجمعة بالناس بغير إذن الإمام أو حليفته أو صاحب شرطه أو القاضي لا يجزيهم لعوات شرطها ، فقد جمع في هذه المسألة بين الإمام وحليفته والقاضي ، قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله . هذه المسألة بناء على عرف زمانهم فإن في زمانهم كان القاضي يولي أمر السياسة وإقامة الجمعة ، وفي بواكر بشرع أبي يوسف أن لصاحب الشرطة أن يصلى الجمعة بالقوم وإن لم يخرج بهم الأمير ولا يصلى بهم القاضي إذا لم يخرج الأمير ، وفي الفتاوى العتائية . وإدابات الأمير أو عزل جاز للشرطي أن يجمع بهم ، وفي العتائية : وهو يسمى « شحه » ، م . وعن أبي يوسف أنه قال : أما اليوم فالقاضي يصلى بهم الجمعة لأن الخلفاء يأمرون القضاة أن يصلوا بالناس الجمعة ، قيل : أراد بهذا القاضي « قاضي القضاة » الذي يرسم له أنه قاضي الشرق والغرب كآبي يوسف في وقته ، وأما في زماننا القاضي صاحب الشرطة لا يولي ذلك^٢ . وفي

(١) العرص بضم العين : عامة الناس (٢) بل عم أبو يوسف القضاة في قوله « يأمرون القضاة » والقاضي القضاة لا يكون في مملكة إلا رجلاً واحداً وهو رئيس القضاة وصدرهم .

التهديب : و لو لم يحضر الخطيب و صاق الوقت يقدم القاضي رحلا يصل بهم الجمعة .
 و في النصاب عن محمد : لو مات عامل بعيدا من الخليفة و اجتمع الناس على رجل يصل
 بهم حتى يجيئهم عامل آخر جار أن يصل بهم ، و عليه الفتوى . م . و الى المصرمات
 فلم يبلغ موته إلى الخليفة حتى مصت بهم الجمعة فان صلى بهم حلقة الميت أو صاحب
 الشرطة أو القاضي جار له لأنه موص إليهم . جامع الحوامع : مريض الأمير فصول
 الشرط لم يجوز إلا بانه . م : و لو اجتمعت العامة على أن يقدموا رجلا مع قيام واحد
 من هؤلاء الذين ذكرنا من غير أمره لم يجوز ، إلا إذا لم يكن ثمة قاضي ولا حلقة الميت
 حينئذ جار للضرورة ، ألا ترى أن عليا رضى الله عنه صلى الناس يوم الجمعة و عثمان
 رضى الله عنه محصور لأن الناس اجتمعوا على علي رضى الله عنه . و في الفتاوى العتائية :
 و عن محمد : إذا تعذر إذن الإمام جار اجتماعهم على رجل يؤمهم ، و عد أبي حنيفة
 و أن يوسف لا يجوز ، و معها أنه يجوز بعد موت الخليفة ، و لا يعزل أسفل بموت
 من استخلفه إلا أن يعزله السلطان . م : إبراهيم عن محمد إذا خطب الأمير ثم
 أحدث و لم يقدم أحدا فقدم عامل له لم يجوز ، و لا يجوز أن يتقدم إلا أحد هؤلاء الثلاثة :
 صاحب الشرطة أو القاضي أو الذي ولاه القاضي ، فالأصل أن حق التقدم في إقامة
 الجمعة حق الخليفة إلا أنه لا يقدر على إقامة هذا الحق بنفسه في كل الأمصار فيقيمها
 غيره ببياته ، فالسابق في هذه البيابة في كل بلد : الأمير الذي ولى على تلك البلدة ،
 ثم الشرطي ثم القاضي ثم الذي ولاه قاضي القضاة - و في الفتاوى العتائية عن ابن المارك :
 الشرطي أولى من القاضي . و في الخاتمة : الإمام إذا أحدث بعد ما صلى ركعة من
 الجمعة فقدم واحد من القوم لا بتقديم أحد لا تحوز صلاتهم خلفه ، وإن تقدم رجل
 من أصحاب السلطان من موص إليه أمر العامة تجوز . م : و تجوز صلاة الجمعة خلف
 المتقلب الذي لا عهد له - أى لا منشور له - من الخليفة إذا كانت سيرته في رعيته سيرة
 الأمراء يحكم فيما بين رعيته بحكم الولاية لأن بهذه ثقت السلطة فيتحقق الشرط .

الشرط الثالث

الوقت ، يعنى وقت الظهر ، حتى لا يجوز تقديمها على الزوال ولا بعد خروج الوقت ، لأن الجمعة أقيمت مقام الظهر فيشترط أدائها في وقت الظهر حتى لو خرج وقت الظهر في خلال الصلاة تفسد الجمعة ، وفي الهداية : واستقل الظهر ولا يديه عليها لاحتلاهما - وفي الكافي : كمية و شروطا ، وفيه خلاف مالك والشافعي . م : وإن خرج بعد ما قد قدر التشهد فكسدا عن أبي حنيفة وعدمها لا تفسد ، ولو خرج بعد السلام لا تفسد بالإجماع ، وفي الخلاصة . وقال مالك . يجوز أدائها في وقت العصر . م : ثم إذا خرج وقت الظهر في حلال الصلاة حتى فسدت الجمعة يبقى أصل الصلاة عند أبي حنيفة وأبي يوسف ، وعند محمد يبطل التحريم ولا يبقى أصل الصلاة . وفي الفتاوى العفلى : المقتضى إذا نام في صلاة الجمعة ولم يتبه حتى خرج الوقت فسدت صلاته ، ولو اتبه بعد فراغ الإمام والوقت قائم أتمها الجمعة .

م : الشرط الرابع

الجماعة ، وفي الحاشية : إلا أنها شرط للانعقاد لا للأداء ، ثم إن عند أبي حنيفة لا يتم الانعقاد قبل التقييد بالسجدة ، وعند أبي يوسف ومحمد يتم الانعقاد بمجرد الشروع ، وقائدة الخلاف إنما تظهر فيما إذا قرأ الناس عنه وبقي الإمام ، وفي النبايع : وقال زفر : ثم الشرط الانعقاد مع الدوام ' م : ثم إن العلماء اختلفوا فيما بينهم في تقدير الجماعة ، قال أبو حنيفة ومحمد : هم ثلاثة نفر سوى الإمام ، وعن أبي يوسف في غير رواية الأصول : اثنان سوى الإمام ، وفي النبايع : وقول محمد مع قول أبي يوسف في بعض الكتب ، م : وقال الشافعي : لا تعتقد الجمعة إلا بأربعين رجلا من الأحرار المقيمين سوى الإمام ، وفي التفريد : وفي أحد قوله يعتبر أحد عشر رجلا ، وعند زفر اثنا عشر

(١) أى عند زفر رحمه الله الجماعة شرط لأداء الجمعة من أولها إلى آخرها .

رحلا . م . ثم يشترط في الثلاثة أن يكونوا بحيث يصلحون للإمامة في صلاة الجمعة ، حتى أن نصاب الجمعة لا يتم بالنساء والصبيان ويتم بالعبد [والمسافرين لأنهم يصلحون للإمامة ، وقال رحمه الله : لا يجوز إمامة العبد والمسافر]^١ في صلاة الجمعة ، وفي الحاية ولا يشترط الإقامة والحرية لا في الإمام ولا في المقتدى عندنا ، ويشترط المذكورة والبلوغ .

م : وما يتصل بهذا الشرط من المسائل ما ذكر في الجامع الصغير فقال . إذا لم يلبس بعد ما خطب الإمام هذا على وجهين ، إما أن هموا قبل الشروع في الصلاة أو بعد الشروع فيها ، فإن هموا قبل الشروع إن قرأ السكت بالإمام صلى بهم الظهر ، وإن قرأ العصر إن كان الباقي سوى الإمام ثلاثة صلى الجمعة عندنا خلافاً للشافعي ، وإن كان الباقي اثنين سوى الإمام صلى الظهر عند أبي حنيفة ومحمد ، وعن أبي يوسف في غير رواية الأصول أنه صلى الجمعة ، وإن لم يبق مع الإمام إلا عبيد ومسافرون صلى بهم الجمعة عند علمائنا الثلاثة ، والولوية : ولو بقى معه النساء - وفي الهداية أو الصبيان - صلى الظهر ، م . وإن هموا بعد الشروع في الصلاة إن صلى الإمام من الجمعة ركعة أتم الجمعة عند علمائنا الثلاثة ، وعدد قرأ صلى الظهر . وإن لم يقيد الركعة بالسجدة حتى هموا صلى الظهر عند أبي حنيفة ، وعددها يتم الجمعة . وفي الولوية : وإن حرموا كلهم إلا رحلا صلى الظهر . م : وإذا كبر الإمام للجمعة والقوم حضور ولم يشرعوا معه ثم شرعوا بعد ذلك ذكر في الأصل أنهم إذا كبروا قل أن يرفع الإمام رأسه من الركوع صحت الجمعة وإلا استقبلها ، ولم يذكر في الأصل خلافاً ، وفي متفرقات الشيخ أبي حنيفة محل هذا قول محمد وذكر : وقال أبو حنيفة : إن كبروا قبل أن يقرأ الإمام آية قصيرة صحت الجمعة . وفي الحجة : ولو أن إماماً خطب يوم الجمعة وكبر وخلفه جماعة لم يكبروا حتى قرأ من العاتكة آية فسدت صلاتهم ، لأن القراءة ركناً فإذا تعذر في أداء ركع من صلاة الجمعة لا تجوز صلاة الجمعة (١) من أر ، خ ، س وغيرها .

لأن الجماعة شرط ، وإن كبروا قبل اشتغاله بالقراءة جازت صلاتهم ، لأن تلك المصلاة لا تعتبر لأنه لم يؤد ركعا من الصلاة منفردا ، م : وقال أبو يوسف : إن كبروا قبل أن يقرأ الإمام ثلاث آيات قصر أو آية طويلة صحت الجمعة بالاتفاق وإلا استقبلها ، وإن كبروا قبل أن يشرع الإمام بالجمعة بالقراءة صحت الجمعة بالاتفاق . وفي المارورنيات : قال أبو حنيفة ورفر : إن لم يكن ثلاثة أو أكثر قبل أن يقرأ الإمام فلا حجة لأحد . وفي هداية الناطق . لو تكبر الإمام والقوم حضور لم يدخلوا في صلاته وجاء قوم آخرون لم يشهدوا الحطة ودخلوا في صلاته لم تجز له ولا لهم الجمعة . وفي الحجة . ما جاء آخرون وذهب الأولون إن جاؤا مع حضور الأولين جازت صلاتهم وإن جاؤا بعد ما ذهب الأولون لا تجوز صلاتهم لانفراد الإمام وعدم الجماعة . م . ولو خطب والقوم حضور وشرعوا في الصلاة ثم أحدث القوم فخرجوا فدخل آخرون لم يسمعوا الخطبة ودخلوا في صلاته حار لأن الخطبة والافتتاح حصل مع الجمع ، ولو ظهر أن الأولين لم يركعوا على وضوء فكبر الإمام ثم دخل آخرون وهم على الوضوء استقبل بهم التكبير .

والشرط الخامس

الخطبة ، حتى لو صلوا من غير الخطبة أو خطب الإمام قبل الوقت لا يجوز ، وفي الهداية : وهي قبل الصلاة ، به وردت السنة ، وفي جامع الجوامع . ولا يجوز بعده وبعد الصلاة . م . وبعض مشايخنا قالوا . الخطبة تقوم مقام ركعتين ، ولهذا لا تجوز إلا بعد دخول وقت الجمعة ، وهذا ليس بصحيح بدليل أن الإمام لا يستقبل القبلة عند الخطبة ولا يقطعها الكلام ويمتد بها إذا أداها وهو محدث أو جب . وإذا ثبت أن الخطبة شرط يتفرع على هذا مسائل : إذا خطب الخطيب وحده جاز على قول أبي حنيفة ، وعلى قولها لا يجوز ، ذكر الخلاف على هذا الوجه في متفرقات الفقيه أبي جعفر ورأيت في موضع آخر عن أبي حنيفة في هذا الفصل روايتين ، وفي الظهيرية :

والصحيح أنه لا يجوز . ولو خطب عبر الإمام سير إحدن الإمام و هو حاضر لم يجوز ، والإذن بالخطبة إحدن ماقامة الجمعة ، والإذن بالجمعة إحدن بالخطبة ، ولو قال : اخطب ولا تصل بهم الجمعة ، فله أن يصل بهم الجمعة . وفي الفتاوى الصيرفية : ولو خطب ثم مات أر جي أر أغنى عليه أو ارتد هل يعيد الخطبة ؟ قال القاضي بديع الدين : لا رواية لهذا ، ويبقى أن يعيد ٣٠ : وفي وادر المعلى عن أبى يوسف : إذا خطب يوم الجمعة و فر الناس عنه ثم رجعوا صلى بهم الجمعة ، ولو لم يرجعوا وجاء قوم آخرون لا يصل بهم الجمعة إلا أن يعيد الخطبة ، وفي ظاهر الرواية : يصل بهم الجمعة من غير أن يعيد الخطبة . ولو خطب والقوم حضور ، إلا أنهم محدثون أو كانوا حنا هدهوا وتوضؤوا ثم رجعوا و صلى بهم الجمعة جاز . ولو حط و هناك رجال من بعيد لم يسمعوا الخطبة جاز . ولو خطب بالفارسية جاز عند أى حنيفة على كل حال ، وروى بشر عن أبى يوسف : إذا خطب بالفارسية و هو يحبس العربية لا يجزيه إلا أن يكون ذكر الله فى ذلك بالعربية فى حرف أو أكثر من قل أنه يجزى فى الخطبة ذكر الله تعالى ، وما زاد فهو فضل ، قال الحاكم أبو الفصل : هذا خلاف قوله المشهور . وإذا خطب الإمام فى الجمعة قل الزوال و صلى بعد الزوال لا يجوز . ولو خطب صلى يوم الجمعة وله مشور الوالى فصل بالناس بالغ جاز ، وفى الحجة : ولو خطب صلى و صلى بالغ لا يجوز ما لم بعد الخطبة ، وفى الظهيرية . ولو خطب صلى اختلف المشايخ فيه والحلاف فى صلى يعقل . م : وقال محمد : ويخطب الإمام قائما يوم الجمعة ، هكذا جرى التوارث من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا . فى روضة العلماء قال . الحكمة فى أن الناطب يخطب متقلدا بالسيف ما قد سمعت العقيه أما الحسن الرستغفى رحمه الله يقول : كل بلدة فتحت عوة بالسيف يخطب الناطب على منبرها بالسيف ليربهم أنها فتحت بالسيف فاذا رجتم عن الإسلام فذلك ما فى أيدي المسلمين قتالكم به حتى ترجوا إلى الإسلام ، و كل بلدة أسلم أهلها طوعا يحطون بلا سيف ، ومدينة الرسول صلى الله عليه وسلم فتحت بالقرآن فيخطب بلا سيف ، ومكة فتحت بالسيف فيخطب مع السيف .

م : و يستقبل القوم بوجهه مستدبر القبلة . ثم إن السنة أن يخطب خطبتين - وفي الهداية : قائما على الطهارة إ. م : ويجلس جلسة خفيفة بينها ، وفي السغناقي : وهذه القعدة عندنا للاستراحة . وليست بشرط ، وإقال الشافعي : إنها شرط حتى لا يكتفى عنده بالخطبة الواحدة وإن طالت ، م : ويحمد الله تعالى في الأولى ، ويتنق عليه ، ويتشهد ، ويصلي على النبي عليه السلام ، ويعط الناس ويذكرهم ، وفي الثانية يفعل كذلك إلا أنه يدعو - وفي الطحاوي : للمؤمنين والمؤمنات ويستغفر لهم - م : مكان الوعط . وفي السعاقى : في الخطبة الأولى أربعة فرائض . التحميد ، والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والوصية بتقوى الله ، وقراءة آية : وكذلك في الثانية إلا أن الدعاء في الثانية بدل عن قراءة الآية في الأولى . قال الشيخ شمس الأئمة السرحسى في تقدير الجلسة بين الخطبتين : إنه إذا تمكس في موضع جلوسه واستقر كل عضو منه في موضعه قام من غير مكث ولث ، وكان ابن أبي ليلى يقول : إذا مس الأرض في موضع جلوسه أدنى مسة قام إلى الخطبة الأخرى ، وفي السعاقى : وفي الظاهر مقدار ثلاث آيات ، وفي اليايع . ويجهز بالخطبة الأولى ، وفي الثانية دونه في الجهر . م : وينبغي أن تكون الخطبة الثانية ما يخطب به الخطباء في بلادنا اليوم بحمد الله ويستعينه ، لا يتبدل حاله بحال ، ولا يعيره ، وله أن يبدل الأولى . ولو خطب خطبة واحدة قائما أو قاعدا أو خطب خطبتين قاعدا أو إحداهما قائما والأخرى قاعدا أحزاه إلا أنه يصير مسينا إن فعل ذلك من غير عذر . وفي الولوالجية : إذا خطب الإمام يوم الجمعة مضطجعا أحزاه ، وفي السغناقي : وفي جواز الخطبة قاعدا يخالفها الشافعي رحمه الله . م : وإذا خطب متكئا على القوس أو على العصا جاز إلا أنه يكره لأنه خلاف السنة . وإذا خطب موليا ظهره إلى الناس جاز ولكن يكره . وقرأ في الخطبة سورة من القرآن أو آية فالأخبار قد تواترت أن النبي عليه السلام كان يقرأ القرآن في خطبته وأن خطبته لا تخلو عن سورة أو آية من القرآن ، وروى أنه عليه السلام قرأ في خطبته ” واتقوا يوما

ترحمون فيه إلى الله“ وروى أنه قرأ ”يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقلوا قولا
 سديدا“ وروى أنه قرأ ”وانادوا بملك يقض علينا ربك“ وروى أنه قرأ ” إذا
 زلزلت الأرض زلزالها“ وكان الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل يقول : يستحب
 للإمام أن يقرأ [في كل جمعة ” يوم تحمد كل نفس ما عملت من خير محضرا “ الآية ،
 إلا أنه إذا أراد أن يقرأ] سورة تامة يتعوذ في أولها ويسمى ، وإن قرأ آية من
 القرآن اختلف المشايخ فيه ، قال بعضهم : يتعوذ ويسمى ، وأكثرهم قالوا : يتعوذ
 ولا يسمى ، ولهذا تعارف الخطاء ترك التسمية أحيانا والإتيان بالتعوذ على كل حال
 يقولون : أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم ، وقد يسمون وقد لا يسمون ،
 وأصل الاختلاف في القراءة في غير الخطبة إذا أراد أن يقرأ سورة يتعوذ ويسمى
 وإذا أراد أن يقرأ آية هل يسمى فعلى الاختلاف . قرأ الإمام على المهر آية السجدة
 يهدمها ويحمد من سمعها ، قال الشيخ شمس الأئمة الطوائى : يزل من المهر ويسجد على الأرض .
 ولا يطول الخطبة ، وقال ابن مسعود رضى الله عنه : طول الصلاة وقصر الخطبة مئة^٢ من
 فقه الرجل ، قال القدورى في كتابه : ويكون قدر الخطبتين مقدار سورة من طوال المفصل ،
 وفي الحجة : ويكره تطويل الخطبة في أيام الشتاء . م : ويستقل القوم الإمام بوجوههم
 حالة الخطبة لأن الخطيب يعظمهم ويخاطبهم بالإعراس عنه يكون تهاونا وجفاء ، قال
 الشيخ الإمام شمس الأئمة : من كان أمام الإمام استقبل بوجهه ، ومن كان عن يمين
 الإمام أو عن يساره انحرف إلى الإمام ، وقد صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان إذا حطب استقبل أصحابه ، ومن كان أمامه أقبل بوجهه ، ومن كان عن يمينه
 أو عن يساره انحرف إليه ، قال الشيخ الإمام السرخسى : والرسم في رماتنا استقبال القوم
 القبلة ، وترك استقبالهم الخطيب لما يلحقهم من الحرج بتسوية الصفوف بعد ما فرغ

(١) من ارجح ، س وغيرها (٢) كل شيء دل على شيء فهو مثله - النهاية لابن الأثير .

الخطيب من الخطبة لكثرة الزحام ، قال : وهذا أحسن . وفي الحجة : إذا شهد الرجل عند الخطبة إن شاء جلس محتيا أو متربعا أو كما تيسر لأنه ليس بصلاة حقيقة .
ويجزى في الخطبة قليل الذكر نحو قوله " الحمد لله " ونحو " لا إله إلا الله " ونحو " سبحان الله " وهذا قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله : لا يجوز إلا إذا كان كلاما يسمى خطبة عادة ، وفي الكافي : وقيل أقله قدر التشهد ، وفي السنن : من قوله ، التحيات لله ، إلى قوله ، عده ورسوله ، ، م : وقال الشافعي : لا بد من خطبتين متتابعتين ، وعن أبي يوسف أن الإمام إذا عطس على المنبر فقال : الحمد لله ، ثم نزل وصلى بالأس جارت صلاته - وكان حمده خطبة ، ثم رجع وقال : لا يكون خطبة ، ومن المشايخ من قال : إذا عطس على المنبر وحمد الله تعالى إذا نوى به الخطبة كان حطة ، وإذا نوى حمد العطس لا يكون خطبة ، وكذا قال فيما إذا أتى تسمية إنما تجزئه عن الخطبة إذا نوى الحطة ، وهو ظهير من حمد الله تعالى عند الذبح يجزئه إن نوى به التسمية ، وإن لم ينو التسمية لا يجزئه .

ولو خطب وهو جنب أو محدث ثم اغتسل أو توضأ وصلى بهم الجمعة أجزاء ، وهذا مذهبنا إلا أنه لو تعدد ذلك يصير مسينا ، وقال الشافعي : لا يجوز ، وهو رواية عن أبي يوسف ، ولم يذكر محمد في الكتاب أنه هل تعاد الخطبة ؟ وذكر في النوادر عن أبي يوسف أنه يعيد ، وفي الذخيرة عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنها لا تعاد ، وفي الظهيرية : وعن أبي يوسف أنه يعيد وإن لم يعد أجزاء ، ولو خطب فتذكر في خطبته أنه جنب فذهب واغتسل - وفي الفتاوى العتاية : واشتعل بعمل كثير استقبل ، م : وإن خطب وهو طاهر ثم أحدث وأمر رجلا بالصلاة فإن كان الرجل المأمور قد شهد الخطبة أو بعضها أجزاء ، وإن لم يشهد المأمور الخطبة لا يجزئه لأنه يريد أن يبنى تحريمه الجمعة من غير شرطها وهو الخطبة فلا يجزئه ، كما إذا لم يخطب الأول وأراد أن يصلي بالناس الجمعة . ولو أن الإمام الأول أحدث بعد الشروع في الجمعة وأمر رجلا لم يشهد الخطبة

حتى صلى بهم الجمعة يجوز ، لأنه لا يبنى التحريم بل يبنى على صلاة الإمام ، والنخلة شرط افتتاح الصلاة لا شرط البناء .

إذا خطب الإمام يوم الجمعة ثم قدم أمير آخر إن صلى القادم بخطة الأول صلى أربعاً ، لأن النخلة شرط افتتاح الجمعة وإنه غير موحود في حق القادم ، وإن خطب خطبة جديدة صلى ركعتين ، وإن صلى الأول الجمعة بالناس فإن لم يعلم بقدمه الثاني أجزام ، وإن علم لا يحزهم إلا أن يكون القادم أمر الأول بأقامتها وحينئذ يجوز ، قال شمس الأئمة السرخسي : وقد قيل لا يحزهم . وفي موارد سماعة عن محمد . الإمام خطب الناس يوم الجمعة ثم قدم عليه أمير آخر مكانه بعدما فرغ من الخطبة فأمر هذا القادم رجلاً من شهد الخطبة الأولى صلى بالناس الجمعة لم يحزهم من قبل أن خطبة الأول قد انتقض بالعزل . وفي الحاوي . لم يحز أن صلى ما لم يعد الخطبة أو يصلى الظهر . م : ولو أن القادم شهد الخطبة ولم يعزل الأول ولكن أمر رجلاً أن يصلى الجمعة بالناس صلى جاز لأنه لما شهد الخطبة فكأنما حطب نفسه . ولو أن القادم شهد خطبة الأول وسكت حتى صلى بالناس وهو يعلم بقدمه فصلاته جائزة لأنه على ولايته ما لم يظهر العزل . وفي الظهيرية : ولو خطب الإمام يوم الجمعة بالناس فلما فرغ منها قدم أمير آخر فتقدم صلى بهم الجمعة لا يحزهم ، ولو كان الأمير الثاني خلفه ولم يعزل جازت الجمعة ، ولو عزل الأول ينتقض حكم الخطبة ، فإن لم يحضر الثاني صلى الأول الجمعة مع عليه بقدم الثاني جاز ما لم يكن من الثاني الجلوس في الحكم أو ما يستدل به على العزل . وفي موارد بشر عن أبي يوسف في الإمام الذي له حق إقامة الجمعة إذا عزل صلى بالناس الجمعة أو قبل أن يأتيه الكتاب بعزله أى قبل أن يعلم بعزله جاز ، وإن صلى بعد ما علم بعزله لم يحز ، وإن صلى صاحب شرطة جاز لأن عماله على حالهم بعد العزل . وإذا افتتح الإمام الجمعة ثم حضر وال آخر يمضى على صلاته لأن افتتاحه قد صح فصار كرجل أمره الإمام أن صلى بالناس الجمعة ثم حبر عليه ، فإن حبر عليه

قبل الشروع في الصلاة حمل حجره ، وإن حجر عليه بعد الشروع لا يعمل حجره ، كذا هاهنا - وفي فتاوى الفتاوى : يمضى على صلاته إجماعاً وجازت جمعهم . وفي الذخيرة ، وإذا كتب الإمام الأعظم إلى أمير مصر : إنا قد عزلناك واستعملنا فلانا عليك وعلى ذلك المصر ، فلما بلغ الكتاب إلى الأول يعزل و ليس له أن يقيم الجمعة ، ولو كتب : إنا استعملنا فلانا عليك وعلى ذلك المصر ، لا يعزل الأول ما لم يقدم الثاني عليه . م : ولو أن الإمام سقه الحدث قبل الشروع في الصلاة فأمر جنباً - وفي الفتاوى . أو محدثاً - م : قد شهد الخطبة يصلي بالناس فأمر المأمور طامراً قد شهد الخطبة يصلي بهم جاز ، بخلاف ما إذا أمر الأول صيباً أو مجبواً فأمر الصبي رجلاً قد شهد الخطبة لا يجوز للثاني أن يصلي الجمعة ، وبخلاف ما إذا أمر الأول امرأة فأمرت المرأة رجلاً قد شهد الخطبة لا يجوز لهذا الرجل أن يصلي بهم الجمعة . الإمام إذا خطب ثم أحدث فأمر من لم يشهد الخطبة أن يصلي بالناس فأمر ذلك من شهد الخطبة يصلي بهم ذكر الشيخ شمس الأئمة السرخسي أنه لا يجوز ، وفي فتاوى أهل سمرقند أنه يجوز ، وفيه . ولو كان الثاني ذمياً ولم يعلم الإمام به فأمر الذي مسلماً حتى يصلي بهم فصلي لم يجز . وفي الولوالجية . وإن كان الإمام في الصلاة ثم أحدث فقدم ذمياً فقدم الذي غيره لا يجوز ، وإن أسلم الذي بعد ما قدمه إن خطب لهم وصلى الجمعة من الابتداء أو أمر غيره أن يحطب ويصلي بهم الجمعة بعد ما أسلم حار ، وإن نسي على تلك الصلاة لم يجز ، م : وكذا لو أن الأول أمر مريضاً يصلي بإيماء أو أحرس أو أمياً فأمر هؤلاء غيرهم حتى يصلي بهم لم يجز ، وفيه : فإن كان التمييز إلى هؤلاء قبل الجمعة بأيام فبرأ المريض والآخرس ونعم الأيمى - وفي الولوالجية : وأسلم الذي يصلي بهم الجمعة أو أمروا غيرهم جاز ، وإذا أحدث الإمام قبل الشروع في الصلاة فلم يأمر أحداً فقدم صاحب الشرطة أو القاضي أو أمر رجلاً قد شهد الخطبة فقدم وصلى بهم الجمعة أجزام .

وفي نوادر ابن سماعه عن أبي يوسف في إمام خطب ثم نزل وافتتح التطوع ركعتين خفيفتين - وفي الفتاوى : أو طويلتين - م : وأتمها أو أفسدتها أو شرع في الجمعة ثم

علم أن عليه صلاة العداة قضاها: فافى أمره بإعادة الخطئة ، فان لم يعدها أجزاء .
وعن أبي حنيفة في إمام خطب وهو حنث ثم ذهب واغتسل ورجع وصلى بهم جازاً ،
وفي المقتضى : إمام خطب يوم الجمعة وأحدث وأصرف وتوضأ ثم جاء وصلى أجزاءه ،
وفي واقعات الناطق : الإمام إذا خطب يوم الجمعة ثم رجع إلى منزله ليتوضأ ثم جاء
فصلى لا يجوز لأن هذا ليس من عمل الصلاة ، وفي العيون : يجوز لأن هذا من عمل
الصلاة . وفي الحجة . ولو خطب ثم ظهر أنه لم يكن على الوضوء يتوضأ ويصلى ،
ولا يجب إعادة الخطئة . ولو خطب ثم تذكر أنه قد أصابته الجنابة فاغتسل جازاً أن
يصلى ولا يعيد . م . ولو تغدى أو جامع فاغتسل ثم جاء استقل الخطئة . وفي الطهيرية :
ولو خطب ثم رجع إلى منزله فتعدى أجزائه .

م : : وذكر الطحاوى : لا يسمى أن يكون الإمام في صلاة الجمعة غير الخطيب ،
ولا يسمى للخطيب أن يتكلم في خطبته بما هو من كلام الناس لأن الخطئة كلمات
مطلوبة شرعت قبل الصلاة فأشبهت الأذان ، ولا ينبغي للتؤذن أن يتكلم في أذانه بما
يشبه كلام الناس ، ولا بأس بأن يتكلم بما يشبه الأمر بالمعروف ، وقد صرح أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحط مدخل المظلماني وحلس فقال عليه السلام :
أركعت ركعتين ؟ قال : لا ، فقال عليه السلام : قم واركع ركعتين ثم احلس - ثم فرق
بين الإمام والقوم ، لحرم على القوم التكلم - وفي الحجة : وإن كان قليلاً - م : وقت
الخطبة بجميع الكلام ما يشبه كلام الناس وما يشبه الأمر بالمعروف ، وفي حق الإمام
فرق بينهما ، والفرق أن المفروض على الإمام الخطئة ، والأمر بالمعروف والوعظ
لا يقطعها معنى ، والمفروض على القوم الاستماع والإصغاء ، والكلام يقطع ذلك أى
كلام كان ، وفي الفتاوى الثانية . وعن الكرخي أنه ينصت عند حطة العيد أيضاً ،
م : ومن العلماء من قال : السكوت على القوم كان لارماً في رمس رسول الله صلى الله
عليه وسلم لأنه كان يعرض عليهم في خطبته ما نزل عليه من القرآن فكان يلزمهم

السكوت و الاستماع ليأخذوا و يقبلوا منه و يصدقوه في ذلك ، فأما في زماننا فالسكوت غير لازم لأنه قد يكون في القوم من هو أعلم من الإمام و أروع منه فلا يؤمر باستماع و عظم من هو دونه ، و منهم من قال : ما دام في حمد الله تعالى و الثناء عليه و الوعظ للناس فعليهم أن يستمعوا ، و إذا أخذ في مدح الظلمة و الدعاء فلا بأس بالكلام . و كان الطحاوي يقول : على القوم أن يستمعوا إلى أن يبلغ الخطيب إلى قوله تعالى ” يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه و سلوا تسليما “ فحينئذ يجب عليهم أن يصلوا على النبي عليه السلام و يصلوا ، و في الجامع الحسامي . و يصل السامع في صسه و يحني ، و في الأوزجندی : إذا قال الخطيب ” يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه “ - الآية في الخطبة فالأصح السكوت ، و في الحجة : و لو سكت فهو أفضل تحقيقا للاصوات ، و الذي عليه عامة مشايخنا أن على القوم أن يستمعوا للخطبة من أولها إلى آخرها ، و قال أبو حنيفة و محمد : و إذا ذكر الله و الرسول في الخطبة يجب عليهم أن يستمعوا و لم يدكروا الله تعالى مائتا عليه و لم يصلوا على النبي صلى الله عليه و سلم ، و عن أبي يوسف رحمه الله أنه يصل الناس عليه في نفوسهم ، و في الحاشية : قال شمس الأئمة الحلواني : الصحيح عندما إن كان قريبا من الإمام يستمع و يسكت من أول الخطبة إلى آخرها . و في الينابيع . و يكره التسميع و قراءة القرآن و الصلاة على النبي صلى الله عليه و سلم و الكتابة إذا كان يسمع الخطبة ، و في التهذيب : و عد الشافعي يصل تحية المسجد لأنها عنده واحدة - ٢ : و هذا كله في حق من كان قريبا من الإمام حيث يسمع ما يقول الإمام ، أما من كان بعيدا من الإمام لا يسمع ما يقوله فلا رواية في هذا ، و قال محمد بن سنان . يسكت ، و روى هذا عن أبي يوسف ، و روى عن حمير بن يحيى : إن كان بعيدا من الإمام يقرأ القرآن ، و روى عنه أنه كان يحرك شفتيه و يقرأ القرآن ، و روى حماد عن إبراهيم أنه قال : إلى لأقرأ حرمين يوم الجمعة و الإمام يخطب ، الولوالجية : الثاني عن الخطيب يوم الجمعة إذا كان بحيث لا يسمع الخطبة لا يقرأ القرآن بل يسكت هو المختار . و في الحاشية : تكلم الناس

فى التسبيح و التهليل عند الخطبة قال بعضهم : من كان بعيدا عن الإمام و لا يسمع الخطبة يجوز له التسبيح و التهليل ، و أحصوا على أن من لا يسمع الخطبة لا يتكلم بكلام الناس ، أما قراءة القرآن و التسبيح و الذكر و الفقه قال بعضهم : الاشتغال بقراءة القرآن و بذكر الله تعالى أفضل ، و قال بعضهم : الإصبات أفضل ، م : فأما دراسة الفقه و النظر فى كتب الفقه و كتاباته من أصحابنا من كره ذلك ، و منهم من قال . لا بأس به و هكذا روى عن أبى يوسف . و فى الحجة . و أما الواقعون فرخص لهم فى هذا الزمان أن يتكلموا بالأحكام تعلما للعوام و أهل الرساتيق الذين لا يقصدون حضور مجلس العلم ، و يبنى أن لا يتكلموا إلا بالحق و الصبح ، و أما المساطرون فان كان للتعلم و التمت فلا رخصة لهم ، و إن كان للتعليم و التمهيم بنية صالحة فعلى قول بعض المشايخ رخص لهم ، أما أصحاب حلق العوام الذين يقرؤن الحروب و القصص فيسمعون و يدفنون ، م : و قال الحسن بن زياد : ما دخل العراق أحد أفقه من الحكم بن زهير و إن الحكم كان يجلس مع أبى يوسف يوم الجمعة و ينظر فى كتابه و يصححه بالقلم وقت الخطبة . قال شمس الأئمة الحلوانى : هاهنا فصل آخر اختلف المشايخ أيضا أنه إذا لم يتكلم بلسانه و لكنه أشار برأسه أو يده أو يعبه إن رأى مسكرا من إسان فهذه يده أو أخبر بخبر فأشار برأسه هل يكره ذلك أم لا ؟ من أصحابنا من كره ذلك و سوى بين الإشارة و التكلم باللسان ، و الصحيح أنه لا بأس به . قال الشيخ شمس الأئمة . و هاهنا فصل آخر و هو الدنو من الإمام أولى أو التاعد عنه ؟ قال كثير من العلماء : التاعد أولى كيلا يستمع لمذح الظللة و الدعاء لهم . و الصحيح من الجواب من مشايخنا أن الدنو منه أفضل . قال فى الأصل . لا تشمتوا العاطس و لا تردوا السلام - يعنى وقت الخطبة ، و لم يذكر فيه خلافا ، و روى محمد بن أبى يوسف فى صلاة الأثر أنهم يردون السلام و يشمتون العاطس ، و تبين بما ذكر فى صلاة الأثر أن ما ذكر فى الأصل قول محمد ، و الخلاف بين أبى يوسف و محمد فى هذا بناء على أنه إذا لم يرد السلام فى الحال هل يرده

بلد ما فرغ الإمام من الخطبة ؟ على قول محمد رحمه الله يرد ، وعلى قول أبي يوسف لا يرد ،
 وروى عن أبي حنيفة في غير رواية الأصول يرد بقلبه ولا يرد بلسانه . ولم يذكر محمد
 في الأصل أن القاطن هل يحمد الله تعالى ؟ ذكر الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أن
 القاطن وقت الخطبة يحمد الله تعالى في نفسه ولا يجهر ، وهذا صحيح ، وعن محمد أن
 القاطن يحمد الله تعالى قلنا ولا يحرك شفتيه . وفي القضاة : ويكره السلام وصلاة
 التطوع حالة الخطبة بالإجماع . وإذا شئت أورد السلام في نفسه جاز ، وعليه الفتوى ،
 وفي الكفوى . والأصوب أنه لا يجيب ، وبه يفتى . وفي الحجة : وكان أبو حنيفة
 يكره تسميت القاطن ورد السلام إذا خرج الإمام . ٢٠ : وإذا فرغ الإمام من
 الخطبة يحمد الله تعالى بلسانه ، وهذا كالتمحوط إذا سمع الأذان يجيب بقلبه وإذا فرغ
 من ذلك يجيب بلسانه . ولا ينبغي لم أن يشرعوا ويأكلوا والإمام يحط ، وفي بعض
 الكتب : ما يحرم في الصلاة يحرم في الخطبة . ثم عند أبي حنيفة يكره الكلام حين يخرج
 الإمام للخطبة . وفي البنايع . يريد به أنه إذا صعد على المنبر . ٢١ : إلى أن يفرغ من
 الصلاة ، وكذلك الصلاة ، وقال أبو يوسف ومحمد : لا بأس بأن يتكلم قبل الخطبة
 بعدها ما لم يدخل الإمام في الصلاة ، وفي السفناقي : ثم اختلف المشايخ على قول
 أبي حنيفة ، قال بعضهم . إنما يكره الكلام الذي هو من كلام الناس ، أما التسبيح
 وأشابهه فلا ، وقال بعضهم . كل ذلك . والأول أصح . وفي الفتاوى العتايه :
 ولو سكنت الخطيب حين جلس ساعة قال أبو يوسف : يباح له التكلم في تلك الساعة ،
 وقال محمد : لا يباح ، وفي الحجة : وأما السنة إن كان بعيدا من الخطيب يصل على قول
 البعض ، وهذا أحق من التسبيح الذي هو فعل مطلق ، وإن كان يسمع الخطبة ينتظر
 إلى أن يفرغ من الصلاة ولا يشتغل بالسنة ، وفي اليتيمة : إذا شرع في التطوع والإمام
 يخطب وهو في موضع يسمع ما إذا صنع ؟ فقال . يقطعها ، وسألت حميرا الوبري عن
 ذلك فقال : لا يقطعها ، والأشبه عندي أن يقطعها ، كما لو شوع في التطوع بعد العصر

فانه يؤمر بقطعها ، كذا هاما ٠ م : أما الكلام عند الجلوس الخفيفة من مشايختنا من قال بأنه على الخلاف ، ومنهم من قال : بلا خلاف يكره . وإن اقتنع الصلاة بعد ما حرج الإمام خففها وآمها ، قال الشيخ شمس الأئمة الحلواني رحمه الله : أيهم الجواب في الأصل ، وفسره في الوادر فقال : إن كان صلى ركعة أضاف إليها أخرى وسلم ، وإن كان بوى أربعاً عند التكبير فإن قيد الثالثة بالسجدة أضاف إليها الرابعة وسلم وخفف القراءة فيها فقرأ بفاعة الكتاب وسورة قصيرة ، وإن كان له ورد في القراءة ترك الورد في هذه الصلاة ، وإذا لم يقيد الثالثة بالسجدة فالتأخرون في هذا على قولين منهم من قال : يتمها أربعاً ويحذف القراءة ، ومنهم من قال : يعود إلى القعدة .

و الشرط السادس

الإذن العام ، وهو أن تفتح أبواب الجامع يؤذن بالناس كافة ، حتى أن جماعة لو اختصموا في الجامع وأغلقتوا أبواب المسجد على أنفسهم وجمعوا لم يحزم ، وكذلك السلطان إذا أراد أن يجمع بجنم في داره ، فإن فتح باب الدار فأذن إذا عاها جارت صلاته شهدها العامة أو لم يشهدوها ، وإن لم يفتح باب الدار وأغلق الأبواب وأجلس الرايين عليها لينعوا عن الدخول لم يحزم الجمعة . جامع الخوامع : فتح الأمير أبواب قصره وأذن وحط وجمع بالناس جار و يكره .

م . وأما الشرائط التي في المصلى فمسحة : أحدها الإسلام ، والثاني الدلوغ ، والثالث العقل ، والرابع الإقامة ، والخامس الصحة ، والسادس الحرية ، والسابع المذكورة - غير أن الإسلام والدلوغ والعقل من شرائط الوحوب ، والصحة والإقامة والحرية والمذكورة من شرائط الأداء ، حتى أن المسافر والمملوك والمريض إذا حضروا الجمعة وأدوها جاز وكانت فريضة .

وما يتصل بهذه الشروط من المسائل ما روى إبراهيم عن محمد في مصراني استعمل على مصر ثم أسلم ليس له أن يصل بالناس الجمعة حتى يؤمر بعد إسلامه ، وكذلك الصبي .

م : ولو قال الطيفة للنصراني : إذا أسلمت فصل بالاس الجمعة ، أو قال للصبي : إذا أدركت فصل بهم الجمعة ، ثم أسلم النصراني وأدرك الصبي وصلى بهم الجمعة جاز . وفي الوارل . العبد إذا قل على ماحية فصلي بهم الجمعة جاز ، وفي الذخيرة : بخلاف ما لو استقضى قضي . وفي الخاتبة : ولا تجوز الانكحة بتزويجه . م : وليس على المقعد الجمعة بالإجماع - وفي الولو الحية : وإن واحد من يحمله ، م . وكذلك لا الجمعة على الأعمى وإن وجد قائدا عد أي حيفة ، وعندهما عليه الجمعة إذا وجد قائدا ، وفي وادر هشام عن محمد رحمه الله لا حمة على الأعمى والشيخ الكبير الذي ضعف وعجز عن السعى لا يلزمه الجمعة ، وفي الفتاوى العتابة : ولا على معلوج ، وفي الخلاصة الحاية : وإن واحد حاملا ومقطوع الرجل وكل من لا يقدر على المشي وإن لم يكن به وجم . م : وعلى المكاتب الجمعة ، وكذلك على معتق العض إذا كان يسعى ، ولا الجمعة على العبد المأدود ، وعلى العبد الذي يؤدي الصرية . قال في الأصل : وللولي أن يمنع عده من حضور الجمعة ، وفي الحاية . والجماعات ، وفي الفتاوى العتابة : ولا يجوز له أن يمنع من المرائص ، م : ولا يكره التحلف عنها ، قال شمس الأئمة الحلواني : ما ذكر في الكتاب محمول على ما إذا لم يأذن له المولى ، أما إذا أذن له المولى فتحلف عنها يكره ، قال محمد : وهذا موضع اختلاف وقد تكلم الناس فيه ، قال بعضهم : له أن يتحلف عنها وإن أذن له المولى بها ، وقال بعضهم : ليس له أن يتحلف عنها ، وذكر شيخ الإسلام في شرحه . إذا أذن المولى العبد في حضور الجمعة كان له أن يشهد الجمعة ، وفي الذخيرة : والعبد ، م : ولا يمكن لا يجب عليه ذلك لأن مافع العبد لم تصر مملوكة للعبد بأذن المولى فالحال بعد الإذن كالحال قبله ، قال في الأصل أيضا . ولا ينبغي أن يصلي الجمعة بغير إذن مولاه ، قال بعض مشايخنا : إنما لا يصلي الجمعة بغير إذن مولاه إذا علم أنه لو استأذنه في ذلك كره وأبى ، أما إذا علم أنه لو استأذنه في ذلك رضى به وأذن له لا يتحلف عنها ، قال الشيخ شمس الأئمة الحلواني : وهكذا قالوا في المرأة إذا أرادت أن تصوم تطوعا بغير إذن الزوج إن علمت أنها لو استأذنته [إذن لها ولم تذكره

فلا بأس بأن تقوم، وإن علمت أنها لو استأذنت^١ لا يرضى بذلك فلا تصوم : اختلف المشايخ في العبد يحضر مع مولاه المسجد الجامع ليحفظ دابة على باب المسجد قل له أن يصلي الجمعة، قال : و الأصح أن له ذلك إذا كان لا يخل بحق مولاه في إمساك دابته، و روى عن محمد أن له أن لا يصلي الجمعة وإن تمكن من ذلك و أذن له السيد في أدائها . و إذا قدم المسافر المصر يوم الجمعة على عزم أن لا يخرج يوم الجمعة لا يلزمه الجمعة ما لم ينو الإقامة، و في الذخيرة : إذا أصاب الناس مطر عظيم شديد يوم الجمعة هم في سعة من التلخف . و لا بأس بالركوب في الجمعة و العيدين، و المشى أصل في حق من يقدر عليه، و في البيضة . و في الرجوع اختلاف المشايخ منهم من قال : إنه كالذهاب، و قال بعضهم . هو كالخروج إلى سائر الحاجات، و هو الأصح .

م : و بما يتصل بهذه المسائل حكى عن الشيخ الإمام أن حفص الكبير أن السائح أن يمنع الأخير من حضور الجماعة و الجمعة و كان الشيخ الفقيه أبو علي الدقاق يقول : ليس له أن يمنع الأخير في المصر من حضور الجمعة لكن سقط عنه الأجرة بقدر اشتغاله بذلك إن كان بعيدا، و إن كان قريبا لا يحط شيء من الأجرة، و إن كان بعيدا و اشتمل قدر ربع النهار حط ربع الأجرة، و ليس للأخير أن يطاله من الربع المخطوط بمقدار اشتغاله بالصلاة . الخاية : قال أبو حنيفة : و إلى المصر إذا اعتل و أمر رجلا بأن يصلي الجمعة بالناس و صلى هو الظهر في منزله ثم و جد حقة نفرج و خطب نفسه و صلى بهم الجمعة أحزته و أحرام . الحليفة إذا سافر و هو في القرى ليس له أن يجمع بالناس، و لو مر بمصر من أمصار ولايته لجمع بها و هو مسافر جار . الإمام إذا منع أهل المصر أن يجمعوا لم يجمعوا، كما أنهم إن أرادوا أن يجمعوا موصفا كان له أن ينههم . م : الإمام إذا منع أن يجمعوا حكى عن الشيخ الإمام الفقيه أبي حنيفة أنه إذا نههم مجتهدا بسبب من الأسباب أو أراد أن يخرج ذلك الموضع من أن يكون مصرا (١) من أر، نج، س و غيرها .

الفتاوى التاتلوعانية (كتاب الصلاة - من صلى الظهر يوم الجمعة ثم توجه إلى الجمعة) ج ٢ -

لم يجمعوا ، أما إذا نهم متمتا أو إضرارا بهم فلهم أن يجمعوا على رجل يصلى بهم الجمعة ، ولو أن إماما مقصر مصرا ثم نقر الناس عنه بخوف عدو وما أشبه ذلك ثم عادوا إليه فأنهم لا يجمعون إلا بأذن مستأف من الإمام . القروى إذا دخل المصر يوم الجمعة إن نوى أن يمكث يوم الجمعة يلزمه الجمعة ، وإن نوى أن يخرج من المصر في يومه ذلك قل دخول وقت الصلاة أو مد دخول وقت الصلاة فلا جمعة عليه ، وفي الولوالجية : لكن مع هذا لو صلى مع الناس فهو مأحور .

م : نوع آخر

في الرجل يصلى الظهر يوم الجمعة

ثم يتوجه إلى الجمعة أو لا يتوجه

يجب أن يعلم أن الكلام هاهنا في مصول ، الأول في حواز الظهر قبل فراع الإمام من الجمعة ، والثاني في الكراهة ، والثالث في انتفاص الظهر إذا خرج يريد الجمعة . أما الكلام في الحوار فقول : يحوز أداء الظهر عندما قبل فراع الإمام من الجمعة ، وفي الولوالجية : سقط عنه فرص الوقت . م : وأما الكلام في الكراهة : يكره أداء الظهر قبل فراع الإمام من الجمعة ، بخلاف ما مد فراعه من الجمعة ، وفي الهداية . وقال زفر رحمه الله : لا يجوز ، م : وإن كان مريضا يستحب له أن يؤخر الظهر إلى أن يفرع الإمام من الجمعة ، ولو لم يؤخر لا يكره ، والصحيح المقيم يؤخر ولو لم يؤخر يكره . وأما الكلام في انتفاص الظهر إذا خرج يريد الجمعة ، فاعلم بأن هذا الفصل على وجهين . إما أن أدرك الجمعة مع الإمام أو لم يدرك ، فإن أدركها مع الإمام انتقض طهره عد علثا الثلاثة رحمهم الله ، المعنور نحو العبد والمسافر والمريض وغير المعدور في ذلك سواء ، حتى لو بطلت الجمعة بوجه ما كان عليه إعادة الظهر ، وقال زفر رحمه الله في المعنور : لا ينتقض طهره ، وأما إذا لم يدرك الجمعة مع الإمام فهذه المسألة على وجهين : إما أن خرج من يته والإمام

الفتاوى التاتارخانية (كتاب الصلاة - من صلى الظهر يوم الجمعة ثم يتوجه إلى الجمعة) ج - ٢

قد فرغ من الجمعة ، أو خرج من بيته و الإمام في الجمعة قفل أن يصل إلى الإمام فرغ الإمام عن الجمعة ، ففي الفصل الأول لا ينتقص ظهروه بالإجماع ، وفي الفصل الثاني قال أبو حنيفة : ينتقص ظهروه ، و قال أبو يوسف و محمد : لا ينتقص ، و على هذا الخلاف إذا وصل إلى الإمام و الإمام في الجمعة إلا أنه لم يحرم للجمعة حتى سلم الإمام ، و لو خرج لا يريد الجمعة لا ينتقص ظهروه بالإجماع . و في الحجة و لو أن رجلا صلى الظهر في منزله يوم الجمعة في وقت لو مشى أدرك الجمعة فعند علمائنا الثلاثة رحمهم الله هي موقوفة إن صلى الجمعة في يومه صار الظهر تطوعا و فرضه ما صلى مع الإمام ، و لو صلى الظهر في منزله يوم الجمعة ثم قصد الجمعة في وقت لو مشى لم يدرك الجمعة فلو مشى قليلا لم يعد ظهروه صار كالمشي في بعض أموره ، و لو صلى الظهر ثم قصد الجمعة في وقت لو مشى لأدرك الجمعة فلما مشى بعض الطريق انصرف فانه ينتقص ظهروه بعيد الظهر عند أبي حنيفة ، و عند أبي يوسف لا يقلب ظهروه تطوعا ما لم يدخل في الجمعة . و في الفتاوى العتبية . و عن أبي يوسف . المذخور صلى بعض الجمعة مع الإمام ثم أسدما فظهره على حاله ، بخلاف غير المذخور ، و ذكر أن الإمام القروي إذا أم الناس في القرية ثم سعى إلى المصر للجمعة فأخبر في الطريق أن الإمام فرغ من الصلاة فأمر الظهر ثانيا لقوم أحرثم لما قدم المصر وحد الإمام في الجمعة فدخل فيه فأحدث الإمام وقدمه صلى الجمعة جارت صلاة الأقسام كلهم . هذا الرجل أم الصلاة في وقت ثلاث مرات وقد جار الكل ، و كان أبو يوسف يقول أولا . صد ظهرو من صلى حله ، ثم رجع . و في السعاق و لو صلى الظهر في منزله ثم توجه إليها ولم يؤدها الإمام بعد إلا أنه لا يرجو إدراكها بعد المسافة لم يطل ظهروه في قول الشيخين ، و هو الصحيح ، فان توجه إليها لم يصل الإمام بعد أو بعير عذر احتلوا في بطلان ظهروه و الصحيح أنه لا يطل ، و احتلوا فيها إذا توجه إليها و الإمام و الناس فيها إلا أنهم خرجوا قفل إتمامها لائحة الصحيح أنه لا يطل ظهروه ، و عن شمس الأئمة الحلواني : لو لم يخرج من البيت و لكن قائما أرادها قيل : إذا كان البيت واسعا

فلم يجاوز العتبة لا يبطل ، و قيل : إذا خطا خطوتين يبطل ، كذا ذكره الترمذى . و فى مبسوط شيخ الإسلام : المريض إذا وجد خفة بعد ما صلى الظهر فى بيته ثم راح إلى الجمعة فصلى الجمعة انتقض ظهره و اقبل فعلا ، حللا لزور و الشافى .

م . نوع آخر فى الرجل يريد السفر يوم الجمعة

وإنه على وجه . إن كان الخروج قبل الزوال فلا بأس به بلا خلاف ، وإن كان الخروج بعد الزوال فإن كان يمكنه أن يخرج من مصره قبل حروج وقت الظهر فإنه لا بأس بالخروج قبل إقامة الجمعة ، وإن كان لا يمكنه أن يخرج من مصره قبل خروج وقت الجمعة فلا يسعى له أن يخرج بل يشهد الجمعة ثم يخرج - قال مشايخنا . و على قياس هذه المسألة يجب أن يكون الجواب على التفصيل : متى لم يخرج للسفر ولكن خرج بعد الزوال قبل إقامة الجمعة إلى موضع لا يجب على أهل ذلك الموضع الجمعة هل يباح له ذلك إن كان يخرج وقت الظهر قبل أن ينتهى إلى ذلك الموضع ؟ لا يباح له ذلك ، ولو كان لا يخرج وقت الظهر إلا بعد أن ينتهى إلى ذلك الموضع يباح له ذلك . و فى تجيب الناصرى . و قال مالك رحمه الله : يكره الخروج إذا زالت الشمس ، و قال الشافى . يكره إذا طلع العجر ، و فى التهذيب : يكره الخروج من المصر يوم الجمعة بعد النداء ، قيل : المعتبر هو الأداء الأول ، و قيل : الثانى . و فى الحجة : و لو أن مسافرا صلى الظهر ركعتين ثم قدم المصر و صلى مع الإمام الجمعة فإن الجمعة له فريضة استحسانا ، و القياس أن يكون فرضه الظهر لأنه لا الجمعة على المسافر ، و وجه الاستحسان أنه بالاعتداء التزم ما هو على الإمام ، ألا ترى أنه لو اقتدى به فى العصر يصير فرضه أربعاً فصار فرضه الجمعة بالالتزام لما على الإمام . م . الرستاقى إذا سعى يوم الجمعة إلى المصر يريد إقامة الجمعة و إقامة حوائج له فى المصر و معظم مقصوده إقامة الجمعة ينال ثواب السعى إلى الجمعة ، فإن كان مقصوده إقامة الحوائج لا غير أو كان معظم مقاصده إقامة الحوائج لا ينال ثواب السعى إلى الجمعة . إذا أدرك الإمام فى الجمعة بعد ما قعد قدر التشهد - و فى الحجة : أو فى يحدق

السهو - من محمد وزفر رحمهما الله أنه صلى أربعا بتحريم الجمعة ، ولا يستقبل التكبير بلا حلاف ، وفي الظهيرية : وعند أبي حنيفة وأبي يوسف يصلى الجمعة ، وفي المانع : بوى الجمعة بالإجماع ، حتى لو بوى الظهر لا يصح . م . الإمام إذا دخل عليه وقت العصر وهو في الجمعة فإنه يستقبل التكبير للظهر .

نوع آخر من هذا الفصل في المتفرقات

إذا تذكر يوم الجمعة والإمام في الخطبة أنه لم يصل الفجر فإنه يقوم ويصلى الفجر ولا يستمع للخطبة . إذا صلى السنة التي بعد الجمعة بديه الظهر ينبغي أن يقرأ في جميع الركعات وإذا صلى الإمام ركعة من الجمعة ثم أحدث فخرج من المسجد ولم يقدم أحدا فقدم الناس رجلا قتل أن يخرج الإمام من المسجد جار ضرورة إصلاح صلاتهم . فإن تكلم المقدم أو صحك فتهقه فأمر غيره أن يجمع بهم لا يجوز لكن استحسانا أن يبنى على صلاة الإمام ضرورة إصلاح صلاتهم ، فإذا خرج عن صلاة الإمام لم يبق إماما . ولو اقتدى رجل بالإمام يوم الجمعة وبوى صلاة الإمام إلا أنه يحسب أنه يصلى الجمعة فإذا هو يصلى الظهر جار طهره . وإن اقتدى به وبوى عند التكبير أن يصلى معه الجمعة فإذا هو يصلى الظهر لا يجزئه معه . إذا حصر الرجل يوم الجمعة والمسجد ملاء إن كان التحطى يؤدي الناس لم يتخط . وإن كان لا يؤدي أحدا بأن لا يطأ ثوبا ولا حسدا لا بأس أن يتخطى ويدعو من الإمام ، وذكر الشيخ أبو حمزة عن أصحابنا ، [لا بأس بالتخطى ما لم يأخذ الإمام في الخطبة ، ويكره إذا أحد ، وروى هشام عن أبي يوسف رحمه الله] أنه لا بأس بالتخطى ما لم يخرج الإمام أو لم يؤد أحدا . وفي الجمعة : ويكره للرجل أن يتخطى رقاب الناس ويجلس حيث يجده مجلسا ، وإن أراد الصف الأول يتنكر . وفي الجمعة : رجل يصلى الجمعة فتذكر أنه لم يصل صلاة الفجر فهذه المسألة على ثلاثة أوجه : إما أن يكون في أول الجمعة بحيث لو قصى الفجر يدرك الجمعة ركعة (١) من أر ، خ ، س وغيرها .

منها ، أو لا يدرك الجمعة ولكن يدرك الوقت ، أو في آخر الوقت بحيث لا يمكنه الظهور في وقتها ؛ ففي الوجه الأول بالاتفاق يقضى الفجر ويصلى الجمعة ، وفي الوجه الآخر حيث يفوت الوقت بالاتفاق لا يقضى الفجر ويدرك الجمعة ، وفيما إذا كان يدرك الوقت يؤدى الظهر ولكن لا يدرك الجمعة عند أبي حنيفة وأبي يوسف يصلى الفجر ثم الظهر ، وعند محمد يصلى الجمعة ثم يقضى العجر - وفي كفاية الشعبي : وهذا إذا كان مقتديا ، وأما إذا كان إماما في الجمعة فتذكر أنه لم يصلى الفجر أو صلاها على غير وضوء فانه يطر وإن كان في الوقت ضيق يمضى فيها ، وإن كان في الوقت سعة فانه يخرج من الجمعة وتخرج صلاة القوم من أن تكون جمعة . ولكن يمضى فيها ثم يصلى العجر والقوم ينتظرون له ثم إذا صلى العجر صلى بهم الجمعة - ح . قال الحجة : والاحتياط أن يتم الجمعة ثم يقضى العجر ثم يعيد الظهر ، وعليه الفتوى . ولو كان في الجمعة موقع الشك في أداء الفجر ولم يتيقن فانه يتم الجمعة ، ثم إن يتيقن بأداء العجر جازت حمته ، وإن يتيقن بأنه لم يصلى الفجر يقضى الفجر ويعيد الظهر . واللواحية : الصلاة يوم الجمعة في الصف الأول أفضل ، وتكلموا في معرفة الصف الأول ، منهم من قال : هو خلف الإمام في المقصورة ، ومنهم من قال : ما يلي المقصورة لأنه يمنع العامة عن الدخول في المقصورة فلا يتطرق العامة إلى نيل فضل الصف الأول وكان الصف الأول ما يلي المقصورة ، وفي فتاوى الحجة : سئل بعض المشايخ عن الصف الأول يوم الجمعة ، فقال : إن الناس يمنعون عن دخول المقصورة الداخلية فالمعتبر في الصف الأول ما كان في المقصورة الخارجية لينال الفقراء والصالحون ثواب الصف الأول ، قال رضي الله عنه : أما في زماننا لا يمنع الأمراء أن يدخل الفقراء المقصورة الداخلية فالصف الأول ما كان في المقصورة الداخلية ، وفي التهذيب : أولى مقام في الصف الأول ما هو أقرب إلى الإمام خلفه ثم عن يمينه ثم عن يساره ، وفي شرح المقدمة : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا قسم الله تعالى الرحمة نزلت على رأس الإمام ثم على من خلفه ثم تأخذ

الرحمة يمية ثم يساره ، وفي النصاب : إن سبق أحد بالدخول في المسجد مكانه في الصف الأول فدخل رجل أكرم منه منا أو أهل العلم ينبغي له أن يتأخر و يقدمه تعظيماً له .
وفي الحارثي . سئل أبو هريرة عن أبي سالم عن الناس يصلون الجمعة وبين الصلوة طريق العامة وقد قامت بها جماعة من الناس يصلون حتى اتصلت الصلوة غير أن من قام في الطريق قام في موضع الحامسة ؟ قال : هو ليس بمصل و انقطع الصلوة فلا تحوز صلاة من قام من وراءهم . ٢٠ : رجل لم يستطع يوم الجمعة أن يسجد على الأرض من الزحام فانه ينتظر حتى يقوم الناس ، فإذا رأى فرجة يسجد ، وإن لم يجد فسجد على ظهر رجل أجزاء ، وإن وجد فرجة فسجد على ظهر رجل لم يجزه ، وهذا قول أبي يوسف ، وقال الحسن . لا يسجد على ظهر الرجل على كل حال - وقد مررت المسألة في باب ما يفعل المصلي .
رجل ركع ركعتين مع الإمام في الجمعة ولم يسجد لكثرة الزحام حتى صلى الإمام ثم رأى فرجة قال أبو حنيفة : يسجد بمجديتين للركعة الأولى و يلقي الركعة الثانية التي ركعها مع الإمام ولا يعتد بها ، ثم يقوم و ركع بعد ما مكث قائماً ولا يقرأ ، و يسجد بمجديتين ، وإن بوى حين يسجد للركعة الثانية طلت بيته و كانت السجدة للأولى ، و قال العقبة أبو جعفر هذا إحدى الروايتين عند سليمان ، فأما على الرواية الأخرى السجدة الثانية ، و قال أبو حنيفة إن ركع مع الإمام في الأولى ولم يسجد و ركع معه في الثانية و يسجد معه فالثانية نامة و يقضى الأولى بركوع و سجود ، و في جامع الجوامع و لم يتابعه في التشهد ، ٣ . و لو كان يسجد مع الإمام في الركعة الأولى بمجدة أجزته الركعتان جميعاً لأنه قيد الأولى بسجدة فيسجد للأولى بمجدة أخرى و يسجد للثانية بمجديتين و يشهد و إن لم يقدر على السجود مع الإمام في واحدة من الركعتين فلما فرغ الإمام من سجدة الركعة الثانية و قد يسجد الرجل بمجديتين يريد بهما اتباع الإمام في سجدة الركعة الثانية . يشهد الإمام و يسلم ، فإن نية الرجل باطلة و السجدة الأولى للركعة الأولى تمت الأولى

وبطلت الركعة الثانية فليقم وليصل الركعة الثانية ، وهكذا روى ابن سماعة عن محمد .
رجل ركع مع الإمام في صلاة الجمعة ولم يستطع أن يسجد لكثرة الزحام حتى قام
الإمام إلى الثانية وقرأ وركع هذا الرجل معه يريد اتناعه في الثانية ويحمد معه قال :
هذا السجود للثانية ولا يقعد مع الإمام فيقوم ويقضى الأول ركوع - و في
الولواجية : بغير قراءة قل سلام الإمام إن أمكنه ، لأن الركعة الأولى خلت عن
السجدة ، لأن السجدة انصرفت إلى الركوع الثاني ، لأنه بوى بها عن الركوع الثاني
فارتفع الركوع الأول فأتياه ركعة تامة بعدها ، وكان عليه أن يقضيها بغير قراءة لأنه
لاحق ، ٢ - وإن لم يركع معه في الثانية ولكنه يحمد معه بوى اتناعه لا يجره هذه
السجدة عن الركعتين ، فان انحط - و في الولواجية : في الثانية - ٣ : وسجد قلبه بوى
اتناعه ثم أدركه الإمام فيها هي للأولى ، وكذلك إذا سجد بعد رفع الإمام رأسه بوى
اتناعه في الثانية ، و في الولواجية : كانت عن الأولى وإن بوى عن الثانية ، لأنه لم يركع
في الثانية فلفت يته للثانية و بقى السجود مطلقا ، ٣ : وإن يحمد مع الإمام في الثانية
بوى الأولى هي للأولى .

و روى ابن سماعة عن أبي يوسف يكره أن يصلي الظهر يوم الجمعة في المصر بمحاجة
في بيح أو غير بيح ، هكذا روى عن علي رضي الله عنه ، بخلاف القرى حيث يصلي أهلها
الظهر بمحاجة - و في الحاية . مأذان وإقامة . ٤ . والمسافرون إذا حضروا يوم الجمعة في
مصر يصلون فرادى ، وكذلك أهل مصر إذا ماتهم الجمعة وأهل السجن والمرضى يكره لهم
الجماعة . و في السمية . سئل عن أهل مصر ركوا الجمعة بعدد مانع يحور أداء الظهر بالجماعة
في ذلك اليوم ؟ قال : يكره لهم ذلك ويستحب أن يصلوا وحدا لعوم قول محمد في
كتاب الصلاة ، و في السغناقي : وقال الشامي : لا يكره أن يصلي المعذورون الظهر
بمحاجة بل ذلك أفضل ولكنهم يحضونها حتى أن من رأيهم لا يضل أهم رعبوا عن
الإمام . و على هذا الاختلاف المسافرون في مصر وأهل السجن - ٤ : والمرضى

الذى لا يستطيع أن يشهد الجمعة إذا صلى الظهر في بيته سير أذان وإقامة أجزاء، وإن صلاها بأذان وإقامة فهو حسن، وفي القدوري: من فاتته الجمعة صلى الظهر بغير أذان وإقامة، وكذلك أهل السجى والمرضى والعبد والمسافرون، وفي الفتاوى العتائية: ولو صلوا بأذان وإقامة من غير الجماعة كان أحسن. م: مسافر أدرك الإمام يوم الجمعة في التشهد صلى أربعا بالتكبير الذى دخل به معه. جامع الجوامع: مسافر أم يقوم مسافرا مدخل المصر وحضر الجمعة فصره الجمعة. وجازت صلاة أولئك، كذا مقيم أسلم فارتد ثم أسلم في الوقت يعيد دون القوم.

الولولة: ويستحب لمن حضر الجمعة أن يمس طيبا إن وحده ويلبس أحسن ثيابه وإن اغتسل هو أفضل. وفي جامع الحوامع: ويقص الشارب ومقلم الأظافر. م: الغسل يوم الجمعة سنة بالإجماع، وفي التمرید: وعد مالك والشافعى واحد، م: واختلما في أنه للصلاة أو لليوم؟ ذكر العصى في فتاواه عن أبي يوسف أن الغسل لليوم، وفي الأصل والطحاوى والقدورى: أن الغسل عد أى يوسف للصلاة، وفي الخلاصة: وهو الصحيح، حتى لو اغتسلت المرأة أو المسافر أو غيرها إذا لم يصلوا بذلك الغسل لا يدركون الفضيلة، وفي الطحاوى. روى عن أى يوسف في رواية أخرى أن غسل يوم الجمعة لها جميعا، وفي الظهيرية: وعد محمد للوقت: م: وفي العصام: أن الغسل على قول أن يوسف لليوم وعلى قول محمد للصلاة، وفي الجمعة: وقول أبي يوسف أنه للجمعة أحوط وأصط، قال العصى في كتابه: الاغتسال للصلاة لا لليوم لإجماعهم على أنه لو اغتسل بعد الصلاة لا يكون مقبلا للسنة وهذا ليس بصواب، فقد ذكر في شرح الاستيعاب أن الغسل يقع سنة على قول من يقول بأن الغسل سنة لليوم، فإذا اغتسل بعد طلوع المحرم ثم أحدث وتوضأ وصلى لم تكن صلاته بغسل، وإن لم يحدث حتى صلى كانت صلاته بغسل، وهذا على قول من يقول بأن الغسل سنة للصلاة، وفي الجمعة: ولو اغتسل قبل انفجار المسح فإن بقى غسله حتى يصلى الجمعة

يدرك فضيلة العسل عد أبي يوسف ، و في فتاوى النسفي : قال الشيخ الإمام عمر رحمه الله : سئلت : أن الغسل سنة يوم الجمعة و يوم العيد سنة كذلك ، فإذا اجتمع هل يكفي غسل مرة أم يغتسل مرتين لينال الثواب ؟ قلت : يكفي مرة لأن الغسل الواحد ينوب عن الغرض و السنة ، و هو أن يغتسل يوم الجمعة عن الجنابة فقد أتى بغسل يوم الجمعة ، و ينوب عن الفرضين بأن تطهر المرأة عن الحيض و النفاس ثم يجمعهما ، فإذا اغتسلت ينوب عن الحيض و عن الجنابة أيضا ، فلا ينوب عن السنتين أولى ؛ قال و ذكرت ذلك لشيخ الإسلام خواهر راده فأجاب كذلك . و في جامع الجوامع : و لو اغتسل من لائحة عليه لا ينال الثواب .

م : الأذان المعتبر الذي يجب السعي عنده و يحرم البيع الأذان عند الخطبة لا الأذان قبله ، لأن ذلك لم يكن في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، و ذكر شمس الأئمة الحلواني و شمس الأئمة السرخسي أن الصحيح المعتبر هو الأذان الأول بعد دخول الوقت ، و في المنافع : سواء كان بين يدي المتر أو على الزوراء ، م : و به كان يفتي الفقيه أبو القاسم البلخي رحمه الله . و قال الحسن بن زياد رحمه الله : الأذان على المنارة هو الأصل ، قال صاحب شرح الطحاوي : الأذان قبل التطوع ، و على المنارة محدث و زيادة لإعلام لمصلحة الناس . و في فتاوى الفقيه أبي الليث : رجل جالس على العداة يوم الجمعة فسمع النداء إن خاف أن تقوته الجمعة فليحضرها ، بخلاف سائر الصلوات ، لأن الجمعة تقوت عن الوقت أصلا و سائر الصلوات لا - ميزان مسائلنا من سائر الصلوات إذا خاف ذهاب الوقت في سائر الصلوات هناك يترك الطعام و يصل في وقتها ، كذا ما هنا . ذكر الحاكم الشهيد في المتقى مرسل (كذا) أمير أمر إسنائه بأن يصل بالناس الجمعة في المسجد الجامع و انطلق إلى حاجة له ثم دخل المصر و دخل بعض المساجد و صلى الجمعة لا يجزيه إلا أن يكون الناس علم بذلك هذا كاجمعة في موضعين و إليه جائز ، و إذا خرج الإمام يوم الجمعة للاستسقاء و خرج معه فاس كثير و خلف إنسانا يصل بهم في المسجد الجامع [فلما حضرت الصلاة صلى بهم الجمعة في

الجبابة وهو على غلوة من المصبر وصلى حليفة في المسجد الجامع [١] يحزبه ودلت المسألة على أن الجمعة في العانة جائزة .

و يقرأ في الجمعة بأى سورة شاء ولم يقصد سورة بينها يديم قراءتها، وفي النخبة : بل يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب وسورة مقدار ما يقرأ في الظهر، ولو قرأ في الركعة الأولى بفاتحة الكتاب وسورة الجمعة وفي الثانية بفاتحة الكتاب وسورة " إذا جاءك المنافقون "، لحس، تركا جعل النبي صلى الله عليه وسلم، ولكن لا يواظب على قراءة هاتين السورتين أيضا . م : وفي أى حال أدرك الإمام دخل معه وأحزاه عن الجمعة، وفي السماعي : إذا أدرك الإمام يوم الجمعة إن أدركه في الركوع من الركعة الثانية احتلموا فيه، قال أبو حنيفة إنه يصير مدركا للجمعة فيصل ركعتين، وقال محمد وروى والشافعي رحمهم الله إنه يصلى أربعاً لأن الأربع طهر حصص على قول الشافعي، حتى لو ترك القعدة على رأس الثانية لا يضره، وعلى قول محمد حصة من رحه وظهر من وجهه، وكذا إذا أدركه في مجدي السهو، وهذا قول أى حنيفة وأبى يوسف، وقال محمد : لا يحزبه الجمعة حتى يدرك ركعة كاملة، ثم عند محمد إذا لم تجز الجمعة يصلى أربعاً في كل ركعة بفاتحة الكتاب وسورة - وفي اللؤلؤ الحية : احتياطاً، م : وهل تحب عليه القعدة الأولى ؟ حكى الطحاوى عنه وحب القعدة الأولى لوجوبها على الإمام، وحكى عنه المصنف أنها لا تجب لأنه يصلى الظهر في حالة الباء، وفي الفتاوى العنانية : وإذا قام بعد الفراغ من محمد أنه يوى الظهر، كذا عبد أبى حصص، فقيل له : كيف يتأن في صلاة واحدة ؟ قال : جاءت به الآثار فأخذ به .

وفي اللؤلؤ الحية من مات يوم الجمعة يرجى له العفيل، وكذلك من مات بمكة، لأن لبعض الأيام فضلاً على البعض، وبعض البقاع فضلاً على البعض، وفي الحجة : سئل أبو نصر، لم سمي هذا اليوم جمعة ؟ [قال] قال بعض مشايخنا : لاجتماع الجماعات في

(١) من أر، خ، س وغيره .

المسجد الجامع ، و قيل : إن الله تعالى خلق العرش والكرسى والسماء والأرض والجنة والشمس والقمر والنجوم وآدم عليه السلام في يوم الجمعة ، فاجتماع تخلق الخلائق في هذا اليوم سمي جمعة . وسئل بعض المشايخ : بأى بنة يخرج المؤمن ويسمى إلى الجمعة ؟ قال : لإظهار الأحكام ، وإجلال الإسلام ، وصلة الأرحام ، وزيارة المؤمنين ، وزيادة شعار المسلمين ، وحضور مجالس العلم لتحصيل علوم الدين ؛ لأن الجمعة مجمع المسلمين ، ودفع المبتدعين ، وقمع المشركين ، ورغم الملحدين ، ورفع الموحدين ، [ونفع المكتسين ، وعز السلاطين ، وذل الشياطين ، وحج المساكين ، وعبد المسلمين]^١ وخلة العابدين ، وتحفة العالمين ، ورحمة الله على العالمين . وسئل بعض المشايخ رحمهم الله - عن ليلة الجمعة أنها أفضل أم يوم الجمعة ؟ فقال : يوم الجمعة أفضل لأن معرفة هذا الليل ومنه لصلاة الجمعة وأنها في اليوم فكان اليوم أفضل ، وجاء في الأخبار عن ابن عباس رضى الله عنهما عن النبي عليه السلام قال : ثلاثة يعصمهم الله من عذاب القبر : المؤذن والشهيد والمتوفى في ليلة الجمعة . وفي الآثار . أن داود صلوات الله وسلامه عليه كان يصوم يوما ويعط يوما ، فإذا كان يوم الجمعة يوم إفطاره صام . ويقول : مالك من يوم يعدل صومه صوم خمسين ألف سنة وسائر أعمال البر مضاعمة كذلك ، وجاء في الآثار : من صلى يوم الجمعة أربع ركعات قرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب وقبل هو الله أحد إحدى عشرة مرة ثم يقول بعد التسليم مائة مرة : لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، حفظ الله عليه الإيمان عند النزاع . وينبئ للمرأة أن تعين زوجها على الجمعة والجماعات والطاعات فيكون لها ثواب تلك الخيرات ، كما جاء في الأخبار : إذا صلى المؤمن صلاة الجمعة وأراد أن ينصرف إلى أهله أجرى بعمل مائتي سنة . ورأيت في الكتاب : إذا دخل بينه واستقبلته امرأته وأحسن كلامها عليه أثبت بعمل مائتي سنة كما أثبت زوجها . قال الحق رحمه الله : ينبغي أن

(١) من أر ، خ ، س وغيره .

يشتمل المؤمن بعد العصر يوم الجمعة إلى غروب الشمس بالذكر والتسبيح والتهليل والخيرات ، لأن ماطمة رضى الله عنها كانت فى تلك الساعة فى زيادة الذكر والطاعة وتقول : هى الساعة التى لم يصادها عبد مؤمن بسأل الله تعالى إلا أعطاه إياه . وقال المقدسى . رأيت الحضر عليه السلام سمعته يقول : من قال بعد العصر يوم الجمعة يا رحمن يا الله يا رحمن يا الله ، إلى أن تغرب الشمس قضى الله تعالى حاجته . وذكر فى كتاب الهداية فى الأحبار عن محمد بن المنكدر قال سمعت جابر بن عبد الله رضى الله عنها يقول : عرض هذا الدعاء على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : لو دعى به على كل شئ بين الشرق والغرب فى ساعة من يوم الجمعة لاستجيب لصاحبه . سبحانك لا إله إلا أنت يا حسان يا منان يا مدبّر السماوات والأرض يا ذا الجلال والإكرام . . وفى البيهقي . احتملوا فى أنها أية ساعة هى ؟ قال بعضهم هى عند طلوع الشمس إذا حلت الصلاة ، وسئل عنه عليه السلام : أية ساعة هى ؟ فقال : ما بين أن يجلس الإمام إلى أن يقضى الصلاة ، وقال بعضهم . وقت العصر ، وإلى هذا ذهب المشايخ . وفى الحجة : ويكره تقليم الأظفار وقص الشارب فى يوم الجمعة قبل الصلاة لما فيه من معنى الحج ، وقيل المراءى عن الحجة منع قصاء الرؤث وحلق الشعر وقص الشارب وتقليم الأظفار ، وجاء فى الأحبار : من قلم أظفاره يوم الجمعة أعاده الله تعالى من السوء إلى الجمعة القابلة وثلاثة أيام ؛ ورأيت فى بعض الروايات أنه من قلم أظفاره ويقص [شارب] بعد صلاة الجمعة عملاً بالأحبار فكأنه حج أو اعتمر ثم حلق وقصر .

الفصل السادس والعشرون فى صلاة العيدين

وهذا الفصل يشتمل على أنواع

نوع منها فى بيان صفتها

روى الحسن عن أبى حنيفة أنه نحب صلاة العيدين على من نحب عليه صلاة الجمعة .

فهذا يدل على وجوبها . و ذكر في الجامع الصغير : في العيدين اجتماعاً في يوم فالأول سنة والثاني فريضة ، وأراد بالأول صلاة العيد وبالثاني صلاة الجمعة ، وقد سمي صلاة العيد هنا سنة ، وقال محمد رحمه الله في كتاب الصلاة : لا يقام شيء من التطوع بمجماعة ما خلا التراويح في رمضان وكسوف الشمس وصلاة العيدين تؤدي بمجماعة [ولو كانت صلاة العيدين تطوعاً لقال ما خلا التراويح في رمضان وكسوف الشمس وصلاة العيدين] ، [١] من مشايخنا من قال : في المسألة روايتان ، في إحدى الروايتين أنها واجبة ، وفي إحدى الروايتين هي سنة ، وعامة المشايخ على أن المذهب أنها واجبة - وفي الحلاصة : هو المختار ، وفي الدحيرة : وهو الأصح [وفي الزاد : هو الأوجه أنها واجبة] ، [٢] م : وتأويل ما ذكر في الجامع الصغير أنها سنة أن وجوبها ثبت بالسنة لا بالكتاب ، وذكر شمس الأئمة السرخسي في شرح كتاب الصلاة أن الأظهر أنها سنة لكنها من معالم الدين أخذها هدى وتركها ضلالة . وفي نوادر مشرعي أبي يوسف : صلاة العيد سنة واجبة ، وقد جمع بين صفة السنة والوجوب ، واحتلفوا في بياها ، فبعضهم قالوا : أراد بالسنة الطريقة ، فعناه : وجوب صلاة العيد طريقة مستقيمة ظاهرة ، وبعضهم قالوا : أراد ببيان الطريق الذي عرفوا وجوبه فإن وجوب صلاة العيد ما عرف إلا بالسنة ، وفي الحجة : وقال الشيخ الإمام الأجل في الجامع الصغير : إنها صلاة ضعى أدبت بمجماعة ، وفي المتفق : فرض كفاية صلاة العيد وقيل سنة على التوكيد

وقيل بل واجبة وكل دا روعا من الصدر الإمام المقتدا

نوع آخر في بيان وقتها

فنقول . أول وقتها من حين تبيض الشمس ، وانتهاءها حين تزول الشمس ، وفي الخاتمة : وقت صلاة العيد بعد ما ارتفعت الشمس قدر رمح أو رمحين إلى أن تزول . وفي الحجة : والسنة في صلاة العطر التأخير إلى ارتفاع الشمس ، والسنة في يوم الحر

(١) من أر ، خ ، س ، وغيرها (٢) من خ .

التحليل في أداء الصلاة ليشتمل الناس بأمر القرايين ، و لكن تسجيلا لا يكون سببا
لحرمان المسلمين . م . فان ترك في اليوم الاول في عيد الفطر بغير عذر حتى زالت
الشمس لم يصل من الفد ، و في الكافي : و لو أخرروا بلا عذر أساؤا ، م : و إن كان آخر
بغير صلى من الفد ، و في الحجة : فوقيتها من الفد كوقيتها من اليوم الاول ، فان ترك من
العد لم يصل بعده ، و القياس أنها إذا فاتت عن وقتها لا تقضى كما في الجمعة ، و إنما ترك
القباس ، و النص ورد في التأخير إلى اليوم الثاني سبب العذر ، فسا عداه يرد إلى ما
يقتضيه القياس . و أما الاضحية إن تركها في اليوم الاول بغير عذر صلى في اليوم
الثاني ، فان لم يعمل في اليوم الثالث - و في جامع الجوامع : قل الزوال ، و بعده لا -
فان لم يفعل فقد فاتت ولا يعمل بعد ذلك .

نوع آخر في بيان كيفيتها

قال أصحابنا في ظاهر الرواية : التكبيرات في الفطر و الاضحية سواء ، يكبر الإمام في كل
صلاة تسع تكبيرات ، ثلاث أصليات : تكبيرة الافتتاح و تكبيرة الركوع ، و ست
زوائد : ثلاث في الأولى و ثلاث في الثانية ، و يقدم التكبيرات على القراءة في الركعة
الأولى ، و يقدم القراءة على التكبيرات في الركعة الثانية ، و هذا قول ابن مسعود
رضي الله عنه - و في جامع الجوامع : و عمر ، و ابن الزبير ، و حذيفة بن اليمان ، و عتبة
ابن عامر الجهني ، و أنى موسى الأشعري ، و أبي هريرة ، و أنى سعيد الخدري ، و البراء بن عازب ،
و أبو مسعود الأنصاري رضي الله عنهم - و في الولولجية : و أصحابنا رحمهم الله أخذوا
بهذه الرواية ، و في الخاية : و هو قول أكثر الصحابة . م : و عن علي رضي الله عنه
ثلاث روايات ، في رواية إحدى عشرة تكبيرة في العيدين جميعا : ثلاث أصليات كما
بيننا - و ثمان زوائد : أربع في الركعة الأولى و أربع في الثانية في كل عيد ، و في الرواية
الثانية : ثمان تكبيرات : ثلاث أصليات و خمس زوائد : ثلاث في الركعة الأولى و اثنتان
في الركعة الثانية في العيدين جميعا ، و في الرواية الثالثة و هو المشهور عنه فرق بين عيد الفطر

والأصحى فقال : في عيد الفطر يكبر إحدى عشرة تكبيرة في الركعتين : ثلاث أصليات وممان زوائد : أربع في الأولى وأربع في الثانية ، وفي عيد الأضحى يكبر خمس تكبيرات في الركعتين : ثلاث أصليات وثمان زائدتان : واحدة في الركعة الأولى وواحدة في الركعة الثانية ، ومن مذهبه أنه يقدم القراءة على التكبيرات في الركعتين في العيدين جميعا . وعن عبد الله بن عباس خمس روايات ، في رواية : سمع تكبيرات . ثلاث أصليات وأربع زوائد في كل ركعة تكبيرتان في العيدين جميعا ، وفي رواية كما قال ابن مسعود ، وفي رواية : إحدى عشرة تكبيرة كما قال علي ، والمشهور عنه روايتان في رواية : ثلاث عشرة تكبيرة ثلاث أصليات وعشر زوائد : خمس في الركعة الأولى وخمس في الركعة الثانية ، وعليه عمل الناس اليوم في عيد الفطر ، وفي رواية : ثلثا عشرة تكبيرة : ثلاث أصليات وتسع زوائد : خمس في الركعة الأولى وأربع في الركعة الثانية ، وهو قول الشافعي ورواية عن أبي يوسف ، وعليه عمل الناس اليوم في عيد الأضحى ، ويقدم التكبيرات على القراءة في الروايتين المشهورتين . وفي شرح الطحاوي : وروى عن عبد الله بن عباس أنه قال : يكبر فيها خمس عشرة تكبيرة : ثمان في الأولى وسعا في الثانية مع الافتتاح وتكبيرة الركوع ، وفي جامع الحوامع . وعليه أهل زماننا ، وفي السراجية : وفي رواية عنه الروائد عنده سبع في الأولى وخمس في الثانية ، وبه أخذ الشافعي ، م : وعن أبي بكر - وفي الكافي : وهو قول الشافعي - م : أنه يكبر خمس عشرة تكبيرة في كل صلاة : ثلاث أصليات وثلثا عشرة زائدة : ست في الأولى وست في الثانية ، وهي الرواية المشهورة عن عمر رضي الله عنه ، وفي رواية شاذة عن أبي بكر : يكبر في كل صلاة ست عشرة تكبيرة ثلاث أصليات وثلث عشرة زائدة : سبع في الأولى وست في الثانية . وبقدم الثناء على تكبيرات العيد في ظاهر الرواية ، وروى ابن كاس عن أبي يوسف أنه يقدم تكبيرات العيد على الثناء ، قال أبو يوسف : يكبر تكبيرة الافتتاح ثم يأتي بالثناء ثم يتعوذ ثم يكبر تكبيرات العيد ، وقال محمد : يتعوذ بعد تكبيرات العيد ، وبه قال الشافعي ، وروى ابن كاس

عن أبي حنيفة وروى مثل قول أبي يوسف ، هذا الاختلاف على طاهر الرواية . قال محمد في الأصل : يستحب المكث بين كل تكيرتين مقدار ما يسبح ثلاث تسبيحات ، وليس بين التكيرات ذكر مسنون عندنا ، و في الكافي . وقال الشافعي يقول بين كل تكيرتين سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر . م : ويرفع يديه في التكيرات الروائد في العيدين - و في الخلاصة الحثاية : عند عامة العلماء . وقال أبو يوسف : لا يرفع - و في الخلاصة الحثاية - إلا بعد الانتاح ، وإذا صلى العيد خلف الإمام لا يرى رفع اليدين عند تكيرات العيدين . فقد قيل يرفع هو . وفيها أيضا إذا سقه الإمام بالتكيرات يقضيها ثم يركع الأصح تكيرة الركوع في صلاة العيدين من الواجبات لأنها من تكيرات العيد و تكيرات العيد واحدة ، و في المانع . وكذا رعاية لعط التكبير في الانتاح حتى يحس بجود السهو إذا قال : الله أحل وأعظم ، في صلاة العيد دون غيرها .

الحجة . قال أبو حنيفة رحمه الله . إذا سى الإمام تكيرات العيد حتى قرأ فانه يكبر بعد القراءة أو في الركوع ما لم يرفع رأسه . ويسجد للسهو ، وقال اس أنى ليلى : يكبر في السجود أيضا ما لم ينهض من تلك الركعة . وقال أبو يوسف . يكبر ما لم يركع فإذا ركع لم يكبر بعد ذلك ، قال الحسن . إذا أحد في القراءة لم يكبر وقد ذهب وقته ، والصحيح قول أنى حيفة لأنها واحدة لحكمها حكم القراءة .

م : نوع آخر في بيان شرائطها

قال القدورى في كتابه : و تصح صلاة العيدين بما تصح به الجمعة ، إلا الخطبة فاهما في العيدين تفعل بعد الصلاة و في الجمعة قل الصلاة : وقوله : و تصح صلاة العيدين بما تصح به الجمعة ، إشارة إلى المصر والسلطان - و في الحثاية : والإذن العام ، و في الخلاصة الحثاية : وقال الشافعي : المصر والسلطان ليس بشرط - م : وإن حطب في العيدين أولا ثم صلى أجزاه ، و في الحثاية : ولا تعاد الخطبة بعد الصلاة ، و في الطهيرية : وتأخير الخطبة إلى ما بعد صلاة العيد سنة . م : و لو ترك الخطبة في صلاة العيد تجوز صلاة العيد .

وفي الولوجية : لكن يكره تركها ، وفي المختار : أساء . م : والخطبة في العيدين كما هي في الجمعة ، يخطب خطبتين بينهما جلسة خفيفة كما في صلاة الجمعة ، وقرأ فيها سورة من القرآن ، وستمع لها القوم . الخاتمة . و يكره في الخطبة في العيدين ، وليس لذلك عدد في ظاهر الرواية ، لكن ينبغي أن لا يكون أكثر الخطبة التكبير ، و يكره في عيد الاضحي أكثر مما يكره في خطبة العطر . وفي الحجة . و يخطب يوم الفطر بالتكبير والتسبيح والتهليل والتحميد والصلاة على النبي الأمامي صلى الله عليه وسلم ، ويعلم الناس أحكام العيد وصدقة العطر ، وفي عيد الحر يكره الخطيب ويسبح ويعظ الناس ويعلمهم أحكام الدج والنحر والقرآن . وإذا كبر الإمام في الخطبة يكره القوم معه ، وإذا صلى على النبي صلى الله عليه وسلم صلى الناس في أنفسهم امتثالاً للأمر وسنة الإصاات .

م : والخروج إلى الحانة لصلاة العيد سنة وإن كان يسعهم المسجد الجامع ، وعلى هذا عامة المشايخ ، وبعضهم قالوا . الخروج إلى الحانة ليس سنة وإنما يتعارف الناس ذلك لضيق المسجد وكثرة الزحام ، والصحيح ما عليه عامة المشايخ ، وفي الخلاصة : والخروج أفضل إن أمكن . م . ثم لا يعدون عن مصر بل يقيمونها في ماء مصر . ثم إذا حرج إلى الحانة لصلاة العيد قال استخلف رجلاً بالضعفة في المسجد الجامع فحسن ، وإن لم يعمل ذلك فلا شيء عليه .

وتجوز إقامة صلاة العيد في الموضعين ، وأما إقامتها في ثلاثة مواضع فعلى قول محمد تجوز ، وعلى قول أبي يوسف لا تجوز .

ولا يخرج المبر في العيدين لأنه لم يخرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(١) زيدت في أر ، خ ، م ، عبارة « أما ما راد على ماء مصر ليس من مصر فهذا قال يقيمونها في ماء مصر » ، لأنها كانت حامشا فأدخلها التاسع في المتن طائفة أنها من مروجاته ، ولا يثبت في نسخة م .

وفي الخاتمة : ولا على عهد الخلفاء رضى الله عنهم ، م : و أول من أخرج المنبر مروان وقد أذكر عليه بعض الصحابة رضى الله عنهم ، و روى أن النبی صلى الله عليه وسلم خطب على ناقته العنقاء و وجهه إلى المسلمين ، قال شمس الأئمة رحمه الله : من خطب على الدابة يكون قاعدا فيه دليل على أن الخطبة قاعدا تجوز ، قال شيخ الإسلام المعروف بنواصر راده : أما في زماننا إخراج المنبر لا بأس به لأنه رآه المسلمون حسنا وما رآه المسلمون حسنا هو عند الله حسن . و اختلف الناس في بناء المنبر في الحائطة في المصلى ، قال بعضهم : يكره و يحط الإمام قائما على الأرض أو على دابته كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، و قال بعضهم : لا يكره . و يجهر بالقراءة في العيدين . قال محمد : و ليس في العيدين أذان ولا إقامة - والله اعلم

نوع آخر :

في بيان من يجب عليه الخروج في العيدين

قال محمد في الأصل : و الخروج في العيدين على أهل الأمصار والمدائن ، لا على أهل القرى و السواد ، و في السعناقي : و تجب صلاة العيد على كل من تجب عليه صلاة الجمعة ، و من لا فلا ، حتى أنها لا تجب على المسافر و المريض و العبد ، م : قال ثمة أيضا : و ليس على النساء الخروج في العيدين ، و كان يرخص لمن في ذلك ، قال : و قال أبو حنيفة : فأما اليوم فاني أكره لمن ذلك و أكره لمن شهود الجمعة و الصلاة المكتوبة ، وإنما رخص للعجوز الكبيرة أن تشهد العشاء و العصر و العيدين ، و قال أبو يوسف و محمد رحمهما الله : يجوز حضورهن في الصلاة كلها و في الكسوف و الاستسقاء ، و أما الشواب فلا يرخص لمن في الخروج في زماننا في شيء من الصلوات عندنا ، و قال الشافعي : يباح لمن الخروج ، و أما العجائز من النساء يرخص لمن الخروج إلى صلاة الفجر و المغرب و العشاء و العيدين ، و لا يرخص لمن الخروج إلى صلاة

الظهر والمصر والجمعة في قول أبي حنيفة، وقالوا: يخرج من في الصلوات كلها وفي الكسوف والاستسقاء. ثم إذا خرجن العجائز في العيد هل يصلين؟ روى الحسن عن أبي حنيفة أنه لا يصلين - وإنما خرجن لتكثير سواد المسلمين، جاء في حديث أم عطية رضي الله عنها. كس النساء يخرج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في العيدين حتى ذوات الحيض، ومعلوم أن الحائض لا تصل، هلينا أن خروجهن لتكثير سواد المسلمين. وفي جامع الجوامع. الحسن بن أبي مالك عن أبي حنيفة أن صلاة العيد تجب على النساء فيسعى أن يحصرن ويصلين، وقال أبو يوسف: يقسم في ناحية.

الكافي: ويد في الفطر أن يطعم قن الحروج إلى المصل، ويقس، ويستاك ويتطيب. وفي يوم الحر لا يطعم حتى يرجع فأكل من أمهته، وفي الحج: أما الفقراء الذين لا يضحون ليس لهم أن يؤحروا، قال الحج: جاء في الأخبار فضيلة لمن صبر حتى يصلي مطلقا فترجى لكل من صبر، كما روى عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من صام يوم التروية فكأنما عبد الله اثني عشر ألف سنة، ومن صام يوم عرفة فكأنما عبد الله أربعة وعشرين ألف سنة، ومن صام يوم الحر إلى أن يصلي صلاة العيد فكأنما عبد الله ستين ألف سنة، وفي رواية كعب: يوم الأضحي أربع ساعات منه يعدل صوم مائة ألف سنة، وفي رواية أخرى: من صام يوم التروية ويوم عرفة كتب الله له عدد نجوم السماء صوما وزوج مثلها من الحرد العين، ومن صبر يوم النحر حتى يصلي وجبت له شفاعتي يوم القيامة، وفي الكبرى: الأكل قبل الصلاة يوم الأضحي هل هو مكروه؟ فيه روايتان، والمختار أنه لا يكره لكن يستحب له أن لا يفعل. وفي الكافي: ويلبس أحسن ثيابه. وفي البنايع: جديدا كان أو غسلا، ويؤدى صدقة الفطر إن كان غنيا.

م: ثم توجه إلى المصل غير مكبر، أي لا يكبر جهرا عند أبي حنيفة في طريق

المصلي ، وقالوا : يكبر كما في الأصحى ، وفي الزاد . والصحيح قول أن حيفة ، وفي النصاب : قال أكثر المشايخ . يكبر في الطريق في العيدين جميعاً خفية ولا يمجهر بها ، وهو المختار وبه نأخذ ، وفي الحارثي : سئل أبو حمزة عن رفع الصوت بالتكبير في طريق المصلي ؟ قال : عن أبي يوسف أنه كان يكبر في العيدين . وفي الكافي . وفي الأصحى يكبر في الطريق جهراً ثم يقطعها كما انتهى إلى الحانة في رواية ، وفي رواية : حتى يشرع الإمام في الصلاة . وفي الحقة : قال العقيبة أبو حمزة . وبه أحد . وفي الحاشية : وهل يكبر في الأيام العشرة ؟ قال العقيبة أبو حمزة . سمعت أن مشايخنا يرون ذلك بدعة ، وفي الحارثي : قال أبو بكر الإسكافي : كان ابن عمر يدخل سوق المدينة في أيام العشر من غير حاجة في السوق ويكبر ويذكر الناس حتى يكبروا ، وبه حرت العادة في أسواق بلخ .

م : قال في الأصل : وللولي أن يسمع عده من حضور العيدين ولا يكبر للعبد التحلف عنها ، قال شمس الأئمة الحلواني . ما ذكر في الكتاب محمول على ما إذا لم يأذن له المولى ، فأما إذا أذن له المولى فتخلف عنها بكبره ، قال رحمه الله : وهذا موضع الخلاف وقد تكلموا فيه ، قال بعض مشايخنا . له أن يتخلف عنه وإن أذن له المولى ، وقال بعضهم : ليس له أن يتخلف عنه ، وفي شرح شيخ الإسلام . وينبغي له أن يشهد العيدين بغير إذن مولاه ، قال بعض مشايخنا . إنما لا يشهد العبد بغير إذن مولاه إذا علم أنه لو استأذن من مولاه يكبره ويأبى ، أما إذا علم أنه لو استأذنه رضى بذلك لا يتخلف عنها ، وذكر شمس الأئمة السرخسي اختلاف المشايخ في العيد إذا حصر العبد مصلي العيد مع مولاه ليحفظ دابته هل له أن يصلي العيد بغير إذن المولى ؟ قال : والأصح أن له ذلك إن كان لا يخل بحق مولاه في إمساك دابته ، وروى عن محمد أن للبد أن لا يصلي وإن أذن له السيد مآداتها . والله أعلم .

م : نوع آخر

قال محمد رحمه الله في الجامع : إذا أترك الرجل الإمام في الركوع في صلاة العيد فإنه

يكبر تكبيرة الافتتاح قائما، ثم يأتي بتكبيرات العيد قائما إذا كان غالب رأيه أنه يدرك شيئا من الركوع مع الإمام، وإن علم أنه إذا أتى بها يرفع الإمام رأسه من الركوع فتفوته الركعة ولا يجزى هذه التكبيرات بل يجب عليه قضاء الركعة مع التكبيرات فلا يأتي بها بل يركع - وفي جامع الجوامع: وكرر للانحطاط - م: حتى لا تفوته الركعة. وإذا ركع يأتي بالتكبيرات في الركوع ولا يأتي بالتسبيحات في قول أبي حنيفة ومحمد، وعلى قول أبي يوسف لا يأتي بالتكبيرات بل يأتي بالتسبيحات. وفي الزينبي: وإن رفع الإمام رأسه من الركوع سقطت عنه ولا يأتي بها في الثانية، وفي الترمذي. ولو رفع الإمام رأسه من الركوع قل أن يكبر المؤتم يتابع الإمام، وقال ابن أبي ليلى. يكبر في السجود.

م: قال محمد في الجامع الكبير: ولو أن رجلا دخل مع الإمام في صلاة العيد في الركعة الأولى بعد ما كبر الإمام تكبير ابن عباس رضي الله عنهما است تكبيرات فدخل معه وهو في القراءة والرجل يرى تكبير ابن مسعود فانه يكبر برأى نفسه في هذه الركعة، وفي الركعة الثانية يتبع رأى الإمام، ثم يقول محمد رحمه الله في هذه المسألة: إن الداخل يكبر حال ما يقرأ الإمام، وهذا الحواب لا يشكل فيما إذا كان بعيدا من الإمام لا يسمع قراءته لأنه يأتي بالثناء في هذه الصورة مع أن الثناء سنة فلائ يأتي بالتكبيرات وأنها واجبة أولى، وكذلك لا يشكل فيما إذا كان قريبا من الإمام على قول من يقول بأن الداخل في صلاة الإمام يأتي بالثناء في الصلاة التي يجهر فيها بالقراءة إذا كان الإمام في القراءة، وإنما يشكل على قول من يقول بأنه لا يأتي بالثناء، والفرق على قول هذا القائل أن الثناء سنة فتى أتى به بعونه السماع أو يتمكن الخلل فيما هو المقصود من الاستماع وهو التأمل والتفكر والاستماع واجب، وترك السنة أهون من ترك الواجب ومن إيقاع الخلل فيما هو المقصود من الواجب، أما تكبيرات العيد فواجبة كما أن الاستماع واجب، وإذا استويا في الوحوب رجحنا التكبيرات لأن التكبيرات

تفوته أصلاً والاستماع لا يهوته أصلاً بل يتمكن الحل فيها هو المقصود من الواجب هو التأمل والتأني، وإن كان يفوته لكن في البعض دون البعض مكان الترجيح للتكبيرات من هذا الوجه . وكذا لو كان الإمام صلى الركعة الأولى وكبر تكبيراً من عاص ودخل الرجل معه في الركعة الثانية فلما سلم الإمام قام الرجل يقضى الركعة الأولى وهو يرى تكبير ابن مسعود يكبر تكبير ابن مسعود لأنه مسوق في الركعة الأولى و كان منفرداً فيتبع رأى همه ، واستشهد في الكتاب لبان أنه يعتبر في حق المسبوق حاله لا حال الإمام بمسائل ، منها : إذا قرأ الرجل آية السجدة في ركعة مسجداً ثم دخل رجل في الصلاة وقد فاتته الركعة الأولى قرأ الإمام فيها آية السجدة ثم قام يقضى تلك الركعة ، فانه لا يأتي تلك السجدة التي أداها الإمام وإن كان يأتي بها لو كان مع الإمام ، لما أنه مسوق في تلك الركعة فيعتبر حاله لا حال الإمام . ومنها رجل صلى الظهر ولم يقعد على رأس الركعتين واستتم قائماً ومضى على صلاته ثم دخل رجل في صلاته فلما فرغ الإمام قام الرجل الداخل إلى قضاء ما سبق فانه يقعد على رأس الركعتين وإن كان لا يقعد لو كان مع الإمام ، فيعتبر حاله لا حال الإمام . ومنها : أن الرجل إذا دخل مع الإمام في صلاة الوتر وقعد في التشهد وكان قسماً بعد الركوع وكان ذلك من رأيه فلما فرغ من صلاته قام الرجل للقضاء وكان من رأيه القنوت قبل الركوع يقنت قبل الركوع وإن كان يقنت بعد الركوع لو كان مع الإمام ، لأنه مسوق في القنوت فيعتبر فيه حاله لا حال الإمام ، فكذلك في مسائلنا - والله أعلم .

وفي العتاية : إذا أدرك في صلاة العيد بعد ما تشهد الإمام قبل أن يسلم أو بعد ما سلم قبل أن يسجد للسجود فدخل معه ثم سلم الإمام فاسم يقوم ويقضى صلاة العيد بالاحتياط ، بخلاف الجمعة عند محمد . م . قال محمد في الجامع : وإذا دخل الرجل مع الإمام في صلاة العيد وهذا الرجل يرى تكبير ابن مسعود فكبر الإمام غير ذلك اتبع الإمام ، إلا إذا كبر الإمام تكبيرة لم يكبر أحد من الفقهاء لحيث لا يتابعه . وأراد

قوله « لم يكبر أحد من الفقهاء ، أحدا من الصحابة رضى الله عنهم ، وهذا إذا كان الرجل يسمع تكبير الإمام ، فإن لم يكن يسمع تكبير الإمام ولكن كبر الناس فكبر هو بتكبير الناس فإنه يكبر ما يكبر الناس وإن راد على ست عشرة ، لأن الزيادة يحتمل أن تكون من الإمام ويحتمل أن تكون من الناس بأن سبق تكبيرهم تكبير الإمام فتكون الزيادة واحدة ، فدارت الزيادة بين أن تكون خطأ وبين أن تكون واحدة ، والأصل أن ما دار بين البدعة والواحد كان الإتيان به أولى ، وكل ما دار بين البدعة والسنة كان تركه أولى من الإتيان به ، وقد قال مشايخنا : إن الرجل إذا كبر بتكبير الناس دون الإمام فالأحوط له أن ينوي الافتتاح عند كل تكبيرة ، حتى أنهم إذا كبروا قبل تكبير الإمام ظنا منهم أن الإمام قد كبر ولم يكن كبر بعد بصير شارعا في صلاة الإمام بالتكبيرة الثانية ، وإن كان شارعا بالتكبيرة الأولى فبفتح الافتتاح لا تضره لأنه نوى الشروع في الصلاة التي هو فيها . قال محمد رحمه الله في الجامع أيضا . وإذا افتتح الرجل صلاة العبد مع الإمام ثم نام حين افتتح ثم استيقظ وقد فرغ الإمام من الصلاة وكبر تكبير ابن عباس رضى الله عنه وهذا الرجل يرى تكبير ابن مسعود وقام ليصلي الصلاة . فإنه يكبر تكبير ابن عباس ، لأنه مدرك أول الصلاة فيجعل في الحكم كأنه خلف الإمام ، ولو كان خلفه حقيقة يكبر تكبير ابن عباس هكذا هذا . ولو أن رجلا فاتته ركعة من صلاة العبد مع الإمام وقد كبر الإمام تكبير ابن مسعود وإلى بين القراءتين وهذا الرجل يرى تكبير ابن مسعود فلما سلم يتكلم الإمام وقد قام الرجل يقضى ما فاتته : فإنه يبدأ بالقراءة ثم بالتكبير ، هكذا ذكره في عامة الروايات ، وذكر في نوادر الصلاة لأبي سليمان أنه يبدأ بالتكبير ثم يقرأ ، فن مشايخنا من قال : ما ذكره في عامة الروايات جواب الاستحسان وما ذكر في النوادر جواب القياس ، ومنهم من قال : في المسألة روايتان ، وقال الكرخي : ما ذكر في عامة الروايات قول محمد ، وما ذكر في النوادر قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، وأنكر بعض مشايخنا هذا الخلاف وقالوا : لا رواية عن

أصحابنا على هذا الوجه ، ولكن هذا ليس بصحيح والخلاف على هذا الوجه منصوص في الوادر . الوافي : كبر أرمأ رأى اس عاس ونحول إلى رأى اس مسعود : يدع ما بقى و يعمل فى الثانية بالرأى الحادث ، ولو قرأ ونحول إلى رأى على رضى الله عنه لم يعد التكبير ، كبر رأى اس مسعود ونحول إلى رأى اس عاس كبر ما بقى .

م : نوع آخر من هذا الفصل فى المتفرقات

قال محمد فى الأصل : و ليس قبل العيدين صلاة ، يريد أنه لا يتطوع قبل صلاة العيدين ، وفى التفريد : وعد الشافعى لا بأس به - وفى الحجة . هذا فى الجانة ، أما فى الطدة لا بأس بها فى بيته أو فى ناحية المسجد ، وقال أكثر المشايخ : يكره ما لم يصل العيد . م : وإن شاء تطوع بعد الفراغ من الحطة لحديث على رضى الله عنه " من صلى بعد العيد أربع ركعات كتب الله تعالى له بكل نبت وكل ورقة حسنة " قال أبو بكر الرازى : معنى قول أصحابنا و ليس قبل العيدين صلاة ، أى صلاة مسنونة ' لا أن الصلاة قبل العيدين مكروهة ، إلا أن الكرخى نص على الكراهة فانه قال : و يكره لمن حضر المصلى يوم العيد التمثل قبل الصلاة ، وقال بعض الناس : لا يكره التطوع قبل العيدين ولا بعدها لا فى حق الإمام ولا فى حق القوم ، وقال الشافعى : يكره فى حق الإمام ولا يكره فى حق القوم . وذكر فى وادر الصلاة : ولا شيء على من فاتته صلاة العيد مع الإمام ، وقال الشافعى : يصل وحده كما يصل الإمام . الجامع الصغير الحسامى : عن أبى يوسف فى الغلط فى العيد ثلاث روايات ، ذكر الحلبي أنهم إذا صلوا ثم ظهر أنهم صلوا ذلك بعد الزوال أنهم لا يخرجون من الغد فى العيدين جميعا ، وذكر محمد أنهم يخرجون فى اليوم الثانى ،

(١) و من سبط ابن الجورى فى كتابه الاختصار والترجيح للذهب الصحيح ص ٢٦ المطبوع : لا يس التطوع قبل صلاة العيد ولا بعدها عنده و به قال أحمد ، وقال الشافعى : يس - الخ ، ثم استدل بمحدثين صحيحين عند الترمذى على عدم الصلاة قبل صلاة العيد و بعدها .

و في رواية : يخرجون في الاضحية ولا يخرجون في العطر ، فاذا لم يخرجوا فالصحيح أن ذلك يحزيمهم . الولوالجية : ومن فاتته صلاة العيد صلى أربعاً مثل صلاة الضحى إن شاء ، لأن التنفل مثل صلاة العيد غير مشروع فاذا أحب أن يصلي صلى مثل صلاة الضحى إن شاء صلى ركعتين وإن شاء صلى أربعاً . م : وكان محمد بن مقاتل الرازي يقول : لا بأس بصلاة الضحى قبل الخروج إلى الجبابة ، وإنما يكره ذلك في الجبابة . وكان يقول : لا بأس للمرأة أن تصلي صلاة الضحى يوم العيد قبل أن يصلي الإمام صلاة العيد ، وعامة المشايخ على السكراة قبل الخروج إلى الحانة - وفي الكبرى وهو المختار ، م : وعلى قول العامة إذا أرادت المرأة أن تصلي صلاة الضحى يوم العيد تصلي بعد ما صلى الإمام . وفي الحجة : وإذا قضى صلاة العجر قبل صلاة العيد لا بأس به ، ولو لم يصلي صلاة العجر لا يمنع جوار صلاة العيد ، وإن لم يسكن عليه فجر ذلك اليوم ولكن أراد أن يقضى الموائت القديمة يحوز ، لكن لو قضى بعدها أحب وأولى لثلاث يقع الناس في التقليد ولا يتبعه غيره في الواهل . وفي الحجة : قال أبو حنيفة : صل بعد العيد كم شئت وإن شئت فلا تصل ، وقال أبو يوسف . يصلي أربعاً وهو أحب إلى ، قال الحجة أدركت الصلحاء والماد يصلون في المصلي بعد صلاة العيد أربع ركعات ، وتلك بالإسناد عدى عن سلمان الفارسي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : من صلى أربع ركعات يوم العطر والاضحية بعد ما صلى الإمام صلاة العيدين يقرأ في أول ركعة "سبح اسم ربك الأعلى" - يعني بعد العاتحة - فكأنما قرأ كل كتاب أنزله الله على أنبيائه ، وفي الركعة الثانية و"الشمس و صحتها" فله من الثواب مثل ما طلعت عليه الشمس من مطلعها إلى مغربها ، وفي الركعة الثالثة "والضحى" فله من الثواب كأنما أشبع جميع اليتامى وأروام و ادھمهم وألسهم ثياباً طليقة ، وفي الركعة الرابعة "قل هو الله أحد" غفر الله له ذنوب خمس سنه مقبلة وخمس سنه مدبرة . وفي الزاد : وإن أحب أن يصلي فيه بعدها صلى أربعاً ، هكذا قال صاحب الكتاب ، إلا أن مشايخنا قالوا : إن المستحب أن يصلي أربعاً بعد الرجوع إلى منزله كيلا يظن ظان أنه هو

السنة المتوارثة ، م . و رأيت في كتاب روضة العارفين أن من صلى يوم النحر أربع ركعات يقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب و خمس عشرة مرة " انا اعطيتك الكوثر " أعطاه الله تعالى ثواب من نحر ستين مدنة .

و أما مصلى العيد فقد اختلف المشايخ ، و الصحيح أن له حكم المسجد في يوم العيد إلى أن يصلى العيد ، حتى أنها لو لم تكن الصفوف متصلة جارت صلاتهم ، ثم إذا صلى العيد خرج عن حكم المسجد ، حتى لو دخل الناس في الحانة و المرأة في الحبض في المحوط لا بأس ، و المراد بالمصلى و الحانة داخل الحدران الملية لصلاة العيد ، و أما غير الحائط فما كانت الصفوف [متصلة جارت صلاتهم ، و إن كان إلى باب المدينة كما عرف في الصفوف] المتصلة خارج المسجد الجامع يوم الجمعة في السكك و الطرق يجوز ، و إن كانت الصفوف متعارة متباعدة خارج حدار المصلى لا تجوز [صلاتهم ، و قد كان الشيخ أبو بكر يقول . كيفما صلوا و الصفوف بعيدة من المصلى يجوز] ' و قد غلط فيه غلطا عظيما و إنما سهى لظاهر لفظ الكتاب ، و الحانة يوم العيد في حكم المسجد تجوز صلاتهم و إن لم تكن الصفوف متصلة ، و المراد بالحانة المحوطة المربعة خارج المقصورة و الرواية فيه ، و أما غير المحوط فليس بمضبوط لأن الجانة أكثر من أن يقاس ، فذكرت ذلك و بينته و وافقني العلماء على ذلك . فرجع عن ذلك ، و كان حكي عن مشايخ بخارا [أنهم] كانوا يقولون ذلك حين كانوا يبلخ و هو الصحيح .

الحاتية : و من خرج إلى الجانة و لم يدرك الإمام في شيء من الصلاة انصرف إلى بيته ، و إن شاء صلى و لم يصرف ، و الأفضل أن يصلى أربعاً فيكون له صلاة الضحى لما روى عن ابن مسعود أنه قال : من فاتته صلاة العيد صلى أربع ركعات يقرأ في الأولى " سمح اسم ربك الأعلى " و في الثانية " و الشمس و ضحها " و في الثالثة " و الليل اد يغنى " و في الرابعة " و الصبح " ؛ و روى في ذلك عن رسول الله صلى الله عليه و سلم

(١) من أر ، خ ، ص و غيرها .

وعدا جميلا وثوابا حزيلا ، م : وى فتاوى العقيه أبى الليث رحمه الله : رجل أدرك الإمام فى الركوع فى صلاة العيد يشتغل بالتسبيحات دون الشاء والتكبيرات ، وى فتاوى أهل سمرقند : من أدرك الإمام فى ركوع صلاة العيد فتابعه فى الركوع على قياس ما ذكرنا أنه يكبر فى الركوع تكبيرات العيد ينبغى أن يرفع اليدين - و فى الحجة - حذاء أدبيه ، وى المصنف : والاصح أنه لا يرفع . الولوالحية : إذا ركع الإمام بعد القراءة قبل التكبير فى الأولى يعود إلى القيام ويكرر بعيد الركوع ، ولو تذكر عقيب العاتحة - و فى الواى : أو بعضها - يكبر وبعيد القراءة . ولو أدرك الإمام فى الثانية يتابعه فى التكبير ويقضى الركعة الأولى ويكبر تكبيرات اس مسعود رضى الله عنه ، فى الثانية يقرأ ثم يكبر ، و ذكر فى الوادر أنه يبدأ بالتكبير لأنه أول صلاته حكما ، ويسمع الخطبة لأنها للوعظ والإعلام بالاحكام .

م : وى النوارى : إمام صلى بالناس صلاة العيد ثم علم أنه على غير وضوء إن علم قبل الروال بعيد فى العيدين ، وإن علم فى الغد بعد الروال فى الاضحى يخرج فى اليوم الثالث ، وى عيد الفطر لا ، فان علم فى اليوم الأول بعد الزوال وكان عيد الاضحى وكان دج الناس يحزى من ذبح - و فى الخاية قل العلم ، ومن ذبح بعد العلم لا يجوز حتى تزول الشمس . و فى الحجة : إمام صلى العيد على غير وضوء ثم علم بذلك قبل أن يفرق الناس يتوضأ وبعيدون ، وإن تفرق الناس ثم علم بذلك لم يعد بهم وقد تم ذلك لهم و جارت أصحابهم صيانة للسلب وأعمالهم . وفيها . وينبغى أن يخرج الناس إلى المصلى على السكينة والوقار مع خفض البصر عما لا ينبغى أن يبصر ، وبذهب من طريق و يرجع من طريق آخر ، هكذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال بعض المشايخ : الأفضل للشايخ الركوب ، وللشان المشى أفضل . ولو صلى بعض الأئمة الصلاة على قول اس مسعود يجوز ، لأنه مذهب أصحابنا . م : وأى سورة قرأ فى صلاة العيد جاز قاياما على سائر الصلوات .

وإذا أدرك الإمام في صلاة العيد بعد ما تشهد الإمام قل أن يسلم ، أو بعد ما سلم قل أن يسجد للسجود ، أو بعد ما سجد للسجود فدخل معه ثم سلم الإمام : فإنه يقوم ويقضى صلاة العيد ، لأنه شارك الإمام في الصلاة فيلزمه القضاء ، ومن مشايخنا من قال : المذكور قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، فأما على قول محمد لا يصير مدركا ، كالجمعة عنده حتى يصلي أربعاً بعده فكذلك ماها ، ومنهم من قال : هذا بلا خلاف وهو الأصح ، ثم إذا سلم الإمام وقام إلى القضاء كيف يصح ؟ قال الشيخ الإمام شبح الإسلام خواهر زاده : يقوم ويكرر ثلاث تكبيرات ثم يقرأ ، وفي الحاية : فإنه يصلي ركعتين ويكبر رأى منه .

م : قال في الأصل . و السجود في العيدين والجمعة والمكتوبة والتطوع سواء ، إلا أن مشايخنا قالوا . لا يسجدون للسجود في الجمعة والعيدين ، في العباية : وهو المختار . م : ولا تجوز صلاة العيد را كذا كالجمعة . وإد قرأ الإمام آية السجدة في حطة العيد بعدها وسجد معه من سمعها كما في حطة الجمعة ، وكذلك إذا قرأها في الصلاة بعدها وسجد القوم معه ، قال شمس الأئمة الحلواني قال مشايخنا . لا يسجدون ، والكلام في العيد نظير الكلام في الجمعة .

وإذا أحدث رجل في الجنة وخاف أن يرجع إلى الكوفة ليتوضأ تقويه الصلاة وهو لا يجد الماء . فإن كان قبل الشروع في الصلاة يقيم ويصلي مع الناس ، ومن أصحابنا رحمهم الله من قال . هذا في حانة الكوفة لأن الماء بعيد ، أما في ديارنا الماء محيط بالمصل فينبغي أن لا يجوز التيمم ، قال شمس الأئمة السرخسي : والصحيح أنه متى خاف الفتور يجوز له التيمم في أي موضع كان . وفي الحاية : بلا خلاف . م : وكذلك إن أحدث بعد ما دخل في الصلاة يقيم ويصلي . وإذا لم يقيم وأصرف إلى الكوفة وتوضأ ثم عاد إلى المصلي وصلى جاز ، وقال أبو يوسف ومحمد : إذا أحدث بعد ما دخل في الصلاة لم يجوز له التيمم . وهذا الذي ذكرنا في حق المتقدمين وكذلك الحكم في

حق الإمام، وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه ليس للإمام أن يتيمم لأنه لا يخاف الفوت، وجه ظاهر الرواية أنه يخاف الفوت بخروج الوقت وربما تزول الشمس قبل فراغه من الوضوء. ومن تكلم في صلاة العيد بعد ما صلى ركعة فلا قضاء عليه، قال الفقيه أبو حنيفة: هذا على قول أبي حنيفة، فأما على قولهما عليه القضاء منه على المسألة المتقدمة وهو ما إذا حدث في صلاة العيد ولم يجد ماء وهو يخاف الفوت إن توضأ على قول أبي حنيفة يتيمم لأن على قوله لا يمكنه القضاء فلم يحز له التيمم فتوته أصلاً، وعلى قولهما لا يتيمم لأنه يمكنه القضاء فلم يحز له التيمم لا تعوته الصلاة أصلاً. وفي المضمرات^١ عن ابن مسعود في تقليم الأظفار وحلق الرأس في العشر قال: لا تؤثر السنة، وقد ورد في الحديث أن لا يحلق ولا يقلم أظفاره إذا أراد أن يضحي، يعني الأولى ذلك ولا يجب التأخير.

الفصل السابع والعشرون في تكبيرات أيام التشريق

تكبير التشريق سنة، وفي الخلاصة: قيل إنه واجب. م. أجمع أهل العلم على العمل به، والأصل فيه قول الله تعالى "وذكروا الله في أيام معدودت"^٢ جاء في التفسير - والله أعلم أن المراد به التكبير في هذه الأيام عقيب الصلوات، وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: أفضل ما قلت وقالت الأنبياء من قبل يوم عرفة "الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله والله أكبر، الله أكبر والله الحمد" وعن جابر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى العجر يوم عرفة وقال "الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله والله أكبر، الله أكبر والله الحمد". وقد اختلف الصحابة رضي الله عنهم في ابتدائه وانتهائه، أما الاختلاف في ابتدائه فكبار الصحابة نحو عمر وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم قالوا: يبدأ

(١) في نسخة م: الخاتمة (٢) آية ٢٠٣ من سورة البقرة.

بالتكبير من صلاة العدة يوم عرفة ، وه أخذ علواً ما رحمهم الله في ظاهر الرواية ، وهو أحد أقوال الشافعى ، وصغار الصحابة رضى الله عنهم كعمد الله بن عباس وعد الله بن عمر وريد بن ثابت رضى الله عنهم قالوا : يبدأ بالتكبير من صلاة الظهر من يوم النحر ، وهو المشهور من أقوال الشافعى ، وهو مروى عن أبى يوسف ، وللشافعى قول ثالث وهو : أنه يبدأ بالتكبير من صلاة العحر يوم الحر . وأما الاختلاف في انتهائه قال ابن مسعود رضى الله عنه : يكبر إلى صلاة العصر من أول يوم الحر ويقطع ، فيكون الجملة عنده ثمان صلوات وه أحد أبو خيفة رحمه الله ، وقال على رضى الله عنه : يكبر إلى صلاة العصر من آخر أيام التشرىق ويقطع ، فيكون الجملة ثلاثاً وعشرين صلاة وه أحد أبو يوسف ومحمد رحمهما الله ، وفي الاسيجاني : والفتوى على قولها ، م . وعن عمر رضى الله عنه روايتان ، في رواية كما قال على رضى الله عنه ، وفي رواية قال : يكبر إلى صلاة الظهر من آخر أيام التشرىق ، وقال عد الله بن عمر : يكبر إلى صلاة العحر من آخر أيام التشرىق ، وقال ريد بن ثابت في رواية كما قال على رضى الله عنه ، وفي رواية قال . يكبر إلى صلاة الظهر من آخر أيام التشرىق ، وللشافعى في القطع ثلاثة أقوال أيضاً ، قال في قول : يكبر إلى صلاة العحر من آخر أيام التشرىق ، وقال في قول : يكبر إلى صلاة الظهر من آخر أيام التشرىق ، وقال في قول : يكبر إلى صلاة العصر من آخر أيام التشرىق .

وبعد هذا يحتاج إلى كيفية هذا التكبير وإلى بيان من يجب عليه هذا التكبير أما الكلام في كيفية التكبير فنقول . التكبير عندما أن يقول " الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله ، والله أكبر ، الله أكبر ، والله الحمد " وفي اليايع : وهى ست كلمات ، وفي جامع الجوامع : " الله أكبر كبيراً ، الله أكبر ، الله أكبر كبيراً ، الله أكبر وأحل ، الله أكبر والله الحمد " م . وقال الشافعى رحمه الله : التكبير أن يقول " الله أكبر " ثلاث مرات أو خمس مرات أو سبع مرات أو تسع مرات ، وفي

السفناقي: وكان ابن عمر رضى الله عنهما يقول " الله أكبر ، الله أكبر وأجل ، والله أكبر والله الحمد " . و به أخذ الشافعى ، م . و حجتنا فى ذلك حديث ابن عمر و حديث جابر رضى الله عنهم - على نحو ما روينا ، والأمة توارثوا التكبير من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا من الوحه الذى بينا ، وقيل : إنا أخذنا التكبير من جبرئيل عليه السلام و من إبراهيم و إسماعيل صلوات الله عليهم فان إبراهيم لما أضجع إسماعيل للذبح أمر الله عز و حل جبرئيل عليه السلام حتى يذهب إليه بالعداء فلما رأى جبرئيل عليه السلام أنه أضجعه للذبح قال " الله أكبر الله أكبر " كيلا يجعل بالذبح ، فلما سمع إبراهيم صوت جبرئيل عليه السلام وقع عنده أنه يأتيه بالشارة فهلل الله تعالى و ذكره بالوحداية فقال " لا إله إلا الله و الله أكبر " فلما سمع إسماعيل عليه السلام كلامهما وقع عنده أنه قدى لحمد الله تعالى و شكره فقال " الله أكبر و لله الحمد " فثبتته على هذا الوحه بقول هؤلاء الأحلاء صلوات الله عليهم ، ولا يجوز أن يأتي بالبعض و يترك البعض . وفى الحجة : و ينبغى أن يقول بعد التسليمة الثانية ' فى حرمة الصلاة ، حتى أنه لو أتى بكلام يجمع من إتيان سجدة التلاوة و سجدة السهو يجمع من الإتيان بهذه التكبيرة و ما لا يجمع من ذلك لا يمتنع من هذا . و لو كان على الرجل السجدة الصليية و سجدة التلاوة و سجدة السهو و تكبير التشريق فانه يسجد بسجدة التلاوة ثم يسجد السجدة الصليية ثم يقعد ثم يسجد بسجدة السهو ثم يقعد ثم يسلم ثم يأتي بتكبيرات التشريق . و يبدأ الإمام به ثم القوم ، فان نسي الإمام يبدأ واحد من القوم حتى يكبر الإمام .

م : و أما الكلام فيمن يجب عليه هذا التكبير مقول : على قول أنى حنيفة رحمه الله لا يجب هذه التكبيرات مقصودا إلا على الرجال المقيمين فى الأمصار عقب الصلوات المكتوبات بالجماعة ، فلا يجب على المفرد ، و لا على أهل السواد ، و لا على أهل الأمصار إذا صلوا خارج المصر بجماعة ، و لا على المسافرين إذا صلوا فى المصر

(١) أى فلا فصل مانع عن البناء .

خلف المسافر، ولا على جماعة النساء إذا كان الإمام امرأة؛ واختلفوا في قول أبي حنيفة رحمه الله في العبد إذا صلوا خلف عد، والأصح هو الوجوب، وهو مذهب عبد الله بن عمر رضي الله عنهما. وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله: يجب على كل من تجب عليه المكتوبة في أيام التشريق، والرساق والبلدى والمسافر والمقيم والذي يصلى وحده أو بجماعة سواء. واحتلف المشايخ على قول أبي حنيفة أن الحرية هل هي شرط لوجوب هذا التكبير؟ وفائدة الخلاف إما يظهر فيما إذا أم العبد قوما للصلاة المكتوبة في هذه الأيام هل يجب عليه التكبير؟ فمن شرط الحرية قال بأن الذكورة والمصر شرط لإقامته مقصودا فكذا الحرية قياسا على الجمعة وصلاة العبد، ومن لم يشترط الحرية قال: لم يشترط لإقامته السلطان فلا يشترط الحرية كسائر الصلوات. قال محمد في الجامع: وإذا صلى النساء والمسافرون مع الرجال المقيمين في مصر بجماعة وجب عليهم التكبير بالإجماع إذا كان الإمام مقيما. وفي الكافي: غير أن المرأة لا ترفع صوتها، ويجهر المسافر لأن السنة فيه الجهر ولا مانع، م: وأما المسافرون إذا صلوا بجماعة في مصر فهم روايتان عن أبي حنيفة رضي الله عنه، في رواية الحسن: عليهم التكبير، وفي رواية أخرى: لا تكبير عليهم - وفي المضمرات: وهو الأصح. م: وفي هداية الناطق إذا كان الإمام مسافرا في مصر من الأمصار صلى بالجماعة وخلفه مقيمون من أهل المصر فلا تكبير على واحد منهم، وهذا قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف: عليهم التكبير. ولا تكبير في شيء من الواوئل - وفي شرح الطحاوى: بالإجماع، وفي التفريد: وعند الشافعى يكبر عقب التطوعات أيضا. م: ولا تكبير في صلاة العبد - وفي جامع الجوامع. إجماعا، ولا في الوتر، والولواجية: ويكبر عقب الجمعة.

٢. قال محمد في الجامع أيضا: ولو أن رجلا صلى بقوم صلاة في أيام التشريق ففسى التكبير ثم تذكر بعد ما خرج من المسجد أو تكلم لم يكن عليه تكبير، فأما

إذا تحول عن مكانه إلا أنه في المسجد بعد ولم يتكلم فتذكر فانه يأتي بالتكبير استدبر القبلة أولم يستدبر، وذكر الكرخي في الجامع الصغير أن من سلم على ظن أنه أتم الصلاة ثم تذكر بعد ما استدبر القبلة أنه لم يتم وهو في المسجد بعد لا يكون قاطعاً للصلاة عند أبي حنيفة وعند محمد يكون قاطعاً، فعلى قياس ما ذكر الكرخي رحمه الله ينفى أن لا يأتي بالتكبير هاهنا عند محمد رحمه الله، قال: والحدث بالعمد يمنع التكبير لأنه يمنع البناء، والحدث ساهياً لا يمنع التكبير لأنه لا يمنع البناء إلا أن هاهنا يلزمه الذهاب لتجديد الوضوء وهاهنا لا يلزمه لأن التكبير ليس من أفعال الصلاة ولا يؤدي في حرمة الصلاة فلا يشترط له الوضوء، ولكن لو ذهب وتوضأ كان أفضل لأن ذكر الله تعالى مع الطهارة أفضل، الخلاصة: إذا أحدث الإمام بعد السلام قبل التكبير الأصح أنه يكبر ولا يخرج للطهارة. ٤ قال محمد رحمه الله في الجامع أيضاً: رجل صلى بقوم في أيام التشرية فسلم ولم يكبر ساهياً حتى خرج من المسجد على القوم أن يكبروا. وقال محمد في الجامع أيضاً: إذا فاتته الصلاة في غير أيام التشرية فأراد أن يقضيها في أيام التشرية فهاهنا أربع مسائل، إحداها هذه، والحكم فيها أن يقضيها من غير تكبير وروى عن أبي يوسف أنه يقضيها بتكبير، والمسألة الثانية: إذا فاتته صلاة في أيام التشرية وقضاها في غير أيام التشرية قضاها من غير تكبير وعند الشافعي قضاها بالتكبير، والمسألة الثالثة: إذا فاتته صلاة في أيام التشرية قضاها في أيام التشرية قضاها من غير تكبير، والمسألة الرابعة: إذا فاتته صلاة في أيام التشرية قضاها في أيام التشرية من العام القابل قضاها من غير تكبير في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف أنه يقضيها بتكبير. ويبدأ الإمام إذا فرغ من صلاته بسجود السهو ثم بالتكبير ثم بالتلبية إن كان محرماً، وفي الظهيرية: ولا يكبر قبل الإمام، فلو كبر جاز لأن الإمام فيه مستحب لا حتم، كما في السامع والتالي في بحر الصلاة.

الذخيرة: المسبوق هل يأتي تكبيرات التشرية إذا فرغ من صلاته؟ لا شك أن

فوات الثلاث نحو المغرب صلى بالطائفة الاولى ركعتين و بالثانية ركعة على نحو ما يتنا ،
و فى السفناق . و قال الثورى : يصلى بالطائفة الاولى ركعة من المغرب و بالطائفة الثانية
ركعتين ، و قال الشافعى ، الإمام فى المغرب بالخيار إن شاء مثل مذهبنا وإن شاء مثل
مذهب الثورى .

م : ثم الحال لا يحلو من وجهين : إما أن يكون العدو مستدر القلة ، أو مستقلا ،
و كل وجه على خمسة أوجه : إما أن يكون الإمام و القوم مسافرين ، أو الكل مقيمين ،
أو كان الإمام مقيما و القوم مسافرين أو كان الإمام مسافرا و القوم مقيمين ، أو كان
بعض القوم مقيما و بعضهم مسافرا و الإمام مقيم أو مسافر ؛ فان كان العدو مستدر
القلة و الإمام و القوم مسافرون و أرادوا أن يصلوا صلاة الحرف إن لم يتعارض القوم
فى الصلاة خله فان الأفضل للإمام أن يحمل القوم طائفتين فيأمر طائفة ليقوموا بازاء
العدو و يصلى بالطائفة التى معه تمام الصلاة ، ثم يأمر رجلا من الطائفة التى بازاء العدو
حتى يصلى بهم تمام صلاتهم أيضا ، و الطائفة التى صلت مع الإمام يقومون بازاء العدو ؛
و إن تنازع كل طائفة فقالوا : إنا صلى معك ، فانه يحمل القوم طائفتين تقف إحداهما
بازاء العدو و يراقبون العدو ، و الطائفة الأخرى يمتحنون الصلاة مع الإمام فيصلى بهم
ركعة ، فاذا صلى بهم ركعة ذهبت هذه الطائفة التى مع الإمام و قاموا بازاء العدو
و يراقبون العدو ، ثم جاءت الطائفة التى كانت بازاء العدو و الإمام قاعد ينتظرهم فيصلى
بهم الركعة الأخرى ثم يتشهد و يسلم ، و لا يسلم معه من كان حلفه و لكن يقومون
و يذهبون و يقفون بآراء العدو ، ثم تجيء الطائفة الاولى مكان صلاتهم فيصلون ركعة
بغير قراءة لأنهم مدركون أول الصلاة مع الإمام فصاروا كأنهم خلف الإمام فاذا صلوا
ركعة قعدوا قدر التشهد و يسلمون و يذهبون و يقفون بازاء العدو و يراقبونهم ، ثم
تجيء الطائفة الأخرى مكان صلاتهم يقضون ركعة بقراءة لأنهم مسبوقون و المسبوق
فيما يقضى يقضى بقراءة فيصلون صلاة الحرف على هذا الوجه عند أبى حنيفة و محمد

رحمها الله - وللشافعي في هذه المسألة ثلاثة أقوال، قول مثل قول أبي حنيفة، والقول الثاني قال: يصلي بالطائفة التي معه تمام الصلاة ثم تذهب الطائفة التي صلت مع الإمام تمام صلاتهم ويقفون بازاء العدو وتجيء الطائفة الأخرى فيصلّي بهم مرة أخرى فيحزبهم ذلك، وإن كان هذا اقتداء المفترض بالمستقل ولكن اقتداء المفترض بالمتنفل جائز عنده، والقول الثالث وهو المشهور أنه يجعل القوم طائفتين طائفة تقوم بآراء العدو وطائفة تفتتح الصلاة مع الإمام ويصلي بالطائفة التي معه ركعة فإذا صلى ركعة قام الإمام ووقف قائما ولا يقرأ حتى تصلّي الطائفة الأولى [التي كانت] معه تمام صلاتهم ويسلمون ويقفون بازاء العدو ثم تجيء الطائفة الأخرى التي كانت وراء العدو فيصلّي الإمام بهم ركعة ولا يسلم بل يمكث قاعدا حتى تصلّي هذه الطائفة الثانية تمام صلاتهم ثم يسلم الإمام مع القوم .

وإن كان العدو مستقل القبلة فالجواب فيه كالجواب فيما إذا كان العدو مستنبر القبلة، وقال الشافعي: إن كان العدو مستقبل القبلة وكانوا في أرض مستوية لا يسرنم شيء ولا يخافون الكمين من جهة العدو فانه يفتح الصلاة بالقوم كلهم ثم يركع ويركع معه كل القوم ثم يسجد ويسجد معه الصف الثاني ولا يسجد معه الصف الأول بل يحرسون الصف الثاني، ثم يمكث الإمام قاعدا حتى يسجد الصف الأول السجدة الأولى، فإذا سجّدوا السجدة الأولى يسجد الإمام سجدة أخرى وتسجد معه الصف الأول ولا يسجد الصف الثاني بل يحرسون الصف الأول حتى يحصل لكل طائفة سجدة مع الإمام فيستويان، ثم يمكث حتى تسجد الطائفة الثانية السجدة الأخرى ثم يدركون الإمام ثم يصلّي بهم الركعة الأخرى على هذا الوجه، إلا أنه في الركعة الثانية إن شاء تقدم الصف الثاني وقام مقام الأول حتى يستويا، وإن شاء لم يتقدم وذلك أصح، وهو قول أبي ليلى . وإن كان الإمام والقوم مقيمين والصلوات من دوات الأربع فانه تقوم طائفة بازاء العدو ثم يفتح الصلاة بالطائفة التي معه فيصلّي بهم ركعتين ويقعد قدر التشهد، ثم تذهب هذه الطائفة بآراء العدو ثم تجيء الطائفة الأخرى التي كانت بازاء العدو

مكان صلاتهم و الإمام قاعد ينتظر مجيئهم فيصلى بهم ركعتين ثم يتشهد ويسلم ولا تسلم معه الطائفة الثانية بل يقومون فيذهبون ماراء العدو ، ثم تجيء الطائفة الاولى مكان صلاتهم فيصلون ركعتين بغير قراءة و يسلمون و يقفون ماراء العدو . ثم تجيء الطائفة الثانية مكان صلاتهم فيصلون ركعتين بقراءة على نحو ما يدا . و إن كان الإمام مقبياً و القوم مسافرين فالحواب فيه كالحواب فيما إذا كان الكل مقيمين ، لأن القوم صاروا مقيمين في حق هذه الصلاة حين اقتدوا بالمقيم .

و إن كان الإمام مسافراً و القوم مقيمين صلى بالطائفة التي معه ركعة ثم اصرهوا ماراء العدو و صلى بالطائفة الثانية ركعة و سلم ، ثم تجيء الطائفة الاولى فيصلون ثلاث ركعات بغير قراءة ، نص على هذا في الكتاب ، وهذا الحواب في الركعة الثانية لا يشكل لأنهم في الركعة الثانية كأنهم حلف الإمام من حيث الحكم لأنهم أدركوا أول الصلاة ، و إنما الإشكال في الركعتين الآخرين لأنهم يؤدون الآخرين على سبيل الإنفراد لأن تحريمهم هكذا اعتقدت مع هذا قال : يقصيهما بغير قراءة ، و ذكر الحسن بن زياد في المجرى أنه يقصيهما بقراءة .

و إن كان الإمام مسافراً و القوم مقيمين و مسافرين صلى الإمام بالطائفة الاولى ركعة ، فن كان مسافراً حلف الإمام بغيره إلى تمام صلاته ركعة ، و من كان مقبياً بقي إلى تمام صلاته ثلاث ركعات ثم يصرفون ماراء العدو ، و ترجع الطائفة الاولى إلى مكان الإمام فن كان مسافراً يصلى ركعة بغير قراءة لأنه مدرك أول الصلاة ، و من كان مقبياً يصلى ثلاث ركعات بغير قراءة في ظاهر الرواية ، و في رواية الحسن رحمه الله : يقرأ في الركعتين الآخرين ففاتحة الكتاب و في الركعة الاولى لا يقرأ ، فإذا آتمت الطائفة الاولى صلاتهم يصرفون ماراء العدو و تجيء الطائفة الثانية إلى مكان صلاتهم ، فن كان مسافراً يصلى ركعة بقراءة لأنه مسبوق ، و من كان مقبياً يصلى ثلاث ركعات :

(١) أى بعد اصراب الطائفة الثانية .

الأولى فماتحة الكتاب وسورة لآله كان مسبوقة فيها ، وفي الآخرين بفاتحة الكتاب على الروايات كلها . وإن كان الإمام مقيما والقوم مقيمين ومسافرين فالجواب فيه كالجواب فيما إذا كان الكل مقيمين لأن المسافرين يصيرون مقيمين بالاعتداء ، وإن لم تقرأ الطائفة الثانية فيما يقضون لم يجزهم لأنهم مسوقون ، وإن اقتدى أحدهما بصاحبه فيما يقضى فسدت صلاة المقتدى ، وصلاة الإمام تامة . وفي الطحاوى : هذا كله إذا انصرف عاشيا ، ولو انصرف راكبا لا يبحر سواء كان انصرافه عن القلة إلى العدو أو من العدو إلى القلة .

م : وإذا سهى الإمام في صلاة الخوف وجب عليه بمحدثا السهو . ومن قاتل منهم في صلاته فسدت صلاته عندما ، وقال مالك رحمه الله : لا تقصد صلاته ، وهو قول الشافعى ، ولا يصلون وهم يقاتلون وإن ذهب الوقت ، وكذلك من ركب منهم في صلاته عند انصرافه إلى وجه العدو فسدت صلاته . وفي الذخيرة : إذا كان القوم يصلون صلاة الخوف وقد اشتد الخوف صلوا رجالا قياما على أقدامهم أو ركابا مستقبلى القلة أو غير مستقبلى القلة ، غير أنهم إن كانوا رجالا نجور صلاتهم وحدانا وجماعة بلا خلاف ، وإن كانوا ركابا جازت صلاتهم وحدانا بلا خلاف ولا تجوز صلاتهم بجماعة عبد أبى حنيفة وأبى يوسف خلافا لمحمد ، وفي السنن : واشتداد الخوف هاهنا هو أن لا يدعهم العدو بأن يصلوا بارلين ، م : ولا يصلون بجماعة ركابا إلا أن يكون الإمام والمقتدى على دابة فيصح اعتداء المقتدى به ، وروى عن محمد أنه جوز لهم في الخوف أن يصلوا ركابا بجماعة . وفي الفتاوى النسيابة : إذا كان الصف قريبا من الإمام ، م : وقال : أستحسن ذلك لينالوا فضيلة الجماعة ، وفي الهداية : وسقط التوجه للضرورة . وفي الذخيرة : ولا يصلون وهم يمشون ، وعى أبى يوسف أنه تجوز صلاتهم ، وهذا على إيمانه مستقيم فإن منعه أن يسح في البحر ويخشى فوت الوقت جاز له أن يصل ويؤم . وفي الحجة : ولو حصل الأمن في وسط الصلاة

بأن ذهب العدو لا يمحور أن يتموا صلاة الخوف ، ولكن يصلون صلاة الأمان ما بقي من صلاتهم ، و من حول منهم وجهه عن القلة بعد ما انصرف العدو فسدت صلاته ، و من حول منهم وجهه قبل انصراف العدو لأجل الصلاة ثم ذهب العدو بى على صلاته . و سئل شهاب بن حكيم إذا لم يستطع العزاة الركوع و السجود للخوف ؟ قال . يصلون بالإيماء متوجهين إلى العدو . م . و عن محمد أنه قال : إذا كان الرجل فى السر فأمطرت السماء فلم يجد مكانا يابسا يركل للصلاة فانه يقف على دابته مستقل القلة فيصلى بالإيماء إذا أمكنه إيقاف الدابة ، و إن لم يمكنه إيقاف الدابة مستقل القلة فانه يصلى مستندب القلة بالإيماء . صلى هذا إذا كان يخاف النزول عن الدابة فانه يصلى راكبا مستقل القلة بالإيماء إن أمكنه ، و إن لم يمكنه صلى مستندب القلة ، ثم إنما يحزبه ذلك إذا كانت الدابة تسير بسير صاحبها ، فأما إذا كان يسيرها صاحبها لا يحزبه . و فى الحجة : و إن كان الخوف أشد من ذلك فأحر الصلاة يمحور دوما للهلاك عن نفسه م . و إن كان ماشيا هاربا من العدو فحسرت الصلاة و لم يمكنه الوقوف ليعلى فانه لا يصلى ماشيا عددا بل يؤخر ، و عند الشافعى يصلى فى تلك الحالة بالإيماء ثم بعد . و إن صلوا صلاة الخوف من غير أن يعاينوا العدو جارت صلاة الإمام و لم تحز صلاة القوم إذا صلوا صفة الذهاب و المجئ ، و لورأوا سوادا و طنوا أنه هو العدو فصلوا صلاة الخوف فإن تبين أنه كان سواد العدو و طهر [أن سب الترحص كان متقرا فتجزئهم صلاتهم ، و إن طهر أن السواد سواد إبل أو بقرة أو غنم فقد طهر] ' أن سب الترحص لم يكن متقرا فلا تجزئهم صلاتهم ، و الخوف من سبع عابوه كالخوف من العدو . و الراكب إذا أمكنه أن يصلى راكبا و لم يمكنه النزول صلى بالإيماء ، [فإذا صلى بالإيماء إنما] ' يلزمه الإعادة بعد زوال العدو فى الوقت و خارج الوقت . و الرجل يومى إذا لم يقدر على الركوع و السجود ، و الراكب إذا كان طالبا لا يصلى على الدابة ، و إن كان مطلوبا لا بأس بأن يصلى على الدابة .

(١) من أر ، خ ، س و غيرها .

نوع آخر من هذا الفصل

يتنى على أصول ثلاثة ، أحدها . أن الانحراف في حلال الصلاة في غير موضعه وأوانه مفسد للصلاة ، وترك الانحراف عن القلة والثبت عليها في موضعه وفي غير موضعه غير مفسد للصلاة . الأصل الثاني : من أدرك الشطر الأول فهو من الطائفة الأولى ، ومن أدرك الشطر الثاني فهو من الطائفة الثانية . والأصل الثالث : أن للفتوى رأى الإمام لا رأى نفسه ، إلا إذا تقرر خطأ الإمام . على ما تبين بعد هذا إن شاء الله تعالى ، والمفرد يتبع رأى نفسه ، والمسوق فيما يقضى منفرد ، واللاحق كآله حلف الإمام .

وإذا عرفنا هذه الأصول حشاً إلى المسائل ، قال محمد في الزيادات . إذا صلى الإمام المغرب صلاة الخوف حمل الناس طائفتين يصل بالطائفة الأولى ركعتين وبالثانية ركعة على ما يبين ، فلو أنه أخطأ وصلى بالطائفة الأولى ركعة وبالثانية ركعتين ظاهراً أنه المعتد بقسمة القراءة ثم سلم الإمام ودهت الطائفة الثانية وجاءت الطائفة الأولى فصلاة الإمام تامة لأنه لم يبرح عن مكانه حتى أتم الصلاة ، وصلاة الطائفتين فاسدة . فان صلى بالطائفة الأولى ركعة فأنحرفوا ثم جاءت الطائفة الثانية فصلى بهم ركعة ثم انصرفوا ثم عادت الطائفة الأولى فصلى بهم الركعة الثالثة ثم عادت الطائفة الثانية فقصوا الركعتين ثم جاءت الطائفة الأولى فصلاة الإمام تامة لما ذكرنا ، وصلاة الطائفة الأولى فاسدة ، وصلاة الطائفة الثانية جائزة وعليهم أن يقضوا الركعة الثالثة أولاً بغير قراءة لأنهم مدركون الثالثة ثم يقضون الأولى بقراءة لأنهم مسوقون في حق الأولى . فلو أن الطائفة الأولى حين انصرفوا في الركعة الثانية جددوا التكبير والتحرية وصلوا الركعة الثانية جازت صلاتهم لأنهم الطائفة الثانية بالحقيقة وقد انصرفوا في أوانه ، فإذا رجعوا فعليهم أن يصلوا ركعتين بقراءة لأنهم مسوقون فيهما . فان حمل الإمام الناس ثلاث طوائف وصلى بكل طائفة ركعة ثم عادت الطائفة الأولى ثم الثانية ثم الثالثة فصلاة

الإمام تامة ، و صلاة الطائفة الأولى فاسدة ، و صلاة الطائفتين جائزة . قال محمد : وإذا صلى الإمام صلاة الظهر في المصر أو في فائه واقفين للعدو وحمل الناس طائفتين وصلى بكل طائفة ركعتين كما ذكرنا فإن أخطأ الإمام و طئ أنه يقسم القراءة بين الطائفتين و صلى بالطائفة الأولى ركعة و بالطائفة الثانية بقية الصلاة : فسدت صلاة الطائفتين جميعا ، فلو أن الإمام صلى بالطائفة الأولى ركعة فاصرفت و بالطائفة الثانية ركعة و اصرفت ثم صلى بالطائفة الأولى الركعة الثالثة ثم صلى بالطائفة الثانية الركعة الرابعة و اصرفت ففصلت الإمام تامة و صلاة الطائفة الأولى و الطائفة الثانية فاسدة وعليهم أن يقضوا ركعتين : الثالثة أولا بغير قراءة لأنهم لاحقون فيها ، ثم الأولى بقراءة لأنهم مسبوقون فيها . قال : ولو أن الإمام جعل الناس على أربع طوائف و صلى بكل طائفة ركعة فصلت الإمام تامة ، و صلاة الطائفة الأولى و الثالثة فاسدة ، و أما صلاة الطائفة الثانية و الرابعة لجائز ، ثم إذا جاءت الطائفة الثانية فعليهم أن يصلوا ركعتين بغير قراءة و هي الثالثة و الرابعة لأنهم لاحقون فيها ثم ركعة بقراءة و هي الركعة الأولى لأنهم مسبوقون فيها ، و إذا جاءت الطائفة الرابعة فعليهم أن يصلوا ركعتين بقراءة الفاتحة و السورة و هي الثالثة بالخيار إن شاءوا قرؤا و إن شاءوا سحروا و إن شاءوا سكتوا كما هو الحكم في المسوق بثلاث ركعات . الوافي : صلى أربعا مع الإمام فاصرفت قبل القعود أو بعد التشهد قبل السلام لا تفسد إلا إذا كان مسوقا .

م : قال محمد : و إذا قابل الإمام العدو يوم العيد في المصر فأرادوا أن يصلوا بالناس صلاة الخوف جاز لوجود العلة كما في غيرها من الصلوات فيحمل الناس طائفتين و صلى بكل طائفة ركعة ، فإن كان الإمام يرى مذهب ابن مسعود رضي الله عنه تابعه بالطائفة الأولى في الركعة الأولى و الطائفة الثانية في الركعة الثانية ، و إن كان رأى كل واحد من الطائفتين خلاف رأى الإمام فادا فرع الإمام من صلاته و انحرفت الطائفة الثانية و جاءت الطائفة الأولى يقضون الركعة الثانية بغير قراءة فيقومون قدر قراءة الإمام

أو أقل أو أكثر ، ثم يكبرون الزوائد ويركعون بالركعة كما فعله الإمام لأنهم لاحقون في ذلك فكانوا في حكم المقتدين ، وإذا أتوا انحرفوا وجاءت الطائفة الثانية يقضون الركعة الأولى قراءة لأنهم مسوقون فيها ويدؤون بالقراءة ثم بالتكبير في روايات الزيادات و الجامع والسير الكبير وإحدى روايتي الوادر وهو الاستحسان ، وفي إحدى روايتي الوادر : يدؤون بالتكبير وهو القياس ، وقد ذكرنا طير هذا في فصل صلاة العيد .

قال محمد رحمه الله في الزيادات أيضا : إمام صلى الظهر بالناس صلاة الخوف وهم مقيمون ، فلما صلى بطائفة ركعتين انحرفوا إلا واحد منهم لم تفسد صلاته ولكن لا يستحب له ذلك ، فإن صلى مع الإمام الركعة الثالثة علم أنه أساء فيما صنع فأنحرف بعد الثالثة أو بعد الرابعة قبل أن يقعد الإمام قدر التشهد فصلاته صحيحة ، وكذلك لو انحرف بعد ما قعد مع الإمام قدر التشهد قبل التسليم فصلاته تامة . وإذا لم يكن العدو حاضرا ولكن خاف الإمام حضور العدو لا ينبغي له أن يصلي صلاة الخوف . فإن افتتح الإمام بهم صلاة الظهر وهم مسافرون فلما صلى ركعة أقل العدو واحمرت الطائفة من المصلين ووقفوا باراء العدو و بقيت طائفة مع الإمام حتى أتوا فصلاتهم تامة ، أما صلاة من بقي مع الإمام فظاهر ، وأما صلاة من انحرف فلأن هذا الانحراف في أوانه و الضرورة متحققة عند الانصراف ، لأن الرخصة في الانصراف فيعتبر قيام الرخصة وقت الانصراف . ولو افتتح الإمام بهم صلاة الظهر وهم مقيمون فأقل العدو واحمرت طائفة من المصلين بعد الركعتين لم تفسد صلاتهم ، وإن انحرفوا بعد ما صلوا ركعة فسدت صلاتهم . ولو حضر العدو بعد ما صلى الظهر ثلاث ركعات واحمرت طائفة منهم ليقفوا باراء العدو لا ذكر لهذا الفصل في الكتاب ، وقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم . لا تفسد صلاتهم ، وبعضهم قالوا : تفسد صلاتهم . فلو أن الإمام قال لأصحابه : ليقف طائفة منكم في موضع كذا ينتظرون العدو ، بأن خاف حضور العدو وصلى طائفة أخرى جاز له ذلك ، وهكذا ينبغي للإمام أن يفعل لأن العدو إذا لم يكن

حاضرا لا تجوز له صلاة الخوف وربما يحضر العدو في حال لا يمكنهم الانحراف فكان النظر في هذا . و إن أقل العدو واستقبلتهم الطائفة الواقفون وأحرقت طائفة من المصلين مع الإمام إن كان الانحراف بعد الركعة الأولى تفسد صلاتهم ، و إن كان الانحراف بعد الركعة الثانية لا تفسد صلاتهم . فان افتتح الإمام الصلاة بطائفة و العدو حاضر ثم ذهب العدو بعد ما صلوا شطر الصلاة لا ينبغي لهم أن يبحرخوا ، و لكن الطائفة الثانية يأتون فيصلون معه الصلاة ، و إن أحرقت الأولى تفسد صلاتهم لأن الانحراف مفسد للصلاة بقضية الأصل ، و إنما رخص بالشرع لأجل الضرورة ، فإذا رالت الضرورة يرد إلى الأصل .

الفصل التاسع والعشرون في صلاة الكسوف

اعلم بأما محتاج إلى أربعة أشياء : معرفة سبب شرعيتها ، و شرط جوارها ، و صفتها و كيفية أدائها . أما سبب شرعيتها الكسوف ، لأنها تصاف إليه و تتكرر تكرره . و شرط جوارها ما يشترط لسائر الصلوات . و صفتها أنها ليست بواجبة لأنها ليست من شعار الإسلام فانها توجد بعارض ، و لكنها سنة لأنه و اظن رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك ، و في الزاد : قال بعض مشايخنا . إنه واجبة أخذا بظاهر الأمر في الحديث ، و عن أبي حنيفة ما يدل على أنها سنة ، و أنه حير بين أن يصلي ركعتين و بين أن يصلي أربعاً ، و بين الأكثر من ذلك للتخير يكون في التطوع .

م : و أما كيفية أدائها : أجمعوا أنها تؤدي بجماعة ، و لكن اختلفوا في صفة أدائها ، قال علماؤنا : يصلي ركعتين كل ركعة بركوع و سجودين كسائر الصلوات - الهداية . غير أذان و إقامة ، جامع الحوامع : الحسن ع أبي حنيفة في الكسوف : صلوا ركعتين أو أربعاً أو أكثر ، و في السنناني . و الأربع أفضل ، م . إن شاء طولها و إن شاء قصرها يقرأ فيها ما أحب كما في الصلاة المعهودة ، و لا يوقت فيها شيء من القرآن ، ثم الدعاء حتى ينجلي الشمس ، و قال الشافعي : يصلي ركعتين كل ركعة بركوعين و سجودتين ، و صورته :

أن يقوم فى الركعة الأولى و يقرأ فيها فاتحة الكتاب و سورة البقرة إن كان يحفظها ،
و إن كان لا يحفظها يقرأ من القرآن ما بعدلها ، ثم يركع و يمكث فى ركوعه مثل ما يمكث
فى قيامه ، ثم يرفع رأسه و يقوم و يقرأ سورة آل عمران إن كان يحفظها عن ظهر
القلب ، و إن كان لا يحفظها يقرأ بما بعدلها ، ثم يركع ثانياً و يمكث فى ركوعه مثل ما
يمكث فى قيامه ثم يرفع رأسه ، ثم يسجد سجدة ، ثم يقوم فيمكث فى قيامه و يقرأ فيه
مقدار ما يقرأ فى القيام الثانى فى الركعة الأولى ، ثم يركع و يمكث فى ركوعه مثل مكثه
فى هذا القيام ، ثم يقوم و يمكث فى قيامه مثل ما مكث فى الركوع أو نحوه ، ثم يرفع
رأسه و يقوم مثل ثلثى قيامه فى القيام الأول من هذه الركعة الثانية هكذا يفعل
ثم يسجد سجدة و يتم الصلاة . و لا يصلى هذه الصلاة بجماعة إلا الإمام الذى
يصلى الجمعة . و فى المضمرات . ثم الاستحباب الجماعة فيها ثلاثة أشياء : بالإمام ،
و بالجماعة ، و بالمكان الذى يقيم الجمعة و العيدين ، و فى السراية : و لو صلى فى موضع
آخر جازت ، و فى شرح الطحاوى . و الأول أصل ، و فى المضمرات : و يكره أداء
كل قوم بجماعة فى كل موضع . م . قال شمس الأئمة الحلوانى : و إن عدم الإمام الذى
يصلى الجمعة و العيدين [فأنهم يصلون وحداناً فى مساجد ، إلا إذا كان الإمام الأعظم
الذى يصلى الجمعة و العيدين] أمرهم بذلك لحيث أن يصلوا بجماعة يؤمهم فيها
إمام حيهم فى مسجد ، و فى الفتاوى العتائية . و إن شاؤوا دعوا و لم يصلوا ، و فى
السراية : و الصلاة أفضل . م : و لا يجهر بالقراءة فى صلاة الجماعة فى كسوف الشمس
فى قول أبى حنيفة ، و فى المضمرات : و هو الصحيح ، م : و يجهر بها عند أبى يوسف ،
و قول محمد فيه مضطرب ، و قول الشافعى مثل قول أبى يوسف . و فى القدورى : و لا
يصلى الكسوف فى الأوقات المهمة عنها لأنها تطوع كسائر التطوعات . ثم إذا فرغوا من
الصلاة فالإمام يدعو لأن الصلاة الدعاء . فإذا فرغوا منها يشتغلون بالدعاء ، ثم الإمام

(١) من أر ، خ ، س .

فى هذا الدعاء بالخيار إن شاء جلس مستقبل القلة ودعا ، و إن شاء قام ودعا ، و إن شاء استقبل الناس بوجهه ودعا ، و يؤمّس القوم ، قال شمس الأئمة الحلوانى : وهذا أحسن ، و لو قام و اعتمد على عصاه أو على قوس له ودعا كان ذلك حسنا أيضا ، و فى التحفة إن المسنون أن يشتعل بالصلاة و الدعاء حتى تحلى الشمس ، فان طَوَّل الصلاة قصر الدعاء و إن قصر الصلاة طول الدعاء ، ثم إذا فرغوا من الصلاة ينبغي أن يشتغلوا بالدعاء إلى أن تغلّى الشمس ، و لا يهتد الإمام المبر للدعاء . و فى الطحاوى . و كثرة الأذان فى السكك و المساحد ليست سنة . و ليس فى هذه الصلاة خطبة ، و قال الشافى : يخطب خطبتين بعد الصلاة كما فى العيدين ، و الخطبة هاهما ليس بشرط الجواز بالإجماع .

و بما يتصل بهذا الفصل الصلاة فى خسوف القمر

قال محمد : الصلاة فى خسوف القمر و خسوفه حسن و حدانا ، و كذلك فى الطلبة و الريح و العز - و فى الطحاوى : و السحاب إذا دامت ، و فى السراجية . مطرا أو ثلجا أو احمرت و سائر المخوفات ، و كذا إذا عم المرض . م : و خسوف القمر دهاب ضوئه ، و الخسوف دهاب دائرته . ثم يصلى الصلاة فيها فرادى عندما ، و فى التهذيب : يصلى ركعتين أو أكثر ، و عند الشافى يصلى بجماعة ، و فى التعريد . و يجهر فيها بالقراءة .

الفصل الثلاثون فى الاستسقاء

قال أبو حنيفة و أبو يوسف : لا صلاة فى الاستسقاء ، إنما فيه الدعاء ، و فى التجريد : ليس فيه دعاء موقت ، و فى الهداية . قال أبو حنيفة : ليس فى الاستسقاء صلاة مسنونة فى جماعة ، فان صلى الناس وحدانا جار ، و فى الحجة : و يكثر الإمام الاستسقاء ، و كذلك القوم ، قال الأوراعى : الاستسقاء عند الأسحار و عند الاستمطار أن يقول " رب اغفرلى " أو " اللهم اغفرلى " أو يقول " أستغفر الله الذى لا إله إلا هو الحى القيوم و أتوب إليه " ، م : و قال محمد : يصلى فيها ركعتين بجماعة كصلاة العيد إلا أنه

ليس فيها تكبيرات ، و في التجريد : و روى عن محمد أنه يكبر ، م : و قال الشافعي : يصلي ركعتين بجماعة كما قال محمد إلا أنه قال : يكبر فيها كما في صلاة العيد يكبر سبعا في الركعة الأولى وخمسا في الركعة الثانية . ثم إن عند محمد يخطب الإمام بعد الصلاة نحو الخطبة في صلاة العيدين ، و في التفريد : قال أبو حنيفة : ليس في الاستسقاء خطبة ، م : و عن أبي يوسف أنه يخطب خطبة واحدة ، و في جامع الحوامع : لا يجلس بين الخطبتين ، و في رواية : إن جلس لحسن ، و في الينابيع . و يستقبل الناس بوجهه قائما على الأرض لا على المنبر ، و يفصل بين الخطبتين ، و يدعو الله ، و يسبح ، و يستغفر للمؤمنين و المؤمنات ، و ذكر الكرخي . و يستغفر بعد الخطبة و يحول وجهه نحو القلة و ظهره نحو القوم و هم قعود على مراتهم . و في التحفة : و إذا فرغ الإمام من الخطبة يجعل ظهره إلى الناس و وجهه إلى القلة و يقلب رداءه ثم يستقبل بدعاء الاستسقاء قائما ، و الناس قعود مستقبلون و حوهم إلى القلة في الخطبة و الدعاء لأن الدعاء مستقبل القلة أقرب إلى الإجابة ، فيدعو الله تعالى و يستغفر للمؤمنين و يجددون التوبة و يستغفرون - و هذا عندهما ، و عند أبي حنيفة تقليب الرداء ليس بسنة ، م و كان الزهري يقول : يخطب قبل الصلاة ، و هو قول مالك . قال محمد : أرى أن يصلي الإمام في الاستسقاء نحو صلاة العيد ، و لا يكبر فيها كما يكبر في العيد ، و يقلب الإمام رداءه إذا مضى صدر من الخطبة ، و صفته أنه إن كان مربعا جعل أعلاه أسفله ، و إن كان مدورا جعل الجانب الأيسر على الأيمن و الأيمن على الأيسر ، و قال أبو حنيفة و أبو يوسف : لا يقلب رداءه . و لا بأس بأن يعتمد في خطبته على عصا أو قوس - و في الينابيع : أو سيف . و إذا قلب الإمام رداءه ليس يجب ذلك على من خلف الإمام ، و قال مالك - و في التهذيب : و الشافعي - م : يقلب القوم أرديتهم كما فعل الإمام . و عن أبي يوسف : إن شاء أشار بأصبعه في الدعاء و إن شاء رفع يديه ، و في التحفة : إن رفع يديه نحو السماء لحسن ، و إن ترك ذلك و أشار إلى السماء بأصبعه السبابة لحسن ، م : و في الحديث أن النبي

صلى الله عليه وسلم كان يدعو بعرفات باسطة يديه كالمتضرع المسكين .
 وإنما يحرحون في الاستسقاء ثلاثة أيام - وفي الراد : متاعات ، لم يقل أكثر
 من ذلك . وفي التحريد . وإن لم يحرج الإمام أمر الناس بالخروج ، وإن حرحوا
 بغير إده جار . م . ولا يحرج أهل الذمة في ذلك مع أهل الإسلام ، وقال مالك . إن
 خرحوا لم يبعوا عن ذلك . ويصت القوم لخطبة الاستسقاء لأن فائدة الوعط إنما
 تحصل بالإصاة . ولا يحرج فيه المبر لما بنا في صلاة العيد ، وليس فيها أدان ولا إقامة .
 قال شمس الأئمة الحلواني : تفسير قول محمد . إن الناس يحرحون إلى الاستسقاء مشاة
 لا على ظهور دوابهم ، في ثياب حلق أو غسيل مرقعة متدليل خاصعين متواضعين ما كسى
 رؤسهم ، ثم في كل يوم يقدمون الصدقة قبل الخروج ثم يحرحون . وإنما يكون
 الاستسقاء في موضع لا تكون لهم أودية ولا أنهار وآبار يشربون منها ويسقون
 مواشيهم أو دروعهم ، أو تكون ولا يكنى لهم ذلك ، فأما إذا كانت لهم أودية وآبار
 وأنهار فإن الناس لا يحرحون إلى الاستسقاء لأن الاستسقاء إنما يكون عند شدة الضرورة
 والحاجة ، وفي السعناقي . إذا غارت الأنهار وانقطعت الأمطار يستحب للإمام أن
 يأمر الناس أولاً بصيام ثلاثة أيام ويأمر بالصدقة والخروج من المطالم والتوبة من
 المعاصي ثم يحرج بهم الرامة - وفي الظهيرية : مشاة بالمحائر والصبان متطهين في ثياب
 بنية واستكانة متواضعين لله عروحل ، بخلاف العيد ، ويستحب إحراح الدواب .

م : الفصل الحادي والثلاثون في صلاة المريض

الأصل من هذا الباب أن المريض إذا قدر على الصلاة قائماً ركوعاً وبجود فانه يصلي
 المكتوبة قائماً ركوعاً وبجود فلا يجزيه غير ذلك ، وإن عجز عن القيام وقدر على القعود
 فانه يصلي المكتوبة قاعداً ركوعاً وبجود ولا يجزيه غير ذلك ، وفي السراجية : ولا يلزمه
 الإطاعة ، بخلاف المقيد ، م : فإن عجز عن الركوع والسجود وقدر على القعود فانه يصلي

قاعدا بإيماء ويحمل السجود أخفض من الركوع، فإن عجز عن القعود صلى مستلقيا على ظهره، فإن لم يقدر إلا مضطجعا استقل القلة و صلى مضطجعا يومى بإيماء . و فى القيمة : سئل الحلوانى عن رجل أحده شقيقة فلا يمكنه أن يسجد هل له أن يومى ؟ فقال : نعم إن كان يتصرر بالسجود . م : قوله فإن عجز عن القيام، لم يرد بهذا العجز أصلا بحيث لا يمكنه القيام بأن يصير مقعدا، بل إذا عجز عنه أصلا أو قدر عليه إلا أن يضعفه ذلك ضعفا شديدا حتى يزيد ذلك علته، أو يحد وجعا بذلك، أو يخاف إبطاء البرء، فهذا وما لو عجز عنه أصلا سواء، وفى الحاية . وإن لم يكن كذلك ولكن يلحقه نوع مشقة لا يمحور ترك القيام . وفى السخاقي . ذكر الإمام الترمذى . اختلف فى حد المرض الذى يبيح الصلاة قاعدا . قيل : أن يكون محال لو قام سقط من صف أو دوران الرأس أو غير ذلك . وقيل : أن يصير صاحب فراش، وأصح الأقاويل أن يلحقه بالقيام ضرر، وفى الظهيرية : وقيل أن لا يقدر أن يذهب إلى حوائج نفسه خارج الدار، والفتوى على أن يزداد ذلك المرض بالقيام . وفى الحاوى : سئل أبو بكر عن مريض الموت الذى أضناه ؟ قال بعضهم . الذى لا يقدر أن يقوم إلا أن يقيمه إنسان، وقيل : إذا كان لا يقدر على المشى إلا أن يهذى بين اثنين . وسئل أبو بكر الدوسى عن من به حمى وهو معلول غير أنه يذهب ويحى ويجلس ويقوم ؟ قال : المريض الذى لم يصح إقراره لوأثره إذا لم يمكنه أن يتصرف فى مال نفسه، وفى الفتاوى السبعة سئل عن هذه المسألة فقال : اعتمادنا على ما قال محمد بن الفضل وهو . أن لا يقدر أن يذهب فى حوائج نفسه خارج الدار .

م : فإذا كان قادرا على بعض القيام دون تمامه كيف يصح ؟ لا ذكر لهذا الفصل فى شيء من الكتاب، قال الفقيه أبو حمزة . يؤمر بأن يقوم مقدار ما يقدر، فإذا عجز فقد، حتى إذا كان قادرا على أن يكبر قائما ولا يقدر على القيام للقراءة أو كان يقدر على القيام لبعض القراءة دون تمامها فإنه يؤمر بأن يكبر قائما ويقرأ ما يقدر عليه قائما ثم يقعد

إذا عجز، و هو أحد الشيخ شمس الأئمة الحلوانى - و فى الخلاصة . هو المذهب الصحيح، و فى الحاشية فان لم يقم خفت أن لا تحوز صلاته . القيمة قال محمد بن مقاتل . إذا كان الرجل شديد المرض إن قام لم يرد على قوله " الحمد لله رب العالمين " و إن قدر قدر على قراءة الفاتحة و السورة فانه فى قياس قول أى حيفة لا يحزبه إلا أن يصلى قائماً، و قال محمد . يشترط قراءة ثلاث آيات قصار أو آية طويلة و إله لا يحزبه إلا أن يصلى جالساً يقرأ هذا القدر، و قال أبو حمزة . عدى أن فى قياس قول أبى يوسف و محمد إن قدر أن يقوم قومه سيرة لا يتسع فيه قدر ثلاث آيات أو آية طويلة فلا بد له أن يقوم قومه بلا قراءة، فيؤدى فرض اقيام ثم يجلس فيؤدى فرض القراءة جالساً، و ليس عليه أن يقرأ بعض القراءة قائماً و بعض القراءة جالساً لأن القراءة إنما شرعت إما قائماً و إما قاعداً فيأتى جميع القراءة قاعداً بعد ما قام قومة يسرة، و هذا أشبه الأقوال عدى - و فى السعاقى فرق بين هذا و بين الصوم إذا قدر للمريض على الصوم فى بعض اليوم ثم عجز فانه لا يصوم أصلاً . لأن فى الصوم لما قدر فى آخر اليوم لم يسكن فعله فى أول اليوم معتداً به .، فى الصلاة يبقى قيامه فى أولها معتداً به و إن قدر فى آخرها . م : و إذا قدر على القيام متكئاً لم يذكر محمد رحمه الله هذا الفصل فى شيء من الكتب أيضاً، قال الشيخ شمس الأئمة الحلوانى الصحيح أنه يصلى قائماً متكئاً و لا يجوز به غير ذلك، و فى الخلاصة الحاشية . و كذا لو عجز عن القعود مستويا و قدر على القعود متكئاً بقدر متكئاً لا يحزبه إلا ذلك، م - . و لو قدر على أن يعتمد على عصا أو كان له خادم لو اتكأ عليه يقدر على القيام فانه يقوم و يتكى، خصوصاً على قول أبى يوسف و محمد فان على قولهما إذا عجز المريض عن الوضوء و كان يجهد من يوضؤه لم يحزله التيمم، و قدرته بغيره كقدرته بنفسه .

و فى التجريد . و يعمل فى صلاته من القراءة و التسبيح و التشهد ما يفعله الصحيح،

(١) ستأتى هذه المسألة بعد أسطر بالتفصيل ص ١٢٣ .

وإن عجز عن ذلك كله تركه، م. فإن كان يقدر على القيام ولا يقدر على السجود أوى إيماء وهو قاعد، كذا ذكره الشيخ شمس الأئمة الحلواني والسرخسي، وذكر الشيخ المعرف بنحو امر زاده والشيخ الصفار أنه بالخيار إن شاء صلى قائما بإيماء وإن شاء صلى قاعدا بإيماء، وهو الأفضل عدما، وفي الحاشية: والمستحب أن يصلي قاعدا بإيماء، وقال رور. لا يجوز له ترك القيام إذا قدر عليه - وفي السغاني وهو قول الشافعي، م: وزاد شيخ الإسلام فقال. إذا أراد الرجل أن يوى بالركوع يوى قائما، وإذا أراد أن يوى بالسجود يوى قاعدا.

ولم يذكر محمد في الأصل ما إذا لم يقدر على القعود مستويا، قدر عليه متكئا أو مستندا إلى حائط أو إنسان أو ما أشبه ذلك، قال شمس الأئمة الحلواني: يجب أن يصلي قاعدا مستندا أو متكئا، ولا يجوز أن يصلي مصطحيا خصوصا على قولهما، وإذا لم يستطع القعود صلى مستلقيا على قفاه متوجها نحو القبلة. رأسه إلى المشرق ورحلاه إلى المغرب، وهذا هو الأفضل عدما، وفي المافع المراد بالاستلقاء أنه توضع وسادة تحت رأسه حتى يكون شبه القاعد ليتمكن من الإيماء بالركوع والسجود، وحقبة الاستلقاء يجمع الإيماء من الأصحاء فكيف من المريض م: وإن صلى على حبه الأيمن يوى إيماء أحره، وفي الحاشية. والاول أولى، م. وقال الشافعي: الأفضل أن يصلي على حبه الأيمن كما يوضع الميت في القبر، وإن صلى مستلقيا على قفاه كما قلنا حاز.

ثم إذا أوى فاه يوى بالرأس، فإن عجز عن الإيماء بالرأس لم يصل عدنا، وفي الهداية: ولا يوى بعينه ولا بقله ولا بجاحه، وفي الينابيع: وقال زفر: يوى بقله، وقال الشافعي: يوى بعينه بقدر الوسع، فإذا زال العذر يجب عليه أن يقص ما فاتته في مرضه.

م: ثم اختلف المشايخ بعد هذا، قال بعضهم: إن دام العجز أكثر من يوم وليلة

(١) وقد مر قبل أسطر ص ١٢٢.

سقطت عنه الصلاة - وفي الظهيرية . وعليه الفتوى ، م : وإن رال قل ذلك لا تسقط -
وفي البايح : هو الصحيح ، وفي الهداية : لا تسقط عه الصلاة وإن كان العجز أكثر
من يوم و ليلة إذا كان مفيقا هو الصحيح لأنه يفهم مصمون الخطاب ، بخلاف المنفى
عليه ، م : وقال بعضهم : لا تسقط وإن دام أكثر من يوم و ليلة ، حتى أنه إذا رأى
يلزمه القضاء ولو مات قضى عنه ورثته ، وقال بعضهم : تسقط مطلقا من غير فصل
و إليه مال شمس الأئمة السرخسي . وفي الولوالجية : المريض إذا صار محال لا يستطيع أن
يصل بالإيمان ولا بعير الإيمان فوات لا يجب عليه شيء من كفارة الصلاة ولا يكون مأخوذا .
م : و هو أن يوسف رحمه الله أن المريض إذا عجز عن الإيمان بالرأس يومى بعبه -
وفي الفتاوى العتائية : أو محاحه ، م : وسئل محمد عن ذلك فقال : لا أشك أن الإيمان بالرأس
يجوز ، ولا أشك أن الإيمان بالقلب لا يجوز ، وأشك أن الإيمان بالعين هل يجوز . وفي
الحثانية : ثم إذا خف مرضه هل يلزمه الإعادة ؟ احتملوا فيه ، قال بعضهم : إن راد عجزه
على يوم و ليلة لا يلزمه القضاء ، وإن كان دون ذلك يلزمه كما في الإغماء . المريض إذا
عجز عن الإيمان لحرك رأسه عن أى حبيبة رحمه الله أنه تجوز صلاته ، وقال الشيخ
أبو بكر محمد بن الفصل : لأنه لا يجوز ، وفي شرح الطحاوى . ولو عجز عن الإيمان وتحريك
رأسه سقطت عنه الصلاة .

م : وإذا افتتح المكتوبة بالإيمان ثم قدر على القعود استقل الصلاة قاعدا ، وفي
الفتاوى العتائية : ولو افتتح قاعدا بالإيمان ثم قدر قل أن يركع ويسجد بالإيمان جاز أن
ينمها قائما ، بخلاف ما بعد الركوع والسجود ، م : وكذلك إذا كان صلى قاعدا
بركوع و سجود ثم قدر على القيام استقل الصلاة عد محمد ، وعدهما يتم الصلاة قائما .
قال محمد في الجامع الصغير في الرجل صلى تطوعا وقد افتتح الصلاة قائما : يعنى لا بأس أن
يتوكأ على عصا - وفي الكافي : أو حائط أو يمد ، و هاهنا مسالتان . مسألة في القعود ،
و مسألة في الاتكاء ، أما مسألة القعود فهو على وجهين . فان قد بعدد يجوز ، وإن
قد بعد غير عدد قال أبو حبيبة . يجوز ، وقال أبو يوسف و محمد : لا يجوز ، وقال صاحب

الهداية . وإن قد غفر عذر يكره بالاتفاق ، وذكر في بعض شروحه تفسيره . أنه قد حلت للاستراحة ولم ينصل به فعل الأداء ثم قام هذا يكره بالاتفاق ، أما إذا قد وأنم الصلاة قاعدا فلا تجوز الصلاة عندهما . م . و أما مسألة الاتكاء فهو على وجهين أيضا : إن اتكأ بعدر تجوز صلاته من غير كراهة بالإجماع ، وإن اتكأ بغير عذر فعلى قول أبي حنيفة تجوز صلاته من غير كراهة ، وعندهما ترك جميع القيام بعد ما شرع قائما لا يجوز به تنقيصه مكرهه ، وبعض مشايخنا قالوا : على قول أبي حنيفة يجب أن يكره الاتكاء بخلاف القعود فانه إذا قد بعد ما افتتح قائما لا يكره عند أبي حنيفة . وهذا كله في التطوع ، أما في المكتوبة لا يجوز ترك القيام بالقعود من غير عذر فكذا يكره تنقيص القيام من غير عذر . وإن فعل ذلك جازت صلاته لو حود أصل القيام . السعاق : رحل صلى ركعة قيام وركوع وسجود ثم مرض وصار إلى حالة الإيماء [فسدت صلاته في قول أبي حنيفة - الولوالحية : وإن صلى ركعة بالإيماء] ثم قدر على الركوع والسجود فسدت صلاته .

م : قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير : ويوجه المريض القطة كما يوجه القطة في اللحد ، وأراد به المريض الذي قرب موته حيث أمر أن يفعل به ما يفعل بالميت ، واختار أهل بلادنا الاستلقاء فانه أسهل لخروج الروح ، وفي الهداية : الأول هو السنة وفيها " ولقن الشهادة وإذا مات شد لحياه وعرض عيابه " ، وفي الفتاوى الحجة : فادادما أجل الرجل فانه يحدد التوبة ويخلق الرأس وما يستحب حلقه وقص أظفاره ، ولا يفعل هذه الأشياء بعد الموت - وفي البيابيع " ولقن الشهادة " يريد به أن يقول من عنده في حالة النزاع جهرا " أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله " حتى يسمع ويتلقى منه . ولا يقول له قل . وفي المضمرات : ولو قال لمسلم قل : لا إله إلا الله ، فلم يقل كفر بالله وإن اعتقد الإيمان ، وفي شرح المنفق . وكان

(١) من أر ، خ ، س وغيرها .

أبو حمص الحداد يلقى المريض بقوله "أستغفر الله الذى لا إله إلا هو الحى القيوم و أتوب إليه" وكان يقول فيه معنى ، أحدهما توبة . والثانى توحيد ، والثالث أن المريض ربما يعزى تلقين الشهادة له لأن الملقى لعله رأى فيه علامة الموت ولعل أقرباء المريض يتأدبون به ، و تلقين الشهادة من المشايخ حلوا هذا على التلقين عند حضور الأجل ، وبمعصم عند دفن القبر ، ونحن نعمل بهما عند الموت وعند الدفن ، وقد ورد فى بعض الأحاديث أن سؤال الميت فى القبر عد الدفن حين يوصع اللين فلما لم يكن السؤال محالاً لم يكن التلقين محالاً . ويبقى أن يسوى جميع أعصائه إدا مات قل أن يجب .

م : و إذا أعمى على الرحل - وفى اليسيع أى زال عقله بالمرض - م : يوما و ليلة أو أقل يلزمه قضاء الصلوات ، وإن أعمى عليه أكثر من ذلك فلا قضاء عليه ، وهذا استحسان ، وفى الصياف إذا أعمى عليه وقت صلاة كاملة لا قضاء عليه ، وقال شري . عليه القضاء وإن طالّت المدة لأنه بدلة المرض ، وقال الشافعى رحمه الله إذا استوعب الإغماء وقت صلاة كاملة فلا قضاء عليه . وفى الخلاصة أما فى اليوم يقضى قل أو أكثر . وفى التحريد وعن محمد أن قليل الحزن كقليل الإغماء . وفى الكافى : والجواب كالإغماء فى رواية . م : ثم اختلفوا فى أن الريادة على اليوم و الليلة يعتبر بالساعات أم بالصلوات ؟ ذكر الكرخى فى مختصره أن المعتبر فى الريادة على اليوم و الليلة إنما هو بالصلوات ، و ذكر العقبة أبو حمص فى كتابه اختلافا بين أبى يوسف و محمد رحمهما الله ، عند أبى يوسف يعتبر من حيث الساعات و هو رواية عن أبى حنيفة رحمه الله ، وعند محمد رحمه الله من حيث الصلوات ، ما لم تصر الصلوات ستا لا يسقط عنه القضاء وإن كان من حيث الساعات أكثر من يوم و ليلة ، و هو الأصح - وإنما تظهر ثمرة الاختلاف فيما إذا أعمى عند الضحوة ثم أفاق من العد قل الزوال بساعة فهذا أكثر من يوم و ليلة من حيث الساعات فلا قضاء عليه فى قول أبى يوسف رحمه الله ، وفى قول محمد يجب عليه القضاء . هذا الذى ذكرناه إذا دام الإغماء فلم يفتق إلى تمام يوم و ليلة و ريادة ، فإن كان يفتق ساعة ثم

يعاوده الإغماء لم يذكر محمد رحمه الله هذا في الكتاب، وإنه على وجهين: إن كان لإفاقة وقت معلوم نحو أن يخف مرضه عند الصبح فيبقى قليلاً ثم يعاوده الإغماء، أو كان يعرق في وقت فيبقى قليلاً ثم يعاوده الحى فيبقى عليه فهذه إفاقة معتبرة تطل حكم ما قلها من الإغماء. إن كان أقل من يوم وليلة، أما إذا لم يسكن لإفاقة وقت معلوم لكنه كان يفتق بعتة ويتكلم بكلام الأصحاء ثم يعنى عليه بعتة فهذه الإفاقة غير معتبرة، ألا ترى أن المجنون قد يتكلم في حقه بكلام الأصحاء فلا يعد ذلك منه إفاقة وفي المستقى: المجنون يعيد صلاة يوم وليلة إذا كان مجنوناً في ذلك، وإن كان أكثر من يوم وليلة فلا قضاء عليه، يعنى لا قضاء عليه فيما راد على يوم وليلة - يباه فيما روى أبو سليمان عن محمد. إذا جُرَّ حين دخل في الطهر ثم أفاق من العدد المصير فليس عليه قضاء الطهر، وإذا حل الروال ثم أفاق من يومه قبل غروب الشمس يعيد الطهر والمصير. قال: وإذا كان نحرته حرج لا يستطيع السجود عليه لم يحزه الإيماء وعليه أن يسجد على أنفه، وإن لم يسجد على أنفه وأوى لا يحوز صلاته. قال في الأصل: وبكره للمؤمن أن يرفع إليه عوداً أو وسادة يسجد عليها، فإن فعل ذلك يطر: إن كان يخفض رأسه للركوع ثم للسجود أخفض من الركوع جارت صلاته - وفي النبايع: ويكون مسيئاً - م: وإن كان لا يخفض رأسه ولكن يوضع العود على حفته لا تجوز صلاته لأنه لم يوحّد السجود ولا الإيماء، ثم اختلفوا أن هذا يعد سجوداً أو إيماء؟ قال بعضهم: هو سجود، وقال بعضهم: هو إيماء، وهو الأصح، فإن كانت الوسادة موضوعة على الأرض وكان يسجد عليها جارت صلاته.

قال القدوري في كتابه: والمريض إذا فاتته الصلوات فقضاها في حالة الصحة يفعل كما يفعل الأصحاء، وإن فاتته في الصحة فقص في المرض صلى بالإيماء، وفي شرح الطحاوي: فاتته في حالة الصحة فقضاها بالتيمم بالإيماء في حالة المرض سقطت عنه. م: وإذا شرع في الصلاة وهو صحيح ثم عرض له مرض نبى على صلاته على

حسب الإمكان، يعنى أتمها قاعدا يركع ويسجد ويومئ إن لم يقدر أو مستلقيا إن لم يقدر،
والتفسير المذكور في الهداية، وروى عن أبي حنيفة أنه يستقل إذا صار إلى الإيماء .
ولو شرع وهو معذور ثم صح فإن كان الشروع ركوع ويجود نبي في قول أبي حنيفة
و أبي يوسف رحمهما الله، وقال محمد يستقل . وإن كان الشروع بالإيماء ثم قدر على
الركوع والسجود فانه يستقل - وفي الهداية: في قولهم جميعا، م . وقال زهر: يعنى .
وإن نزع الماء من عينيه وأمر أن يستلقيا إما على طهره وبهي عن القعود والسجود
أحرأه أن يصلى مستلقيا موميا، وعلى قول مالك والشافعي لا يجوز . ومن كان قاعدا
يخاف الهلاك على نفسه بسبب العدو أو سبب السع فصلى مستلقيا بالإيماء جار . وكذا
من كان به رمد شديد لأنه من أشد الأوجاع فلا يتخلف عن سائر الأمراض .

وإذا صلى المريض بإيماء عبر القبلة متعمدا لم يحز . وإن اشتبه عليه القبلة وليس
بمحصرته من يسأل عنه فتحزى وصلى جارت صلاته، وإن تبين أنه أخطأ يجوز كما
يجوز من الصحيح . فان كان يعرف القبلة ولكن لا يستطيع أن يتوجه إلى القبلة ولم يجد
أحدًا يحوله إلى القبلة فانه روى عن محمد بن مقاتل أنه يصلى كذلك إلى غير القبلة ثم يعيد
إذا برأ، وفي ظاهر الجواب لا يعيد، فان وجد أحدًا يحوله إلى القبلة فانه يعنى أن يأمر
حتى يحوله إلى القبلة، فان لم يأمر وصلى إلى غير القبلة فالأحوط حنيفة . يجوز صلاته
وقال أبو يوسف ومحمد . لا تحوز . وكذلك إذا كان على فراش نجس إن كان
لا يجد فراشا طاهرا أو يجد فراشا طاهرا لكن لا يجد أحدًا يحوله إلى فراش طاهر فصح
على هذا الفراش النجس جارت صلاته، فان كان يجد أحدًا يحوله إلى فراش طاهر
فيبنى أن يأمره حتى يحوله، فان لم يأمره وصلى على فراش نجس قال أبو حنيفة: تجوز
وقال أبو يوسف ومحمد . لا يجوز . وفي النوازل . وإن كان عريانا عليه أن يستعير
بمن يكسوه . م : وإن صلى المريض قبل الوقت عمدا أو خطأ لم تجزه، ومعنى المسا
وهو أن يصلى قبل الوقت مخافة أن يشغله المرض عن الصلاة . وكذلك لو صلى بأ

رأه أو بغير وضوء لم تحزه أيضا، فإن عجز عن القراءة يومى إيماء بغير قراءة لأن القيام بالركوع والسجود ركن كما أن القراءة ركن، ثم العجز عن تلك الأركان يسقط لأركان حتى يصلى مضطجعا بالإيماء، فكذا العجز عن القراءة يسقط القراءة حتى يصلى بغير قراءة. فإن عجز عن الوضوء يصلى بالتيمم. والموى يسجد للسهو بالإيماء. وليس لريض أن يقصر الصلاة كالمسافر. وإذا أراد المريض أن يجمع بين الصلاتين يصلى لظهر في آخر وقتها والعصر في أول وقتها، ولا يجمع بين صلاتين في وقت واحد، ولا يدع الوتر، ولا يترك القنوت في الوتر. الاحدب إذا كان قيامه ركوتا يشير رأسه للركوع. وفي الفتاوى العتائية: ومن لا يقدر على الوضوء والتيمم وليس عنده من يوضؤه أو ييممه قال بعضهم: يصلى بالإيماء ثم يعيد، وقال بعضهم: لا يصلى، كالمحوس إذا لم يجد ماء ولا ترابا نظيفا. م: رحل له عذر مريض لا يقدر على الوضوء على المولى أن يوضئه، هكذا روى عن محمد، وفي الولوالجية: بخلاف المرأة المريضة حيث لا يجب على الروح أن يعاودها، م: ولو كانت له امرأة مريضة ليس عليه أن وضئها، وفي الفتاوى العتائية. ولو كانت له امرأة وأمة يجب على الأمة أن تعبه لا على المرأة - وفي الولوالجية. إلا إذا ترعت بذلك لأنها بمنزلة سائر المسلمين والإعانة على البر ندى إليه المسلمون، قال الله تعالى ﴿ وتعاونوا على البر والتقوى ﴾.

م: أبو سليمان عن محمد: رجل افتتح الصلاة قاعدا من غير عذر ثم قام فصلى ذلك التكبير لم تجز صلاته، ولو افتتح قائما ثم قدم من غير عذر فجعل يركع مع الإمام. هو جالس ويسجد قال: لا يجزئه، وإن كان لم يسجد ما لأرض لكنه أوى إيماء أنه يقوم ويتبع الإمام في صلاته وهي تامة - أى صلاته تامة - وقد أساء فيما فعل، يد بقله « يقوم ويتبع الإمام في صلاته، أنه إذا أوى بالركوع والسجود ولم يسجد معنى له أن يقوم ويركع ويسجد ليصير آتيا بالمأمور به، و صلاته تامة لأنه لم يوجد

(١) آية ٢ من سورة المائدة.

منه سوى الإيماء وبحرود الإيماء لا تفسد صلاته . وقد أساء فيما فعل ، معناه : وقد أساء فيما أول مرة . اس سماعة عن محمد . مريض يصلى أربع ركعات جالسا فلما قعد في الثانية منها قرأ وركع قل أن يتشهد قال : هو بمرة القيام ويمضى ، وفي الخاوى : ويسجد للسهر ، ٢ : وإن كان حين رفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية نوى القيام ولم يقرأ ثم علم يعود ويتشهد ، وليست الية في هذا تعمل . مريض صلى جالسا فلما رفع رأسه من السجدة الأخيرة في الركعة الرابعة طرأها فائتة فقرأ وركع وسجد بالإيماء فسدت صلاته ، ولو لم يكن في الرابعة وإمما كان في الثالثة فضل أنها ثانية فأخذ في القراءة ثم علم أنها فائتة لا يعود إلى التشهد بل يمضى في قراءته ويسجد للسهر في آخر الصلاة . ذكر الحاكم الشهيد مرسلا : رجل صلى يومى إيماء فلما كان في الرابعة طرأها الثالثة ونوى القيام فقرأ وكان في قراءته مقدار التشهد ثم تكلم قال . أجزته صلاته ، ولا يكون قائما بنية القيام حتى يكون مع ذلك عمل يحزى من شيء في الصلاة أو بزيادة ركوع وسجود ، ولو كان صلى ركعتين بإيماء فلما رفع رأسه من السجود طرأها الركعة الثانية فنوى أن يكون قائما فقرأ " الحمد لله " والسورة ثم ذكر أنها الثالثة قال : هذا يركع الثالثة ولا يعود لتشهد الثانية . ذكر الحاكم : رجل صلى الظهر بإيماء صلى ركعتين بغير قراءة ساجدا ثم ظن أنه إنما صلى ركعة فنوى القيام فقرأ وركع وسجد ثم علم أنها الثالثة صلى الرابعة بقراءة أحزته صلاته ، ولو كان قرأ في الأوليين فلما رفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الرابعة ظل أنها الثالثة فنوى القيام ومكث ساعة كذلك ثم استيقن أنها الرابعة فلم يأخذ في الجلوس حتى مكث كذلك ثم قعد مقدار التشهد . لم تفسد عليه صلاته .

ومن صلى التطوع قاعدا بعذر أو بغير عذر ففي التشهد يقعد كما في سائر الصلوات إجماعا ، أما في حالة القراءة من أبي حنيفة إن شاء وكذلك قعد ، وإن شاء تربيع ، وإن شاء احتى ، وعن أبي يوسف أنه يحتبى ، وروى عنه أنه يربع إن شاء وعن محمد أنه يربع ، وعن رفر أنه يقعد كما في التشهد ، ثم قال أبو يوسف : يحل العقد عند السجود ،

وقال محمد رحمه الله : عند الركوع ، وذكر الشيخ الإمام الزاهد شيخ الإسلام حواهر زاده في آخر باب الحدث أنه يتخير بين التربع والاحتباء ، وهكذا حكى عن اختلاف روى ، وفي صلاة الليل يتربع عند أبي حنيفة من أول الصلاة إلى آخرها ، وقال أبو يوسف . إذا جاء وقت الركوع والسجود يقعد كما يتشهد في المكتوبة ، وعن أبي حنيفة رحمه الله أن الأفضل أن يقعد في موضع القيام محتباً ، قيل ورأينا في مختصر الكرخي عن محمد عن أبي حنيفة : يقعد كيف شاء . وهو قول محمد ، وروى الحسن أنه يتربع - وفي الحاشية : عند الافتتاح ، ٢٠٠ . وإذا أراد أن يركع قال القدوري : أطلق أبو الحسن رواية الحسن ، وعن أبي يوسف أنه يترش رجله اليسرى ، وروى ابن أبي مالك عن أبي يوسف أنه يركع مترماً ، وقال روى رحمه الله . يترش رجله اليسرى في جميع صلاته ، وذكر الفقيه أبو الليث أن الفتوى على قول روى في هذا ، وفي الحجة قال بعض المشايخ إن تعذر عليه فيجلس كما تيسر له .

٢٠١ : وما يتصل بهذا الفصل ما ذكر محمد في الزيادات : رجل بجبهته جراحة لا يستطيع أن يسجد إلا وتسيل جراحته وهو صحيح فيما سوى ذلك يقدر على الركوع والقيام والقراءة : يصلي قاعدا يومئذ ، ولو صلى بركوع وقعد وأوى بالسجود أحزاء ، والاول أفضل . وفي الحاشية : كل من لا يقدر على أداء ركن إلا يحدث يسقط عنه ذلك الركن ، ومن اتلى بين أن يؤدي بعض الأركان مع الحدث أو بدون القراءة وبين أن يصلي بالإيماء يتعين عليه الصلاة بالإيماء ، لا يجزيه إلا ذلك لأن الصلاة بالإيماء أهون من الصلاة مع الحدث أو بدون القراءة لأن الأول يحور حالة الاختيار وهو التطوع على الدابة ، والصلاة مع الحدث أو بدون القراءة لا تحوز إلا بعد ، والمبتلى بين الشيتين يتعين عليه أهونها . وفي المتاوى العتاية : عن أبي حنيفة رحمه الله فيمن بلسانه جراحة لو قرأ تسليلاً قال . يقرأ مع السيلان ، ولو كان بمثابة لو محمد تسليلاً يترك السجود . ٢٠٢ وكذلك إذا كان به جراحة إذا قام سال جرحه وإذا قعد لا يسيل ، أو كان

شيخا كبيرا إذا قام سلس بوله وإذا تعد استمسك : صلى قاعدا بركوع و سجود ، وإن كان لو سجد سال أيضا صلى قاعدا يومى إيماء و يحمل السجود أحضض من الركوع . وعلى هذا إن كان شيخا كبيرا إذا قام ضعف و هجز عن القراءة و إذا صلى حالسا يركع و يسجد و يقدر على القراءة أمر بأن يصلى قاعدا بركوع و سجود . وإن كان بالرحل حرج إن تعد أو قام سال و إن استلقى على قعاه رقاً الجرح : فإنه يصلى قائما يركع و يسجد ، وكذلك من به سلس البول بحيث يستمسك إذا استلقى على قعاه . و ذكر فى المتقى عن أبى سليمان عن محمد : رحل به جرح إن اصططح فأوى لم يسلم و إن تعد سال يصلى مضطجعا و يومى إيماء ، صلى قياس ما ذكر فى المتقى فى مسألة الزيادات ينبغى أن يصلى مستلقيا على قعاه .

و من هذا الجنس مسألة لا ذكر لها فى شيء من الكتب ، و هى أن المريض إذا كان يقدر على القيام إن كان يصلى فى بيته و لو خرج إلى الجماعة يعجز عن القيام يصلى فى بيته قائما أو يخرج إلى الجماعة و يصلى قاعدا ؟ اختلف المشايخ رحمهم الله فيه ، قال بعضهم : يصلى فى بيته قائما . و فى الخلاصة : هو المختار ، م . و قال بعضهم : يخرج إلى الجماعة ، و فى الولوجية : و هو الأصح ، م . و ليس فى هذا ترك الفرض لأن القيام إنما يفترض عليه إذا كان قادرا عليه وقت الأداء و هو عاجزه ، و المعتبر حالة الأداء فى باب الصلاة لا حالة الوجود . الولوجية : لو أصابه فزع أو خوف صلى قاعدا جاز إن خاف لو صلى قائما . م : و فى المتقى . عن إبراهيم عن محمد فى رجل إن صام رمضان يضعف و يصلى قاعدا و إن أفطر يصلى قائما قال . يصوم و يصلى قاعدا . و فيه أيضا : عن بشر بن الوليد عن أبى يوسف فيما خاف العدو إن صلى قائما أو كان فى جباه لا يستطيع أن يقيم صلبه فيه و إن خرج لم يستطع أن يصلى من الطين و المطر : يصلى قاعدا . و فى الذخيرة : مريض يصلى و يقول عند القيام ، يا رب ، لما يلحقه من المشقة لا تفسد صلاته .

الفصل الثانى و الثلاثون فى الجنائز

هذا الفصل يشتمل على أنواع .

الأول فى غسل الميت

وإنه ينقسم أقساما

الأول فى نفس الغسل

يجب أن يعلم بأن غسل الميت شريعة ماضية ، و فى السفناتى : غسل الميت حق واجب ، و لكن إذا قام به البعض سقط عن الباقين .

م : قسم آخر فى بيان كيفية الغسل

ذكر أبو حنيفة عن حماد بن إبراهيم أنه قال . يجرّد الميت إذا أريد غسله ، و قال الشافعى : السنة أن يغسل فى قبض واسع الكفين حتى يتمكن من إدخال اليد فى الكفين و يغسل بدنه ، فإن كان الكمان ضيقا ' مرق الكفين ، و إذا حرد عن ثيابه يوضع على تحت - و لم يبين فى الكتاب كيفية وضع التخت إلى القبلة طولا أو عرضا . من أصحابنا [من اختار الوضع طولا كما كان يعمل فى مرضه إذا أراد الصلاة بالإيماء ، و منهم] ٢ من اختار الوضع عرضا كما يوضع فى القبر ، قال شمس الأئمة السرخسى : الأصح أنه يوضع كما تيسر فإن ذلك يختلف باختلاف الأماكن و المواضع . و فى الهداية : و يحمر سريره و ترا ، و فى السعاقى : يعنى يدار الحجر - و هو الذى توقد فيه العود - حوالى السرير ثلاثا أو خمسا أو سعا ، و توضع على عورته خرقه [من السرة إلى الركبة و هو الصحيح] ، و فى الظهيرية : قدر ذراع . ٣ : ثم فى ظاهر الرواية أنه يستر السوء - و هى العورة الغليظة - وحدها و يترك لخصاه مكشوفتين ، و فى الهداية : هو الصحيح ، و فى الخاتمة : و يستر ركبتيه فى رواية الحسن عن أبي حنيفة ، ٤ : قال فى النوادر : و يوضع على عورته خرقه

(١) كذا فى الأصول ، و الظاهر : صيقين (٢) من أر ، خ ، س و غيرها .

من السرة إلى الركبة وهو الصحيح ، و يلف العاسل على يديه خرقة و يعسل السوءة ،
 وفى الحصة قال بعضهم . يأخذ حرقين يشف باحدهما فرجه و دره و بالآخرى
 أعضاءه . وفى تحبىس الناصرى : و العاسل لا يدخل يده تحت الخرقة بل يغسل فوقها .
 وفى الحصة . لا ينظر الرجل إلى نخذ الرجل عند العسل ، وكذلك المرأة لا تنظر إلى نخذ
 المرأة ، م : و لم يذكر محمد فى الكتاب أنه هل يستحى ؟ و ذكر فى صلاة الأثر أن على
 قول أن حيفة [يعنى للعاسل أن يستنجيه ، و على قول أنى يوسف] لا يستنجيه .
 ثم يوضئ وضوءه للصلاة ، قال شمس الأئمة الحلوانى رحمه الله : هذا فى البالغ و الصغى
 الذى يعقل الصلاة ، فأما الصغى الذى لا يعقل الصلاة فانه يعسل و لا يتوضأ وضوءه
 للصلاة . و يبدأ يعسل وجهه لا يعسل اليدين ، بخلاف حالة الحياة ، و يبدأ فى الوضوء
 بميامه ، و كذلك فى الاغتسال . و لا يمصص و لا يستشق ، و هذا عددا و قال الشافعى
 رحمه الله : [يمصص و يستشق] ، و من العلماء من قال يحمل العاسل على إصبعه خرقة
 رفيقة و يدخل الإصبع فى فيه و يمسح بها أسنانه و شفتيه . وفى الظهيرية : و لثاته و لثته .
 م : و يبقها ، و يدخل فى محريه أيضا ، قال شمس الأئمة الحلوانى و عليه عمل الناس اليوم .
 وفى الظهيرية : و ليس فى غسل الميت استعمال القطر ، و لا يحشى ما فده بشئ من القطر
 و المحلوج ، و عن أبى حيفة أنه يحمل القطر و المحلوج فى محريه و فيه ، و بعضهم قالوا :
 يحمل فى صماح أديه ، وفى الخاية . قال بعضهم يحمل فى دبره أيضا ، و هو قبيح .
 م : و لا يمسح العاسل رأسه بخلاف غسل الخانة فى حالة الحياة ، لأن إرالة الحدث
 بالمسح عرف فصا بخلاف القياس حالة الحياة . و لا يؤخر غسل رجله ، وفى شرح الطحاوى :
 و يغسل رجله قبل غسل يديه بخلاف الاغتسال من الخانة . م : ثم يعسل رأسه
 و لحيته بالخطمى ، وفى شرح الطحاوى فان لم يكن فالصاوى ، فان لم يكن فبكمفيه
 الماء القراح . م : و لا يعمل ما يتعلق به الريه ، وإذا كان الشعر على رأسه لا يسرح
 شعره . وفى الكافى : و لا لحيته ، وفى المطومة فى باب الشافعى :

و سرحوا لحيته و شعره و قصوا شاربه و طفره

و فى شرح الطحاوى : و لا يخلق شعر إبطه و لا عاته ، و لكن يدهن على ما مات عليه .
 م : ثم بعد التوضي يغسل ثلاثا ، و إن راد غسل الثلاث جار كما فى حالة الحياة .
 ثم يغسل أولا بالماء القراح ، ثم بالماء و الصدر ، ثم بالماء و شئ من الكاهور - و كذا فعلت
 الملائكة صلوات الله عليهم بأدم عليه السلام حين غسلوه . و الغسل بالماء الحار أفضل
 عندما ، و قال الشافعى رحمه الله . الأفضل أن يغسله بالماء البارد إلا أن يكون عليه وسخ
 أو درن أو نجاسة لا يزول إلا بالماء الحار . ثم يوضع على شقه الأيسر فيغسل بالماء
 القراح حتى يبقيه لأن الداية بالأيمن مدوب و لا يمكن ذلك إلا بعد أن يوضع على
 شقه الأيسر فيوضع على شقه الأيسر و يصب الماء عليه حتى يبقيه و يرى أن الماء
 قد خلص إلى ما يلي التخت منه من الشق الأيسر ، ثم يضعه على شقه الأيمن فيصب الماء
 على شقه الأيسر فيغسله بالماء القراح ثلاثا حتى يبقيه و يرى العاسل أن الماء قد خلص
 إلى ما يلي التخت منه فإذا فعل هذا فقد غسله مرتين ، ثم يقعده و يسنده إلى نفسه
 فيمسح بطنه مسحارقيقا ، و روى عن أبى حنيفة رحمه الله فى غير رواية الأصول أنه
 قال : يقعده أولا و يمسح بطنه ثم يغسله ، فان ساله شئ مسح ، و لم يرد بهذا
 الاقتصار على المسح بل يغسل ذلك الموضع ، و إنما أمر بالمسح قبل الغسل كيلا يتعدى
 عن ذلك الموضع بالغسل . ثم يضعه على شقه الأيسر فيغسله بالماء القراح و شئ من
 الكاهور حتى يبقيه و يرى [العاسل أن الماء قد خلص إلى ما يلي التخت منه فإذا فعل
 ذلك فقد غسله ثلاثا ثم يشقه]^١ شوب .

و فى التجريد . و البية فى غسل الميت ليس بشرط ، و فى السعاقى لا بد من النية فى
 غسل الميت ، حتى أن الميت إذا وُجد فى الماء لا بد من غسله إلا أن يحركه فى الماء نية الغسل
 وقت الإحراق . و فى الحجة و كذلك الميت فى المقبرة إذا وجد و عليه التراب ييمم
 و يصل عليه . م : و لا يؤخذ من شعره و طفره ، و إن كان طفره منكسرة فلا بأس

(١) من أ ر ، ح ، س و غيرها .

بأن يأخذه ، و روى ذلك عن أبي حنيفة و أبي يوسف . و فى شرح الطحاوى : و حكم المرأة فى الغسل كحكم الرجل ، و لا يرسل شعرها على ظهرها .

م : و هذا سبيل كل من مات بعد الولادة ، فإن ولد ميتا لم يغسل و لا يصل على كذا ذكره فى الأصل . و فى الفتاوى العتابة : و لو كان الميت متفسحا يتعذر مسه كنى صب الماء عليه . م : و روى عن أنى حيفة رحمه الله أنه قال . إذا استهل المولود سعى و غسل و صلى عليه و ورث عنه - و فى الحائز و النصاب : و هو قول أبى يوسف ، م : و إذا لم يستهل لم يسم ، و فى الحائز : و فى تسميته كلام . و فى الظهيرية . و لم يغسل ، و فى الهداية : و يغسل فى غير الظاهر من الرواية و هو المختار ، و فى الولوالجية : و يكمن ، م : و لم يصل عليه و لم يرث ، و عن أبى يوسف رحمه الله أنه يغسل و لا يصل عليه ، هكذا روى عن محمد رحمه الله فى رواية و به أخذ الطحاوى ، و فى رواية أخرى عن محمد أنه لا يغسل و لا يصل عليه و به أخذ الكرخى رحمه الله ، و فى شرح الطحاوى : و لو شهدت القابلة أو الأم على استهلال الولد و هو ما يعرف به من حياة الولد من صوت أو حركة فإن قولهما مقول فى جواز الصلاة عليه ، و أما فى حق الميراث فلا يقبل قول الأم بالإجماع لأنها متهمة تجهل إلى نفسها المنفعة ، و أما شهادة القابلة فلا تقبل فى قول أبى حنيفة رحمه الله ، و قالوا . تغسل إذا كانت عادلة . م : و أما السقط الذى لا يتم أعضاؤه ففى غسله اختلاف المشايخ ، و المختار أنه يغسل و يلف فى حرقة ، و فى الظهيرية : و لم يصل عليه باتفاق الروايات ، و مذهب علمائنا رحمهم الله فى السقط الذى استبان بعض خلقته أنه يحشر ، و هو قول الشعبي و ابن سيرين .

م : و إذا غرق الرجل فى الماء و مات أو وقع فى بئر فأتى أبى يوسف أنه لا ينبذ ذلك عن الغسل . [و كذلك إذا أصاب الميت المطر لا يوبى ذلك عن الغسل]^١ و إذا لم ينبذ ذلك عن الغسل يغسل ثلاثا بعد ذلك [فى قول أبى يوسف ، و عن محمد

(١) من أر ، خ ، س وغيرها .

إذا نوى الغسل عند إخراجہ بغسل ثلاثاً بعد ذلك [١] ، وعنه في رواية أخرى : يغسل مرة واحدة . وفي الخلاصة : إذا غُسل الميت في الماء الجاري جار - وفي شرح الطحاوي : وإن لم ينو غاسله ، وكذا لو صب عليه الماء مرة . م : وإذا غسل الميت ثم خرج منه شيء لا يعاد الغسل ولا الوضوء عندنا ، ولكن يمسح ما سال ويكفن ، وفي كتاب الصلاة للحسن إذا سال منه شيء بعد الغسل قبل أن يكفن غسل ما سال ، وإن سال بعد ما كفن لا يغسل . وفي الحجة : وإن غسل الميت ماءً يمسح به يعاد الغسل والصلاة ما لم يدرس .

وفي البيابيع : السنة أن يغسل الرجال الرجال والنساء النساء ، ولو الحية : ولا يغسل الرجال النساء ولا النساء الرجال إلا معتدة الوفاة .

م : قسم آخر

في بيان الأسباب المسقطه لغسل الميت

مقول : غسل الميت يسقط بأسباب ، أحدها : انعدام الفاسل ، حتى أن الرجل إذا مات بين يدي النساء في السفر يمسح . وكذلك المرأة إذا ماتت بين يدي الرجال في السفر ، فبعد ذلك ينظر إن كن أجنيات يمين من وراء ثياب ، وإن كانت فيهن ذات رحم محرم منه تيمم يدها ، وفي الخاتبة : إذا كانت للمرأة محرم يمسحها باليد ، وأما الأجبي فبخرقة على يده وينفض بصره عن ذراعها ، وكذا الرجل في امرأته إلا في غض البصر ، ولا فرق بين الشاة والعجور . م : وإن كان مع النساء رجل من أهل الذمة أو مع الرجال امرأة ذمية علم الذمي والذمية الغسل . وإذا كان مع المرأة زوجها لم يحل له أن يغسلها - وفي البيابيع . خلافاً للشامي ، وفي شرح الطحاوي : وهو قول زفر . م : ولو كانت مع النساء امرأة الميت حل لها أن تغسله ، وفي الفتاوى العتائية : والأصل فيه إن كان من يحل له وعليها لو كان حياً بالنكاح يحل لها أن تغسله وإلا فلا .

(١) من أر ، خ ، س وغيرها .

و في الطلاق الرجعي إذا مات الزوج قبل انقضاء العدة حل لها أن تغسله ، و في الظهار روايتان و الأظهر أن لا يحل ، و في الطلاق البائن لا يحل ، و في شرح الطحاوى : و لو طلقها ثلاثا بابت منه ثم مات و هى في العدة فانها لا تغسله . م : و في العيون : إذا ظاهر عن امرأته ثم مات عنها فلها أن تغسله لأن الكاح قائم . و لو كان لرجل امرأتان فقال : إحداهما طالق ثلاثا ، و قد دخل بهما ثم مات قبل البياض ليس لكل واحدة منهما أن تغسله ، و لهما الميراث و عليهما عدة الوفاة و الطلاق . و في فتاوى أهل سمرقند : مات الرجل عن امرأته و هى بحسبة لم تغسله ، و إن أسلمت قبل أن يغسل غسلته ، و كذلك إذا مات عن امرأة و أحتها في عدته لم تغسله ، فان انقضت عدة أحتها كان لها أن تغسله . و في الكافي : إذا كان الروحان محوسين فأسلم و لم تغسل هى حتى مات فأسلمت لم تغسله خلافا لآبى يوسف . و أخت موطوءة شبهة مصت عدتها بعد موته فهو على هذا الخلاف ، بأن وطئ أخت امرأته شبهة و وجبت العدة فمات الزوج فنقضت عدتها بعد موته فهو على هذا الخلاف ، و ذكر في المخطوطة أنه يحل لها الغسل عندنا في صورتين خلافا لآبى يوسف . م : إذا مات الرجل فأقامت امرأتان أختان كل واحدة منهما بينة أنه تزوجها و دخل بها و لم يعلم أيتهما الأولى لم تغسل واحدة منهما ، و ميراث امرأة واحدة بينهما . و إذا مات الرجل و ثمة أمته أو أمة غيره تيممه بغير ثوب ، إلا من عتقت بموته . و لا تغسل الأمة مولاهما ، و كذلك أم الولد ، و في النبايع : و أما المدبرة لا تغسل مولاهما بالإجماع ، و إن مات عن أم ولد و هى في عدة منه لا تغسل مولاهما عند علمائنا الثلاثة خلافا لآبى يوسف . م : و عن أبى يوسف رحمه الله : للحرمة و العاكة أن تغسل زوجها . و إذا مات الرجل عن امرأته فغسلت ابن الميت أو ارتدت - و العياذ بالله - أو وقعت الحرمة بينهما سبب من الأسباب لم يجوز لها أن تغسله ، و في شرح الطحاوى : و قال زر : لها أن تغسله ، و في الحجة : عن أبى يوسف روايتان في غسلها زوجها ، و الأصح أنه لا يصح . م : امرأة الرجل تزوجت و دخل بها الزوج الثاني حتى

جنت عليها العدة ثم فرق بينهما وردت إلى الزوج الاول و هو مات عنها و هي في
 لعدة من النكاح الثانى لم يكن لها أن تغسله ، و إن انقضت عدتها في حال حياته أو بعد
 فاته كان لها أن تغسله ، و إن كانت معه امرأة قد ماتت من قبل موته بطلاق أو غير
 طلاق لم تغسله ، و كذلك لو ارتدت قبل موته ثم أسلمت . و تغسل المرأة الصبي الذى
 يتكلم ، و يغسل الرجل الصبية التى لم تتكلم - و فى الحاية إذا لم يلفا حد الشهوة
 لأنه ليس لأعضائهما حكم العورة، و عن أبى يوسف رحمه الله : أكره أن يغسلها الأجنبى .
 لخصى و المحجوب كالمحل . و ييمم الخثى - و فى شرح الطحاوى : و الذى يسمه إن
 كان ذا رحم محرم منه ييممه من غير حرقة ، و إن كان أجنبيا فع حرقة ، و يمنع
 صره عن دراعيه ، و قيل : يغسل فى ثيابه ، و فى اليابيع . الخثى كيف يغسل يحمل
 فى كؤارة^١ فيغسل ، ذكر هذه المسألة شمس الأئمة الحلوانى ، و أطل أنه فى فتاوى القاضى
 صاعد اليسابورى ، و لكن هذا خلاف ظاهر الرواية أن الخثى ييمم و لا يغسل إذا
 بلع فى الس أو مراهقا .

م : و الثانى اعدام ماء يغسل به ، فادامات الرجل فى السفر و ليس هناك ماء طاهر
 ييمم و يغسل عليه .

و الثالث الشهادة ، فالشهيد لا يغسل عد عامة العلماء ، و قال الحس البصرى : يغسل .
 ثم تحتاج إلى معرفة الشهيد ثم إلى بيان معرفة حكمه^٢ فنقول : « الشهيد ، اسم لكل مسلم :
 طاهر ، مكلف - عد أى حيقة ، قتل طلبا فى قتال ثلاث : إما مع أهل الحرب أو مع أهل
 السلمى أو مع قطاع الطريق - و فى مختصر تجنيس حواهر راده : أو يقتل دون ماله
 أو دون نفسه أو دون رجل من المسلمين أو أهل الدمة - م : بأى آلة قتل ، و لم يحمل عن
 مكاه حيا ، و لم يتنعم بحياته ، و لم يبق حيا بعد الجراحة يوما و ليلة ، و لم يجب عن دمه

(١) الكؤارة : شئ يتخذ للمحل من القضاة أو الطبي ناوى إليه (٢) و سيدكر قسما يتعلق
 بمسائل الشهيد ص ٢٤٣ .

عوض - هو مال - بالإجماع ' . و حكمه في الشرع أنه لا يغسل و يصلى عليه عدنا .
و قال المحسن البصرى . يغسل ، و قال الشافعى : لا يصلى عليه - حثا إلى بيان الشرائط
التي شرطناها لكون المقتول شهيدا ، أما كونه مكلفا فهو شرط عدد أى حيفة خلافا لها .
حتى أن الكفار إذا دخلوا قرية من قرى المسلمين و قتلوا الصبيان و المهاجرين فانهم
يغسلون عند أبى حنيفة ، و عندهما لا يغسلون . و أما كونه طاهرا فهو شرط عند
أبى حنيفة ، حتى أن الجنب إذا قتله أهل الحرب أو أهل العى أو اللصوص يغسل عدده ،
و قال أبو يوسف و محمد : لا يغسل ، و الحائض و النفساء إذا طهرتا و تم الانقطاع ثم
قتلتا قبل العسل فهو على الحلاف ، فإن قتلتا و الحيض و العانس قائم : عندهما لا تغسلان
بلا إشكال ، و عن أبى حنيفة روايتان و أصح الروايتين عنهما تغسلان ، و فى السعناني :
ذكر الإمام القمى أن الحائض لو رأت يوما دما أو يومين ثم قتلت لم تغسل . م . و أما
كونه مقتولا ظلما فهو شرط بلا حلاف ، حتى أن من اقترسه السع أو سقط عليه البناء
أو الحائط أو تردى من جبل أو عرق في الماء و ما أشبه ذلك غسل كعبه من الموتى ،
و فى الخزانة : و المبطون يغسل ، و فى تجنيس خواهر راده : و إن تراها العريقان
و لم يتقاتلا غسل من وحد ميتا حتى يعلم أنه قتل بحديدة طلبا . م . و شرطنا أن لا يحمل
عن مكانه حيا ، حتى قلنا : إذا حمل عن مكانه حيا و مات في بيته أو على أيدي الناس
فانه يغسل ، هذا إذا حمل ليرص ، و أما إذا رفع من بين الصفيين كيلا تطأه الخيول
فانه لا يغسل ، و فى الخانية : إذا جرح الرجل فتعامل قليلا ثم مات غسل إلا أن
يسقط في الموضع الذى حرق فيه فيموت فلا يغسل . م . و شرطنا أن لا يتمتع
بجياته ، حتى قلنا : إنه إذا أكل أو شرب في مكانه ذلك يغسل ، و لو كلم إنسانا ثم
(١) فهذه الشرائط السبعة لإثبات الشهادة أن يكون : مكلفا ، طاهرا ، و أن يقتل طلبا ،
و أن لا يحمل عن مكانه حيا ، و أن لا يتمتع بجياته بعد الجراحة ، و أن لا يبقى حيا يوما
و ليلة به الجراحة ، و أن لا يجب على منعه عوض - و سيد كرها معصلة بما يلي .

مات قبل أن يحمل لم يغسل ، قيل : هذا إذا كان قليلا ليس من أمور الدنيا ، أما إذا كان كثيرا من أمور الدنيا كالبيع و الشراء غسل ، ولو أوصى بوصية ثم مات لم يغسل ، وعن أبي يوسف أنه قال : يغسل ، و اختلف المتأخرون في ذلك ، منهم من قال : هذا الاختلاف فيما إذا أوصى بشيء من أمور الآخرة ، فأما إذا أوصى بشيء من أمور الدنيا يغسل بالاتفاق ، ومنهم من قال : لا خلاف بينهما في الحقيقة لأن ما قاله أبو يوسف محمول على ما إذا كانت الوصية بأمور الدنيا و الاهتمام لأولاده و عند ذلك يغسل بالإجماع ، و ما قاله محمد محمول على ما إذا كانت الوصية بأمور الآخرة و عند ذلك لا يغسل بالإجماع ، و في الظهيرية : و إنما تبطل الشهادة بالوصية إذا اردادت الوصية على الكلمتين أما الكلمة و الكلمتان فلا تبطل الشهادة ، و من قتل ابنه أو قتلت المرأة زوجها و لها مه ولد أو المولى قتل عبده عمدا لم يغسل . ٣٠ : و شرطنا ان لا يبقى بعد الحراة حيا يوما و ليلة ، حتى قلا . لو عاش في مكانه يوما و ليلة - و في الخلاصة الحانية : و هو لا يعقل - فانه يغسل ، و إن كان دون ذلك لا يغسل - و في الحانية . في قول محمد و هكذا روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة - ٣ : و عن أبي يوسف قال : إن عاش وقت صلاة كاملة يغسل ، و في نوادر بشر عن أبي يوسف : إذا مكث الحريج في المعركة يوما أو أكثر مه حيا و القوم في القتال على حالهم ذلك اليوم كله و هو يعقل و كلمهم أولا يعقل فهو بمنزلة الشهيد ، قال : ألا ترى أنه لو كان يقاتل راحلا أو فارسا اليوم كله ثم خر ميتا في آخر النهار من جراحة أصابته في أول النهار أنه يكون شهيدا ١ و إن تصرف القتال بينهم و هو مجروح في المعركة صريع يعقل فان مكث كذلك وقت صلاتين أو وقت صلاة هو بمنزلة الذي حمل حيا لا يكون شهيدا ، و إن كانوا في غمرة القتال فوجدوا جريحا تخملوه و القوم في القتال ثم مات هو شهيد ، قال الحاكم الشهيد : مجرد حمله و رفعه من المعركة و القتال على حاله بعد لا يجعله مرتئا وإنما ارتثائه بذلك بعد

(١) الغممة : أصوات الاطال عند القتال .

تصرم القتال ، وفي المنافع وإن آواه مسطاطا أو حيمة كان مرتنا بالإجماع ، م :
ومعنى الارتثاق أن ينفع الحريح بحياته و يشتغل بأمر من أمور الدنيا كالأكل
والشرب و البيع و الشراء و سائر ما ذكر و نحو ما ذكر في الولوالجية . م : و شرطنا
أن لا يجب عن نفسه عوض هو مال بالإجماع ، حتى قلنا . إن من قتل خطأ يغسل
لأنه اعتاص عن دمه بدل هو مال ، وفي المنافع و اصطلاح الأولياء بعد القتل على
الدية لا يخرجه عن حكم الشهادة ، و لا يلزمه على هذا إذا قتل الأب ابنة عمدا لأن
موجب ذلك هو القصاص وإنما سقط باعتار شبهة الحزوية و حوب الدية لا يخرجه
عن حكم الشهادة . و من قتل عملة ' أو مارة يكون شهيدا كما لو قتل بالسيف ، م :
و من وحد في المصر قتيلا بطر . إن وحد القتل مصا كبير أو بحجر كبيرة و يعلم قاتله
فعلى قول أن حبيفة يغسل ، و على قول أن يوسف و محمد لا يغسل ، . إن لم يعلم قاتله
يغسل ، و إن حصل القتل مصا صغيره يغسل علم قاتله أو لم يعلم ، و إن حصل القتل
بجدية فإن لم يعلم قاتله يجب الدية . القسامة على أهل المحلة فيغسل ، فإن علم القاتل
لم يغسل عدما و عند الشافعي رحمه الله يغسل . و من قتل في قصاص أو رجم غسل ، وكذلك
من مات من حد أو تمرر غسل ، وكذلك من عدا على قوم ظلما و كبرهم فقتلوه غسل ،
و كذلك الباغي إذا قتل يغسل و لا يغسل عليه و هذا مذهبنا ، و في السراجية ذكر في
موضع آخر مطلقا أنه لا يغسل ، و حكم من قتل في حرك تار ، تحكم الباغي . م .
و قاطع الطريق لا يغسل و لا يغسل عليه . و إن وجد في المعركة ميت ليس به أثر
القتل غسل ، و إن كان به أثر القتل لم يغسل - ثم لا بد من معرفة الميت الذي به أثر
القتل و الذي ليس به أثر القتل ، [فالذي ليس به أثر القتل] ، أن لا تكون به جراحة
و لم يخرج منه الدم من موضع ما أو خرج الدم من موضع يخرج منه الدم في حالة
الحياة عادة حتى قلنا : لو خرج من أنفه أو دبره أو ذكره دم غسل ، و الذي

(١) المسئلة - الإبرة الكبيرة يحلط بها العدول و نحوها .

به أثر القتل أن تكون به جراحة أو لم تكن به جراحة إلا أنه خرج الدم منه من موضع لا يخرج منه الدم في حالة الحياة عادة حتى قلنا . لو خرج الدم من أذنه أو من عينه لم يغسل ، و في اليابيع . يريد بالآثر علامة استدلل بها أنه مقتول نحو الذبح والطعن والجرح و سيلان الدم من غير موضع كان معتادا نحو الآذن و العين ، م : فإن كان يخرج من فيه فهو على وجهين إما أن يزل من رأسه أو يعلو من حرقه ، فإن كان يزل من رأسه غسل ، وإن كان يعلو من الحرق إن كان سائلا لم يغسل و هو شهيد لأن الدم لا يسيل من الجوف حالة الحياة إلا بخرج في الطن و كان ذلك علامة الصرب ، وإن كان مجمدا يغسل لأنه يحتمل أن يكون سوداء أو صفراء احترق فلا يكون في ذلك دليل الحرق في الطن فلا يترك الغسل بالشك .

قسم آخر يتصل بمسائل الشهيد

ذكر محمد رحمه الله في الريادات بابا في الشهيد ، و ذكر فيها مسائل كثيرة ، و هي مذهب أبي حنيفة و مذهب عيسى على أصل و هو . أن من صار مقتولا في قتال ثلاث . إما مع أهل الحرب ، أو مع أهل البعثة ، أو مع قطاع الطريق بمعنى مضاف إلى العدو كان شهيدا ، سواء كان بالمشارة أو بالتسبب ، و كل من صار مقتولا بمعنى غير مضاف إلى العدو لا يكون شهيدا لأن « الشهيد » اسم لقتيل العدو فلا بد أن يكون القتل مضافا إلى العدو مباشرة أو تسبا . و قال أبو يوسف . إذا صار مقتولا في هذه القتال الثلاث كان شهيدا وإن لم يكن قتله مضافا إلى العدو ، و إذا أوطأ مشرك مسلما بدابته لا يغسل لأنه قتل العدو مباشرة ، و لو وطئت دابة المشرك و المشرك راكبها إلا أنه لا يعلم به قتلته لا يغسل لأنه قتل العدو مباشرة لأن فعل الدابة يضاف إلى راكبها ، و كذلك لو كدتمته الدابة بجمها أو ضربته يدها أو فمته يدها أو رجليها لا يغسل لا خلاف ، و كان ينبغي أن يغسل عند أبي حنيفة و محمد ، م : و إن كانت دابة المشرك منعقة من المشرك و ليس عليها أحد

ولا لها سائق أو قائد فأوطأت مسلما في القتال فقتله غسل عند أبي حنيفة ومحمد وعبد
أبي يوسف لا يغسل ، وإن عثرت دابة رجل من المسلمين في القتال فرمت به فقتله
غسل عند أبي حنيفة حللا لابن يوسف ، ولو رمى المشركون دواب المسلمين فرمت
دابة صاحبها وقتله لم يغسل بالإجماع ، ولو رأت دواب المسلمين رايات المشركين
فنفرت من ذلك دابة من غير تنفير المشركين ورمت صاحبها فقتله فهي على الاختلاف
الذي بيننا ، ولو انهزم المسلمون فوطئت دابة المسلم مسلما وصاحبها عليها أو سائق لها أو
قائد غسل ، وكذلك لو رمى مسلم إلى المشركين سهم فأصاب سهمه رجلا من المسلمين
فقتله يغسل ، ولو ألحأ المشركون المسلمين في حديق فيه ماء أو مار فلم يجدوا بدا من
الوقوع فيه ففرق بعضهم أو احترق غسل عند أبي حنيفة ومحمد ، ولو طعنوهم بالرماح حتى
ألقوهم في الماء أو في النار أو رموا بهم عن سور المدينة فلم يعقرم الرماح وغرقهم الماء
أو ماتوا من وقوعهم لم يغسلوا لأن قتلهم مضاف إلى العدو مباشرة ، ولو أن المشركين
حملوا الحسك^١ حولهم أو حفروا خندقا حولهم وحملوا فيه نارا أو ماء لجاء المسلمون
ليلا ولا يعلمون بذلك فوقعوا فيه غسلوا لأن قتلهم كان مضافا إلى فعلهم حتى وصعوا
أقدامهم على ذلك الموضع باختيارهم ، لا يضاف فعلهم إلى العدو إلا على قول أبي يوسف ،
المنافع : ولو رموا النار في سمية للمسلمين فاحترقت وتعدى الحرق إلى سفينة أخرى
فاحترقوا فهو لاء كلهم شهداء لا يغسلون ، م : ولو أن المشركين تحصوا في مدينة
صعد المسلمون سورها فالت رجل إسان منهم موقع ومات غسل عند أبي حنيفة ومحمد
وعلى قول أبي يوسف لا يغسل ، كذلك لو أن المسلمين بقروا الحائط فوقع عليهم من
قرم غسلوا لما قلنا إلا على قول أبي يوسف ، ولو قُبِلَ المشركون الحائط حتى سقط
على المسلمين لم يغسلوا ، وإذا أغار أهل الحرب على قرية من قرى المسلمين فقتلوا
الرجال والنساء والصبيان لا خلاف أنه لا يغسل النساء كما لا يغسل الرجال ، وأما

(١) الحسكة : نبات هائل .

للفتاوى التاريخية (كتاب الصلاة - الجنائز : تكفين الشهيد و مقدار الكفن) ج -

الصيان فند أبي حنيفة يسلون و عندهما لا يسلون .

قسم آخر فى تكفين الشهيد

و يكفن الشهيد فى ثيابه التى عليه ، و فى الاسيحاى : و يكره أن يزعم جميع ثيابه ، م
و فى السير الكبير : يزعم عنه ما ليس من جس الكفن نحو السلاح و السراويل
و القفص و الخف و الجلود و المرو و الحشو - و فى اللولاجية : و المطقة أو
ذلك ، و فى السعناى : و قال الشافى : لا يزعم شيء - م : و لم يذكر محمد السراويل
فى السير ، و كان الشيخ أبو جعفر يقول : الأثبة ألا يزعم عنه السراويل ، و وافقه
فى ذلك كثير من مشايخنا ، و يزيدون فى أكفانهم ما شاؤا و يقصون ما شاؤا ، و قيل
معه يزاد على ما عليه من الثياب إذا قل حتى يبلغ السنة ، و يقص عما عليه إذا ك
حتى يقتصر على السنة ، و قيل : معه يزاد على ما عليه من الثياب ثوب حديد تكرر ما له و
كان ما عليه يبلغ السنة . [و يقصون ما شاؤا و إن كان ما عليه يبلغ السنة] ، و يحطو
إن شاؤا كما يفعل ذلك غيره من الموى . الخلاصة . و يستحب التعجيل فى تجهيز الميت

نوع آخر :

هذا نوع ينقسم أقساما :

قسم فى مقدار الكفن

الكفن أنواع ثلاثة . كفن ضرورة ، كفن كفاية ، و كفن سنة ؛ أما كفن الضرور
أن يكفن فيها يوحد ، و أما كفن الكفاية كما قال فى الكتاب : أدنى ما تكفى
به المرأة فى ثلاثة أثواب : ثوبان و خمار ، و أدنى ما يكفى به الرجل لإرا
و لفافة - و فى الحاية : أدناه فى الرجل ثوبان : قميص و لفافة ، و كفن الكفاية لها ثلاثة
أثواب : قميص و إزار و لفافة ، و فى التجريد . روى عن أبي يوسف رحمه الله أنها إذا
كفنت فى الثوبين و ترك الدرع و الخمار و الخرقه جاز . م : و أما كفن السنة للرجل
قيل : إنه إزار و رداء و قميص ، و للساء حمسة : لفافة و إزار و درع و خمار و خرقه

تربط بها فوق الأكفان عند الصدر فوق الثديين و البطن لثلا ينتشر عنها الكفن إذا حملت على السرير ، هذا الذى ذكرنا جواب طاهر الرواية و عن رمر أنه قال : تربط الحرقه على نخذيها كبلا تضطرب إذا حملت على السرير ، و الأولى أن تكون الحرقه بحيث تصل إلى الموصعين لتكون أستر لها ، و فى الكافى : و كره لها الاقتصار على ثوبين و له على ثوب إلا عند الضرورة ، م : و قال الشافعى . لا قبص فى كفن الرجال بل هو لعائف كلها ، و فى الظهيرية : فإن كان مالمال كثرة و بالورثة قلة فكفن السنة أولى ، و إن كان على العكس فكفن الكفاية أولى . و فى الحقة . مثل محمد بن سلية عن رجل مات و له ثلاثة أثواب و عليه ديون و لا مال له غيره ؟ قال . يكفن فى كلها و لا يباع شيء منها لقضاء ديونه كما لا يباع فى حال حياته ، و سئل الشيخ أبو بكر بن أنى سعيد عن وصى أسرف فى الكفن ؟ قال إن أسرف فى العدد صح الزيادة ، و إن أسرف فى القيمة ضمن الكل . و هل يعمم الرجل ؟ اختلف المشايخ رحمهم الله ، منهم من قال : يعمم لأن ابن عمر رضى الله عنهما أوصى به ، و فى الحاية : و استحس المتأخرون العمامة و هو مروى عن عمر رضى الله عنه و به أحد مالك ، و فى الزاد : إنه كان يعمم الميت و يحمل دف العمامة على الوجه ، بخلاف حالة الحياة حيث يرسل قبل القفا ، م : و منهم من يقول إن كان فى الورثة صغار لا يعمم ، و إن كانوا كبارا و عموما رصام يجوز ، و منهم من قال : إن كان علما معروفا أو من الأشراف يعمم ، و إن كان من أوساط الناس لا يعمم ، و منهم من قال : لا يعمم على كل حال . و يكفن الرجل كفن مثله ، و تفسير ذلك أن يطر إلى ثيابه فى حياته حالة الخروج إلى الجمعة و العيدين ، و فى الدخيرة . و المرأة ما دا تلبس إذا حرحت إلى زيارة أبويها أو إذا زارها أبوها ما دا تلبس و تقعد بين يديه . و قال الفقيه أبو حمزة : كفن المثل أن ينظر إلى ما يلبسه الإنسان فى الغالب فيكون مثل ذلك الثوب كفنا له . و فى كتاب النخى لعصام : تكفن الرجل زيادة على ثلاثة أثواب إلى خمسة أثواب التى هى كفن

الساء ليس بمكروه ولا بأس به . وفى الظهيرية . ويحسن الأكفان لما روى عن النبي عليه السلام أنه قال : حسنوا أكفان الموتى فانهم يتزاورون فيما بينهم و يتفاخرون بحسن أكفانهم .

قسم آخر فى كيفية التكفين

مقول يسط للرحل اللعافه وهى تستر من القرن إلى القدم ، ثم يسط عليها إزار و هو من القرن إلى القدم أيضا ، ثم يوضع على الإزار الميت و بعد ما وضع على الإزار يقمص ، و فى شرح الطحاوى : و القمص من المسكين إلى القدمين ، أو لا يعطف عليه القمص إن كان ثم الإزار ، ثم يعطف عليه الرداء أو لا يعطف من قبل اليسار ثم يعطف عليه من جانب اليمين ، و فى الحجة . يسط الثوب الاول على بساط ثم يذر عليه الطيب ، ثم يسط عليه الثوب الثانى و يحمل عليه الطيب ، ثم الثالث كذلك ، و لكن يسط على الطول ، ثم يحمل على الآخر الذرية ' م . و يوضع الحنوط فى رأسه و لحيته و سائر جسده ، و فى السفناتى : الحنوط عطر مركب من أشياء طيبة ، م : و فى المتقى : لا بأس بأن يحمل شيء من المسك فى الحنوط ، و يوضع الكافور على مساجده - يريد به حهته و أنفه و يديه و ركبتيه و قدميه ، و فى القدورى و لا بأس بسائر الطيب غير الزعفران و غير الورس فى حق الرجل . و أما المرأة تسط لها اللعافه و الإزار على نحو ما بينا للرجل ، ثم توضع على الإزار و تلبس الدرع ، و يحمل شعرها صغيرتين على صدرها فوق الدرع - و قال الشافعى : خلف ظهرها اعتبارا بحالة الحياة - ثم يحمل الحنار فوق ذلك ، ثم تعطف اللعافه كما بينا فى الرجل ، ثم الحرقه بعد ذلك تربط فوق الأكمان فوق الثديين . و فى الهداية : و إن خافوا أن ينتشر الكفن عنه عقوده صيانة عن الكشف . م : و العلام المراهق و الجارية المراهقة بمنزلة البالغ ، و إن كان لم يراهق كمن فى حرقين : إزار و رداء ، و إن كمن فى إزار واحد أحزاء ، و فى الحانية : و الطفل

(١) الذرية : نوع من الطيب .

الذى لم يبلغ حد الشهوة فالأحسن أن يكفن فيما يكفى البالغ ، وإن لف في ثوب واحد جاز ، وفي البايغ : وأدى ما يكفى فيه الصبي والصغير الثوب الواحد ، والصغيرة ثوبان ، م : وأما السقط فانه يلف في خرقة . قال القدورى في كتابه : والمحرم وغير المحرم في ذلك سواء - يريد به أنه يطيب ويغسل وجهه ورأسه ، وفي الخلاصة : وقال الشافعي رحمه الله : لا يحمر وجهه ، وفي الكافي : وقال الشافعي : لا يستر رأسه ولا يمس طيبا . م : والكفن الخلق والجديد سواء ، وروى عن محمد أن المرأة تكفن في الإبرصم والحرر والمصفر - وفي الولوالجية والمزعر ، وفي السفناق . ولا بأس بالبرود والكتان والقصب ، م . ويكره للرجال ذلك ، وأحب الأكفان الثياب البيض . وفي المتقى : إبراهيم عن محمد : يكفن الميت بما يحور له لسه في حال حياته . وفي الهداية . ويحمر الأكفان قل أن يدرج فيها وترا ، وفي شرح الطحاوى : يعنى مرة أو ثلاثا أو خمسا ، ولا يزيد على هذا ، م . وفي وادراس سماعه عن محمد بحجر الأمة كما تجمر الحرة .

قسم آخر مما يتصل به

ويكفن الميت من جميع ماله قل الوصايا والديون والموارث ، ومن لم يكن له مال فكفنه على من يجب له نفقته ، إلا المرأة فانه لا يجب كفنها على زوجها عند محمد ، خلافا لأبي يوسف فإن عده يجب عليه الكفن وإن تركت مالا ، وفي الكبرى : وفي النفقات : وفي السراجية : ولو ماتت المرأة وهي فقيرة فكفنها على الزوج ، وفي الخاية في كتاب النفقات : وفي هذه المسألة اختلاف ، وقال أبو يوسف : كفنها على الزوج وعليه الفتوى ، وإن لم يكن له من ينفق عليه فكفنه في بيت المال . م : ولو مات الزوج ولم يترك مالا وله امرأة موسرة فليس عليها كفنه بالإجماع وإنما كفنه في بيت المال ، ومن لم يكن له من ينفق عليه فكفنه في بيت المال ، هكذا ذكر القدورى ، وفي الوازل : إذا مات الرجل ولم يترك شيئا ولم يكن هناك من يجب عليه نفقته يفترض على الناس أن

يكفونه إن قدروا عليه . وإن لم يقدروا عليه سألوا الناس ، فرق بين الميت وبين الحي إذا لم يحد ثوبا يصل فيه ليس على الناس أن يسألوا له ثوبا ، والفرق أن الحي يقدر على السؤال نفسه ، والميت لا يقدر ، وفي الفتاوى العتائية : وإن لم يوجد ذلك غسل ودفن وجعل عليه إذخر ووصل على قبره . الحاية رجل مات في مسجد قوم ققام أحدهم وجمع الدرام ليكفه فحصل من ذلك شيء إن عرف صاحب الفضل رده عليه ، وإن لم يعرف كس به محتاجا آخر ، وإن لم يقدروا على صرفها إلى كس يتصدق بها على الفقير . وفي الوارل أيضا رجل كس ميتا من ماله ثم وجد الكس في يدي رجل كان له أن يأخذه لأنه بقى على ملكه ، ولو كان وهو للورثة وكفته الورثة فالورثة أحق بها . وفي الفتاوى العتائية : ولو بعث رجل كسا ميت فادأ الميت قد دفن فانه يرد إلى صاحبه ، م : وكذلك لو اقترس الميت سعة وبقى الكس فهو على التفصيل الذي قلنا : إن كان وهو للورثة فالورثة أحق به ، وإلا فالرجل أحق به . وإدش الميت وهو طرى كس ثابا من جميع المال ، فان قسم المال فهو على الوارث دون العرماء وأصحاب الوصايا ، وفي الولوالجية أجب القاصي الورثة على أن يكفونه من الميراث لأن الكس مقدم على الميراث ويؤخذ منهم على قدر موارثهم ، م : وإن دش مد ما تفسخ فأخذ كسه كس في ثوب واحد ، وإن لم تفصل التركة من الدين فان لم يكن العرماء قبضوا ديونهم بدئ بالكس ، فان كانوا قبضوا ديونهم لا يسترد منهم شيء لو ال ملك الميت - وفي الفتاوى العتائية : ويكون كسه ثابا على ولده ، وفي الحجة : وإن كان الكس منصوبا فالأفضل للمالك أن يميز ذلك ليصير الثواب حلما له ، وإن لم يميز فان تلف الثوب في القبر فله أن يضم العاصب ، وإن انتقص يضم النقصان ويأخذ الثوب . من أعتق مملوكا ثم مات ولا مال له طيس على من أعتقه كفه ، وكذا إذا ترك المعتق ابن عم وعالة كان الكس على الحالة ، ولو ترك ابن عم ومولى عتاقة فلا كفن عليهما وإنما الكمن على بيت المال . قال هشام في نوادره : سألت محمدا عن معتق

مات ولا مال له وترك خالة موسرة والذى أعتقه؟ قال : كفه على حاله . وفى نوادر المعلّى عن أبى يوسف : امرأة ماتت وترك أمها وابنها ولا مال لها فالكف عليهما على قدر موارثهما أسداسا ، وكذلك الامة والأخ ، فالحاصل أن الكف يدور مع الميراث . ولو كف الميت غير الوارث من ماله ليرجع فى تركه الميت بغير أمر الورثة فليس له الرجوع أشهد على الرجوع أو لم يشهد ، فسر ذلك فى الهارونى قال ذلك كالعلم إذا كف مع وجود الأخ من الأب ، ولو كف الوصى من مال نفسه أو الوارث من مال نفسه ليرجع كان له الرجوع .

نوع آخر من هذا الفصل فى حمل الجنازة

قال محمد : وتضع مقدم الحارة على يمينك ، ثم مؤخرها على يمينك ، ثم مقدمها على يسارك ، ثم مؤخرها على يسارك - هذا هو السنة عد كثرة الحاملين إذا تناوبوا فى الحمل ، بدأ الحامل من اليمين المقدم للميت وهو يمين الحامل أيضا . وفى السغاني : ويحمل الحارة من هو أصله ، فإن أفضل جميع الحلائق وهو نبيأ صلى الله عليه وسلم حمل حارة سعد بن معاذ لما أن حمل الجارة عادة ، فيجب على كل أحد أن يقادر فى العادة . ثم اعلم أن فى حمل الحارة شيئين . نفس السنة ، وكألفها ، أما نفس السنة هى أن يأخذ بقوائمها الأربع على طريق التعاقب^١ بأن يحمل من كل جانب عشر خطوات ، جاء فى الحديث " من حمل حارة أربعين خطوة كهزت له أربعون كبرة " وهذا يتحقق فى الجمع^٢ ، وأما كمال السنة فلا يتحقق إلا فى حق الواحد^٣ وهو أن يبدأ الحامل بحمل يمين مقدم الجنازة إذ ليس لمقدم الجنازة إلا يمين واحد ، فكذلك لا يكون البداية بها

(١) يعنى من غير ترتيب الذى يذكر فى كمال السنة (٢) الجمع - أى الحاملين الأربعة
فيمكن لكل واحد منهم الحمل عشر خطوات من كل جانب (٣) هو الذى بدأ الحمل من يمين الميت غير الثلاثة الأخر .

إلا للواحد ، فلهذا قال فى المبسوط : من أراد كمال السنة فى حمل الجنازة ينبغي أن يحملها من الجوانب الأربعة يبدأ بالأيمن المتقدم ثم بالأيمن المؤخر . م . وعند الشافعى : يحملها اثنان يدحلا من عمودى العنارة يضع السائق منها مقدما على أصل عقبه و كامله و يأخذ قائمتها يديه ، و الآخر معها [يضع مؤخرها] على [أصل] صدره و يأخذ قائمتها يديه . و ذكر الحسن بن زياد فى المجرد : و يكره أن يقوم الرجل بين عمودى الحارة من مقدمه أو مؤخره ، و فى شرح الطحاوى : إلا عند الضرورة كضيق الطريق أو غيره ، و فيه : ولا بأس بأن يأخذ السرير بيده أو يضع على المسكب ، و يكره أن يضع على أصل العنق من الجانب الأيمن . و فى حال المشى بالحجارة يقدم الرأس ، فإذا زلوا به للصلاة يوضع عرضا للقلعة . و فى السفائق : و كره حملها على الظهر و على الدابة . م . و يسرع بالحارة و ذلك ما دون الحب ، و فى الحاية . و يمشى بها لا على عجلة ولا إعطاه كيلا يتحرك الميت . م . و المشى حلف الجارة أفضل ، و إن مشى أمامه كان واسعا ، و فى الخاية : و يجوز المشى أمامها ما لم يتعاضد عن القوم ، و لا ينبغي أن يتقدم كلهم ، م : و قال الشافعى المشى أمامها أفضل ، و قال ابن مسعود : فضل المشى خلف الجنازة على المشى أمامه كفضل المكتوبة على النافلة ، و يكره أن يتقدم الكل عليها ، و إن كان كلهم خلفها فلا بأس . قال الحاكم الشهيد فى المتقى : وجدت فى بعض الروايات أن أبا حيفة قال لا بأس بالمشى أمام الجارة و خلفها و يمينه و يسرة ، و كره أبو يوسف أن يتقدمها مقطعا عن القوم ، فإذا كان فى جماعة من الناس فلا بأس بالمشى أمام الجارة و خلفها و يمينه و يسرة . و لا بأس بالقعود إذا وضعت الحارة و يكره قبله ، و فى الخاية : فإذا وضعت عن الأعناق جلسوا و يكره القيام . م : و لا بأس بالركوب فى الجارة ، و المشى أفضل ، هكذا ذكر القدورى ، و فى نوادر المعلى عن أبي يوسف قال : رأيت أبا حيفة يتقدم أمام الحارة و هو راكب ثم يقف حتى يأتيه ، فهذا دليل على أنه لا بأس بالركوب فى الجارة ، قيل : هذا إذا بعد عن الجنازة ،

أما إذا قرب منها يكره . وفي شرح الطحاوى . ولا بأس بأن يذهب إلى صلاة الجازة راكبا . م . ويكره النوح والصباح - وفي الظهيرية : وشق الجيوب - م . في الحارة ومنزل الميت ، فأما السكاء من غير رفع الصوت لا بأس به - وفي الخانية ، أن سال الدمع ، وفي السراجية . والصبر أهمل . م . وفي مختصر تجميع خواهر زاده : ولا بأس بالسكاء في منزل الميت ولا يقوم من مرت به الجازة إذا لم يرد أن شهدا . م : وإن كانت مع الجازة نائمة رحت وهبت ، فإن لم تضر فلا بأس بالمشي معها ويكره ذلك بقله . وفي شرح الطحاوى : وعلى معنى الجسارة الصمت ، ويكره لهم رفع الصوت بالذكر وقراءة القرآن . وفي الظهيرية فإن أراد أن يذكر الله يذكره في نفسه ، وفي اليتيمة . سألت والدي عن يقرأ القرآن قدام الجازة وهو يمشى ؟ فقال . يكره ، على معنى أنه تارك للأولى ، قلت له . لو كان وحده وهو يمشى ؟ [فقال . ليس له ذلك ، قلت له . لو كان ذا حرمة وهو لا يجد وقتا يتفرغ لذلك] فيثبت لا بأس بأن يقرأ حالة العمل ، وذكر القاضي الإمام قال : لا بأس للمشي أن يقرأ القرآن ، ولو لم يقرأ ما شيا فهو أحسن تعظيما له . وكل حالة لا تجوز الصلاة فيها فمما فمما القرآن فيها ليست محس ، م . وعن إبراهيم أنه يكره أن يقول الرجل وهو يمشى معها استغفروا لها عمر الله لكم ، وفي السراجية : وقولهم وكل حي سيموت ، ويحرم ذلك حلف الجازة بدعة . وفي الخلاصة . ويكره اتناع النساء الجنائز . م : ولا تتبع الجازة بار ، قال في الكتاب . أكره أن يكون آخر زاده في الدنيا بار تتبع . ولا تجوز الصلاة على الجازة راكبا - وفي الولوالجية . استحسانا ، م : وكذلك لا تجوز الصلاة على الجازة إذا كان الميت على الدابة . ويكره أن يحمل الصبي على الدابة لأنه يشبه حمل الأثقال ، وفي المحل بالأيدي لإكرام الميت والصغار من بني آدم مكرمون كالكبار ، وعن أبي حنيفة في العقيم والرضيع : لا بأس بأن يحمل في الطلق وإن حمله الرجال أحب إلي ، هكذا ذكر في الأصل ، وذكر في صلاة الإملاء : لا بأس

بأن يحمل الصبي في سمط^١ على دابة، وفي الكبرى . صبي ميت حمل على دابة في سمط صلوا عليه لا تجوز صلاتهم كالبالغ وبه يفتى، م . ولا بأس بأن يحمله راكب . يريد به أن الحامل له راكب لأن الحمل من الحوائط الأربع إنما كان تيسيرا على الحامل وصيانة للميت عن السقوط وفي حمل الصبي الرضيع لا يحتاج إليه فيحمله واحد، و الروايات محمولة على ما وضع على الدابة كوضع الأمتعة، ولا يصلى على صبي وهو على الدابة أو على أيدي الرجال حتى يوضع، وفي السراجية: لو صلى على ميت كان على الدابة أو على أيدي الناس لا يجوز، وعليه الفتوى . م : ولا يسمى أن يرجع من خاترة حتى يصلى عليه، وبعد ما صلى لا يرجع إلا بأذن أهل الحارة قل الدفن، وبعد الدفن يسعه الرجوع بغير إدهم .

نوع آخر من هذا الفصل في الصلاة على الجنائز هذا النوع يقسم أقساما .

الأول في نفس الصلاة و صفتها

وفي السراجية . بية صلاة الحارة أن يقول " اللهم إني بويت أن أصلي لك وأدعو لهذا الميت "، وفي فتاوى الحجة: اعلم أن الإمام والقوم ينوون ويقولون " بويت أداء هذه الصلاة، أو: بويت أداء فرص الوقت، أو بويت أداء هذه العريضة عادة لله تعالى متوحها إلى السكينة مقتديا بالإمام "، ولو تضرع الإمام بالقلب أنه يؤدي صلاة الحارة يصح، ولو قال المقتدى " اقتديت بالإمام " يجوز، وفي شرح الطحاوى: ولو أن القوم يكبرون بنية صلاة الإمام يجوز . م : فنقول: الصلاة على الميت مشروعة بالكتاب والسنة وإجماع الأمة، قال الله تعالى ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾^١ . ومن صفتها أنها فرض كفاية، إذا قام بها البعض - وفي شرح المتفق . واحدا كان

(١) السط: السلة (٢) آية رقم ١٠٣ من سورة التوبة

أو جماعة ، ذكرنا كان أ. أثى - م : سقط عن الباقي . وإذا ترك كلهم أثموا ، وفي السراجة إذا صلت امرأة أو عمد أو أمة حارت ، ولو صلى عليه صلى لا . وفي الكافي : سب وحبها الميت للأصافة ، يقال : صلاة الحارة ، ويتكرر بالتكرر ، وشرط حرازها إسلام الميت ، للنهي عن الصلاة على الكافر . وطهارته حتى لو صلوا على الميت قل أن يصل تعاد الصلاة بعد العسل .

م : القسم الثانى فى كيفية الصلاة على الميت

مقول : يتقدم الإمام ويصطف الناس حلقه كما فى سائر الصلوات ، وقال محمد فى الجامع الصغير : يقوم الإمام عند الصلاة بجدهاء الصدر من الرجل ومن المرأة ، هذا هو جواب ظاهر الرواية ، وروى الحسن عن أبي حنيفة رضى الله عنه أنه يقوم بجدهاء الوسط من الرجل ومن المرأة ، إلا أن الميت إذا كانت امرأة فليكن إلى رأسها أقرب ، وروى عن أنى يوسف أنه قال : يقوم من المرأة بجدهاء الوسط ومن الرجل بما يلي الرأس ، هكذا روى عن أس رضى الله عنه موقوفا ومرهقا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإن قام فى غير ذلك الموضع جار .

و يكبر فيها بأربع تكبيرات ، وكان أس أبى لى رحمه الله يقول خمس تكبيرات ، وهو رواية عن أبى يوسف ، والآثار اختلفت فى فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، روى الحسن والسبع والتسع وأكثر من ذلك ، إلا أن آخر فعله كان أربع تكبيرات فكان دائما لما قبله ، وروى أن عمر رضى الله عنه جمع الصحابة حين اختلفوا فى عدد التكبيرات وقال لهم . إسمك اختلفتم من يأتى بعدكم أشد اختلافا فاضلوا إلى آخر صلاة صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم على جنازة فلحقوا بذلك فوجدوه صلى الله عليه وسلم على امرأة وكبر فيها أربعاً فاتفقوا على ذلك ، وروى عن على أنه كبر أربعاً أيضا ، ولأن كل تكبيرة منها قائمة مقام ركعة ثم الصلاة المعهودة لا تزيد على أربع ركعات فكذلك التكبير فى هذه الصلاة لا يزيد على أربع تكبيرات ، إلا

أن ابن أبي ليلى رحمه الله قال : التكبيرة الأولى للافتتاح فيسمى أن يكون بعدها أربع تكبيرات كل تكبيرة قائمة مقام ركعة كما في الظهر والعصر، والجواب أن التكبيرة الأولى وإن كانت للافتتاح ولكن هذا لا يجرح من أن يكون تكبيرا . ثم قال : يكبر الأولى ويحمد الله تعالى بعد التكبيرة ويثنى عليه ، ولم يوقت هاهنا في الثناء شيئا ، وفي سائر الصلوات وقتوا في الثناء وهو قوله ” سبحانك اللهم وبحمدك “ إلى آخره ، قال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله : وقد اختلفوا في هذا الثناء بعد التحريمة ، قال بعضهم . يحمد الله تعالى كما ذكر في طاهر الرواية ، وقال بعضهم . يقول ” سبحانك اللهم وحمدك “ إلى آخره كما في الصلوات المعهودة . ثم يكبر الثانية ويصلي على النبي عليه السلام . ثم يكبر الثالثة ويستغفر لليت ويستشيع له ويذكر الدعاء المعروف ” اللهم اعمر لحينا وميتنا - الخ “ إن كان يحبس ، وإن كان لا يحبس ذلك يذكر ما يدعوه في التشهد ” اللهم اعمر للمؤمنين والمؤمنات “ إلى آخره ، وروى عن أبي حيفة : إن صلى على صبي - وفي الولوالحية أو مجنون - م : يقول ” اللهم اجعله لنا فرطا ، اللهم اجعله لنا دحرا ، اللهم اجعله لنا شافعا ومشعما “ ولا يستعمر له ، وفي الولوالحية : وليس في صلاة الخنارة دعاء موقت لأن الأحبار وردت بدعوات مختلفة . م : ثم يكبر الرابعة ويسلم تسليمتين ، وفي الكافي : وعند الشافعي يسلم تسليمة واحدة . م : ثم في ظاهر المذهب ليس بعد التكبيرة الرابعة دعاء إلا السلام ، وقد احتار بعض مشايخنا ما يختم به في سائر الصلوات ” اللهم ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة “ إلى آخره ، وفي الكافي : وقيل يقول ” اللهم ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقا برحمتك عذاب القبر وقا عذاب النار “ ، م : وقال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني : وهو مخير بين السكوت والدعاء ، وقال بعضهم : يقرأ ” ربنا لا تزع قلوبنا “ إلى آخره ، وقال بعضهم ” سبحان ربك رب العزة عما يصفون “ إلى آخره ، وفي الفتاوى الحجة : والآمى والهنود الذين لا يعلمون الادعية يكبر تكبيرات ويسلم تمجوز

صلاته، لأن الأركان فيها التكبيرات . م . وإن راد الإمام على أربع تكبيرات فالمقتدى هل يتابع الإمام في الزيادة أو لا يتابع ؟ فلي قول أبي حنيفة ومحمد لا يتابع ، وروى عن أبي يوسف أنه يتابع ، والصحيح مذهبنا أنه لا يتابع ، وفي الحاشية : عن أبي حنيفة فيه روايتان ، والمختار أن لا يتابعه ، م . وإذا لم يتابعه في الزيادة ما ذا يصح ؟ ذكر في النوازل : عن أبي حنيفة روايتان في رواية يسلم للحال ولا ينتظر تحقيقاً للخالفه ، وفي رواية يسكت حتى يسلم معه إذا سلم ليصير متابعاً فيها وحب فيه المتابعة - وفي الهداية هو المختار ، م : وفي روضة الرديسي : المقتدى إنما لا يتابع الإمام في التكبير إذا كان يسمع التكبير من الإمام ، أما إذا كان يسمع من المنداد يتابعه كما في تكبيرات العيد على ما مر . ولا يقرؤون في صلاة الحاضرة عندما ، وقال الشافعي . لا بد من قراءة فاتحة الكتاب ، يكررون تكبيرة ويأتون بالشاء ثم يقرؤون فاتحة الكتاب ، وقد روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة في صلاة أنه لو قرأ الفاتحة بدلاً عن الشاء لا بأس به . وفي فتاوى سمرقند . من قرأ في صلاة الجنازة فاتحة الكتاب إن قرأ بنية الدعاء فلا بأس ، وإن قرأ بنية القراءة لا يجوز أن يقرأ لأن صلاة الحاضرة محل الدعاء وليس بمحل القراءة . وفي المختار : ولا تشهد فيها . م . ويرفع يديه في تكبيرة الافتتاح في صلاة الجنازة ولا يرفع في سائر التكبيرات - وفي الحاشية : عند عامة مشايخنا و بعض مشايخ بلخ أيضاً ، وفي الكافي : الإمام والقوم فيه سواء ، م . والشافعي قال . إنه يرفع ، وقوله أخذ كثير من أئمة بلخ ، وفي التجريد : وسئل عن محمد هل يطيل التكبيرة الأولى على غيرها ؟ فقال : ليس فيه شيء . موقت . م . ولا ينبغي للرجل أن يرفع صوته بالتسليم في صلاة الجنازة كما يرفع في سائر الصلوات . فتاوى أمر سئل قاضي خان عن طهارة مكان الميت هل تشترط لجوار الصلاة عليه ؟ قال : إن كان على الجنازة ' لا شك أنه يجوز ، وإن كان بغير جنازة لا رواية لهذا وينبغي أن يجوز لأن طهارة مكان الميت ليس

(١) بالكسر السرير ، والفتح الميت (مغرب) .

بشرط لانه ليس بمؤدى ، وهكذا أجب القاضى بدر الدين . وسئل عن أنكر فريضة صلاة الجنازة هل يكفر ؟ قال : نعم : لانه أنكر الإجماع .

ومما يتصل بهذا القسم

إذا اجتمعت الجنائز فالإمام بالخيار إن شاء صلى على كل حارة صلاة على حدة ، وإن شاء صلى عليها صلاة واحدة و تجزى عن الكل . قال فى الكتاب : فان أراد أن يصلى عليها صلاة واحدة إن شاء وضعوا الجنائز صفا طولا ، وإن شاءوا وضعوا واحدا بعد واحد مما يلي القبلة ، وقد روى عن أنى حيفة رضى الله عنه انه قال . إن وضعوا واحدا بعد الآخر كان أحسن حتى يصير الإمام قائما يراه الكل فانه ليس البعض بأولى من البعض فى أن يقوم الإمام بآرائه ، وهكذا وردت السنة فى شهداء أحد ، ولكن يجعل الرجال مما يلي الإمام والصبيان بعده ، النساء مما يلي القبلة ، وإن كان حرا وعلوكا فكيفما وضعت أحزاك وروى عن أنى حيفة رضى الله عنه أنه يصع أفضلها مما يلي الإمام وأسناها . وفى شرح الطحاوى . إذا اجتمعت الجنائز وفيهم حنارة الرجل والصى والخنثى والآثى والصية المراهقة فالقوم فى وضعها بالخيار . إن شاءوا وضعوا حارة الرجل مما يلي الإمام ، والصى خلفه ، والخنثى خلف الصى ، والآثى خلف الخنثى ، والصية المراهقة خلفها - وفى السراجية . ثم الصية الرضيعة خلفها ، م : وإن شاءوا وضعوا الرجل يراه الإمام ، ورأس الصى بحذاء مكعب الرجل ، والخنثى بحذاء مكعب الصى على هذا الترتيب ، وكذلك فى الدفن إذا كانت القتلى كثيرة وفيهم الذكور والحنث والإناث ولا يمكن أن يحفر لكل واحد منهم حفرة : فانه يحفر حفرة عظيمة ثم يدفن الرجل مما يلي القبلة ، ثم الصى ، ثم الخنثى ، ثم الآثى ، ويجعل بين كل اثنين حاجزا من التراب أو من غيره . م . وإن كان صيا حرا وعلوكا لم يذكر هذا الفصل فى الأصل ، وذكر فى المجرد أنه يقدم الصى الحر على العبد ، وهذا على رواية أبى حيفة ، أما على ما هو ظاهر الرواية فى الرجل الحر والمملوك

كَيْسًا يَوْصَعُ جَازَ . وَإِنْ كَانَ عَدَا وَامْرَأَةً فَالْعَبْدُ مَا يَلِي الْإِمَامَ وَالْمَرْأَةُ خَلْفَهُ ، وَقَالَ أَبُو يُونُسَ . الْإِحْسَاسُ عَدَى أَنْ يَكُونَ أَهْلُ الْعِضْلِ مَا يَلِي الْإِمَامَ وَالْمَرْأَةُ خَلْفَهُ .

فَإِذَا انْتَهَى إِلَى الْإِمَامِ فِي صَلَاةِ الْجَزَاءِ وَقَدْ سَقَى تَكْبِيرًا لَا يَكْبُرُ وَلَكِنَّهُ يَنْتَظِرُ الْإِمَامَ حَتَّى يَكْبُرَ فَيَكْبُرُ مَعَهُ ، وَإِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ قَضَى هَذَا الرَّجُلُ مَا فَاتَهُ قُلُوبًا أَنْ رَفَعَ الْجَزَاءَ ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَنَحْوِهِ ، وَعَدَى أَبُو يُونُسَ . وَفِي السَّكَاةِ :

وَالشَّاهِي - م : لَا يَنْتَظِرُ تَكْبِيرَةَ الْإِمَامِ بَلْ يَكْبُرُ وَيَدْخُلُ مَعَ الْإِمَامِ ، وَتَفْسِيرُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَنَحْوِهِ . إِذَا جَاءَ الرَّجُلُ وَقَدْ كَبَّرَ الْإِمَامُ تَكْبِيرَةَ الْإِفْتِتَاحِ فَإِنْ هَذَا الرَّجُلُ لَا يَكْبُرُ تَكْبِيرَةَ الْإِفْتِتَاحِ وَلَكِنْ يَنْتَظِرُ حَتَّى يَكْبُرَ الْإِمَامُ التَّكْبِيرَةَ الثَّانِيَةَ فَيَكْبُرُ مَعَهُ التَّكْبِيرَةَ الثَّانِيَةَ [وَتَكُونُ هَذِهِ التَّكْبِيرَةُ تَكْبِيرَةَ الْإِفْتِتَاحِ فِي حَقِّ هَذَا الرَّجُلِ] وَيَصِيرُ هَذَا الرَّجُلُ مَسْجُودًا بِتَكْبِيرَةِ يَأْتِي بِهَا بَعْدَ مَا سَلَّمَ الْإِمَامُ ، وَتَفْسِيرُ الْمَسْأَلَةِ عَلَى قَوْلِ أَبِي يُونُسَ أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ حَبْرٌ حَصَرُ يَكْبُرُ تَكْبِيرَةَ الْإِفْتِتَاحِ فَإِذَا كَبَّرَ الْإِمَامُ الثَّانِيَةَ تَابَعَهُ فِيهَا وَلَمْ يَصِرْ مَسْجُودًا شَيْءً ، وَإِنْ كَانَ مَسْجُودًا تَكْبِيرَتَيْنِ يَأْتِي بِهُمَا بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَنَحْوِهِ ، وَعَدَى أَبُو يُونُسَ يَأْتِي بِتَكْبِيرَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَإِنْ كَانَ مَسْجُودًا ثَلَاثَ تَكْبِيرَاتٍ يَكْبُرُ ثَلَاثَ تَكْبِيرَاتٍ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَنَحْوِهِ ، هَلْ يَأْتِي بِالْأَذْكَارِ الْمَشْرُوعَةِ [بَيْنَ التَّكْبِيرَتَيْنِ ؟] ذَكَرَهُ الْحَسَنُ فِي الْمَجْرَدِ أَنَّهُ إِنْ كَانَ يَأْمُرُ بِمَعَ الْخِزَانَةِ فَإِنَّهُ يَأْتِي بِالْأَذْكَارِ الْمَشْرُوعَةِ [١] ، وَإِنْ كَانَ لَا يَأْمُرُ بِمَعَ الْجَزَاءِ يَتَابَعُ التَّكْبِيرَاتِ وَلَا يَأْتِي بِالْأَذْكَارِ ، وَذَكَرَ الْمَسْأَلَةَ فِي الْوَارِدِ مُطْلَقَةً مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ فَقَالَ :

مِنْ فَاتَهُ بَعْضُ التَّكْبِيرَاتِ عَلَى الْخِزَانَةِ يَقْضِيهَا مُتَابَعَةً بِالدَّعَاءِ مَا دَامَتِ الْجَزَاءُ عَلَى الْأَرْضِ لِأَنَّهُ لَوْ قَضَى مَعَ الدَّعَاءِ يَرَفَعُ الْمَيْتَ فَيَقُوتُهُ التَّكْبِيرُ ، وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ مَا دَامَتِ الْجَزَاءُ عَلَى الْأَرْضِ فَالْمَسْجُودُ يَأْتِي بِالتَّكْبِيرَاتِ ، وَإِذَا رَفَعَتِ الْجَزَاءُ عَلَى الْإِكْتِافِ لَا يَأْتِي بِالتَّكْبِيرَاتِ ، وَإِذَا رَفَعَتِ عَلَى الْإِدْنِ وَلَمْ يَوْضِعْ عَلَى الْإِكْتِافِ ذَكَرَ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ

(١) لَيْسَ فِي سَجْدَةِ م (٢) وَإِنَّهُ كَبَّرَ وَاحِدَةً عِنْدَ الدَّخُولِ فِي الصَّلَاةِ كَمَا هُوَ مَذْهَبُهُ .

أنه لا يأتي بالتكبيرات ، و عن محمد : إن كانت الأيدي إلى الأرض أقرب فكأها على الأرض بكبر ، وإن كانت إلى الأكتاف أقرب فكأها على الأكتاف فلا يكبر ، وعلى قول أنى يوسف : المسوق بثلاث تكبيرات يكبر بعد سلام الإمام تكبيرتين لأنه أتى بتكبيرة حين انتهى إلى الإمام و تكبيرة مع الإمام حتى عليه تكبيرتان يأتي بهما بعد سلام الإمام ، وإن كان مسبوقا بأربع تكبيرات لا يصير مدركا لصلاة الحائز عند أنى حيفة و محمد لأن عدما لا يكبر إلا مع الإمام وإذا سلم الإمام فقد فاتته الصلاة فلا يصير مدركا لها ، و عن أبي يوسف يصير مدركا للصلاة يكبر تكبيرة و شرع في الصلاة فإذا سلم الإمام يكبر ثلاث تكبيرات ثم يسلم . الحاية : و إن كبر مع الإمام التكبيرة الأولى و لم يكبر الثانية و الثالثة يكبرهما ثم يكبر مع الإمام . و في الخلاصة : و إن جاء رجل و قد كبر الإمام أربعا و لم يسلم لا يدخل معه في رواية عن أبي حنيفة ، و الأصح أنه يدخل و عليه الفتوى . و في الفتاوى العتابة : ولو كبر الإمام أربعا ثم حصر رجل و كر قبل أن يسلم الإمام فهذا لم يدرك صلاة الجارة في قول أنى حيفة ، و فيه خلاف لأنى يوسف . و لو سلم بعد الثلاثة ناسيا كبر الرابعة و يسلم . م . و في المتقى : إذا كان الرجل حاصرا مع الإمام وقت الشروع في صلاة الجنارة فكبر الإمام و لم يكبر هو مع الإمام فانه يكبر التكبيرة الأولى و لا ينتظر التكبيرة الثانية ، فان لم يكبر حتى كبر الإمام الثانية كبر الثانية عنها و لم يكبر الأولى حتى يسلم الإمام ، فان كبر الأولى مع الإمام و لم يكبر الثانية و الثالثة مع الإمام فانه يكبرهما اتباعا ثم يكبر مع الإمام ما بقي ، فان لم يكبر هو مع الإمام حتى كبر الإمام أربعا كبر هو قبل أن يسلم الإمام ثم يكبر ثلاثا قبل أن ترفع الجنارة . و في الولوالجية : و عليه الفتوى ، و في مختصر تجميس خواهر زاده : فان سلم الإمام فقد انقضت و لا يكبر ، م : و روى عن أبي حنيفة في هذه الصورة أنه فاتته صلاة الجنارة ، و قد ذكرنا أنه إذا كان مسبوقا بأربع تكبيرات على قول أبي حنيفة و محمد لا يصير مدركا

للصلاة ، و على قول أبى يوسف يصير مدركا لأن عدده كما حضر يكبر ، وذكر شيخ الإسلام قول محمد فى هذه الصورة نظير قول أبى يوسف و قال . حين حضر المقتدى يكبر تكبيرة الافتتاح عند محمد كما هو قول أبى يوسف ، و فرق محمد بينهما إذا أدرك الإمام بعد التكبيرة الرابعة و بينما إذا أدرك بعد التكبيرة الثالثة ، و الفرق أن بعد ما كبر الإمام التكبيرة الثالثة لو انتظر المقتدى تكبيرة الإمام لا تقوته الصلاة لأنه يكبر معه التكبيرة الرابعة ، أما بعد ما كبر الإمام الرابعة لا يمكنه انتظار الإمام لأنه لم يق عليه شيء ، فلم يكبر حين حصر تقوته الصلاة ، ولهذا افرقا إذا كبر على حارة تكبيرة ثم أتى بحارة أخرى فوصعت يتم الصلاة على الأولى و يرد الثانية بالصلاة ، لأنه لو جمع بينهما لا يحلو إما أن يقتصر على ما بقى من التكبيرات فيصير مكبرا على الثانية ثلاث تكبيرات و صلاة الجارة لم يشرع ثلاث تكبيرات ، وإما أن يريد تكبيرة أخرى يصير مكبرا على الأولى خمس تكبيرات بتحريم واحدة ، ذلك أيضا غير مشروع باجماع الصحابة ، فإن بوى أن يصلى على الحارة الثانية بهذه التحريم لا يحلو إما أن بوى الصلاة عليهما جميعا فى هذا الوجه يتم الصلاة على الأولى . يستقبل الصلاة على الثانية ، و كذلك إذا لم يوشئ أو نوى الثانية ولم يكبر لها ، و فى هذين الوجهين أيضا يتم الصلاة على الأولى و يستقبل الصلاة على الثانية ، و فى الحابة فان كبر إن نوى الأولى أو واهما أو لم يوشئ كان فى الأولى ، إلا إذا كبر بوى الثانية لا غير فانه يصير خارجا عن الأولى ، و فى التجريد : و إذا فرغ أعاد الصلاة على الأولى . و فى الفتاوى . د عن أبى يوسف إذا كبر بوى التطوع و صلاة الجنابة جار عن التطوع . فتاوى آهو : سئل عن صلى على حنافة و على أعضائه نجاسة إن اشتغل بعسله تقوته الصلاة هل يجوز مع النجاسة ؟ قال : لا يجوز .

(١) انعقد الإجماع فى زمان عمر رضى الله عنه و اتفقوا على اربع تكبيرات لما تحقق عددهم أنه كان آخر صل النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كبر أربعاً على حارة . كما نقله المصنف سابقا : ص ١٥٤ (٢) أى الخاية - كما فى بعض النسخ .

م : القسم الثالث

في بيان من يصلى عليه ومن لا يصلى عليه

نقول : لا يصلى على الكافر ، و يصلى على كل مسلم مات بعد الولادة - و في شرح المتفق : صغيرا كان أو كبيرا ، ذكرا كان أو أنثى ، سرا كان أو عبدا - م : إلا النفاة و قطاع الطريق فإنه لا يصلى عليهم ، و في السبعة . اتفاق الروايات ، و في الفسل روايتان ، قال الطحاوى في كتابه . لا يغسلان ، و روى إبراهيم بن رستم عن محمد . يغسلان لانهما لو لم يغسل صارا ملحقين بالشهداء و ذلك لا يجوز ، و عليه الفتوى ، م . و قال الشافعى رحمه الله . يصلى عليهم . و في الفتاوى العتاية : المسلم قتل في دار الحرب و لم يهاجر إليها يغسل . و في الطهيرية . و حكم المقتولين بالعصية كأهل الدرب و أهل كلاباد إذا تراموا بالأحجار فقتل واحد منهم حكم قطاع الطريق حتى لا يغسل في رواية ، و لا يصلى عليه بالاتفاق . و في الخلاصة الحاية و السارق الذى صلب بمرة قطاع الطريق ، م : و كذلك الذى يقتل سعه بالحق لا يصلى عليه ، هكذا روى عن أنى حيفة رحمه الله ، و قال أبو يوسف . و كذلك كل من يقتل على متاع يأخذه و المكابرون في المصر بالسلاح - و في الذخيرة بالليل - م : لأنهم يسعون في الأرض بالفساد فكان حكمهم حكم قطاع الطريق . [و في جامع الفتاوى أبو بكر فيمن مات في بلده و صلى عليه ثم جاء أهله لخمليه إلى منزله لا يصلى عليه ثانيا إذا كان قد صلى عليه] . ذكر الحاكم الشهيد في المتقى من قتل مظلوما لم يغسل و يصلى عليه ، و من قتل ظلما يغسل و لا يصلى عليه ، و أراد بالمقتول ظلما المقتول من أهل العدل قتل سيف أهل النعى ، و أراد بالمقتول ظلما المقتول من أهل النعى قتل سيف أهل العدل ، وإنما لا يصلى على الناعى إذا قتل في الحرب فأما إذا قتل بعد ما وضع الحرب أورارها يصلى عليه ، و كذلك قاطع الطريق إنما لا يصلى عليه إذا قتل في حالة الحرب فأما إذا أخدم الإمام ثم قتلهم صلى عليهم ، و في الذخيرة : و قال في قاطع الطريق : روى عن محمد في النوادر : لا يصلى عليه سواء قتل في الحرب

(١) ليست هذه العبارة في أكثر النسخ ، وليس لها محملها .

أو قتل الإمام حدا . م : وإذا مات المولود في حال ، لادته فان حرق أكثره صلى عليه ، وإن كان أقل لم يصلي عليه ، فإذا مات بعد ما حرج أكثره فكأنه مات بعد الولادة ، وإذا مات بعد ما حرج الأقل فكأنه مات في البطن ، وفي الدخيرة سواء خرج من حجاب الرأس أو من حجاب الرجل . وفيها . . . يصلي على الشهيد في قول أهل العراق وأهل الشام . وهو مذهب علمائنا ، وقال أهل المدينة : لا يصلي عليه ، وفي السعاق : وقال الشافعي . لا يصلي عليه . م . ومن قتل نفسه خطأ بأن ناول رجلاً من العدو ليصره فأخطأ وأصاب نفسه ومات فانه يغسل ويكفن ويصلى عليه ، وهذا لا خلاف . وأما من تعمد قتل نفسه بحديده احتلف المشايخ فيه ، بعضهم قالوا لا يصلي عليه ، وكان الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني يقول الأصح عندى أنه يصلي عليه ، وبقبل توفته إن تاب في ذلك الوقت ، وكان يقول القاضي الإمام علي السغدري الأصح عندى أنه لا يصلي عليه ، وفي الظهيرية ولكنه يغسل عده الحجة : سئل عن إبراهيم النخعي عن رجل خنق نفسه يصلي عليه ، فان الصلاة سنة ، قال أبو يوسف : يغسل ولا يصلي عليه ، قال الفقيه أبو حمزة . إن أحرق نفسه لا يصلي عليه ، وإن خنق نفسه يغسل ويصلي عليه ، وفي الجامع الصغير : من قتل نفسه يغسل ويصلي عليه ، قال الحجة : وهو الصحيح ، لأنه مؤمن مذهب فصار كغيره من أصحاب الكثر . وفي الفتاوى المتأينة . صراني أسلم عند موته لا يصلي عليه حتى يقول : رثت عن دين الصراية . . م . والذي صله الإمام هل يصلي عليه ؟ من أي حبيبة رحمه الله فيه روايتان ، قال محمد في الجامع الصغير في صبي و سبي معه أبواه أو أحدهما مات : لا يصلي عليه إلا إذا كان أقر بالإسلام وهو يعقل الإسلام ، وإن لم يسب معه أحدهما مات يصلي عليه . الثانية : وعن محمد . إذا اشترى الرقيق الصغار في دار الحرب مات أحد منهم في دار الحرب لا يصلي عليه . إذا ارتد الزوجان والمرأة حامل فوصعت الولد ثم مات الولد لا يصلي عليه ، وحكم الصلاة عليه يخالف حكم الميراث . م : والصبي إذا وقع في

الفتاوى التاتارخانية (كتاب الصلاة - صلاة الجنازة: من هو أولى بالصلاة على الميت) ج - ٢

يد المسلم من الحد في دار الحرب وحده ومات هناك صلى عليه، واعتبر مسلماً تبعاً لصاحب اليد عند إعدام تبعية الأيوين، ويستوى الحواب فيما قلنا: إذا كان الصبي عاقلاً أو غير عاقل. لأنه قبل البلوغ تابع للأيوين في الدرس ما لم يصف الإسلام، وقوله في المسألة الأولى: إذا سبى معه أولاد لم يصل عليه حتى يقر بالإسلام وهو يعقل الإسلام، يعنى صفة الإسلام، وهذا يدل على أن من قال: لا إله إلا الله، لا يكون مسلماً حتى يعلم صفة الإيمان، وكذلك إذا اشترى جارية واستوصفها صفة الإسلام فلم تعلم فاتها لا تكون مؤمنة، وصفة الإسلام ما ذكر في حديث جبرئيل عليه السلام أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسوله، واليوم الآخر، والعث بعد الموت، والقدر حيره وشره من الله تعالى.

وما يتصل بهذه المسألة أن أولاد المسلمين إذا ماتوا حال صغرهم قبل أن يعقلوا يكونون في الجنة، قد روى عن أبي حنيفة التوقف فيهم، وهو مردود على الراوى فان محمداً روى عن أبي حنيفة في كتاب آثار أبي حنيفة أن الذين يصلون في حارة أولاد المسلمين وهم صغار يقولون في التكبيرة الثالثة: اللهم احمله لنا فرطاً، اللهم احمله لنا دحرًا، اللهم احمله لنا شامعاً مشفقاً، وهذا قضاء منه بسلامتهم، وأما أولاد الكفار إذا ماتوا قبل أن يعقلوا اختلف فيه أهل السنة والجماعة، روى عن محمد أنه قال: إني أعرف أن الله تعالى لا يعدب أحداً من غير دين، وبعضهم قالوا: يكونون في الجنة خداماً للمسلمين، وبعضهم قالوا: إن كانوا قالوا "بلى" يوم الميثاق عن اعتقاد يكونون في الجنة، وإن كانوا قالوا من غير اعتقاد يكونون في النار، وروى عن أبي حنيفة أنه توقف فيهم وكل أمرهم إلى الله تعالى.

القسم الرابع

في مان من هو أولى بالصلاة على الميت:

وذكر محمد في كتاب الصلاة أن إمام الحنابلة أولى بالصلاة، وفي الخلاصة الخاتمة:

الفتاوى التاتارخانية (كتاب الصلاة - صلاة الجنائز: من هو أولى بالصلاة على الميت) ج - ٢

إمام الحى أولى من الولى فى الصحيح من الرواية، و روى ابن سماعة عن أنى يوسف أن
الولى أولى من الكل، وفى الظهيرية: ولا يتقدم إمام الحى إلا ما دن الآب، وعند عدم
إمام الحى أبو الميت أولى من سائر العصاة. م: وذكر الحسن فى كتاب الصلاة عن
أبى حنيفة أن الإمام الأعظم - وهو الخليفة - أولى إن حضر، فان لم يحضر فإمام
المصر أولى، وفى الولوالحية: فان لم يحضر الإمام الأعظم فسلطان كل مصر، وإن
لم يكن فإمام المصر، م: وإن لم يحضر إمام مصر فالقاضى أولى، فان لم يحضر فصاحب
الشرطة أولى، فان لم يحضر فخليفة الوالى، فان لم يحضر فخليفة القاضى، فان لم يحضر
فإمام الحى، وفى الخاتمة: وإن لم يحضر إمام الحى، حضر المؤذن فليس على الأولياء
تقديمه فان لم يحضر فالأقرب من دوى قرانه وفى الهداية والأولياء على الترتيب
المذكور فى كتاب الكاح، وفى الولوالحية إلا أن ما هنا يقدم الآب على الاس - هو
الصحيح - وإن كان الاس مقدما فى ولاية الكاح عد أنى حيفة وأنى يوسف،
م: وبهذه الرواية أحد كثير من مشايخنا، ومن المشايخ من قال: لا اختلاف بين
الروايتين، وإنما ذكر محمد إمام الحى أولى فى كتاب الصلاة لأن السلطان لا يوحى فى
كل موضع، وقال الكرخى فى كتابه و تقديم إمام الحى ليس بواجب ولكنه افضل،
فأما تقديم السلطان فواجب لأن فى ترك تقديمه ارداء به وفى ذلك إفساد لأمور
المسلمين فبجب تقديمه. وفى الظهيرية: فان حضر الوالى أو خليفته والقاضى وصاحب
الشرطة وإمام الحى والأولياء فأنى الأولياء أن يقدموا أحدا من هؤلاء وأرادوا أن يتقدموا
فلهم ذلك، ولهم أن يقدموا من شاؤا، ولا يتقدم أحد من هؤلاء إلا بأدبهم - وفى
الخاتمة: وهذا كله قياس قول أنى حيفة، م. وهذا كله قول أنى حيفة ومحمد، وقال
أبو يوسف والشافعى ولى الميت أولى بالصلاة على الميت على كل حال، وفى الخلاصة:
و قال الشافعى: العصة أولى من السلطان فى الأحوال كلها.

م: فان اجتمع للميت قريبان فى القرب إليه على السواء بأن كان له أخوان لآب وأم

الفتاوى التاتارخانية (كتاب الصلاة - صلاة الجماره : من هو أولى بالصلاة على الميت) ج - ٢

فان أراد الا كبر أن يقدم إسماء ليس له ذلك إلا برضاء الآخر ، و في الفتاوى العتائية :
للآخر أن يمسه و يتقدم هو ، م : و إن كان أحدهما لأب و أم و الآخر لأب فالحق
لأب و أم أولى و إن كان أصغر ، و إن قدم الأخ لأب و أم خير فليس للأخ أن
أن يمسه عن ذلك . و إن اجتمع لليت أس و أب ذكر في كتاب الصلاة أن الأب أولى ،
م : من مشايخنا من قال : ما ذكرنا في كتاب الصلاة أن الأب أولى قول محمد ، فأما على
قول أبي حنيفة الأس أولى ، و على قول أبي يوسف الولاية لهما إلا أنه يقدم الأب
احتراما له ، و منهم من قال : لا تل ما ذكر في صلاة الجماره أن الأب أولى قول الكل ،
و نص هشام في فوائده عن محمد عن أبي حنيفة أن الأب أولى من الأس ، و إن اجتمع
لليت أب و أخ فالأب أولى بالإجماع . و في شرح الطحاوي : و لو مات الأس وله أب
و أب الأب فالولاية لأبيه و لكن له أن يقدم أباه ، و كذلك المكاتب إذا مات الله أو عبده
و مولاه حاضر فالولاية إلى المكاتب و لكن له أن يقدم المولى . م . قال في القدرى . و سائر
القربات أولى من الزوج ، و كذا مولى العتاقة و ابه ، و في شرح الطحاوي . و مولى
المولات إذا لم يكن أحد أقرب منها ، م : و هذا مدهسا ، و قال الشافعى : الزوج أولى ،
و في الفتاوى العتائية الروح كالأخى ، و عن بعض أصحابنا : الزوج أولى من الأخت ،
و كذا الجار . و في هداية الساطنى : مولى العتاقة أولى من الأخ لأم و من مولى المولات ،
و فيه أيضا : الجد أب الأم أولى من الأخ لأم . و إن كان للمرأة التي ماتت زوج
و ابن بنته كره للابن أن يتقدم على الأب لأن تقدمه على الأب ارداء و استخفاف
بالأب فينبغى أن يقدم و لا يتقدم عليه ، و قال أبو يوسف . و له في حكم الولاية أن
يقدم غير أبيه لأن الأس هو المولى إلا أنه منع عن التقدم على أبيه لما ذكرنا من المنع
و ذلك المنع لا يوجب انقطاع ولايته ، و إن تركت أباً و زوجاً و ابناً من هذا الزوج :
لم يكن للابن أن يقدم أباه إلا برضاء الجد ، و إن تركت زوجاً و ابناً من زوج آخر
فلا بأس للابن أن يتقدم على هذا الزوج و يقدم من شاء . و مولى المولات أحق من

الآخني . و قال أبو يوسف : إذا كان الأقرب غائبا فالأبعد أولى ، فان قدم الغائب غيره بكتاب كان للأبعد منه ، و حد الغيبة هاهنا أن لا يقدر على القدوم فيدرك الصلاة و لا يقدر أن على تأخيرها بقدومه . و المريض بمزلة الصحيح يقدم من شاء ، و ليس للأبعد منه . و إن قدم الأخوان من الأب و الأم كل واحد منهما رجلا فالذي قدم الأكبر أولى لانهما رضىا بسقوط حقهما و أكرهما سنا أولى بالصلاة عليه فيكون أولى بالتقدم ، و في الطهيرة : و كذا الإسمان ، و كذا أبناء العم . م : و لا حق للنساء و الصغار - و في شرح الطحاوى : و المجانين - م : في التقديم . و في جامع الحوامع . مات في غير ملة فصلى عليه بأذن السلطان أو القاضي ثم جاء أهله و حملوا إلى منزله لا يعاد . م . عد مات و احتصم في الصلاة عليه المولى و أب العد أو انه و هما حرا المولى أحق بالصلاة - و في الكرى : و عليه الفتوى . الخانية : و عن أبي يوسف . أمة ماتت و حضر جنازتها الزوج و ابن الزوج و ابن المولى و المولى حاضر في المصر لم يحضر جنازتها فان المولى أحق من الزوج ، م : و كذلك المكاتب إذا مات عن غير ولاء ، و لو ترك ولاء و أدبت كنانته أو لم تؤد إلا أن المال حاضر لا يخاف عليه التلغ فالأول ، و كذلك الأب و لكن يكره أن يتقدم حده و هو أبو المكاتب ، فان كان المال غائبا فالمولى أحق بالصلاة عليه .

و في الفتاوى العتائية : إذا كان القوم سعة قاموا ثلاثة صفوف : يتقدم واحد ، و ثلاثة بعده ، و اثنان بعدهم ، و واحد بعدهما ؛ لأن في الحديث . من صلى عليه ثلاثة صفوف غمر له .

م : نوع آخر من هذا الفصل في القبر و الدفن

و إذا انتهى بالميت إلى القبر فلا يضر وتر أدخله أو شفع ، لأن المقصود وضع الميت في القبر فانما يدخل قبره بقدر ما يحصل به الكفاية ، و في السنن : و الستة هو الوتر ، و في الحجة : و يستحب أن يكونوا أقرباء أمناه و صلحاء ، م : و قد تصح أن يفي قبر

رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل أربعة : على و العباس و ابنه فضل رضى الله عنهم و اختلفوا فى الرابع ، ذكر شمس الأئمة الحلوانى أن الرابع صالح مولى عاتقة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، و ذكر الشيخ المعروف بخواهر زاده [أنه صهيب ، و ذكر السرخسى] أنه مغيرة بن شعبة أو أبو رافع . و يقول واضعه فى اللحد " بسم الله و على ملة رسول الله " معاه . بسم الله و ضعناك و على ملة رسول الله سلماتك ، و فى الظهيرية : و إذا وضعوه قالوا " سم الله ، و بالله ، و فى الله ، و على ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم " .

م . و يلحد لليت و لا يشق له ، و هذا مدهنا ، و قال الشافعى : يشق و لا يلحد ، و فى الطحاوى : و الشق أن يشق له وسط القبر ، و فى الخانية . و السنة فى القبر عندنا اللحد ، فان كان الأرض رحوة فلا بأس بالشق . م : و صفة اللحد أن يحجر القبر تمامه ثم تحصر منه فى جانب القبلة حفرة فى وسط القبر و يوضع فيه الميت .

و يدخل الميت من قل القبلة فى القبر ، و فى بعض الكتب : و يستقبل به القبلة عد ادخاله فى القبر ، يعنى توضع الجنازة فوق اللحد من قل القبلة ، و فى الحاية : و هذا أولى ، م : و قال الشافعى : يسل سلا ، و قال الشيخ الإمام الزاهد شيخ الإسلام : صورة السل أن توضع الجنازة فى مؤخر القبر حتى يكون رأس الميت بازاء موضع قدميه من القبر ، ثم يدخل الرجل الآخر القبر فيأخذ برأس الميت و يدخله القبر أولاً و يسل كذلك ، و قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلوانى رحمه الله : صورة السل أن توضع الجنازة فى مقدم القبر حتى يكون رجل الميت بازاء موضع رأسه من القبر ثم يدخل الآخر القبر فيأخذ برجل الميت و يدخلها القبر أولاً فيسل كذلك ، و يوضع فى القبر على شقه الأيمن متوجهاً إلى القبلة .

قال محمد فى الجامع الصغير : و يسجى قبر المرأة بثوب - من نصاب الاحتساب

فى الثالث و العشرين : و هو أنهم يسجدون قبر الميت ثوب فى اليوم الثالث و غيره من أيام الزيارة المعهودة ، و تسجدة القبور غير مشروعة أصلا فى حق الرجال و بعد تنوية اللين فى حق النساء ، و مر على رضى الله عنه مقبر رحل قد سجد فحاه و قال : إنما هو رحل ، من الزاد : و إذا وضعت فى اللحد استغنى عن التسجدة ، و إن كان رحلا لا يسجد قبره عندنا ، و عند الشافعى يسجد .

و قال محمد فى الجامع الصغير : و يكره الآخر على اللحد ، و يستحب القصب^(١) و اللين ، قال فى الأصل : اللين أو القصب ، يدل المذكور فى الجامع الصغير على أنه لا بأس بالجمع بينهما ، و حكى عن الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلوانى : هذا فى قصب لم يعمل ، فأما القصب المعمول و هو بالفارسية : بوريا فانه ارنى ، فقد احتلف المشايخ رحمهم الله ، قال بعضهم لا يكره ، و أما الحصى المتحد من البردى^(٢) فالحقاؤه فى القبر مكروه ، و كثير من الصحابة رضى الله عنهم أوصوا بأن يرمسوا بالتراب رمسا من غير شق و لا لحد ، و كانوا يرمسون فى التراب رمسا و يمال عليهم التراب إلا أن الوجه يوقى من التراب بلبنتين أو ثلاث . و كراهة الآخر عدنا ، و قال الشافعى : لا بأس ، و عن إبراهيم النخعى أنه قال : كانوا يستحبون اللين و القصب و يكرهون الآخر ، و قوله : كانوا ، كناية عن الصحابة و التابعين ، و بعض مشايخنا قالوا : إنما يكره الآخر إذا أريد به الزينة أما إذا أريد به دفع أذى السباع أو شيء آخر لا يكره . الحاية : و يكره الآخر إذا كان على الميت ، أما فيما وراء ذلك لا بأس به ، و فى الجامع الصغير الحصى . و قد رخص إسماعيل الزاهد بالآخر خلف اللين على اللحد و أوصى به ، م قال مشايخ بخارا : لا يكره الآخر فى طهنتا لمساس الحاجة إليه لضعف الاراضى ، حتى قال بعضهم بأن فى هذه البلدة لو جعل تابوتا من حديد لا يكره ، لكن ينبغي أن يضع مما يلي الميت اللين ، و فى الخانية لم يذكر اللين و قال : يمرش فيه التراب و تطين الطبقة العليا مما يلي الميت و يجعل اللين

(١) القصب : نبات مائى منتشر على صفات المستنقعات ، و قيل هو الكبر النابت فى النخبة .
(٢) البردى . نبات مائى كالقصب كانوا فى القديم يستعملون قشره الكتابة .

الخفيف على يمينه ويساره ليصير بمنزلة اللحد . م : وكذلك التابوت من الخشب كرهه بعضهم على ظاهر الرواية وقالوا بأن هذا في معنى الآجر ، وبعضهم فرقوا بينهما وقالوا : كراهة الآجر من حيث أنه مسته النار فلا يتعامل به وهذا المعنى معدوم في الخشب ، ولكن هذا الفرق ليس بصحيح ومساس النار في الآجر لا يصلح علة الكراهة فان السة أن يغسل الميت بالماء الحار وقد مسته النار ، وفي الكافي . قال الجرجاني : هذا ليس بشيء لأنه يكفى في ثوب قصره القصار وإن كان له أثر النار ، وفي المضمرات : وكان الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل يقول لا بأس باستعمال الآجر في ديارنا ، وكان يجوز استعمال رءوف الحشب واتخاذ التابوت للميت حتى لو اتخذ تابوتا من حديد لم أر به بأسا في هذه الديار .

وقال : ويسم القبر مرتفعا من الأرض مقدار شبر أو أكثر قليلا ، وفي الحجة : وقد أحبر من رأى قبر الى عليه السلام أنه مسم ، م . فلا يزداد عليه من تراب غير القبر ، ولا يرفع ، وفي السكري : واليوم اعتادوا التسم باللبن صيانة للقبر عن البش ورأوا ذلك حسنا وقال الى عليه السلام : " ما رآه المسلمون حسنا هو عند الله حس " ؛ وقال الشافعي . يرفع ويسطح ولا يسم . وإن حيف دهاب أثره فلا بأس برش الماء عليه بلا خلاف ، إنما الخلاف فيما إذا لم يخف دهاب أثره ، ذكر في ظاهر الرواية أنه لا يكره ، وعن أبي يوسف أنه يكره ، وإن حيف مع ذلك فلا بأس بحجر يوضع أو آجر فالآجر لا يكره على الظاهر ، وفي كتاب الآثار عن محمد : لا أرى أن يزداد

(١) فقد ذكر البيهقي في سننه الكبرى ٤١١/٢ من طريق أبي العباس محمد بن يعقوب عن ربيع ابن سليمان عن عبد الله بن وهب عن سليمان بن بلال عن حمير بن محمد عن أبيه : أن الرش على القبر كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد رش النبي على قبر ابنه إبراهيم ووضع عليه الحصباء ، وكذلك رش على قبر عثمان بن مظعون ، و رش بلال على قبر النبي صلى الله عليه وسلم بقربة .

في تراب القبر على ما خرج [مه] ^١ ولا أرى رشح الماء عليه مأسا ، ولا يخصص ولا يطير ، روى ذلك عن أبى حنيفة ، وهكذا ذكر الكرخى في مختصره ، وفي النوازل : سئل أبو صر عن تطيين القبر ؟ قال . لا بأس به . وفي الغياثة : و عليه الفتوى ^٢ م : و عن أبى يوسف أنه كره أن يكتب عليه كتابا ، وفي الظهيرية : و لو وضع عليه شيئا من الأحجار و كتب عليه شيئا فلا بأس به عند البعض ^٣ ، وفي كفاية الشعى : حكى عن مض المتقدمين أنه أوصى إلى أبه فقال . إذا مت و غسلت فاكبت في حهقى و صدرى 'سم الله الرحمن الرحيم' ^٤ قال : فعلت ذلك ثم رأيته في المنام و سأله عن حاله فقال : لا وضعت في القبر جاءتنى ملائكة العذاب فلما رأوا مكتوبا على حهقى و على صدرى 'سم الله الرحمن الرحيم' قالوا . أمت من العذاب . الحجة و إذا حربت القبور لا بأس بتطيينها ، لما روى أن السى عليه السلام مر بقبر ابنه إبراهيم فرأى فيه حجرا سقط به فدهه و أصلحه ثم قال : " من عمل عملا فليتنقه " . و كره أبو حنيفة البناء فوق قبر و أن يعلم بعلامة ، قالوا و أراد بالبناء السقف ^٥ الذى يجعل على القبور في ديارها

(١) من كتاب الآثار للإمام محمد ج ٢ ص ١٩١ طبع حيدرآباد ، و انظر التعليق البسيط هناك . هام حدثا فيه تفصيل كل شيء (٢) و روى ابن أبى شيبة . حدثنا إسماعيل بن علي بن ابن عون قال . سئل محمد بن سيرين . هل تطيين القبور ؟ قال : لا أعلم به مأسا . (٣) روى ابن أبى شيبة : لما مات عثمان بن مظعون دمه رسول الله صلى الله عليه وسلم لبقع و قال لرحل : اذهب إلى تلك الصخرة فأتني بها حتى أضعها عند قبره حتى أعمره ، و عند أبى داود : أعلم بها قبر أخى و أدوس إليه من مات من أهلى ، و قال الحاكم في تخريج الأحاديث : إن المسلمين و أئمتهم من المشرق إلى المغرب مكتوب على قبورهم هو عمل أخذ به الخلف عن السلف ، فقد وجد الإجماع العمل على لوحات القبور ، في شرح الطحاوى لمختصر الكرخى : قال شيخ الإسلام : لو احتيج إلى الكتابة حتى يذهب الأثر فلا بأس به ، كذا في السراجية (٤) السقط : وعاء كالقعة أو الجوانق ، يستعار للتأبوت الصغير .

فقد روى في رواية أخرى الهى عن السقط . و في الحجة : و يكره القبور على السور ، و في كفاية الشعبي . كان عصام بن يوسف يظوف حول المدينة يعمر القبور الحربة ، و يصلح الطريق و القناطر الخربة ، و يتعاهد الضعيف و الأراذل و غيرها و يقوم بأسانها . عن حميد بن حميد عن أس عن النبي عليه السلام أنه قال : صمق الرياح و قطر الأمطار على قبر مؤمن كمارة لذنوبه . في عرب الخطابي ” أنه نهى عن تقصيص القبور و تكليلها “ التقصيص التجصيص و التكليل ماء الكل و هى القاب و الصوامع التى تنى على القبور . م : و يكره أن يوطأ على القبر - يعنى بالرجل - أو يقعد عليه أو يقضى عليه حاجته . و في تحف الناصرى : و لو وجد طريقا فى المقبرة إن وقع فى قلبه بأنه حدث لا يمشى لانه يحب تعظيم قبر المسلم ، و إن لم يقع لا بأس بأن يمشى . م : و يكره أن يصل على قبره ، و عن أبى حنيفة أنه قال : لا يسمى أن يصل على ميت بين القبور ، و إن صلوا أحزاهم .

[قال القدورى : و ذو الرحم المحرم أولى بإدخال المرأة القبر من غيره] ١ . و فى نوادر إبراهيم عن محمد : الأخوان أحق بدخول القبر من بى الأعمام - يريد به دخول قبر المرأة ، و هو الأعمام أحق من الزوج و من أح الرضاغة . و فى الولولجية : المرأة إذا ماتت و ليس لها محرم فأهل الصلاح من جيرانها يلى دفنها . و لا يدخل أحد من النساء القبر لأن من الأحيى المرأة فوق الثوب يحور عند الضرورة فى حالة الحياة ، و كذلك بعد الوفاة ، و فى الحجة . و من ذلك يحور للطبيب و الجراح النظر و اللس للمعالجة ، فكذا هذا . م : و لا يدهن رحلان أو أكثر فى قبر واحد ، و عند الضرورة لا مأس به ، و يقدم فى اللحد أصلها و يحمل بينهما حاجزا من الصعيد ، و إن احتاجوا إلى دفن الرجل و المرأة فى قبر واحد يقدم الرجل فى اللحد ، و فى الجنائز تقدم المرأة على الرجل ليكون إلى الرجل أقرب و المرأة عنه أبعد ، و فى الحجة : و إن كانتا امرأتين

(١) من أر ، خ ، س و غيرها .

قدموا إلى اللحد أفضلها و يجعل بينهما حاجزا من التراب . و فيها : و قال محمد بن شهاب الزهري : إذا ماتت الأم و ولدها فان كان سقطا لا بأس بأن يدفن مع أمه ، و إن استهل صارغا صلى عليه و دفن وحده ، و إن دفن مع أمه جار .

و إذا صار الميت ترابا في القبر يكره دفن غيره في قبره لأن الحرمه باقية ، و إن حموا عظامه في ناحية ثم دفن غيره فيه تركا لحيران الصالحين و يوحد موضع ما رغ يكره ذلك .

و إن كانت مقابر أهل الذمة لا تنش و إن طال الرمان بها لأهم أتباع المسلمين أحياء و أمواتا ، و أما أهل الحرب إن احتيج إلى تشهم لا بأس بذلك . و لو أن سعا رفع ميتا من قبره يحوز دفن غيره في قبره . و كذلك إذا حول الميت من قبر إلى قبر جار دفن غيره في قبره بادن و رثته . و في الفناوى العتائية : أمق مالا في إصلاح قبر لجاء رجل و دفن فيه ميتة أو كان الأرض موقوفة يضم ما أنفق فيه ، و لا يحول الميت من مكانه لأنه وقف . و في وقف الفناوى أيضا . حمل أرضه مقبرة فبنى رحل فيها بيتا لوصع السرير و العشى واللن إن كان في الأرض سعة لا بأس به ، و إن كان في الأرض ضيق يهدم البيت و يحمر فيه لأن مالكها قد جعلها مقبرة . حفر رحل قبرا فأرادوا دفن ميت آخر فيه إن كانت المقبرة واسعة يكره ذلك لأن صاحبه يتوحش بذلك ، و إن كانت ضيقة جاز ، قال الفقيه أبو الليث رحمه الله : لأن أحدا من الناس لا يدرى بأى أرض يموت و لكن يضم ما أنفق صاحبه فيه ، و هذا كمن سبط بساطا أو مصلى في المسجد أو المجلس فان كان المكان واسعا لا يصلح و لا يجلس عليه غيره ، و إن كان المكان ضيقا جار لغيره أن يرفع السباط و يصلح في ذلك المكان أو يجلس .

و من حفر قبرا لنفسه قبل موته فلا بأس به و يؤجر عليه ، هكذا عمل عمر بن عبد العزيز و الربيع بن خيثم و غيرهم . م . و في بعض النوادر عن محمد أنه قال . ينهى أن يكون مقدار العمق إلى صدر رجل وسط القامة ، قال : و كل ما ازداد فهو أفضل . و عن عمر رضي الله عنه أنه قال : يعق القبر إلى صدر الرجل ، و إن عمقوا مقدار قامة الرجل فهو أحسن ، و في الحجة . و روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة قال . طول القبر على

قدر طول الإنسان ، وعرضه قدر نصف قامته ، وقال حلف بن أيوب : ينبغي أن يكون عمق القبر إلى السرة . وفي تجهيز الناصري : حطب نبت في المقبرة ثمه يصرف في مصالح المقبرة ، وفي السكرى : شوكة أو حشيش نبت على القبور فإن كان رطبا يكره قلعها ، وإن كان يابسا لا ، وإذا كان في المقبرة حطب يحور للرجل أن يحطب فيها .

نوع آخر من هذا الفصل

في الكافر يموت وله ولي مسلم

قال محمد في الجامع الصغير : كافر مات وله ولي مسلم قال : يغسله و يكفنه ويدفنه . وفي الفتاوى العتابة . و يجهزه ، وفي الولوالجية ولا يغسل عليه . م : واعلم إذا كان خلف حنارة الكافر من قومه من يتبع الحنارة لا ينبغي لقريبه المسلم أن يتبع الجارة حتى لا يكون مكثرا سواد الكفرة ولكن يمشى ناحية منها ، وإن لم يكن حلف الحنارة من قوم الكافر من يتبعها فلا بأس للسلم أن يتبعها . وفي الطحاوي : ولا بأس بأن يعود إذا مرض ويعرض عليه السلام . م : ولا يغسل الكافر كما يغسل المسلم . يريد به أنه لا يراعى في حقه سنة العسل من البداية بالمياض وغير ذلك ، ولكن يصب الماء عليه على الوجه الذي يغسل الجاسات ، وفي الولوالجية . وإن اكتفى بغسلة واحدة أو بمسحة فهو جائز . م . وكذلك لا يراعى في حقه سنة الكفن . وفي الكافي : من العدد والكافور على المساجد ونحو ذلك . م . ولكن يلف في ثوب ، وكذا لا يراعى في حقه سنة اللحد ولكن يحفر له حميرة . وفي الكافي : ولا يوسمه كما يكون للسلم . م : ولا يوضع فيه بل يلقى ، وهذا لأنه مراعاة السنة في هذه الأشياء لحق المسلم ، وكذلك كل ذي رحم محرم منه مثل الأخ والأخت والعم والعمة والخال والخالة لأنه من باب التكريم وصلة الرحم ويكون من محامد الدين . وإما يقوم المسلم بغسل قريبه الكافر وتكفينه ودفنه إذا لم يكن هناك من يقوم به من المشركين ، فإن كان هناك أحد من قرابته على ملته فإن المسلم لا يتولى بنفسه بل يفوض إلى أقربائه المشركين فيصنعوا به ما يصنعون بموتاهم . ولم يبين في الكتاب أن الأس المسلم إذا مات وله أب كافر هل يمكن أبوه

الكافر من القيام بغسله و تجهيزه ؟ و ينهى أن لا يمكن من ذلك بل يغسله المسلمون .
 وفى الحائىة : إذا قتل المرتد تحصر حميرة و يلقى فيها كالكلب . م : و يكره أن يدخل
 الكافر فى قبر قرأته من المسلمين لدفعه .

وفى القيمة : سألت يوسف بن محمد عن رفع الستر عن وجه الميت ليراه ؟ قال :
 لا بأس به . و لا يقل القور لأنه من عادة النصارى ، و لا يصع اليد عليها لأن مشايخ
 مكة يكرهون ذلك .

م : نوع آخر فى الخطأ الذى يقع فى الباب

إذا دس قبل الصلاة عليه صلى عليه فى القبر ما لم يعلم أنه تفرق أحزائه ، و لا يخرج من
 القبر لأنه قد سلم إلى الله تعالى - قالوا : و ما ذكر أنه لا يخرج من القبر بذلك فيما إذا
 وضع اللبن على اللحد و أهمل التراب عليه ، أما إذا لم يوضع اللبن على اللحد أو وضع لك
 لم يهل التراب عليه يخرج و يصلى عليه ، قال الحاكم الشهيد رحمه الله : و فى الأمالى عن
 أبى يوسف أنه يصلى على الميت فى القبر إلى ثلاثة أيام ، و بعد ما مضت الثلاثة لا يصلى
 عليه ، و هكذا روى ابن رستم فى النوادر عن محمد بن أبى حبيبة ، و الصحيح أن هذا
 ليس بتقدير لارم لأن تفرق الأحزاء يختلف باختلاف الأوقات فى الحر و البرد
 و باختلاف الأمكنة و باختلاف حال الميت فى السمن و الهزال ، و إنما المعتبر غالب
 الرأى ، و فى التهذيب : و عن محمد : إذا كان مهزولا يصلى إلى عشرة أيام ، و فى شرح
 الطحاوى : إذا شك فى التمزق لم يصل عليه . م : و إذا صلى على الميت قبل الغسل فإنه
 يغسل و تعاد الصلاة عليه بعد الغسل ، و كذلك لو غسلوه و بقي عضو من أعضائه أو
 قدر لمة فإن كان قد لف فى كفته و قد بقي عصب لم يغسله الماء يخرج من الكفن و يغسل
 ذلك العضو ، و إن كان الباقي شيئاً يسيراً كالإصبع و نحوه فكذلك الجواب عند محمد ،
 و قال أبو يوسف : لا يخرج من الكفن ، ذكر الخلاف على هذا الوجه فى نوادر
 أبى سليمان ، و فى شرح الطحاوى : و لو علم ذلك قبل التكمين غسل بالإجماع ، م : و إن
 كانوا دفنوه ثم تذكروا أنه لم يغسلوه فإن لم يهيلوا التراب عليه يخرج و يغسل و يصلى عليه ،

و إن أهاوا التراب عليه لم يخرج ، و فى الفتاوى العتاية : و لو دفن قبل العسل لا ينبش ، و لو وضع اللبن يخرج و يغسل ، و قيل - معناه إذا لم يغب عن الأبصار . و لا يصل على غيره غسل ، [م : و هل يصل عليه ثانيا فى القبر ؟ ذكر الكرخى فى مختصره أنه يصل عليه]^١ ، و فى الوادر عن محمد القياس أن لا يصل عليه ، و فى الاستحسان يصل عليه . و إن سقط شيء من متاع القوم فى القبر فلا بأس أن يحجروا التراب من ذلك الموضع و يخرج المتاع من غير بش الميت ، و إن لم يمكنهم ذلك إلا بحجر الكل و نش الميت فعلوا ذلك . و ذكر فى الأصل . و إذا وضع الميت فى اللحد لغير القبلة أو على يساره - و فى شرح الطحاوى : أو وضعوا رأسه جانب الرجل - و قد عرف فإن كان بعد إهالة التراب لا ينبش عنه قبر ، و إن كان قبل إهالة التراب و قد شرجوا^٢ اللبن ينزع اللبن فيوضع كما ينبغي . و إذا صلوا على جنازة و الإمام على غير طهارة فليهم إعادة الصلاة ، و إن كان الإمام طاهرا و القوم على غير طهارة لم يكن عليهم إعادتها - و فى الظهيرية و بهذا تبين أن الجماعة ليست بلامرأة لأداء الصلاة على الحمار ، و كذلك المرأة إذا أتت رجالا تأدت الصلاة و لا يلزمهم الإعادة . م : و إن طهر أن الموضع الذى دفن فيه الميت مفضوب أو أحد بالشقة فانه يخرج الميت عنه و يدفن فى موضع آخر . و فى تجنب الناصرى : و إذا دفن الميت فى أرض غيره بغير إذن مالكها إن شاء أمر بإخراج الميت ، و إن شاء سوى الأرض و ررع فوقها - و بعض مسائل هذا الباب سيأتى فى كتاب الاستحسان . و فى الخانية . و يستحب فى القتل و الميت دفنه فى المكان الذى مات فى مقار أولئك القوم ، و إن نقل قبل الدفن إلى ميل أو ميلين فلا بأس به ، و فى الظهيرية : و يكره الزيادة على ذلك ، و لذا لو مات فى غير بلده فيستحب تركه ، فإن نقل إلى مصر آخر لا بأس لما روى أن يعقوب صلوات الله عليه مات بمصر و نقل إلى الشام بعد رمان [و موسى عليه السلام نقل تابوت يوسف عليه السلام من حش إلى الشام]^٣ و سعد بن (١) من أر ، خ ، س و غيرها (٢) أى صدوه و صموا بعصه إلى حض (٣) من أر ، خ ، س .

أبى وقاص رضى الله عنه مات فى ضيعته على أربعة فراسخ من المدينة و نقل على أعناق الرجال إلى المدينة . و بعد ما دفن لا يسع لإخراجه مدة طويلة أو قصيرة إلا بعذر و العذر ما قلنا . الحاوى : امرأة مات ولدها و هو غائب عنها دفن هاك و الأم لا تصر عنه هل يجوز أن ينبش و يحمل إلى موضع يكون هى أقرب منه ؟ قال : لا ينبش الميت بعد دفنه . م : و فى كراهية فتاوى أهل سمرقند . حامل أتى على حملها تسعة أشهر فماتت و قد كان الولد يتحرك فى بطنها لم يشق بطنها و دفنت ثم رثيت فى المنام أنها تقول « ولدت » لا ينبش القبر ، و فى الحثانية : امرأة ماتت و الولد يضطرب فى بطنها قال محمد : يشق بطنها و يخرج الولد لا يسع إلا ذلك - و الله أعلم .

نوع آخر من هذا الفصل فى المتفرقات

و تصف النساء خلف الرجال فى الصلاة على الجنائز ، فان وقعت امرأة بمنجب رجل فيها لم تفسد عليه صلاته . و إن كان ولى الميت مريضا صلى قاعدا و صلى الناس خلفه قياما أجزام فى قول أبى حنيفة و أبى يوسف ، و قال محمد : يجزى للامام و لا يجزى للأموم . و إذا اختلط موتى المسلمين بموتى الكفار إن أمكن تمييز المسلمين بالعلامة يميزون به ، و إن لم يمكن التمييز و كانت الغلبة للمسلمين غسلوا و يصل على عليهم . إلا من عرف بعينه أنه كافر . ولو وجد ميت فى دار الحرب لا يصل عليه و إن احتمل أن يكون مسلما لأن الغلبة فى دار الحرب للكفار ، فإذا كانت الغلبة للمسلمين جعل من حيث الحكم كأن الكل مسلمون فيصل على عليهم لكن يؤون بالدعاء للمسلمين ، و إن كان الأكثر كفارا لم يغسلوا و لم يصل عليهم ، و إن استؤوا لم يصل عليهم عندنا ، و قال الشافعى : يصل عليهم - و لم يبين فى الكتاب فى فصل الاستواء أنهم فى أى موضع يدفنون ؟ و قد اختلف المشايخ فيه ، بعضهم قالوا : يدفنون فى مقابر المشركين ، و بعضهم قالوا : يتخذ لهم مقبرة على حدة و هو قول الشيخ الإمام أبى جعفر . و فى فتاوى العناية : و لا بأس بأن يدفن المسلم فى مقابر المشركين إذا لم يبين من علاماتهم ، و فى فتاوى الحجة : الكافرة إذا ماتت و فى بطنها

ولد مسلم قد مات في بطنها لا يصل عليها بالإجماع ، واحتفلوا في الدفن ، وفي النيايح : قال بعضهم : تدفن في مقابر المسلمين ، وقال بعضهم : تدفن في مقابر الكفار ، وقيل : تدفن وحدها - م : وإنما يكون الولد مسلماً إذا كان أبوه مسلماً لأن الولد يتبع خير الأبوين ، وأما ولد البهائم فيتبع الأم نحو ما إذا علفت الشاة من الكلب فإن ولدها يكون حلالاً وعلى العكس عكسه ، ولا عرة للخنزير . وإذا لم يجدوا ماء لفسل الميت بماء وصلوا عليه ثم وجدوا ماء يغسل ويصل عليه ثانياً في قول أبي يوسف ، وعنه في رواية : يغسل ولا تعاد الصلاة عليه . وإذا أحطوا بالرأس وقت الصلاة لمجملوه في موضع الرحلين فصلوا عليها جازت الصلاة ، فإن فعلوا ذلك عمداً جازت صلاتهم وقد أسأوا ، وفي شرح الطحاوى : ولا تعاد ، م . وإذا أحطوا القلة جازت صلاتهم ، قال الشيخ الإمام شمس الأئمة : والحاكم الشهيد ذكر في إشاراتهما فرقاً فقال : إذا كان عدم أهم يصلون عليها إلى القلة - يعنى يصلون بالتحري - ولكن جهلوا عن القلة فلما فرغوا ظهر أنهم صلوا عليها إلى غير القلة أحزنتهم صلاتهم ، وفي الصلاة المكتوبة لا تجزيهم صلاتهم إذا فعلوا مثل هذا ، فأما عند مشايخنا فكلتاها سواء ، والحوار فيها أنهما تجوزان ، فإن تعمداً ذلك فأنهم يستقبلون الصلاة لعلها كما في المكتوبة . قال محمد : لا بأس بالإذن في صلاة الجنائز [١] ، ووقع في بعض النسخ : ولا بأس بالأذان في صلاة الجمار ، فإن كان الصحيح : لا بأس بالإذن في صلاة الجمار ، فعنه أحد الشيعيين : إما إذن الولي غيره في الصلاة على الجنائز ، وإما إذن أولياء الميت للمصلين لينصرفوا قبل الدفن ؛ وإن كانت الرواية : لا بأس بالأذان ، فعنه : لا بأس بالإعلام ، وقد حكى عن بعض مشايخ بلخ رحمه الله أنه يكره النداء بالأسواق أن فلان مات - وفي النيايح : هذا إذا كانت الميت بمن لا يترك الناس بالصلاة عليه ، وأما إذا كان بمن يترك الناس بالصلاة عليه فلا بأس به ، وفي السفناني : فإن كان طالماً أو زاهداً فقد استحسنت بعض

(١) من آر ، ح ، س وغيرها .

المتأخيرين الداء في الآ-واق بمجارته و هو الأصح ، م . و ذكر الكرخى عن أبى حنيفة أنه لا ينبغي أن يؤذن بالحارة إلا لأهلها و حيراتها و مسجد حيا - و فى الينابيع : و أقرانه و أصدقائه حتى يؤدوا حقه بالصلاة عليه و الدعاء ، م : و كثير من مشايخ بخارا لم يروا به بأسا . و لا يصل على ميت إلا مرة واحدة ، و قال الشافعى يجوز لمن لم يصل أن يصل عليه ، قال محمد فى الأصل : إلا أن يكون الذى صلى أول مرة غير الولي فيثبتد يكون للولي حق الإعادة . و يكره صلاة الخنارة عند طلوع الشمس و استوائها و غروبها ، و أن صلوا لم تكن عليهم لإعادتها ، و لو أدى بعد طلوع المجر أو بعد العصر لا يكره ، م : و لو حضرت الجارة بعد غروب الشمس يبدؤ بالمغرب ثم بالجنارة ، و روى الحسن بن زياد فى صلاته [المجرد أنه يبدأ بأيهما شاء ، فى فتاوى آمو . يبدأ بالمغرب أولا ثم بالجنارة قل أداء السن ، و قال القاضى شمس الأئمة الأورحدى . يبدأ بالسنة كيلا يقطع المور . م . و إذا وحدث شئ من أطراف الميت كيد أو رجل أو رأس لم يصل ولم يصل عليه و لكنه يدفن ، و قال الشافعى رحمه الله . يغسل و يصل عليه قل الجزء أو كثر ، و هدا فى الميت عند الشافعى ، أما فى الشهيد عده لا يصل على كل البدن فكيف يصل على حزمه أو أحصوا أنه لو وجد أكثر البدن يغسل و يصل عليه ، و ذكر حسن بن زياد فى صلاته [، عن أبى حنيفة أنه إذا وجد أكثر البدن غسل و كفى و صلى عليه و دفن ، م . و إن كان نصف البدن و معه الرأس غسل و صلى عليه و دفن ، و إن كان شقوقا بصفتين طولاً فوجد منه أحد المصفتين لم يغسل و لم يصل عليه ، و فى الولوالجية : و فى العسل روايتان ، و ذكر فى بعض المواضع أنه يكفن ، و لم يرد أنه يكفن على سنة تكفين الموتى بل يلف فى ثوب و يدفن احتراماً ، م : و إن كان أقل من نصف البدن و معه الرأس غسل و كفى و لا يصل عليه ، و فى الينابيع . الأصح أنه لا يصل عليه . م : قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلوانى : إذا كان القوم فى المصلى لغيره بالجائزة هل يقومون لها ؟ منهم من قال :

(١) من أر ، خ ، س و غيرها .

لا يقومون وهو الصحيح . فالصلاة على الحمار في الحانة و الأمكنة و الدور سواء ،
و إنما تنكره الصلاة على الحمار في المسجد الجامع و مسجد الحى عندنا ، و قال الشافى :
لا تنكره ، و عن أبى يوسف روايتان ، فى رواية كما قال الشافى ، و فى رواية : إذا كانت
الحمار خارج المسجد و الإمام و القوم فى المسجد فانه لا يكره . و فى المضمرات :
يكره صلاة الحمار فى الشارع و أراضى الناس ، و يكره صلاة الحمار و الإمام يخطب
لما فيه من ترك السعى الواجب . م . و لا يجهرون فى صلاة الحمار بشئ . من الحمد و الشاء
و صلوات الرسول عليه السلام ، و مشايخ ملح يقولون : إن السنة أن يسمع الصف الثانى
ذكر الصف الأول ، و الصف الثالث ذكر الصف الثانى ، و الرابع ذكر الصف الثالث ،
و قد روى عن أبى يوسف أنه قال . لا يجهرون كل الجهر و لا يسرون كل السر و يفنى
أن يكون بين ذلك . و إن شهد الحمار على غير وضوء و غاف إن اشتعل بالوضوء
سقه الإمام و يفرغ منها . تيمم و صلى فى قولهم حيما ، و إن اشتعل بالوضوء و لا يحاف
فوتها يتوضأ فى قولهم حيما ، و إن توضأ و شرع فيها ثم سقه الحدث و غاف إن
اشتعل يفرغ الإمام من صلاته جاز له التيمم مع وجود الماء و يدخل مع الإمام فى
صلاته ، ، هذا قول أبى حنيفة و محمد رحمهما الله ، و قال أبو يوسف : لا يجوز . رجل
تيمم و صلى على جنازة ثم أتى بحماره أخرى إن و حد من الوقت مقدار ما يتوضأ [و الماء
منه قريب بطل ذلك التيمم و عليه إعادة التيمم للصلاة على الثانية بالإجماع ، و إن لم يجد
من الوقت مقدار ما يتوضأ فيه]^١ فله أن يصلى بالتيمم الأول على الجازة الثانية عند أبى يوسف
رحمه الله - و فى الولوالجية : و عليه الفتوى ، م . و عد محمد ليس له ذلك و يعيد التيمم
للجنازة الثانية ، هكذا أورده الشيخ الإمام شمس الأئمة السرحسى فى شرح الصلاة ،
و أورده الشيخ الإمام أبو الليث المسألة فى مختلفاته و ذكر فيه قول أبى حنيفة مع قول
أبى يوسف ، و فى الكرى : و هذا إذا لم ينتظروه للصلاة ، أما إذا انتظروه لا يجوز أصلا .

(١) من أر ، خ ، س و غيرها .

و يكره أن يجعل على اللحد رفوف خشب - يريد به صفايح خشب توضع على اللحد لأن في ذلك إضاعة المال بلا فائدة ، ولكر مع هذا لو فعل لا بأس به لرخاوة الأرض في ديارها . وفي وقف النوارل : المرتد لا يدفع إلى من انتحل إليهم كاليهود والنصارى لبدنهم في مقابرهم ، ولكر يحفر له حيرة فيلقى فيها الكلب . وفي واقعات الناطق : رجل مات في السمعة بغسل ويكفص ويصلى عليه ويرى في الحر . وفي النوارل : لا يدفن الميت في الدار - وفي الولوالحية : وإن كان صغيرا . م : لأن الدفن مكان الموت سنة الأنبياء لا سنة غيرهم . ولا تكسر عظام اليهود والنصارى التي توجد في قبورهم . ولا يكره بعد صلاة الحارة ، ولا يقوم الرجل بالدعاء بعد صلاة الحنارة . وفي النوارل . صلى على حارة والولى خلفه ولم يرض به - أى لم يأمره به - فإن تابعه وصلى معه لا يجوز للولى أن يعيد الصلاة لأنه قد صلى مرة ، وإن لم يتابعه فإن كان الذى صلى السلطان أو الإمام الأعظم أو القاضى أو والى البلد أو إمام حيه فليس للولى أن يعيد - وفي الحناية : وفي طاهر الرواية ، م : وإن كان غيرهم فله الإعادة . مات رجل في غير بلده وصلى عليه غير أهله ثم جاء أهله وحملوه إلى منزله فإن كان الأول صلى بأذن الإمام يعنى السلطان أو القاضى : لا يصلون عليه ثانيا . وفي السفناق . وإن افتتح الرجل العريب صلاة الجازاة واقتدى به بعض الأولياء فليس لمن بقى منهم حق الإعادة ، لأن الذى اقتدى به قد رضى بامامته مكانه قدمه ، ولكل واحد من الأولياء حق الصلاة على الجازاة كأنه ليس معه غيره لأن ولايته كاملة ، وإذا سقط بأداء أحدهم لم يكن للباقيين حق الإعادة . م : وفي المبون : إذا أوصى الميت أن يصلى عليه فلان فالوصية باطلة - وفي للكرى : وعليه الفتوى ، م : إلا في رواية ابن رستم . جنازة تشاجر فيها القوم فقام رجل ليس بولى وصلى وتابعه بعض القوم في الصلاة عليها فضلاتهم تامة ، وإن أراد الولى إعادة الصلاة فله ذلك . ولا ينوى الإمام الميت في تسليم الجنازة ، ولكن ينوى في التسليمة الأولى من على يمينه وينوى في التسليمة الثانية

من على يساره ، و عن أوى يوسف : إذا كبر بوى التطوع ، و صلاة الجنارة يمجزيه عن التطوع .

قتيل و حد فى دار الحرب محتوا غير مقصوص شاربه لا يصلى عليه لأن من الكفرة من يمتن ، و لو وجد غير محتون و لكن مقصوص الشارب يصلى عليه إء ليس منهم من يقص الشارب - هكذا فتوى شمس الأئمة الحلوانى رحمه الله ، و لم يجعل شمس الأئمة الحتان علامة الإسلام ، و هكذا كان يقول بعض المشايخ ، و قد ذكرنا فى شرح الزيادات أن الحتان و الحصاب و لبس السواد من علامات الإسلام ، - و فى الولوالجية : و كونه فى مصر من أمصار المسلمين و كونه فى قرية من قرى المسلمين ، و علامات الكفار : الربار و عدم الحتان أو كونه فى مصر من أمصار الكفار أو فى قرية من قرى الكفار ، و لا يشترط الجمع بين السياء و المكان يعمل بالسياء بدون المكان و يعمل بالمكان بدون السياء . م . و إذا وجد قتيل فى دار الإسلام و عليه ربار و فى حجره مصحف لا يصلى عليه لأن المسلم فى دار الإسلام لا يعقد الزنار أصلا ، أما الكافر فى دار الإسلام قد يقرأ القرآن ، و لو كان ذلك فى دار الحرب يصلى عليه لأن الكافر فى دار الحرب لا يقرأ القرآن ، أما المسلم قد يعقد الزنار على نفسه فى دار الحرب لمصلحة يرى فى ذلك . و فى السراجية : و لو وجد فى دار الإسلام ميت غير محتون و عليه زنار مشدود لم يصلى عليه .

م . و فى متفرقات الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلوانى رحمه الله . من لا يجبر على نفقة الميت حال حياته كأولاد الأعمام و الهات و الأحوال و الحالات لا يجبر على الكف بلا حلاف . ثوب الخازة إذا تحرق و لم يبق صالحا لما اتخذ له فليس للتولى أن يتصدق به ، بل يبيعه و يصرف نمه فى ثوب آخر . و يبنى أن يكون غاسل الميت على الطهارة ، و يكره أن يكون حبا أو حائضا ، و فى الفتاوى العتاية : و لو كان خصبا لا مأس . م . و لا بأس بجلوس الحائض و الجب عد الموت . و فى كفاية

الشعبي : سئل القاضي عن جوار خروج النساء إلى المقابر ؟ فقال . لا يستلصص الجواز والفساد في مثل هذا وإنما يستل عن مقدار ما يلحقها من اللعن فيه ١ و اعلم بأنها كلما قصدت الخروج كانت في لعنة الله وملائكته ، وإذا خرجت يحملها الشيطان من كل جانب ، وإذا أتت القبور يلعنها روح الميت ، وإذا رجعت كانت في لعنة الله ، وفي النصاب : سئل أبو صر بن سلام عن الصلاة في المقبرة ؟ قال . إن كانت القبور ما وراء المصلي لا يكره ، وإن كان بين يدي المصلي إن كان يديه وبين القبور مقدار ما لو مر إسان بين يديه لا يكره مهاها لا يكره .

فتاوى الحجة : فصل في التعزية والمآتم

يستحب أن يقال لصاحب التعزية " غفر الله لميتك ، وتجاوز عنه ، وتغمده برحمته ، وورقك الصدر على مصيبة ، وأجرك على موته " وأما الودع العالي لا يجوز ، والبكاء مع رقة القلب لا بأس به . ويكره للرجل تسويد الثياب وتمزيقه للتعزية ، ولا بأس بالتسويد للنساء ؛ وأما تسويد الحدود والأيدي ، وشق الجيوب ، وحش الوحوه ، وشر الشعور ، وثر التراب على الرأس ، والضرب على المنخد والصدر ، وإيقاد النار على رأس القبور فكلها من رسوم الجاهلية والباطل والفرور . وقال كثير من المتأخرين من علمائنا رحمهم الله : يكره الاجتماع عند صاحب الميت ، ويكره له أن يجلس في بيته حتى يؤتى بغيره ، بل إذا فرغ ورحع اللباس فليتمرقوا ويشتل اللباس بأمورهم وصاحب الميت يأمره . وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة : إذا عزى أهل الميت مرة فلا ينبغي للذي عزاه أن يعزى مرة أخرى . وفي القيمة : سألت أبا حامد عن المرأة تجلس في بيت الميت فتندبه وتذكر مناقبه وتبكي معها النساء ؟ فقال : إن جرى بها وهي تفعل ذلك لطمع يكره ، وإن فعل ذلك من غير طمع فلا بأس به ، وسئل عن إسبال الإزار في المصيبة هل هو سنة ؟ فقال : لا . وفي العناية : التعزية لصاحب المصيبة حسنة ، والمعزى مأجور عليه ، وهي من حقوق الإسلام لقوله عليه السلام :

” حقوق المسلم على المسلم أن يعزبه إذا أصابته مصيبة “ . الجلوس في المسجد ثلاثة أيام للصية مكروه ، وفي غير المسجد جاءت الرخصة ثلاثة أيام للرجال ، وفوقها يكره ، وترك الجلوس أحسن ، ولا يباح اتحاد الضيافة عدة ثلاثة أيام - والله أعلم بالصواب .

الفصل الثالث والثلاثون

في بيان حكم المسبوق واللاحق

يجب أن يعلم بأن المسبوق ، من لم يدرك أول الصلاة ، وبعض أحكامه من الإتيان بالشاء والتعود والإتيان بالدعوات المشروعة بعد الفراغ من التشهد وقيامه إلى قضاء ما سبق به قد مر في فصل ما يفعله المصلي ^١ ، واللاحق ، من أدرك أول الصلاة إلا أنه لم يصل مع الإمام بعض الصلاة - وفي الدخيرة : إما لأنه نام أو أحدث وذهب وتوضأ ثم عاد أو انته النائم وقد صلى الإمام بعض الصلاة . م : ومن حكم المسبوق أنه يصل أولاً ما أدرك مع الإمام ، فإذا فرغ الإمام من صلاته يقضى ما سبق به ، وفي الخاتمة . المسبوق إذا بدأ بقضاء ما فاتته قالوا : يكره ذلك لأنه خالف السنة ولا تصد صلاته . م : ومن حكم اللاحق أنه يصل ما فاتته مع الإمام أولاً ثم يتابع الإمام فيما بقي - وفي الذخيرة حتى أنه إذا كرم مع الإمام ثم نام حتى صلى الإمام ركعة ثم اتبعه فانه يصل الركعة الأولى وإن كان الإمام يصل الركعة الثانية ، وهذه المخالفة لا توجب فساد الصلاة . م : والمسبوق في الحكم كأنه مفرد ولهذا كانت عليه القراءة فيما يقضى ، ولو سهى فيما يقضى كان عليه السهو . واللاحق في الحكم كأنه حلف الإمام ولهذا لا قراءة عليه فيما يصل ، ولا سهو عليه إن كان قد سهى ، وكان الشيخ الإمام أو عهد الله الخيزاحزي يقول . أصحابنا جملوا المسبوق فيما يقضى كالمفرد إلا في ثلاث مسائل . وقد ذكرنا ذلك في فصل بيان مقام الإمام والمأموم ^٢ . المسبوق إذا سلم مع الإمام ساهياً ومسح يده على وجهه بعد السلام كما يفعل في العادة ثم تذكر ليس له أن ينسى ،

وفي الذخيرة : لأن مسح اليد على الوجه عمل كثير ، م . ويؤيده رواية مكحول النسفي عن أبي خنيفة أن من رفع يديه عند الركوع أو عند رفع الرأس من الركوع فسد صلاته ، واعتبره عملا كثيرا ، وفي العناية . وذكر في موضع آخر أن هذا ليس بأخوذه ، على قياس ذلك ينبغي أن يكون المختار في هذه المسألة حوار البناء . م : وفي بؤادر أبي سليمان عن محمد رحمه الله : رجل فاتته ركعة مع الإمام ثم سلم الإمام سهى الرجل ولا يدري أفاوته الركعة أم لا ثم علم فقام فمضاها فعله السهو ، وإن كان ذلك قبل سلام الإمام فلا سهو عليه . وعنه . المسبوق إذا لم ينتظر سلام الإمام وقام وقرأ وركع ثم سلم الإمام وسجد للسهو رجع إليه فمجدها معه وأعاد القراءة والركوع ولا سهو عليه ، وإذا قام الإمام إلى الخامسة وتاه المسبوق إن كان الإمام قد عد على الرابعة فسدت صلاة المسبوق . المسبوق يسجد بمحدثي السهو مع الإمام ، وكذا المقيم إذا كان مقتديا بالمسافر يسجد للسهو مع الإمام ، واللاحق لا يأتي بسجود السهو حتى يفرغ من صلاته ، فإن لم يسجد المسبوق ولا المقيم المقتدى بالمسافر مع الإمام سجدا إذا فرغا من صلاتهما استحسانا ، والقياس أن لا يسجدا ، فإن كانا سجدا وأحدا معه ثم سهوا أعادا السهو ، وإن لم يسجدا مع الإمام وسهوا كفاهما بمحدثان عن السهوين ، فإن سهى الإمام ثم أحدث ثم استحلف رجلا فالحليفة يأتي سجود السهو بعد تمام صلاة الإمام ، وإن سهى الثاني يسجد أيضا ، وإذا اجتمع سهو الأول وسهو الثاني كفاه بمحدثان ، وإن لم يسه الأول وسهى الثاني يسجد أيضا ويتاه الأول في ذلك إن أدركه . رجلان سبقا بعض الصلاة وقاما إلى قضاء ما سبقا به واقتدى أحدهما بالآخر فسدت صلاة المقتدى . وفي العناية : قرأ أو لم يقرأ ، وفي الكبرى وهو المختار ، وفي الحجة : أما المسبوق الآخر فصلاته جائزة لأنه لم يوجد من جهته ما يقطع صلاته ؛ هذا إذا اقتدى به ، أما إذا لم يدرك صلى مع الإمام وكم بقى عليه من صلاة الإمام لجعل يواقه فيما صلى لما أهما دخلا معا جارت صلاتها لأنه يواقه لإصلاح صلاته .

م : رجل اقتدى بالإمام في ذوات الأربع بعد ما صلى الإمام بعض صلاته فأحدث الإمام و قدم هذا الرجل و المقتدى لا يدري أنه كم صلى الإمام و كم بقى عليه : فان المقتدى يصلي أربع ركعات و يقعد في كل ركعة احتياطاً ، و إذا ظن الإمام أن عليه سهواً مسجداً للسهو و تابعه المسبوق في ذلك ثم علم أنه لم يكن على الإمام سهو . فيه روايتان ، في إحدى الروايتين تفسد صلاة المسبوق في ذلك و به أخذ عامة المشايخ ، و في إحدى الروايتين لا تفسد و بهذه الرواية كان يعق الشيع الإمام أبو حفص الكبير ، فان لم يعلم أنه لم يكن على الإمام سهو لم تفسد صلاة المسبوق بلا خلاف . الإمام إذا سبقه الحدث في ذوات الأربع فاستحلف مسبقاً ركعتين فان المسبوق يصلي ركعتين و يقعد حتى يتم صلاة الإمام ثم يقوم بقضاء ما سبق ، و لو أن هذا المسبوق صلى ركعتين و لم يقعد فسدت صلاتهم ، كما لو اقتدى المقيم بالمسافر فأحدث المسافر و استحلف المقيم صلى المقيم ركعتين و لم يقعد و هناك تفسد صلاتهم ، كذا هاها . المسبوق ركعة إذا سلم مع الإمام ساهياً لا يلزمه بهجود السهو لأنه مقتد بعد - و في الملتقط . لا تفسد صلاته ، م : و إن سلم بعد الإمام كان عليه السهو لأنه صار منفرداً . وإذا دخل الرجل في صلاة الرجل بعد ما سلم قل أن يسجد للسهو فعلى قول محمد اقتداؤه به صحيح على كل حال عاد الرجل إلى بهجوده السهو أو لم يعد ، و على قول أبي حنيفة اقتداؤه موقوف : إن عاد الرجل إلى بهجوده صح اقتداؤه ، و إن لم يعد لا يصح اقتداؤه . و لو دخل رجل في صلاته بعد ما سجدة واحدة و هو في الثانية فانه يسجد لها معه و لا يقضي الأولى ، و كذلك إذا دخل في صلاته بعد ما سجدهما لم يقضيهما . و في السكاني : و تفسد صلاة المسبوق إذا تهاق الإمام أو أحدث متعمداً عند أبي حنيفة ، و عندهما لا تفسد ، و لو تكلم الإمام أو خرج من المسجد لم تفسد إجماعاً . الحجة . و لو تفكر المسبوق كم أدرك و صلى معه و كم بقى إن كان قبل سلام الإمام لا سهو عليه ، و إن كان بعد سلام الإمام عليه السهو . الفتاوى العتائية : و لو سلم الإمام في العجر ثم قال : تذكرت أني كنت محدثاً في صلاة العشاء و حلطه مسبوق و باتم أعاد المسبوق و كذا

النائم في أصح الروايتين ، إلا رواية عن محمد . الكرى المسبوق إذا شك في صلاته و كر يوى الاستقبال يخرج من صلاته . الحجة : سلم المسبوق مع الإمام ساهيا ثم قام و كر يوى الاستقبال يكون ماء على الأول ، لأن المسبوق له حكم المقتدى و المنفرد . م : رجل صلى بقوم صلاة العجر سلم واحد من القوم بعد الفراغ من التشهد و أطال الإمام الدعاء و أحر السلام حتى طلعت الشمس فسدت صلاة الإمام على قول من يرى ذلك و لم تفسد صلاة من سبق بالسلام ، و كذلك لو تذكر الإمام تلاوة بعد سلام هذا الرجل فسجد الإمام للتلاوة بعد سلام هذا الرجل أو كانت الصلاة ظهرا فأدرك الإمام الجمعة لا تفسد صلاة من سلم إذا لم يدرك الجمعة ، و كذلك المسبوق بركعة إذا قام إلى قضاء ركعته بعد سلام الإمام ثم تذكر الإمام تلاوة و يجهد لها لا تفسد صلاة المسبوق ، إلا إذا تابعه في السجدة . أحدث الإمام و عليه يجود السهو و استحلف مسوقا قد ذكرنا قل هذا أنه لا ينبغي للإمام أن يقدمه ، لاله أن يتقدم ، فلو أنه تقدم مع هذا كيف يصح ؟ قال . يصلى بالقوم بقية صلاتهم فإذا انتهى إلى السلام يتأخر فيقدم مدركا يسلم بهم و لا يسلم هذا المسبوق ، فان لم يكن ثمة مدرك كيف يصنع هذا المسبوق ؟ قال : يتأخر من غير أن يسلم ثم يقوم و يقضى ما فاتة وحده ، و كذلك القوم يقومون و يقصون ما فاتهم وحدا فإذا فعلوا ذلك يأتون بسجود السهو الذي وحت على الإمام استحسانا . وقد ذكرنا أن اللاحق لا يتابع الإمام في سجوده ، و لو تابعه مع ذلك ، يجهد معه لا يجزيه و عليه أن يسجد إذا فرغ من صلاته لأن ما أتى به من السجدة في عبر محلها لأن سجدة السهو شرعت في آخر الصلاة و هو إنما أتى بها في وسط الصلاة . الظهيرية : و لو تذكر الإمام أن عليه سجدة التلاوة و عاد إلى قصائها فانه يظن . إن كان هذا المسبوق لم يقيد ركعته بالسجدة عليه أن يرفض ذلك و يعود إلى متابعة الإمام و يسجد للتلاوة و يتشهد ثم يسلم الإمام و يقوم المسبوق إلى قضاء ما سبق و لا يعتد بما أتى من قبل ، و لو لم يعد إلى متابعة الإمام حتى قيد ركعته بالسجدة فسدت

صلاته، ولو تذكر الإمام أن عليه بحجة التلاوة بعد ما قيد المسبوق ركعته بسجدة وعاد الإمام إليها فإن عاد هذا المسبوق إلى متاعه الإمام فسدت صلاته، ولو لم يعد ومضى عليها فيه روايتان في رواية كتاب الصلاة: فسدت صلاته، وفي رواية فوادر الصلاة: لا تفسد، ولو أن الإمام لم يعد إلى بحجة التلاوة صلاة المسبوق تامة في الأحوال كلها وعليه أن يقضى ما عليه، ولو تذكر الإمام بحجة من صلب الصلاة فعاد إليها فبطل المسبوق أن يرفض القيام ويعود إلى متابعة إمامه، وإن لم يعد فسدت صلاته، وإن كان قيد ركعته بالسجدة فسدت صلاته عاد إليها أو لم يعد في الروايات كلها، وكذلك الإمام إذا لم يعد فسدت صلاتهم جميعاً. الذخيرة لإبراهيم عن محمد رحمه الله: رجل دخل في صلاة إمامه بعد ما صلى ركعة فلما كثر رغب فذهب وتوصاً ثم جاء وقد صلى الإمام ركعتين وبقي عليه ركعة فاتع الإمام حين جاء ولم يقض ما فاتته وصلى معه الرابعة قال يقوم ويصلى ركعة أخرى غير قراءة ويقعد لأن ثالثته رابعة الإمام، ثم يصلى ركعة بقراءة لأنه أول صلاة - ويجب أن يعلم بأن ما يقضى المسبوق أول صلاته حكماً وآخر صلاته حقيقة، وإذا كان ما أدرك أول صلاته حقيقة وآخره حكماً وما يقضى آخره حقيقة أوله حكماً اعتبرنا الحقيقة فيما يقضى وفيما أدرك في حق الثناء فقلنا بأن المسبوق يأتي بالثناء متى دخل مع الإمام في الصلاة حتى يقع الثناء في محله وهو ما قل أولاً الأركان، واعتبرنا الحكم فيما أدرك وفيما يقضى في حق القراءة لمجعلنا ما أدرك آخر صلاته وما يقضى أول صلاته فتجب القراءة عليه لأن القراءة ركن لا تجوز الصلاة بدونها، واعتبرنا الحكم فيما أدرك وفيما يقضى في حق القنوت لمجعلنا ما أدرك آخر صلاته في حق القنوت حتى أنه إذا أتى بالقنوت فيما أدرك مع الإمام لا يأتي بالقنوت فيما يقضى كيلا يؤدي إلى تكرار القنوت الذي هو ليس بمشروع، واعتبرنا الحقيقة في حق القعدة فيما يقضى وفيما أدرك فألزمناه القعدة متى فرغ من صلاته لأن قعدة الحتم ركن الصلاة فألزمناه القعدة في آخر الصلاة عملاً بالحقيقة ليخرج من العهدة بيقين. المسبوق بركعتين إذا قام إلى قضاء ما سبق به ولم يكن الإمام

قرأ في الاولين وإنما قرأ في الآخرين فانه يجب عليه القراءة فيما يقضى ، ولو ترك القراءة فيما يقضى لم تهر صلاته ، الحجة . ولو لم يقرأ فيما يقضى في الركعتين من المغرب فسدت صلاته . ولو كان مسوقا بثلاث ركعات من الظهر والعصر والعشاء فان ترك القراءة أصلا في ركعة واحدة لا تفسد صلاته إذا قرأ في الركعتين ، وإن قرأ في ركعة وترك في ركعتين حتى لم يقرأ قليلا وكثيرا فسدت صلاته لأن القراءة في حق المسبوق في ركعتين مريضة ، ولو ترك القراءة في ركعة من الوتر فسدت صلاته لأن القراءة في كل الركعات فرض بالاتفاق .

وإذا قام المسبوق إلى قضاء ما سبق قل أن يتشهد الإمام أو بعد ما تشهد قل أن يسلم فقد ذكرنا هذه المسألة ، ومن فروعات هذه المسألة . إذا قام بعد ما تشهد الإمام وعلى الإمام بمجود السهو فقرأ وركع ولم يسجد حتى عاد الإمام إلى مجود السهو فعلى هذا الرجل أن يتابع الإمام في مجود السهو ، لأنه لم يستحكم امراده بأداء ما دون الركعة لأن ما دون الركعة ليس له حكم الصلاة فعليه أن يعود إلى متابعة الإمام ثم يقوم للقضاء ، ولا يعتد بالذي أدى لأنه صار راضا لها بالعود إلى متابعة الإمام ، وإن لم يعد إلى متابعة الإمام ومضى على ذلك جازت صلاته لأنه لم يبق على الإمام رك من أركان الصلاة ويسجد للسهو في آخر صلاته استحسانا ، فان قيد المسبوق الركعة بالسجدة ثم عاد الإمام إلى مجود السهو لم يعد إلى متابعة الإمام لأنه استحكم امراده بأداء ركعة كاملة ، فان عاد إلى متابعته فسدت صلاته لأنه يقتدى في موضع الانفراد والاعتداء في موضع الانفراد يفسد الصلاة - وهذه ثلاثة أصول ، أحدها في السهو وقد ذكرنا ، والثاني في الصلوة : إذا تذكر الإمام بمجدة صلية بعد ما قام المسبوق إلى القضاء فان لم يكن قيد الركعة بالسجدة عاد إلى متابعة الإمام لما ذكرنا في مجود السهو وإن لم يعد فسدت صلاته ، وإن كان قيد الركعة بالسجدة فسلاته فاسدة عاد إلى متابعة الإمام أو لم يعد لما ذكرنا أن السجدة الصلية رك و بعد إكمال الركعة عاجز عن المتابعة ولهذا

تفسد صلاته ، و الثالث إذا تذكّر الإمام سجدة تلاوة فإن كان المسبوق لم يقيد الركعة بالسجدة فعليه أن يعود إلى متابعة الإمام ، ولو لم يتابع الإمام و مضى على ذلك فإنه ينظر إن وجد منه القيام و القراءة بعد فراغ الإمام من القعدة الثانية مقدار ما تجوز به الصلاة جازت صلاته و إلا فلا ، فإن قيد المسبوق الركعة بالسجدة قبل أن يعود الإمام إلى سجود التلاوة [ثم عاد الإمام إلى سجدة التلاوة] فإن تابعه المسبوق فصلاته فاسدة [رواية واحدة ، و إن لم يتابعه ففيه روايتان قال في الأصل . صلاته فاسدة] و في نوادر أى سليمان قال : لا تفسد صلاته ، كذا ذكر الشيخ الإمام شمس الآمنة السرحسى ، و ذكر الشيخ الإمام حواهر راده و الشيخ الإمام أبو نصر الصغار الاختلاف على عكس ما ذكره الشيخ الإمام شمس الآمنة السرحسى فقال . في ظاهر الرواية لا تفسد صلاته ، و في رواية أى سليمان تفسد . إذا تذكّر الإمام فاته بعد السلام و حلفه مسبوق حكى عن الشيخ الإمام أى بكر محمد بن الفصل أنه قال لا رواية في هذا الفصل ، و في الدخيرة و الصحيح عدى أن صلاة المسبوق لا تفسد . كما لو ارتد الإمام بعد السلام و حلفه مسبوق . و إذا صلى الإمام الظهر أربع ركعات و قعد على الرابعة و قام إلى الخامسة ساهيا فجاء إنسان واقتدى به في صلاه الظهر قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفصل : يصح اقتداء الرجل . و إذا كان الرجل يصلى الظهر و حلفه مسبوق فقام الإمام إلى الركعة الخامسة و تابعه المسبوق إن كان الإمام قد قعد على رأس الرابعة فسدت صلاة المسبوق ، و إن لم يكن قد قعد على رأس الرابعة لا تفسد صلاة المسبوق . و في الحاية : حتى يقيد الخامسة بالسجدة ، فإذا قيدها بالسجدة فسدت صلاة الكل لأن الإمام إذا قعد على الرابعة تمت صلاته في حق المسبوق فلا يجوز للمسبوق متابعتها ، و إن لم يكن قد قعد على رأس الرابعة يكون في حكم الصلاة الأولى و لهذا قالوا : إن الإمام إذا لم يقعد على رأس الرابعة و قام إلى الخامسة لا يسلم المقتدى ما لم يقيد الإمام الخامسة بسجدة ، بخلاف ما إذا قعد على رأس الرابعة . الإمام إذا لم يقعد في المغرب على رأس الثالثة و قام إلى

الراية فتشهد المقتدى وسلم قبل أن يقيد الإمام الراية بالسجدة فسدت صلاته لما قلنا .
 وإذا جاء المسبوق إلى الإمام وهو راكع وفي يد هذا المسبوق شيء فوضعه حتى صار
 محطاً فكرر تكبيرتين ودخل في الصلاة قال هشام قال أبو حنيفة : لو وقع تكبيرة
 الافتتاح قائماً وهو مستوى أيضاً صح الشروع ، وإن وقع وهو منحط غير مستوى
 لا يجوز . وإن ركع المسبوق وسوى ظهره في الركوع صار مدركا للركعة قدر على
 التسبيح أو لم يقدر ، وإن لم يقدر على تسوية الظهر في الركوع حتى رفع الإمام رأسه
 فاتته الركعة ، ولو كبر والإمام راكع فاشتغل هو بالنساء ولم يركع حتى رفع الإمام
 رأسه ثم ركع هو لم يصر مدركا للركعة عد علمائنا الثلاثة خلافاً لزهر ، ولو كبر قبل
 ركوع الإمام ولم يركع معه حتى رفع الإمام رأسه ثم ركع هو صار مدركا للركعة .
 وإذا سلم الإمام فالتزم يتأني ولا يتحمل في القيام ويظهر هل يشتغل الإمام
 بقضاء ما سببه من صلاته ، فإذا تيقن فراغ الإمام من صلاته حينئذ يقوم المسبوق بعد
 سلام الإمام إلى قضائه ، ولا يسلم مع الإمام لأنه في وسط صلاته ، وحكى أن
 أبا يوسف كان على مائدة هارون الرشيد فسأل زهر وقال : ما تقول يا أبا هذيل متى يقوم
 المسبوق إلى قضاء ما سبق ؟ فقال زهر : بعد سلام الإمام ! فقال أبو يوسف : أخطأت ،
 فقال زهر . بعد ما سلم تسليمه واحدة ! فقال أبو يوسف : أخطأت ، فقال زهر : بعد
 تسليمتين ! فقال أبو يوسف : أخطأت ، ثم قال أبو يوسف : إنما يقوم بعد تيقنه أن الإمام
 قد فرغ من صلاته ، فقال زهر : أحسنت أيد الله القاضي . قال الزيدونيسي في نظمه :
 يمكث المسبوق حتى يقوم الإمام إلى تطوعه إن كانت صلاة بعدها تطوع ، ويستند
 إلى المحراب إن كانت صلاة لا تطوع بعدها ، ولو لم يمكث حتى يسلم الإمام ولكن حين
 فرغ الإمام من قراءة التشهد قام المسبوق إلى قضاء ما سبق جازت صلاته بالاتفاق
 ولكنه مسمى فيما صنع ، وإنما جازت صلاته بمرأع الإمام من الصلاة حتى قالوا فيمن صلى
 مع الإمام الجمعة والإمام في الجامع وهو في الطريق وهو مسبوق يخاف أنه لو انتظر الإمام

حتى يسلم ثم يقوم هو إلى قضائه تفسد المارة عليه صلاته ، قالوا : إذا علم أن الإمام فرغ من التشهد يقوم هذا إلى القضاء وتجوز صلاته . الحجة : إذا أراد المسبوق أن يقضى ما سبق به إن كان مسبوqa ركعة من الفجر يصلى ركعة بقراءة ، وإن كان مسبوqa ركعتين من الظهر والعصر والعشاء فانه يصلى ركعتين بقراءة وقعدة ، وإن كان مسبوqa بثلاث ركعات يصلى ركعة بقراءة ثم يقعد وهذه القعدة الأولى ثم يقوم ويصلى ركعة بقراءة وبعدها لا يقعد ، ثم يصلى ركعة بفاتحة الكتاب ثم يقعد ويسلم ، وإن كان مسبوqa ركعة في المغرب يقضى ركعة بقراءة وقعد ، وإن كان مسبوqa ركعتين يقوم ويصلى ركعة بقراءة ثم يقعد ، وهذه قعدته الأولى وما قعد ، مع الإمام للتابعة ثم يقوم ويصلى ركعة بقراءة . الخاية : المقتدى إذا ركع مع الإمام فذكر الإمام أنه ترك السورة فعاد إلى القيام والمقتدى كان في آخر الصفوف فظن أن الإمام انحط للسجود فسجد المقتدى بمحدثين والإمام في القيام بعد تحوّر صلاته مع الإمام ، ويكون مسبوqa ركعة لأن الإمام لما عاد إلى القيام ارتفض الركوع الذي أتى به . الحجة : رحل كان يصلى المغرب فجاء رجلا و اقتديا به أحدهما مسبوq ركعة والآخر مسبوq ركعتين فلما سلم الإمام سلما معا ناسيا ثم ظنا أن ذلك يقطع صلاتهما فكدرا يستقلان الصلاة وصلى كل واحد منهما بعد ذلك ثلاث ركعات قال . صلاة المسبوq ركعة فاسدة ، وصلاة المسبوq ركعتين تامة لأن سلام الخاطى لا يخرج من الصلاة فهما بعد في الصلاة الأولى ، فالمسبوq ركعة كان عليه أن يصلى ركعة بعد سلام الإمام ثم يقعد فلما صلى ركعتين على زعم الاستقلال فقد ترك القعدة الأخيرة ففسد صلاته ، وأما المسبوq ركعتين فقد قعد على الركعتين فكان فعوده محسوبا من القعدة الأخيرة ، وإن كان عليه أن يصلى ركعة ويقعد ثم يصلى ركعة ويقعد ولكن القعدة الأخيرة على رأس الركعتين وقد قعد فتجوز صلاته ، وتجب مجددتا السهو بترك القعدة الأولى . م : وروى ابن سمانة وأبو سليمان رحمهما الله في النوادر عن محمد : إذا نام المؤتم خلف الإمام وسهى الإمام عن مجدة من أول الركعة

فقضائها في آخر صلاته وسلم ثم استيقظ ذلك الرجل فانه يصلي ويسجد تلك السجدة في موضعها من الركعة الاولى . وفي بؤادر أبي سليمان : إن كان الإمام ترك القعود في الثانية لم يقعد فيها هذا اللاحق ، قال : لأن الإمام يقصى السجدة ولا يقصى الجلوس ، وفي رواية ابن سماعه . ولو استيقظ هذا النائم قبل أن يسجدها الإمام فانه يصلي ما صلى إمامه ، ولا يسجد تلك السجدة حتى يسجدها إمامه فسجدها معه لأنه لا يجزئه أن يسجدها قبله ، وكذلك إن لم يكن نائم ولكن سقه الحدث هذهب وتوضأ ثم احصره .

البابيع : المسبوق إذا قام لعشاء ما سبق به فتقدم كيلا يمر الناس بين يديه فان مشى قدر صف واحد لا تفسد صلاته ، وإن مشى أكثر من ذلك فسدت ، وهو اختيار الفقيه أبي الليث ، سواء كان في المسجد أو في الصحراء . ولو مشى مقدار صف وقف ثم مشى مقدار صف لا تفسد صلاته . الحجة . رجل سبق بركعة ونام خلف الإمام حتى صلى الإمام ثلاث ركعات وأتم الظهر ثم أتته فهذا رجل للاحق ومسوق ، فانه يقوم ويصلي ركعة بغير قراءة ثم يقعد ليصير متابعا لإمامه في القعدة الاولى ، ثم يقوم ويصلي ركعتين بغير قراءة لأنه في الثلاث للاحق واللاحق لا يقرأ ، ثم يقعد وهذه قعدة أخيرة في حق الإمام ، ثم يقوم فيصل ركعة بقراءة لأنه مسوق فيها ، ثم يقعد ثم يسلم . البيهقي : مثل مصعب عن إمام فرغ من الصلاة ومعه مسوق ولاحق فقاما إلى صلاة سبق بها الإمام فطلعت الشمس أو حرح وقت الجمعة أو قهقها تفسد صلاة المسوق بلا خلاف ، وأما صلاة اللاحق فيه روايتان ، والأصح أنها لا تفسد ، وأما إذا وقع لها تحريم فان المسوق يتحول إلى الجهة التي وقع تحريمه إليها وتفسد صلاة اللاحق إذا كان مسبوقا بركعة ولاحقا بركعة بدأ بما سبق جاز ، وقيل : نلعو بيته ويقع عما لحق به . الظهيرية . المسبوق يخالف اللاحق في القضاء في ستة أشياء : في محاذاة المرأة ، والقراءة ، والسهو ، والقعدة الاولى إذا تركها الإمام ، وفي ضحك الإمام في موضع السلام ، وفي ية الإمام الإقامة إذا قيد الركعة بالسجدة . واللاحق إذا أحدث ودخل مصره ليتوضأ فلا يلزمه إتمام الأربع ، ولا يصير مقبلا بدخول المصر .

الفصل الرابع و الثلاثون

في المصلى يكبر ينوى الشروع في الصلاة التي هو فيها
أو في صلاة أخرى ، أو ينوى بخلاف ما نوى قبل ذلك

قال محمد في الجامع الصغير في رحل افتتح الظهر و صلى بها ركعة ثم افتتح العصر
أو التطوع : فقد قضى الظهر لأن العصر غير الظهر ، وكذا التطوع غير العرض ، وله
ولاية الشروع فيها ، وإذا صار شارعا فيه صار خارجا عن الآخر ضرورة فبطل
الآخر ضرورة ، وإن افتتح الظهر بعد ما صلى ركعة هي هي وتجزئه تلك الركعة عن
الظهر فيصلى بعده ثلاث ركعات ويتم الظهر ، وإن صلى أربعا بعد ذلك على
تقدير أنه افتتح الصلاة ولم يقعد في الثالثة فسدت صلاته . ولو نوى بالتكبير
هذه العريضة و فريضة أخرى أو تطوعا لم يخرج عن هذه الفريضة ، إنما يخرج
عن هذه العريضة إذا نوى غيرها على حدة . رحل سلم في الركعتين من الظهر ناسيا
فصل أن ذلك يقطع الصلاة فاستقل التكبير نوى به الدخول في الظهر ثابتة وهو
إمام قومه فكبروا معه يرون ذلك فهم على صلاتهم الأولى ، ويصلون ما بقى منها
و يسجدون للسهو وذلك لأنه لو خرج عن الصلاة لا يخلو إما أن يخرج بالسلام أو بالنية
أو بالتكبير ، لا جائز أن يصير خارجا بالسلام لأن هذا سلام السامى لأن حد السهو أن
يسلم وعليه ركن من أركان الصلاة وهو لا يعلم به وقد وجد هذا الحد هاهنا فكان
سلام السامى ، وقد ذكرنا غير مرة أن سلام السامى لا يخرج المصلى عن الصلاة ، ولا
جائز أن يصير خارجا بالنية لأنه يؤدي إلى إيجاد الموحود وذلك لغو صار وحوذ
النية وعدمه بمنزلة ، ولا جائز أن يصير خارجا بمجرد التكبير لأن التكبير وجد في
الصلاة والتكبير في وسط الصلاة لا يخرج عن الصلاة ، وإذا ثبت أنه لا يصير
خارجا عن الصلاة الأولى فاذا قعد في الرابعة ثم قام إلى الخامسة تجوز صلاته لأنه
صلى الظهر خمسا وقعد في الرابعة قدر التشهد فتجوز صلاته ، وإن لم يقعد في الرابعة

قدر التشهد فسدت صلاته لأنه اشتغل بالعل قل إكمال الفرض ، ثم إذا جازت صلاته بأن قعد في الرابعة قدر التشهد فانه يجب عليه سجدة السهو بتأخير الركن عن محله وهو القيام إلى الركعة الثالثة ، وإن صلوا أربع ركعات بعد ما صلى ركعتين [إن قعدوا على رأس الثانية جارت صلاتهم ، والركعتان الأوليان من هذه الأربعة فريضة تمام صلاة الظهر ، والركعتان الأخريان ماطة] وإن لم يقعدوا على رأس الثانية فسدت صلاتهم لاشتغالهم بالوادل قبل إكمال الفرض . وإذا صلى من المغرب ركعتين وقعد قدر التشهد ورغم أنه أممها مسلم ثم قام وكبر يوى الدخول في سنة المغرب ثم تذكر أنه لم يتم المغرب وقد سجد للسنة أو لم يسجد فصلاة المغرب فاسدة لأنه كبر و بوى الدخول في صلاة أخرى فيكون مستقلا من العرص قل إتمامه إلى التطوع ، أما إذا سلم وتذكر لحسب أن صلاته فاسدة فقام وكبر للمغرب ثانياً وصلى ثلاثاً إن صلى ركعة وقعد قدر التشهد أحراه المغرب وإلا فلا ، وفي الحصة وإن أعاد المغرب وقعد على رأس الركعتين فسدت صلاته ، فينبغي أن يصلى أربع ركعات ويسجد للسهو فيصير له ست ركعات فلا ويعيد المغرب م . وإن افتتح المغرب وصلى ركعة فظل أنه لم يكبر للافتتاح فافتحها وصلى ثلاث ركعات وقعد على رأس الثانية جارت صلاته . ولو صلى المغرب ركعتين وظن أنه لم يفتح فافتحها وصلى ثلاث ركعات وقعد على رأس الثانية والثالثة لا تحوز صلاته ، فإذا لم يقعد فقد ترك القعدة على رأس الثالثة وإليه يوجب فساد الصلاة . وإذا صلى الظهر أربعاً فلما سلم تذكر أنه ترك سجدة منها ساهياً ثم قام واستقبل الصلاة وصلى أربعاً وسلم وذهب فسد ظهره . وإذا صلى الغداة فقال له رجل من القوم : تركت سجدة من صل الصلاة ، فقام الإمام وكبر واستأنف الصلاة لا تجزئه الأولى ولا الثانية . وفي فتاوى الفصل : المسبوق إذا شك في صلاته بعد ما قام إلى قضاها أنه سبق بركعة أو ركعتين فكبر يوى الاستقبال يخرج عن صلاته ، وكذلك المسبوق إذا سلم مع الإمام ناسياً فطن أن ذلك معصية فكبر ينوى به الاستقبال كان خارجاً عن صلاته . وفي الرقيات : كتب ابن سحابة إلى

محمد في رجل صلى حلف لإمام ركعة من صلاة فريضة ثم إن المأموم نوى أن يصلي بقية صلاته لنفسه ، أو نوى أن يؤم إمامه فيما بقي من الصلاة فمضى على بية ذلك وقرأ وركع ويسجد بنوى بذلك كل الصلاة لنفسه ، أو يؤم إمامه ولا ينوى اتباع الإمام في شيء من ذلك غير أن ركوعه وسجوده كان بعد ركوع الإمام وسجوده فلم يزل يفعل ذلك حتى أتم الصلاة . صارت صلاته تامة ، ولا يجرحه شيء من ذلك من صلاة الإمام . وفي نوادر شرعية أن يوسف . رحل دخل مع الإمام في صلاة الظهر بنوى التطوع ثم تذكر أنه لم يصل الظهر فقطعها ثم استأنف التكبير معه بنوى الظهر : فلا قضاء عليه لما كان من النافلة فقطعها ، لأنها صلاة واحدة فإذا صلاها لم يكن عليه أن يقضيها ، فكذلك لو دخل فيها بنوى الظهر ثم تكلم ثم استقل التكبير والدخول فيها بنوى النافلة ثم أفسدها لم يكن عليه إلا المكتوبة . وفي نوادر هشام قال سمعت محمدا في رجل صلى المغرب في منزله ثم أدرك الجماعة فدخل معهم والإمام في التشهد في آخر صلاته قال : إذا سلم الإمام فعلى هذا الداخل معه أن يصلي أرسا كما يصلي الظهر لكن يقرأ في كل ركعة بالمائة والسورة .

وبما يتصل بهذا الفصل . عن محمد . رحل صلى أربع ركعات جالسا فلما قعد في الثانية قرأ وركع قبل أن يتشهد قال هو بمرة القيام ويمضي في صلاته لأنه من عمل القيام ، وإن كان حين رفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية بنوى القيام ولم يقرأ ثم علم قال يعود ويتشهد . ذكر الحاكم في المتقى رحل يصلي بإيماء فلما كان في الرابعة طأها الثالثة فبوى القيام فقرأ وكان في قراءته مقدار التشهد ثم تكلم قال : أجزته صلاته ، ولا يكون قائما بنية القيام حتى يكون مع ذلك عمل يجرى من شيء في الصلاة أو بزيادة ركوع أو سجود ، ولو كان صلى ركعتين بإيماء فلما رفع رأسه من السجود ظن أنها الركعة الثانية موى أن يكون قائما فقرأ " الحمد لله " وسورة ثم ذكر أنها الثالثة قال : هذا يركع للثالثة ولا يعود لتشهد الثانية . وذكر في المتقى أيضا :

رجل صلى الظهر بإيماء صلى ركعتين عبر قراءة ساهيا ثم ظل أنه إنما صلى ركعة فبوى القيام قرأ وركع وسجد ثم علم أنها الثالثة فصلى الركعة بقراءة أحزته الصلاة، ولو كان قرأ فى الأولين فلما رفع رأسه من السجدة الثانية فى الركعة الركعة ظل أنها الثالثة فبوى القيام ومكث ساعة كذلك ثم استيقظ أنها الركعة فلم يتحدث بيته فى المجلس حتى مكث مقدار التشهد لم تفسد صلاته .

الفصل الخامس والثلاثون فى المتفرقات

رحل افتتح الصلاة قرأ وركع ولم يسجد ثم قام قرأ وسجد ولم يركع ثم ذكر ذلك قل أن يصلى الثالثة فهذا قد صلى ركعة واحدة، لأنه لما قام فى الركعة الأولى وقرأ وركع فقد صح هذا الركوع لأنه قد حصل بعد قيام وقراءة موقع معتبرا إلا أنه توقف صحة هذه الركعة على وجود السجدين، فإذا قام إلى الثانية لا يصح قيامه لأنه إنما يصح القيام من الأولى إلى الثانية بعد تمام الأولى وهما قام إلى الثانية قبل تمام الأولى فلم يصح قيامه وصار كأنه لم يكن، والسجدة لا تكونان معتبرتين من الركعة الثانية لانهما حصلتا قبل الركوع والركعة الأولى محتاجة إلى وجود السجدين فاصرفت السجدة إلى الركعة الأولى فصارت ركعة تامة، ولو أنه قام وقرأ وركع ولم يسجد ثم قام فى الثانية وركع وسجد ثم قام فى الثالثة وسجد وسجدتين ولم يركع قال: هذا إنما صلى ركعة واحدة بالاتفاق إلا أنه احتلت الروايات أن المعتبرة هى الركعة الأولى أم الثانية؟ ذكر فى باب الحدث وقال: المعتبرة هى الأولى، وفى رواية باب السهو: المعتبرة هى الثانية. ولو أنه قام وسجد ولم يركع ثم قام فى الثانية وركع ولم يسجد ثم قام فى الثالثة وركع وسجد قال: هذا صلى ركعة واحدة، أما فى رواية باب الحدث فالمعتبرة هى الركعة الثانية لأنه لما قام وسجد ولم يركع لا تكون هذه السجدة معتبرة لأنها حصلت قبل الركوع، فلما قام إلى الثانية وركع صح هذا الركوع لأنه حصل بعد قيام إلا أنه توقف صحة هذه الركعة على وجود السجدين، فإذا قام

إلى الثالثة لم يصح قيامه وركوعه لأنه قام وركع قبل تمام الثانية فصار كأنه لم يقم ولم يركع وسجد سجدتين والركعة الثانية محتاجة إلى وحود السجدتين فانصرفت السجدتان إلى الركعة الثانية فصارت المعتبرة هي الركعة الثانية ، وفي رواية باب السهو : المعتبرة هي الركعة الثالثة والمعنى ما قلنا ، ولو أنه قام وركع ولم يسجد ثم قام في الثانية وركع ولم يسجد ثم قام إلى الثالثة وسجد ولم يركع فهذا قد صلى ركعة واحدة في الروايات كلها ، لأنه لما قام في الأولى وركع ولم يسجد فقد وقع هذا الركوع موقعه إلا أنه توقف هذه الركعة على وحود السجدتين فإذا لم يسجد وقام إلى الثانية لم يصح قيامه وركوعه ، فإذا قام إلى الثالثة وسجد التحقت السجدتان إلى الركعة الأولى فصارت ركعة تامة وبطلت الوسطى ، وعليه يسجد السهو في المسائل كلها لأنه آخر ركعة من أركان الصلاة وتأخير الركن تحب سجدتا السهو . ولا تفسد صلاته إلا في رواية عن محمد . وفي موارد أبي سليمان عن محمد : إذا قام الرجل خلف الإمام في التشهد الأخير فلم يقرأ التشهد وقرأ الإمام ثم سلم ثم مسح هذا الرجل بعد ما اتته قل أن يتشهد قال . عليه الوصوء لصلاة أخرى ، وصلاته تامة . والولوية : المسبوق لا يسلم ولا يلى ولا يكبر في أيام التشريق ، وفي الطهيرية . فان تابعه في التلبية والتسليم فسدت صلاته ، وإن تابعه في التكبير وهو يعلم أنه مسبوق لا تفسد صلاته . إليه مال شمس الأئمة السرخسى . الحجة : أى مصليين خرج وقت الظهر فجارت صلاة الجمعة لأحدهما دون الآخر ؟ قال : مسبوق ولاحق خرج وقت الجمعة ، يصلى المسبوق قضاء صلاة الظهر لأنه في حكم المعرد في حق بعض الأحكام ، وجاز للاحق إتمام صلاة الجمعة لأنه يصلى صلاة الإمام وقد صلاها الإمام في الوقت ، وذكر في تآوى الحسامية أنهما يصلان الظهر لأن الوقت شرط في الجمعة ولم يبق الوقت ، ورأيت في كتاب آخر أنه يجوز للاحق أنه يتم الجمعة ، فيه قولان . قوم صلوا في مفازة بالتحري فأم أحدهم فقام واحد من القوم حلعه وسبق واحد بركعة فلما فرغ الإمام اتبعه الناسم وتبين أن الإمام صلى إلى غير القبلة : أتم المسبوق صلاته . أما اللاحق كأنه خلف الإمام

وطهر أنه أخطأ إمامه يستقبل الصلاة . م . أمي سق مقام وقصى قال أبو حيفة :
صلاته فاسدة . و قال أبو يوسف . صلاته تامة ، و على هذا إذا صلى ركعة قائما بركوع
و سجود ثم مرص و صار إلى حالة الإيماء فصلاته فاسدة في قول أبي حيفة ، و قال
أبو يوسف . صلاته تامة . اس سماعة عن محمد في الرقيات رحل فاته ركعة مع
الإمام فلما تشهد الإمام قام الرجل يقصى ركعته و قد كان الإمام ملى بسجدة عليه من
تلاوة فلما سلم الإمام تذكر السجدة التي عليه من التلاوة و قد فرغ الرجل من ركعة
أو لم يفرغ منها حتى سجد الإمام بسجدة التلاوة و مضى الرجل في ركعته و لم يسجد معه
بسجدة التلاوة قال محمد . إذا ركع و سجد قل أن يسجد الإمام بسجدة التلاوة فصلاته تامة
لأنه خرج من صلاة الإمام بالفراغ من تشهد الإمام قل أن يبطل تشهد الإمام ، فان
كان ركع و سجد بعد ما سجد الإمام بسجدة التلاوة فصلاته فاسدة لأن يعود الإمام يبطل
تشهده لأن من حق سجدة التلاوة الواحدة في الصلاة أن يأتوا في الصلاة و لا يأتوا
خارج الصلاة . إذا اقتدى المتطوع بمصلي الظهر في أول صلاته أو في آخر صلاته ثم
قطعها عليه قضاء أربع ركعات ، و هو قياس المسافر يقتدى بالمقيم في صلاة الظهر ثم
يقطعها على نفسه ، فرق بين هذا وبين الرجل إذا افتتح التطوع بوى أربع ركعات فلما
صلى ركعتين بدا له أن يقطعها وسلم على رأس الركعتين فانه لا يلزمه الركعتان عند
أبي حيفة و محمد رحمهما الله و هو الطاهر من قول أبي يوسف . م . افتتح الظهر بوى
أن يصليها ستائمه بدا له وسلم على الأربع تمت صلاته ، فكذلك إن دخل المسافر في صلاة
الظهر بوى أن يصلى أربع ركعات بدا له فيصلى ركعتين جارت صلاته ، و في الذخيرة :
و ليس عليه بسجدة السهو . م : افتتح التطوع و بوى ركعتين و صلى ركعة بقراءة و ركعة
بعبر قراءة فسدت صلاته ، فان لم يسلم حتى قام فصلى ركعتين و قرأ فيهما و بوى قضاء عن
الأولين فانه لا يجره و عليه أن يستقبل الصلاة ركعتين ، و كذلك إذا صلى العجر و قر
في ركعة منها و لم يقرأ في الأخرى فسدت صلاته ، ولو أنه لم يسلم و لكن قام و ص
ركعتين

ركعتين وقرأ فيها وصى قضاء عن الأولين فإنه لا يحريه و عليه أن يستقل الصلاة ركعتين . و في نوادر أنى سليمان عن محمد : رحل افتتح الصلاة قاعدا من غير عذر ثم قام صلى بذلك التكبير لا تحور صلاته ، و لو افتتح قائما ثم قدم من غير عذر فجعل يركع مع الإمام و هو قاعد و يسجد قال : لا يحريه ، وإن كان لم يسجد بالأرض لكنه أوى إيماء فإنه يقوم و يتبع الإمام في صلاته هي تامة - أى صلاته تامة - و قد أساء فيما فعل ، يريد بقوله : يقوم و يتبع الإمام في صلاته ، أنه إذا أوى بالركوع و السجود و لم يسجد يدعى له أن يقوم و يركع و يسجد ليصير آتيا بالمأمور به و صلاته تامة . و في نوادر بشر بن الوليد عن أن يوسف : إذا سلم الإمام عن يمينه و عليه سجودا السهو لجاء لإنسان و اقتدى به في هذه الحالة يريد التطوع ثم تكلم قبل أن يسجد الإمام فليس عليه شيء ، فإن سجد الإمام و لم يسجد الرجل معه ثم تكلم فعليه قضاء الأربع . و في نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله . لو أن رجلا مسافرا صلى ركعتين و لم يقعد على رأس الثانية حتى قام ساهيا و هو يظن أنه صلى ركعة فدخل رجل معه في هذه الحالة يريد التطوع ثم إن الإمام أحر بما صنع فقطع الصلاة فعلى هذا الداخل معه أن يصلى ركعتين ، وإن قدم المسافر على رأس الثانية ثم قام ساهيا أو عامدا و صلى ركعتين تمام الأربع فدخل معه هذا الرجل في صلاته يريد التطوع فعليه أربع ركعات . و في الرقيات : ابن سماعة عن محمد : افتتح الرجل صلاته بوى بها ظهرا ظلها عليه ثم دخل معه رجل في آخر صلاته يريد التطوع ثم رفضها الإمام و أسدما لما علم أنه ليس عليه : فلا شيء عليه و لا على الداخل . الإمام إذا قام إلى الخامسة ماسيا قل أن يقعد على رأس الرابعة في دوات الأربع ثم عاد الإمام إلى القعدة و لم يقعد المقتدى و قيد الخامسة بالسجدة جارت صلاة الإمام ، و فيه نظر ، و اختلفوا في صلاة المقتدى ، و الإعادة أحوط ، روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال : من جمع بين صلاتين بغير عذر ضد أنى بابا من أبواب الكبائر - هكذا ذكر الشيخ العقيق أبو جعفر . و اليوم ليس

بتمريط ، و روى ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإنما التمريط أن يدع الرجل الصلاة حتى يدحل وقت صلاة أخرى .

رجل معه ثوبان أحدهما بحاسة ولا يعلم بأيهما صلى في واحد الظهر وفي الآخر العصر وفي الأول المغرب وفي الآخر العشاء ، ذكر هذه المسألة في متفرقات الإمام أبي جعفر ، وذكر فيها ثلاثة أحوة عن أصحابنا ، عن علي بن النعمان عن أبيه عن الإمام أبي جعفر ، و روى عن صلاة الظهر والمغرب جازتان [وصلاة العصر والعشاء فاسدتان ، و روى عن حلف سأيوب أن صلاة الظهر جائزة] وما سواها فاسدة ، وعن أبي القاسم أحمد رحمه الله أن الصلوات كلها جائزة - قال الشيخ الإمام أبو جعفر - عدى إنما احتلمت أجوبتهم لاختلاف الوضع ، فمن قال بأن الصلوات كلها جائزة فوضع المسألة عنده أن هذا الشخص حال ما أراد أن يصلي الظهر تحرى ووقع تحريره على أحد الثوبين أنه هو الطاهر بعلامة رأى فيه صلى فيه الظهر ثم طهر عنده أن الثوب الثاني هو الطاهر بعلامة رأى فيه حال ما أراد أن يصلي العصر صلى العصر في الثوب الآخر ثم طهر عنده حال ما أراد أن يصلي [المغرب أن الطاهر هو الثوب الأول صلى المغرب ثم طهر حال ما أراد أن يصلي] العشاء أن الطاهر هو الثوب الثاني صلى العشاء في الثوب الثاني ، فأنما جازت الصلوات في هذه الصورة لأن اجتهاد الراى إذا قضى إلى طهارة ثوب يجب عليه أن يصلي فيه ولا يسهه غير ذلك فقد صلى في كل ثوب بما يجاب الشرع بإياه الصلاة فيه ويجوز . ومن قال بجواز الظهر والمغرب والعشاء فوضع المسألة عنده أنه تحرى ووقع تحريره على أحد الثوبين أنه طاهر من غير أن رأى فيه علامة تدل على طهارة صلى فيه الظهر ثم صلى العصر في الآخر من غير تحرى ومن غير أن وقع في رأيه أنه هو الطاهر ثم صلى المغرب ولم يعلم بأن عليه إحدى الصلاتين الأولىين ثم صلى العشاء وإنما جار ظهري في هذه الصورة لأنه إذا ما في ثوب طاهر عنده ، وإنما فسد العصر لأنه إذا ما في ثوب نجس عنده وهو غير مضطر إلى الصلاة فيه ، وإنما جار

المغرب لأنه صلاها و في رعه أنه ليس عليه فائقة قلها . وإنما مسد العشاء لأنه صلاها في ثوب حكما بنجاسته حين حكما بجواز الظهر و هو غير مضطر في الصلاة باحتجاده و رأيه . و من قال بجواز الظهر و بساد ما عداها في المسألة فوضع المسألة على قوله أنه صلى الظهر في أحد الثوبين من غير تحرى ثم صلى العصر من غير تحرى في الثوب الآخر ثم صلى المغرب و هو يعلم بساد العصر ثم العشاء .

الظهيرية : مسافر صلى ركعة لجاء مسافر آخر و اقتدى به فأحدث الإمام و استحلف هذا المسوق فذهب الإمام الأول للوضوء و بوى الإقامة و الإمام الثاني نوى الإقامة أيضا ثم جاء الإمام الأول كيف يعمل ؟ قال محمد بن الفضل . إذا حصر الأول يقتدى بالثاني ، فإذا صلى الإمام الثاني الركعة الثانية يقعد قدر التشهد و يستحلف الخليفة رجلا مسافرا من القوم الذي أدرك أول صلاته حتى يسلم بالقوم . ثم يقوم الثاني فيصلّي ثلاث ركعات . و الإمام الأول يصلي ركعتين بعد سلام الإمام الثاني ، و لا يتغير فرض القوم بنية الإمام الثاني و لا فرض الإمام الأول .

م : كتاب السجادات

مسائل هذا الكتاب مبنية على أصول معروفة في كتاب الصلاة ، أحدها : أن الترتيب في أركان الصلاة شرط أدائها إلا فيما شرعت مكررة كالسجدين ، فإن الترتيب في أداء السجدين ليس شرط حتى لو أتى بالسجدة الأولى في آخر الصلاة تجزئه و لا تصد . و أصل آخر : أن المتروكة إذا قضيت التحقت بمحلها و صارت كاللؤدة في محلها . و أصل آخر : أن سلام السهو لا يخرج المصلي عن حرمة الصلاة . و أصل آخر : أن تأخير الركن عن محله يوجب مجتدي السهو . و أصل آخر : أن السجدة إذا فاتت عن محلها لا تجوز إلا بنية القضاء ، و متى لم تفت عن محلها تجوز بدون نية القضاء ، وإنما تقوت عن محلها بتخلل ركعة كاملة ، و بما دون الركعة الكاملة لا تقوت عن محلها لأنه محل الرض . و أصل آخر : أن زيادة ما دون الركعة الكاملة لا توجب فساد الصلاة ، و زيادة

الركعة الكاملة [توجب فساد الصلاة إذا كانت الزيادة قبل إكمال أركان الفريضة ، ومعنى زيادة ما دون الركعة الكاملة] زيادة ركوع أو زيادة سجود ، ومعنى زياد الركعة الكاملة ركوع وسجود . وعى محمد أن زيادة السجدة الواحدة قبل إكمال الفريضة تفسدها ، وأصل آخر : أن الصلاة متى جازت من وجه وسدت من وجه أو جازت من وجوه وسدت من وجوه يحكم بالفساد احتياطا لأمر العادة . وأصل آخر أن المأني بها من السجودات إذا كان أقل من المتروكات [فانه تخرج المسألة على اعتبار المأني بها ، وإن كانت المتروكات أقل من المأني بها] فانه تخرج المسألة على اعتبار المتروكات ، وإن كانا على السواء فالمأني به بالخيار إن شاء حرج المسألة على اعتبار المأني بها وإن شاء حرج المسألة على المتروكة . وأصل آخر : إذا شك أنه ترك سجدة أو ركعة فانه يأتي بها احتياطا وينبغي أن يقدم السجدة على الركعة ، ولو قدم الركعة على السجدة تفسد صلاته .

الاولا لاجية مسائل السجودات تنهى على ستة أصول ، أحدها أن الترتيب بين الأركان شرط لصحتها ، إلا فيما شرع مكررا في ركعة واحدة كالسجدة الثانية حتى لو أداها في آخر الصلاة أجراه ، والثانية : أن الصلاة متى جازت من وجه أو من وجوه وسدت من وجه يحتاط للفساد ، والثالثة : إذا كانت السجدة أداء استتمت عن النية وإذا كانت قضاء افتقرت إلى النية والعامل بينهما تخلل الركعة ، والرابعة : إذا ترك بعض السجودات وأتى ببعض تخرج المسألة على اعتبار الأقاويل - وفي الطهيرية بيان هذا الأصل : أن المؤدى من السجدة متى كان أقل من المتروكة فالعبرة بالمؤدى ، ومتى كان المتروك أقل فالعبرة للمتروك ، وإذا كان على السواء فأتى بخير إن شئت اعتبرت المتروك وإن شئت اعتبرت المؤدى ، والخامسة : إذا كان عليه سجدة في حال وركعة في حال يجمع بينهما احتياطا ويقدم السجدة على الركعة ولو قدم الركعة فسدت صلاته ، والسادسة : أن الفعل متى تردد بين الفعل الواجب والإتيان بالبدعة اختلف المشايخ فيه ، منهم من قال : الإتيان بالبدعة أولى ، ومنهم من قال : ترك السنة أولى وهذا أصح .

ثم الشك الذى وقع فى جمعة الصلاة لا يخلو من ثلاثة أوجه: إما أن يقع فى ذوات التنتين نحو صلاة العداة وصلاة المسافر، أو فى ذوات الثلاث نحو المغرب والوتر أو فى ذوات الأربع كالظهر والعصر والعشاء؛ م: قال محمد: رجل صلى العداة وقرأ منها سجدة - وفى الخلاصة فذكر قبل أن يفعل ما يعسد الصلاة وفى الظهيرية بعد فقد قدر التشهد - م: فانه يسجد تلك السجدة. سواء علم أنه تركها من الركعة الأولى أو علم أنه تركها من الركعة الثانية أو لم يعلم أنه تركها من أى ركعة، وإذا أتى بها تمت الصلاة إذ ليس فيه أكثر من أن يترك الترتيب فى السجدة أو أحرركا بعذر إلا أن الترتيب فى السجدة ليس شرطاً وتأخير الركن بعد غير ضار، فبعد ذلك ينظر إن علم أنه تركها من الركعة الأولى - وفى اللوالية. أو غالب رأيه أنها من الأولى - م: ينو القضا، وإن علم أنه تركها من الركعة الثانية لا ينو القضاء لأنها لم تمت عن محلها وإن لم يعلم أنه تركها من أى ركعة ينو القضاء لأن على أحد التقديرين يلزمه نية القضاء وعلى التقدير الآخر لا يلزمه نية القضاء قلنا بأنه ينو القضاء احتياطاً، ويستوى ذكر قبل السلام أو بعده فى الحالين جميعاً، وإذا سجد تلك السجدة تمت صلاته ثم إذا سجد يبنى أن يقعد قدر التشهد - وفى اللوالية: يقعد قعوداً مستحقاً - م: ثم يسلم ويسجد بسجدة السهو إما لتأخير ركن عن محله أو لزيادة قعدة أتى بها فى الصلاة. وإن ترا سجدتين منها فهذه المسألة على أربعة أوجه: إن علم أنه تركها من الركعة الأولى فما أن يصلى ركعة واحدة بكاملها، وإن علم أنه تركها من الركعة الثانية فإن عليه أن يسجد سجدتين حتى يتم الركعة الثانية ويقعد قدر التشهد ويسلم ويسجد للسهو، وإن ظم أن تركها من ركعتين فانه يسجد سجدتين ينو بالأولى قضاء ما عليه ولا ينو بالثانية قضاء ما عليه ثم يقعد قدر التشهد ويسلم ويسجد للسهو، وإن لم يعلم أنه تركها من أى ركعة فانه يسجد سجدتين - وفى الخلاصة: ويتشهد - م: ويصلى ركعة لأنه يلزمه سجدتان عن وجهين وهو ما إذا تركها من ركعتين أو من الركعة الثانية، ويلزمه ركعة من وجه

و هو ما إذا تركها من الركعة الأولى فيجمع بينهما احتياطاً ، و ينبغي أن يقدم المجدتين على الركعة و ينوي بالسجدة الأولى قضاء ما عليه ، و لا يلزمه بية بالسجدة الثانية ، وإذا جحد مجدتين يقعد بعدهما قدر التفهيد لا محالة ثم يقوم و يصلى ركعة و يتشهد و يسلم و يسجد للسهو . و لو ترك ثلاث سجرات ذكر فى الكتاب أنه يسجد سجدة - و فى الخلاصة : حتى يتم ركعة - م . و يصلى ركعة ، و فى السراجية و نوى القضاء ، م : ثم لا يقعد بعد هذه السجدة لأنه متيقن أنه لم يتم صلاته و لكنه يصلى ركعة ثم يقعد و يسلم و يسجد للسهو ، و كان الشيخ الإمام أو حمير يقول : ما ذكر محمد من الجواب فى هذه الصورة خطأ ، و الصحيح أنه يلزمه ثلاث سجرات و ركعة لأنه من وجه يلزمه ثلاث سجرات ، هو أن يكون المقيد بالسجدة الركعة الأولى فيسجد سجدة أخرى يتمها لتلك الركعة ثم يسجد سجدين أحراوين للركعة الثانية ليتم صلاته . و من وجه يلزمه سجدة و ركعة و هو أن يكون إماماً أى بالسجدة عقب الركوع الثانى فإذا جحد سجدة أخرى فهاتان السجراتان ينتقلان إلى الركوع الأول و يرتفع الركوع الثانى أو تصيران للركوع الثانى و قد قضى الركوع الأول على اختلاف الروايتين ، و كيف ما كان يصير مصلياً ركعة فيلزمه أن يصلى ركعة أخرى هو معنى قولنا : إنه يلزمه ثلاث سجرات من وجه و ركعة من وجه فيجمع بين الكل احتياطاً ، و يقدم السجرات على الركعة ، و لو قدم الركعة على السجرات تفسد صلاته ، و يتشهد عقب السجرات لأنه يلزمه من وجه ثلاث سجرات لا غير فتكون هذه القعدة قعدة حتم و قعدة الحتم فرض ، ثم يصلى ركعة و يقعد بعدها لأنه وحب عليه سجدة و ركعة فيكون هذه الركعة ثانية صلاته فمترضة القعدة بعدها ، و من المشايخ من قال : ما ذكر محمد من الجواب صحيح و لكن ضرب تأويل و هو أن يكون مراده من قوله « يسجد سجدة » ينوى بها أن يكون عن الركعة التى قبلها بالسجدة لأنه إذا نوى أن تكون هذه السجدة عن الركعة التى قبلها بالسجدة تلتحق هى تلك الركعة و يصير هو مصلياً ركعة فتلزمه ركعة أخرى ، و إذا أتى بها يتم صلاته . و إن تذكر أنه ترك أربع

سجدة لم يذكر محمد هذا الفصل في الكتاب، قال مشايخنا: ينبغي أن يلزمه سجدة واحدة وركعة لأن هذا الرجل أتى بركوعين ولم يسجد أصلاً فإذا سجد سجدة واحدة فهاهنا السجدة الواحدة تلتحقان بالركوع الأول أو بالركوع الثاني على اختلاف الروايتين، وكيفية كان يصير مصلياً ركعة واحدة فيصل ركعة أخرى حتى يتم صلاته - وفي الحجة: ويقعد بعد الركعة ويسجد بسجدة السهو.

م: رجل صلى المغرب - وفي السراجية أو الوتر - م: ثلاث ركعات وترك منها سجدة ثم تذكرها فإنه يأتي بها ويتشهد ويسلم ويسجد للسهو لما مر، وينبغي أن ينوي بهذه السجدة قضاء ما عليه لجوار أنه تركها من الركعة الأولى أو من الركعة الثانية فإن على هذا التقدير يجب عليه بية القضاء لأنها فاتت عن محلها، ويجوز أن تركها من الركعة الثالثة وعلى هذا التقدير لا يلزمه بية القضاء لأن بية القضاء إذا لم يكن قضاء لا يضره وترك بية القضاء إذا كان قضاء يفسد الصلاة فيأتي بها احتياطاً. ولو تذكر أنه ترك منها سجدة ولم يقع تحريره على شيء فإنه يسجد بسجدة واحدة ويصل ركعة لأنه إن تركها من الركعتين أو من الركعة الأخيرة يلزمه سجدة واحدة، وإن تركها من ركعة قبل الركعة الأخيرة عليه ركعة فيجمع بين الكل احتياطاً، ويقدم السجدة على الركعة وينوي بها القضاء لجوار أنه تركها من الركعة الأولى أو من الثانية أو من الأولى والثانية [وصارتا ديباً في ذمته، ويقعد بعد سجدة واحدة لأن صلاته قد تمت إن تركها من الركعة الأخيرة] أو من الركعة الأولى، ويقعد بعد الركعتين ثم يقوم ويصل ركعة ويتشهد ويسلم ويسجد بسجدة السهو، الظهيرية: وإن وقع تحريره على شيء عمل به م: وإن تذكر أنه ترك منها ثلاث سجدة - وفي الظهيرية ولم يذكر كيف ترك - م: فإنه يؤمر بالتحرى، فإن لم يقع تحريره على شيء عليه أن يسجد ثلاث سجدة، ثم يصل ركعة لأنه من وجه يلزمه ثلاث سجدة وهو ما إذا تركها من ثلاث ركعات أو ترك سجدة من الركعة الأخيرة وسجدة من ركعة قبل الركعة الأخيرة، ومن وجد عليه ركعة وسجدة

وهو ما إذا ترك سجدين من ركعة قبل الركعة الأخيرة وسجدة من الركعة فيجمع بين الكل احتياطاً ، فإذا سجد سجدة بقعد على وجه الاستحباب لا على وجه العرض لأن من وجه عليه سجدة وركعة فهذه قعدة على رأس الركعتين من وجه والقعدة على رأس الركعتين في دوات الأربع والثلاث واحدة ، ومن وجه عليه ثلاث سجودات لا غير فهذه القعدة تكون مدعة والقعدة بعد السجدة الواحدة ترددت بين المدعة والواحد وقد عرف أن ما تردد بين المدعة والواحد يستحب الإتيان بها ، ثم يسجد سجدين أخرايين فيقعد على وجه العرض لأنه قد تمت صلاته إن كان عليه ثلاث سجودات لا غير ، ثم يصلي ركعة ويتشهد ويسلم ويسجد للسهو - وفي السراحيه هذا إذا كان لا يعلم [وإن كان يعلم] هو كما علم . م . إن تذكر أنه ترك أربع سجودات يسجد سجدين ويصلي ركعتين وتخرج المسألة على اعتبار المأني بها فقول . هذا الرجل أتى سجدين ، فإن كان أتى بهما في ركعتين فعليه سجدة واحدة وركعة ، وإن كان أتى بهما في ركعة فعليه كعتان فيجمع بين الكل احتياطاً ، . بدأ بالسجدين ويقعد عقيبهما على سبيل الاستحباب لا على سبيل العرض بالطريق الذي قلنا قبل هذا ، ثم يصلي ركعة ويقعد لا محالة لأن صلاته قد تمت ، وإن كان أتى بالسجدين في ركعتين ثم يصلي ركعة ثم يسلم ويسجد للسهو . وإن تذكر أنه ترك منها خمس سجودات فهذا الرجل ما أتى إلا سجدة واحدة وبالسجدة الواحدة لا تنقيد إلا ركعة فيسجد سجدة أخرى إتماماً لتلك الركعة ، ثم يقوم ويصلي ركعتين يقعد بينهما فهذه القعدة سنة ويقعد بعدها وهذه القعدة فرض ، قال الشيخ الإمام أبو جعفر . هذا الجواب غلط . ويعنى أن يقال يلزمه ثلاث سجودات وركعتان لأن من وجه يلزمه ثلاث سجودات وركعة بأن قيد الركعة الأولى بالسجدة فيسجد سجدة إتماماً لتلك الركعة ، ثم يسجد سجدين لتتحقق بركوع الثاني أو الثالث فيصير مصلياً ركعتين ، ثم يلزمه ركعة أخرى إتماماً لصلاته ، ومن هذا الوجه يلزمه ثلاث سجودات وركعة ، ومن وجه آخر

(١) وما تردد بين المدعة والسنة يستحب تركها .

يلزمه سجدة وركعتان بأن قيد الركوع الثانى أو الثالث بالسجدة فيلزمه سجدة إتماما لتلك الركعة، و يصير مصليا ركعة فيلزمه ركعتان أخراوان فيجمع بين الكل احتياطا، ومن المشايخ من قال . بأن ما ذكر من الحواب فى الكتاب صحيح نصرت تأويل وهو أن يكون مراد محمد من قوله " يسجد بسجدة " بوى إلحاقها بالركعة التى قيدها بالسجدة لأنها حينئذ تلتحق بتلك الركعة و يصير مصليا ركعة واحدة فيلزمه ركعتان أخراوان - وفى الظهيرية : أما إذا سجد مطلقا ولم يوجب أن تفسد صلاته إذا صلى ركعتين بعد ذلك لأن من الحائر أنه قيد الأولى بالسجدة فيكون الركوع الثانى موقوفا على وجود السجدة فإذا أتى بها ولم ينو عن الركعة التى قيدها بالسجدة بقيد الركوع الذى وحدت له ركعتان كل ركعة سجدة ، فإذا صلى ركعتين فسدت صلاته لأنه صلى أربع ركعات و عليه سجدة بان من العريضة تفسد صلاته . م . و إن تذكر أنه ترك مهاست سجدة لم يذكر هذا الفصل فى الكتاب ، قال مشايخنا و سلمى أن يسجد بسجدة و يصلى ركعتين لأن هذا الرجل ركع ثلاث ركعات و لم يسجد أصلا فيتوقف كل ركوع على وجود السجدة فيسجد بسجدة إتماما لركعة واحدة ، ثم يصلى ركعتين أخراوان و يتم الصلاة ، وفى الظهيرية : ثم يصلى ركعة و يتشهد ، ثم يصلى ركعة أخرى و يتشهد لأنه آخر صلاته ، ثم يأتي بسجدة السهو

و فى فتاوى الحجة : رجل صلى وترك من الركعة الأولى سجدة ناسيا و سجد ثلاث سجدة ناسيا فى الركعة الثانية بالسجدة الأخيرة من الثلاث يقع عن السجدة الفائتة من الركعة الأولى إذا نوى قضاء عنها ، و إن لم ينو لا يقع عنها . رجل صلى الظهر أربع ركعات و تذكر أنه ترك منها سجدة - وفى الظهيرية ناسيا - م : فانه يسجد تلك السجدة للسهو و ينوى بها قضاء ما عليه و يتشهد و يسلم و يسجد للسهو ، فان تذكر أنه ترك بسجدة و لم يقع تحريره على شيء فانه يسجد بسجدة و يصلى ركعة لأنه من وجه يلزمه سجدة بان تركها من الركعتين أو من الركعة الأخيرة ، و من وجه يلزمه ركعة بأن تركها من

ركعة قبل الركعة الأخيرة فيجمع بين الكل احتياطاً ، ويبدئ بالسجدين ويؤى بهما قضاء ما عليه ، ويتشهد بعد السجدين لا محالة لأن من وحه عليه جهدتان لا غير فمن هذا الوجه هذا تمام صلاته ، ثم يصلى ركعة ويتشهد بعدها لا محالة لأنه من وجه عليه الركعة من هذا الوجه هذا تمام صلاته - وفي السراجية - إن كان يعلم أنه تركها من الركعتين أو الأخيرة جهد سجدين ، وإن علم أنه تركها من ركعة قبل الركعة الأخيرة صلى ركعة ثم يتشهد ويسلم ثم يسجد للسهو . م . وإن تذكر أنه ترك ثلاث جهدات يسجد ثلاث جهدات - وفي السراجية : ويتشهد ، ثم يقوم ويصلى ركعة لأن من وجهين عليه ثلاث جهدات لا غير وهو ما إذا تركها من ثلاث ركعات أو ترك ثنتين منها من الركعة الأخيرة و جهدة من ركعة ، ومن وجه عليه جهدة وركعة وهو ما إذا ترك ثنتين منها من ركعة قبل الركعة الأخرى فتجمع بين الكل احتياطاً ، ويقدم السجدة على الركعة ، ويقعد بعدهن لا محالة لجوار أنه تمت صلاته ، ثم يصلى ركعة ويقعد عقيبها لا محالة لجوار أنه تمت صلاته الآن . وإن تذكر أنه ترك أربع جهدات - وفي السراجية : ولا يعلم من أينهن ، وفي الظهيرية : ولم يقع تحريمه على شيء . م : يسجد أربع جهدات - وفي الخلاصة : ينوى القضاء في الثلاث - م السراجية : ويتشهد عقيبهن ، وفي شرح الطحاوى : ولا يسلم - م . ثم يقوم ويصلى ركعتين لأنه إن تركهن من أربع ركعات أو ترك من ثنتين منها من الركعة الأخيرة و ثنتين منها من الركعتين قبل الركعة الأخيرة فعليه أربع جهدات لا غير ، وإن ترك ثنتين منها من الركعة الأخيرة و ثنتين منها من الركعتين قبل الركعة الأخيرة فعليه أربع جهدات لا غير ، وإن ترك منها من ركعة قبل الركعة الأخيرة و ثنتين منها من ركعتين قبل الركعة الأخيرة أو من الركعة الأخيرة فعليه ركعة و جهدتان ، وإن تركهن من ركعتين قبل الركعة الأخيرة فعليه قضاء ركعتين ، ويجمع بين الكل احتياطاً يسجد أربع جهدات ويقعد بعدهن ، وفي الظهيرية . أنه يجلس جلسة مستخفة ، ولو تركها فسد صلاته ، م : لأن هذا آخر صلاته باعتبار الوجه الأول ، ثم

يصلى ركعة و يقعد لأن هذا آخر صلاته باعتبار الوجه الثانى ، ثم يصلى ركعة أخرى ويقعد لأن هذا آخر صلاته باعتبار الوجه الثالث ، وفى الظهيرية : ويسلم ويسجد بمحدثى السهو . م : وإن تذكر أنه ترك خمس سجود هذا الرجل ما أتى إلا ثلاث سجود ، فإن أتى بها فى ثلاث ركعات فعليه ثلاث سجود و ركعة : ثلاث سجود ليصير مصليا ثلاث ركعات و ركعة ليتم صلاته ، وإن أتى بها فى ركعتين بأن أتى بثنتين فى ركعة واحدة و بواحدة فى ركعة فعليه سجدة و ركعتان ليصير مصليا ركعتين و ركعتين إتماما لصلاته فيجمع بين الكل احتياطا ، فإذا سجد سجدة يقعد بعدها و هذه قعدة مستحقة لأن من وجه عليه سجدة و ركعتين فى هذا الوجه تكون هذه القعدة واجبة لأبها على رأس الركعتين ، و من وجه عليه ثلاث سجود و ركعة فتكون هذه القعدة بدعة ، ثم يسجد بمحدثين و لا يقعد عقبهما لأن هذه القعدة تردد بين البدعة و السنة و ما تردد بين السنة و البدعة لا يؤتى بها ، ثم يصلى ركعة و يقعد عقبهما لأن من وجه عليه سجدة و ركعة و من هذا الوجه هذه الركعة تكون آخر صلاته ، ثم يصلى أخرى و يقعد لأن من وجه عليه ركعتان و من هذا الوجه يكون آخر صلاته ، قال بعض مشايخنا : و ما ذكر من الجواب مستقيم فيما إذا نوى بالسجدة إلحاقها بالركعات التى قىدهن بالسجدة ، فأما إذا لم ينو ذلك بل سجد ثلاث سجود مطلقا ينبغى أن تصد صلاته لأن من الجائز أنه أتى بثلاث سجود فى ثلاث ركعات قل الركعة الأخيرة فبعد كل ركعة بسجدة ، فإذا سجد ثلاث سجود تفيد الركعة الأخيرة ثنتين منها ، فإذا صلى بعد ذلك ركعتين يصير منتقلا من الفرض إلى النفل قبل إكمال الفرض و إياه يوجب فساد الفرض ، فأما إذا نوى إلحاقها بالركعات التى قىدها بالسجدة فلتتحقق هذه السجدة بتلك الركعات و يصير مصليا ثلاث ركعات فإذا صلى ركعة بعد ذلك يتم صلاته ، فإذا صلى بعد ذلك ركعة أخرى يصير منتقلا من الفرض إلى النفل فى هذه الركعة و لكن بعد إكمال الفرض فلا يفسد الفرض . و إذا تذكر أنه ترك ست سجود - وفى الظهيرية و لم يقع تحريره على شيء -

م . هذا الرجل إنما أتى بسجدين ، قال : وإن أتى بها في ركعتين فليبه سجدة واحدة وركعتان ، وإن أتى بها في ركعة فليبه ثلاث ركعات فيجمع بين الكل احتياطاً فيسجد بمجدين - وفي السراية . يوى القضاء في إحداها ، م . ويقعد بعدهما على سبيل الاستحباب لأنه صار مصلياً ركعتين من وجه بأن كان عليه سجدة واحدة وركعتان ، ثم يقوم ويصلي ركعة ويقعد عقبيها على سبيل الاستحباب أيضاً لأنها ثابته من وجه بأن كان عليه ثلاث ركعات ، ثم يصلي ركعة ويقعد عقبيها على سبيل القصر لأنها هذه رابعة من وجه فيعترص عليه القعدة ، ثم يصلي ركعة ويقعد عقبيها على سبيل العرض أيضاً لأنها آخر صلاته من وجه فيعترص عليه القعدة ، قال بعض مشايخنا ما ذكر من الجواب مستقيم إذا بوى بالسجدة إحداهما بالركعتين اللتين قديهما بالسجدة . فإذا لم ينو إلحاقها ينبغي أن تفسد صلاته على ما ذكرنا قبل هذا . وإن تذكر أنه ترك سبع سجرات هذا الرجل لم يأت إلا بسجدة واحدة والسجدة الواحدة لا يتقيد إلا ركعة واحدة فيأتي سجدة واحدة ليصير مصلياً ركعة ، ثم يصلي بعد ذلك ثلاث ركعات يصلي ركعة ويقعد وهذه القعدة سنة لأنها قعدة على رأس الركعتين في دوات الأربع ، ثم يصلي ركعتين ويقعد ويسلم ويسجد للسهر . فإن تذكر أنه ترك ثمانى سجرات هذا الرجل ردى أربع ركعات ولم يسجد أصلاً فيسجد بمجدين ليصير مصلياً ركعة ثم يصلي ثلاث ركعات ، وفي الظهيرية ولا يحتاج إلى النية فتم له الركعة ، ويرتفع جميع ما وحد من الركعات ، ثم يصلي ركعة ويجلس على الروايات كلها لأنها ثمانية صلاته . ثم يصلي ركعتين ويجلس لأنها رابعة صلاته .

م : رجل صلى العدة ثلاث ركعات وترك معها سجدة فسدت صلاته لأن صلاته تفسد من وجه بأن ترك هذه السجدة من إحدى الركعتين الأولىين لأنه راد ركعة كاملة و عليه ركن من أركان الفريضة ، ولا تفسد من وجه بأن ترك هذه السجدة من الركعة الثالثة لأن زيادة ما دون الركعة الكاملة لا توجب فساد الصلاة فيحكم بالفساد احتياطاً ، وفي شرح الطحاوى : ولو لم يقعد عقب الركعتين فسدت صلاته أيضاً . م : وإن

ترك سجدين تفسد صلاته [أيضا لأن صلاته أيضا تفسد] من وجه بأن ترك هاتين السجدين من الركعتين الأوليين ، ولا تفسد من وجه بأن تركهما من الركعة الثالثة أو من إحدى الأوليين فيحكم بالفساد احتياطاً - وفي الخلاصة - وهو الأصح . م : وكذلك إن ترك منها ثلاث سجديات تفسد صلاته أيضا لأن صلاته تفسد من وجه بأن ترك ثلاث سجديات من ثلاث ركعات ، ولا تفسد من وجه بأن ترك اثنتين منها من الركعة الثالثة فيحكم بالفساد احتياطاً ، وفي السراجية . فيه روايتان ، وفي الخلاصة . والأصح الفساد . م : وإن تذكر أنه ترك منها أربع سجديات لا تفسد صلاته ، ثم كيف يصنع ؟ قال . يسجد سجدين ، ويصلي ركعة لأن من وجه عليه سجدين لا عبر وهو ما إذا أتى بالسجدين في ركعتين ، ومن وجه عليه ركعة وهو ما إذا أتى بسجدين في ركعتين فيجمع بينهما احتياطاً فيسجد سجدين ، ويقعد عقبيهما لا محالة لأن صلاته قد تمت باعتبار الوجه الأول ، ثم يصلي ركعة ويسمى أن ينوي بالسجدين إلحاقهما بالركعتين اللتين قديهما بالسجدة ، أما بدون الية فيدعى أن تفسد صلاته لأنه يجوز أنه أتى بالسجدين في الركعتين الأوليين في كل ركعة سجدة فيتوقف الركوع الثالث على وجود السجدة ، فإذا سجد سجدين ولم ينو إلحاقهما بتقيد الركوع الثالث بهما ويصير رائداً ركعة كاملة قل لإكمال أركان الفريضة تفسد صلاته . وإن ترك خمس سجديات فكذا لا يحكم بفساد الصلاة لأن هذا الرجل ما أتى إلا بسجدة واحدة وبالسجدة الواحدة لا بتقيد إلا ركعة واحدة فيسجد سجدة أخرى إتماماً لتلك الركعة ، ويدعى أن ينوي بهذه السجدة إلحاقها بتلك الركعة التي تقيدت بالسجدة ، ثم يصلي ركعة ويتم صلاته . وإن ترك منها ست سجديات لا تفسد صلاته أيضا لأن هذا الرجل ركع ثلاث ركوعات ولم يسجد أصلاً فيسجد سجدين إتماماً لركعة واحدة ، ثم يصلي ركعة ويتم الصلاة .

رجل صلى الظهر خمس ركعات وترك منها سجدة تفسد صلاته ، وكذلك إذا ترك منها سجدين أو ثلاثاً أو أربعاً أو خمساً تفسد صلاته ، وفي الحجة : فيه قولان .

و إن ترك ست سجودات لا تفسد صلاته ، ثم وجه الإتمام أن يسجد أربع سجودات ويصلي ركعتين لأنه من وجه عليه قضاء أربع سجودات وهو أن يكون آتيا في كل ركعة بسجدة ، ومن وجه عليه قضاء مجتدين وركعة وهو أن يكون مجتدين في ركعة ومجتدين في ركعتين ، ومن وجه عليه قضاء ركعتين وهو أن يكون مجتد أربعاً في ركعتين فيجمع بين الكل احتياطاً فيسجد أربع سجودات ، ثم يقعد لا محالة لأن صلاته قد تمت باعتبار الوجه الأول ، ثم يصلي ركعة ويقعد لا محالة لأنه قد تمت صلاته باعتبار الوجه الثاني ، ثم يصلي ركعة أخرى ويقعد لا محالة لأنه قد تمت صلاته باعتبار الوجه الثالث ، قال بعض مشايخنا : ما ذكر من الجواب في الكتاب محمول على ما إذا بوى بالسجودات التي يأتي بها إلحاقها بالركعات التي قدها بالسجودات ، أما إذا لم يوفى فينبغي أن تفسد صلاته على نحو ما بينا قبل هذا . وإن ترك سبع سجودات لا تفسد صلاته أيضاً ، ويسجد ثلاث سجودات ويصلي ركعتين ، ثم طريق الإتمام أن يسجد ثلاث سجودات أولاً ويقعد بعد الأولى على طريق الاستحباب ، ولا يقعد بعد الثلاث لا على وجه الاستحباب ولا على وجه الفرض ، ثم يصلي ركعة ويقعد على سبيل الفرض لأنه تمت صلاته باعتبار الوجه الأول ، ثم يصلي ركعة ويقعد لأنه تمت صلاته باعتبار الوجه الثاني . ولو ترك منها ثمانى سجودات لا تفسد صلاته أيضاً ، ويسجد مجتدين - وفي شرح الطحاوي : ويتشهد ثم يقوم - م . ويصلي ثلاث ركعات ويقعد بعدها على سبيل الاستحباب ، ثم يصلي ركعة ويقعد أيضاً على وجه الاستحباب دون الفرض ، ثم يقوم ويصلي ركعة أخرى [ويقعد] على سبيل الفرض ، ويبقى أن ينوي بالسجدة الثانية يأتي بها إلحاقها بالركعتين اللتين قدهما بالسجدة لما ذكرنا قبل هذا . وإن ترك منها تسع سجودات لا تفسد صلاته أيضاً ، وهذا الرجل ما أتى إلا بسجدة واحدة وبالسجدة الواحدة لا يتقيد إلا ركعة واحدة فيسجد أخرى ينوي إلحاقها

بالركعة التى قيدها بالسجدة إتماما لتلك الركعة ، ثم يصلى ركعة ويقعد وهذه القعدة سنة ، ثم يصلى ركعتين أخرايين ويقعد بعدهما إتماما لصلاته . وإن ترك منها سجدات هذا الرجل ركع خمس ركوعات ولم يأت شىء من السجدة يسجد بمجدها ليم ركوعه ، ثم يصلى ثلاث ركعات بعد ذلك ويتم صلاته . وكذلك الجواب العصر والعشاء .

رجل صلى المغرب أربع ركعات فترك منها سجدة فسدت صلاته . وكذلك لو ترك منها مجديتين أو ثلاثا أو أربعاً فسدت صلاته أيضا ، وفى الحجة : به قولار وإن ترك منها خمس سجدة لا تفسد صلاته ، وطريق الإتمام أن يسجد ثلاثا سجدة ويصلى ركعة ويقعد بعده ثم يصلى ركعة ويقعد لاحتمال الوجه الثالث ويوى بالسجدة التى يأتى بها إلحاقها بالركعات التى قيدها بالسجدة . وإن ترك ست سجدة لا تفسد صلاته أيضا ، ويسجد مجديتين . وفى الظهيرية . ويجلس عقيب جلسة مستحقة ، فإذا سجد مجديتين هو بمنزلة الركعتين فيقوم ويصلى ركعتين - م . وبقية عقيبهما على سبيل الاستحباب لا على سبيل العرض ، ثم يصلى ركعة ويقعد على سبيل العرض لأنه تمت صلاته باعتبار الوحد الاول ، ثم يصلى ركعة أخرى ، وينبغى يوى بالسجدة التى يأتى بها إلحاقها بالركعتين اللتين قيدها بالسجدة لما ذكرنا وإن ترك سبع سجدة لا تفسد صلاته أيضا . ويسجد بسجدة ويصلى ركعتين ويقعد بعدهما وهذه القعدة سنة ، ويقعد عقيبهما أيضا وهذه القعدة الحتم ، وينبغى يوى بالسجدة التى يأتى بها إلحاقها بالركعة التى قيدها بها . وإن ترك ثمانى سجدة لا تفسد صلاته أيضا ، ويسجد مجديتين ويصلى ركعتين ويقعد بينهما وهذه القعدة سنة ، ويقعد عقيبهما وهذه القعدة للختم .

رجل افتتح الصلاة وقرأ وركع ولم يسجد ، ثم قام إلى الثانية وقرأ وسجد

ولم يركع ، ثم قام إلى الثالثة وقرأ وركع ولم يسجد ، ثم قام إلى الرابعة وقرأ وسجد ولم يركع . هذا إنما صلى ركعتين ، لأنه لما قام وركع ولم يسجد توقف هذا الركوع على وحود السجدين ، فإذا قام إلى الثانية وقرأ وسجد ولم يركع يلتحق هاتان السجدة بتلك الركوع باتفاق الروايات فيصير مصليا ركعة واحدة ، فإذا قام إلى الثالثة وقرأ وركع ولم يسجد توقف هذا الركوع على وحود السجدين أيضا ، فإذا قام إلى الرابعة وقرأ وسجد ولم يركع التحق هاتان السجدة بتلك الركوع باتفاق الروايات فيصير مصليا ركعتين . ولو أنه قام إلى الصلاة وقرأ وركع ولم يسجد ، ثم قام إلى الثانية وقرأ وسجد ولم يركع ، ثم قام إلى الثالثة وقرأ وركع وسجد بسجدة ، ثم قام إلى الرابعة وقرأ وركع ولم يسجد ، ثم قام إلى الخامسة وقرأ وسجد ولم يركع قال : هذا إنما صلى ثلاث ركعات ، لأنه لما قام وصلى وركع ولم يسجد توقف هذا الركوع على وحود السجدين ، فإذا قام إلى الثانية وقرأ وسجد ولم يركع يلتحق هاتان السجدة بالركوع المتقدم فيصير مصليا ركعة واحدة ، فإذا قام إلى الثالثة وركع وسجد صار مصليا ركعة أخرى فيصير مصليا ركعتين ، ثم لما قام إلى الرابعة وقرأ وركع ولم يسجد توقف هذا الركوع أيضا على وحود السجدين ، فإذا قام إلى الخامسة وقرأ وسجد ولم يركع التحق هاتان السجدة بالركوع المتقدم فيصير مصليا ركعة أخرى فيصير مصليا ثلاث ركعات . ولو قام إلى الصلاة وقرأ وركع ولم يسجد ، ثم قام إلى الثانية وقرأ وركع ولم يسجد ، ثم قام إلى الثالثة وقرأ وسجد ولم يركع ، ثم قام إلى الرابعة وقرأ وركع وسجد قال . هذا إنما صلى ركعتين لأن في هذه الصورة توقف الركوع الأول والركوع الثاني على وجود السجدين ، فإذا سجد في الركعة الثالثة ولم يركع يلتحق هاتان السجدة بالركوع الأول أو بالركوع الثاني على اختلاف الروايتين فكيفما كان يصير مصليا ركعة ، ثم قام إلى الرابعة وقرأ وركع وسجد صار مصليا ركعة أخرى فبين أنه صار مصليا ركعتين فيقوم وبصلى ركعتين أخراوين يتم صلاته .

رحل اقتح الصلاة خلف الإمام ثم نام حتى صلى الإمام أربع ركعات وزك
 من كل ركعة سجدة فلما قدم الإمام في التشهد - وفي الظهيرية قدر التشهد - م :
 انته هذا الرجل فأحدث الإمام وقدم هذا الرجل فانه لا ينبغي له أن يتقدم ، ومع هذا
 لو تقدم جار وينبى له أن يصلى ركعة بسجدة من غير أن يصلى القوم معه لأنهم
 قد أدوا هذه الركعة مع الإمام ، ثم يسجد السجدة التي تركها الإمام من تلك الركعة
 و يسجد القوم معه لأن عليهم قضاء هذه السجدة مع الإمام ، وكذلك يعمل في الركعة
 الثانية والثالثة والرابعة يصلى كل ركعة معها سجدة من غير أن يصلى القوم معه ، ثم يسجد
 للسجدة التي تركها الإمام من تلك الركعة و يسجد القوم معه ، فإذا أتى بالركعات كلها
 على نحو ما بينا يتشهد و يسلم و يسجد للسهو و يسجد القوم معه لأنه حليفة الإمام ، وعلى
 الإمام الأول أن يسجد للسهو و يسجد القوم معه فكذا هذا الحليفة ؛ وفي الظهيرية :
 فان قدم أربع سجعات جار ولكن يكره لأنه ترك واحدا لأن الواجب عليه أن
 يقدم الأول فالأول لكونه مدركا أول صلاة الإمام وترك الواجب يوجب الكراهة
 دون المساد .

وفي الحجة . رجل صلى المغرب و تشهد فيها عشر مرات كيف يكون ؟ قال : هذا
 رجل أدرك إمامه في القعدة الأولى فتشهد معه ، ثم صلى معه الثالثة فتشهد الثانية معه ،
 فكان على الإمام سهو فسجد معه و تشهد الثالثة معه ، ثم تذكر الإمام أنه قرأ آية
 السجدة فلم يسجد لها فسجد ثم تشهد معه الرابعة ، ثم سجد للسهو ثم تشهد معه الخامسة ،
 ثم قام إلى قضاء ما سبق فصلى ركعة و تشهد السادسة ، وإذا صلى ركعة تشهد السابعة ،
 وقد كان سهى فيما قضى فسجد لها ثم تشهد الثامنة ، ثم تذكر أنه قرأ آية السجدة فلم يسجد
 لها فقضاها و سجد و تشهد المرة التاسعة ، ثم سجد للسهو و تشهد المرة العاشرة - قال
 الحجة رحمه الله : وقدتان من هذه العشرة لو تركها فسدت صلاته : القعدة الرابعة

بعد مجهد تلاوة الإمام، والقعدة التاسعة بعد قضاء سجدة تلاوة المسبوق لانهما القعدة الأخيرة في حقهما، و مثل هذه الصلاة يصير جائزا، و بالعلم يهتدى - والله أعلم بالصواب .



(١) تم كتاب الصلاة من الفتاوى التاتارخانية، و لم يترك المصنف العلام فصلا من العصول بل ذكرها معصية بحيث لا تشد منها مسألة، و لكن لم يذكر فيها فصل الصلاة في الكعبة المشرفة مع أنه قال في مقدمة الكتاب أنه رتب الكتاب على ترتيب « الهداية »، و قد ذكر صاحب الهداية في آخر كتاب الصلاة ما أورد فيه مسائل الصلاة في جوف الكعبة و لكن صاحب الفتاوى التاتارخانية ذكر جميع المسائل التي تتعلق بالصلاة داخل الكعبة المشرفة في مسائل استقبال الكعبة و معرفتها ص ٤٢٥ - ٤٢٦ من الجزء الأول فليراجع .

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

كتاب الزكاة

وفيه سبعة عشر فصلا

الهداية : الزكاة واحدة على الحر العاقل البالغ المسلم إذا بلغ نصابا ملكا تاما و حال عليها الحول - المضمرات . الملك التام أن يكون ملكه ثابتا من جميع الوجوه ولا يتمكن النقصان فيه بوجه كما في المديون والمكاتب ، فان المكاتب لا يملك الهبة لأن ماله ملك المولى رقة والملك مداله فلا يكون ملكا تاما ، وفي البابيع : و كما إذا تزوجت المرأة على ألف ولم تقضها سين أو خالها على ألف ولم يقضها سين .

م : و سبب وجوب الزكاة في الذمة قال المحققون من مشايخنا : المال ، وعلى قول هؤلاء الخطأ للأداء ، وعليه اعتمد الإمام أبو منصور الماتريدي ، وقال بعض مشايخنا . وجوب أصلها في الذمة الخطأ أيضا ، وهو قول عامة أصحاب الشافعي ، غير أن مطلق المال ليس بسبب إنما السبب المال النامي ، وطريق النماء في الحيوانات السبل ، وفيما عداها من المال التجارة ، غير أنه سقط اعتبار حقيقة النماء عادة لأنه أمر خفي لتفاوت الناس فيه ، وأقيم الإسامة حولا في الحيوانات مقام حصول السبل لأنه زمان السبل عادة ، وأقيم الإصساك بنية التجارة حولا في غيرها من الأموال سوى الأثمان مقام النماء لأنه زمان حصول النماء عادة ، وإنما فعلنا ذلك دفعا للخرج عن الناس .

اليتمة : سئل الحسن بن علي رضي الله عنهما عن الحول في الزكاة أقرى أم شمسى ؟ فقال : قرى . ذكر الحاكم الشهيد في المنتقى أن وجوبها على الفور عند أبي يوسف ومحمد ،

وفي الخلاصة : وهو الأصح . وعن محمد أن من لم يؤد الزكاة - وفي الخاتمة وأخر من غير عدد - لا تقبل شهادته ، وأن التأخير لا يجوز ، وفي الظهيرية : إذا وقف عليه الإمام عزره وحسه وطاله ، م . وقال الفقيه أبو بكر الرازي . إنما تجب على التراخي ، هكذا روى ابن شجاع واللمحي عن أصحابنا ، وفي الهداية . ولهذا لا يضمن بهلاك النصاب بعد التعريط . وفي الخلاصة . حتى أتم تأخيره عدد الموت لا قبله ، وفي الخاتمة مرق محمد بين الحج والزكاة فقال . لا يأثم تأخير الحج ويأثم تأخير الزكاة ، وروى هشام عن أبي يوسف أنه لا يأثم تأخير الزكاة ويأثم تأخير الحج .

وفي المافع . والأموال الدامية التي هي سبب لوجوب الزكاة قسمان : السائمة ، وأموال التجارة ؛ وأموال التجارة قسمان مال التجارة وصغار وهو الحجران^(١) ، ومال التجارة حملا وهو كل ما يشتري للتجارة . وماء السائمة والسل وماء مال التجارة متغير الأسعار . ولما كان النصاب سببا باعتار الماء تكرر الوجوب تكرر الماء . والسائمة التي تحب فيها الزكاة ثلاثة أصناف : الإبل ، والقر ، والغنم .

م : الفصل الأول في صدقة السوائم وبيان أحكامها

والمسائل المتعلقة بها

مقول : لا بد من معرفة السائمة ، والقاط الكت في بيان ذلك مختلفة ، ذكر الحسن في كتابه عن أبي حنيفة أن السائمة ما زرع في البرية يقطنها صاحبها يلتمس بها الدر والسل ولا يريد بيعها ، لا تجارة فيها ، وذكر القدوري في كتابه أن السائمة هي الراعية التي تكتفي بالرعي ويمونها ذلك ، وإن كان يعلفها أحيانا ويرعيها أحيانا يعتبر فيها الغالب لأن أصحاب المواشي لا يجدون بدا من أن يعلفوا مواشيتهم في بعض السنة بأن يشتد البرد أو وقع الثلج على الأرض فيسقط اعتبار ذلك ويعتبر الغالب ، وفي الخاتمة :

(١) الحجران : الذهب والفضة .

وإن أعلفها في مصر أو غير مصر هي علوفة وليست سائمة ، وإن كانت راعية في نصف السنة لم تكن سائمة . م : ولو نوى أن يحمل السائمة علوفة أو عاملة ذكر في الأصل أنها لا تخرج من أن تكون سائمة ، وفي الفتاوى العتاية : ما لم يفعل ، بخلاف عروض التجارة إذا نوى القية^١ بطلت التجارة . وفي الحانية : وإن أراد صاحب السائمة أن يستعملها أو يعلمها لم يعلف [حتى حال الحول كان فيها الركة . م . وفي المتقى : إذا كان لرحل عم] للتجارة و بوى أن يكون للحم فجعل يذبح كل يوم شاة ، أو كانت عنده إبل سائمة نوى أن يكون للحمولة . فإنها للحم والحولة . وفيه أيضا : وذكر إبراهيم عن محمد رحمه الله . إذا كان لرحل إبل يعمل عليها وهي للعمل تركها ترتعى أكثر من ستة أشهر هي سائمة ، وإدارعى أقل من ستة أشهر هي عوامل على حالها ، وكذلك العم إذا لم تكن سائمة ورعاها ، وهو غير ما ذكره القدوري قال : وإن كانت للتجارة ورعاها ستة أشهر أو سنة لم تكن سائمة أدا وهي للتجارة إلا أن ينوى أن يجعلها سائمة ، قال : هذا بمنزلة رحل له عد للتجارة أراد أن يستخدمه سنين فاستخدمه فهو للتجارة على حاله وفيه ركة التجارة ، إلا أن ينوى أن يخرجها عن التجارة ويجعله للخدمة ، وفي الفتاوى العتاية : وعن محمد إذا بوى أن يستخدمه لا تطل التجارة ما لم يجعله للخدمة الولوالحية : ولو كان الحيوان ديناً في الذمة لم يكن سائمة لأنه لا يتصور إسالتها في الذمة . وفي الحانية : ولو ورث سائمة وحال عليها الحول كان عليه زكاتها لأنها كانت سائمة فيبقى على ما كانت وإن لم يبو ، ولو اشترى سائمة للتجارة كان فيها زكاة التجارة . وذكر السوائم وإناؤها ودكورها مع إناؤها في حكم الركة سواء .

نوع منها في الإبل

م : قال محمد رحمه الله : وليس فيما دون الخمس من الإبل السائمة ركة ، وفي الخمس شاة - وفي السراحية : وسط سواء كانت سمناً أو أوساطاً أو فيها ما يساوى (١) القية : بالكسر والضم ما اكتسب .

بنت مخاض وسط ، م : و في العشر شاتان ، و في خمسة عشر ثلاث شياه ، و في عشرين أربع شياه ، و في خمس و عشرين بنت مخاض - و هي التي طعنت في السنة الثانية . و في اليايع : و اعلم أن الواحد من الإبل شاة ثم بنت مخاض ، و هذا قول أبي حنيفة و محمد ، و قال أبو يوسف . أدنى الواحات فيها بعد الشاة إنما هو فصيل و هو الذي لم يتم عليها الحول ثم بنت مخاض . م . و في ستة و ثلاثين بنت لون و هي التي طعنت في السنة الثالثة ، و في ستة و أربعين حقة و هي التي طعنت في السنة الرابعة ، و في إحدى و ستين جذعة و هي التي طعنت في السنة الخامسة . و في اليايع . و عند أهل اللغة « بنت مخاض ، و هي التي آت عليها ستان و طعنت في الثالثة ، و « بنت لون ، و هي التي آتت عليها ثلاث سنين و طعنت في الرابعة ، و « الحقة ، التي عليها أنى أربع سنين و طعنت في الخامسة ، و « الجذعة ، هي التي آتت عليها خمس سنين و طعنت في السادسة . م : ثم بعده ثنى و سدس و مادل لا يؤخذ شيء من ذلك في الزكاة - الحقة قيل « الثنى ، من الإبل ابن خمس سنين ، و « السدس ، ابن ست سنين ، و « المادل ، ابن ثمان سنين . م : ثم بعد ذلك يزداد عدد الواحد بزيادة أصل النصاب ، فيجب في ستة و سبعين بنتا لون ، و في إحدى و تسعين حقتان إلى مائة و عشرين - على هذا اتفق علماؤنا رحمهم الله ، فإذا زادت الإبل على مائة و عشرين تستأنف الفريضة عد علمائنا فيكون في الخمس شاة مع الحقتين ، و في العشر شاتان ، و في خمس عشرة ثلاث شياه ، و في عشرين أربع شياه مع الحقتين ، و في خمس و عشرين بنت مخاض مع الحقتين إلى مائة و عشرين . فيكون عداد إبل النصاب مائة و خمسة و أربعين ، و عدد الواحد حقتان و بنت مخاض ، فإذا بلغت الإبل مائة و خمسين يجب فيها ثلاث حقتان ، فإذا زادت الإبل على مائة و خمسين تستأنف الفريضة على الترتيب الذي ذكرنا في أصل النصاب ، و في الحاية . فيجب في كل خمس من الزيادة شاة مع ما كان قبل ذلك إلى أن يبلغ الزيادة إلى خمس و عشرين ، م : فإذا بلغت خمسا و عشرين و صارت جملة إبل النصاب مائة و خمسة و سبعين يجب فيها

بنت مخاض مع ما سبق من الحقاق إلى ست و ثلاثين ، فإذا بلغت ستا و ثلاثين يجب فيها بنت لبون مع ما تقدم من الحقاق إلى ست و أربعين ، فإذا بلغت ستا و أربعين يجب فيها أربع حقاق إلى خمسين ، فإذا صارت خمسين و صارت جملة لإبل النصاب مائتين و ازدادت عليها بعد ذلك تستأق الفريضة ، و بعد ذلك كلما بلغت الإبل خمسين تستأق الفريضة أبدا على نحو ما فسرنا . و في الخانية : إن شاء أدى من المائتين أربع حقاق و إن شاء أدى خمس مات لبون عن كل أربعين بنت لبون ، و يكون الحبار في جنس هذه المسائل عندما لمن عليه ، و في التجريد : و قال مالك و الشافعي : إذا ازدادت الإبل على مائة و عشرين يدار الأمر على الأربعينات و الخمسينات ، فيجب في كل أربعين بنت لبون و في كل خمسين حقة ، و الشافعي خالف مالك في فصل واحد فقال : إذا ازدادت الإبل على مائة واحدة ففيها ثلاث بات لبون .

نوع منها في البقر

م : و ليس في أقل من ثلاثين من القر صدقه ، فإذا كانت ثلاثين سائمة - و في شرح الطحاوي : كلها تبيع أو كلها مسنة أو أعلى منها ففيها تبيع أو تبيعة ، م : و هو الحولى الذى تمت له سنة و طس في الثانية . و في المامع : الذكر و الأنثى سواء في هذا الباب ، و لهذا كان بخيرا بين أن يؤدى التبيع أو التبيعة ، و في الفتاوى العتائية الأفضل في القر أن يؤدى من الذكر التبيع و من الأنثى التبيعة ، و في التحفة . و الواجب في الإبل الأبوثة حتى لا يجوز سوى الإناث ، و لا يجوز الذكور إلا بطريق القيمة . العيانية و أقل الس الذى يعقده به صاب القر التبيع الوسط - و في شرح الطحاوي : في قول أن حنيعة و محمد - م : و في أربعين مسنة و هى التى طلعت في الثالث ، و في الكافي و في المحاف بقدرها بأن ينظر إلى قيمة تبيع وسط و مسنة وسط فإن كانت قيمة التبيع الوسط أربعين و قيمة المسنة الوسط خمسين نجم مسنة يساوى أفضلها و ربع الذى يليها في الفضل ، حتى لو كانت قيمة أصلها ثلاثين و الذى يليها في الفضل عشرين يجب مسنة تساوى خمسة و ثلاثين . م : و احتلمت الروايات عن أبي حنيفة

فيما راد على الأربعين ، ذكر في الأصل أن ما راد يحاسب على نحو ما مضى ، فإن كانت واحدة فهي أربع عشرة مسنة ، وفي الحاية . أو مسنة وثلث عشر تبيع ، وفي الحجة : وفي الثنتين نصف عشر مسنة ، وفي الثلاث ثلاثة أرباع عشر مسنة . وفي الأربع عشر مسنة ، م : وروى الحسن عنه أنه لا شيء في الزيادة على الأربعين حتى تبلغ عشرا فإذا بلغت عشرا وصارت جملة القر حمسين يجب فيها مسنة وربع مسنة : مسنة في الأربعين وربع مسنة في الزيادة ، وروى ابن كاس عنه أنه لا شيء في الزيادة حتى تبلغ خمسا فإذا بلغت خمسا وصارت جملة القر خمسة وأربعين يجب مسنة مسنة في الأربعين وثمان مسنة في الخمس ، وروى أسد بن عمرو أنه لا شيء في الزيادة حتى يبلغ عشرين فإذا بلغ عشرين وصارت جملة القر ستين يجب فيها تيعتان أو تيعان - وفي الفتاوى العتائية : وهو المختار وهو قول أبي يوسف ومحمد والشافعي . وفي الكافي . وفي العجاف تيعان أفضلها أو وسط إن كان . م . وإذا رادت على الستين يتغير الفرض عشرة عشرة إذا حلاف ، فتعبر من التسع إلى المسنة . من المسنة إلى التيع ، ويدار الحساب على الأربعينات والثلاثينات فيجب في سبعين مسنة وتيع . مسنة في الأربعين وتيع في الثلاثين ، وفي التمان مستثنى : في كل أربعين مسنة ، وفي تسعين ثلاثة أضعاف . في كل ثلاثين تيع ، وفي المائة تيعان ومسنة : في أربعين مسنة وفي كل ثلاثين تيع ، هكذا أبدا .

نوع آخر منها في الغنم

وليس في أقل من الأربعين من الغنم صدقة ، فإذا كانت أربعين - وفي الكافي سائمة غير مشتركة - م : هيأ شاة إلى مائة وعشرين ، وفي الكافي : وفي العجاف وسط ولا أفضلها ، فإذا زادت واحدة منها هيأ شاتان إلى مائتين ، فإذا رادت واحدة فهي ثلاث شياه إلى أربعمائة فيكون فيها أربع شياه ، ثم في كل مائة شاة شاة . م : وذكر في الأصل عن

أبي حنيفة أنه لا يؤخذ إلا التي فصاعدا - وفي الخاية: وهو الذى طس في السنة الثانية، م: و روى الحسن عن أبي حنيفة أنه يؤخذ الجذع من الضأن والثى من المعز، وهو قول أبي يوسف وعبد والشافعى، وفي الخاية: أخذ الذكر والاثنى فيه سواء، م: وقال الشافعى: لا يجوز أخذ الذكر إلا أن يكون الكل ذكورا . شرح الطحاوى: وأدنى الس الذى يتعلق به وحوب الزكاة في الغنم هو الثى، وهو قول أبي حنيفة ومحمد، وما دونه حملان ٢٠ م: وإذا اجتمع في النصاب نوعان بأن كان له غنم، وضأن، ومعز، وإبل عراب وبخت، وقر، وجواميس: يجمع الغنم كلها على حدة أى الكل سواء في النصاب، والإبل كلها على حدة، والقر كلها على حدة، وبأحد المتصدق من أوساطها فريضة التي تجب له، فإن شاء أخذ ذلك من العراب دون الحت. وإن شاء أخذ من البقر دون الجواميس، وإن شاء أخذ من المعز دون الضأن لأنه شيء واحد. وفي الفتاوى العتاية: وإذا كان النصاب من الضأن والمعز يجب شاة خير من المعز وشر من الضأن، وقال أصحابنا. المتولد بين الغنم والظباء تعتبر فيه الام، وإن كانت الام غنما تجب الزكاة ويكمل به النصاب - وفي الخاية: عندنا، وفي الكافي: وعند الشافعى يعتبر الاب كما في النسب فيظهر الحلاف في هذا وفي جواز التضحية وفي وجوب الجزاء بقتله، م: وكذلك المتولد بين المتولد الاهلى والوحشى، وفي التجريد وقال الشافعى: لا زكاة فيه، م: وإذا أدى شاة سميئة يبلغ قيمتها، وكذا لو أدى بعض بنت لبون عن بنت محاض: جاز، وفي الهداية: وهو قول رفر. الخاية: وعن أبي يوسف: ليس في الإبل والبقر والغنم المقطوع القوائم شيء. السراجية: لا يؤخذ في الصدقة الربى وهي التي تربى ولدها، ولا الماجد وهي التي في بطنها ولد، ولا الأكيلة وهي التي سمت للاكل، وفي الولوالجية: ولا يؤخذ الهرم ولا ذات عواربين إلا أن يشاء المصدق. شرح الطحاوى: يجعل المال على ثلاثة أنواع: ثلثا رديا وثلثا وسطا وثلثا خيارا، وبأخذ المصدق من الأوساط.

نوع منها فى الخيل

م : وقال أبو حنيفة : الخيل السائمة إذا كانت ذكورا وإناثا فيها الزكاة ، وبتخير صاحبها فإن شاء أعطى من كل فرس ديناراً ، وإن شاء ربع عشر قيمتها ، وفى النبايع : عن أبى جعفر الطحاوى أنه يحمل الخيار إلى العامل فى كل مال يحتاج إلى حماية السلطان ، وفى الحاشية : قالوا : هذا - أى الخيار - فى أفراس العرب لأنها لا يتفاوتت تعارفاً فاحشاً ، فأما فى أفراسا يقرم ويؤدى عن كل مائتى درهم خمسة دراهم . المضمرات : قال الطحاوى : إن أصحابنا قالوا : لا تجب الزكاة فى الخيل أقل من ثلاثة ، والصحيح أنه لا يعتبر فيه الصاب لأن الصحابة أوجوا فيها الحق ولم يعتبروا الصاب . م : وليس فى المرباط شيء ، وفى الحجة : يعنى فى فرس ربط للركوب كسائر الحوامل . وأما الذكور الخالص والإناث الخالص هيه ردايتان عن أبى حنيفة ، فى رواية بحسب كما فى المختلط ، وفى الولوالحية : لكن عند أبى حنيفة رضى الله عنه إذا طالت نفس من عليه ، أما إذا لم تطب فإن عنده الزكاة واجبة لكن يؤدى رب المال إن شاء إلى الساعى وإن شاء إلى المساكين كما فى الأموال الناطقة . وفى شرح الطحاوى : [الخيل إذا كانت علوفة أو أسكنها للزور فلا شيء فيها بالإجماع ، وفى المضمرات فإن كانت [الخيل للتجارة لحكمها حكم العروس يعتبر أن تبلغ قيمتها مائة سواء كانت سائمة أو علوفة . م : وفى رواية عن أبى حنيفة فى الذكور الخالص والإناث الخالص لا تجب الزكاة ، وقال أبو يوسف ومحمد لا صدقة فى الخيل أصلاً ، وهو قول الشافعى ، وفى الحاشية . قالوا . والفتوى على قولها .

م : ولا زكاة فى الحمير والغنم وإن كانت سائمة ، السراخية والحمير والمعال والفهد والكلب المعلم إنما يجب فيها الزكاة إذا كانت للتجارة . وفى الهداية . وليس فى الحوامل والعلوفة صدقة خلافاً لما لك . وفى اليتيمة . سئل على بن أحمد عن رجل له

إبل عوامل يعمل فيها في السنة أربعة أشهر و يسمنها في الباقي هل تجب عليها الزكاة ؟
قال : ينبغي أن لا تجب .

نوع منها في الفصلان و الحملان

م : قال محمد : و ليس في الفصلان^١ و الحملان^٢ و العجايل^٣ زكاة ، و كان أبو حنيفة
أولا يقول : يجب فيها ما يجب في المسان ، و هو قول زفر^٤ - و في الخلاصة الخانية :
ومالك - ثم رجع أبو حنيفة عن هذا القول و قال : يجب واحد منها ، و في الكافي :
استدللا بالمهازل فانه يجب الوسط إذا كان الكل مهاريل ، و هو قول أبي يوسف
و الشافعي ، ثم رجع عن هذا القول و قال : لا يجب فيها شيء ، و هو قول محمد - ثم إن
مشايخنا تكلموا في كيفية الاختلاف في هذه المسألة ، بعضهم قال : الاختلاف في استقار
الحول على الصغار ، عد أي حيفة آخر الحول لا يعتقد على الصغار و هو قول محمد ،
و عند أبي يوسف و هو الشافعي يعتقد ، و بعضهم قالوا : الاختلاف في بقاء الحول
إذا كان للرجل نصاب إبل أو نصاب قر أو غنم فولدت أولادا و هلكت الأمهات
فتم الحول على الأولاد فلا شيء فيها عد محمد و هو قول أبي حنيفة آخرا ، و عند
أبي يوسف و الشافعي و زفر يجب - و في المافع : و قيل صورة المسألة : إذا اشترى
أربعين من الحملان أو ثلاثين من المعاحيل أو خمسة و عشرين من الفصلان أو وهب له
هل يعتقد عليه الحول أم لا ؟ عند أبي حنيفة و محمد لا يعتقد ، و في قول الباقيين يعتقد ،
حتى لو حال الحول من حين ملك تجب الزكاة ، م : ثم اتفقت الروايات عن أبي يوسف
في الحملان إذا كانت أربعين و في المعاحيل إذا كانت ثلاثين أنه يجب واحدة منها ،
و إذا كانت أقل من ذلك لا يجب شيء كما في المسان ، و اتفقت الروايات عنه
(١) العصيل : ولد الناقة أو البقرة إذا فصل عن أمه ، و الجمع : الفصلان (٢) الحمل -
الحروف أو الجدد من أولاد الغنم ، و الجمع : حملان (٣) المعجل : ولد البقرة ،
و الجمع : بمعاحيل (٤) في نسخة م « الشافعي » .

في الفصلان أيضا أنه يجب في كل خمسة وعشرين فصيلة واحد منها ثم لا يجب شيء حتى يبلغ عددا يجب اثنان من الكار وهو ستة وسبعون فانه يجب بتا لون ، فاذا بلغت الفصلان هذا المبلغ يجب اثنان منها ، وعلى هذا القياس يجرى ، وفي المانع : ثم لا يجب شيء حتى يبلغ مبلغا لو كان مستان ثلث الواحد وذلك مائة و خمسة و أربعون فيثبت يجب ثلاثة منها ، وفي السعاقى : وقال محمد هذا غير صحيح فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أرحب في خمس وعشرين واحدة في مال اعتبر قلبه أربعة نص في المال الذي لا يمكن اعتباره هذه النص ، لو أوجبنا لكان بالرأى لا بالنص . م : و هل يجب فيما دون خمس وعشرين منها شيء ؟ فقد احتلت الروايات عن أنى يوسف ، في رواية قال لا يجب فيها شيء ، وفي رواية يجب في خمسة فصال الأقل من واحدة منها ومن شاة ، وفي العشر الأقل من ثنتين ومن شاتين ، وفي خمسة عشر الأقل من ثلاث منها ومن ثلاث شياه ، وفي العشرين الأقل من واحدة منها ومن أربعة شياه ، وفي خمسة وعشرين واحدة منها - وفي رواية هشام : في العشر الأقل من واحدة منها ومن شاتين إلى آخر ما ذكرنا ، هاتان الروايتان لا حجة لهما لأن على اتفاق الروايات عنه يجب في خمس وعشرين منها واحدة منها فكيف يجب في خمسة عشر ثلاث شياه منها وفي عشرين أربع منها وفي رواية هشام يجب في خمسة فصال خمس فصيلة ، وفي عشرة منها خمس فصيلة ، وفي خمسة عشر ثلاثة أخماس فصيلة ، وفي عشرين أربعة أخماس فصيلة ، وفي خمسة وعشرين واحدة منها - وفي رواية محمد عنه . إذا كان له خمسة فصلان ينظر إلى قيمة أفضلها وإلى قيمة بنت محاص فان كانت قيمة أفضلها تلغ قيمة بنت مخاض يجب فيها شاة ، وإن كانت تلغ قيمة نصف بنت مخاض يجب فيها نصف شاة ، وفي الحجة : وفي رواية عن أنى يوسف يطر إلى قيمة شاة وسط وإلى قيمة خمس فصيلة فأيهما كان أقل يجب ، هكذا إلى خمس وعشرين . م : وهذا إذا كان النصاب كله صغارا ، وإذا كان في النصاب واحدة مسته فصاعدا يجب الزكاة ملاحاف ، حتى لو كان له

تسعة وثلاثون حملا و واحد منها مسنة حال عليها الحول وجبت فيها شاة ويجعل الصغار تما للمسة . فعد ذلك ينظر : إن كانت المسنة وسطا أخذت في الزكاة ، وإن كانت جيدة لم تؤخذ ويؤمر بأداء شاة وسط ، وإن كانت أقل من الوسط يؤدي صاحب المال ذلك أو قيمته . فإن هلكت المسنة بعد تمام الحول لم يؤخذ مما بقي شيء في قول أبي حنيفة ومحمد ، وعد أبي يوسف يجب تسعة وثلاثون جزءا من أربعين جزء من الحمل ، ولو هلك الحلان وبقيت المسنة يحب فيها جزء من أربعين جزء من شاة مسنة ، فقد جعل الواجب في المسنة لا غير حال هلاكها حتى قال بسقوط الواجب عندهما وسقوط الفضل عند أبي يوسف ، وحمل الواجب في الكل حال بقاء المسنة وهلاك النصاب حتى أوجب في المسنة جزء من أربعين جزء من شاة مسنة .

و كذلك إذا كان للرحل أربعة وعشرون فصيلا و بنت محاض سمينة أو وسط أو كانت له تسعة وعشرون عجولا و تبعة سمينة أو وسط فهو على التفاصيل التي ذكرنا ، وفي الكافي . وكذا لو كان خمسون فصيلا إلا حقة وسطا نجب فيها مئتين ، فإن هلك نصف الفصلان سقط نصف الحقة و بقي نصفها . الحجة : و لو كان له تسعة وثلاثون حملا و واحدة شاة كبيرة عجفاء لا تساوي شاة وسطا لا يجب غير تلك الشاة فصار كآل الكل عجاف . وفي شرح الطحاوي : و لو كان له تسعة وثلاثون حملا و واحدة شاة وسط يجب الزكاة و تؤخذ تلك الشاة الواحدة ، و لو كان له مائة وعشرون حملا و شاة واحدة تؤخذ تلك الشاة الواحدة و لا يؤخذ غيرها في قول أبي حنيفة ومحمد ، وقال أبو يوسف تؤخذ تلك الشاة و حمل . و كذلك هذا الاختلاف إذا كانت له خمسة وسبعون من الفصلان و واحدة مسنة : تؤخذ تلك المسنة لا غير في قولها ، وفي قول أبي يوسف تؤخذ تلك المسنة و فصيل . و كذلك إذا كانت له تسعة و خمسون من المعاحيل و واحدة مسنة تؤخذ تلك المسنة في قولها ، وفي قول أبي يوسف تؤخذ تلك المسنة و عجول واحد .

و في الحقة : إذا كان للرحل ثلاثون ما دون التبيع لا يجب فيها شيء ، فإذا كان

معها تبيع تجب فيها شاة وتبيع واحد ، فاذا هلك التبيع لا يجب فيها شيء ، خلافاً
 لأبي يوسف . وإن كان له أربعون شاة عجافاً إلا واحدة منها فانها شاة سمينة فانه
 تجب فيها شاة وسط ، فان لم يكن فيها شاة سمينة فانه تجب واحدة من أفضلهن
 إلى مائة وعشرين ولا تؤخذ شاة وسط كيلاً يؤدي إلى الإجحاف^(١) ، وإن
 كان له مائة وإحدى وعشرون شاة عجافاً إلا واحدة منها فانها شاة وسط أحدث
 هي واحدة من أفضلهن لأنه لو كان فيها شاتان وسطان أحدثا ، وإذا كان فيها واحدة
 وسط أخذت هي واحدة من أفضلهن - وفي الحجة : وما يكون ذلك الوجوب
 عن الجملة فيكون الفريضة في كل شاة جزئين من مائة واحد وعشرين من تمامي
 جزء من ذلك السمين وحره من العجاف ، فان هلكت السمينة بعد الحول وبقيت
 مائة وعشرون ففي قول أبي حنيفة وأبي يوسف تجب عليه شاة عجفاء لأنها مائة
 وعشرون وصار في الحكم كأن الكل عجاف ، وفي قول محمد لما كان الواجب شاتين
 فاذا هلكت واحدة سقطت عنه جزء واحد وعليه مائة وعشرون جزء من مائة واحدة
 فيها شاة وسط ، وما سواها عجاف فانه تؤخذ تلك الواحدة و شاتان من أفضلهن . وفي
 الحجة : ولو كانت مائتا شاة عجاف واحدة سمينة هلك العجاف وبقيت السمينة فعندهما
 عليه جزء من أربعين جزء من شاة وسط وصار في الحكم كأنه لم يكن له [إلا أربعون
 شاة هلك كلها إلا واحدة ، وعد محمد يلزمه ثلاثة أجزاء من] واحد وماتى جزء :
 جزءان فيها من العجاف و جزء من السمينة ، فاذا بقيت ثلاثة أجزاء فعليه ذلك المقدار
 وسقط عنه الباقي . م . رحل له خمس من الإبل بنات مخاض أو فوق ذلك إلا أنها
 عجاف لعجزهن لا تساوي واحدة منهن بنت مخاض وسط فعليه شاة من ذلك النصف
 الذي تجب الإبل فيه - و بيان ذلك : أنه ينظر إلى قيمة بنت مخاض وسط وإلى قيمة
 شاة وسط ، فان كانت قيمة بنت مخاض وسط [مثلاً خمسين وقيمة الشاة الوسط
 عشرة فقول لو كانت الواحدة بنت مخاض وسط^(٢) لكان الواجب فيها شاة قيمتها عشرة

(١) الإجحاف : الظلم ، واحجف الدهر بالناس . استأصلهم وأهلكهم (٢) من بعض النسخ .

وذلك خمس بت مخاض ، وإذا لم تكن الواحدة فالآن ينظر إلى قيمة أفضلهم ، فإن كانت قيمتها عشرين مثلاً تجب فيها شاة تساوى أربعة أمثال خمسة أفضلهم ، فاما اعتبرنا أفضلهم على هذا التفسير إذ لا وجه إلى الإحجاف بأرباب الأموال ولا إلى تعطيل الأموال ، ولو أوجبنا هاهنا شاة وسطاً ربما تلغ قيمتها واحدة منها أو أكثر فيؤدى إلى الإحجاف بأرباب الأموال وكان النظر من الطرفين فيما قلنا وكذلك لو كان ستاً أو سبعة أو ثمانية أو تسعة على سق ما ذكرنا لأن الفصل على الخمس إلى العشرة عفو فإذا صار عشرة ههنا شاتان وفي خمس عشرة ثلاث شياه على التفسير الذى قلنا . ولو كان له خمس وعشرون من الإبل نأت مخاض أو فارق ذلك فهن بت مخاض وسط وحبت بت مخاض وسط لأنه يؤخذ فيهن ما يؤخذ في الزكاة ، وإن كان كلهن دون بت مخاض وسط في القيمة لا تجب بت مخاض وسط لأنها لو أوجنا ذلك لا يكون المأخوذ موحوداً في النصاب ومضى الزكاة أن يكون المأخوذ موجوداً في النصاب ، وإذا كان عشر عجاف بنات مخاض أو خمس عشرة أو عشرون إلا واحدة منها فاهنا نأت مخاض وسط وحبت في العشر شاتان وسطاً ، وفي خمس عشرة ثلاث شياه أوساط ، وفي عشرين أربع شياه أوساط ، وكذلك لو كان له خمس نأت لون أو خمس حقائق لا تجب فيها إلا شاة وسط ، فإذا وجد في النصاب ما هو الأصل اكتفى به وجعل ما وراءه تبعاً له .

وفي الهداية : ومن وجب عليه مسنّ فلم يوجد أخذ المتصدق أعلى منها و رد الفضل أو أخذ دونها وأخذ الفضل ، وهذا منى على أن أخذ القيمة في باب الزكاة جائز عندنا ، إلا أن في الوجه الأول له أن لا يأخذ ويطلب عن الواجب أو قيمته لأنه شراء من وجه ، وفي الوجه الثاني يجبر لأنه لا يسع فيه بل هو إعطاء بالقيمة ، ويجوز دفع القيمة في الزكاة عندما وكذا في الكفارة و صدقة العطر والعشر - وفي السكافي : والخراج والندى ، وقال الشافعى : لا يجوز .

الذخيرة . ولا شيء في سوائهم أهل الذمة لأنه لم يرد فيه الأثر . وفي الهداية :
وليس على الصبي من بوي تغلب في سائمته شيء ، وعلى المرأة ما على الرجل منهم .

الفصل الثاني في زكاة المال

الزكاة واحدة في الذهب والفضة مضروبة كانت أو غير مضروبة - وفي الحائية : مصوغا كان أو غير مصوغ ، حليا كان للرجال أو النساء عندما ، بوي التجارة أم لا : إذا بلغت الفضة مائتي درهم والذهب عشرين مثقالا ، وفي الحائية في كل مائتي درهم خمسة دراهم وفي كل عشرين مثقالا نصف مثقال ، وفي الهداية . وقال الشافعي . لا تجب الزكاة في حلي النساء وحاتم الفضة للرجال . وإذا نقص نقصا يسيرا يدحل بين الوريين لا تجب الزكاة وإن كان كاملا في حق غيره .

والمعتبر في الدراهم ورن سعة وهو أن يكون كل عشرة دراهم سعة مثاقيل ، والأصل فيه أن الدراهم على عهد عمر رضى الله عنه كانت على ثلاثة أنواع : اثنا عشر قيراطا ، [وعشرون قيراطا ، وعشرة قراريط ، والدبار على نوع واحد وهو عشرون قيراطا] وكان يقع بين الناس الخصومة في مبيعاتهم بالدراهم فشاور اصحابه في ذلك فقبل [له] : خدم من كل نوع ثلثه ! فأخذ عمر ثلث العشر وثلث اثنى عشر وثلث العشرين فبلغ ذلك أربعة عشر قيراطا ، وقدر وزن الدماير على حاله ، وبلغ ورن عشر دراهم مائة وأربعين قيراطا وهو وزن سعة دماير كل دينار عشرون قيراطا . واحتلفوا في وزن الدراهم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقبل : لأنها كانت على وزن سبعة ، وقيل : كانت على وزن ستة ، والأصح أنها كانت على وزن خمسة وكذلك على عهد الصديق ، ثم صار على وزن سبعة على عهد عمر . وفي واقعات اللاطني : ويعتبر دراهم كل بلد بوزنهم ودماير كل بلد بوزنهم وإن كان الوزن يتفاوت . م : وكذلك احتلفوا أن الدراهم متى صارت مدورة ؟ والمشهور أنها صارت مدورة على عهد عمر وقبل ذلك كان شبه النواة . وفي الينابيع : فإن كلمت المائتان في العدد ونقصت في

الوزن لا تجب فيها الزكاة وإن قل القصان . م : وإذا زادت الدراهم على مائتين أو زاد الدنانير على العشرين فعلى قول أبى حنيفة لا شيء فى الزيادة فى الدراهم حتى يبلغ أربعين درهما وفى الذهب أربعة مثاقيل ، وفى الحماة : فى الزيادة ربع عشرها ، وقال أبو يوسف ومحمد والشافعى : يجب فيما زاد بحسابه وذلك ربع العشر .

السفناقى : وأما تعريف المثقال على وجه التمام . وهو الديار ، وما ذكره الأجل ختم الحساب سراح الدين أبو طاهر محمد بن عبد الرشيد السجاولندى فى تصيف له فى قسمة التركات فقال : اعلم أن الدنانير ستة دوانيق ، والدانق أربع طسوجات ، والطسوج حستان ، والحمة شعيرتان ، والشعير ستة حرادل ، والخردل اثنا عشر فلسا ، والفلس ست قبيلات ، والقتيل ست فقيرات ، والفقير ثمانى قطميرات ، والقطمير اثنا عشرة درة . وفى شرح الهداية لمولانا حميد الدين الثانى : والمثقال ما يكون كل سبعة منها عشرة دراهم وهو المعروف ، وعشرون مثقالا بحسان التولحات عشر تولحات وحمس مائهجات ، لأن كل مثقال مائة شعيرة ، فيكون عشرون مثقالا أنى شعيرة ، [وكل تولجة مائة واثان وتسعون شعيرة ، وكل مائهجة ست عشرة شعيرة ، والعا شعيرة] إذا جرى على مائة واثنين وتسعين يحصل ما ذكرنا يعرف بالتأمل ، والقيراط عند أهل الحجاز خمس شعيرات كذا فى فوائد النافع للإمام حسام الملة والدين الكرمي ، وعلى هذا يكون الدرهم الشرعى سبعون شعيرة لأنه أربعة عشر قيراطا ، ودرهم بلدنا - أعنى حصرة دهلى ، حمطها الله بالسعادات - أربعة وستون شعيرة لأنه أربعة مائهجة وكل مائهجة ست عشرة شعيرة ، والحاصل من ضرب ستة عشر فى أربعة وستون ، وعلى هذا أطلقت الصيارفة وعملة دار الضرب بحصرة دهلى ، وكذا أورده الإمام نصير الدين فى كتابه « مهجة الحساب وبهجة الحساب » ، وعلى هذا التحقيق يزيد الدرهم الشرعى على درهم بلدنا بست شعيرات إن تفاوت شعيرة مكة شعيرتا فيكون النصاب بحساب دراهمنا : مائتان ومثمانية عشر درهما وثلاثة أرباع درهم ، فبحساب التولجة : اثنان وسبعون تولجة

و إحدى عشرة ما حجة .

و يضم الذهب إلى الفضة و الفضة إلى الذهب و يكمل إحدى الصايب بالآخر عدد علمائنا ، بخلاف البقر مع الإبل ، و في الكافي و عند الشافعي لا يضم ، ثم قال أبو حنيفة : يضم باعتبار القيمة - و في الباييع . يريد به أن يقوم الذهب بالدرهم و ينظر إن بلغ نصابا بالدرهم تجب فيها الزكاة و إلا فلا ، و يقوم الدرهم بالدنانير فان بلغت قيمتها عشرين مثقالا تجب فيها الزكاة ، هكذا رواه الحسن بن زياد عن أبي حنيفة ، و قال أبو يوسف و محمد : يضم باعتبار الأجزاء يعني به الورن ، و أشار المصنف في بوابه إلى أن أنا يوسف رجع عن هذا القول و قال : يضم باعتبار القيمة ، و في الخلاصة يكمل أحد الصايب بالأجزاء ، فان تعذر فالقيمة ، و عددهما يضم بالأجزاء لحسن ، و هو قول الشافعي الأول - م . و صورة التكامل بالأجزاء أن يكون النصف من هذا و رنا و النصف من الآخر و رنا أن كانت الدرهم مائة و الدنانير عشرة ، أو كان الربع من أحدهما و رنا و ثلاثة الأرباع من الآخر و رنا أن كانت الدرهم خمسين و الدنانير خمسة عشر ، أو كانت الدرهم مائة و خمسين و الدنانير خمسة . و صورة التكامل من حيث القيمة أن ينقص الوزن من أحد الحايين و لا ينقص القيمة ، أن كانت الدرهم مائة و الدنانير خمسة و قيمتها مائة ، أو كانت الدنانير عشرة و الدرهم خمسين قيمتها عشرة دنانير ، و ثمة الاختلاف لا تظهر حال تكامل الأجزاء و الورن لأنه متى انتقص قيمة أحدهما يزداد قيمة الآخر فيمكن تكميل ما انتقص قيمته بما ارداد فيكمل النصاب و رنا و قيمة فتجب الزكاة بلا خلاف ، و إنما تظهر حال نقصان الأجزاء و الوزن على قول أبي حنيفة تجب الزكاة لأنه يعتبر القيمة و قد كمل النصاب باعتبار القيمة ، و على قولها لا تجب الزكاة لأنها يعتبران الورن حالة الاحتماع ؛ و أبو حنيفة يعتبر القيمة حال الاجتماع . و أجمعوا على أن العبرة للوزن حالة الانفراد حتى أنه إذا كان له أقل من مائتي درهم قيمتها عشرين دينارا ، أو كان له أقل من عشرين دينارا قيمتها مائتا درهم ، أو كان له قلب فضة وزنه

مائة وخمسون و قيمته لصياغته عشرون ديناراً ، أو كان له قلب ذهب ورنه خمسة عشر و قيمته لصياغته مائتا درهم : لا تجب الزكاة . و في الفتاوى العناية : عروض التجارة و إن اختلف أحناسها صم بعضها إلى البعض بالقيمة ، و أما السوائم إذا اختلف أجناسها لا يضم البعض إلى البعض لتكامل المصاب ، فلا زكاة في كل جنس ما لم يبلغ مصاباً ، و المستفاد منه يضم إلى جنسه لا إلى خلاف جنسه حتى أن المستفاد لو كان غنماً يضم إلى مصاب العم لا إلى الإبل و البقر ، و كذا يضم ثمن طعام معشور و ثمن أرض معشور . رجل عنده عشرة دنائير و مائة درهم إن أضاف الدناير إلى العصة يقومها دراهم كان له مائتي درهم و زيادة ، و إن أضاف العصة إلى الدناير يقومها دنائير كان له أقل من عشرين ديناراً فلا زكاة حتى يكون أى ماله أصاف إلى الآخر و جت عليه الزكاة ، و هو قول أبي حنيفة أولاً ، و قال أبو حنيفة آخراً : إذا و جت عليه الزكاة في أحد الوجهين و لم تجب في الوجه الآخر فعليه الزكاة .

و في النبايع : و لو فصل من النبايع أقل من أربعة مثاقيل و أقل من أربعين درهماً فإنه يضم لإحدى الزيادتين إلى الأخرى حتى يتم أربعين درهماً أو أربعة مثاقيل . م : روى الحسن عن أبي حنيفة أن الزكاة تجب في الدراهم النهرجة و الزيوف و ما كان الغالب فيه الفضة إذا كان مائتي درهم ، و تفسير الغلة في الهداية أن يزيد على النصف ، م : و إن كانت ستوة ليست للتجارة لم تجب الزكاة فيها حتى يبلغ ما يكون فيها من الفضة مائتين و هذا إذا لم تكن للتجارة ، فإن كانت للتجارة فإن بلغت قيمتها مائتين و جت الزكاة ، و في الهداية : إلا إذا كان يخلص منه صفة يبلغ مصاباً لأنه لا تعتبر في عين العضة القيمة و لا نية التجارة ، و في الزاد : و إن كان الغالب فيه العش هو في حكم العروض إن بلغت مصاباً تجب و إلا فلا ، إلا أن يكون كثيراً يبلغ ما فيها من الفضة مصاباً فيجوز تجب ؛ هذا إذا لم يكن ثمناً رائجاً ، أما إذا كان رائجاً إن بلغت مصاباً من أدنى ما تجب فيه الزكاة من الدراهم الرديئة تجب فيه الزكاة ، و إلا فلا . و في التمرید : « النهرجة ، ما ضرب في

غير دار السلطان، والمستوفة قيل. أصله فارسية أى سه تومى وهى ما كان الغالب فيه الفش .

م: وأما العلوس فلا زكاة فيها إذا لم تكن للتجارة، وإن كانت للتجارة فإن بلغت قيمتها مائتين وحت الزكاة . وفى السراحية . الزكاة فى العلوس الراجعة ، - كما فى دراهمها اليوم - لا تحب ما لم يكن قيمتها مائتى درهم من الدراهم التى تلعب النقرة فيها على العش أو عشرين مثقالا من الذهب ، ولا تشتط فيها بية التجارة . وفى الفتاوى الخلاصة . الدراهم المموهة لا زكاة فيها إلا أن تكون للتجارة وقيمتها تلعب صابا ، م: وكان الشيخ أحمد بن إبراهيم يقول من ملك مائتى درهم عطريفة فأذا كانت للتجارة تحب فيها الزكاة ، وإن كانت لأففة فإن كانت هبة فاعتار الفضة تحب الزكاة وفيما سوى الفضة لا تحب ، وكان الشيخ أبو إسحاق الحافظ يقول: على قول أى حبيبة لا تحب فيها الزكاة إذا أسكنها للفقرة ، وعلى قول أى يوسف ومحمد تحب فيها الزكاة وإن كانت للفقرة ، وروى عن أى عبد الله أحمد بن أبى حفص الكسيرة أنه قال . لسا نأخذ بقول أبى حبيبة فى هذه المسألة ، إنما ماخذ بقول أبى يوسف ومحمد لأننا أعلم بدراهمنا من أبى حبيبة والعطارف يسمى دراهم فى عرفنا فيتناولها النص الموجب باسم الدراهم ، وكان الشيخ الإمام الحليل أبو بكر محمد بن الفصل يفتى فى العطارف بوجوب الزكاة فى المائتين منها عدد خمسة دراهم . وكان يقول: يجب أن يكون هذا قول أصحابنا جميعا، وبه أخذ شمس الأئمة الحلوانى وشمس الأئمة السرخسى ، ومشايخ زماننا قالوا . هم إنما أفتوا فى رمهم حيث تقررت الثمنية فيها، فأما فى زماننا قد تراحت ولم تنق ثمنها فلا يمكن إيجاب الزكاة فيها باعتار العين فيظهر إلى ما فيها من الفضة ، وروى عن سعد بن معاذ المروزى أنه قال: العطريفة إذا كانت ألفا ومائتى درهم تحب فيها الزكاة وما لا فلا ، وكان يقول: فى ألف ومائتى عطريفة خمسة دراهم وذلك لأن فى كل عطريفة دائق هبة وما سواه نحاس . وألف ومائتا دائق يكون مائتى درهم ، وفى مائتى درهم خمسة دراهم .

وفي الخاتمة. وإن استوى الخالص مع الفس لم يذكر في ظاهر الرواية، وسمعت من بعض المشايخ المعتمد على قولهم أن المتأخرين اختلفوا في هذا على ثلاثة أقوال، قال بعضهم: يجب عليه خمسة دراهم احتياطاً، وقال بعضهم: يجب عليه درهمان ونصف، وقال بعضهم: لا يجب عليه الزكاة أصلاً. القيمة: وسئل البقال عن الذهب المختلط بالورق هل يجب الزكاة فيها؟ فقال: إذا بلغ الذهب الذي فيه صاب الذهب وجبت زكاة الذهب، وإذا بلغ الفضة التي فيها صاب الفضة وجب صاب الفضة - وهذا إذا كانت الفضة غالبية وذهب مغلوباً، فأما إذا كان الذهب غالباً فهو ذهب كله ويحمل الفضة مستهلكة تبعاً، وإذا كانت الفضة غالبية والذهب مغلوباً مثلاً أن يكون الثلثان فضة أو أكثر فلا يحمل كله فضة لأن الذهب أكثر قيمة فلا يجوز جعلها تبعاً لما هو دونه، بخلاف ما إذا كان الذهب غالباً.

م: ولو أن رجلاً أعطى خمسة دراهم عن مائة درهم رحلاً عن الزكاة ثم جاء المعطى له وقال: وحدتها ستوفة، فإن كان أكبر رأيه أنه صادق غير متهم فإنه يصدق، ولا شيء عليه إذا كان وحد ستوفة وليس فيه فضة، وكان للمعطى أن يسترد ذلك من المعطى له لأنه ليس محل التملك من جهة الزكاة، وإن كانت بهرحة لم يسترد منه. وفي الحاوى: وإن وحد الفقير خمسة مائة غطريفية زبياً لجاء الفقير يستبدل إن كان الزيف قيمته يساوي شيئاً فإنه يرد الفصل إلى تمام ما وجده ربحاً إن شاء إليه وإن شاء إلى غيره، وإن لم يساو هوحد الفقير منه درهماً ستوقاً لجاء به ليرده على صاحب المال فقال صاحب المال: رد على الباقي لأنه ظهر أنه لم تكن على زكاة، ليس له أن يسترد إلا إذا رد الفقير باختياره ويكون ذلك من الفقير بمنزلة هبة مبتدأة، حتى لو كان الفقير صديداً ورده باختياره لا يحمل له إلاخذ. وفي الكبرى: وكذا من تصدق على فقير غطريفية فظهر أنه ريف لا يسترد إلا إذا رده الفقير باختياره فيكون هبة مبتدأة. وفي شرح الطحاوى:

(١) الزائف: من الدراهم: الردى المدود لقش به، والجمع: ريفت وريوف.

وإن أدى خمسة دراهم ريوفا أو نهرجة ولكن الغالب عليها الفضة يمحوز و تسقط عنه الزكاة في قولها، وفي قول محمد وزر عليه أن يؤدي الفضل إلى تمام قيمة الواجب، وأجمعوا أنه إذا أدى زكاتها من ذهب أو من مال هو ليس من جس الفضة فعليه أن يؤدي قيمة الواجب بالغة ما بلغت . وفي الخاية : وإن دفع خمسة من المائتين بعد الحول إلى رجل وأمره أن يتصدق بها عن الزكاة فلم يتصدق حتى وحده في ماله ستوقا كان له أن يسترد من الوكيل . م : رجل له مائتا درهم قد بيت المال حال عليها الحول فأدى عنها خمسة ريوفا أو غلة فانه يمحز ذلك عن زكاة المائتين عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وعند محمد يمحزه بقدر مائة الزيوف لا غير حتى لو كانت قيمة الزيوف أربعة دراهم جياذ فعليه أن يؤدي الدرهم الخامس عند محمد، وعندهما ليس عليه شيء آخر .

وإذا أدى ستة دراهم مكان خمسة دراهم باويا عن زكاة ماله جار ولم يعتبر الربا، والدرهم السادس تطوع، وعلى هذا إذا كان مال الزكاة مكبلا أو موروبا فأعطى من نفسه ما هو أجود منه وهو أقل من الواجب كيلا يمحز أن يؤدي أربعة أشهر حطة حيدة عن خمسة أشهر حطة وسط لا يمحز عن قدره من المكبيل أو المورون، وإن كان المؤدى مثل الواجب في القدر ولكنه أردأ من الواجب سقط منه الفضل في قول أبي حنيفة وأبي يوسف، وقال محمد : يؤدي الفضل . وفي القدروري رواية عن ابن سماعة عن أبي يوسف : أعطى العضة مكان الفضة فإن كان وزن الفضة فيما دفع أقل لم يمحز حتى يؤدي قدر القصان نحو أن يؤدي السهرجة عن الجياذ، وإن كان التفاوت بمعنى في الوصف نحو أن يؤدي العضة التبر عن الدراهم المضروبة وقيمة المضروبة أكثر أنه يمحز . وإذا كان للرجل إبريق فضة ورنه مائتا درهم وقيمته لصابعته ثلاثمائة درهم أدى عنه خمسة من غيره عما عليه فهو على الخلاف، فعند أبي حنيفة وأبي يوسف يسقط الفضل، وقال محمد : يؤدي الفضل، ولو أدى عنه قدر خمسة دراهم من الذهب لا يمحزها عن زكاة الإبريق بالإجماع، وفي التفريد . وإن أدى من الذهب أدى زكاة ثلاثمائة اتهاقا

م : وإذا كان له إزاء فضة وزنه مائتان و قيمته ثلاثمائة فإذا ركي من عينه تصدق ربع عشره على الفقير فيشاركه ، وإن أدى من قيمته عدل إلى خلاف حسه و هو الذهب عند محمد ، فأما عند أبي حنيفة لو أدى خمسة دراهم من غير الإئناء سقطت عنه الزكاة ، [وإن أدى من الذهب ما تلغ قيمته خمسة دراهم من غير الإئناء] لم يجز في قولهم جميعا . وفي الفتاوى العتابة . ولو أدى أربعة حياض عن خمسة دراهم لم يجز عن الخمسة و يؤدي درهما ، و على قول الحسن يحور ، و في التجريد : و قال رور : يحور مقدار القيمة . و في الحاية : و يحور إعطاء النهرحة عن الجياض ، و المضة عن المصروبة ، و الترع عن المصروع و إن كانت قيمة المصروع أكثر في قول أبي حنيفة .

الفصل الثالث في بيان زكاة عروض التجارة

والمسائل المتعلقة بها

م : الزكاة واحدة في عروض التجارة - و في المضمرات : يريد بالعروض ما خلا الذهب و المضة و السوائم . م : فنقول بعد هذا . الشرع لم يبين مقدار الصاب و الواجب فيها ، فيكون التقدير فيها مفوضا إليها ، فقدرنا الصاب و الواجب فيها بالذهب و المضة دون السوائم . إما لأن الصاب في الذهب و الفضة لا يختلف ، و إما لأن الذهب و المضة أصول جملة هذه الأموال لأن هذه الأموال في الغالب تحصل بها و كان إلحاق هذه الأموال بالذهب و المضة أولى ، و إذا وجب اعتبار المقدار بهما يستر بأيهما ، ذكر محمد رحمه الله في الأصل أن المالك فيها بالخيار إن شاء قوم بالدرهم و إن شاء قوم بالدينار ، و لم يحك فيه خلاف ، و عن أبي حنيفة أنه يقوم بما فيه لإيجاب الزكاة ، حتى إذا بلغ بالتقويم بأحدهما نصابا و لم يبلغ بالآخر قوم بما يبلغ نصابا ، و هو إحدى الروايتين عن محمد ، و لو كان بالتقويم بكل واحد منهما يبلغ نصابا يقوم بما هو أضع للفقراء من حيث الرواج ، و إن كانا في الرواج سواء يتخير المالك - و في

شرح الطحاوى : فأما فى بلادنا اليوم يقوم عروض التجارة على كل حال بالدرهم لأن
 القدر عندما هو الدرهم ، وأما فى بلادهم القود من الدراهم والدنانير . م . وذكر محمد
 فى الرقيات أنه يقوم فى البلد الذى حال الحول على المتاع مما يتعارفه أهل ذلك البلد قدما فيما
 بينهم يعنى غالب فقد ذلك البلد ، ولا ينظر إلى موضع الشراء ولا إلى موضع المالك
 وقت حولان الحول ، وروى عن أبى يوسف أنه يقوم بما اشترى به - وفى الخلاصة :
 إن كان الثمن من القود لأنه أطلع فى معرفة المالة وإلا فالقدر العال ، وبه قال
 الشافعى . وفى الولوالجية : يقوم يوم حال عليها الحول بالغة ما بلغت بعد أن كانت
 قيمتها فى أول الحول مائتين ويزكى مائتى درهم خمسة دراهم .

الحانية . وإن كان المولى بعث عنده إلى مصر آخر لحاحه تعتبر قيمة العمد فى المصر
 الذى فيه العمد ، وإن كان العمد فى المقارة تعتبر قيمته فى أقرب الأمصار إلى ذلك
 الموضع ، وفى الفتاوى العتانية : تعتبر قيمة المصر الذى يسير إليه ، م : وإن كان
 وهب له فقيل يوى به التجارة أو اشتراه عرض أو ورثة يقوم بعالم قد البلد - وهكذا
 نقول فيما إذا اشتراه عرض إن هذا المال يقوم بذلك العرض إلا أن التقويم بذلك
 العرض غير ممكن لأن العرض لا يصلح لقيم الأشياء فوجب التقويم فيه بمقد البلد ،
 ثم إذا قوم فيه بالدرهم يقوم بمائتى درهم مصروية ، حتى أن من اشترى عبدا للتجارة بنقرة
 خمسة ورها مائتا درهم حال الحول على العمد وهو لا يساوى مائتى درهم مصروية فلا ركاة
 فيه حتى يساوى مائتى درهم مصروية ، نص عليه فى المتن ، وفى الحانية أسد هذا القول
 إلى محمد . جامع الحوامع : خمس من الإبل للتجارة لا يساوى مائتين لا تجب الزكاة ،
 كذا المقر والعلم . وإن يساوى تحب .

م : وإذا اشترى عرضا دراهم أو دنانير - وفى المضمرات عينا أو دينا فى الذمة -
 أو اشتراها سكيلى أو ورنى أو عددى فى الذمة فالمشترى لا يصير للتجارة إلا إذا نوى
 التجارة ، وفى السفناتى : يعنى بواه حالة الشراء . أما إذا كانت النية بعد ذلك فلا بد من

اقتراض عمل التجارة بينه، م : ثم نية التجارة لا تعمل ما لم يضم إليه الفعل بالبيع أو الشراء أو السوم فيما يسام - حتى أن من كان له عد للخدمة أو ثياب البدلة بوى فيها التجارة لم تكن للتجارة حتى يبيعها فتكون في الثمن الزكاة مع ماله من المال، وهذا بخلاف ما لو كان عد للتجارة بوى أن يكون للخدمة بطل عنه الزكاة بمجرد البية لأن في الفصل الأول الحاجة إلى فعل التجارة وهو ليس بعامل فعل التجارة .

و إذا اشترى عرضا معرض التجارة فالمشترى يكون للتجارة بوى أو لم يوى . وأما العروض المشتراة معرض ليس هو للتجارة أو بعد الخدمة لا تصير للتجارة إلا بنية التجارة، المصمرات : ولو اشتراها ونوى أن لا تكون للتجارة ثم بواها للتجارة لا تكون للتجارة حتى يبيعها بعروض، فإذا باعها فحينئذ صارت للتجارة فتجب فيها الزكاة، ولو اشتراها بنية التجارة ثم بوى أن لا تكون للتجارة حرحت من كونها للتجارة، ثم لا تصير للتجارة حتى يستقدها بعروض بوى التجارة . م . ثم اتفق أصحابنا أن من ملك ما سوى الدراهم والديامير من الأموال بالشراء ونوى التجارة حالة الشراء أنه يعمل بينه ويصير المشتري للتجارة، وانفقوا أيضا أنه لو ملك هذه الأعيان بالإرث وبوى التجارة وقت موت المورث أنه لا تصير للتجارة فلا تعمل نيته حتى يتصرف في ذلك، واحتلفوا فيما إذا ملكها بالتبرع كالهبة [و الصدقة والوصية والخلع والصلح عن دم العمد وبوى التجارة عند التملك] قال أبو يوسف : تعمل بينه، وقال محمد : لا تعمل بينه، وقول أبي حنيفة كقول محمد، كذا ذكره بعض المشايخ، وفي الهداية : وقيل : الاختلاف على العكس . م . وذكر ابن سماعة عن محمد فيمن آجر داره بعبد يزيد به التجارة فهو للتجارة . وفي الكبرى : إذا اشترى دارا أو عبدا للتجارة فأجره خرج من أن يكون للتجارة لأنه لما أجره فقد قصد العلة فخرج عن حكم التجارة . وفي المتقى : إن بنية التجارة بالعبد المتزوج عليه ماطلة، وهذا يجب أن يكون قول محمد، وفي الحاشية ويكون للتجارة في قول أبي يوسف . واختلاف المشايخ في أن نية التجارة في العرض

هل تعمل ؟ قال شيخ الإسلام في شرح الجامع . الأصح أنه لا تعمل . م : وفي الجامع الكبير ما يدل على أن بدل منافع عين هو للتجارة ولا يصير للتجارة بدون البية فانه قال . رجل له دار ولا مال له سوى الدار ، أو رجل له حارية للتجارة قيمتها ألف درهم ولا مال له سواها استأجر صاحب الحارية الدار عشر سنين بالحارية وصاحب الدار يريد بالحارية التجارة فان الحارية عند صاحب الدار تكون بالتجارة فقد شرط بية التجارة من صاحب الدار في الحارية لتصير الحارية للتجارة من غير فصل بينما إذا كانت الدار للتجارة أو لم تكن ، وفي الأمل حمل بدل منافع عين التجارة للتجارة من غير بية كدليل على هي للتجارة ، وكان فيه روايتان واحتلف المشايخ فيه أيضا ، وإنما اختلفوا لاختلاف الروايتين . المضمرات . ويشترط في عروض التجارة أن تكون قيمتها مائة كاملا في ابتداء الحول وانتهائه فلا عرة للنقصان فيما بين ذلك . جامع الحواصم : كاتب عدا للتجارة محر لا يعود للتجارة . كذا إذا سلم المهر مائة للردة أو وهب ثم رجع . الحاية : ولو اشترى عرضا مائة وتسعين درهما وذلك قيمته ثم صار يساوي مائتي درهم مضروبة قال محمد . يعتبر الحول من حين صار يساوي مائتي درهم مضروبة .

الفتاوى العتائية : رجل له ألف درهم وعليه ألف درهم وله دار وخادم لعير التجارة قيمته عشرة آلاف درهم لا ركاة عليه ، ويحور له أحد الصدقة ، وأصل هذا أنه ليس على التاجر زكاة مسكنه وخدمه ومركبه وكسوة أهله وطعامهم . وفيها : ولو أخذ المالك القديم العبد سواء بعوض أو بغير عوض ونوى التجارة لم تصح بيعته .

م : العمال الذين يعملون للناس بأجر إذا اشتروا أعيانا للعمل بها لحال الحول عليها عديم فكل عين يبقى له أثر في العين بحيث يرى كالعصر والزعران وما أشبه ذلك فيه الركاة ، وما لا يبقى له أثر في العين بحيث لا يرى كالحصان والاشنان فلا ركاة فيه ،

و ذكر فى الأصل : الحجاز إذا اشترى ملحا أو حطبا للخبز فلا زكاة فيه لأن معنى التجارة لا يتحقق فى عينه لأنه يصير مستهلكا من كل وجه ، ولو اشترى سمسا ليجعل على وجه الخبز نجب فيه الزكاة لأن عينه يبق بعد الخبز فتمكّن تحقيق التجارة فى عينه . ولا تجب الزكاة فى الشحوم والأدهان التى يحتاج إليها ليدهن بها الجلود . وآلات الصنائع الذين يعملون بها ، وظروف الأمتعة لا تجب فيها الزكاة . ولو أن نخاسا يشتري الدواب ويبيعها فاشترى حلالا ومقاود و برادغ فان كان يبيع هذه الأشياء مع الدواب هيها الزكاة ، وإن كانت لحفظ الدواب - وفى الحاية ولا يدفع ذلك مع الدابة إلى المشتري - فلا تجب فيه الزكاة ، وكذلك إذا كان من نيته أن يسلم هذه الأشياء لمن يشتري لا على وجه البيع فلا زكاة فيها ، وهى بمنزلة ثياب الخدمة الذى يسلم البائع مع الخدمة فى البيع . وفى الفتاوى العتابة : وكسوة الرقيق وطعامه فى حق المضارب يكون للتجارة بكل حال لأنه لا يملك إلا للتجارة م . قال هشام : سألت عمدا عن رجل اشترى جارية للخدمة وهو يوى أنه إن أصاب ربحا ماعها لخال عليها الحول ؟ قال : ليس فيها الزكاة ، وفى الذخيرة : وليس فيها الزكاة حتى يشتري وعزيمة أمره والعاب منه أن يشتري للتجارة ، وقال فى العيون . العطار إذا اشترى قوارير هو هكذا . وفى فتاوى الشيخ الفقيه أنى الليث : إذا اشترى حوالق عشرة آلاف درهم ليؤاجرها من الناس لخال عليها الحول فلا زكاة فيها لأنه اشتراها لليلة لا للتجارة ، فان كان فى نيته أنه يبيعها آحرا فلا عرة لهذا ، وكذلك الحواب فى لمل المالحين وحر المكاريين ، ولو اشترى الرجل عدا للتجارة ثم أجره يخرج من أن يكون للتجارة لأنه لما أجره فقد قصد المنفعة . وفى الخاتبة : ولو اشترى قدورا من صخر يمسكها ويؤاجرها لا تجب فيها الزكاة كما لا تجب فى بيوت الفلة .

م : رجل له مائتا ففيز حنطة للتجارة حال عليها الحول و قيمتها مائتا درهم حتى وجبت عليها الزكاة فان أدى من عينها أدى ربع عشر عينها خمسة أقدرة حنطة ، وإن

أدى من قيمتها ربع عشر القيمة أدى خمسة دراهم ، فإن لم يؤد حتى تعبر سعر الحنطة إلى زيادة و صارت تساوي أربعمائة فإن أدى من عين الحنطة أدى ربع العشر خمسة أقدرة بالاتفاق ، وإن أدى من القيمة أدى خمسة دراهم قيمتها يوم حولان الحول الذى هو يوم الوجوب عد إلى حيفة ، و عندهما يؤدى عشرة دراهم قيمتها يوم الأداء ، فإن تغير سعر الحنطة إلى نقصان و صارت تساوى مائة إن أدى من عين الحنطة أدى خمسة أقدرة بلا خلاف ، وإن أدى من القيمة أدى خمسة دراهم قيمتها يوم حولان الحول الذى هو يوم الوجوب ، و عندهما يؤدى درهمين و نصفاً قيمتها يوم الأداء . وفى الكافى : و كذا إذا استهلك ثم تعبر ، لأن الواحد مثل ما فى الذمة مضاف كأنها قائمة ، و كذا كل مكيل أو موزون أو معدود . وفى شرح الطحاوى . ولو اردادت قيمتها قبل الحول تعتبر قيمتها وقت الوجوب بالإجماع ، وإن انتقصت قيمتها عن مائتى درهم لا تجب الزكاة لأن النصاب ناقص فى آخر الحول . م . وإن كان النصاب شيئاً هو ليس بمثل كالثياب أو الحاريرة أو ما أشبه ذلك فاستهلكه بعد تمام الحول ثم تعبر السعر إلى زيادة أو نقصان فالجواب فيه عند أى حيفة كالحبوب فى المثليات تعتبر القيمة يوم الوجوب ، و عندهما تعتبر القيمة يوم الاستهلاك ، فالتعبر بعد الاستهلاك فى المثليات غير معتبر عندهما حتى اعتبر القيمة فيها يوم الأداء . هذا الذى ذكرنا كله فى فصل الحنطة إذا كان التعبر من حيث السعر ، أما إذا كان التعبر من حيث الدات إن كان التعبر من حيث النقصان بأن أصاب الحنطة ماء بعد الحول و فسدت و صارت قيمتها مائة : إن أدى من عينها أدى خمسة أقدرة ، و إن أدى قيمتها أدى درهمين و نصفاً بلا خلاف . وفى الكافى : نظيره الاغوار و الاجلاء ، أى إذا كانت أمة للتجارة فاعورت بعد الحول و انتقصت قيمتها تعتبر القيمة وقت الأداء ، وإن كانت عوراء فأنجل البياض اعتبرت يوم تمام الحول . وفى الفتاوى العتاييس . و لو حال الحول على عدل للتجارة و قيمته ألف درهم مضاف يابض العين خمسمائة سقطت زكاة خمسمائة ، فإن أنجل البياض تعود الزكاة ، و إن

ينجل لكن صارت قيمته ألفا بعلاء السعر فليس عليه إلا زكاة خمسمائة عند محمد ، وقال
 ويوسف : زكاة الألف ، وإن كانت التغير إلى زيادة بأن كانت الحنطة ندية وقيمتها
 اثنان فجفت بعد الحول و صارت قيمتها أربعمائة إن أدى من العين أدى خمسة أقدرة ،
 إن أدى من القيمة أدى خمسة دراهم قيمتها يوم الحول بالإجماع ، ثم إن محمدا قال
 ، هذه الصورة ، إذا أدى من العين أدى خمسة أقدرة ، ولم يقل : أدى خمسة أقدرة
 من هذا الياض ، أو خمسة أقدرة ندية ، وينبغي أن يؤدي خمسة أقدرة ندية لما ذكرنا
 ، هذه زيادة مال استعادها بعد الحول فلا يعتبر بالزيادة المستعادة بعد الحول ، فلو
 رجبا خمسة أقدرة [من هذا الياض فقد اعتبرنا الزيادة المستعادة بعد الحول فأوجبنا خمسة
 أقدرة] ندية كما وح يوم حولان الحول حتى لا يلزمنا اعتبار الزيادة المستعادة بعد الحول ،
 وكذا حكى عن القاضي الإمام أبي العاصم العامري . ولو أدى قهيزا جيدا
 منه خمسة أقدرة بمحس قهيز رديء لا يجزيه إلا عن واحدة ، ولو أدى خمسة أقدرة رديئة
 من خمسة أقدرة جيدة أجزاء عد أبي حنيفة وأبي يوسف ، وقال محمد : يؤدي الفصل
 من الجودة إنما لا تعتبر في البيع لأجل الرما والربا لا يجري في الصدقة . م : شرح
 طحاوي . ولو كانت له مائتا قهيز حطة رديئة قيمتها مائتا درهم للتجارة وجبت فيها الزكاة
 استقرض من رجل أربعة أقدرة حطة جيدة قيمتها خمسة فأداها عن خمسة أقدرة
 حطة رديئة لا يجوز إلا عن أربعة أقدرة منها ، وعليه أن يؤدي قهيزا آخر في قول
 أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ، وقال محمد لا شيء عليه غير ذلك . وكذلك في الدر
 دا أوجب على نفسه صدقة قهيز حطة جيدة فأدى مكافئ قهيزا رديئا سقط عنه الدر في
 ولها ، وفي قول محمد ومحمد عليه أداء الفضل . ولو أوجب على نفسه صدقة قهيز حطة
 رديئة فتصدق نصف قهيز حطة جيدة قيمتها تلغ حطة رديئة لا يجوز إلا عن النصف
 عليه أن يتصدق نصفها عندنا ، وفي قول محمد لا شيء عليه غيره ، وهذا والزكاة سواء .
 ولو كان الزيادة والنقصان في العين قبل الحول ثم حال الحول وهي كذلك فهي

الزيادة تجب الزكاة زائدة لأن تلك الزيادة مستعادة في حلال الحول فيصم إلى الأصل ، وفي نقصان لا تجب الزكاة لأن النصاب غير كامل ، ولو حال الحول على الحنطة و قيمتها مائتا درهم فوجبت فيها الزكاة ثم استهلكها قبل أداء الزكاة فيصير قدر الزكاة دينا عليه وهي خمسة أقدرة حنطة .

الحناية . و لو وجد من أرضه حنطة تبلغ قيمتها قيمة نصاب فتوى أن يمسكها و يبيعها فأمسكها حولا لا تجب فيها الزكاة - وفي الحجة : حتى ينقد ثمنها و يحول الحول .
خ^١ : و لو اشترى أرض عشر أو خراج للتجارة لا تجب فيها الزكاة ، و في المضمرات : و عليه العشر في العشرية و الخراج في الخراجية - و في الفتاوى العتابة . و إن لم يكن كذلك بأن كانت دورا تجب الزكاة . خ^٢ : و كذا لو اشترى مدرا للتجارة و ررعها في أرض عشر استأجرها كان فيه العشر لا غير ، و عن محمد إذا اشترى للتجارة أرض عشر تجب الزكاة مع العشر . الفتاوى العتابة . و لو كانت له جارية للتجارة قيمتها مائتا درهم فوادت في عينها بعد الحول حتى صارت أربعمئة لا يجب في الزيادة شيء ، و لو زادت قبل الحول يضم الزيادة إلى الأصل ، و كذا لو رادت قيمتها من حيث السعر تعتبر قيمتها عند تمام الحول ، و لو راد سعرها بعد الحول فصار أربعمئة فعد إلى حنيفة تعتبر قيمتها يوم تمام الحول لا يجب إلا خمسة دراهم ، و عندهما تعتبر قيمتها يوم الأداء حتى يؤدي عشرة دراهم ؛ و لو نقصت قيمتها بعد الحول حتى صارت مائة فان نقصت من حيث العين سقط نصف الزيادة^٣ بالإجماع ، و إن نقصت من حيث السعر عد إلى حنيفة يؤدي خمسة دراهم و عندهما درهمين و نصفا . جامع الحوامع جارية قيمتها ألف بعد الحول نقص لياض في عيها فزكى عن خمسمئة ثم راد ولم يرك الباقي حتى شلت يدها يزكى عن مائتين و خمسين .

وفيه^٤ : ليس فيما يشتري للتجمل و الزينة من خادم و متاع و لؤلؤ و جواهر

(١) هذا رمز الفتاوى الحنافية أى ستمر عبارة الحنافية بعد اعتراض الحجة بينها (٢) أى الحنافية (٣) و في نسخة : نصف الزكاة (٤) أى في جامع الحوامع .

و فلوس للنفقة شيء . حزمة الفقه . و ليس في اليواقيت - و في المضمرات و إن كان حليا - و الرقيق و العقار و الثياب زكاة ، إلا أن تكون للتجارة . و في الهداية . و ليس في دور السكنى و ثياب البدن و أثاث المنزل و دواب الركوب و عبيد الخدمة و سلاحي الاستعمال زكاة . و على هذا كتب العلم لأهلها - و في السغناقي : قيد الأهل ماها غير معيد لأنه لو لم يكن من أهلها و ليست هي للتجارة لا تجب فيها الزكاة و إن كثرت لعدو النماء و لكنه يفيد في حق مصرف الزكاة ، [فان كان له كتب تساوى مائتي درهم و هو محتاج إليها للتدريس و غيره يجوز صرف الزكاة إليه ، و أما إذا كان لا يحتاج إليها و هو تساوى مائتي درهم لا تصرف إليه]^١ .

م : قال القدوري في كتابه : و يهمل الذهب و الفضة إلى عروض التجارة - و في اليبايع يريد إذا كان له عروض التجارة قليلا كان أو كثيرا و عنده من الذهب و الفضة حليا أو غير حلي للتجارة أو الفضة فانه يقوم العروض بأوفر القيمتين ، فاذ بلغت قيمتها صاها مع ما عنده من الذهب تجب فيها الزكاة و إلا فلا ، م : عد أي حنيقة يضمها إلى العروض باعتبار القيمة ، إن شاء قوم العروض و ضمها إلى الذهب و الفضة و إن شاء قوم الذهب و الفضة و ضم قيمتها إلى أعيان التجارة ، أما عددهما يضم باعتبار الاجراء فيقوم العروض و يضم قيمتها إلى ما عنده من الذهب و الفضة ، و في جامع الجوامع : الشافعي لا يضم كالسوائيم . الولوالجية . إذا أدى صدقة العطر عن عبده للخدمة ثم باعه يضم ثمنه إلى ما عنده من النصاب ، و كذا إذا باع الطعام المعشور . و في الكافي : إن كان له خمس من الإبل و مائتا درهم فتم الحول على الإبل و ركاه ثم باعها بدرهم لم يضمها إلى ما عنده عند أبي حنيفة ، و عندهما يضم . و كذا لو باعها بجد التجارة و عنده ألف لا يضم عنده ، و لو نوى الخدمة ثم باعها قبل يضم . و لو كان له نصابان أحدهما مئتي الإبل المزكاة و هو له ألف درهم ضم إلى أقره حولا ، و لو ربح في أحدهما [أو ولد لأحدهما] ضم إلى أصله لأن الترجيح بالذات أولى من الحال .

(١) من نسخة المخطوط جليل الله بمحدرآباد .

وفي الفتاوى العتائية : وكذا إذا كان عنده نصاب القر وباع الإبل الزكاة بالبقرة السائمة لا يضم إلى نصاب البقر ، وكذا إذا زكى الدرهم ثم اشترى بها سائمة لم يضمها إلى نصاب السائمة عنده ، خلافا لها .

الفصل الرابع في تصرف صاحب المال في النصاب

بعد الحول وقبله

لا خلاف لأحد أن تصرف الرجل في ماله قبل الحول جائز ، يما كان أو غيره ، وإما الكلام في الكراهة ، أجمعوا على أنه إذا باع ليوسع العقبة على نفسه وعياله أنه لا يكره . وأما إذا قصد بالبيع الفرار عن وجوب الصدقة يكرهه عند محمد ، وعند أبي يوسف لا يكره ، وروى عن أبي يوسف في رواية أخرى أنه يكره ، وأما تصرفه بعد الحول جائز عدنا ، وفي التجريد : وقال الشافعي لا ينعد بقدر الزكاة ، وفيما عدا ذلك له قولان . الحجة : الأصل عند علمائنا إذا فرط في أداء الزكاة حتى هلك النصاب بآفة سماوية من غير صنعه سقطت الزكاة وعند الشافعي لا يسقط ، ولو أهلك المال صار دينا في تركته للفقراء ، وإن استهلك المال بعد الحول يصير ضامنا قدر الزكاة بالاتفاق ، وإن استهلكه في خلال الحول وقبل الحول لا يضم بالاتفاق . م : وإذا ثبت أن وجوب الزكاة لا يمنع المالك من التصرف بعد ذلك ينظر : إن أزال المال عن ملكه بتصرفه بعير عوض نحو الهبة وأشاعها فهو مستهلك مال الزكاة ضامن قدر الزكاة ، وإن أزاله عن ملكه بعوض نحو البيع فإن حصلت الإزالة بعوض يبدله ويواريه لا يصير ضامنا للزكاة بقي العوض في يده أو هلك ، وفي الفتاوى العتائية . وإن لم يهلك لكن أبرأ المشتري عن الثمن لم يضم ، وكذا إذا أقرض النصاب ثم أبرأ المستقرض لم يضم إلا أن يقصد إسقاط الزكاة ، م : فأما إذا حصل البيع بعوض لا يبدله فالعوض لا يقوم مقام جميع مال الزكاة فيصير بالبيع مستهلكا للزكاة لا ناقلا ، والاستهلاك سبب وجوب الضمان . ثم إذا وحب الضمان بالاستهلاك و زال الاستهلاك : إن زال

الاستهلاك بانفساخ السبب من الاصل برئى من الضمان ، وإن زال بطريق الارتفاع لا بطريق الانفساخ من الاصل لا يبرأ عن الضمان .

إذا عرفنا هذا الاصل جئنا إلى بيان المسائل : قال محمد فى الاصل : إذا كان له الإبل سائمة باعها بعد الحول حتى فقد البيع ثم حضر الساعى فإن قال له البائع : أنا أدفع إليك قيمة الواجب أو عى الواجب من مال آخر ، فلا سبيل له على المشتري ، وإن قال له البائع : ليس عندي ما أدفع إليك الحال ، ينظر : إن كان البائع والمشتري فى مجلس العقد بعد والساعى بالخيار : إن شاء اتبع البائع بقدر الزكاة وإن شاء اتبع المشتري وفسخ العقد فى قدر الزكاة وأخذ ذلك من النصاب ، وإن حضر الساعى بعد ما تفرق البائع والمشتري عن مجلس العقد فالقياس أن يكون الساعى بالخيار على نحو ما بينا ، وفى الاستحسان لا سبيل له على المشتري بل يتبع البائع بقدر الزكاة . الفتاوى العتاية : وإذا باع طعام العشر يأخذ المصدق العشر من المشتري ثم يرجع هو على البائع ثمنه . السكافى . للبدل حكم المبدل ، حتى لو تقابضا عبداً بعبد ولم ينوياً شيئاً فإن كانا للتجارة فهما للتجارة ، وإن كانا للخدمة فهما للخدمة ، وإن كان أحدهما للتجارة والآخر للخدمة فدل ما كان للتجارة للتجارة وبذل ما كان للخدمة للخدمة . وفى الفتاوى العتاية : ولو اشترى بعرض التجارة عبداً للتجارة يكون للتجارة من غير النية . الولوالجية : إذا باع مال التجارة بعد الحول وهو يساوى ألف درهم بثمانمائة درهم لا يضمن زكاة المائتين ، جعل هذا القدر هاهنا غشاً يسيراً ، وذكر فى الجامع الكبير جعل الخمس غشاً فاحشاً وجعل زكاة المائتين مضمومة على السائع . وفى الفتاوى العتاية : ولو كانت له جارية قيمتها ألفان باعها بألف يبعها فاسداً لحال الحول ثم استردها أو هلك ركنى البائع ألفين ، وزكى المشتري ألفاً . الحجة : رجل له عبد للتجارة وقيمه ألفا درهم ثم باع من رجل بألف درهم يبعها فاسداً وقبض الثمن وسلم الفلام فتم الحول عليها تجب على البائع زكاة ألفين . ٣ : وإذا بادل عروض التجارة بعروض التجارة ومثلها فى القيمة أو باعها بدرهم

أو دباير لا يصير ضامنا للزكاة لأنه بدل مال الزكاة بعرض يبدله ، بخلاف ما إذا باعها
بعبد للخدمة . قال محمد في الجامع رحل له ألف درهم حال عليها الحول ووجب فيها
الزكاة ثم اشترى بها عبدا للتجارة يساوى تسعمائة وحسين ثم هلك العد سقط عنه زكاة
الألف بقدر تسعمائة وخمسين ، بخلاف ما إذا اشترى بها عبدا للخدمة أو طعاما للأكل
أو ثيابا لللبس حتى يصير ضامنا قدر الزكاة بقيت هذه الأشياء في يده أو هلكت .
وفي الفتاوى العتاية . ولو رد العد بالعيب بقضاء أو بعير قضاء لا يرفع الاستهلاك .
ولو اشترى بالعرض عبدا للخدمة ضمن زكاة العرض لأنه صار مستهلكا ، فلو رد عليه العرض
بقضاء ارتفع الاستهلاك ، وبغير قضاء لا يرتفع الاستهلاك . ولو اشترى بالنصاب
عرضا للتجارة وتقاضا وحال الحول فهلك العرض فعليهما الزكاة ، وإن كانت قيمة العرض
أقل من مائتين يزكي البائع خاصة . السراجية : ولو اشترى ألف حال عليها الحول غما
سائمة صارت الزكاة دينا في دمه . العتاية . ولو اشترى إملا سائمة فلم يقضها حتى حال
الحول عليها قال الفقيه : لا تجب الزكاة بالاتفاق . جامع الحوامع : باع عبدا بألف
وسلم وللشترى على البائع ألف دين هو به ثم حال الحول فرد المشتري العد بقضاء
وعاد الدين لا زكاة على البائع ، وعلى المشتري أن يزكيه إذا قضى . وفيه : عبدا
لرجلين أحدهما للخدمة والآخر للتجارة تابعا بعد ستة أشهر ونوبا للتجارة فصت ستة
أشهر فرد بقضاء لا زكاة على الذي كان عبده للخدمة ، وعلى الآخر زكاة المردود .
٢ . ولو كان اشترى بالآلاف عبدا قيمته خمسمائة وتقاضا وهلك العد في يده لزمته زكاة
خمسمائة ، وعن أبي يوسف أن المشتري إنما يضمن زكاة خمسمائة إذا علم أن قيمة العبد
خمسمائة واشتراه مع ذلك بالآلاف ، وأما إذا حسب أن قيمته الآلاف فلا يضمن شيئا ،
والصحيح ما ذكره في الكتاب . الكافي : باع عبدا للخدمة بألف لحال الحول على
الثن فرد بعيب بقضاء أو رضا زكى الثن لعدم التعيب ، [وفي الفتاوى العتاية : ولو باع
عبدا للخدمة عرض ونوى التجارة] لحال الحول على العرض فعليه زكاة العرض ،

وفي الكافي: فإن رد عليه ببيع بعد الحول بقضاء لم يترك البائع العرض لأنه مضطر فيه ،
والعبد لأنه كان للخدمة وقد عاد إليه قديم ملكه ، ولم يترك المشتري العرض و ترك
البائع العرض إن رد بلا قضاء لأنه كالبيع الجديد ، وما اشتراه للتجارة لأن الأصل
كان للتجارة ، فكذا البذل ، وإن نوى الخدمة ضمن زكاة العروض لأنه استهلك حيث
استبدل بغير مال التجارة . [الولوالجية : ولو كان له ألف درهم فخال عليها الحول
واشترى بها متاعا للتجارة] بما يتغابن الناس فيه ثم هلك المتاع لا يضمن الزكاة . رجل له
ألف درهم حال عليها الحول ووجبت فيها الزكاة ثم إنه وهبها من رجل وسلمها إليه
صار ضامنا للزكاة ، ولو أن الواهب رجع في الهبة بقضاء أو بغير قضاء وقبضها وملكها
في يده فلا زكاة عليه ، وفي الكافي : وعند زمر لا يسقط لو كان بغير قضاء ، وفي الفتاوى
العتائية : ولو بقيت عند الموهوب له [حولا حتى وجبت الزكاة ثم راجع الواهب بقضاء
أو بغير قضاء سقطت الزكاة من الموهوب له] لأنه كالهلاك ، وفي البقالى : إن رجع
الواهب في ماله لا يعود للتجارة ، وكذا في مسخ النكاح بتقيل اس الزوج قبل الدخول
لا يعود للتجارة . م . ولم يذكر في الكتاب إذا رجع في الهبة ولم يقبضها حتى هلك
في يد الموهوب له هل يضمن قدر الزكاة ؟ وقد اختلف المشايخ فيه ، بعضهم قالوا :
يضمن ، وبعضهم قالوا : لا يضمن . وفي الفتاوى العتائية . ولو وهب من عليه وهو
عين بعد الحول ضمن ركاته ، وقال أبو يوسف : لا يضمن ، وإن لم يعلم أنه كان مقبرا
أو غنيا لا يضمن . م : ولو كان اشترى عبدا بألف للخدمة بعد الحول حتى ضمن قدر
الزكاة ثم إن المشتري وجد بالمدعيها ورده بقضاء أو بغير قضاء واسترد تلك الألف
وهلك في يده لا تسقط عنه الزكاة ، وفي الكافي : بخلاف ما لو اشتراه بعرض التجارة
فرد بقضائه ، وإن كان بغير قضاء ضمن .

رجل تزوج امرأة عن ألف درهم ودفنها إليها فخال عليها الحول وهي في يدها
حتى وجبت عليها الزكاة ثم طلقها قبل الدخول بها وأخذ منها نصف المهر لا يسقط

الفتاوى الثاوارحانية (كتاب الزكاة - التصرف في الصاب بعد الحول و قبله) ج - ٢

عنها شيء من الزكاة . جامع الجوامع . المهر درام ققصنت ثم بعد الحول ردت كلها للردة أو تقيل اس الزوج ركت . م : و لو تزوجها على إبل سائمة أو غنم سائمة أو بقر سائمة فدفعها إليها لخال الحول عليها و هي عندها ثم طلقها قبل الدخول بها و أخذ منها النصف فلا زكاة عليها في النصف الباقي ، و في الولوالجية : و لا يركى الزوج شيئا لأن ملك الزوج الآن عاد في النصف ، م : و هذا الحواب لا يشكل فيما إذا تزوجها على إبل بعينها ، و إنما يشكل فيما إذا تزوجها على إبل غير عينها ثم عيها ، إن محمدا أوجب عليها الزكاة في النصف الباقي و لم يشترط أن يكون ذلك صابا ، و إن كانت الإبل قد اردادت في يدها زيادة متصلة ثم طلقها قبل الدخول بها لا يسقط عنها شيء من الزكاة ، ذكر في نكاح الاصل أن الزيادة المتصلة بالمهر تمنع نصف المهر عد أي حبيبة و أبي يوسف ، و على قول محمد و زفر لا تمنع ، ولما كان قول محمد في الزيادة المتصلة إنها لا تمنع نصف المهر صار نصف عين مال الزكاة مستحقا عليها فيدنى أن يسقط نصف الزكاة ، و تبين بما ذكر في نكاح الاصل أن المذكور في الجامع قول أبي حنيفة و أبي يوسف لا قول محمد ، و يكون المذكور في الجامع قول الكل ، و نعت رجوع محمد إلى قولهما لأن الجامع آخر تصيب محمد ، و في الفتاوى العتاية : و إن لم تقبض حتى حال الحول في يد الزوج و هي سائمة فلا زكاة عليها في قول أبي حنيفة ، و عندهما تجب . م : و لو لم يكن الروح طلقها قبل الدخول و لكنها قبلت اس روحها قبل الدخول بها بشهوة حتى بات من روحها و جب عليها رد جميع الدل إن لم يزد الإبل في يدها لمكان الفرقة العاتية من قبلها ، و إن قبلت اس زوجها و قد اردادت الإبل في يدها حتى لا يجب رد الإبل عندهما لقيام المانع من الرد و هو الزيادة المتصلة ببرد القيمة و عليها زكاة جميع الإبل ، و على قول محمد على ما ذكر في نكاح الاصل يجب عليها رد عين الإبل و يسقط جميع الزكاة عنها لاستحقاق عين مال الزكاة عليها كمال .

و في الولوالجية : رجل تزوج أمة بغير إذن المولى و هو لا يعلم أنها أمة و دفع إليها

المهر فكث في يدهما حولاً ثم علم أنها أمة فرد المولى نكاحها فرد الآلف على الزوج فليس على أحد زكاتها، وكذلك رجل حلق رأس رجل فقضى عليه بالدية مدهمها إليه فكث حولاً ثم نبت شعره فردت عليه الدية ليس على واحد منها الزكاة، وكذلك لو كان عند رجل ألف درهم فكثت عنده أشهراً ثم وهبها لرجل ثم مكثت عنده حولاً ثم رجع الواهب في الهبة - وفي الخاتمة بقضائه أو بغير قضاء - واسترد الآلف لم يكن على واحد منها زكاة ويستقل الواهب بها حولاً، وفي الذخيرة: وكذا لو أقر الإنسان بدين ألف درهم ودممها إليه فحال عليها الحول ثم تصادقاً أنه لم يكن عليه دين فلا زكاة على واحد منها، وفي الظهيرية: وكذا من قلع سن إنسان ودفع لإرشها وحال الحول ثم نبت سن.

الفصل الخامس في انقطاع حكم الحول و عدم انقطاعه

إذا استدل الدراهم أو الدنانير بمجنسها أو بخلاف جنسها لم ينقطع حكم الحول، حتى لو تم الحول تجب الزكاة، وفي التجريد: وقال الشافعي: ينقطع، ولا تجب في مال الصيارة عنده الزكاة. م: وكذلك إذا مادل عروض التجارة بعروض لا ينقطع حكم الحول. وإذا استبدل السائمة بخلاف جنسها فإن باعها بدراهم أو دنانير أو بمجنسها بأن باع بابل مثلاً يبطل حكم الحول عندها، وفي الخلاصة: وعند زفر لا ينقطع في السائمة أيضاً. الخاتمة: واستبدال مال التجارة بمال التجارة ليس باستهلاك، وبغير مال التجارة استهلاك، واستبدال السائمة استهلاك. م: وإذا كانت للرجل إبل سائمة فإن كان قبل الحول بشهر هلك واحدة منها لا يبطل حكم الحول عندها، حتى لو استعاد واحدة أخرى قبل الحول ثم تم الحول تجب الزكاة عندها، خلافاً للشافعي.

وفي عروض التجارة و الدراهم و الدنانير نقصان النصاب في أثناء الحول لا يمنع وجوب الزكاة بلا خلاف - وفي السراحية: وإن عاد إلى شيء قليل، وفي الكافي: وقال الشافعي: كمال النصاب في السوائم من ابتدائه إلى انتهائه شرط، وفي مال التجارة

يتميز الكمال في آخره لا غير . شرح الطحاوى : و لو كان النصاب كاملا في أول الحول و كاملا في آخر الحول و فيما بينهما هلك كله و لم يبق منه شيء لا يحسب الزكاة . و في السفناني بالاتفاق . و في الفتاوى الفضلى : سئل عن له غنم للتجارة قيمتها يبلغ نصابا فأت في خلال الحول فسلخها و دمع جلدها و قيمة الحلال يبلغ نصابا فعليه الزكاة عند تمام الحول ، قال : و بمثله لو كان عصيرا للتجارة يبلغ قيمته نصابا فتخمر في خلال الحول ثم تخلت و قيمته تبلغ نصابا ثم تم الحول فلا زكاة فيه ، و في الحامية : و لو تم الحول و هى غنم لا زكاة عليه . الحجة : لو اشترى علما للتجارة و قتله إنسان في أول الحول عمدا حتى وجب القصاص ثم صولح في آخر الحول على مال و قضى المال فتم الحول لا تجب الزكاة ما لم يحل حول آخر . م : و لو كان له عدد للتجارة كانه ثم عجز ورد في الرق ذكر في المتفق أنه لا يعود للتجارة ، قيل : و في الجامع أنه يعود للتجارة ، و كذلك إذا لم يكتبه و لكن و هو من رحل و دمه إليه ثم رجع في همة لم يكن للتجارة و كان هبة لرباه لإحراجا له من التجارة ، قال : و البيع في هذه يمارق الهبة ، و أشار إلى الفرق قال : ألا ترى أنى لو أمرت رجلا أن يهب عبدى هذا من فلان فوهبه له ثم رجع فيه لم يكن له أن يهبه ثانيا لو أمرته ببيع عبد لى فباعه ثم رد إلى سبي كان له أن يبيعه مرة أخرى .

و في السكاى : تقاضا عدا بعد في صف الحول و هما للتجارة و قيمة أحدهما ألف و قيمة الآخر خمسة أى مائتان فتم حولهما فظهر بالأكس عيب ينقصه مائة لم يرك واحد منهما لعدم كمال النصاب في الحول ، إذ صاب أحدهما في ابتداء الحول ألف و في انتهائه مائة ، و صاب الآخر في الابتداء مائة و في الانتهاء ألف ، فان تم الحول بعد الشراء زكى سيد الارفع لانه بقى في يده ألف حولا ، و لم يرك الآخر لعدم النصاب ؛ فان رد المبيع بلا قضاء لم يرك الراد ، و إن حال الحول بعد الشراء لعدم النصاب زكى المردود عليه [ألفا لانه بيع جديد فصار مستهلكا ، و إن رد بقضاء و زكى المردود] و هو مائة لانه مضطر في رد الزيادة ، و لم يظهر عيب في الارفع

ينقص خمسا بعد نصف حول من وقت الشراء ولا عيب بالآخر فرد بقضاء أو رضا زكى راد المردود وزكى المردود عليه المأخوذ أى الذى قيمته مائتان . ولو كان أحدهما للتجارة والآخر للخدمة وقيمة كل ألف فتايما للتجارة فى نصف الحول فتم الحول زكى من عبده للتجارة ولم يزك الآخر لأن الحول انعقد من وقت الشراء ، فان وحد أحدهما بعد مضى ستة أشهر من وقت الشراء عيبا ينقص خمسا ورده ولم يزك من عبده للخدمة رادا أو مردودا عليه والرد بقضاء أو بغير قضاء ، وزكى الآخر ثمانمائة لو كان رادا ، وكذا لو كان مردودا عليه بقضاء ، ولو كان الرد بغير قضاء زكى ألفا ، وإن مكثا نصف حول بعد الرد بقضاء لم يزك صاحب الخدمة . م : وفى القدورى : إذا كان العبد للتجارة فقتله عدا خطأ فدفع به فالثانى للتجارة ، لأن الثانى قام مقام الأول لما ودما فيبقى حكم الأول فيه ، ولو قتله عبد عمدا فصالحه المولى من الدم على العبد على غيره لم يكن للتجارة ، لأنه عوض عن شيء آخر هو ليس بمال . الكافى : مضارب ابتاع عدا أو ثوبا له وطلعا وحواله زكى الكل لأنه لا يملك الشراء إلا للتجارة ، بخلاف رب المال حيث لا يركى الثوب والحمولة لأنه يملك الشراء بغير التجارة .

الفصل السادس فى تعجيل الزكاة

ويجوز تعجيل الزكاة قبل الحول إذا ملك نصابا عددا ، وفى التجريد . وقال مالك : لا يجوز ، بخلاف ما إذا عجل قبل كمال النصاب لأنه أداء قبل سبب الوحوب . الولوالجية رحل له نصاب فعجل الزكاة من النصاب فعليه فى كل مائتى درهم خمسة دراهم ، لأن الحول تحول على المائتين وقد خرجت الزكاة عن ملكه قبل حلول الحول . م : وإذا عجل زكاة سنين يجوز عند علمائنا الثلاثة حلها لزوم ، وفى السعافى وقال الشافعى : لا يجوز التعجيل إلا لسنة واحدة . م : وكذلك لو عجل زكاة صلب كثيرة وله نصاب واحد جار عند علمائنا الثلاثة ، وفى التجريد . وقال زفر : لا يجوز .

شرح الطحاوى . وإنما يجوز التعجيل بشرائط ثلاثة . أحدها أن يكون الحول

منعقدا وقت التعجيل ، و الثاني أن يكون النصاب كاملا في التي عجل عنه في آخر الحول ،
و الثالث أن لا يفوت أصله فيما بين ذلك - و يائه . إذا كان له من الذهب و الفضة
و أموال التجارة أقل من مائتي درهم أو كان له الأربع من الإبل السائمة هذا مال لم ينعقد
عليه الحول بعد ، أما إذا عجل الزكاة ثم كمل النصاب بعد التعجيل فما عجل لا يكون
ركاة ، و إنما كان تطوعا . و لو كانت له مائتا درهم أو عروض التجارة قيمتها مائتا درهم
فتصدق بخمسة على الفقراء عن الزكاة فانتقص النصاب بمقدار ما عجل ولم يستعد شيئا حتى
حال عليه الحول و النصاب ناقص فيكون ما عجل تطوعا ، و لو استعاد حتى يكمل
النصاب قبل الحول ثم حال الحول و النصاب كامل صح التعجيل و سقطت الزكاة .
و لو استعاد ما يكمل به النصاب بعد الحول ثم حال الحول و وحت فيه الزكاة فما عجل
لا يبور عنها ، لأن التعجيل حصل للحول الأول ولم تحب ركاة حول الأول . و لو كان
النصاب كاملا وقت التعجيل ثم هلك جميع المال من حيث لم يبق له من جنس ذلك المال
قليل و لا كثير بطل حكم الحول الأول و لو كان النصاب كاملا وقت التعجيل ثم هلك
فما عجل يكون تطوعا ، و إن بقي مما انعقد عليه الحول شيء ثم استعاد قبل تمام الحول
ثم الحول و النصاب كامل صح التعجيل . الولوالجية . رحل له مائتا درهم لحال عليه الحول
إلا يوما فعجل الركاة ثم تم الحول و ستة أشهر ثم استعاد درهما قال رحمه : إذا مضت ستة
أشهر تمام السنة الثانية زكاهما ، و قال أبو يوسف : يستقل لها حولا ، و عليه الفتوى .
الولوالجية . [رحل له مائتا درهم لحال عليه الحول إلا يوما فعجل ركاته ثم تم الحول على ما بقي
لا ركاة عليه . و في الفتاوى العتاية] : رحل له ألف درهم فعجل ركاتها عشرين درهما
ثم حال الحول هلك منها ثمانمائة و بقيت مائتا درهم فعليه درهم واحد لأنه أعطى من كل
مائتين أربعة دراهم و بقي لكل مائتي درهم درهم ، فان هلك ثمانمائة قبل الحول فلا شيء
عليه ، فان هلك مائتا درهم بعد الحول و بقيت ثمانمائة فعليه من الركاة أربعة دراهم ،
و إن هلك المائتان قبل الحول فلا شيء عليه .

م : و إذا عجل عشر النخيل قبل أن يخرج منه شيء لا يجزيه عند أبي حنيفة و محمد ،

و يلزمه أن يعطى عشر الخارج ، و على قول أبى يوسف يجوز التعجيل و لا يلزمه شيء .
 إذا كان ما أدى مثل عشر ما حرج - و على هذا الخلاف إذا زرع و عجل العشر قبل
 البات ، و فى شرح الطحاوى : و الأظهر أنه لا يجوز ، وإن كان تعجيله قبل الزراعة
 لا يجوز . م : و لو عجل بعد ما ست و صار له قيمة فانه يجوز بالإجماع إذا خرج الحب
 بعد ذلك . و فى المنتقى . قال أبو يوسف : لا بأس بتعجيل زكاة الخيل و الكرم بستين ،
 قال ثمة : قال أبو يوسف : أما الأصنام إذا أراد أن يزكى ما فى بطونها مع الأمهات
 و يحتسب لها فى العدد فعجل ذلك قبل تمام الحول أجزاء إذا كانت حوامل ، و فى
 الخانية : و إذا عجل عما تحمل فى السنة الثانية لا يجوز ، م . و فيه أيضا : روى الحسن بن
 زياد عن أبى حنيفة : رجل له ألف درهم أراد أن يعجل زكاتها قبل الحول فعليه أن
 يزكى من كل إحدى و أربعين درهما درهما ، و لو حال الحول قبل أن يؤدى و جب عليه
 فى كل أربعين درهما درهم ، و لو كان له أحد و أربعين ألف درهم فعجل زكاتها عجل
 ألف درهم و ليس عليه أكثر منها .

قال محمد فى الربادات . رجل مر على عاشر مائة درهم و أحبر العاشر أنه لم يتم حوله
 و حلف على ذلك لم يأخذ منه العاشر شيئا ، فان طلب العاشر منه أن يعجل زكاته خمسة
 عمل - هذه المسألة تشتمل على ثلاثة فصول

الفصل الأول

أن يتم الحول و عند صاحب المال ما بقى من المال مائة و خمسة و تسعون ، و هذا الفصل
 على سبعة أوجه : الوجه الأول أن يتم الحول و الخمسة المقصورة قائمة فى يد العاشر و فى
 هذا الوجه لا يصير المعجل زكاة قياسا و يصير زكاة استحسانا ، الوجه الثانى أن يستهلكها
 العاشر ، أو أكلها قرضا و هو الوجه الثالث ، أو أخذها لعمالة نفسه و هو الوجه الرابع
 هذا الوجه أيضا على القياس و الاستحسان ، الوجه الخامس أن يتصدق بها العاشر على
 المساكين قبل تمام الحول ثم تم الحول فى هذا الوجه لا يصير المعجل زكاة ، و فى

التفريد : ضمنها لا من مال نفسه ولكن بما يأخذ من الزكاة وعند محمد إن قسم بين الفقراء لا يحجب الضمان ، الوجه السادس أن يأكله الساعي صدقة لحاجة نفسه والجواب فيه نظير الجواب في الوجه الخامس لأن التصديق بها على نفسه كالتصدق على مسكين آخر ، الوجه السابع إذا ضاعت من يد الساعي قبل تمام الحول ثم وجدها بعد تمام الحول وفي هذا الوجه لا يصير المعجل زكاة وإذا لم يصر المعجل زكاة كان للمالك أن يسترده من الساعي - وفي الكافي : بعد الحول لا قبله ، م . فإن لم يسترده حتى تصدق بها العاشر لم يضمن ، وبعض مشايخنا قالوا . هذا على قولهما ، ما على قول أبي يوسف ينفي أن يضمن لأن صاحب المال أمره بالأداء على وجه يسقط الغرض عنه فهذا المعنى لا يمكن تحقيقه هاهنا أصله . الوكيل بأداء الزكاة إذا أداها بعد ما أدى الموكل بنفسه ، وهناك الوكيل صام عند أبي حنيفة لما قلنا ، وعدهما لا يضمن ، هاهنا كذلك ، والمحققون من مشايخنا قالوا : لا ضمان هاهنا عند الكل ، وإن هي العاشر عن التصديق في هذه الصورة ضمنها إذا تصدق بعد ذلك بخلاف .

الفصل الثاني :

إذا استفاد صاحب المال خمسة قبل الحول وتم الحول وفي يده مائتا درهم ، فإنها تجب الزكاة في الوجوه كلها .

الفصل الثالث :

إذا هلك شيء مما في يد صاحب المال ، وفي هذا التفصيل لا يلزم الزكاة في الوجوه كلها ، بعد ذلك إن كان المعجل قائما في يد الساعي استرده المالك ، وإن كان قد أكلها قرصا أو أخذها لماله نفسه أو استهلكها ضمن مثل ذلك لصاحب المال ، وإن كان قد أكلها صدقة لحاجة نفسه أو كان قد تصدق به على الفقراء فلا ضمان عليه ، وإن كان قائما في يده و تصدق بها في الحال هل يضمن ؟ هو على الخلاف الذي بينا .

رجل له مائتا درهم مجل منها خمسة ودفعها إلى المصدق ثم هلك مائتان إلا درهما

وذلك قبل الحول فأراد صاحب المال استرداد المعجل : ليس له ذلك . وكذلك المستأجر إذا عجل الأجرة قبل استيفاء المنفعة لم يملك الاسترداد . وكذلك لو أنفق صاحب المال كلها قبل الحول والخمسة المعجلة قائمة في يد الساعي . أو أكلها قرضاً ، أو استهلكها أو أخذها لعمالة نفسه : ليس لرب المال أن يأخذ ذلك منه . وكذلك لو عجل المائتين كلها وأداها إلى العاشر لا يملك استرداد شيء منه للحال - فرع على هذه الصورة وهو ما إذا عجل المائتين كلها فقال . لو لم يستعد شيئاً [حتى تم الحول و المائتان قائمة في يد العاشر كان له أن يسترد من الساعي مائة درهم وخمسة وتسعين]^١ ولا يسترد الخمسة ، فلو كان استفاد ألف درهم قبل تمام الحول [ثم تم الحول] فالساعي يمسك [من المائتين زكاة ألف وخمسة وعشرين بقي هالك مائة وخمسة وسبعون أمسك] الساعي لأجل هذا المقدار عدد أبي حنيفة أربعة دراهم ، وعددها يمسك أربعة دراهم وثلاثة أثمان درهم ، فلو حبيصة لا يرى زكاة الكسور ، وأبو يوسف ومحمد يريان ذلك . العيون : رجل له ألف درهم معجل خمسا وعشرين درهما ثم استفاد خمسة وعشرين درهما أخرى لحال الحول وعده ألف درهم فانه يجوز به ولا يجب عليه شيء آخر ، وقال زهر . يزكى الخمسة والعشرين التي استفاده . م : رجل له خمسة وعشرون من الإبل السائمة عجل منها بنت مخاض ودفعها إلى العاشر فتم الحول وفي يد صاحب الإبل أربعة وعشرون ففي القياس يصير قدر أربعة أحماس القيمة من قيمة بنت المخاض زكاة ويرد الساعي الباقي ، وفي الاستحسان يصير الكل زكاة - وفي كتاب الزكاة برواية شرس الوليد . لا يكمل الصاب بما في يد المصدق ولا يجوز ذلك عن ركاته ، وعلى المصدق أن يردّها على صاحبها ويأخذ منه أربعة من الغنم زكاة . ولو لم يحل الحول حتى هلك من إبله واحد وبقي ثلاثة وعشرون ثم حال الحول فالساعي يمسك من المؤدى قدر أربع من الغنم ويرد الباقي قياساً واستحساناً ، وإن أكلها العاشر قرضاً وهو غنى ضمن قيمتها ، وإن أكلها بحساب عمالة نفسه يضمن حصّة رب المال

(١) من خ و بعض النسخ بمحمد رآد .

ولا يضم حصة الفقراء، وإن تصدق بها على المحتاجين أو أكل وهو محتاج لا يضم شيئاً. وفي الفتاوى العتائية: ولو كان تصدق بها قبل الحول لم يضمه، وبعد الحول كذلك عنده، وعدهما لا يضم قدر أربع شياه ويضم الباقي. م: رجل له أربعون شاة سائمة قبل أن يتم حولها يجعل شاة منها وتصدق بها العاشر أو ماعها وتصدق بشمها فذلك جائز. وفي الولوالجية: وهو المختار، م: فإن تم الحول وليس عند صاحبها إلا تسعة وثلاثون شاة لا يصير المعجل زكاة ويكون المؤدى طوعاً ولا يجب الضمان على العاشر، ولو لم يبعها ولم يتصدق بعيها وهي في يد المصدق على حالها يصير المعجل زكاة استحساناً عند المشايخ، ولو كان العاشر ماعها وأخذ الثمن لنفسه على وجه العمالة ثم تم الحول وغنم صاحب العم تسعة وثلاثون كان على العاشر قيمتها، وكذلك إذا أكلها قرصاً وباقي المسألة بحالها، بخلاف فصل الدراهم لأن هناك ما وحب على الساعي من حسن النصاب فجار أن يكمل بها النصاب، ولو أكلها العاشر وهو محتاج فلا ضمان عليه. الحجة. ولو كان صاحب المال استهلك شاة قبل الحول صار الحواب في هذه المسألة والحواب في الدراهم سواء. الولوالجية: ولو أن المصدق باعها من إنسان وهي قائمة في يد المشتري والمسألة بحالها في رواية تسقط الزكاة، وفي رواية عن محمد لا تسقط، وقرأوها في يد المشتري كمقائنها في يد المصدق.

م: رجل له مائتا درهم وأربعون درهماً يجعل مائة درهم. وفي الكافي. أو شاة من أربعين فتم الحول وهي قائمة عند العاشر. فإن القياس على قول أبي حنيفة أن يصير الخمسة زكاة، ويرد الدرهم السادس على رب المال لأن الخمسة المعجلة صارت زكاة من وقت القبض فتم الحول وماله مائتان وخمسة وثلاثون فيجب الخمسة على المائتين ولا يجب في الباقي شيء، وفي الكافي: وقع الكل زكاة، ولا يسترد شيئاً لأن المعجل قبل تمام الحول باق على ملك رب المال لأن في المعجل يد الساعي قبل الحول يد المالك وبعده يد الفقير، وإن تصدق الساعي به أو بشمه على فقير أو نفسه وهو فقير لم يقع زكاة إذا لم يوجد ما يكمل

به النصاب لا في يد الساعي ولا في يد المالك ، ولم يضمن الساعي لحصول التصديق باذن المالك كما لو تصدق على فقير صار عبدا فانه لم يضمن الساعي ، خلافا للشافعي ، م : و لو هلك بعد التسجيل ما فضل فان الساعي يمسك من الدرهم الزائد على قولها استحسانا ستة أجزاء من أحد و أربعين جزءا من الدرهم ، لأن المعجل صار ركة بعد الحول قتم الحول و في ملكه مائتان و ستة دراهم فقول : لو كان هاهنا خمسة و ثلاثون درهما كان الدرهم الزائد كله ركة فيسقط من الدرهم الزائد قدر خمسة و ثلاثين و ذلك خمسة و ثلاثون جزءا من واحد و أربعين جزءا من درهم ، و على قول أبي حنيفة يرد الدرهم السادس كله قياسا و استحسانا . و لو أعتق صاحب المال بما في يده درهما قتم الحول و في يده مائتان و ثلاثة و ثلاثون درهما فعلى قول أبي حنيفة الساعي يرد الدرهم الزائد على رب المال قياسا و استحسانا ، و أما على قول أبي يوسف و محمد فالساعي يرد على رب المال جزءا من أربعين جزءا من درهم ، لأن المعجل باق على ملكه استحسانا قتم الحول وماله تسعة و ثلاثون درهما فانقص من أربعين درهم فينتقص من الدرهم الزائد بقدره .

م : رحل له أربعون من الغنم السائمة فجعل شاة منها ثم إن الإمام أعطاه المصدق من عمالته أو أخذها المصدق من عمالته نفسه و أشهد على ذلك فكانت في يده سائمة حتى تم الحول و في يد صاحب الغنم أربعون شاة جار ما دفعه على سبيل العمالة و صار ركة ، و لو تم الحول عد صاحب الغنم تسعة و ثلاثون شاة فليس على صاحبها ركة و كان على الساعي رد الشاة على المالك ، و لو كان الساعي باعها قبل الحول بيوم بعد البيع - يريد به إذا أحد بعمالة نفسه و لكن باعها للفقراء قبل تمام الحول بعد البيع ، فان تم الحول و في يد صاحب المال تسعة و ثلاثون من الغنم و ثمن المعجل قائم في يد الساعي رد الثمن على المالك إذ الزكاة هالما لم يجب لأن نصاب الغنم لا يكمل بالثمن ، و لو لم يبيعها المصدق حتى تم الحول و في يد صاحب الغنم تسعة و ثلاثون من الغنم ثم باعها للفقراء بعد البيع و يصدق بثمنها لأن الزكاة قد وجبت هاهنا ، فان نقصت شاة من الغنم قبل الحول ثم

باع المصدق الشاة المعجلة نقد ولا ضمان عليه عد الكل علم بذلك أو لم يعلم على ما عليه المحققون من أصحابنا .

التجريد : وإذا استبقى الإمام الزكاة هلكت في يده لم يضمن ، ولو دفعها الإمام إلى فقير فأيسر قبل تمام الحول أو مات أو ارتد جاز عن الزكاة ، وقال الشافعي : يسترده الإمام إلا أن يكون يسار الفقير من ذلك المال . الولوالجية . ولو عجل زكاة ماله فأيسر الفقير قبل تمام الحول أو مات أو ارتد عيادا باقه حار عن الزكاة . الحجة . ولو دفع المالك شاة إلى الفقير بنية الزكاة على سبيل التعجيل لا يجوز عن الزكاة [بخلاف الدفع إلى المصدق] لأن الدفع إلى المصدق لا يزيل ملك المالك من الشاة ، حتى لو هلك الصاب قبل تمام الحول يملك استرداد الشاة عن المصدق لاعتق الفقير . وإذا دفع زكاة ماله إلى عامل على طى أن الزكاة واجبة عليه ثم علم أنها غير واجبة لنقصان في النصاب إن كان في يد العامل بقية من أموال الصدقات جاز أن يستردها ، وإن لم يبق لا يرجع على العامل لأن يد العامل ليست كيد الفقير إلا فيما كان واحدا عليه ، وإن حال الحول والخسة في يد المصدق وقد انتقص شيء من المال في يد المالك فالمصدق أن يتصدق بالخسة وهذا قولهما ، وعلى قياس قول أبي حنيفة ليس له أن يتصدق . ولو أعتق المالك المال إلا درهما واحدا فأراد أن يسترد المال من المصدق ليس له ذلك لاحتمال كمال النصاب عد الحول ، وكذلك إذا أعتق كله لا يسترد الخسة لأن يد المصدق كيد .

ولو لم يحل الحول حتى أعتق صاحب المال درهما من ماله فانه يطر إلى الخسة التي أداها إلى المصدق ، وهذا على خمسة أوجه : إما أن تكون قائمة في يد المصدق ، أو أنفقها على وجه القرض ، أو استوفى عماله ، أو تصدق على الفقراء ، أو أعتق على نفسه على وجه الصدقة ؛ أما إذا كانت قائمة في يد المصدق فعليه أن يردّها ، أما إذا أعتق على نفسه على وجه القرض أو العمالة فعليه ضمانها لعدم وجوب الزكاة لنقصان المال عد الحول ، أما إذا تصدق على الفقراء أو تصدق على نفسه فهو موضع الصدقة لفقره فلا يبرم لأنه مأمور

بالتصدق ، ولو أب المصدق باع الشاة و تصدق شتمها فهذا علي وجهين : إن فعل ذلك قبل الحول كان تطوعا من صاحب المال ولا ضمان على المصدق ، وإن فعل بعد الحول فهو من الزكاة ، لأن عند الحول كانت الشاة في يد المصدق و كان المصاحب كاملا فان انتقصت شاة من يد المالك ثم تصدق المصدق جار سواء كان قبل الحول أو بعده ما لم ينه المالك بعد الحول [وعلى قياس قول أني حيفة لما انتقص المصاحب ليس له أن يتصدق لأن] انتقاص المصاحب مسقط للزكاة .

م : رحل له أربعون بقره سائمة ثم عجل مسة زكاة ثم تم الحول و في يده أربعون بقره سائمة صار المعجل زكاة و هذا ظاهر ، و لو هلك واحدة منها قبل الحول ثم تم الحول و المسنة في يد الساعي على حالها فان المصدق يمسك من المسنة قدر تبيعة و يرد الفضل قياسا و استحسانا ، فان أراد المصدق أن يرد المسنة و يأخذ تبيعا و أبي المالك ذلك أو أراد المالك أن يسترد المسنة و يرد التبيع و أبي المصدق ذلك فليس لواحد منهما ذلك إلا برضاء الآخر . فان تم الحول و عد صاحب القر ستون أحد تلك المسنة و يأخذ الساعي من صاحب القر تمام قيمة تبعين أو تبعتين . [وإن قال صاحب البقر للساعي رد على المسنة حتى أعطيك التبعين أو قال الساعي أرد عليك المسنة و آخذ منك تبعين فليس لواحد منهما ذلك إلا برضاء الآخر] قال . و لو حال الحول و عد أربعون من القر فعدها المصدق و أحد منها بقره مسنة ثم أعاد المصدق عددها فوجدتها تسعة و ثلاثين مع البقرة التي أخذها المصدق و قد اتفقا على الخطأ في العدد فله صاحب البقر أن يسترد المسنة و يعطيه تبيعا و إن أبي الساعي عن ذلك ، و كذلك للساعي أن يرد المسنة و يأخذ التبيع ، بخلاف مسألة التعجيل . قال . و إن لم يرد المصدق المسنة على صاحب القر حتى ضاعت أو تصدق بها المصدق أجزته عن زكاته ، و هل يضم المصدق الفضل ؟ قال : ينظر ، إن أعطاه صاحب القر باختياره لا يضم ، وإن كان المصدق أكرهه على الدفع ينظر : إن أكرهه و هو يرى أن عدد البقرة أربعون فلا ضمان عليه

(١) م أ ر ، خ ، س و غيرها (٢) في نسخة المقي خليل الله بمحيد آناد .

فيما هلك عنده أو تصدق به، ولكن إن قدر الساعى على المسكين الذى تصدق عليه ضمنه الفضل على قدر التبيع إن أراد ذلك صاحب القر. وإن لم يقدر على ذلك المسكين أعطى الساعى صاحب القر الفضل من مال الزكاة، وإن كان الساعى أكرهه على ذلك مع علمه أن عدد القر ناقص كان ضامنا للفضل على قدر التبيع، وفي الحجة: كالتقاضى إذا أقر أنه قضى بغير حق يصم ماله ويؤدب ويعزل من القضاء، وفي الكافى: تصدق بعد الحول في موضع لم يقع ركاة ضمن علم أو لا عد أنى حيلة.

م: رجل له أرمعون من القر فلما حال عليه الحول أتاه المصدق فقال صاحب البقر: إني كنت أمرت غلامى أن يبيع عشرة منها قبل الحول وأنا لا أدري أباع أو لم يبع فخذ هذا التبيع، فان ماعها فذلك ركاتها، وإن لم يبعها آتمها ركاة الأربعين، فأخذ المصدق التبيع على هذا ثم ظهر أن الغلام لم يبعها فأراد المصدق أن يرد التبيع ويأخذ المسنة أو أراد صاحب القر أن يسترد التبيع ويدفع المسنة لا يكون لأحدهما ذلك بدون رضا صاحبه وأمر صاحب القر أن يتم ركاة الأربعين فلا ينتقض ما فعلا بتراضيهما إلا بتراضيهما.

الكافى: له نصابا ذهب وفضة فجعل عن أحدهما يقع عنهما لأن التعيين لمع لا اتحاد الخمس بدليل الصم، وإن هلك أحدهما تعين الآخر.

م: قال محمد بن الجاعم: رجل له مائتا درهم وعشرون مثقالا من ذهب فجعل ركاة المائتين ثم هلك المائتان قبل تمام الحول وبقي الذهب فان المؤدى يكون ركاة عن الذهب. وفي الخاتبة: بقيته، م: وروى عن أبي يوسف أن المؤدى لا يكون زكاة عن الذهب ويصير تطوعا وعليه ركاة الذهب وهو رواية عن أبي حنيفة، هذا إذا هلك المؤدى عنه قبل تمام الحول، فأما إذا هلك بعد الحول ذكر في الجاعم أن المؤدى يكون عنها ويلزومه نصف زكاة الدرهم ونصف ركاة الدنانير، وذكر في بوادر الزكاة أن المؤدى يكون عن الدرهم ويلزومه زكاة الدنانير بكاملها، وهكذا ذكر في المتقى، وقال في المتقى

عقب هذه المسألة : وكذلك لو كان مكاهما عبدا وأمة للتجارة ، وروى بشر عن أن يوسف أيضا أن المؤدى يكون عن الدراهم .

وفي المتقى . رحل له ألف درهم سود وألف درهم بيض فجعل عن البيض خمسة وعشرين ثم هلك البيض قبل الحول أحزاه ما أدى عن السود ، وفي الحاية : وكذا لو جعل عن السود فصاعت كان عن البيض ، م : ولو لم يهلك حتى حال الحول وهما عدة وهلك البيض كان نصف ما أدى مما هلك وصمه بما بقي ، وكذلك لو كان الأداء بعد حولان الحول ، قال : وكذلك لو كان عدة ألف درهم ومائة دينار أو جارية للتجارة تساوى ألف درهم فأدى عن أحد الجسدين والجواب في جميع هذه الوجوه على ما وصفت لك ، وهو قول أنى يوسف - وذكر في المتقى بعد هذه المسائل مسألة البيض والسود عن محمد في صورة أخرى فقال . إذا استحق الألف التي ركي عنها قبل الحول أو بعده لم تجز تلك الزكاة عن الألف الباقية ، قال محمد : وإن ركي عن ألف بعد الحول ثم ضاعت وله دين على رجل لم يكن المؤدى عن زكاة دينه ، وإن كان الأداء أو الضياع قبل الحول أحزاه عن زكاة دينه .

وفي بوادر هشام عن محمد : إذا كان للرجل أربعون شاة سائمة فجعل منها شاة فأخذها المصدق ووضعت عنده عاقا - أى ولدت - لحال الحول وغمه على حاله فالشاة مع العناق صدقة ، وإن نقص من عم رب الغنم شيء أخذ العناق وتكون الشاة صدقة . وفي الأجناس : لو كان عنده خمسة وتسعون درهما ومائة درهم وثوب للتجارة وقيمتها خمسة دراهم فجعل ذلك الثوب إلى المصدق من زكاة ماله قبل الحول فقطعه المصدق ولبسه يحميه ذلك من زكاة ماله . جامع الجوامع : رجل له مائة وخمسة وتسعون درهما وثوب للتجارة قيمته خمسة ففعل الثوب وصار قيمته عشرة وهلك خمسة ثم حال الحول أحد نصف الثوب . الحاية : ولو كان له خمس من الإبل السائمة وأربعون من الغنم فجعل زكاة أحد الصنفين وحال الحول على الصنف الآخر لم يكن المعجل زكاة

عن الباقي، ولا يشبه هذا الدرهم و الدنانير لأن في الدرهم و الدنانير يكمل صاحب أحدهما بالآخر بضم البعض إلى البعض و كانت حنسا واحدا .

الفصل السابع في أداء الزكاة و النية فيه

م : إذا كان للرجل على رجل دين حال عليها الحول فوجه من عليه أو تصدق به عليه هذا على وجهين ، فالأول : أن يكون الموهوب له غنيا وفي هذا الوجه لا يحزبه عن ركاته ، و هل يصير ضامنا للزكاة ؟ ذكر في الجامع و عامة الروايات أنه يصير ضامنا - و في الخاتمة : استحسانا ، م : و ذكر في وادر الزكاة لأبي سليمان أنه لا يصير ضامنا ، و في جامع الجوامع : قبل الأول عد محمد و رهر و الثاني عد أنى يوسف ، م : الوجه الثاني إذا كان الموهوب له فقيرا بهذا هذا على وجهين أيضا ، الوجه الأول إن وهب كل الدين منه و إنه على وجهين أيضا : أما إذا لم يوهب الزكاة و في هذا الوجه يحزبه عن ركاة هذا الدين استحسانا ، و في الحاية . كما لو كان النصاب عينا فوهب النصاب من الفقير بعد الحول و لم ينو شيئا كان مؤديا و استحسانا ، أو كان النصاب عينا فتصدق بالنصاب على الفقير و لم ينو شيئا كان مؤديا قياسا و استحسانا ، و لو كان مكان الهبة صدقة يحزبه عن ركاة هذا الدين قياسا و استحسانا ، و في الولوالحية و لو قبض الدين ثم أعطاه جار عن الدين و عن العين ، و لو أمر فقيرا بقص دين له من ركاة ماله جار لأنه قبض عينا و العين يجوز عن العين و الدين ، و في المتقى . روى المعلى عن أنى يوسف : رجل له مائتا درهم حال عليها الحول فتصدق بها كلها و لا ية له فعليه أن يتصدق بخمسة دراهم زكاتها ، و روى ابن سماعه عنه أنه يحزبه عن الركاة ؛ الوجه الثاني ، إذا وهب كل الدين من كان عليه نأويا للزكاة و إنه على ثلاثة أوجه : إما أن نوى ركاة العين الذى عدده و إنه لا يحزبه قياسا و استحسانا ، و إما أن نوى ركاة [دين آخر له على رجل آخر و إنه لا يحزبه قياسا و استحسانا ، و أما إذا نوى ركاة] هذا الدين و فيه قياس و استحسانا ، في القياس أن لا يجوز و في الاستحسان يحزبه ، هذا إذا وهب كل الدين من عليه و هو فقير ، [فأما إذا وهب بعض الدين من عليه و هو فقير] إن لم ينو الزكاة لا يسقط عنه

شئ من الزكاة عند أبي يوسف إذا كان الباقي بعد الهبة بقى بحق الفقير حتى لو وهب منه مائة وخمسة وتسعين وقبضت خمسة كان عليه أن يؤدي خمسة لأن ما بقى يصلح زكاة هذا الدين ، ولو وهب مائة وستة وتسعين كان عليه أن يؤدي أربعة دراهم ، وعلى قول محمد تسقط عنه زكاة ما وهب من الفقير ، وإنما عليه زكاة الباقي لا غير حتى لو وهب منه مائة سقطت عنه درهما ونصف وبقى عليه درهما ونصف . وعلى هذا الخلاف إذا وهب البعض من الفقير ناويا عن التطوع ذكر القدورى فى كتابه . إذا تصدق شخص ماله ولم يؤد الزكاة وجعله على الخلاف على نحو ما ذكرنا فى الهبة . فأما إذا وهب بعض الصاب من عليه ناويا للزكاة إن بوى زكاة العين أو زكاة دين له على رجل آخر لا يجزئ قياسا واستحسانا ، ولو وهب من خمسة دراهم يؤدي عن الباقي خمسة دراهم إلا أن درهم ، والقياس والاستحسان فى هذا بطريق القياس والاستحسان فيما إذا وهب الكل منه ناويا عن الدين الذى له عليه . الطحاوى رجل له خمسة دراهم على فقير فتصدق بها عليه ونوى به زكاة المائتين التى عدده لا يحوز ، والحيلة فى الجوار أن يتصدق عبه بخمسة دراهم عينا ونوى به زكاة المائتين ثم يأخذها منه قضاء عن دينه فيجوز له ذلك . فتاوى آهو : رجل عليه نصف دينار من زكاة ماله وله على رجل نصف دينار فقال للفقير خذ من فلان نصف دينار زكاة ، فأخذ [الفقير من المديون دراهم مكان نصف دينار قال قاضى خان : لا يحوز عن الزكاة ، ولو وهبه وسلطه فأخذ] الموهوب له دراهم مكان نصف دينار يحوز عن الزكاة . وفى الملتقط : ولو دفع الزكاة إلى مطلوبه المعسر ثم دفعه المعسر إلى الطالب مما عليه . باح له ذلك إن كان بعير شرط ، وإن كان بشرط لا باح .

الولوالجية : النية تعتبر فى أداء الزكاة لأنها عادة . وفى السراجية . إذا كان وقت التصديق بحال لو سئل عنه عما إذا يؤدي يمكنه أن يجب من غير فكرة ذلك يكون نية منه . شرح الطحاوى : ولا تجزئ الزكاة عن أخرجها إلا بنية مخالطة لإخراجها إياها ، والطحاوى شرط النية وقت الدفع ، م : وفى القدورى : إذا نوى أن يؤدي الزكاة لجعل أن يتصدق إلى

آخر السنة ولم تحضره الية ينى وقت التصدق لا يجزيه ، فان أفردما للزكاة فتصدق قال : أرحو أن يجزيه . اليتيمة : سئل والدى عن رجل دفع إلى آخر مالا بنية الزكاة إلا أن المدفوع إليه كان ذا حرمة فقال له الدافع : دفعته لك قرضاً ، فقال : يجوز عن الزكاة ، وسئل عنها على بن أحمد فقال لا يجوز ، وسألت يوسف بن محمد عنها فقال : لا يجوز إلا أن يكون الرجل ممن تأول ذلك . وفي الروضة . إذا دفع المزكى المال إلى الفقير ولم يؤثراً ثم حضرته الية عن الزكاة ينظر : إن كان المال قائماً في يد الفقير صار عن الزكاة ، وإن تلف لا . م . وفي وادر هشام . سألت محمداً عن رجل قال : ما تصدقت به إلى آخر السنة فقد بويت أنه من الزكاة ، وفي وقت التصدق لم تحضره الية قال . أرحو أن يجزيه . الحجة : إذا قال في الية في الزكاة : ما تصدقت إلى آخر السنة فقد بويت عن الزكاة ، فجعل يتصدق ولا تحضره الية لا يجزيه ، كمن ينوى أول النهار أن يصلي الصلوات الخمس ولم تحضره الية عند الشروع لا يجزيه ، ولو نوى عند تمييز الدراهم الزكاة ولم يؤثراً عند الدفع إلى الفقير حار ، كمن حضر المسجد للجماعة فلم يحضره الية عند التكبير يجوز عن العرص الوقتي إذا مثل أى صلاة يصلي فأجاب من غير تفكير . شرح الطحاوى . الرجل إذا كان له مائتا درهم ووجت فيه الزكاة فأدى خمسة إن نوى عن الزكاة كانت عن ركعة الكل ، وإن لم يؤثراً أو بوى ذلك تطوعاً سقطت عن ركعة الخمسة وهو ثمن الدرهم دون الباقي . السفينة : سئل عن دفع ركعة ماله إلى رجل ليدفعها إلى الفقراء هل يشترط نية الزكاة من الوكيل عند الدفع إلى الفقراء ؟ فقال : بية المؤكل كاف . م . ولو تصدق بخمسة ينوى به التطوع والزكاة جاز عن الزكاة في قول أبي يوسف ، وقال محمد : يقع عن التطوع . شرح الطحاوى : ولو تصدق بجميع المائتين على فقير أو وهبها ولم يؤثراً أو بوى تطوعاً سقطت عنه زكاتها ، ولو تصدق بمائة منها إن بوى الزكاة سقطت عنه ركعة الجميع ، وإن لم يؤثراً أو بوى تطوعاً سقطت عنه زكاة المائة التي تصدق بها وهو درهمان ونصف . الحجة : وإن

أمسك من المائتين خمسة وحلط بها خمسين درهما لا تسقط الزكاة وإن تصدق بالمائتين ،
لأنه بقي من النصاب خمسون .

الفصل الثامن في المسائل المتعلقة بمن توضع فيه الزكاة

قال الله تعالى ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ﴾^١ فالآية جامعة محل
الصدقات ، من حملة ذلك الفقراء والمساكين ، وفيها ما يدل على أن الفقراء والمساكين
صنفان وهو مذهب أبي حنيفة ، وعن أبي يوسف أنها صنف واحد - [يأنه فيس أوصى
ثلث ماله لفلان وللفقراء وللمساكين على قول أبي حنيفة لفلان ثلث الثلث ولكل
صنف ثلث آخر ، وعلى ما روى عن أبي يوسف لفلان نصف الثلث وللثلاثين
نصف الثلث كأنهما فريق واحد]^٢ والصحيح قول أبي حنيفة ، ثم اختلفت الروايات
عن أبي حنيفة في معنى "المساكين" و "الفقير" ، روى أبو يوسف عنه أن الفقير : الذي
لا يسأل لأنه يجد ما يكفيه للحال - وفي الحاشية وليس له مصاب - م : والمساكين :
الذي يسأل لأنه لا يجد شيئا ، وروى الحسن عن أبي حنيفة أن الفقير : الذي يسأل
فيظهر افتقاره وحاجته للناس ، والمساكين : الذي لا يسأل - وفي الخلاصة : وهو الأصح ،
وفي الفتاوى العتابة : الفقير من له قوت يومه وعياله أو يقدر على كسب ما ينفق على
نفسه وعياله تحل له الزكاة ولا يحل له السؤال ، والمساكين من ليس له شيء ولا يقدر
على الكسب يحل له السؤال مقدار القوت ، وفي الخلاصة الحاشية : قال الشافعي : الفقير
من يظهر افتقاره على الناس ، والمساكين من له بلغة عيش . م . وفائدة الاختلاف
تظهر في الوصايا - وفي الزاد : والأوقاف لا في الزكاة لحواز الصرف إلى صنف واحد
على ما يأتي بيانه بعد هذا إن شاء الله تعالى . الذخيرة : الفقير إذا أباح للغنى عين ما أخذ
(١) آية رقم ٦ من سورة التوبة وتكليفها ﴿ وَالْعَمَلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ
وَالْغُرْمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ، مَرْضَى اللَّهِ ، وَفِي اللَّهِ عَالِمٌ حَكِيمٌ ﴾ وقد بحث
في الكتاب عن هذه الأصناف كلها صنفا صنفا مفصلا (٢) من مخ و نسخة حيدرآباد .

من الزكاة من الطعام هل يحل له تناول؟ قال بعض المشايخ: يحل، وإليه مال شيخ الإسلام. الفقير إذا أسر والصدقات التي أخذها قائمة في يده لا بأس بأن يتناول منها.

م: وأما "العاملون" هم الذين نصهم الإمام لاستيعاب صدقات المواشي فيعطيه مما في يده من مال الصدقة ما يكفيهم وعيالهم وأعوانهم في عيبتهم ودهابهم وإن أحاط ذلك بنصف العشر أو ثلثه أو ثلاثة أرباعه، ذكره المعلى في بوارده، وفي الفتاوى: وإن كان كفايته تستغرق ذلك كله يأخذ نصف ذلك. ولا يعطى ورق العامل من بيت مال المسلمين. وفي تحيس خواهر راده العامل لا يجب حقه في مال المعلى بل يأخذ من الفقراء دليل أنه لو هلك في يده أخرى المؤدى عن الزكاة. وفي الينابيع. فإن حمل رجل زكاة ماله نفسه إلى الإمام لا يستحقه العامل من ذلك شيئاً لأنه لم يعمل فيه. وفي النوارل وكذلك الأمير والقاضي م. قال القدوري في كتابه لو هلك المال في يد العامل سقط حقه وأحزى عن الزكاة، وفي شامل البيهقي ولا يعطى له من بيت المال شيئاً، فإن أحد قرصاً يؤخذ منه، م. قال القدوري: ويجوز للعامل أخذ العمالة وإن كان غنياً، ولم يذكر ما إذا كان العامل هاشمياً؟ وذكر الكرخي والطحاوي والجصاص أنه لا يحل له ذلك عند علمائنا، وفي المتقى. رحل من بني هاشم استعمل على الصدقة وأخرى له منها ورق فانه لا يسعى له أن يأخذ من ذلك، وإن عمل فيها ورق من غيرها فلا بأس بذلك. والولوية المصدق إذا أراد أن يتعجل حق عماله قبل الوجوب إن رأى الإمام أو القاضي أن يعطيه جار. ولكن الأفضل له أن لا يأخذ لأنه لا يدرى أيعيش إلى وقت الوجوب أم لا.

م: فأما "المؤلفة قلوبهم" هم قوم من المشركين كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيهم شيئاً تأليفاً لهم حين كان بالمسلمين ضحف والكفار قوة، وبعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم سقط ذلك لوقوع الاستغناء عن تأليهم لما كثر أهل الإسلام وقوى

حالمهم ، و هو معنى ما نقل عن الشعبي أنه قال^١: انقطع الرشى بوفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، و فى الظهيرية : و هم كانوا رؤساء فى القبائل منهم أبو سميان بن حرب و أقرع بن حابس و علقمة بن علاثة و عبيدة بن حصص العزاري و عباس بن مرداس السلى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيهم ليؤلفهم على الإسلام . و فى المضمرات : ثم المؤلفة قلوبهم ثلاثة أصناف : صنف كان يتألفهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ليسلوا و يسلم قومهم بأسلامهم ، و صنف منهم أسلوا فيزيد تقريرهم ، و صنف منهم يعطيهم لدفع شرهم مثل عباس بن مرداس و علقمة بن علاثة

و أما " الرقاب " فالمراد منها المكاتبون - و فى المضمرات : سواء مواليتهم أعيانهم أو فقراء ، هكذا روى عن علي رضي الله عنه ، والله تعالى جعل لهم سبيلها من الصدقات عوناً لهم على أداء المكاتب ، و هو المراد من قوله (و أتوم من مال الله الذى اتكم)^٢ و عن هذا يجوز صرف الزكاة إلى مكاتب غيره . و فى الذخيرة . مكاتب أدى إلى مولاه الصدقات التى أخذها يحل له . و فى المضمرات . و إن عجز المكاتب بحل لمولاه و إن كان غنيا ، و على هذا السبيل إذا وصل إلى ماله .

و أما " الغارمون " فهم الذين لزمهم الدين هم محل الصدقة و إن كان فى أيديهم مال إذا كان المال لا يزيد على الدين قدر مائتى درهم فصاعداً . و فى الذخيرة . و أما الغارم فيحتمل أن يكون المراد به المديون ، و يحتمل أن يكون المراد به رب الدين فإن رب الدين أيضاً يسمى غارماً ، فإن كان المراد هو المديون فيقول : المديون الغنى الذى يحل له الصدقة إن يكون له مال يعرض عن الدين أو العين مائتى درهم فصاعداً إلا أن ماله الفاضل من العين غائب لا يصل إليه يده الحال و ماله من الديون على الناس لا يمكنه أخذه للحال ، و متى كانت الحالة هذه يحل له الصدقة لأنه فقير يدا لأنه منقطع عن ماله ، و قدر الدين و إن كان فى يده فهو مشغول بالدين فيجمل كالحالك ، فأما إذا كان

(١) آية رقم ٢٣ من سورة النور .

الفاضل من ماله العين حاضرا في يده وكان الفاضل من ماله الدين بحيث يمكن أخذه للحال بالتقاضى لا يحل له الصدقة . وإن كان المراد من الغارم صاحب الدين فالمراد منه أن تكون له على الناس ديون لا يمكن أخذها واستحراجها للحال وله أموال عين غائب لا تصل إليه يده للحال متى كانت الحالة هذه يحل له الصدقة ، لأنه فقير بدا لأنه منقطع عن ماله . فأما إذا كان المال العين حاضرا في يده والديون التي على الناس يمكن استخراجها للحال لا يحل له الصدقة لأنه غنى من كل وجه ، والصدقة لا يحل إلا للفقير من كل وجه أو من وجه كاس السبل . وأما الرجل الذي اشترى الصدقة بماله فأما حل له الصدقة وإن كان غنيا لأنه ملكها بالشراء . وأما الرجل الذي له جار مسكين فتصدق على المسكين فأهداها للمسكين إلى غنى فأما يحل له لأنه ملكها بالهدية . [الظهيرية : الدفع إلى من عليه الدين أولى من الدفع إلى الفقير] . وفي الخلاصة : وعند الشافعي الغارم من يتحمل غرامة في إصلاح ذات الدين لإطعام نائرة بين القيلتين .

و أما قوله " في سبيل الله " قال القدوري في كتابه . قال أبو يوسف : المراد به فقراء الغزاة ، وقال محمد : الحاج المنقطع ، وفي المضمرات : والصحيح قول أبي يوسف لأن الطاعات كلها في سبيل الله إلا أن عند الإطلاق يهم منه الغزاة ، [وذكر بعض مشايخنا في شرح الجامع الصغير أن المراد الغاري والحاج المنقطع] ، وفي الحجة : " وفي سبيل الله " هم منقطعوا الغزاة ، ويعطون ليتقوا به ويصلحوا أمورهم فيلحقوا جيش الإسلام . وفي الظهيرية : " وفي سبيل الله " قيل : طلبة العلم . م : ثم على قول من يقول بأن المراد هو العازي فالمراد هو العازي الفقير رقة ويذا ، أو رقة بأن كان منقطعا عن ماله فيكون فقيرا بدا غنيا رقة ، وأما إذا كان غنيا رقة ويذا فلا يحل له الأخذ . وفي المضمرات : خلافا للشافعي .

وفي كتاب علي بن صالح الجوزجاني أن اس السبل هو الذي لا يقدر على ماله وهو غنى ، ولو يقدر على أن يستقرض فالقرض حير له من قبول الصدقة ، وإن قبل

للصدقة أحرى أن يعطيه . الحجة : الأولى لأن السيل أن يكتسب أو يستقرض ولا يأخذ الزكاة لأنه غنى صحيح ، و لو أخذه لا يؤخذ ، ولا ينبغي للصحيح أن يسأل كيلا يعتاد .

وإذا صرفت الصدقة إلى صنف واحد من هذه الأصناف أجزأ عندنا ، وقال الشافعي : لا يجوز إلا أن يصرف إلى ثلاثة من كل صنف . الظهيرية : يبدأ في الصدقات بالأقارب ثم الموالي ثم الجيران ، و في المضمرات : ذكر الزبدوي : الأفضل صرف الزكاتين - يعني صدقة الفطر و زكاة المال - إلى أحد هؤلاء السبعة الأول : لإخوته الفقراء و أحواله ، ثم إلى أولادهم ، ثم إلى أعمامه الفقراء ، ثم إلى أحواله و حالاته ، ثم دوى الأرحام الفقراء ، ثم إلى جيرانه ، ثم إلى أهل سكته ، ثم إلى أهل مصره . وقال أبو جعفر الكبير البخاري : لا تقل صدقة الرجل و قرابته محايج حتى يبدأ بهم فيسد حاجتهم ثم يبدأ في غير قرابته محايج . [و في تجنب خواهر راده : ولا يجوز الزكاة إلا بقبض الفقراء أو قبض من يكون قبضه قبضا لهم .

٣ : ولا يعطى من الزكاة والدا و إن علا ولا ولدا و إن سفل - و في الخانية : من قل الذكور والإناث ، و في الجامع الكبير : لا يعطى الرجل زكاته ولده الذي نهاء ، و في فتاوى آمو : امرأة للغير جاءت بولد من الزنا يثبت النسب من الزوج لا من الزاني في الصحيح ، فلو دفع صاحب المراش زكاة ماله إلى هذا الولد الذي أضيف إليه ساجاز ، و في واقعات الباطني : و كذا للولد دفع إليه يجوز ، و في الفتاوى للعتاية : و لو بنى ولد أم ولده لا يجوز الدفع إليه . ٤ : ولا يعطى زوجته بلا خلافت بين أصحابنا ، و كذا لا تعطى المرأة زوجها عد أي حنيفة ، و عندهما تعطيه ، و في شرح الطحاوي : و هو قول الشافعي ، و كذلك هذا الحكم في صدقة الفطر و النفور و الكفارات و العشور . ٥ : ولا يعطى عنه و مدره و أم ولده ، و كذا لا يعطى مكانه - و في الخلية : علم بذلك أو لم يعلم - و معتق الهجن عند أبي حنيفة بمنزلة المسكاتب ، و في الحجة :

و عندهما يجوز دمه إلى عبد عتق بعنه . التوازل : ولو أن رجلا أعطى زكاة ماله لمملوك رجل ومولاه موسر وهو لا يعلم أحزاه في قول أبي حنيفة ومحمد ، ولا يجوز في قول أبي يوسف . ولا تصرف في بناء مسجد وقطرة - وفي شرح الطحاوى : ورباط ، وفي شرح المتفق : ولا يبنى بها قصر ، ولا يقضى بها دين ميت ، ولا يعتق عبد ، ولا يكسر ميتا ، والحيلة لمن أراد ذلك أن يتصدق بوى الزكاة على فقير ثم يأمره بعد ذلك بالصرف إلى هذه الوجوه فيكون لصاحب المال ثواب الصدقة ولذلك الفقير لو اب هذا الصرف . وفي الولوالحية : وإن ملك المال من الخاح ليحب عن هسه دون المالك جاز لوجود التملك من الفقير . م : ولا يعطى منها غنيا ولا ولد غنى إذا كان صغيرا ، فإن كان كبيرا فقيرا جاز الدفع إليه ، وبعض مشايخنا ذكرنا في شرح الجامع الصغير خلافا في المسألة ، قد ذكروا على قول أبي حنيفة يجوز الدفع إلى أولاد الأغنياء إذا كانوا فقراء صفارا كانت الأولاد أو كبارا ، وعلى قول أبي يوسف ومحمد يجوز لدفع إلى الكبار دون الصغار وبه أخذ هلال الرأى ، وقال الشيخ الإمام أبو بكر لأعمش : إذا كان الأب يوسع عليهم في النفقة لا يجوز الدفع إليهم وإن كانوا كبارا ، روى أبو سليمان عن أبي يوسف . لو أعطى من الزكاة صيدا فقيرا أبوه غنى أو كبيرا منا أو أسمى لا يعتل مثله و هما في عيال الأب لم يجوز ، وإن لم يكن الزم في عياله جاز ، وفي العيون : وأما من كان من ولد الغنى قد أدرك من الرجال والنساء فإن كانوا منى فأنهم يعطون وإن كان يجبر الأب على فقتهم ، والأصل فيه أن كل من كانت نفقته واجبة بالاتفاق على الإنسان موسرا لا يجوز أن يدفع إليه الزكاة ، ومن كانت نفقته واجبة على الاختلاف جاز أن يتصدق عليه . الحاشية : ولو دفع الزكاة إلى ابنة نفي يجوز في رواية عن أبي يوسف وقول أبي حنيفة ومحمد ، وإذا كانت بنتا كبيرة ن عياله جاز الدفع إليها ، وفي الحاوى : سئل الفقيه عن دفع زكاة ماله إلى بنت رجل غنى والبنت فقيرة ولها زوج أو ليس لها زوج قال بعضهم : يجوز ، وقال بعضهم :

لا يجوز ، وفي الظهيرية : والاول اصح ، وعن أبي يوسف أنه قال : إذا كان الأب من المكثرين لا يجوز ، وكذا الاختلاف في امرأة رجل غنى والمرأة فقيرة ، قيل للفقهاء : وكيف بقى الفقيه من هذين القولين ؟ قال : لا أتقى بأحدهما ولكن أذكر الاختلاف على هيئته . وفي الميرون : إذا كان ولد الغنى بالغاً جاز الدفع إليه ذكرًا كان أو أنثى صحيحًا كان أو زمنًا - وفي الحجة وإن كان الأب يجهل على نفقته ، ٢ : قال : وكذلك الأب إذا كان محتاجًا والابن موسر جاز الإعطاء إلى الأب . قال القدوري في كتابه وقال أبو حنيفة ومحمد : يجوز الدفع إلى امرأة الغنى إذا كانت فقيرة - وفي الحنابلة فرض لها النفقة أو لم يفرص ، وفي الظهيرية : وهو الأصح ، وعن أبي يوسف أنه لا يعطى امرأة الغنى إذا قضى لها بالنفقة ، وفي الملتقط : امرأة الغنى إذا لم يوسع الزوج عليها يحمل لها الصدقة . وفي الظهيرية : رجل دفع زكاة ماله إلى امرأة لها على زوجها مهر قدر النصاب غير أنه فقير قال : يجوز ، وفي الفتاوى العتائية : ولو دفع إلى امرأة له على الزوج مائتا درهم إن كان مؤجلًا يحمل لها ، وإن كان مسجلًا ولا يقبض مع إمكاد القبض لا يحمل . ٣ : ولا يجوز الصرف إلى عبده الغنى ومديره وأم ولده ، وفي الخانية : وإن دفع وهو لا يعلم ثم علم أجزاء في قول أبي حنيفة ومحمد ، وفي الحاوي ولا يجوز في قول أبي يوسف . وفي الحجة : ولا يحمل لولد الغنى أن يأخذ زكاة ما آية ، ولا لمكاتبه أن يأخذ زكاة مولاه . وفي نهجيس خواهر زادة : ويجوز أن يعطى امرأة آية وابنه وزوج ابنته . ٤ : وعن أبي يوسف أنه إذا أعطى عبد الغير من الصدقة والمولى طائب جاز وإن كان المولى غنيًا . وفي الجامع الأصغر : سئل عبد الكريم عن دفع زكاة ماله إلى صبي ؟ قال : إن كان مراهما يقبل الاخذ يجوز ، وإلا فلا وفي الخانية : وكذا لو كان الصبي يقبل القبض بأن كان لا يرى به ولا يخدع عنه ٥ : ولو دفع إلى معتوه فهو على هذا التفصيل - وفي الحجة : ولو دفع إلى أب الصبي أو وصيه فدفعًا إليه يجوز . وفي الهداية : ولا يجوز أن يدفع الزكاة إلى ذمي ، وأ

الخانية: ولا إلى حربى - وفى شرح الطحاوى . فالجمله فى هذا أن جنس الصدقة يجوز صرفها إلى المسلم ولا يجوز صرفها إلى الحربى . وأما أهل الذمة لا يجوز صرف الزكاة إليهم بالاتفاق ويجوز صرف التطوع إليهم بالاتفاق ، واختلفوا فى صدقة العطر والذور والكمارات قال أبو حنيفة ومحمد : يجوز إلا أن فقراء المسلمين أحب إليها ، وقال أبو يوسف : لا يجوز . م : ولو دفع إلى مجنون لا يجوز ، وسئل الشيخ الإمام أبو إبراهيم عن دفع الزكاة إلى صبي غير عاقل ثم دفع الصبي إلى الوصى أو إلى أبويه لا يجوز قال : وهو بمنزلة ما لو وصع الرجل زكاة ماله على الدكان فأحدهما الفقير وذلك لا يجوز ، فكذلك هاهنا . وفى الحاية . ولو دفع الزكاة إلى مجنون فدفع المجنون إلى أبويه أو وصيه قالوا : لا يجوز . م : قال القدورى فى كتابه : ولا يجوز الزكاة إلا إذا قضى الفقير أو قضى من يجوز قضاؤه له لولايته عليه كالأب والوصى يقبضان للمجنون والوصى ، م : وكذلك أقاربها إذا كانا فى عيالهم ، وكذلك الأجنبي الذى يعوله ، وفى الفتاوى العتائية . وقيل ليس لعير الولي ولاية القبض إلا عند غيبتهم عبثة مقطعة يحشى الموت ، ويجوز قص الزوج لروحته الفقيرة إذا بنى بها ، م . وكذلك الملتقط يقبض للقط ، وأما الفقير البالغ فلا يقع القبض له إلا بتوكيله ، الحاية . ولو وصع الزكاة على كفه فأتتها الفقراء حار ، ولو سقط ماله من يده فرفعها فقير فرضى به جار إن كان يعرفه والمال قائم .

م : ولا يجوز أن يعطى من الزكاة - وفى الحاية - والعشر - فقراء بنى هاشم ولا موالهم ، وروى عن أبى يوسف أنه يجوز صرف الصدقات إلى الأغنياء إذا سموا فى الوقف فكذا إلى بنى هاشم ، أما إذا لم يسموا فى الوقف لم يجوز التصرف كما لا يجوز للأغنياء ، وفى السغناق . روى أبو عصمة عن أن حنيفة أنه يجوز دفع الزكاة إلى بنى هاشم وإنما كان لا يجوز فى ذلك الوقت ، ويجوز العمل بالإجماع ، وبو هاشم الذين يحرم عليهم

(١) لى بعض النسخ : الصغيرة

الصدقة . آل عباس ، و آل حفص ، و آل عقيل ، و آل علي ، و ولد الحارث بن عبد المطلب - و في الهداية : و مواليتهم - م : فانما يحرم على هؤلاء الصدقة - الولوالية : من العشور و النذور و الكمارات ، و في الحاية : و حزاء الصيد ، فأما الصدقة على وجه الصلة و التطوع فلا بأس به ، و في الفتاوى العتائية : و كذلك يجوز النفل للفقير ، الحجة : و يجوز دفعها إلى آل أبي لمب لأن الشرع أطل قرأته في أسلم منهم هو كعيره . اليتيمة : ذكر في كتاب الوقف من مجموعات السمرقندي . رحل وقف أرضا على آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم لا يجوز ولا يصير رقها لأن الصدقة لا يحل لآل هاشم ، المريضة و التطوع في ذلك سواء . م . و روى ابن سميعة عن أبي يوسف أنه قال : لا بأس بصدقة بني هاشم بعضهم على البعض ، و لا أرى الصدقة عليهم و لا على مواليتهم من غيرهم . و في العيون : إذا كان يعول يتيما - و في الفتاوى العتائية : و هو يقتل - فجعل يكسوه و يطعم و يجعل ما يكسوه و يأكل عنه من زكاة ماله ، فالكسوه لا شك أنه يجوز لو حود الركن و هو التلبك فيها ، و في الملتقط : و عليه الفتوى ، م : و أما الطعام فما يدفع إليه يده يجوز أيضا لو حود الركن فيه و هو التلبك ، فأما ما يأكل بنفسه من غير أن يدفع إليه لا يجوز لإعدام الركن فيه .

قال محمد . لا تحل الزكاة لمن له مائتا درهم فصاعدا ، و لا بأس بأن يأخذها من له أقل من مائتي درهم - يجب أن يعلم بأن المعنى محرم للصدقة لا خلاف فيه لأحد ، إنما الخلاف في حده و الصحيح أنه مقدور يملك مائتي درهم أو ما يبلغ قيمته مائتي درهم فاضلا عن مسكبه و أثاثه و خادمه ، مركبه و سلاحه و ثياب بدنه ، و في التلخفة : و قال الشافعي : يجوز دفع الصدقة إلى رجل له مال كثير و لا كسب له و هو يخاف الحاجة ، و قال مالك : إذا كان له خمسون درهما لا يجوز دفع الصدقة إليه و لا يحل له الأخذ ، و في الخلاصة : و عند الشافعي إذا ملك ما يكفيه و لغيره يوما يحرم عليه الصدقة . و في التجريد : و يحل للفقير الكسب أخذ الصدقة و يكره له الطلب ، و قال الشافعي : لا يحل له . ذكر

ابن سماعة عن محمد: إذا كان لرجل دار تساوى عشرة آلاف درهم لجودة موضعه وقربه من السوق وليس فيها فضل عن سكناه ما يساوى مائتى درهم قال: تحمل له الزكاة، وإنما لا تحمل له الزكاة إذا كان في مسكنه فصل عن سكناه ما يساوى مائتى درهم، وفي البقالى: وأطلق في الكشف عن محمد إذا كان له دار تساوى عشرة آلاف درهم ولو باعها واشترى مائتى لوسعته ذلك لا أمر ببيعها، ومن نصير: إذا كان فيها بستان لا يحتاجون إليها اعتبرت قيمته، وفيه أيضا: ويعتبر ما راد على الدار الواحدة في الغنى، وكذا ما راد على الفرسين للغارى، وكذا ما راد على الدثور الثلاثة من ثياب الشتاء والصيف، الصغرى. إذا كانت له دار يسكنها تحمل له الصدقة وإن لم تكن الدار جميعا مستحقة بحاجته بأن كان لا يسكن الكل وهو الصحيح. الحجة: من له متاع فاضل عن حاجته الأصلية مقدار ما يساوى مائتى درهم إلا أنه ليس للتجارة فإنه لا يحمل له أحد الزكاة ولا تجب عليه الزكاة، وتجب عليه الأضحية وصدقة المطر احتياطا. م: وسئل الشيخ الإمام أبو القاسم عن له كتب العلم وهو من أهله وأنه يساوى مائتى درهم هل يحمل له أخذ الزكاة؟ قال: روى محمد بن سبله عن أصحابنا أنه يحمل، وإن كان له مصاحف لا يحمل، ثم رجع، وقال أبو القاسم: من كان له كتب وهو يحتاج إليها لحفظها ودراستها - وفي الخاتمة: أو لتصحيح - م: يحمل له أحد الزكاة أدبا كان أو فقها أو حديثا - وفي الحجة: أو تصيرا، وفي المصاحف والأسابيع وغيرها لا يحمل له أخذ الزكاة، وفي الملتقط: وكذا لو كان له من كل كتاب نسختان فيما لم يصحح، م: وكان الشيخ أبو الليث يقول: لا فرق بين الكتب والمصاحف ويحمل له أخذ الزكاة إذا كان عنده من المصاحف والكتب ما يحتاج إليه، وإن كان عنده من المصاحف والكتب ما لا يحتاج إليه وتبلغ قيمته مائتى درهم فصاعدا لا يحمل له أخذ الزكاة، وفي الخلاصة: وإن كان له نسختان عن كتاب النكاح والطلاق فإن كان كلاهما تصنيف مصنف واحد يكون أحدهما نصبا وهو المختار، وإن كان كل واحد من تصنيف مصنفين لا زكاة فيه. اليتيمة: سئل أبو حامد عن

واحد من المتفقة إذا لحقه دين وله كتب علقها بعضها عن أستاذه وأصلح بعضها بنفسه هل يعد متمكنا من قضاء الدين حتى يلحقه الحبس بسببه؟ قال: هو في حق قضاء الدين موسر وإن كان معسرا في حق أخذ الصدقة وجوب الزكاة، فتاوى آهو: سئل شمس الأئمة الحلواني عن مكي ثم أعطاه بدلا عن الزكاة وقد وجبت عليه الزكاة؟ قال: لا يجوز، وسئل عن دفع لحم قربان إلى غنى ثم إله دفعها إلى فقير بنية الزكاة؟ قال: يجوز لأن الملك تبدل فيجوز له التصرف أى تصرف كان. م: سئل محمد بن الحسن عن له أراضى يزرعها أو حانوت يستغلها - وفي الحانوية: أو دار غلتها تساوى ثلاثة آلاف - م: قال: إن كانت غلتها تكفى لنفقتة ونفقة عياله سنة لا يحل له أخذ الزكاة وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف، وإن كانت غلتها لا تكفى لنفقتة ونفقة عياله سنة قال محمد: يحل له أخذ الزكاة وإن كان قيمتها يبلغ الوفاء - وفي الفتاوى العتائية: وعليه الفتوى، م. وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: لا يحل له أخذ الزكاة إذا كان يبلغ قيمتها نصابا، والحاصل أن ما يكون مشغولا بحاجته الحالية نحو الخادم والمسكن وثيابه التي يلبسها في الحال لا يعتبر في تحريم الصدقة بالإجماع، وما يكون فاضلا عن حاجته الحالية يعتبر في تحريم الصدقة. الحانوية: ولو كان له ضيعة تساوى ثلاثة آلاف ولا يخرج منها ما يكفى له ولعياله اختلفوا فيه، قال محمد بن مقاتل: يجوز له أخذ الزكاة، وفي الحاوي: قال نصير: كتبت إلى أبي عبد الله البخاري هذه المسألة فكتب إلى أنه لا يعطى الزكاة، م: وقيل: على قول محمد إذا كانت غلة الضيعة لا تكفيه لتقصيره في العمل فهو غنى، وإن كان عنده فقر يحتاج إليه للحراثة فنهما يعتبر في تحريم الصدقة، وعند محمد لا يعتبر لأنه من توابع الضيعة فلا يعطى له حكم نفسه بل يكون له حكم الضيعة. وإذا اشترى طعاما يقوم مقدار ما يكفيه شهرا أو أكثر من ذلك أو أقل وهو يساوى مائتي درهم فصاعدا فإن كان قوت شهر أو أقل جاز له أخذ الزكاة بلا خلاف بين المشايخ، فإن كان أكثر من الشهر اختلفوا فيه، قال بعضهم: لا يحل له أخذ الزكاة وهو اختيار الصدر الشهيد حسام الدين،

(١) في بعض النسخ: كتبت إلى عبد الله البخاري.

ومعهم قالوا: يحل له ذلك إلى السنة، وفي التهذيب: والصحيح أنه يحل، وفي الخلاصة: وعند الشافعي لا يحل، م: وإن كان أكثر من سنة لا يحل له أخذ الزكاة بلا خلاف. وقال نصير فيمن كان له كسوة الشتاء وهو لا يحتاج إليها في الصيف: إنه يحل له أحد الزكاة بلا خلاف وإن بلغ قيمتها مائتي درهم وزيادة، وفي الحجة: ذكر خلافا بين أبي يوسف ومحمد، فعند محمد يحل وعنده لا يحل. الظهيرية: ولو دفع الزكاة إلى صبيان أقرمانه برسم العبدى، أو إلى مشر بشره أو إلى من يهدى إليه باكورة لا يساوى شيئا يجوز عن الزكاة إلا إذا نص على التعويض، وكذلك صدقة الفطر والصدقات المنفورة. القيمة. سئل عن معلم له خليعة في المكتب يعلم الصبيان ويحفظهم ويكتب ألواحهم ولم يستأجره بشئ. معلوم وما اشترط شيئا والمعلم يعطيه في الأحياء^١ دراهم بنية الزكاة هل يجوز عن زكاة؟ قال: نعم، إلا أن يكون بحيث لو لم يعطه لم يعمل له ذلك في مكتبه. م: وقال الشيخ الإمام أبو القاسم فيمن كان له على آخر دين مؤجل واحتاج إلى الفقة: حل له الأخذ من الزكاة مقدار كفايته إلى حلول الأجل، وكذلك المسافر إذا كان له مال في وطنه واحتاج فله أن يأخذ من الزكاة قدر ما يبلعه إلى وطنه. وسئل نصير عن له دار وبستان في الدار وقيمة البستان مائتا درهم فصاعدا؟ قال: إن كان البستان ليس به من مرافق الدار نحو المطبخ والمتوضأ - وفي الخانية: والمغتسل - م: وغيره مما يحتاجون إليه لا يحل له أخذ الزكاة. وفي البراقعات للصبر الشهيد: رحل له مائتا درهم على إنسان - وفي الخانية: غير مؤجل، وفي الحجة: وليس له مال غيرها - م: والمديون مقر به هل يحل لصاحب الدين أخذ الزكاة؟ قال: إن كان المديون معسرا فقد اختلف المشايخ المتأخرون والمختار أنه يحل، وإن كان موسرا لا يحل له أخذ الزكاة، وإن كان موسرا إلا أنه جاحد لدينه بأن كانت له بيئة عادلة لا يحل له أخذ الزكاة أيضا، وإن لم تكن له بيئة عادلة لا يحل له

(١) جمع أحيان، واحدا: حين.

أخذ الزكاة للحال و إنما يحل له إذا رفع الأمر إلى القاضي و حلفه القاضي لحلف - و في الغاية : و على هذا قالوا : إن الدين المجهود إنما لا يكون نصاباً إذا حلفه القاضي و حلف ، أما قبل ذلك يكون نصاباً حتى لو قبض منه أربعين درهما لزمه أداء الزكاة . م : و في فتاوى الشيخ الإمام أبي الليث : إذا دفع زكاة ماله إلى أخته و هي تحت زوج إن كان مهرها أقل من مائتي درهم أو أكثر من مائتي درهم إلا أن المعجل أقل من الماتنين أو أكثر إلا أن الزوج معسر جار الدفع إليها - و في الحجة : و هو أعظم للاجر م : و إن كان المعجل أكثر من مائتي درهم و الزوج معسر فعند أبي حنيفة كذلك الجواب - و في الحجة : في قوله الآخر ، م : و عندهما لا يجوز الدفع و لا يحل له الاخذ بناء على أن المهور قبل القبض هل يكون نصاباً و حوب الاضحية و صدقة الفطر عليها ، على هذا قال الصدر الشهيد : حتى بقولهما - اليتيمة : سئل أبو يوسف بن محمد عن امرأة لها على آخر خمسون ديناراً و هو مفلس مقر بذلك الدين هل يجوز لرجل آخر أن يدمع إليها الزكاة ؟ فقال : إن كانت بحيث لو طلعت منه شيئاً من الدين لم يمكنها القضاء و لا مال لها غيره جار دفع الزكاة إليها . و سئل أبو الفضل الكرماني عن مريض في مرض الموت دفع زكاته إلى أخته ثم مات من ذلك المرض و هي وارثة له هل يجوز ذلك و هل وقع موقعه ؟ قال : نعم ، و سئل عنها على بن أحمد إلا أنه زيد في السؤال : و أبي الورثة أن يميزوا ذلك و هي تخرج من الثلث ؟ فقال : هي حكاية جواز الزكاة للاخت يميز من حيث أنه زكاة فيما بينه و بين الله تعالى ، و من حيث أنه وصية ترد إذا لا وصية لو ارث ، و سئل عنها أبو حامد فقال : لا يصح .

م : و في العيون : رجل يعول أخته أو أخاه أو عمه أو عمته فأراد أن يعطيه الزكاة إن لم يكن فرض عليه القاضي نفقته جاز . و إن كان مرض نفقته إن لم يحتسب المؤدى إليه من نفقته جاز أيضاً ، و إن كان يحتسب لا يجوز لأن هذا أداء الواجب بواجب آخر . و في الفتاوى العتبية : و لو نوى العرس و الزكاة جميعاً عند محمد لا يؤدي عنها

وعند أبي يوسف يقع عنهما . م : وقال في الحاوي : قال الشيخ الإمام أبو بكر الإسكاف : لو دفع الزكاة إلى أخته وهي في عياله جاز ، وكذا لو فرض الحاكم عليه نفقتها جاز من الزكاة والنفقة جميعا ، قال ثمة : وقيل : لم يجوز بعد العرض . وفي المتن عن حسن بن زياد عن أبي حنيفة : رجل فرض عليه القاضي نفقة قرابته فأعطاه من زكاة ماله جاز ، وكذلك إذا نوى أن يصير النفقة التي ينفق عليهم مأمرا للقاضي من زكاته أجزاء ، وذكر الحسن بن مالك عن أبي يوسف إن نوى بما يعطيهم ما فرض القاضي عليه لم يجوز . الخاتمة : رجل له أخ قصي القاضي عليه بعفته فكساه وأطعمه ينوي به الزكاة قال أبو يوسف : يجوز ، وقال محمد : يجوز في الكسوة ولا يجوز في الإطعام ، وقول أبي يوسف في الإطعام خلاف ظاهر الرواية ، وفي الخلاصة لا يجوز إن كان يحتسب من النفقة ، وإن لم يحتسب جاز . م : سئل الشيخ أبو حفص الكبير عن يعطى الزكاة إلى الفقراء أحب أم إلى من عليه دين ليقضى دينه ؟ قال : إلى من عليه الدين ليقضى دينه . وفي واقعات الناطق : ولا ينبغي لأحد - وفي الخاتمة : ولا يحل لأحد - أن يسأل الناس وعنده قوت يومه ، وفي التمرید : إذا لم يكن عنده قوت يوم ولا شيء يستر عورته حل له السؤال . قال محمد في الأصل . إذا أعطى من زكاته مائتي درهم أو ألف درهم إلى فقير واحد فإن كان عليه دين مقدار ما دفع عليه - وفي الخاتمة أو يبق دون المائتين - م : أو كان صاحب عيال يحتاج إلى الإتيان عليهم فإنه يجوز ولا يكره ، وإن لم يكن عليه دين ولا صاحب عيال فإنه يجوز عند أصحابنا الثلاثة ويكره ، وقال زفر : لا يجوز ، وقال أبو يوسف : يجوز في المائتين ، وفي شرح الطحاوي : ويكره ، م : ولا يجوز في الزيادة عليها ، قال في الجامع الصغير : ولا بأس بأن يعطى أقل من المائتين ، وإن يفتى بها إنسانا واحدا أحب إلى من أن يفرقها - ثم لم يرد بقوله : وإن يفتى بها إنسانا ، الفتى المطلق وإنما أراد به الفتى عن السؤال ، وفي الخاتمة : ولو كان معيلا جاز أن يعطى له مقدار ما لو وزع على عياله يصيب كل واحد منهم دون المائتين . م : وعن هذه المسألة قال مشايخنا رحمهم الله : من أراد أن يتصدق بدرهم ينبغي له أن

يتصدق على فقير واحد ولا يشتري به فلوسا ويفرقها على المساكين . وفي المتنق : قال هشام : سألت محمدا عن رجل له مائة وتسعة وتسعون درهما فتصدق عليه بدرهمين ؟ قال : يأخذ واحدا ويرد واحدا . وفيه : قال هشام : سألت محمدا عن رجل له تسعة عشر دينارا تساوى ثلاثمائة درهم هل يسهه أن يأخذ الزكاة ؟ قال : نعم : فلا يجب عليه صدقة رأسه ، أشار إلى أن الغنى إنما يثبت بما في يده والمالية ليست في يده إنما في يده العين وبالعين لا يثبت الغنى شرعا . وفيه أيضا : وقال أبو يوسف في رجل بوى أن يعطى رجلا ألف درهم من زكاة ماله والرجل معسر وليس عليه دين فجاء المعطى بألف درهم فوزنها له مائة مائة كلما وزن مائة ذهبها إليه قال . يحزبه الألف من ركاة ماله إذا ذهبها في مجلس واحد ويجعل كأنه دفع الكل إليه بدفعة واحدة ، وهذه الرواية عن أبي يوسف مخالفة لما حكى عنه ، قال في المتنق : وكذلك إن بوى أن يعطيه ألف درهم فجاء المعطى بألف درهم قل أن يزن له وقال : إني أعطيك ألف درهم من ركاتي . فهذا مثل الأول ويحزبه إن كان في مجلس واحد وكانت الألف حاضرة عنده ، وإن كانت الألف غائبة عنه وبوى أن يعطيه ألف درهم من ركاة ماله فأتى بمائة درهم فورنها له فإنه يحزبه من الزكاة المائتان ، والباقي تطوع .

قال محمد في الأصل . ويقسم صدقة كل بلد في فقرائها لا يخرجها إلى بلدة أخرى . واعلم بأن فقراء تلك البلدة مع فقراء بلدة أخرى إن كانوا في الحاجة سواء يصرف إلى فقراء تلك البلدة ولا يصرف إلى فقراء بلدة أخرى ، وإن صرفها إلى فقراء بلدة أخرى يكره ، وعن أبي حنيفة في بعض روايات الوادر : إنما يكره الإخراج إلى بلدة أخرى إذا كان الإخراج في حينها بأن أخرجها بعد الحول ، فأما إذا كان الإخراج قبل حينها فلا بأس به ، هذا إذا لم يكر فقراء بلدة أخرى ذوى قرابة منه ، فأما إذا كان فص أبي حنيفة فيه روايتان ، روى الحسن في المجرد عنه : فلا يخرج الزكاة إلى بلدة أخرى لا لذى قرابة ولا لغيره ، وإن أخرج جاز إلا أنه أساء ، وذكر هشام في نوادره عن

ان المبارك عن أبي حنيفة أنه سئل عن إخراج الزكاة إلى بلدة أخرى فقال : لا ، إلا لذى قرابته : [وروى ابن رستم عن محمد : لا يخرج الزكاة إلى قراء بلدة أخرى إلا لذى قرابته] - هذا الذى ذكرنا إذا كان قراء تلك البلدة و قراء بلدة أخرى على السواء ، فأما إذا لم يكن قراء تلك البلدة محتاجين للحال أو كانوا محتاجين إلا أن قراء بلدة أخرى أكثر حاجة فالصرف إلى قراء بلدة أخرى أولى . الخاتمة : رجل له مال فى يد شريكه فى غير مصره الذى هو فيه فانه يصرف الزكاة إلى قراء المصر الذى فيه المال دون المصر الذى هو فيه . ولو كان مكان الزكاة الوصية للمقراء فانه يصرف إلى قراء البلدة التى فيه الميث . وفيها : إذا أراد الرجل أداء الزكاة الواجبة قالوا : الأفضل هو الاعلان و الاظهار ، وفى التطوعات الأفضل هو الإحماء و الإسرار .

م . وفى فتاوى أنى الليث : من لا يحل له أحد الصدقة فالأفضل له أن يقبل جائزة السلطان ، هذا إذا أدى ذلك من مال بيت المال ، فأما إذا أدى ذلك من مال مورث له جار القول ، و إن كان فقيرا فان كان السلطان يؤدى ذلك من بيت المال و لا يأخذ ذلك خصما من الناس يحل له الأحاد ، و إن كان يأخذ ذلك عسبا فان كان لا يحتلط بدراهم أخرى لا يحل له الأخذ ، و إن كان يحتلط فلا بأس به . الفتاوى الخلاصة سئل أبو بكر عن الذى بأحد فيعطى هذا أفضل أم الذى لا يأخذ و لا يعطى ؟ قال : إن كان لا يدخله عجب فيما يعطى و لا يشوبه شيء يكره فالأحد و الاعطاء أفضل . و قال عصام عن أبي يوسف : الترك أفضل ، وفى النوارى : سئل أبو بكر عن الرجل لا يحل له أحد الصدقة هل له أن يقبل جائزة السلطان و يهرقها على من يحل له ذلك ؟ قال : يسنى أن لا يقبل . وفى الملتقط . جائزة السلطان كالصدقة لا يحل إلا لمن يحل له الصدقة .

م : قال محمد فى الأصل : قوم من الحوارج علوا على قوم من أهل العدل و أحنوا صدقات السوائم ثم ظهر عليهم الإمام لا يحل له أن يأخذ الزكاة ثانيا منهم ، وهل يؤمر أرباب الأموال بالأداء ثانيا فيما بينهم و بين الله تعالى ؟ فالمسألة على وجوه ، الأول : إذا

علوا بأنهم صرفوا الصدقات إلى الفقراء في هذا الوجه لا يؤمرون بالأداء ثانيا فيما بينهم وبين ربهم ، الوجه الثاني : إذا علوا بأنهم لا يصرفونها إلى الفقراء وإنما صرفوها إلى شهوات أنفسهم في هذا الوجه يؤمرون بالأداء ثانيا ، الوجه الثالث : إذا لم يعلم من حالهم أنهم ما ذا يصنعون بما يأخذون في هذا الوجه روايتان . السلطان الجائر إذا أخذ صدقات السوائم هذا على وجهين : أما إن نوى المؤدى عند الأداء الصدقة عليهم في هذا الوجه احتلف المتأخرون أيضا منهم من قال . لا يؤمر صاحب المال بالأداء ثانيا لأنهم فقراء حقيقة ، ومنهم من قال : لا يحوط أن يبقى بالأداء ثانيا ، الوجه الثاني إن لا ينوى عند الأداء الصدقة عليهم في هذا الوجه احتلف المتأخرون أيضا منهم من قال يبقى أرباب الصدقات بالأداء ثانيا بينهم وبين الله تعالى لأنهم لا يصرفون الصدقات إلى مصارفها ، وقال الشيخ الفقيه أبو جعفر : لا يؤمرون بالأداء ثانيا ، قال الصدر الشهيد . وبهذا يبقى - هذا هو الكلام في صدقات الأموال الظاهرة ، وأما إذا أخذها صدقات الأموال الباطنة ونوى صاحب المال الصدقة عليهم عند الأداء احتلف المشايخ فيه ، قال الصدر الشهيد : والصحيح أنه يبقى بالأداء ثانيا . المصبرات : ومن امتنع عن أداء زكاة ماله فأخذها الإمام كرها فوضعها في أهلها فإنه يجوز لأن للإمام ولاية أخذ الصدقات فقام أخذه مقام دفع المالك ، الكبرى : إذا أخذ السلطان من أحد أموالا مصادرة وبى هذا أداء الزكاة إليه فالصحيح أنه لا يجوز ، وبه يبقى ، وفي المبسوط : وأما ما أخذه ظلة زماننا من الصدقات والعشور والجزى والحراج والحبايات والمصادرات فالأصح أن يسقط جميع ذلك عن أرباب الأموال إذا بوى عند الدفع التصديق عليهم . الكافي . سلطان عصب مالا وحلته صار ملكا له حتى وجب عليه الزكاة وورثه .

م : الفصل التاسع في المسائل المتعلقة بمعطى الزكاة

وفي الجامع الأصغر : سئل الشيخ الإمام أبو حمص عن دفع زكاة ماله إلى رجل وأمر أن يتصدق بها فأعطى ولد نفسه الكبير والصغير أو امرأته وهم محاربون - وفي الخاتمة :

ولا يمسك لنفسه شيئا - جاز ، وفي الظهيرية . ولو أن صاحب المال قال له : « ضع حيث شئت ، له أن يمسك لنفسه - م : هذا إذا كان المأمور فقيرا ، فأما إذا كان غنيا يجب أن تكون المسألة على الخلاف كما إذا أدى صاحب المال نفسه ، وفي الفتاوى عن الحسن : رحل أعطى رجلا دراهم ليتصدق بها على الفقراء - وفي الحاية تطوعا . فلم يتصدق على الفقراء أو لم يتصدق حتى بوى الأمر من زكاته من غير أن قال شيئا ثم تصدق المأمور جار من زكاته ، وكذا لو أمره أن يتصدق بها عن كفارة يمينه ثم بوى ركاة ماله ثم تصدق . وفي المتقى : رحل أمر رجلا أن يؤدي عنه ركاة ماله فأداهما قال . يجوز عنه ولا يرجع على الأمر بما أدى - وفي الحاية . ما لم يشترط الرجوع . المحبة . ولو وكل رجلا ليدفع زكاته إلى فقير فدفع الوكيل إلى أب الموكل أو ابنه أو من لا يجوز الدفع إليه وهو لا يعلم بحالهم جاز عند أبي حنيفة ومحمد ، وقال أبو يوسف : لا يجوز ، وانفقوا أنه لو دفع إلى عبده أو مكانه فإنه لا يجوز . السراجية : من أدى ركاة مال غيره من مال نفسه بأمر من عليه الزكاة جاز ، بخلاف ما إذا أدى بغير أمره ثم أجاز ، شرح الطحاوى ولو تصدق عن غيره بغير أمره جازت الصدقة عن نفسه ولا تجوز عما بوى عنه وإن أجازته ورضى عنه - وهذا إذا كان المال الذى تصدق به مال نفسه ، فأما إذا كان المال مال المتصدق عنه فإن أجازته جاز إن كان المال قائما ، وإن كان هالكا جار عن التطوع . اليتيمة : سئل القالى عن أعطى رجلا دراهم ليتصدق بها عن ركاة الأمر فتصدق المأمور بدهام نفسه هل تقع الزكاة عن الأمر ؟ فقال : إذا تصدق بذلك على بية الرجوع جاز ، وسئل عنها الوبرى فقال : هذا على وجهين إن كان صرف المال الذى دفعه الأمر فى حاجته ثم دفعها من مال نفسه فهذا لا يجوز لأنه لما أنفق صار مضمونا عليه فلا يبرأ إلا بالاداء إلى المالك ، وإن كان دفع الزكاة من مال نفسه وذلك القدر المدفوع إليه من الزكاة فى يده فإنه يجوز ويكون قصاصا استحسانا . وفيها : سئل عمر الحافظ عن رجل دفع إلى الآخر مالا فقال له : « هذا زكاة مالى فادفعها إلى فلان . فدفعها الوكيل إلى آخر

هل يضم ؟ قال : نعم ، وله التعيين . وسئل أبو حامد عن رجل أوصى بكفارة صلاته هل يجوز للوصى أن يعطى من ذلك من الموصى أو ابن نفسه ؟ فقال . لا يجوز .
 م : الشريك المعاوض^١ وشريك العنان^٢ يأمر شريكه بأداء الزكاة عنه وأداها لم يرجع بها على الأمر إلا أن يقول : إنها على ، الولوالجية : ولو أن شريكين متعاضدين أمر كل واحد منهما صاحبه أن يؤدي عنه زكاة ماله فأديا معا ضمن كل واحد منهما نصف ما أدى لصاحبه ، ولو أدى أحدهما قبل صاحبه ضمن الثاني دون الأول ، وقالوا : لا يضم الأول إن لم يعلم ، وذكر في بعض المواضع أنه لا يضم عدما علم أو لم يعلم .

م : وفي مجموع النوازل : سئل الشيخ الإمام بحم الدين عن المؤذن يقوم عند حضور السؤال من الفقراء لأخذ الصدقات من أهل الجماعة فدفع إسان إليه درهما ولم تحضره نية الزكاة قبل أن يدفع المؤذن إلى الفقير نوى عن الزكاة ثم دفع المؤذن ذلك إلى الفقراء ؟ قال : يحزبه عن الزكاة ، ويد المؤذن يد الدافع إلى أن يصل إلى الفقير . وسئل الفقيه عن جمع دراهم لفقير أخذها من الناس والناس أعطوا الدراهم من زكاة مالهم واجتمع أكثر من مائتي درهم هل يحزبهم من الزكاة ؟ هذا على وجهين : إن كان الذي جمع بأمر الفقير أو من غير أمره ، فإن كان جمع بأمره جاز لكل من أعطى قبل أن يبلغ مائتي درهم ولا يجوز لمن أعطى بعد ما بلغ مائتي درهم إذا لم يكن على الفقير دين ، وإن كانوا لا يملكون ذلك جاز في قول أبي حنيفة ومحمد ، وإن كان جمع الدراهم من غير أمر الفقير فإنه يجوز من ركاتهم في الحالين جميعا ولكن يكره لمن أعطى بعد المائتين .

(١) شركة المعاوضة : وهي أن يشترك الرحلان في مالهما وتصرفيهما وديهما ، وتعقد على الوكالة والكفالة ، ولا تعقد إلا بعلقة المعاوضة . (٢) شركة العنان : وهي أن يشترك إيمان في نوع ز أو طعام ، أو يشترك في عموم التجارات ، وتعقد على الوكالة دون الكفالة .

وهذا إذا لم يخلط أموالهم ، فإذا خلط أموالهم فهو صامن فلا يجوز لهم من زكاتهم .
الفتاوى العتائية : ولو دفع ماله إلى رجل ليؤدي عنه زكاة الدراهم فأداها بعد هلاك
الدراهم لم يجوز عن الدنانير ، وكذا لو استحققت ما أدى عنه . العيون : إن سماعة عن
محمد في المودع إذا هلك الوديعة عنده فأدى إلى صاحب الوديعة ضمانها فتوى عن زكاة
ماله فانه لا يجوز .

م : إذا دفع الرحلان إلى رجل كل واحد منهما دراهم ليتصدق بها عن زكاة ماله
فخلط الدراهم قبل الدفع ثم دفع فهو ضامن ، وفي الحجة : إلا إذا جدد الإذن أو أجاز
المالك أن يحتج به ، وفي السراجة : أو وحدت دلالة الإذن بالخلط ، وفي القيمة :
كما جرت العادة بالإذن من أرباب الحنطة بخلط ثم الغلات ، م . وكذلك المتولى
إذا كان في يده أوقاف مختلفة وخلط غلاتها صار ضامنا ، وكذلك السمسار إذا خلط
غلات الناس أو آتمانها ، وكذلك البائع إذا خلط ثمن أمتعة الناس ، وفي الخاتمة :
وكذلك الطحان إذا خلط خنطة الناس إلا في موضع يكون الطحان مأذونا بالخلط
عرفا . وفي البنايع : ولو تصدق المستودع بالوديعة عن زكاة غيره بغير أمره فأجاز
صاحبه جاز عن زكاته .

م : وإذا وجبت الزكاة على رجل وهو لا يؤديها لا يحل للفقير أن يأخذ من
ماله بغير علمه ، وإن أخذ كان لصاحب المال أن يسترد إن كان قائما ، وإن كان مالكا
يضم لأن الحق ليس لهذا الفقير بعينه . وفي الخاتمة : وإن لم يكن في قرابة من عليه
الزكاة أو في قبيلة أخرج من هذا الرجل فكذلك ليس له أن يأخذ ماله ، وإن أخذ
كان ضامنا في الحكم ، أما فيما بينه وبين الله تعالى يرحى أن يحل له أن يأخذ .

م : ولو كان عند رجل أربعمائة درهم وظن أن عنده خمسمائة درهم فأدى زكاة
خمسمائة ثم ظهر أن عنده أربعمائة فله أن يحاسب الزيادة للسنة الثانية لأنه أمكن أن
(١) السمسار : الوسيط بين البائع والمشتري لتسهيل الصفقة .

يجعل الزيادة تعجلاً ، ولو مر بأصحاب الصدقة فأخذوا منه أكثر مما عليه ظنا منهم أن الكل عليه لما أن ماله كثير يحتسب الزيادة للسنة الثانية لأنهم أخذوا ذلك بجملة الزكاة ، وإن علوا مقدار ماله و أخذوا الزيادة منه حورا لا يحتسب لأنهم أخذوا الزيادة غصبا .

ولو شك رجل في الزكاة فلم يدر أركى أم لم يرك ؟ فانه يعيدها . وفي الخانية : رجل دفع زكاة ماله إلى رجل وأمره بالأداء ثم أدى الأمر بعنه ثم الوكيل ، قال أبو حنيفة : يضم الوكيل علم بأداء المؤكل أو لم يعلم ، وعن أبي حنيفة : إن علم ضم ، وإن لم يعلم لا يضم .

الفصل العاشر في بيان ما يمنع وجوب الزكاة

فقول : ما يمنع وجوب الزكاة أنواع . منها : الدين ، قال أصحابنا : كل دين له مطالب من جهة العباد يمنع وجوب الزكاة سواء كان الدين للمعاد - وفي الخانية : كالقرض و ثمن المبيع و ضمان المثلقات و إرش الجراحة و مهر المرأة ، وفي شرح الطحاوى : ونفقة المرأة إذا صارت ديناً عليه ونفقة الأقارب إذا صارت ديناً عليه ، وفي الخانية : سواء كان الدين من النقود أو المسكيل أو الموزون أو الثياب أو الحيوان وجب بنكاح أو خلع أو صلح عن دم عمد وهو حال أو مؤجل - م : أو لله تعالى كدين الزكاة .

أما الكلام في دين العباد فنقول : إنما يمنع وجوب الزكاة لأن ملك المدين في القدر المشعول بالدين ناقص ، ألا ترى أنه يستحق أخذه من غير قضاء ولا رضا كأنه في يده غضب أو ودعة ١ ولهذا حلت له الصدقة ولا يجب عليه الحج ، و الملك الباقي لا يصح سبياً لوجوب الزكاة .

و أما الكلام في دين الزكاة فنقول : إن كانت الزكاة سائمة تمنع وجوب الزكاة بلا خلاف بين أصحابنا ، وإن كانت زكاة الأثمان وزكاة عروض التجارة ففيها خلاف بين

أصحابنا - و صورته : إذا كان له نصاب من الأثمان أو السوائم أو عروض التجارة لخال الحول ووجبت الزكاة ثم حال الحول ثانيا لم تجب الزكاة من الحول الثانى فى السوائم بلا خلاف بين أصحابنا ، سواء كان ذلك فى العين بأن كان العين قائما أو فى الذمة باستهلاك النصاب ، الحجة : حال الحول على خمس من الإمل فلم يؤد ركاتها حتى حال حول آخر فعليه شاة واحدة ، و لو كانت عشرة وجب للسنة الأولى شاتان و للسنة الثانية شاة ، و إن كانت حمسا و عشرين وجبت للأولى بنت مخاص و للثانية أربع شياه ، شرح الطحاوى : و لو كان له ثلاثون من البقر السائمة و حال عليه الحولان يجب للسنة الأولى تبع أو تبعه و لا شيء للسنة الثانية ، و لو كان له أربعون يجب للسنة الأولى مسة و للسنة الثانية تبع أو تبعه ، و لو كان له أربعون من الغنم و حال عليها الحولان يجب للسنة الأولى شاة و لا شيء للسنة الثانية ، و لو كانت مائة و إحدى و عشرون و حال عليها حولان يجب للسنة الأولى شاتان و للسنة الثانية شاة . م . و فى الأثمان و عروض التجارة كذلك الحواب عن أى حنيفة و محمد سواء كان ذلك فى العين بأن كان العين قائما ، أو فى الذمة باستهلاك لنصاب ، و قال أبو يوسف : إن كان فى العين لا تجب الزكاة فى الحول الثانى ، و إن كان فى الذمة بأن استهلك مال الزكاة تجب الزكاة فى الحول الثانى ، و قال زهر : تجب الزكاة فى الحول الثانى سواء كان ذلك فى العين أو فى الدين .

الحاية . إذا ملك الرجل مائتى درهم و خمسة دراهم [قضى عليها حولان قال أبو حنيفة : عليه عشرة دراهم] لأن بمضى الحول الأول و جبت عليه خمسة للمائتين فلا تجب عليه للخمسة الزيادة زكاة لأن عنده لا تجب الزكاة فيما دون الأربعين قضى الحول الثانى ماله مائتان سوى الزكاة الأولى فتجب عليه خمسة أخرى ، و قال أبو يوسف و محمد : عليه للسنة الأولى خمسة دراهم و ثم درهم فلا يجب عليه فى السنة الثانية شيء . و لو ملك لرجل ألف درهم و مضى عليها ثلاثة أحوال كان عليه للحول الأول خمسة و عشرون ، للحول الثانى فى قول أبى حنيفة عليه زكاة سعمائة و ستين لأن عنده لا تجب الزكاة فيما

دون الأربعين ، وللحول الثالث ركاة تسعمائة وعشرين ، وعندهما تجب الزكاة في الكسور أيضا ، فإن ضاع ثمانمائة وبقى مائتان كان عليه خمسة دراهم لا غير كأنه لم يملك إلا مائتى درهم . الحجة : ومن ملك أموالا غير طيبة أو غصب أموالا و خلطها ملكها بالخلط و يصير ضايعا ، وإن لم يسكن له سواها نصاب فلا ركاة عليه في تلك الأموال وإن بلغت نصابا ، لأنه مديون ومال المديون لا ينعقد سببا لوجوب الزكاة عندنا .

م : قال محمد في الجامع : رجل له مائتا درهم فقل الحول وجبت عليه حجة الإسلام أو حجة أوجها أو كمارة أو صدقة من طعام أو عتق أو هدى متعة أو أضيعة ثم تم الحول على المائتين وجبت عليه الزكاة ، وفي الفناوى العتاية وكذا ضمان اللقطة ، وكذا ضمان الدرك قبل الاستحقاق لا يمنع . ولو كان الدين حراج أرض يمنع وجوب الركاة بقدره ، هذا إذا كان حراجا يؤخذ بحق ، أما ما يؤخذ بغير حق لا يمنع وجوب الزكاة ما لم يؤخذ منه قبل الحول ، وإذا كان الخراج بحق إنما يمنع وجوب الزكاة إذا كان تمام الحول بعد إدراك العلة ، أما إذا كان قبل إدراكها فلا . وكذا الأرض العشرية إذا أخرجت طعاما واستهلكه ويضمن مثله دينا في الذمة ، ذلك قبل تمام الحول على الدراهم ثم تم الحول على الدراهم فليس عليه فيها ركاة .

الخاتمة : رجل له عدد للتجارة وعلى العدد دين لا تجب عليه ركاة العدد بقدر الدين . رجل له ألف درهم فاغتصب من رجل ألفا واغتصب منه رجل آخر هذه الألف وللغاصب الثاني أيضا ألف درهم فاستهلك الثاني الغصب وحال الحول على مال الغاصبين ثم أبرأهما المنصوب منه كان على الغاصب الأول زكاة ألفه ، ولا ركاة على الغاصب الثاني . الخاتمة : وعلى ابن السبيل زكاة ماله لأنه قادر على التصرف بنائه . رجل عليه ألف درهم لرحل وكمل بها رجل بغير إذنه والإصيل والكميل لكل واحد منهما ألف درهم فحال الحول على مالهما ثم أبرأهما منه صاحب الدين لا زكاة على واحد منهما .

أصحابنا - و صورته : إذا كان له نصاب من الأثمان أو السوائم أو عروض التجارة لمحال الحول ووجبت الزكاة ثم حال الحول ثانيا لم تجب الزكاة من الحول الثاني في السوائم مالا خلافا بين أصحابنا ، سواء كان ذلك في العين مأن كان العين قائما أو في الذمة باستهلاك النصاب ، الحجة : حال الحول على خمس من الإبل فلم يؤد ركاتها حتى حال حول آخر فعليه شاة واحدة ، ولو كانت عشرة وحب للسنة الأولى شاتان و للسنة الثانية شاة ، وإن كانت حمسا وعشرين وجبت للأولى بنت مخاض و للثانية أربع شياه ، شرح الطحاوي : و لو كان له ثلاثون من البقر السائمة و حال عليه الحولان يجب للسنة الأولى تبيع أو تبيعة و لا شيء للسنة الثانية ، و لو كان له أربعون تجب للسنة الأولى مسة و للسنة الثانية تبيع أو تبيعة ، و لو كان له أربعون من الغنم و حال عليها الحولان تجب للسنة الأولى شاة و لا شيء للسنة الثانية ، و لو كانت مائة و إحدى و عشرون و حال عليها حولان تجب للسنة الأولى شاتان و للسنة الثانية شاة . م . و في الأثمان و عروض التجارة كذلك الحواب عن أبي حنيفة و محمد سواء كان ذلك في العين مأن كان العين قائما ، أو في الذمة باستهلاك النصاب ، و قال أبو يوسف : إن كان في العين لا تجب الزكاة في الحول الثاني ، و إن كان في الذمة بأن استهلك مال الزكاة تجب الزكاة في الحول الثاني ، و قال زهر : تجب الزكاة في الحول الثاني سواء كان ذلك في العين أو في الدين .

الحاية : إذا ملك الرجل مائتي درهم و خمسة دراهم [فمضى عليها حولان قال أبو حنيفة : عليه عشرة دراهم] لأن بمضى الحول الأول وجبت عليه خمسة للمائتين و لا تجب عليه للخمسة الزيادة زكاة لأن عنده لا تجب الزكاة فيما دون الأربعين فمضى الحول الثاني و ماله مائتان سوى الزكاة الأولى فتجب عليه خمسة أخرى ، و قال أبو يوسف و محمد : عليه للسنة الأولى خمسة دراهم و ثمن درهم فلا يجب عليه في السنة الثانية شيء . و لو ملك الرجل ألف درهم و مضى عليها ثلاثة أحوال كان عليه للحول الأول خمسة و عشرون ، و للحول الثاني في قول أبي حنيفة عليه زكاة سعمائة و ستين لأن عنده لا تجب الزكاة فيما

دون الأربعين ، وللحول الثالث ركاة تسعمائة وعشرين ، وعندهما تجب الزكاة في السكور أيضا ، فإن ضاع ثمانمائة وبقى مائتان كان عليه خمسة دراهم لا غير كأنه لم يملك إلا مائتي درهم . الحجة : و من ملك أموالا غير طيبة أو غصب أموالا و خلطها ملكها بالخلط و يصير ضامنا ، و إن لم يكن له سواها نصاب فلا زكاة عليه في تلك الأموال و إن بلغت نصابا ، لأنه مديون و مال المديون لا يتعد سببا لوجوب الزكاة عندنا .

م : قال محمد في الجامع : رجل له مائتا درهم فقل الحول وجبت عليه حجة الإسلام أو حجة أوجهها أو كماراة أو صدقة من طعام أو عتق أو هدى متعة أو أضيعة ثم تم الحول على المائتين وجبت عليه الزكاة ، و في الفتاوى العتائية . وكذا ضمان اللقطة ، و كذا ضمان الدرك قبل الاستحقاق لا يمنع . ولو كان الدين حراج أوص يمنع وجوب الزكاة بقدره ، هذا إذا كان حراجا يؤخذ بحق ، أما ما يؤخذ بغير حق لا يمنع وجوب الزكاة ما لم يؤخذ منه قبل الحول ، وإذا كان الحراج بحق إنما يمنع وجوب الزكاة إذا كان تمام الحول بعد إدراك الغلة ، أما إذا كان قل إدراكها فلا . وكذا الأرض العشرية إذا أخرجت طعاما واستهلكه و يضمن مثله دينا في الذمة و ذلك قل تمام الحول على الدراهم ثم تم الحول على الدراهم فليس عليه فيها زكاة .

الخانية : رجل له عبد للتجارة و على المد دين لا تجب عليه زكاة العبد بقدر الدين . رجل له ألف درهم فاغتصب من رجل ألفا و اغتصب منه رجل آخر هذه الألف وللغاصب الثاني أيضا ألف درهم فاستهلك الثاني النصب و حال الحول على مال الغاصبين ثم أبرأهما المفسوب منه كان على الغاصب الأول ركاة ألمه ، و لا ركاة على الغاصب الثاني . الخانية : و على ابن السبيل ركاة ماله لأنه قادر على التصرف بنائه . رجل عليه ألف درهم لرحل و كفل بها رحل بغير إذنه و الاصيل و الكفيل لكل واحد منهما ألف درهم فحال الحول على مالهما ثم أبرأهما منه صاحب الدين لا زكاة على واحد منهما .

م : قال محمد : رجل له مائتا درهم لا مال له غيرها قال قل الحول ، لله على أن أتصدق بمائة منها ، صح الدر ولزمه أن يتصدق بمائة منها عينا . حتى لو هلكتا المائتان بطل الدر لأن الدر بالتصدق أضيف إلى مائة من مائتين المائتين ، و الدراهم و الدنانير يتعينان في الدر لأن الدر نزع ، و لو أنه لم يتصدق حتى حال عليه الحول على المائتين لزمه زكاة المائتين حسنة و إن صارت المائة منها مستحقة بالدر لأن هذا حق لا مطالب له من جهة العباد ، ثم إذا لزمه الزكاة فأخرج حسنة منها يوى الزكاة بها فإن عليه أن يتصدق للدر سبعة و تسعين درهما و نصف درهم و سقط عنه التصدق بدرهمين و نصف ، و هذا بخلاف ما لو قال : لله على أن أتصدق بمائة درهم ، و لم يقل : منها ، ثم تم الحول حتى لزمه الزكاة فأدى خمسة منها يوى بها الزكاة فإن عليه أن يتصدق بمائة درهم للندر ، بخلاف المسألة الأولى . فلو أن هذا الرجل مدره و أدى المائة أولا عن الدر صح ، و لم يذكر محمد أن به أى قدر يؤدى الزكاة ، و اختلف المشايخ فيه ، و الصحيح أنه يؤدى درهمين و نصف ، و هذا القائل يقول : كل المائة لا يقع عن الدر بل [يقع عن الدر] قدر سبعة و تسعين درهما و نصف درهم و الباقي إلى تمام المائة و هو درهمان و نصف يقع عن الزكاة .

السفناقي : العبد المأدود إن كان عليه دين محيط بكسبه فلا زكاة على أحد عند أى حنيفة ، لأن المولى لا يملك دين كسبه ، و إن كان يملك هو مشغول بالدين و الملك المشغول بالدين لا يكون نصاب الزكاة ، و إن لم يكن عليه دين فكسبه لمولاه فعلى المولى فيه الزكاة إذا تم الحول .

م : قال محمد فى الجامع أيضا : رجل له دراهم و دنانير و عروض التجارة و السوائم و مال قنية^١ و عقار و عليه دين مستغرق فلا زكاة عليه ، و قد مر هذا ، و إن استغرق الدين بعض هذه الأموال ذكر فى عامة نسخ الجامع أنه يصرف الدين إلى نصاب الدراهم (١) القنية . ما اكتسب و اتخذ لنفسه ، و يقال له : غنم قنية - أى حالصة له ثابتة عليه .

الدنانير ثم إلى مال التجارة ، وهكذا ذكر في الوادر ، وذكر في بعض نسخ الجامع
يصرف الدين إلى الدرهم و الدنانير و أموال التجارة ، و سوى بين الدرهم و الدنانير
أموال التجارة ، و الأول أصح . يجب أن يعلم أنه إذا كان للديون صنوف من
أموال و الدين يستغرق بعضها فالدين أولا يصرف إلى الدرهم و الدنانير ، فان
بل شيء من الدين يصرف إلى عروض التجارة دون السوائم ، فان فضل شيء من
ين يصرف إلى السائمة و لا يصرف إلى مال القنية ، فان كان له نصيب من السوائم الإبل
القر و الغنم [فالدين يصرف إلى أولها زكاة ، حتى أن في هذه المسألة يصرف الدين إلى
بل و الغنم] و لا يصرف إلى البقر ، ثم المالك بالخيار إن شاء صرف الدين إلى الغنم و إن
صره إلى الإبل ' لا اتحاد الواجب فيهما ' ، و روى عنه في غير رواية الأصول أن الدين
صرف إلى الغنم دون الإبل لأن ذلك أنفع في حق الفقراء ، و إن فضل شيء من الدين
صرف إلى مال القنية دون العقار . و إن كان في مال القنية عيد الخدمة و ثياب الذلة
المهنة و الدين لا يستغرق ذلك بل يكفيه أحد المالين قالى . أى المالين يصرف الدين ؟
تلف المشايخ ، بعضهم قالوا . يصرف إلى عيد الخدمة ، و بعضهم قالوا : إلى ثياب
ذلة ، و هذا الذى ذكرنا من الترتيب إذا أتاه المصدق فيقول « على دين » فيصرف على
الترتيب ، فأما إذا كان يؤدي بنفسه يصره إلى أى مالين شاء بعد أن يكون مقدار
باح فيها على السواء .

و قيل في دين المهر : إنه يجمع وجوب الزكاة كسائر الديون - و في الفتاوى العتائية :
جلا كان أو مؤجلا ، و قيل : إن كان من بين الزوج أنها متى طالبتة تلقاها بلطف
بعدها أنه متى صادف مالا لا يطل حقا يجمع وجوب الزكاة ، و إن كان من بينه متى
البتة تلقاها بالإنكار و يضربها لا يمنع وجوب الزكاة .

(١ -) العبارة في نسخة م هكذا « و انغم و لا يصرف إلى البقر ، و إن شاء صره إلى
قر و الإبل لا اتحاد الواجب فيهما » .

قال القدوري في كتابه : قال أصحابنا : إن النعمة لا تمنع وجوب الزكاة ما لم يقض بها ، فإذا قضى منعت . ولو ضمن دركا فاستحق المبيع بعد الحول لم تسقط الزكاة . الكافي . يبدأ الحول من حين يسقط الدين حتى لو كان له صاب وعليه دين مثله فأبرأه الطالب في بعض الحول يعتبر ابتداء الحول من وقت سقوط الدين ، وعن محمد أنه تجب الزكاة عند تمام الحول الأول .

السراجية : الدين المؤجل قال بعضهم . يمنع الزكاة ، وذكر مجد الأئمة السرخي عن مشايخه أنه لا يمنع . الفتاوى العتائية : وإذا طرأ الدين في خلال الحول ثم زال لا يستأنف الحول . جامع الجوامع : تزوج على أن يبيع عبداً وله مائتان لا زكاة كأنه مال غيره . الولوالجية : ولو كان عليه دين يحيط بقيمة السوائم لم يجب عليه شيء . السراجية : لا زكاة على من أسلم في دار الحرب ولم يعلم به رصيتها . الفتاوى العتائية : ولو كان على مريض حج وزكاة فوجد ما لا يصرفها إلى الحج ويستقرض للزكاة ، إلا أن يكون وقت الحج بعيداً ، أو كانت هي الدراهم التي فيها الزكاة .

م : ومن جملة المواعع الصبا والجنون ، حتى لا تجب الزكاة في مال الصبي والمجنون عندنا ، وفي الحثاية : إذا كان المجنون مطلقاً ، وفي الحجة وقال الشافعي : تجب كالعشر والخراج ، فأما إذا بلغ الصبي علامة أو بالسنين انعقد على ماله الزكاة بعد حوّلان الحول بعد بلوغه ، م : فإن كان المجنون أصلياً ثم أفاق بعد أبي حنيفة يعتبر ابتداء الحول من حين الإفاقة ، وإن طرأ المجنون فإن استمر سنة سقط ، وإن كان أقل من ذلك لم يعتبر ، وروى عن أبي يوسف أنه اعتبر الإفاقة في أكثر السنة ، فإن كان مقيماً في أكثر السنة تجب الزكاة وما لا فلا ، وروى عنه أنه إذا أفاق ساعة من الحول تجب الزكاة ، وهو قول محمد ، وفي الظهيرية : وعند محمد الاعتبار لآخر اليوم من الحول ، وفي الهداية : ولا فرق بين الأصلي والعارض . وفي التفريد : والمنعني عليه كالصحيح .

(١) ليس في أكثر النسخ كلمة « عنها » .

الفصل الحادى عشر فى الأسباب المسقط للزكاة

من جملة ذلك هلاك مال الزكاة

قال أصحابنا : إذا ملك مال الزكاة بعد حلول الحول من غير تعدى مه بالاستهلاك سقطت عنه الزكاة سواء ملك بعد التمسك من الاداء أو قبل التمسك منه - وفى الحائنة : أو بعد طلب الإمام أو الساعى أو قبله عد مشايخنا ، م : وكان الشيخ أبو الحسن الكرخى يقول : إذا كان طاله الساعى بالاداء فلم يؤد حتى هلك ضمن ، وقال الشيخ أبو سهل الزجاجى من أصحابنا : لا يضمن ، وفى التجريد : وقال الشافعى : إذا فرط فى الاداء بعد التمسك منه ضمن .

م : وقال محمد فى الجامع . إذا كان للرحل ثمانون من الغنم السائمة حال عليها الحول حتى وجب شاة ثم هلك منها اربعون فى القياس يزكى الباقي بصف شاة ، وهو قول محمد وروى ، وفى الاستحسان يزكى الباقي بشاة كاملة وهو قول أبى حنيفة وأبى يوسف ، الحجة : ولو هلك عشرون فكدا عند أبى حنيفة وأبى يوسف لأن النصاب باق وزيادة ، وعند محمد سقط ربع الشاة ، م : ومن مشايخنا من قال : هذه المسألة فى الحاصل تنهى على أصل : أن المال إذا اشتمل على النصاب والعفو فالواجب يتعلق بالنصاب وحده استحسانا عند أبى حنيفة وأبى يوسف حتى لو هلك العفو وبقي النصاب بقي كل الواجب ، وقال محمد وزفر : يتعلق بهما قياسا حتى لو هلك العفو سقط من الزكاة بقدره . ولو كان له مائة وعشرون من الغنم هلك بعد الحول ثمانون وبقي اربعون يزكى عن الباقي شاة واحدة فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف ، وفى الكافى : وعند محمد وزفر ثلاث شياه . م : ولو كان له مائة وأحد وعشرون من الغنم حال عليها الحول ثم هلك منها أحد وثمانون وبقي اربعون ذكر فى الجامع أنه يزكى الباقي شاة عند أبى حنيفة وأبى يوسف ، وروى عن أبى يوسف فى الامالى أنه يزكى الباقي بأربعين جزء من مائة وإحدى وعشرين جزء من شاتين ، وهو قول محمد . وذكر فى

القدورى فى شرحه رواية أبى يوسف عن أبى حنيفة فى المال إذا اشتمل على النصابين مثل قول محمد ، وقال الحسن : هو الصحيح ، وفى القدورى : إذا كان له أربعون من الإبل السائمة هلك منها عشرون بعد الحول فى الباقي أربع شياه عد أبى حنيفة ، وعند أبى يوسف يجب عشرون جزء من ستة وثلاثين جزء من بنت لون ، وعند محمد يجب نصف بنت لون - قال أبو حنيفة : الهلاك يصرف بعد العفو إلى النصاب الأخير ثم إلى الذى يليه إلى أن ينتهى إلى النصاب الأول ، هو الأصل ، وما راد كالتابع له فيصرف .

المضمرات : رحل له تسعة من الإبل قد حال عليها الحول ثم هلك أربعة منها أو أقل قبل أداء الزكاة صد أبى حنيفة ، وأبى يوسف يجب عليه أن يزكيا شاة كاملة ويحمل الزوائد كأن لم يكن ، وعند محمد يحمل قيمة الشاة تسعة أجزاء فلما أصاب الهالك منها أمسه وما أصاب الباقي زكاه ، فإن راد الهالك على أربعة لجواب محمد رحمه الله لا يختلف ، فأما عندهما يحمل قيمة الشاة خمسة أجزاء فلما أصاب الهالك منها أمسه وما أصاب الباقي زكاه . الكافى : ولو كان له أربعون شاة نصفها عجاف ونصفها سمان وهلك عشرة سمان يجب ثلاثة أرباع سمينة عد أبى حنيفة وأبى يوسف ، وعند محمد نصف الوسط وربع من العجاف . ولو كان له خمسون بنت مخاض وعجاف إلا واحدة سمينة قيمتها خمسون وقيمة الباقي عشرة عشرة وقيمة الحققة الوسط مائة يجب حققة تساوى بتين ليكون مثل بتين من أفضلها ، لأن ركاتها تعدل بتى مخاض وسطين لو كان منها بتا مخاض وسطين ، فإذا لم يكن إلا واحدة وسط يجب حققة تعدل هذه الواحدة واحدة من أفضلهن ، فلو هلكت السمينة يجب حققة تعدل بتى مخاض وعجافين ، وعند محمد سقط جزء من خمسين من الحققة التى تعدل بتى مخاض وعجافين ، وإن هلك الكل وبقيت السمينة يجب خمس شاة وسط ، وعند أبى يوسف جزء من ستة وأربعين جزءا من الحققة المقدرة ، وعند محمد جزء من خمسين جزءا من الحققة المقدرة . الفتاوى العتائية : ولو خلط بخمس وعشرين من الإبل بعد الحول عشرة من الإبل فهلك عشرة عند أبى حنيفة يجب ثلاث

شبه لأن هالك من العصاب سبع وهو جعل كأن لم يكن ، وعند أبي يوسف ومحمد يجب خمسة أسباع بنت مخاض لأن الباقي سعاء من العشرة وخمسة أسباع من النصاب ، ولو عرف خمسة من الأولى يميز وفيها خمس بنت مخاض وفي الباقي ثلاث شياء عند أبي حنيفة استحسانا ، وعندهما في القياس ثلثا وأربع أخماس بنت مخاض ، ولو خلطها بمثلها فهلك نصفها عند أبي حنيفة يجب شاتان وعندهما نصف بنت مخاض .

ولو أن عدلا التحق بأهل النفي أو بدار الحرب فمضى سنون ثم تاب لا صدقة عليه فيما مضى ، ولكن أفتى فيما بينه وبين الله تعالى أن يعطى .

م : ولو كان له مائتا درهم ورجع فيما بعد الحول مائتين ثم هلك نصفها لم يسقط شيء ، قال القدوري : والعمر عند أبي حنيفة يتصور في سائر الأموال ، وعندهما لا يتصور في الذهب والفضة وإنما يتصور في السوائم ، بقاء على أن الزكاة تجب في الزيادة على المائتين والعشرين عددهما ، خلافا لأبي حنيفة .

الحجة : جارية قيمتها ألف درهم فوجبت الزكاة فتقصتها الولادة مائة والولد يساوى مائتين فعليه زكاة الألف لأن النقصان يجبر ، والمائة الزائدة لا زكاة فيها لأنها حصلت بعد الحول ، ولو مات الولد قبل أن يزكى يزكى تسعمائة ، وكذلك إذا لم يكن للولد وفاة فانه يطرح من الزكاة بقدر النقصان .

م : وفي المنتقى خالد عن أبي يوسف وإبراهيم عن محمد : رجل دفع زكاة ماله لثلاث سنين إلى الوالى ثم ضاع ماله قال : يرد عليه الوالى إن كان قائما بعينه ، وإن كان فرقه فلا شيء عليه . وفيه : أبو سليمان عن محمد . رجل له جارية للتجارة قيمتها مائتا درهم حال عليها الحول ثم باعها ثلاثمائة درهم ثم توى منها مائتا درهم قال : يزكى المائة الدرهم الباقية .

بشر عن أبي يوسف : رجل له أربعون شاة سائمة حال عليها الحول ثم ولدت أربعين حملا ثم مات الأمهات بطل عنها الزكاة .

اس سماعة عن محمد : رحل له ألف درهم حال عليها الحول ثم أقرضها رجلا فتوت عليه
قال : لا زكاة عليه ، وكذلك لو كان له ثوب للتجارة حال عليها الحول ثم أعاره
رجلا فضاع .

الولولة الجية : إذا كان له مائتا درهم ثم ورث مائتي درهم بعد الحول وحلها
ثم ملك نصفها سقط نصف الزكاة ، ولو ربح في المائتين بعد الحول ثم ملك النصف
لا يسقط شيء من الزكاة .

جامع الجوامع : لرحل ألف درهم وخاتم ذهب فبعد أحد عشر شهرا ضاعت الألف
ثم استفاد ضم وزكي للخاتم . له ست من الإبل بعد الحول خلط بعيرين ثم هلك اثنان
ولا يدري . عليه أربعة أحماس ونصف خمس شاة ، لأن المالك ربع الكل فيسقط ربع
الست مائتان وعشرة فبعد ثلاث سنين هلك عشرة لرمه زكاة ستة .

الظهيرية : رحل وحث عليه زكاة المائتين فأقر خمسة من مال ثم صلت تلك
الخمسة لا تسقط عنه الزكاة ، ولو مات صاحب المال بعد ما أقر الخمسة كانت الخمسة
ميراثا عنه .

م : ومن جملة الأسباب المسقطه للزكاة موت من عليه

قال أصحابنا : إذا مات من عليه زكاة سقطت الزكاة عنه بموته ، حتى أنه إذا مات عن
زكاة سائمة فالساعي لا يجبر الوارث على الأداء ، ولو مات عن زكاة التجارة لا يجبر
عليه الأداء فيما يبه وبين ربه تعالى . وقال الشافعي : لا تسقط بموته . وفي التفريد :
ولو أوصى بأدائها لا تسقط بالإتفاق . وفي الخاية : لو أوصى بأداء الزكاة يجبر تعيذ
الوصية من ثلث ماله ، وفي الكافي : وعند الشافعي يؤخذ من تركه .

الختاية : ولو أخر زكاة المال حتى مرض يؤدي سرا من الورثة ، وإن لم يكن
عنده مال وأراد أن يستقرض لأداء الزكاة فإن كان في أكبر رأيه أنه إذا استقرض
وأدى الزكاة واجتهد بقضاء دينه يقدر على ذلك : كان الأفضل له أن يستقرض ، فإن

استقرض وأدى ولم يقدر على قضاء الدين حتى مات يرجى ان يقضى الله تعالى دينه في الآخرة، وإن كان أكر رأيه أنه إذا استقرض لا يقدر على قضاء الدين فترده أفضل لأن حصومة صاحب الدين تكون أشد . وفي التجريد : ولو مات في خلال الحول اقطع الحول، وقال الشافعي : لا ينقطع .

م : ومن جملة الأسباب المسقطه الردة

قال أصحابنا : من وجب عليه الزكاة إذا ارتد عن الإسلام - والعياذ بالله - بطل عنه الزكاة، وكذلك ما مضى من الأحوال وهو مرتد ولا زكاة فيها عندنا - وفي التفريد : حلًا للشافعي . وفي الحادى : من ارتد وله الصامت والضياغ والكروم ولحق بالدار ثم رجع بعد حوالا الحول مسلما وماله قائم أما النقد فلا زكاة فيه، وأما الكروم ونحوها إذا خرجت ربحها فيه العشر .

السراجية : الاحتيال لمنع وجوب الزكاة لا بأس به، وقال بعضهم : هو مكروه وفيه إثم، وفي المنظومة في مقالة أنى يوسف ومحمد . والاحتيال لامتناع الشفعة أو الزكاة مطلق في الشريعة، وفي المصنف : والفتوى في الشفعة على قول أنى يوسف، وفي الزكاة على قول محمد، وفي الفتاوى العتائية : لا يحل الحيلة لإسقاط الزكاة بعد الوجوب .

الفصل الثانى عشر فى صدقات الشركاء

قال أصحابنا : وإذا كان النصاب بين حليطين لا تجب فيه الزكاة، وقال الشافعي : تجب عند وجود شرائط الخلط، وذلك بأن يتحد : الراعى، والمرعى، والمرح، والمسرح، والبئر، والكلب . الفتاوى العتائية : ولو كانت السوائم بين اثنين بلغ نصيب واحد نصابا دون الآخر تجب عليه دون صاحبه، ولو لم يبلغ نصيب كل واحد نصابا لا يجب شيء، وفي شرح الطحاوى : فإن كان نصيب كل واحد منهما على الأفراد

(١) وكان في الأصول ما : فلا زكاة فيه على أحد .

يلغ نصابا كاملا تجب الزكاة ، إلا فلا ، سواء كانت شركتهما شركة عنان أو شركة معاوضة أو شركة بالإرث وغيره من أسباب الملك ، و سواء كانت في مرعى واحد أو في مراعى مختلفة - و يان ذلك . عشر من الإبل بين شريكين تجب على كل واحد منهما شاة ، وإن كانت عشرين من الإبل بين رحلين تجب على كل واحد منهما شاتان ، و كذلك إذا كان ستون من البقر يجب على كل واحد منهما تبيع أو تبيعة ، و كذلك إذا كان ثمانون من الغنم بين رحلين يجب على كل واحد منهما على هذا الاعتبار . و في الحاتبة : ولو كان الثمانون بين أربعين رجلا لرحل منهم من كل شاة نصفها ونصف الباقي بين تسعة و ثلاثين رجلا : ليس على الأربعين صدقة و هو قول محمد ، هكذا روى عن أنى يوسف في الكتاب ، و في شرح الطحاوى : و هو قول أبى حنيفة و زهر ، لأنه لا يقسم ، و لا كذلك إذا كان بيه و بين رحل واحد لأن ذلك مما يقسم . و كذلك إذا كانت بيه و بين ستين نفرا ستون بقرة ، و الإبل على هذا الاختلاف . و الذهب و الفضة إذا كانت بين رحلين و أموال التجارة إذا كانت بين رحلين . كذلك يعتد بصيب كل واحد منهما على حدة . و ذكر الطحاوى فقال : الزرع على هذا على قياس قولها ، فأما على قياس قول أبى حنيفة لا يستقيم هذا الكلام لأن المذهب عنده أن العُشر في قليل الخارح و كثيره من غير اعتبار النصاب ، و عدهما يعتد به النصاب خمسة أوسق .

و إذا أخذ المصدق الصدقة من مال بين رحلين بالشركة ينظر . إن كان ما أخذ من حصة كل واحد منهما كان واجبا عليه فلا يرجع بينهما ، و إن كان أخذ من أحدهما لأجل صاحبه رجع بذلك القدر على شريكه - و ياه : ثمانون من الغنم إذا كان بين رحلين فأخذ المصدق منهما لا تراجع بينهما لأن ذلك القدر كان واحدا على كل واحد منهما ، و لو كانت هذه الثمانون بينهما أملائا لخال الحول فله تعب فيها شاة واحدة على صاحب الثلاثين دون صاحب الثلث ، و إذا حصر المصدق فانه لا ينتظر القسمة و لكنه

(١) راجع ص ٢٨٥ .

يأخذ من عرضها شاة واحدة فيرجع صاحب الثلث على صاحب الثلثين بثلث قيمة الشاة .
 ٢ : ولا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق - تفسير اللفظ الأول : رحل له مائة
 وعشرون من الغنم ليس للساعي أن يجعل كل أربعين في مكان و يأخذ من كل أربعين
 شاة ، و تفسير اللفظ الثاني : أن يكون بين رحلين أربعون شاة لكل واحد منها عشرون
 ليس للمصدق أن يجمع بين الكل و يأخذ منها شاة . و في شرح الطحاوى . و كذلك
 إذا كانت ثمانون من الغنم بين اثنين لخال عليها الخول فانه يأخذ منها شاتين ، فلو أراد
 صاحب الغنم أن يعطيه شاة واحدة و يجمع بين ملكيها حثية للصدقة ليس لهما ذلك
 لأن أملاكهما متفرقة فلا يجمع لأجل الزكاة .

٣ : و ما كان بين حليطين فانهما يتراجعان بالسوية ، قالوا : أراد بذلك إذا كان
 بين رحلين إحدى وستون من الإبل لأحدهما ست و ثلاثون و لآخرهما خمس وعشرون
 فأخذ المصدق منها بنت محاص و بنت لول فان كل واحد منها يرجع على شريكه
 بحصة ما أخذ الساعي من ملك زكاة شريكه .

الفصل الثالث عشر في زكاة الديون

يجب أن يعلم بأن من عليه الدين لا يخلو : إما أن يكون مقرا بالدين ، أو جاحدا
 له ، و إما أن يكون مليئا ، أو معلسا ، فان كان مليئا و كان مقرا بالدين فلا يخلو : إما أن
 وجب الدين بدلا عما هو من مال التجارة كدال الدراهم و الدنانير و عروض التجارة
 و ما أشبهه و هو الدين القوي ، أو وجب بدلا عما هو مال إلا أنه ليس للتجارة كشمس
 عبيد الخدمة - و في الحقة و بيوت السكنى ، و في الصاب : و ممن عروض البذلة و هو الدين
 الوسط ، أو وجب بدلا عما هو ليس بمال كالمهر و الدية و بدل الخلع و الصلح عن
 دم العمد و ما أشبهه و هو الدين الضعيف . فواجب بدلا عما هو مال التجارة لحكمه عند
 أي حيلة أن يكون مصابا قبل القبض تجب فيه الزكاة و لكن لا يجب الاداء ما لم يقبض
 منه أربعين درهما ، شرح الطحاوى : فإذا قبض أقل من ذلك لا يزكى ، ثم يعتبر في

الاداء أرمون أرمون حتى يقض كله ، وما وجب بدلا عما هو مال إلا أنه ليس للتجارة فحكمه في رواية عنه أنه لا يكون نصابا قبل القبض وعلى هذه الرواية اعتمد السكرخي ، وفي النصاب : وهو الصحيح ، م : وفي رواية الاصل عنه أن يكون نصابا قبل القبض وتجب فيه الزكاة ولكن لا يجب الاداء ما لم يقض منه مائة درهم ، وفي الحاشية : ويمتد بما مضى من الحول قبل القبض في الصحيح من الرواية . م . وما وجب بدلا عما هو ليس بمال فحكمه على قوله الأول أنه يكون نصابا قبل القبض ، وعلى قوله الآخر لا يكون نصابا قبل القبض هو الصحيح ، وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه سوى بين ما وجب بدلا عما هو مال التجارة وبينما وجب بدلا عن مال ليس هو للتجارة وقال : إذا قبض منهما أربعين درهما يجب عليه الاداء بقدر ما قبض ، أما على قولهما بالديون كلها سواء وهي نصاب كله تجب فيه الزكاة قبل القبض إذا حال الحول لكن لا يجب الاداء قبل القبض وإذا قبض شيئا منه يجب الاداء بقدر ما قبض قليلا كان أو كثيرا إلا الدية وبدل الخلع والكتابة فإيهما ليسا بسبب حتى يقبض ويحول عليها الحول ، شرح الطحاوي : وكذلك الدية إذا لم يحكم بها . الخاتمة : وكذا لو كان بين رجلين عبد للتجارة وقيمته ألف درهم فأعتقه أحدهما وهو معسر واحتار الآخر استسعاء العبد فقبض السعاية بعد سنين لا زكاة عليه ما لم يحل الحول بعد القبض .

م : وفي كتاب الاجتناس حمل مسألة المهر على وحين فقال : إن تزوجها على إبل بنير أعيانها ثم قبض حمسا من الإبل بعد الحول فلا زكاة عليها في قولهم ما لم يحل عليه الحول بعد القبض ، [وإن تزوجها على إبل بعينها فكذلك عند أبي حنيفة ولا زكاة حتى يحول عليها الحول بعد القبض] ، وفي الخاتمة : وقال أبو يوسف ومحمد : تجب الزكاة بحكم الحول المأمور ، م : وكذلك إذا كان المهر مائة درهم فهو على هذا الخلاف ، هذا كله لفظ كتاب الاحساس للناطلي ، وسيأتي مسألة المهر في آخر هذا الفصل .

و أما الدين الموروث فالجواب فيه في حق الوارث عندهما كالجواب في حق المورث

على التفاصيل التي مرت ، وأما عند أبي حنيفة إن وجب الدين في حق المورث بدلا عما ليس بمال فانه لا يكون نصبا في حق الوارث قبل القبض ، وإن وجب الدين في حق المورث بدلا عما هو مال ذكر أبو سليمان في نواذر الزكاة أنه يعتبر حكم الوارث بالمورث فتجب الزكاة فيه قبل القبض ولا يخاطب بالأداء قبل قبض ، وإذا قبض منه شيئا إر وجب في حق المورث بدلا عما هو مال التجارة فإذا قبض منه أربعين درهما يؤدي زكاته وإن وجب في حق المورث بدلا عن مال ليس هو للتجارة فإذا قبض منه مائتي دراهم يؤدي زكاته ، وذكر هشام في نواذره عن أبي حنيفة أنه لا يكون نصبا قبل القبض وفي الظهيرية . ويعد بما مضى من الحول . م . وذكر الحاكم الشهيد في المنتقى عن الحسن ابن أبي مالك قال . سمعت أبا يوسف في سه سح وستين ومائة يحكي عن أبي حنيفة أن قال في الميراث : لا يركبه لما مضى ، وهي الرواية التي رواها هشام قال : وإنه كان أمرا علينا في سنة تسع وتسعين ومائة أن أبا حنيفة قال في الميراث : إذا أخذ مائتي دراهم زكاة لما مضى ولم ينتظر بها إلى أن يحول الحول بعد القبض ، وهكذا روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أيضا ، وفي ظاهر الرواية لأبي حنيفة . المورث قبل القبض يكون نصبا تجب فيه الزكاة ولكن لا يجب الأداء ما لم يقبض من مائتي درهم سواء وجب له الدين في حق المورث بدلا عما هو مال التجارة أو بدلا عن مال ليس هو للتجارة .

و أما الدين الموصى به فلا ذكر له عن أبي حنيفة في ظاهر الرواية ، وروى أبو سليمان في نواذر الزكاة عن أبي حنيفة أنه لا يكون نصبا قبل القبض . وفي الحجة وأما الدين الاضعف ما يملكه بغير صل كالمراث والوصية لحكمه حكم الصعيف - وهذا إذا لم يكن مال سواء ، أما إذا كان له مال بلغ نصبا فيقدر ما أخذ قليلا كان أو كثير يضم إلى ما عنده ويؤخذ النصاب وما صم إليه جميعا ، لأنه مستعاد إلى ما عنده .

م : أما الأجرة في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة هو نصاب قبل القبض لكن لا يلزمه الأداء ما لم يقبض منه مائتي درهم ، روى بشر بن الوليد عنه أنه لا يكون نصبا

قبل القبض ، وروى عنه في الامالى : أن العد المستأجر إذا كان للتجارة فهو نصاب قبل القبض ويحب الاداء إذا قبض [أربعين درهما ، ولو كان للخدمة يكون مصابا قبل القبض ويحب الاداء إذا قبض] مائتي درهم . فتاوى الحجة . رحل له ألف درهم فاستأجر دارا عشر سنين ودفع الدراهم ولم يتمكن من السكى حتى مضت المدة . فان الآخر ملك الاخرة فتجب عليه زكاتها ، إلا قدر مائة ماله وجب ردها إلى آخر السنة فصار ديننا عليه فيمتنع بقسطه من الزكاة ، وفي السنة الثانية يطرح ركاة مائة أخرى ، ثم في كل سنة يلحقه دين مائة وما وجب عليه قبل ذلك أيضا ، وفي الكسور أيضا لا تحب الزكاة [عند أبي حنيفة ، فإذا تم عشر سنين وحب رد جميع الآلاف ، وردها لا يسقط الركاة] عه لأن الآلاف لم يتعين للمسخ ، وأما المستأجر في السنة الأولى لا يحب عليه شيء لأن الآلاف بتأهها حرج عن ملكه ومضى السنة الأولى ملك قدر مائة ، وفي السنة الثانية قدر مائتين إلا أنه لم يحل عليه الحول ، ومضى السنة الثالثة وحب عليه ركاة ثلاثمائة ، فبعد ذلك مضى كل سنة يستفيد مائة فيصم إليه فيزكى إلا قدر ما وحب من الركاة في الكسور . وفي الكاف . ولو قبض المستأجر الدار ولم يسلم الأجرة فالمؤجر ما هنا كالمستأجر ، والمستأجر كالمؤجر - أى على المستأجر أن يزكى للسنة الأولى تسعمائة و للسنة الثانية ثمانمائة ويرفع لكل سنة منه مائة إلا ركاة ما مضى ، والمؤجر يزكى للسنة الثالثة ثلاثمائة وللرابعة أربعمائة . ولو تقابضا فلا زكاة على المستأجر ، وتحب على المؤجر ركاة كل سنة ويرفع من ذلك ركاة ما مضى . وفي الخانية : إذا عمل الآجر الأجرة ونق المال في يده سنين حكى عن الشيخ الإمام أبى بكر محمد بن الفضل أنه قال : إن كانت الأجرة من الدراهم أو من الدنانير كان زكاتها على الآجر لأنه ملكها بالقبض ، وعد انصاح الإجارة لا يلزمه رد عين المقبوض وكان بمنزلة دين لحقه بعد الحول ، وقال الشيخ الإمام على بن محمد البزدوى ومجد الأئمة السرخي : إن زكاتها تحب على المستأجر أيضا لأن الناس يعدون مال الإجارة ديننا على

الآجر - وفي الظهيرية: وفيه نظر، ح: ' وفي بيع الوفاء^٢ المهود بسر قد تجب زكاة الثمن على النافع، وعلى قول الشيخ الإمام الزاهد على بن محمد البردوي ومجد الأئمة السرحكي تجب على المشتري أيضا - وفيه نوع إشكال وهو أنه لو اعتبر ديننا عند الناصر ينفي أن لا تجب الزكاة على الآخر والنافع لأنه مشغول بالدين، ولا تجب على المشتري والمستأجر أيضا لأنه وإن اعتبر ديننا للمستأجر فليس بمستمع في حقه لأن لا يمكنه المطالبة قبل فسخ الإجارة، وكان هذا بمنزلة الدين على الجاحد وثمة لا تجب الزكاة ما لم يحل الحول بعد القبض. وإن كانت الإجارة عينا وبقي العين في يد الآجر لما وقت اصباح الإجارة تسقط الزكاة عن الآخر لأنه استحق عليه عين مال الزكاة الفتاوى العتائية. ولو أحر داره معرض وبوى التجارة صار العرض للتجارة، وإلا لم يبر التجارة إن كان للتجارة صار العرض للتجارة من غيرية.

الخاية. وفي دية المقتول إن قضى القاضى بالدية من الدراهم أو الدنانير وقضى ورثة المقتول بعد الحول على قول أنى حبيبة لا تجب الزكاة ما لم يحل الحول بعد القبض وإن قضى القاضى بالدية من الإبل لا زكاة في قولهم حتى يحول الحول بعد القبض.

م وأما المشتري قبل القبض فقد قال مشايخ العراق إنه لا يكون نصا قبل القبض عندهم جميعا، وفي المتن: إنه لا يكون نصا قبل القبض من غير ذكر الخلاف على ما يأتي في آخر الفصل إن شاء الله تعالى قال غيرهم من المشايخ: هو على الخلاف الذي ذكرنا في الثمن، قال بعضهم: هو صاب قبل القبض بلا خلاف، قالوا: وإليه أشار في الجامع الكبير، قال مشايخنا: الاختلاف الذي ذكرنا في ثمن عبيد الخدمة وعروض التخار هو كذلك في صمان استهلاك المعد للخدمة أو للتجارة، وفي نوادر المعلى: إن ثمن

(١) أى الخاية (٢) بيع الوفاء: هو المشروط به رجوع المبيع للنافع إذا رد الثمن على المشتري صورته أن يقول النافع للمشتري: بعث منك على أن تبعه منى متى جئت بالثمن، وهذا البيع باطل وهو رهن وحكمه حكم الرهن هو الصحيح (رد المحتار - الزكاة والبيع).

عبيد الخدمة نصاب قبل القبض وقيمة عد الخدمة المستهلك لا يكون نصابا قبل القبض .
 هذا الذى ذكرنا إن كان من عليه الدين مليئا مقرا بالدين ، وإن كان من عليه الدين
 مفلسا مقرا بالدين فإن كان القاضى فليس ما عليه من الديون لا يكون نصابا قبل القبض
 عند أبى يوسف ومحمد ، وعند أبى حنيفة يكون نصابا . وفى الحاية . وإن كان المديون
 مقرا إلا أنه معسر فهو نصاب . م . هذا إذا كان مقرا بالدين ، فإن كان جاحدا وليس
 لرب الدين عليه يبة فهو فى معنى التاوى . وفى الحاية : وإن كان مقرا فلما قدمه إلى
 القاضى جحد فقامت عليه البية ومضى رمان فى تعديل الشهود ثم عدلوا سقطت عنه
 الزكاة من يوم جحد عند القاضى . وفى الخلاصة النخاية . وإن كان المديون مقرا بالدين
 فى السر ويحمد فى العلانية روى عن أبى يوسف أنه لا تحب عليه ركاة ما مضى .

م : وفى المتقى ابن سماعة عن محمد : رجل له على معسر دين ألف درهم فاشتري
 بالآلاف من المعسر دينارا ثم وهب له الديار وحت عليه ركاة الآلاف . وفيه أيضا .
 رجل له مائتا درهم فتزوج امرأة على حجة ثم حال عليها الحول لم تجب عليه ركاة الآلاف
 لأن الحجة عليه دين بحكم السب ، وأراد به الإحجاج وذلك بصرف مال يملكها من
 أعمال هى حجة وقد التزم هذا معاوضة فيكون لازما فيكون لها مطالبا من جهة العباد
 فيسمع السبية فى المائتين .

هشام قال قلت لمحمد : رجل له مال على وال من الولاية وهو يقر به إلا أنه
 لا يعطيه ولا يعتدى عليه ؟ قال : يطله باب الخليفة فإذا طلب ولم يصل إليه فى سنة
 فلا ركاة عليه .

وإذا هرب المديون من رب الدين إلى مصر من الأمصار فعليه الزكاة فيما يقبض
 منه ، وفى النخاية : ولو كان الدين على مقر هرب المديون إلى مصر من الأمصار فعليه
 الزكاة فيما يقبض منه لأنه قادر على أن يطالب أو يبعث بذلك وكيلًا ، وإن لم يقدر على
 طلبه وعلى الوكيل فلا ركاة عليه .

وفي الفتاوى العتابة: ولو حال على الدين سون قبض مائتين ركي لهذه المائتين بسنة، وإن قبض أيضا مائتين وعنده ما بقي أو بقي معه زكى أربعمائة للسنتين. وفي المنتقى: له على رجل ثلاثمائة درهم حال عليها ثلاثة أحوال ثم قبض مائتين: ركي للحول الأول خمسة، وللحول الثاني أربعة، وكذا للثالث، وفي الخانية. وهو زكاة عن مائة وستين، ولا شيء في الفضل لأنه ما دون أربعين.

م: شرع أن يوسف: رجل له على رجل ألف درهم دين حال عليه الحول ثم إن رب الدين وهب ذلك الدين من الذي عليه الدين ينوى زكاة الدين أو زكاة مال عنده سواء والذى عليه محتاج فإن أبا حيفة قال لا يجزئه ذلك من زكاة الدين ولا من زكاة العين، وهو قول أبي يوسف، وهذا الجواب خلاف ما ذكرنا في مسائل الجامع، إلا أن يكون مراده أن ينوى به زكاة دين آخر.

هشام عن محمد: رجل له ألف درهم التفت لقطعة ألف درهم وعرضا سنة ثم تصدق بها في القياس لا زكاة عليه في ألفه لأن لصاحب القطعة أن يخافه فيها، ولكن يستحسن أن يزكها، قال. وبه أخذ.

وفي المنتقى: وإذا اشترى الرجل غنما سائمة وهو يريد أن تكون سائمة أيضا لحال عليها الحول ثم قضها فلا زكاة على المشتري لما مضى، ويستقل لها حولا بعد القبض. وفي الخانية: وكذا السائمة إذا غصها رجل والغاصب مقر بالغصب إلا أنه يمنعها من المالك ثم ردها على المالك بعد الحول لا زكاة على صاحب الغنم فيما مضى. وكذلك لو تزوج امرأة على مائة شاة والمرأة تريد بها السائمة فلم تقبصها حتى حال الحول فلا زكاة على المرأة فيها لما مضى.

رجل له ألف درهم مكث عنده شهرا ثم أتلف لرجل متاعا قيمته ألف درهم ثم أبراه صاحب المتاع عن ضمانه قال أبو يوسف: إذا تم الحول على الألف منذ ملكها

ركاها ، وفى الحاية : وقال رفر . يستقبل حولاً بعد الإبراء . وفيها ' ولو كانت السائمة رها عند رحل بألف وللراهن مائة ألف فحال الحول على الرهن فى يد المرتهن كان على الراهن زكاة ما كان عده من المال الألف التى هى دين عليه . ولا زكاة عليه فى غم الرهن لأنها كانت مصمومة بالدين .

الفصل الرابع عشر فى المال الذى يتوى ثم يقدر عليه

إذا كان لرجل على غيره دين وهو حاحد فإن لم يكن لرب المال بينة عادلة على الدين فإنه لا يكون مصاباً بعد علمائنا الثلاثة ، وهذه المسألة فى الفقه يسمى « مال الضمار » ، و مال الضمار كل مال بقى أصله فى ملكه ولكن رال عن يده روالاً لا يرجى عوده فى العالب ، وفى الخلاصة الحاية هو مال غير متففع ، مأخوذ من . بمعبر ضامر - أى مهزول . م . وإذا كانت له بينة عادلة ذكر فى الأصل أنه يعقد مصاباً وسوى بين الإقرار وبين البينة ، وذكر فى الجامع الصغير أنه لا يعقد مصاباً ، والمدكور فى الجامع الصغير رحل له على آخر دين فحده سبب ثم أقام البينة عليه لا بزكيه لما مضى ، وفى الخلاصة الحاية . وقال الشافعى . عليه زكاة ما مضى ، ومن مشايخنا من قال ما ذكر فى الجامع الصغير مؤول وتأويله إذا لم يكن صاحب المال عالماً أن له بينة عادلة ، فإن كان له بينة عادلة إلا أنه سبها ثم تذكر ، أو يكون تأويله أنه لم يكن له بينة من الابتداء ثم صار له بينة من الابتداء بأن أقر المديون بين يدي الشهود بعد ما حدها ، فأما إذا كان له بينة عادلة من الابتداء وهو عالم فله يعقد مصاباً ولزمته زكاة ما مضى ، ومن مشايخنا من قال : لا يعقد مصاباً على كل حال . وفى الحاية . وفى الأصل لم يجعل الدين المحجود مصاباً ولم يحصل ، قال شمس الأئمة السرحسى : الصحيح جواب الكتاب ، م . وذكر هشام فى نوادره عن محمد ما يؤيد قول هؤلاء فقال . لا زكاة عليه فيما مضى . وإن كانت له بينة عادلة وهو يقدر على أن يقيمها قال الكرخى فى كتابه : فإن كان القاضى يعلم بالدين (١) أى الخالية .

عليه زكاة ما مضى ، و فى الكافى : و فى مقربه تجب مطلقا سواء كان مليئا أو معسرا أو مفلسا . و فى الحجة : عن أنى يوسف : إذا حلف المديون بعد الحهود سقطت الزكاة ، و إذا أودع عد إنسان لمجدد و حلف فكذلك .

م . و العد الآبق الذى لا يعلم مكانه - و فى الحاية . عاد إليه بعد سين - م : و المنصوب - و فى الحاية : المجهود و الضال و المفقود ، و فى الهداية : و المال الساقط فى الحر - م : و الذى علب عليه العدو ثم أصابه المسلمون و المال المدفون فى الصحراء إذا سى المالك مكانه - و فى الحجة و المسروق - م : فهذه الاموال لا يعقد بصاها عد علمائنا الثلاثة .

و إن كان المال مدهونا فى بيته أو فى داره - و فى الحاية أو دار غيره - و سى مكانه ثم ، وجده بعد سين كانت عليه زكاة ما مضى ، و فى الكافى : لو كانت الدار عطية لا يعقد بصاها . م . و إن كان المال مدهونا فى أرضه أو كرمه فيه اختلاف المشايخ ، و ذكر فى الأصل إذا دفن ماله فى أرضه و سبه فلا زكاة ، قال القاضى الإمام علاء الدس فى مختلفاه . من مشايخنا من قال : أراد محمد بالارض المذكورة فى الأصل المغارة لا الارض المملوكة ، و من مشايخنا من قال : لا زكاة فى المدفون فى الأرض و إن كانت الارض مملوكة له .

، فى القدورى . إذا كان الغريم يقر فى السر و يحدد فى العلانية فلا زكاة فيه . الهداية : و لو كان على مقر مجلس فهو نصاب عد أنى حنيفة لأن تمليس القاضى لا يصح تنذه ، و عد محمد لا يجب لتحقق الإفلاس ، و أبو يوسف مع محمد فى تحقق الإفلاس و مع أنى حنيفة فى حكم الزكاة رعاية لحق الفقراء .

جامع الحوامع : الكفار استولوا على أموال المسلمين و أحرزوها ثم قدر المالك بعد سين لا تجب الزكاة لما مضى حلالا للشافعى و فيه حربى أسلم و مكث سنين لا يأخذ الإمام زكاة ما مضى ، كذا فى عسكر أهل البغى ، و لكن يؤدى ديانة إن علم بالحووب ، إلا فلا .

وفي المتن عن محمد : رجل أودع رجلا لا يعرفه مالا ثم أصابه بعد سنين فلا زكاة عليه لما مضى ، وهو المدفون في المعازة لا يعرف موضعه سواء ، وإن كان يعرفه فليس فيه ثم تذكر زكي لما مضى ، وهو المدفون في بيته إذا نسي مكانه سواء .
الفتاوى العتائية : ولو كانت له مائة درهم فقل أنها ودبنة عنده ثم علم أنها ملكة بعد ما حال الحول تجب الزكاة . ولو رهن دراهم لا يعقد رهبا ما دام رها .

الفصل الخامس عشر

في المسائل التي تتعلق بالعاشر

يجب أن يعلم بأن العاشر ، من نصه الإمام على الطريق ليأخذ الصدقات من التجار ليأمن التجار لمقامه في الطريق من شر اللصوص ، وقد صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نصب عشارا وكذا الحلفاء بعده ، وكما يأخذ العاشر صدقات الأموال الظاهرة يأخذ صدقات الأموال الباطنة التي تكون مع التجار .

قال محمد في الأصل : إذا مر على العاشر بعض النصاب وقال ليس لي مال غير هذا ، أو قال لي مال آخر في يتي إلى تمام النصاب ، فالعاشر لا يأخذ منه شيئا . قال في الجامع الصغير : وإذا مر على العاشر بمال وقال أصبت منذ أشهر ، أو قال علي دين ، وحلف على ذلك قبل قوله - وقوله أصبت منذ أشهر ، يحول على ما إذا لم يكن في يده مال آخر من جنس هذا المال فمر عليه الحول ، لأن حولا الحول على المستفاد ليس بشرط لوجوب الزكاة في المستفاد إذا كان المستفاد من جنس النصاب ، إلا إذا كان المستفاد من الإبل المزكاة عد أبي حنيفة ، وقوله في الكتاب علي دين ، أراد به دين له مطالب من جهة الماد فهو المانع من وجوب الزكاة عنده . وكذلك إذا قال أنا أدبت زكاته إلى الفقراء ، وحلف على ذلك صدق ، وفي الكافي . وعن أبي يوسف أنه لا يشترط التحليف للتصدق ، م . المراد من المسألة أن يدعى الأداء بنفسه من

الاموال الباطنة قبل أن يخرجها إلى السمر لأن أداء الزكاة فى المصر مقوص إلى صاحبها فإذا ادعى الأداء بنفسه فقد ادعى ماله ذلك فكان منكرا حق الآخذ للساعى، م : فأما إذا ادعى الأداء من الاموال الطاهرة أو ادعى الأداء من الاموال الباطنة بعد إحراجه إلى السمر فانه لا يصدق - وفى الهداية وإن حلف - م : ويكون صامنا عد علمائنا، وقال الشافى: يصدق، وفى الكافى: ثم قيل. الزكاة هو الأول، والثانى سياسة مالية، وقيل: هو الثانى لأن الأول ينقلب هلا كما إذا أدى الجمعة بعد أداء الظهر، وهو الصحيح. وإن قال: دفعهما إلى مصدق آخر، فان لم يكن فى تلك السنة مصدق آخر لا يلتفت إلى قوله، وإن كان فى تلك السنة مصدق آخر وحلف على ذلك قبل قوله - وفى شرح الطحاوى فى طاهر الرواية، م. وفى الاصل يقول. إذا جاء بخط الساعى قبل قوله وكف عنه، شرط فى الاصل المجبى. بالخط للتصديق. وفى الجامع الصغير لم يشترط المجبى بالخط، وفى الكافى: وهو الاصح. وفى شرح الطحاوى: وكذلك إذا أتى بالبراءة على خلاف اسم المصدق الذى كان فانه يصدق لأن إتيانها ليس بشرط، وعلى رواية الحسن لا يصدق - م. ووفق على رواية الجامع الصغير بين الزكاة وبين الخراج، فان من عليه الخراج إذا ادعى الأداء إلى عامل فى تلك السنة لا يقبل قوله ما لم يأت بخط العامل ولا كذلك الخط فى الزكاة، ولو جاء بالخط ولم يحلف لم يصدق فى قياس قول أبى حنيفة، وفى قياس قولها يصدق ناه على حوار الشهادة بالخط إذا لم يذكر الحادثة. جامع الجوامع: حلف أنه أدى إلى ساعى آخر فظهر كذبه بعد سنين يؤخذ منه.

م: و كل جواب عرفته فى حق المسلم فهو الجواب فى حق الذى فى هذه العصول إذا مر على العاشر بعض المصاب أو ادعى أنه عليه دين أو لم يحل الحول على ماله أو ادعى الدفع إلى عاشر آخر، فانما يفارق الذى المسلم فى مقدار المأخوذ فان المأخوذ من المسلم ربع العشر ومن الذى نصف العشر، عرف ذلك بأثر عمر رضى الله عنه.

شرح الطحاوى: الرجل إذا كان له سوائم فجاء المصدق يريد أخذ الصدقة فقال

« ليست هي لى ، فالقول قوله مع يمينه و يأخذ العاشر ربع العشر على شرائط الزكاة يصح مواضع الزكاة و يسقط عن ماله الزكاة فى تلك السنة . و يأخذ من الذى نصف العشر على شرائط الزكاة و لكنه يضع مواضع الخراج و لا يسقط عنهم جزية رؤسهم فى تلك السنة ، بخلاف صارى بى تغلب فان عثمان رضى الله عنه صالحهم على صدقة مضاعفة مكان الجزية فاذا أخذ العاشر منهم سقطت الجزية . ٢ : و أما الحرى إذا مر على العاشر بعض النصاب و قال « لى مال فى بلدى إلى تمام النصاب ، أو قال « ليس لى مال آخر ، ذكر فى الجامع الصغير انه لا يأخذ منه شيئا ، و ذكر فى الاصل انه يأخذ منه العشر ، قال مشايخنا : يجب أن يكون الجواب فيه على التفصيل [إن كانوا يأخذون منا من قليل المال] محض مأخذ منهم من قليل المال . - هو تأويل ما ذكر فى الاصل ، و إن كانوا لا يأخذون منا من قليل المال فنحن لا مأخذ منهم من قليل المال . - و هو تأويل ما ذكر فى الجامع . إذا مر الحرى على العاشر نصاب كامل أحد منه العشر إلا إذا علم أنهم يأخذون ما أقل من ذلك أو أكثر و يأخذ منهم مثل ذلك ، و إن علم أنهم لا يأخذون من تحارنا شيئا فنحن لا مأخذ منهم شيئا أيضا ، و اختلف المشايخ فيما إذا علم أنهم يأخذون ما جميع المال ، قال بعضهم : مأخذ منهم جميع المال ، و قال بعضهم : لا مأخذ بل تترك فى أيديهم قدر ما يلعبهم مأمئهم لانا لو أخذنا الكل نحتاج إلى أن نعطهم هذا القدر لأن تليعبهم مأمئهم علينا ، قال الله تعالى (ثم أبلغه مأمنه) فلا تأخذ ذلك من الانتداء لعدم الفائدة . ٣ : و إذا قال الحرى « أصنته مد أشهر ، أو قال « على دين ، فان كان يعلم أنهم يصدقونا فى هذه الأعداد فنحن نصدقهم أيضا ، و إن كان يعلم أنهم لا يصدقونا فنحن لا نصدقهم أيضا ، و إن كان لا يعلم حقيقة الحال لا نصدقهم و يأخذ منهم العشر ، بخلاف الذى فان الذى يصدق فى دعوى هذه العوارض ، و فى الهداية : و لا يصدق الحرى إلا فى الجوارى يقول « من أمهات أولادى ، ، و فى شرح الطحاوى : أو قال لعلبان « هؤلاء أولادى ، يصدق و لا يؤخذ منه شيء ، و فى جامع

الحوامع . وفي أكر سنا لا يقل ، وفي السفاقي : إن قال « هم مدبرون ، لم يلتفت إليه لأن التدبير لا يصح منه ، ولو قال « لم يحل الحول على مالى ، لم يسمع لأن الأخذ منه ليس باعتار حولان الحول ، وكذا لو قال [« على دين ، لا عرة لديون أهل الحرب »] .
م وإذا مر الحربى على العاشر وعشره ثم مر عليه في تلك السنة ثانياً إن كان لم يعد إلى دار الحرب وإنما هو يتردد في دار الإسلام لا يأخذ منه في هذه السنة ثانياً ، قال شيخ الإسلام في شرحه : هذا إذا علم أنهم لا يأخذون من تجارنا في السنة إلا مرة واحدة ما داموا يترددون في دارهم أو لم يعلم ، أما إذا علم أنهم يأخذون ذلك مراراً فنحن نأخذ كذلك أيضاً . وإن كان الحربى قد عاد إلى دار الحرب ثم حرج ثانياً في تلك السنة و مر على العاشر أحد من العشر ثانياً ، قال شيخ الإسلام : وهذا إذا علم أنهم يأخذون من تجارنا كلما دخلوا عليهم مرة أخرى في سنة واحدة ، أما إذا علم أنهم لا يأخذون كذلك فحس لا يأخذ منهم أيضاً . وفي الخلاصة الحانية : فإن عشره ورجع إلى دار الحرب ثم حرج من يومه ذلك عشره أخرى لأنه لما رجع إلى دار الحرب التحق به فاداً حرج مرة أخرى يحتاج إلى حماية جديدة . وفي الحق . ويؤخذ من الحربى كل خرقة وإن حرج في سنة عشر مرات . ٣ . وإذا عاد الحربى إلى دار الحرب ولم يعلم به العاشر ثم علم في الحول الثانى لم يأخذه بما مضى لأن ما مضى سقط لا تقطاً الولاية . فأما المسلم أو الذمى إذا مر على العاشر ولم يعلم به ثم علم في الحول الثانى أخذ بما مضى لأن الوحوب قد ثبت و المسقط لم يوجد .

وإذا مر التاجر على العاشر بمتاع وأخبر أنه قوهى ' أو مروهى والعاشر يظن أنه غ ذلك ويريد فتحه فإن كان في فتحه ضرر على المالك لا يفتح و يقبل قوله مع اليقين ، وإ لم يكن في فتحه ضرر على المالك يفتح وينظر فيه ولا يلتفت إلى قول المالك

(١) قوهى : ضرب من الثياب البيض منسوب إلى قوهستان كورة من كور فارس و فارسيه : قوهى ، و كوهستان : بلاد الجبال .

جامع الجوامع : و يؤخذ من سائمة بنى تغلب ضعف ما يؤخذ من المسلم ، و من نسائهم ضعف ما يؤخذ من نسائنا ، و يؤخذ من مواليتهم الجزية لانه لا عهد معهم ، الهداية : و لو مر صى من بنى تغلب مال فليس على الصى شيء ، و على المرأة ما على الرجل .

الفتاوى العتاية و يؤخذ من رسول اهل البنى العشر و ركاة السوائم لانه مسلم ، و قيل : إن أخذ الساعى من المواشى كرها يحزبه لان حق الاخذ له ، و لو أخذ ريادة على الواجب ظلما فواه عن السنة الثانية لا يحزبه . الحجة . و يؤخذ العشر من صبيان اهل العرب فى الطريق كرجالهم . ٢ . و إذا مر على العاشر بماتى درهم بصاعة فالعاشر لا يأخذ منه شيئا ، و إن مر عليه بماتى درهم مصاربة عند أبى حنيفة فى قوله الاول يؤخذ منه ، و فى قوله الآخر لا يؤخذ منه ، و هو قول أبى يوسف و محمد . و فى الكافى . و إن كان فى المال ربح يبيع بصلبه صابا يؤخذ منه ، و فيه خلاف الشافعى . شرح الطحاوى : إذا مر على عاشر بالعروض و قال « ليست هى للتجارة » أو قال « هى فى يدي بصاعة » أو قال « أنا أجير فيها » فالقول قوله جامع الجوامع . مر على عاشر بمائتين و ربح عليه خمسة فباع منه بدينار جاز . ٢ : و إذا مر العد على العاشر بمال فهذا على وجهين : إن كان فى يده مال المولى فان العاشر لا يأخذ منه شيئا مادونا كان العد أو محجورا ، و إن كان فى يده كسه فان كان محجورا فكذلك الجواب ، و إن كان مأذونا وليس عليه دين و استجمع شرائط الركاة فعند أبى حنيفة فى قوله الاول لا يأخذ منه شيئا و هو المذكور فى الجامع الصغير ، و فى قوله الآخر يأخذ ، و هو قول أبى يوسف و محمد . و فى السعناقى : و إذا كان على العبد دين يحيط بماله فحينئذ لا يؤخذ منه سواء كان معه مولاة أو لم يكن . إذا مر التاجر على عاشر أهل الخوارج فأخذ منه العشر ثم مر على عاشر أهل العدل أخذ منه ثانيا . الفتاوى العتاية : و لا يأخذ العشر من الوصى إذا قال « هذا مال اليتيم » ، الحجة . و لا يأخذ من العبد و لا من المكاتبين .

الفتاوى التاريخية (كتاب الزكاة - إيجاب الصدقة وما يتصل به من الهدى) ج - ٢

وإذا مر العاشر على مال لا يبق - شرح الطحاوى من سنة إلى سنة . م : نحو الطيخ والقثاء والومان والقند والسفرجل والعنب والتين وقد اشتراه للتجارة فالعاشر لا يأخذ منه شيئا ، وفي شرح الطحاوى . وإن كان يساوى مائتى درهم فصاعداً عد أى حنيفة . خلافاً لهما ، وفى جامع الحوامع . وكذا لو اشتراه من مال التجارة بعد الحول .

م : وإذا مر الدى على العاشر بخمر أو خبز للتجارة - وفى السفاق وهما يساويان مائتى درهم - عشر الخمر دون الخبز عد علمائنا الثلاثة ، وفى شرح الطحاوى : فى ظاهر الرواية ، وقال الشافعى : لا بعشرهما ، وقال زهرى : بعشرهما إذا مر بهما حملة ، كأنه جعل الخبز تبعاً للحمر ، وإن مر بكل واحد على الأهراد عشر الحمر دون الخبز - م : ومعنى قولهم « عشر الحمر » أنه ينظر إلى قيمة الحمر ويأخذ نصف عشر قيمتها ، وطريق معرفة قيمة الخمر الرجوع إلى أهل الدمة - هكذا روى عن محمد . ولم يذكر محمد حكم حلود الميتة إذا مر بها الذى على العاشر ؟ قالوا . ويدعى للعاشر أن يعشرها .

الفصل السادس عشر

فى إيجاب الصدقة وما يتصل به من الهدى

قال محمد فى الجامع : إذا نذر الرجل أن يتصدق شاتين وسطين فتصدق بشاة سمينة تعدل شاتين وسطين يحزبه عن الشاتين ، ولو قال « لله على أن أهدى شاتين وسطين » فأهدى بشاة سمينة تساوى شاتين وسطين لم تجز إلا عن شاة واحدة ، وفى شرح الطحاوى : ولو أدى ثوباً جيداً يعدل ثوبين لم يجز إلا عن ثوب - م : قالوا : إذا أراد به الذبح أو لم يسكن له نية ، أما إذا أراد التصديق فتصدق شاة سمينة يعدل شاتين وسطين يدعى أن تجزبه من الشاتين ، والجواب فى النذر بالإعتاق فظير الجواب فى النذر بالإرأقة حتى لو نذر أن يعق عبيدين وسطين فأعتق عبداً مرتفعاً يساوى عبيدين وسطين لا يجزبه

إلا عن عدد واحد . وإذا قال : الله على أن أتصدق بدين وسطين ، فتصدق بعدد مرتفع
يلغ قيمته قيمة وسطين يجوز ، شرح الطحاوى إذا أوجب على نفسه صدقة فقير
حطة حيدة وأدى مكانها ردينا سقط عنه الدر في قولها ، وفي قول محمد وره عليه أداء
المفضل جامع الجوامع : نذر صرعه إلى الغزو فصرف إلى الحج والمساكين لا يجوز .
« الله على طعام عشرة » ، ونوى ما يكفي لواحد حار . « إن أكلت هذا الطعام فعلى أن
أهديه إلى بيت الله » ، فأكل فلا شيء . « مائة شاة بين اثنين فقال : كل شاة لى هدى ، أهدى
نصيه . الكافي . نذر أن يتصدق بدين فقير دقل فتصدق بنصف حيد يساويه جار عن نصه
بخلاف حسن آخر بأن يتصدق بنصف فقير يساويه . م عيسى بن أبان عن
محمد . إذا قال : الله على أن أتصدق بهذا الدرهم ، فصاع الدرهم فقال : الله على أن
أتصدق بهذا الدينار مكان الدرهم الذى صاع ، وحب عليه أن يتصدق بالدينار ، فإن
وحد الدرهم وصدق به بطل عنه الدينار . اللؤلؤ الحية . إذا قال : « إن دخلت هذه
الدار فله على أن أتصدق بهذه المائة الدرام » ، ودخل الدار وهو يوى بدخوله أن
يتصدق عن زكاة ماله فدخل ثم تصدق بها لا يجزئ عن الزكاة . الحاية . رجل قال
« إن يموت من هذا العم فله على أن أتصدق بهذا الدرهم حبرا » ، ثم أراد أن يتصدق
بالقيمة لا بالحبر جار . الفتاوى العتابة . ولو بد أن يتصدق على مسكين واحد
فتصدق بها على مسكين أو على عكسه حار القيمة : ولو قال : الله على أن أطعم هذا
المسكين هذا الطعام بعينه ، فأعطاه غيره حار ، والأفضل أن يعطيه ذلك ، ولو قال
« الله على أن أطعم هذا المسكين شيئا » ، ولم يعين فلا بد من أن يعطيه الذى سماه لأنه
لما لم يعين المدور صح تعيين الفقير فلا يجوز أن يعطى غيره . وذكر فى أول بوادر
الصوم : إذا عين المسكين أو عين الدرهم فصره إلى مسكين آخر أو صرف درهما آخر
جاز عندنا خلافا لزم . وفي جامع الجوامع : « إن قضت مالى على فلان فهو فى
المساكين » ، فقبض خمسا وخمسا يتصدق بالخمس الباقية . « إن ربحت فى ألفى فى المساكين ،

الفتاوى التاريخية (كتاب الزكاة - إيجاب الصدقة وما يتصل به من الهدى) ج - ١

فأقرص رحلا وهو يدهمه مضاربة ورجح يتصدق . إن اشترى بهذا الثوب أو التبر شيئا
فهذا في المساكين صدقة فاشترى لا يتصدق . الولوالحية : ولو كان له مائتا درهم فقال
« هي في المساكين صدقة » إن كلمت فلانا ، فحنت ثم حال الحول عليه فتصدق بها وحب
عليها ركاتنا خمسة دراهم لأن الدر لا يجمع وحب الزكاة ، وجوب الزكاة لا يمتنع
التصدق في المال ، ولو تصدق بحمسة دراهم عن ركاتنا ثم تصدق بما بقي عما حنط
وجبت عليه خمسة دراهم أيضا يتصدق بها ، وذكر في الجامع الكبير : أنه لا يجب عليه
التصدق بحمسة أخرى . جامع الجوامع : « كل يوم أكلمك على بدنة ، فكله و
يومين كل يوم مرة عليه بدتان ، ولو قال « كل شهرين أكلمك فيهما على » بذلك
الكلام بدنه ، وكله في شهرين مرارا عليه بدنة واحدة . قال « لله على إطعام عشر
مساكين ، فأطعم أهل الدمة حار . » لله على أن أهدي شاة ، فأهدي عبياء لم يحجز
« لله على أن أتصدق على فلان هذه الدراهم ، وهو ميت فتصدق جاره حيا لا إلا بأمره
« لله على أن أعتق عدي هذا ، فاعه فاشتره فاعتقه فانه يستغفر ولا يتصدق بشئ ولا قيمته
م المولى عن أبي يوسف إذا قال « إن أصبت مائة درهم فله على أن أؤدى ركاتنا -
حمسة دراهم ، فأصاب مائة فلا شيء عليه لأنه التزم غير المشروع . في فتاوى الشيب
أبي الليث . إذا قال « إن رزقي الله مائتي درهم فله على ركاتنا عشرة ، فملك مائتي
لا يلزمه إلا الخمسة . وفيه . إذا قال « لله على أن أتصدق على فقراء مكة [بكدا - أ
قال . مائة صدقة على فقراء مكة] ، فتصدق على فقراء بلخ جار - وفي الفتاوى
الغاية : بخلاف الوصية ، م . وهو نظير من جعل على نفسه الصوم أو الصلاة بمائة
فصل وصامها ما يجوز . وفي المتن : إذا قال « لله على أن أتصدق بهذا الدر
على هذا المسكين ، لا يلزمه شيء ، رواه الحسن بن أبي مالك عن أبي يوسف إذ ليس
لله تعالى من حقه في العين إيجاب ، ولو كان المسكين بغير عينه يلزمه ذلك وهذا

الجواب بخلاف جواب الروايات المشهورة . وفيه أيضا روى المولى عن أنى يوسف إذا قال : الله على أن أتصدق من هذه العشرين عشرة دراهم ، فتصدق بعشرة منها ولا ية له لم يحزه فيما جعل على نفسه ، ولو تصدق بالعشرين كلها ولا ية له أحراه . وفي القدورى : إذا قال : الله على أن أتصدق هذا الدرهم يوم يقدم فلان - ثم قال : إن كليت فلانا فعلى أن أتصدق بهذا الدرهم . وكلم فلانا وقدم فلان أحراه أن يتصدق بذلك الدرهم ولا يلزمه غير ذلك . جامع الجوامع : « إن بعته شمه في المساكين صدقة ، فباع ثم رد بعيب قل التقاض قضاء أو رضاء لا يتصدق ، وبعد التقاض والش رد مثله . » إن بعته بهذا الالف على أن أتصدق ، فباع بها لا يلزمه . « إن تروحت فلانا فمهرى صدقة ، فتزوجت ثم بطل بالردة أو التقييل قل القص لا تتصدق . م . إذا قال : إن كليت فلانا فعلى أن أتصدق بهذه الدراهم ، فكلم فلانا ووجب التصديق بها فأعطاه من زكاة ماله أو كفارة يمينه عليه أخرى مكافأ . وفي الجامع أيضا . إذا قال : الله على إطعام المساكين أو إطعام مساكين . فان أنا خيفة قال . هذا على عشرة في الوحيين جميعا ، وهذا استحسان . وفي هبة الوازل . رحل في يده دراهم فقال : الله على أن أتصدق بهذه الدراهم ، فلم يتصدق حتى هلك فلا شيء عليه ، وفي الخاية : وإن لم يهلك وتصدق بمثلها جار أيضا . وفي وقف النوارل . رحل ذهب عنه شيء . فقال : « إن وحدته لله على أن أقف أرضي هذه على أبناء السبيل ، فوجده يحب عليه الإيقاف ، فان وقف على الأحاب أو على الأقارب الذين يحور له إعطاء الزكاة إياهم جار الوقف فيخرج عن عهدة النذر ، وإن وقف على الأقارب الذين لا يحور له إعطاء الزكاة إياهم جار الوقف ولكن لا يخرج عن عهدة النذر . وفي الجامع . إذا قال : أول كر حنطة أملكك صدقة ، فملك كرا ونصف كر لا يلزمه التصديق بشيء ، ولو قال : أول عبد أملكك فهو حر ، فاشتري عبدا ونصف عبد عتق العبد . الخاية : ولو قال : كل مسعة تصل إلى من مالك فله على أن أتصدق بها . فوجب له شيئا كان عليه أن يتصدق به ، كما لو أرسل النذر ،

الفتاوى التاريخية (كتاب الزكاة - إيجاب الصدقة و ما يتصل به من الهدى) ج -

وإن لم يجب له شيئاً لكى أذن له أن يأكل من طعامه فليس عليه أن يتصدق بشئ .
وفى فتاوى آمو : ولو قال « الله على أن أتصدق شاة بعينها ، فتصدق بغيرها مثل
قيمتها جاز . » وفى نوادر هشام عن محمد . إذا نذر بذبح شاة لا يأكل النادر منها ، ولم
أكل عليه قيمة ما أكل أو مثله . فى الاحساس : ولو قال « الله على أن أنحر ابنى ، أو
ابنتى ، أو : اس ابى ، عليه أن يذبح شاة بمكة ، وفى المطومة فى باب أنى يوسف : حلال
لانى حبيبة ومحمد

وليس فى الدرر بدبح الولد إيجاب وذبح الشاة قاحظ واحده
وفيه : ولو قال « الله على أن أنحر عسى ، أو أمى أو . علامى ، فلا شئ عليه ، وعما
محمد يلزمه فى أمته وعده شاة ' . سئل القاضى مديح الدين عن نذر وقال « لو شعاذ
الله تعالى - أو : إن شئى الله مريض فله على أن أختم القرآن ، لا يصح بده . » ولم
قال « إن قدم عابى فله على أن أصيب هذا القوم ، المعلومين ينظر : إن كانوا أغنيا
لا يصح ، وإن كانوا فقراء يصح . » وفى الخاتبة . ولو قال « إن فعلت كذا فإلى
صدقة فى المساكين ، وله ديون على الناس لا يدخل الديون فى النذر . » ولو قال « إذا
فعلت كذا فألف درهم من مالى صدقة ، فعل ذلك وهو لا يملك إلا ماتى درهم
الصحيح أنه لا يلزمه التصديق إلا بما يملك . » ولو قال « مالى فى مساكين صدقة ، وليس
له مال لا يلزمه شئ . » رجل قال « كلما أكلت اللحم فله على أن أتصدق بدرهم ، فعلى
بكل لقمة درهم ، ولو قال « كلما شربت الماء فعلى درهم ، كان عليه بكل نفس درهم
ولا يلزمه لكل مصة . »

م : إذا قال « إن فعلت كذا فإلى صدقة فى المساكين - أو قال . فكل مالى
فعل ذلك الفعل فالقياس أن يلزمه التصديق بجميع ماله ، مال الزكاة وغيره فى ذلك
سواء ، وفى الاستحسان يتناول مال الزكاة خاصة ، قال القدورى فى كتابه . ولا فرق
(١) وفى أكثر النسخ سوى نسخة م : « وعد محمد يلزمه فى أمته وبه وعبد شاة . »

بين مقدار الصواب و ما دونه لانه وإن قل فهو مال الزكاة ، ولو كان عليه دين محيط بماله يلزمه التصديق بما في يده ، ولو قضى الدين به يلزمه التصديق بمثله ، ولو نوى بهذا الدر جميع ما يملك صحت بيته ، ولو كان له ثمرة عشرية يتصدق بها ، فقال أبو حنيفة : الأرض العشرية لا تدخل تحت هذا الدر ، خلافاً لأبي يوسف ، و قول محمد في الأرض العشرية طير قول أبي حنيفة ، و في المتن عن محمد أن أرض التجارة لا تدخل في هذا الدر - هذا الذي ذكرنا إذا حصل الدر باسم المال ، فأما إذا حصل الدر باسم الملك ما قال : إن فعلت كذا لجميع ما أملكه صدقة في المساكين ، ذكر في كتاب الهبة أنه يتصدق بجميع ما يملكه ويمسك قوته من المشايخ من قال : هذا حوار القياس و في الاستحسان يصرف إلى مال الزكاة ، و إليه ذهب الشيخ الإمام أبو بكر الحلبي و شمس الأئمة السرخسي ، و منهم من قال : لا بل هذا حوار القياس و الاستحسان و إليه ذهب الشيخ الإمام محمد بن إبراهيم الميداني ، قال مشايخنا : إن كان محترفاً يمسك قوت يومه ، و إن كان صاحب حواريت غلة يمسك قوت شهر ، و إن كان دهقاناً يمسك قوت سنة ، فإذا وصل يده إلى شيء من المال بعد ذلك تصدق بمقدار ما أمسك . فإذا حمل الرجل على نفسه حجة أو عمرة أو ما أشبه ذلك بما هو طاعة لله عز و حل و كان الدر مرسلًا يلزمه الوفاء بما سمي و لا تنفعه الكفارة بالاحلاف ، و إن كان الدر معلقاً بالشرط إن كان شرطاً يرجي و حوده كحل مفعله أو دفع مضرة بأن قال : إن شئ الله مريض ، أو : رد الله غائب ، أو : مات عدوى فعلى صوم سنة ، فوجد الشرط لزمه الوفاء بما سمي و لا يخرج عن العهدة بالكفارة بالاحلاف أيضاً ؛ جامع الجوامع : علق شفاء مريضه أو قدوم غائبه لم يحز قلبه . و إن كان الدر بشرط لا يريد كونه عليه الوفاء بما سمي في ظاهر الرواية عن أصحابنا ، و روى عن أبي حنيفة أنه رجع عن هذا القول و قال : هو بالحيار : إن شاء حرج عنه معين ما سمي و إن شاء حرج عنه بالكفارة ، و هكذا روى عن محمد ، و مشايخ بلخ كانوا يعتنون بهذا ، و هو اختيار الشيخ إسماعيل الزاهد و شمس الأئمة السرخسي و الصدر الإمام رهاا الأئمة .

جامع الجوامع : الأفضل لمن تصدق مالا أن ينوى بجميع المؤمنين والمؤمنات لأنها تصل إليهم ولا ينقص من آخره شيء .

الفصل السابع عشر في المتفرقات

الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رضي الله عنه في الحربى المستأمن إذا مر على العاشر أخذ منه العشر من جميع ما معه كان للتجارة أو لم يكن ، روى الحسن بن أبي مالك عن أبي يوسف : إن كان ما معه للتجارة بعثه . اس سماعة عن محمد بن نوافره : رجل اشترى عدا مائة درهم وقيمة العبد مائتا درهم وهو يريد به التجارة فلما كان فى آخر الحول صارت قيمته ثلاثمائة ثم استحق نصف العبد على المشتري زكاة مائتى درهم . الخانية : رجل اشترى عدا للتجارة يساوى مائتى درهم مائتى درهم وقد النش ولم يقض العبد حتى حال الحول مات العبد فى يد البائع كان على البائع زكاة المائتين ، وكذلك على المشتري ، فان كانت قيمة العبد مائة كان على البائع زكاة المائتين لانه ملك النش ومضى الحول عنده وباصحاح البيع لحق دين بعد الحول فلا تسقط عنه زكاة المائتين ، ولا زكاة على المشتري . م اس سماعة فى الرقيات عن محمد بن نوافره : رجل عنده عشرون ديناراً ومائتا درهم حال عليها الحول فدفع إلى رجل خمسة دراهم من المائتين ليؤدى إلى المساكين عن المائتين فلم يؤدها حتى صاعت المائتان وصاحب المال لا يعلم بذلك ثم إن الواحد دفع الخمسة إلى المساكين لم يحرمه عن زكاة الدناير ، وكذلك على هذا إذا كان لرجل ألف درهم وصح وألف درهم علة حال عليها الحول فدفع إلى رجل خمسة وعشرين درهما ومحا ليتصدق بها عن زكاة الوضع وبقى المسألة بحالها لا يقع المؤدى عن الغلة ، ولو كان الدفع على سبيل التججيل قبل الحول وبقى المسألة بحالها فالمؤدى يقع عن الباقي ، وقد ذكرنا هذا التفصيل فيما إذا أدى صاحب المال نفسه وكذا إذا أمر غيره بالأداء . هشام عن أبي يوسف فى رجل له على رجل دين ألف درهم فوهبها [لآخره و كله بقبضها لم يقبضها حتى وجبت فيه الزكاة ثم قبضها الوكيل وهو] الموهوب له فزكاتها على الواهب .

قال محمد: إذا ملكك الوديعة في يد المودع وأدى إلى صاحب الوديعة صمامها ناويا عن زكاة ماله، قال: إن أدى إليه لدفع خصومته لا يحزبه عن ركاته. وروى عن أبي حنيفة في رجل له عشرون شاة في الجبل وعشرون في السواد ومصدقها مختلف قال: يأخذ كل واحد منها نصف شاة.

عن أبي يوسف في رجل قال له: على أن أتصدق بما على من الزكاة تطوعا، فأدى ما عليه جار عن ركاته ولا شيء عليه غير ذلك، وكذلك إذا قال: لله على أن أتصدق بما على من الكفارة تطوعا، ثم تصدق بها جار من الكفارة ولا شيء عليه غير ذلك، ولو قال: لله على أن أحج العام تطوعا، ثم حج من عامه حجة الإسلام كان عليه أن يحج عن التطوع، ولو قال: لله على حجة الإسلام تطوعا، فحجها للإسلام لم يلزمه التطوع. إن سماعة في رجل له مائتا درهم على رجل حال الحول عليه إلا شهرا ثم استعاد ألها قتم الحول على الدين قال: يزكى الآلف التي عنده وإن لم يأخذ من الدين شيئا، وكذا إذا نوى الدين بعد الحول، وفي قياس قول أبي حنيفة لا يزكى الآلف المستعاد إلا أن يأخذ من الدين أربعين درهما فصاعدا، فإذا أخذ ركاهها مع الآلف.

الفتاوى المتأية: ولو اشترى بألف على المائع عدا وبوى التجارة ثم استفاد البائع ألفا وحال الحول ثم رد المشتري العمد يعيب بقضاء فلا زكاة على المائع لأنه ظهر أنه كان مديونا، كما لو كان في البيع خيار، ويزكى المشتري، ولو وهب النصاب ثم استفاد مالا في حلال الحول ثم رجع في الهبة يستأنف الحول في الاستفادة من حين استفادها، السراحية: الاستفادة يضم إلى ما عنده من النصاب إذا كان حسا للنصاب، وفي الولوالحية: فيزكى بحول الأصل، ولو كان خلاف الجنس لا، وفي الخلاصة: حتى لو ملك حمسا من الإبل في أول الحول أو ملك مائتي درهم ثم ملك قبل تمام الحول عشرين إبلًا آخر أو ملك ألف درهم ضمه إليه. والذهب لا يضم إلى الفضة، والشاة لا تضم إلى الإبل بالإجماع، وقال الشافعي: لا يضم في الجنس الواحد، السراحية: وما عدا السوائم كلها

جنس واحد - يعنى كل العروض يهيم إلى الآخر . و فى الفتاوى العتاية : وإن احتملت أجناسهم تضم بالقيمة ، الأولاد تضم إلى الأصول وإن كان أبعد الصباين حولا . و الأرماع تضم إلى أقرب الصاب حولا - اليبايغ صورته : إذا كان له خمس وعشرون من النوق فلما قرب حولان الحول ولدت منها إحدى عشر ثم حال الحول فانه تحب فيها بنت لون ، و كذلك إذا كان له أربعون بقرة فولدت كلها قبل الحول ثم حال الحول عليها فانه تحب عليه مستان ، و كذلك إذا كان له أربعون من الغنم ثم ملك إحدى وثمانين قبل الحول ثم تم الحول فانه يجب عليه شاتان ، و كذلك إذا كان له صاب الدرام أو الدقاير ثم ملك صابا آخر فى أثناء الحول صابا من القر لا يهيم إلى صاب النوق .

الفتاوى العتاية : حال الحول على ألف فاستفاد ألفا أخرى وحال الحول الثانى فاستفاد أيضا لحال الحول الثالث ثم هلك نصفها يجب ثلاثة و سبعون ونصف درهم عدد أى حنيفة ، لاما جمعا الواحات غير الكسور ، فى الأول خمس وعشرون ، و فى الثانية تسع و أربعون ، و فى الثالثة ثلاثة و سبعون لحملته مائة و سبع و أربعون ، فسقط نصفها وبقى النصف . و لو حال الحول على أربعين ألفا فأدى خمسمائة درهم ثم هلك عشرون ألفا وبقى تسعة عشر ألفا و خمسمائة يقسم المؤدى على تسع و سبعين بينهما ، لانا جعلنا كل خمسمائة بينهما فأصاب أربعين يديهما فهو حصة الهلاك يسقط ، و ما أصاب تسعة و ثلاثين فهو حصة القائم ويتم ركاته . و لو حال الحول على الألف المضاربة ثم ربح ألفا [و هلك ألف] ربحى رب المال الألف درهم لأن الهالك صرف إلى الربح . و لو ولدت الجارية قبل الحول يهيم . و بعد الحول لا يهيم للسنة الأولى لكن قصاص الأم بالولادة يحجر بالولد .

و فى مجموع الوازل : مريض له مائتا درهم و عليه من الزكاة مثلها ليس له أن يعطيها ، و لو أعطاهم ثم مات كان لورثة الميت أن يرجعوا بثلاثها ، و فيه أيضا : رجل

دفع إلى رجل مالا وقال : أعطها هذا من أحببت ، ليس له أن يتصدق على نفسه عند أبي حنيفة ، وقال محمد : له ذلك . وفيه أيضا : قال محمد في الأصل : إذا قضى دين غيره من ركانه فإن قضى بأمر المديون وكان المديون فقيرا يجوز ، وإن أدى بغير أمره لا يجوز .

وفي الأصل . إذا كان للرجل سائمة للتجارة وحال عليها الحول وهي كذلك سائمة أجمعوا على أنه لا يجمع بين زكاة السائمة وبين زكاة التجارة . وفي الدخيرة : بعد هذا قال أصحابنا . تحب زكاة التجارة دون زكاة السائمة . لأن هذا مال صحت فيه بية التجارة تحب زكاة التجارة - قياسا على ما إذا اشترى أربعة من الإبل السائمة أو أقل من أربعة من الغنم السائمة بية التجارة ، قيمتها مائتا درهم فانه تحب زكاة التجارة ، ثم ما ذكرنا من الجواب فيما إذا كان يبلع قيمة الإبل مائتي درهم ، أما إذا كان لا يبلغ فانه لا تحب زكاة التجارة ولا زكاة السائمة .

الحربي إذا أسلم في دار الحرب وله سوائم وقد علم بوجوب الزكاة عليه بسبب السوائم ولم يؤدها سين حتى حرح إلى دار الإسلام سوائمه فانه لا يسمى للامام أن يأخذ منه زكاة ما مضى ، وإن لم يعلم بوجوب الزكاة لا يجب عليه الأداء فيما بينه وبين الله تعالى . وعلى هذا الصوم والصلاة . قال في المتقى : حربي أسلم في دار الحرب ومكث سين لا يعلم أن عليه صلاة أو زكاة أو صياما وهو في دار الحرب أو في دار الإسلام فليس عليه قضاء ما مضى ، وإن أعله بذلك رجلان أو رجل وامرأتان بمن هو عدل ثم فرط في ذلك فعليه أن يقضى ما فرط فيه من وقت إعلامه في دار الحرب أو في دار الإسلام ، وإن أعله بذلك رجل واحد أو إثبات من أهل الذمة لم يكن عليه أن يقضى شيئا مما مضى ، وقال أبو يوسف : إذا لم يبلغه وهو في دار الحرب لم يقضه ، وإن كان في دار الإسلام قضى .

وفي الدخيرة : إذا قال لرجل : ادفع درهما إلى الفقير ، فدفع ليس له أن يرجع على الأمر ، إلا إذا كان وضعه على يدي الأمر لحيث كان له أن يرجع عليه .

كتاب العشر

هذا الكتاب يشتمل على سبعة فصول:

الفصل الأول في بيان ما يجب فيه العشر وما لا يجب

م قال أبو حنيفة: كل شيء أحرته الأرض بما تستنى به الأرض - وفي الخاية من الحنطة والشعير والدحس^١ والأرز وأصناف الحبوب والبقول والرياحين والأوراد والرطاب، وفي السفناقي، والوسمة والرغفران والورس - م: ههه العشر، إلا الحطب والقصب والحشيش والتين والسف^٢.

و قال أبو يوسف ومحمد - وفي الكافي والشامي: كل شيء له ثمرة باقية وتكون منعته عامة ويكون مقصودا في نفسه يجب فيه العشر، وما كان بخلافه لا يجب، حتى أن عددهما لا يجب العشر في الخضراوات - وفي الفتاوى الحجة: كالبقول والبادبجانات والبطيخ والقنا، وفي السفناقي والخضراوات، الفواكه كالتماح والكثيري وغيرهما والبقول كالكرات، م: وعند أبي حنيفة يجب. وقولهما ما له ثمرة باقية، معاه ما يدحر في العال وبقى سنة أو أكثر نحو الحنطة والشعير والتمر والزبيب وأشاهها - وفي الباييع: كالعنب فإنه يجه منها ريب، وروى عن محمد أنه قال: إذا كان العنب رقيقا بما يصلح للآء ولا يصلح للزيب فلا شيء فيه، وفي جامع الجوامع: وكذا سائر الثمار.

م: والمراد من «القصب» القصب الفارسي لأن الأراضى لا تستنى به عادة،

(١) الدحس: نبات جه صغير يعد طعاما للطيور والدجاج (٢) السف: جريد النخل،

و ورق النخل اليابس.

وفي البنائيع : وقبل هذا إذا كان القصب في أطراف الارض ، أما لو اتخذ أرض مقصبة يجب فيه العشر . م : وأما قصب السكر وقصب الذريرة فهي العشر ، وفي الواد وكذا غيرها إذا كان يتخذ منه السكر ، وفي السعاق : قال شيخ الإسلام في مسوطه وقصب السكر كان يخرج منه العسل يجب فيه العشر ، وإن كان لا يخرج منه العسل مآر يس فهو كالقصب الفارسي لا يجب فيه العشر ، م : وقال محمد في الأصل : فأما قصب السكر فهو بمنزلة التمر ، وأما قصب الدريرة فهو بمنزلة الرياح ، والدريرة ما يدر على الميت أى ينثر .

وفي المنتقى : قال إبراهيم بن هراسه : سألت محمدا عن أرض عشر فيه شجر ليس له ثمر مثل التوت والخلاف ؟ قال : لا عشر فيه ، وبعض مشايخنا قالوا . إذا استتم الرجل أرضه بقوائم الخلاف وما أشبهه وكان يقطع في كل سنة ويبيع يجب فيه العشر عند أبي حنيفة ولأنه حس ، وفي الحاية : وكذا لو جعل فيها القت^٢ للدواب وفي البنائيع : إذا استغل أرضه بقوائم الخلاف ويقطع في كل ثلاث سنين أو أربع وفيه غلة عظيمة فإنه يجب فيه العشر .

و «الحشيش» يريد به الذى ينتعير رراعة ، ألا ترى أن الرطة حشيش يجب فيه العشر .

م : ولا عشر في الخوخ^٢ والتفاح والكمثرى والإجاص والسفرجل والمشمش لأن هذه الاشياء لا يدخر ولا تبقى سنة . وفي المنتقى : وفي التين الذى ييس العشر ولا عشر في الخوخ الذى يشقق وييس . وعن أبي يوسف أن الإجاص الذى ييسر بمنزلة الزبيب يجب فيه العشر ، وكذلك العناب يجب فيه العشر . ولا عشر في التوت والباقل عند محمد لأنهما من حلة النخصر ، وكذلك البصل ، وعن أبي يوسف أنه أوجب (١) الخلاف : صف من الصفاف (٢) القت : حب يرى يأكله أهل البادية بعد دقه وطخه (٣) الخوخ : شجر مشمر ثماره لديد الطعم ، وثمره معروف .

في الصل ، وعن محمد أنه لا عشر في القث لأنه من الخضر . الخانية . ولا يجب العشر في القنب^١ والصنوبر [ولا في الطرفاء وشجرة القطر والاذنجان ، ويجب في بذر القنب وبذر الصنوبر] ، ولا عشر فيما هو من حمة الأدوية كالورد والهيلحة ولا في الكندرو والصمغ . جامع الجوامع عن محمد : في الزيتون العشر إذا بلغ خمسة أوسق . م . وعن محمد أنه لا عشر في الرياحين كلها ، والآس والحناء والورد والوسمة مستثنى عن الرياحين ، وعن أبي يوسف أنه أوجب في الحناء لأنه يتفع به اتعاغا عاما وتقى سنة ويدحر غالبا . والبذور التي لا تصلح إلا للزراعة كدر الطيح وما أشبه ذلك فلا عشر فيه . ولا شيء في الشوبز والباخواء والحلة . وفي اللولابية . ولا يجب في الخردلة وفي الأنجدان^٢ ، وفي الكزبرة - يعى كشيز - روايتان ، ولا يجب في السدر والآشان ، وما كان من الرمان يابس حه يباع يابسا ففيه العشر [إذا بلغ خمسة أوسق ، والإجماع يجب العشر فيه ياسا إذا بلغ حمة أوسق . م . وما يوجد في الحال من الثمر والعواكه فيه العشر] في قول أبي حنيفة ، وفي قول أبي يوسف لا يجب العشر .

والعشر واجب في العسل إن كان في أرض العشر ، وفي الهداية وقال الشافعي : لا يجب [لأنه متولد من الحيوان فأشبه الإبرشيم ، وما يوجد في الجبال من الأصل] فيه خلاف بين أبي حنيفة وأبي يوسف كما ذكرنا في الثمار والفواكه . وفي جامع الجوامع : عسل النحل مرات يؤخذ كل مرة ، وفي الفاكهة عن محمد روايتان ، قال أبو مطيع : فيما له مثل في البلدان يجب وما لا فلا ، وما وجد في حل دار الحرب فلا شيء فيه ، الباييع : إن اتخذ النحل موصعا في أرض رجل فيحصل منه عسل كثير فهو لصاحب

(١) القنب : نبات يعقل من لحائه حبال وحيطان ، والقنب الهندي نوع منه يستخرج منه الصدر الضار المعروف بالحشيش (٢) انجدان : معرب انكدان ، من انكك وهو شجر ، ودان هو الدر ، بذر يقال له سبساويث ، وانكك فجرة وهي شجرة الحلتيت ، وله قسبان طيب الرائحة والمنتنة ، والحلتيت صمغ نوع من ذلك الشجر - والتعصيل في كتب الطب والأعشاب .

الأرض وفيه العشر، وليس عليه لأحد سبيل . الشامل لليهق : ولو كانت الخلايا
في أرض رجل وهو لا يعلم به فأخذه غيره كان لصاحب الأرض أن يأخذ منه، لأنه
ربع الأرض فيكون كزرعه .

م : ولو كان في دار رجل شجرة - وفي الباييع شجرة - لا يجب في ذلك عشر
وإن كانت تلك اللدة عشرية، وفي العاية : بخلاف ما إذا كانت في الأرض .

م : وما سقته السماء أو سقى سيحاً ففيه العشر وما يسقى مغرب أو دالية
أو سانية فيه نصف العشر، وإذا سقى في بعض السنة سيحاً وفي بعضها بآلة فالمعتبر
هو الأغلب .

وعن أسد بن عمرو : في أرض بنت فيها بر أو عب من غير معالجة أحد فجمع
منه رجل قال . إن كان في أرض عشر ففيه العشر، وإن كانت هذه الأرض ليست
لأحد ولم يخالها أحد فكذلك فيه العشر، وسئل الحسن عن ذلك فقال : ليس عليه
إذا وحدها في أرض ليست لأحد . قال الشيخ أبو الليث : قول الحسن أحب إلى .

المداية : وكل شيء أخرجته الأرض مما فيه العشر لا يحتسب فيه أجرة العمال
ونفقة البقر . وفي الباييع : ولا يحتسب لصاحب الأرض ما أهق على الغلة من سقى
أو عمارة أو أجرة حافظ، بل يجب العشر في جميع الحاجج . الولوالجية : وما هلك من
النماء بعد ما وجب العشر سقط عنه قدره كما في الزكاة .

م : الفصل الثاني في بيان اعتبار النصاب لوجوب العشر

وإنه مختلف فيه، فأبو حنيفة لا يعتبر النصاب بل يوجب العشر في كل قليل وكثير
أخرجته الأرض مما يستمنى به الأرض، وأبو يوسف وعبد الله بن النصاب فقالا :
لا يجب العشر حتى يبلغ الخارج خمسة أوسق، والوسق ستون صاعاً، وخمسة الأوسق

(١) أي حلايا النحل، وهي مجموعة بيوت صغيرة في كتلة كبيرة تصنعها النحل وتدخل
فيها العسل، واحدها : الخلية .

تكون . ثلاثمائة أصوع ، فالـم يبلغ الخارج ثلاثمائة أصوع لا يجب فيه العشر -
و التقدير بالأوسق عندهما فيما يدخل تحت الوسق و يكال به كالحنطة و الشعير
و أشباهها ، و أما ما لا يدخل تحت الوسق و لا يكال به كالقطن و الزعفران و الفايز
و السكر و العسل و أشباهها عند أبى يوسف تعتبر القيمة ، فعند ذلك اختلفت الروايات
عنه ، روى الفضل بن غانم عنه : إذا بلغت قيمة الخارج خمسة أوسق من أدنى الأشياء
الخمسـة - الحنطة و الشعير و الدرة و النمر و الزبيب : يجب العشر ، و ما لا فلا ، و روى
ابن سماعة عنه أنه إذا بلغ قيمة الخارج خمسة أوسق من أدنى ما يجب فيه العشر نحو
الأرز و العسل و المنج' يجب فيه العشر ، و ما لا فلا ، و هو رواية ابن رستم عن محمد .
و روى ابن رستم عن محمد أنه يعتبر خمسة أعداد من أعلى ما يقدر به ذلك الشيء ففى
القطن خمسة أحمال و فى العسل خمسة أراق . الحاية . كل ثلاثمائة من بالعراق ، و فى
البابـيـع : و هو ستمائة رطل بالعراق ، و جملتها ألف و خمسمائة من و ثلاثة آلاف رطل،
الحبة و الفرق ستة و ثلاثون رطلا ثمانية عشر ما ، و فى شرح الطحاوى : يكون
جملتها تسعون ما . م . الفرق ستون رطلا بالعراق . و فى الزعفران و السكر و الفايز
خمسـة أـمـناء ، و هذا هو المشهور من قوله . و فى جامع الجوامع : و كذلك فى العصفرا .
و فى الخلاصة الحاية : و قال الشافعى : لا يجب العشر فيما لا يدخل تحت الوسق نحو
القطن و الزعفران .

م . هذا إذا كان الخارج حسا واحدا ، و إن أخرجت الأرض أحناسا
مختلفة كالحنطة و الشعير و الدرة و لم يبلغ كل نوع منها خمسة أوسق من أبى يوسف
فى ذلك ثلاث روايات ، إحداهما أنه لا يجب شيء حتى يبلغ كل نوع هـابـا ، و فى رواية :
كل نوع لا يجوز بيع أحدهما بالآخر متفاضلا يجب ضم بعضه إلى البعض ، و فى

(١) المسج : الماش الاخضر (٢) العصفرا : بات صيفى من العصيلة المركبة انبوية الزهر ،
يستخرج منه صبيغ أحمر (المعجم الوسيط) .

رح الطحاوى : سواء خرج من أرض واحدة أو من أراضي مختلفة بعد أن تكون لأرضي كلها عشرية ، م . وما يجوز بيعه بالآخر متفاضلا لا بهم ، قال القدورى : هو قول محمد ، و فى رواية أخرى قال . كل ما أدرك فى وقت واحد ضم بعضه إلى ضم - وفى البناء : وإن اختلف أحاسه ، م . وما لا يدرك فى وقت واحد لا يضم - ل فى المتن : بهذه الرواية كان يقول محمد أولا ثم رجع إلى الرواية الأخرى .

ولو حصل خمسة أوسق من أرض مختلفة فإن كان العامل واحدا يضم البعض إلى بعض وأخذ العشر ، وإن اختلف العامل فلا سيل لواحد من العاملين على الخارج : أى فى عمله حتى يبلغ خمسة أوسق - وهذا كله قول أبى يوسف ، وقال محمد : لا يعتبر اختلاف العامل بعد اتحاد المالك .

م : وذكر الحاكم الشهيد فى المتن : رجل له فى كورتين ' أرض يجرح من كل حدة منها وسقان ونصف من ر يؤخذ منه العشر ، ولو كان له محل وكرم فخرج ، كل واحد أربعة أوسق لم يؤخذ منه شيء ، وكذلك الحطة والشعير .

وفى المتن أيضا : أبو سليمان عن أبى يوسف عن أبى حنيفة فى الثور المختلفة جمع منها إلى بعض من غير خلط فلو بلغت خمسة أوسق يؤخذ منها الصدقة من أوساطها . حتى اجتماع تمر دقل وفارسى وتمر برنى أخذ العشر من الوسط - وهو قول محمد ، وقال وحنيفة بعد هذا : إنه يأخذ من كل صنف حصته - قال أبو الفضل : وهو القياس . وفى أيضا : إذا كان له شجرة لها ثمرتان مثل المعصر والقرطم لا يجمعان كلاهما ، إن كانا لو جمعا بلغا خمسة أوسق من أدنى ما يجرح من الأرض ولكن إذا طلع كل حد منهما خمسة أوسق من أدنى ما يجرح من الأرض ففيه العشر .

وفى أيضا : إن سماعة عن محمد : أرض تزرع مرتين فى السنة فأخرجت كل مرة أربعة أوسق ففيه العشر .

(الكورة : البقعة التى تجمع فيها المساكن والقرى .

وفيه أيضا: رجل ررع له فراخا^١ في السنة ثلاث مرات فرة خرج وسقان من سمسم و مرة حرح وسقان من حطة و مرة حرح وسقان من شعير فلا عشر فيه حتى يكون من نوع واحد خمسة أوسق ، وقال إبراهيم بن هراسة : يضم البعض إلى البعض .
وفيه أيضا : إذا أخرجت الأرض خمسة أوسق من التمر و الزيت كان فيه العشر ، فان بيع رطلا أو عشا أو سرا أخضر فان بلغ قيمته قيمة خمسة أوسق وح فيه العشر ، وإلا فلا شيء فيه .

وفيه أيضا : في الطلع يبيعه رب النخل إذا بلغ ثمنه خمسة أوسق من التمر فيه العشر ، وكذا العنب الأخضر يبيعه صاحبه إذا بلغ ثمنه خمسة أوسق من الزيت فيه العشر .
جامع الجوامع خرج من أرضه أربعة أوسق و كان أكارا^٢ في أرض أخرى فأصاب وسقين يضم و يؤخذ ، أما عده يؤخذ من أربعة أوسق لا غير لأن في الوسقين يجب على التاجر عده

الفصل الثالث فيمن يجب عليه العشر و فيمن لا يجب

ذكر في المتن عن محمد : إذا راع رجل رجلا بالصف و النذر من رب الأرض أو من العامل فأخرجت الأرض خمسة أوسق فهي العشر ، وإن كان النذر بينهما صفين فلا عشر فيها إلا أن يبلغ صيب كل واحد منهما خمسة أوسق . وفيه أيضا : إذا كان الرجل ررع في أرض العشر فأت قل أن يحصد فورثه ورثه ولا يصيب كل واحد منهم خمسة أوسق فيه العشر . وفيه أيضا : أرض بين رجلين أحرزت خمسة أوسق حطة فاقسماها أولم يقسما قال يؤخذ منه العشر ، ولو تهابا على الأرض فزوع كل واحد منهما طائفة مهما لم يكن على واحد منهما عشر حتى يخرج له خمسة أوسق .

(١) الفراخ : ما يسمو على الشجرة بعد أن تقطع مروعها (٢) الأكار : الحراث .

وفي القدوري: إذا أخرجت الأرض المشتركة خمسة أوسق فيها العشر في إحدى الروايتين عن أنى يوسف، وروى عنه أنه لا يجب، وهو قول محمد.

الخاتمة. وإن دفع أرضه العشرية مزارعة إن كان الدر من قبل العامل على قياس قول أنى حبيبة يكون العشر على صاحب الأرض كما في الإطارة، وعندهما في الزرع كما في الإجارة^١. وإن كان الدر من قبل صاحب الأرض كان العشر على صاحب الأرض في قولهم. م. ويؤخذ العشر من الأراضي العشرية إذا كان المالك مسلماً صغيراً كان أو كبيراً عاقلاً كان أو مجنوناً، وكذلك يجب في أرض المكاتب. وفي الفتاوى العتائية: والمأدون - م. وفي أرض الوقف. ويجب العشر على المديون بخلاف الزكاة. فإذا استأجر أرضاً عشرية فزرعها فالعشر على رب الأرض. وفي الحجة من أجرتها، م. في قول أنى حبيبة، وقال أبو يوسف ومحمد يجب العشر على المستأجر. وأما المستعير إذا ررع فعليه العشر دون صاحب الأرض في ظاهر رواية أصحابنا، وفي الخاتمة: إن كان المستعير مسلماً، وإن كان كافراً فعلى رب الأرض، وروى ابن المبارك عن أنى حبيبة أنه لا يجب^٢ على المعير، وبه قال وهو. وأما الغاصب إذا ررع فإن قصصت الزراعة الأرض غرم الغاصب القصاص على رب الأرض العشر عند أبي حنيفة، وفي الحجة. فيؤدى العشر من حصة الدل، م: وإن لم يوجب رراسته قصاصاً في الأرض فالعشر على الغاصب لا على رب الأرض استحساناً، وعلى قول أبي يوسف ومحمد العشر على الغاصب أرجب رراسته قصاصاً في الأرض أو لم يوجب.

مسلم له أرض عشرية ناعها من دمي - الكافي غير تعلّى وقصها - م. كان عليه الحراج عند أنى حبيبة، وعند محمد عشر واحد كما كان، وقال أبو يوسف: عليه عشرا، وفي شرح الطحاوى. وإنما يصير حراجياً بنفس الشراء في رواية السير الكبير، وفي رواية أخرى لا يصير حراجياً ما لم يوضع عليه الحراج، وإنما يوضع الحراج إذا مضت (١) في نسخة مقى حليل الله: يكون العشر على صاحب الأرض كما في الإجارة وعندهما في الدرع كما في الإطارة (٢) في نسخة م: أنه يجب.

بعد الشراء مدة يمكنه أن يزرع فيها سواء ررع أو لم يزرع ، فإذا صارت خراجية في قول أبى حنيفة لا يتبدل ذلك بعده أدا سواء أسلم عليها أو ناعها من مسلم ، وعند أبى يوسف إن أسلم عليها أو ملكها مسلم بالبيع أو غير ذلك عادت إلى عشر واحد . م : ثم اتفقت الروايات عن أبى يوسف أن ما يؤخذ من العشر المضاعف يصرف إلى المقاتلة ، وعن محمد في صرف ما يؤخذ من العشر الواحد روايتان ، في رواية : يصرف إلى المقاتلة مصرف الخراج ، وفي رواية . يصرف مصرف الزكاة فيصرف إلى الفقراء ، وفي الكافي و عند مالك يجر على بيعها كما لو اشترى عدا مسلما أو مصححا . م : فان أخذها مسلم بالشفعة فيها عشر واحد عدم جميعا ، وهذا لا يشكل على قول محمد و كذلك على قول أبى يوسف . و لو كان الدمي اشتراها من المسلم شرط الخيار للبائع فسخ النائع العقد بحكم الخيار فانها تكون عشرية في حقه ، و كذلك إذا كان الخيار للمشتري فردها بحكم الخيار كانت عشرية في حق النائع ، و كذلك إذا كان الرد إلى المشتري بخيار الرؤية فان كان الرد بالعيب إن كان نقضاء فانها تكون عشرية ، و إن كان بغير نقضاء فهي عشرية أيضا في قول أبى يوسف و محمد ، وفي قول أبى حنيفة هي خراجية وفي الهداية و لو ردت على النائع بفساد البيع فهي عشرية كما كانت . وفي شرح الطحاوى و لو أن المشتري و حد بها عينا ليس له أن يردّها بالعيب على الرواية التي قال إنها تصير خراجية بفسد الشراء ، وعلى الرواية الأخرى إذا وضع عليها الخراج فليس له أن يردّها بالعيب أيضا لأنها انتقصت عنه ، لأن وضع الخراج بمنزلة النقصان في يد المشتري و لكنه يرجع بنقصان العيب ، و إن ردها برضاء النائع صار بمنزلة بيع حديد فهي خراجية على حالها و لا تعود إلى عشرية . و أحجموا على أن الأرض الخراجية لا تتبدل بتبديل المالك ملكها مسلم أو دمي و هي خراجية لا تتبدل .

م : إذا كان للرجل أرض عشرية فيها زرع قد أدرك باع الأرض مع الزرع فالعشر يكون على البائع لا على المشتري ، وإذا كان الزرع بقلا و باع الأرض مع

القل فأدرك الزرع فالعشر على المشتري - هذا إذا باع الأرض مع الزرع ، فأما إذا باع الزرع دون الأرض و الزرع قصيل^١ فإن كان البيع شرط أن يقصله المشتري فقصله فالعشر على البائع ، وإن كان البيع مطلقا من غير شرط و ترك الزرع حتى أدرك فإن كان الترك بعير أحر ذكر في الأصل أن العشر على المشتري ، و لم يذكر فيه خلافا ، و ذكر في نواذر الزكاة لآبى سليمان أن على قول أبى حنيفة العشر على المشتري ، و على قول أبى يوسف بقدر هذا القصيل على البائع ، و ما راد على ذلك إلى أن أدرك على المشتري - هذا إذا ترك القصيل في الأرض بعير أحر ، فأما إذا تركه مآجر إلى وقت الإدراك قال أبو حنيفة . العشر على البائع ، و قال أبو يوسف و محمد . العشر على المشتري ، و الخلاف في هذا نظير الخلاف فيمس استأجر أرضا عشرية و ررعها فعلى قول أبى حنيفة العشر على الآخر ، و على قولها العشر على المستأجر .

و في التوارل : ولو أن رجلا له أرض عشرية هبت فيها الزرع و صار قصيلا فقصله عليه العشر ، قال بعضهم : هذا قول أبى حنيفة لأنه يرى العشر في القول ، و في قياس قول أبى حنيفة و محمد لا يجب ، و قال بعضهم . هذا بالاتفاق ، قال الفقيه : القول الأول أصح عندي و به مأخذ .

جامع الجوامع . باع الررع من كافر و هو قتل . عليه الخراج ، و قال أبو يوسف : على البائع العشر ، ولو أدرك فالعشر على البائع و الخراج عليه . و في المنتقى : رجل له أرض عشرية فيها حل و في الحل طلع باع ذلك كله بما في النخل من الثمر قال أبو حنيفة : العشر على المشتري الذي يدرك ذلك في يده ، و قال أبو يوسف العشر على البائع في قيمة الطلع إلى أن باعه إن كان يبلغ ذلك قيمة خمسة أوسق ، و على المشتري تمام ذلك من يوم اشتراه إلى حين يبلغ ، قال . و على هذا الزرع . و لو باع الطلع وحده و قبضه المشتري فإن أبا حنيفة يقول . لا عشر على كل واحد منهما ، و قال أبو يوسف : العشر فيه على البائع إلى يوم باعه إن كانت قيمته في ذلك الوقت تبلغ

(١) القصيل : الشعير يجر أحصر لعلف الدواب .

خسة أوسق، ولا تلزمه الزيادة فيه بعد البيع . ولا عشر فيه على المشتري ، قال الحاكم أبو الفضل : وقد صح رجوع أنى يوسف عن ذلك إلى قول أنى حيفة .
اللولو الحية : ولو باع العنب أو عصيره وجب عليه عشرة لأنه باع مالا وحب فيه العشر فيصم للفقراء حقهم ، كما لو باع الصاب بعد الحول . جامع الخوامع . صاحب العب تارة يبيع عنا و تارة ربيبا و تارة عصيرا فأقل أو أكثر : يؤخذ العشر من الثمن إذا لم يكن حان فاحشا ، رطة قطعها كل أربعين يوما يؤخذ كلما قطعت .

م : الفصل الرابع فى معرفة وجوب العشر عند ظهور الخارج

[فى الدخيرة . وقت وجوب العشر عند ظهور الخارج] ، وفى اليبايع : قال أبو حيفة وزهر : يتعلق الوجوب بالثمار إذا بلغت حدا يتمتع بها ، م : وقال أبو يوسف . عند الإدراك ، وفى اليبايع : وقت الحداد ، م . وقال محمد . عند استحكامه و تصيبه^١ و حصوله فى الخطائر . وفى جامع الخوامع : وفى الحطة بالتدريية والإحراز - م وثمره الاختلاف على قول أنى حيفة تظهر فى الاستهلاك فان ما استهلك قبل الوجوب لا يكون مضمونا عليه ، و ما يستهلك بعد الوجوب يكون مضمونا عليه ، و عندهما تظهر فى حق هذا الحكم وفى حق تكميل الصاب . وفى القدورى : قال أبو حيفة . ما أكل من الثمر أو اطعم ضمن عشرة ، و عن أنى يوسف أنه لا يضم و لكن يعتبر ذلك فى تكميل الأوسق . وفى المستقى قال أبو يوسف : ليس على الرجل فيما أكل من ثمر نخله عشر ، وفى الفتاوى العتاية . و روى عنه أنه يترك له ما يكفيه و عياله فان أكل من كفايته لا يضم ، م : و قال أبو حيفة . أحذم بكل شيء مه و لا أحسب لهم مما أكلوا شيئا ، و قال محمد : ما أكل يحسب عليه من تسعة أعشاره ، قالرواية اتفقت أن ما بعد الكفاية له و لعياله يحسب من تسعة أعشاره ، و إنما الخلاف فى مقدار الكفاية . جامع الجوامع . و ما ملك بعد الوجوب بلا فعله سقط عنه عشرة و بفعله يجب ، و ما أكل

(١) التصنيف جعل الشيء سبعة أصنافا ، و موضعه فى بعض النسخ : تصيبته .

أو أطعم بالمعروف لا شيء . فيه . و ذكر الفقيه أبو الليث في نوارله أنه قال نصير: سألت
الحسن عن رجل كرمه ثلاثمائة صاع فجعل يأكل قليلا قليلا حتى أكل كله على المعروف؟
قال . ليس عليه شيء . و كذلك المر إذا أكل على الصحراء ، قال الفقيه : روى عن
أبي حنيفة مثل قول الحسن ، وبه نأخذ .

الفصل الخامس في معرفة أرض لعشر و مائه

قال محمد . أرض العرب كلها عشرية ، وهي من عذب إلى مكة ، و عدن إلى
مهرة في أقصى اليمن . و في الخاية : أرض العرب كلها عشرية ، و هي أرض : تهامة ،
و حجاز ، و مكة ، و اليمن ، و الطائف ، و العماة و الحرس . قال محمد أرض العشر:
من عديب إلى مكة ، و عدن إلى أقصى حرم اليمن بمهرة و سواد العراق . و في
الهداية أرض العرب كلها أرض عشر وهي ما بين العديب إلى أقصى حجر باليمن بمهرة
إلى حد الشام .

و كذلك كل أرض أسلم عليها أهلها طوعا - في الحق : فلا قتال و لا دعوة
إلى الإسلام . فانها تكون عشرية ، و كذلك كل أرض فتح قهرا و عوة و قسمت بين
العالمين هي عشرية ، و كذلك أرض من أراضي العرب إذا فتحت عنوة و قهرا و أهلها
من عدة الأوثان و أسلموا بعد الفتح و ترك الإمام الأراضي عليهم هي عشرية ، و كذلك
كل بلدة من بلاد المعجم إذا فتحها الإمام قهرا و عوة و تردد بين أن يمس عليهم برقابهم
و أراضيهم و يضع على الأراضي الحراج و بين أن يقسمها على العالمين و يضع على
الأراضي العشر قال و حملت الأراضي عشرية ، ثم بدله أن يمس عليهم رقابهم و أراضيهم :
فإن الأراضي تبقى عشرية ، هكذا ذكر محمد في الوارد و ذكر الكرخي في كتابه . و في
الخاتمة : و كل بلدة فتحت عنوة و أسلم أهلها قبل أن يحكم الإمام بهم شيء . كان الإمام
بالخيار فيها : إن شاء قسمها بين الناس و تكون عشرية ، و إن شاء منّ عليهم ، و بعد
المس كان الإمام بالخيار : إن شاء وضع العشر ، و إن شاء وضع الحراج إن كانت تسقى

بماء الحراج . و أرض الحمال التي لا تصل إليها الماء عشرية .
وكذلك المسلم إذا جعل داره ستانا أو مزرعة فهي عشرية . هكذا ذكر في
الأصل ، وفي الجامع الصغير : في المتقدمين من مشايخنا من قال : هذا إذا كانت الأرض
في الأصل عشرية بأن أسلم أهلها طوعاً من جعل داره في مثل هذه الأرض بستانا
يكون عشرياً ، فأما إذا كانت الأرض في الأصل حراجية إذا جعل داره فيه بستانا فإنه
تكون حراجية ، ومن مشايخنا من قال : العبرة في هذا للماء فإن كانت تسقى بماء العشر فهي
عشرية ، وإن كانت تسقى بماء الحراج فهي حراجية . وكذلك أرض الحراج إذا اقتطع
عنها ماء الحراج وصارت تسقى بماء العشر فهي عشرية . وكذلك أرض الموات
إذا أحييت بأذن الإمام بماء العشر فهي عشرية وإن فتح عنوة في الانتداء ، هكذا
ذكر محمد في الأصل ، وهذا قول أبي حنيفة ، فأما على قول أبي يوسف فإن كانت هذه
الأرض التي أحييت في حيز أرض العشر فهي عشرية ، وإن كانت في حيز أرض
الحراج فهي حراجية ، وفي الفتاوى العتائية : وعن أبي يوسف أنه لا عبرة للماء . وهو
الصحيح . وكذا من أحيى أرضاً ميتة إن كانت حراجية فالإمام بالخيار إن شاء وضع
العشر وإن شاء وضع الحراج ، وإذا وضع أحدهما له أن يقله إلى الآخر ، وإذا جعل
الإمام الحراجية عشرية بإسلام أهلها لم يفسخه من بعده .

وفي النوارل . مثل أبو القاسم عن قرية أسلم أهلها بعد ما دنا أهل العسكر إليهم
مقدار مسيرة يوم و ليلة أو أقل و توجه مشايخها إلى العسكر و كتبوا « إنا مسلمون ،
و استأمنوا فآمنهم الوالي و وضع الحراج على أراضيهم أن تكون أرضه حراجية
أم عشرية ؟ قال : القوم قد استغنوا بإسلامهم عن طلب الأمان و صاروا إخواناً ، فإن
وضع عليهم الحراج فقد أخطأ ، و أراضيهم أرض العشر .

وفي الهداية : وليس على المجوسي في داره شيء ، وإن جعلها بستانا فعليه الحراج
و إن سقاها بماء العشر ، و على قياس قولها يجب العشر في الماء العشري ، إلا أن عند محمد

عليه عشر واحد و عند أبي يوسف عليه عشرين - وفي السفناني : قيد بقوله « لجعلها بستانا فانه إذا لم يجعلها بستانا ولكن فيها نخيل يخرج منه تمر هي في حكم الدار حتى أنه لم يكن فيه عشر ولا خراج ، وفي العوائد الظهيرية : « من مشايخنا من قال : هذا إذا كانت الأرض في الأصل عشرية بأن أسلم أهلها طوعا إلا أنه سقط عشرها بالاحتطاط للدار فإذا جعلها بستانا عادت كما كانت .

وفي الجامع الصغير الثاني - الذي إذا أحيا أرضا ميتة بأذن الإمام يوضع على الخراج بكل حال . وفي الهداية . تعالى له أرض عشر . عليه العشر مضاعفا عرف دله باجماع الصحابة ، فان اشتراها منه دمي هي على حالها عندم - وفي الفتاوى العتابة وفي رواية الحسن : خراج ، وفي الهداية وكذا إن اشتراها منه مسلم أو أسلم التعلم عند أي حنيفة سواء كان التضييف أصليا أو حادثا هي على حالها ، وقال أبو يوسف يعود إلى عشر واحد وهو قول محمد فيما صح عنه والأصح أنه مع أي حنيفة في نه التضييف ، إلا أن قوله لا يتأني إلا في الأصلي لأن التضييف الحادث لا يتحقق عند لعدم تغير الوظيفة ، والصرة عشرية باجماع الصحابة .

م : جئنا إلى بيان معرفة الماء

فقول : ماء العشر ماء البئر التي حفرت في أرض العشر ، وماء العين التي ظهرت في أرض العشر ، وكذلك ماء السماء وماء الحار العظام عشرى ، فأما ماء السيحون وماء الحيحوا وماء دجلة وماء العرات فعلى قول أبي يوسف خراجي ، وعلى قول محمد عشرى ، وهذا محمد في أول كتاب العشر والخراج أنه خراجي وهكذا روى عن أبي يوسف ، ويحتمل أن يكون المذكور في الكتاب قول الكل فيكون في المسألة روايتان عن محمد ، وإلا هذا مال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني . أو يكون ما ذكر في الكتاب مأثولا عن قول محمد ، وإليه مال شيخ الإسلام - وتأويله : إذا كان الأرض بحال يمكن سقيها بماء الخراج فسقيت بماء دجلة والعرات ، وكذلك كل أرض خراجية يمكن سقيها بماء الخراج

الفتاوى التاتارخانية (كتاب العشر - التصرف فيما يخرج من الأرض وفي العشر) ج - ٢

إن سقيت بماء العشر فهي حراجية ، و أما كل أرض تعذر سقيها بماء الحراج إذا سقيت بماء العشر فهي عشرية .

الفصل السادس في التصرفات فيما يخرج من الأرض من الطعام وفي التصرف في العشر

قال محمد في الأصل . إذا كان للرجل أرض عشرية و أحرحت طعاما مباع الطعام قبل أن يؤدي عشره ثم جاء صاحب العشر - يعنى المصدق - و الطعام عند المشتري : كان للمصدق أن يأخذ من المشتري عشر الطعام ، ذكر المسألة هاهنا مطلقة ، و ذكر في مسائل الزكاة أن المصدق إذا جاء قبل أن يفرقا عن مجلس العقد يتحير إن شاء اتبع النائع و إن شاء اتبع المشتري ، و إن جاء بعد ما تفرقا عن مجلس العقد فهيه قياس و استحسان ، فمن مشايخنا من قال . ذكر القياس و الاستحسان ممة ذكره هاهنا^١ ، و منهم من قال . الجواب هاهنا على الإطلاق و للمصدق خيار إن شاء اتبع المشتري و إن شاء اتبع النائع . و في المنتقى . إذا وحب العشر في الطعام و باعه السلطان من رب الأرض أو غيره قبل أن يقضه جار ، و في الذخيرة : و لا يجوز ذلك في صدقة السوائم . و فيه أيضا : و لو مر على عاشر بماتى درهم فوجب له فيها خمسة دراهم فباعها من صاحب المال بدينار و قبض الدينار جار ، و هذا بمنزلة الصلح ، و لو باع من غيره لم يجوز . و ذكر محمد أن عشر الطعام بمنزلة زكاة السائمة ، و لا يبيعه لرب الأرض و لا من غيره حتى يقبضه ، و كذلك قال بعد هذا في ربع عشر ماتى درهم إذا باعه بدينار أنه لا يجوز ، و إن قال : حد هذا الدينار من الخمسة التي تكون في حينه على . فهو جائز ، و كذلك لو أخذ منه مكان عشر الطعام غير الطعام على غير بيع فهو جائز . و إذا عجل عشر الأرض أو عجل عشر الثمار فقد ذكرنا هذه المصوول في الزكاة في فصل تسجيل الزكاة . و إذا ترك السلطان عشر الأرض لرب الأرض لا يجوز بلا خلاف ، و في الذخيرة :

(١) كذا العبارة في نسخة م .

السلطان إذا ترك العشر على صاحب الأرض فهو على وجهين . إن تركه إغفلا منه بأن سى و في هذا الوجه على من له العشر أن يصرف قدر العشر إلى الفقير ، الوجه الثانى إذا تركه قصدا مع علمه به وإنه على وجهين أيضا إن كان من عليه العشر غنيا كان له ذلك جائزة من السلطان ويصم السلطان مثل ذلك من بيت مال الخراج ليت مال الصدقة . وإن كان من عليه العشر فقيرا محتاحا إلى العشر فترك ذلك عليه جائز و كان صدقة عليه ويجوز كما لو أحد منه ثم صرف إليه ، ولهذا قالوا بأن السلطان إذا أخذ الزكاة من صاحب المال فقل أن يصرفها [إلى الفقراء افتقر صاحب المال كان له أن يصرف زكاته إليه كما كان له أن يصرفها] إلى غيره . العيانية . طعام أرض العشر إذا وهه أو وهه من رحل فأحد السلطان العشر من ذلك لم يتقص الرهن والهبة ، قالوا : هو الصحيح ، وفيما إذا كانت الأرض عشرية فأحرحت طعاما و في حملها إلى الموضع الذى يعشر فيه مؤنة فانه يحمل إليه و يكون المؤنة منه . جامع الحوامع : البائع حانى بما لا يتغاضى أو وهه و سله يصم النائع والواهب ، و قبل قبض الهبة بالخيار إن شاء أخذعه لا غير وإلا مثله من النائع أو قيمة مثله ، ولا سديل على المشتري ، ولو باع من غيره وهو من آخر وهو من آخر أحد عشره و مسح الكل ، كذا الهبات ، ولا ضمان إلا على النائع الأول - الأول باع بخمسين والثاني بمائة فأراد أن يحبر الثانى وأخذ عشره ليس له ذلك . باع القصيل ليقطع أو ليجب فقبل القبض حصر المصدق يأخذ من عينه أو الثمن . م : فى زكاة العيون : قال محمد فى الأصل . من عليه العشر إذا صرف العشر إلى نفسه لا يجوز ولا يبرأ عن العشر فيما بينه وبين الله تعالى ، وكذلك إذا صرف إلى أبيه أو أمه فانه لا يجوز . و فى مجموع النوارل . سئل أبو القاسم عن أرض جبل يأخذ عشرها دهقان دون السلطان ؟ قال : إن كان الدهقان يأخذها بأمر السلطان جاز و سقط عنهم العشره . وليس لصاحب الطعام أن يأكل الطعام قبل أن يؤدى عشره . و فى الذخيرة : فى ظاهر رواية أصحابنا - والله أعلم .

الفصل السابع في المتعرقات

و لا يجتمع العشر و الحراج في أرض واحدة سواء كانت الأرض عشرية أو خراجية ، و في شرح الطحاوى . ' يجتمعان إذا اجتمع سبا وجوبهما نحو أن يشتري الذي أرض عشر من مسلم فانه يؤخذ منه العشر و الحراج جميعا ، و كذلك إذا اشترى المسلم أرض الحراج فعليه العشر و الحراج ، و كذلك الآخر و الضمان ، و الحد و العقر ، و الحلد مع النى و الرحم مع الجلد . و ركاة التجارة مع صدقة العطر مما لا يجتمعان ، و كذلك القطع مع الضمان لا يجتمعان - و هذا كله عدنا ، و عند الشافى يجتمعان إلا الرجم مع الحلد . الحاية في أرض العشر إذا هلك الخارج قبل الحصاد يسقط ، و إن هلك بعد الحصاد ما كان من صيب رب الأرض يسقط ، و ما كان من صيب الأكار يبقى في دمة رب الأرض . م : و لو اشترى أرض عشر أو أرض حراج للتجارة فيها العشر أو الحراج دون ركاة التجاره ، و روى عن محمد أنه جمع بين العشر و الزكاة في الإيجاب . و إذا صرف العشر إلى صنف واحد يجرى ، و كذا إذا صرفه إلى واحد من صنف يجرى . و لا يسقط العشر بموت من عليه في ظاهر رواية أصحابنا ، و روى ابن المبارك عن أبي حنيفة أنه يسقط .

كتاب المعادن والركاز والكنوز

اعلم بأن « الكنز » اسم المال مدفون في الأرض دفنه نوح آدم ، و « المعدن » اسم لما خلقه الله تعالى في الأرضين يوم خلقها ، و « الركاز » قد يذكر ويراد به المعدن ، و قد يذكر ويراد به الكنز ، إلا أنه للمعدن حقيقة و للكنز مجاز .
فأما الكلام في المعدن فلا يخلو إما أن وحده في أرض مباحة أو وجدته في أرضه أو في داره ، فان وحده في أرض مباحة وحب فيه الخمس سواء كان معدن ذهب أو فضة أو رصاص أو صخر أو حديد و يكون أربعة أخماسها للواجد - و في الفتاوى العتائية : سواء كان الواجد مسلما أو كافرا أو صيبا أو مكاتبا أو عددا لا الحربى ، و في الظهيرية :

وعن محمد إذا كان صاحب الأرض دميًا فلا شيء له ، وفي الهداية . و سواء وحد في أرض خراج أو عشر ، وقال الشافعي : لا شيء عليه إلا إذا كان المستخرج ذهبا أو فضة فوجب فيه الزكاة . ولا يشترط الحول في قول ، وفي الخلاصة العانية : وقال الشافعي : في قول لا شيء فيه حتى يحول الحول على مائتي درهم ، وفي قول . يجب في الكل ربع العشر في جميع ذلك في الحال . م . وإن وجدته في دار فليس له فيه شيء . وهو لصاحب الدار ، وفي شرح الطحاوي : وكذلك المنزل والحاوت ، م . وقال أبو يوسف ومحمد . فيه الخمس اعتبارا بالأرض ، والجامع بينهما أنه مال معوم ، وأما الأرض ففي الوجوب فيه روايتان عن أبي حنيفة . الفتاوى العتائية . ومن حفر معدنا بادن الإمام يجب فيه الخمس والباقي له ، وإن حفر ولم يصل إلى المعدن لجاء آخر وحفر وصل فهو له لأنه هو الواجد . ومن تقل من السلطان معدنا واستأجر الأحرار واستخرجوا منها معدنا يجب الخمس والباقي للمتقل ، وإن علوا بغير إذن المتقل فأربعة الأحماس لهم دون المتقل .

م : وأما الكلام في الكفر فلا يحلو من وجهين ، الأول . أن يحمده في دار الإسلام وإنه على وجوه ، أحدها : أن يحمده في أرض غير مملوكة بخو المعارة والحال وما أشبهها فإن كان فيه علامات الإسلام كالمصحف والدرهم المكتوبة فيها كلمتا الشهادتين وما أشبه ذلك فهو بمنزلة اللقطة يعرفها حولا ، وإن كان فيه علامات الشرك بخو الصنم والصليب وما أشبهها فهو الخمس وأربعة الأحماس للواجد ، وإن لم تكن فيه علامة يستدل بها على شيء فهو لقطة في زماننا ، ويستوى أن يكون الواحد صغيرا أو كبيرا ، حرا أو عبدا ، مسلما أو دميًا ، وإن كان الواجد حربيا مستأما لا يعطى له شيء . وفي الفتاوى العتائية : حرق دخل دار الإسلام فوجد معدنا يدفع الخمس والباقي للمسلمين ، وإن وجدته في دار مملوكة له وفيه علامة الشرك أو لم تكن فيه علامة يستدل بها على شيء ففيه الخمس وأربعة أحماس للخط له عند أبي حنيفة ومحمد ، وهو الذي احتطه الإمام حين فتح أهل الإسلام تلك البلدة إن كان حيا ، ولورثته وورثة ورثته إن كان ميتا ،

(١) في جميع النسخ . فإن وحده في داره - كذا .

ولا شيء للواحد، وقال أبو يوسف: هو للواحد؛ ثم المخطئ له إن باع وتداولته الأيدي لا يبطل ملكه عن الكنز، وفي الهداية: ولو اشتبه الضرب يجعل جاهليا في ظاهر المذهب لأنه الأصل، وقيل: إسلاميا لتقدم العهد، الحجة: فإن لم يعرف المخطئ له ولا ورثته يصرف إلى أقصى مالك ملك في الإسلام تعرف به، وفي السفناق: ذكر أبو اليسر أنه يوضع في بيت المال، وفي الفتاوى العتائية: إذا كان صاحب الخطئة ذميا فلا شيء له. م: الوجه الثاني: إذا وجد كنزا في دار الحرب فاعلم بأن محمدا وضع هذه المسألة في الجامع الصغير وفي الأصل في الركاز فقال: مسلم دخل دار الحرب بأمان فوجد في دار بعضهم ركازا رده عليهم. وفي شرح الطحاوي: إن دخل عليهم بأمان ولم يرده إلى صاحبه يكون ملكا له إلا أنه لا يطيب له، ولو باعه جاريته ولكن لا يطيب أيضا للشترى، وإن دخل عليهم بغير أمان حل له ولا خمس فيه. م: وإن وجد في الصحراء: يريد به موصفا لا يكون مملوكا لاحد كالمعازة ونحوها - فهو له ولا شيء فيه، قال شيخ الإسلام: أراد بالركاز في هذه المسألة المعدن دون الكنز، وفي القدوري ذكر هذه المسألة في شرحه ووضعها في الكنز وجعل الجواب فيه على نحو ما ذكره محمد في الأصل وفي الجامع الصغير، فهذا تبين لك أن الكنز والمعدن في هذه الصورة واحد.

جامع الحوامع: أصاب ركازا فيه لآلئ وحواهر وعرف أنه قديم بخمس. وفيه: من أصاب كنزا في حصن حرب وأحرق أهلها بخمس. وفيه: باع الركاز فأنس على من في يده ثم يرجع بالثمن. الولوالجية: من أصاب ركازا أو معدنا فأعطى حمسه إلى المساكين أجزاء. وإن علم الإمام به لم يتعرض له، ولو كان صاحبه محتاجا وسعه أن يحبس كله ولا يعطيه للمساكين، وكذا لو أعطى أباه وولده وهو محتاج جاز ذلك، وفي السراجية: بخلاف الزكاة والكفارات وصدقة العطر والدر. السراجية: ولا يسقط الخمس عن الركاز والمعدن وإن كان واجده مديونا. م: ولا خمس في

الميرورح الذى يوجد فى الحال ، وكذا فى الياقوت والزمرد - وفى الحاية : والزبرجد ، وفى الفتاوى العتابة : والسكل والمفرة والزريح والورة ، أما الزيتق إن كان يطعم به الخمس . م : ولا خمس فى الذهب والفضة يستخرجان من الحر ، وكذلك جميع ما يستخرج من الحر كالصبر واللؤلؤ - وفى الحقة . والمرجان والخرترات - م : فلا خمس فيه . وفى المظومة فى باب أبى يوسف

والخمس فى اللؤلؤ والصبر لا فى ريق ويكسا فاعقلا
السعاق . أراد بالزيتق الذى أصيب فى معدته ليقع الاحتراز مما يوجد فى خزائن الكفار فانه فيه الخمس بالاتفاق .

الهداية : متاع وجد ركازا هو للذى وحده فيه الخمس - معاه : وجد فى أرض لا مالك لها لأنه غيمة بمنزلة الذهب . الفضة ، وفى السغناق قال العقبة أبو الليث : هذا الحكم فى المتاع فيما إذا علم أنه للكفار ، والمتاع ما يتمتع به فى البيت من الأثاث ونحوه ، وقيل : المراد الثياب لأنه يتمتع بها .

الفتاوى العتابة : ولا شيء فى عين القير والمط والملح ، سواء كان فى أرض عشر أو حراج ، إلا أن يتمسك من الزراعة فيما حوله فيحب الحراج درهم وقفيز إن كان فى أرض خراج ، وفى الكافى . ثم يمسح موضع القير فى رواية تبعا وفى رواية لا يمسح ، وعن هشام أن فى عين القير واللفظ خراجا ، وإن كان فى أرض عشر لا يجب العشر .

الحجة : ولا بأس بأن يأخذ الماء من عين الملح لأن العين مشترك ، وإذا صار ملحا لا يؤخذ إلا بادن المالك . وكذلك لا خمس فى السجارج والزجاج . الحاية : ولا خمس فى السمكة .

(١) يمسح - من المساحة وهو القياس بالذراع ، والعامل . مساح (٢) و الصحيح عنده
« سبادج » وكذا هو فى بعض النسخ ، وهو حجر مس .

واقعات الماطى : الهر إذا انشق و فى الماء طين حتى صار فى أرضه ذراع من طين أو أكثر لم يكن لأحد أن يأخذ من ذلك الطين ، ولو أخذ كان ضامنا .
الحطب فى المروج إن كان فى ملك رجل ليس لأحد أن يحتطبها إلا نادنه ، وإن كان فى غير ملك أحد لا بأس ، . إن كان ينسب إلى قرية أو إلى أهلها لا بأس بأن يحتطب ما لم يعلم أن ذلك ملكها . وكذلك الربيع والكريت والثمار فى المروج والأودية .

الموارل : إذا كان فى أرض رجل جبل ملح أو معرة^١ أو نورة^٢ أو رربسخ أو ياقوت أو ررحد أو معدن ذهب أو فضة أو نحاس أو زيق فذلك كله لصاحب الأرض ، لا سبيل لأحد على شيء منه ، ومن أخذ شيئا فعليه قيمته قليلا كان أو كثيرا إذا استهلكه ، وردة إذا كان قائما .

ولو كان سكن صيد فى أرض رجل أو ماصت الحماة أيضا فهو لمن أخذه ، وليس هذا كالطين والعسل . ولو أن طيرا فى أرض رجل سكن لجاء رجل ليأخذه معه صاحب الأرض من الأخذ فإن كان قريبا منه فى موضع لو أراد صاحب الأرض أحده ويقدر على أخذه صار بمنزلة الأحده من صاحب الأرض وملكه ، ولو كان بعيدا منه لم يملكه .

قال محمد فى كتاب الزكاة من الأصل : يجب أن تكون بيوت الأموال أربعة ، أحدها : بيت مال الزكاة والعشر والكفارات إذا وصلت إلى يد الإمام ، والثانى : بيت مال الحراح والجزية وصدقات بى قفل - وفى شرح الطحاوى : وما صولح عليه بنو بجران من الحلل - وما أخذ العاشر من تجار أهل الذمة وما يأخذ العاشر من الكفرة ، والثالث : بيت مال الخمس يعنى خمس الغنائم والمعدن والركاز والكنور ، والرابع : بيت مال اللقطات والتركات . قال الزكاة وعشور الأراضى مصروفة إلى المذكورين

(١) المغرة طين أحمر يصبغ به (٢) النورة : حجر الكلس .

في قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ - الآية ﴾ لأنه لا يجوز صرفها إلى المقاتلة ولا إلى فقراء بني هاشم . و مال الخراج والجزية يصرف إلى المقاتلة وسد ثغور المسلمين وبناء الحصون في الثغور ، وإلى مراصد الطرق في دار الإسلام ليقع الأمن عن قطع الطريق من جهة اللصوص ، وإلى كرى الأتباع العظام الذي به صلاح المسلمين ، وإلى من فرع نفسه لعمل المسلمين نحو القضاة والمفتين والمؤدنين والمعلمين ، وإلى عمارة المساجد والقناطر ، وإلى معالجة المرضى إذا كانوا فقراء ، وإلى تكعيم الموتى الذين لا مال لهم ، وإلى نفقة اللقيط وعقل جنائنه وما أشبه ذلك ، فالخلاص أن هذا النوع من المال يصرف إلى ما فيه صلاح الدين وصلاح دار الإسلام والمسلمين . و مال المحرم يصرف إلى فقراء المسلمين الهاشمي وغيره سواء . و اللقطات والتركات تصرف إلى ما فيه صلاح المسلمين كمال الخراج والجزية إلا أنه يجعل لها بيت على حدة . ولو كان في بعض بيوت هذه الأموال مال ولم يكن في البعض مال فلإمام أن يصرف مال ذلك البيت إلى هذا البيت عند الحاجة حتى إذا لم يكن في بيت مال الخراج مال وفي بيت مال الصدقة مال فالإمام يأخذ مال بيت الصدقة ويصرفه إلى المقاتلة ثم إذا وصل إليه مال الخراج يرد على بيت مال الصدقة مثل ما أخذ ، إلا إذا صرف إلى فقراء المقاتلة لمحتد لا يرد ، ولو لم يكن في بيت مال الصدقة مال وصرف مال الخراج إلى الفقراء ثم وصل إليه مال الصدقات لا يرد مثله إلى بيت الخراج .

تم كتاب الزكاة من الفتاوى التاتارخانية

* * * *

بسم الله الرحمن الرحيم

كِتَابُ الصَّوْمِ

هذا الكتاب يشتمل على أربعة عشر فصلا

الوقاية : الصوم هو ترك الأكل والشرب والوطى من الصبح إلى المغرب مع النية - الكافي : من الأهل بأن يكون مسلما طاهرا من حيض وقاس .

الهداية . الصوم ضربان : واحد وفل ، فالواحد صريان : ما يتعلق بزمان بعينه كصوم شهر رمضان والذرع المعين ، والصرب الثاني ما يثبت في الذمة كقضاء رمضان وصوم الكفارة . اعلم أن صوم شهر رمضان والذرع المعين فريضة - وفي الوقاية : أداء وقضاء ، وفي المنافع : ثم لهذا الصوم : سب ، وشرط ، وركن ، وحكم - فسيبه شهود الشهر ، وفي الكافي : وكل يوم سبب لوجوب صومه حتى إذا بلغ الصبي في أثناء الشهر يلزمه ما بقي لا ما مضى . وأما الشرط قبل . إنه أنواع . شرط نفس الوجوب وهو الإسلام والعقل والبلوغ ، وشرط وجوب الأداء وهو الصحة والإقامة ، وشرط صحة الأداء وهو الوقت القابل وهو اليوم المتعري عن الأكل والشرب وطهارة المؤدين من الحيض والنماس ، وفي الكافي . وشرط صحة الأداء النية ليمتاز العادة من العادة . والركن هو الكف عن المفطرات . وحكمه الثواب وسقوط الواجب عن الذمة .

الينابيع : ثم جلس الصيام على أحد عشر نوعا . ثمانية منها في القرآن - أربعة منها يتخير صاحبها إن شاء تابع وإن شاء فرق ، وأربعة منها متتابعة ، وثلاثة ثبتت بالاستدلال لا بالكتاب - أما الأربعة المتتابعة المذكورة في القرآن : شهر رمضان ، وكفارة الظهار ،

و كفارة القتل ، و كفارة اليمين . أما التي يتخير صاحبها فقضاء صوم رمضان ، و صوم
عذبة الحلق للحرم و هي ثلاثة أيام ، و صوم المتعة ، و صوم حزاء الصيد . أما الثلاثة
التي هي غير مذكورة في القرآن وثقت بالأحاديث . صوم كفارة الإفطار ، و صوم التطوع ،
و صوم النذر .

وفي الخزانة : تسعة من الصيامات واجبة . كفارة صوم رمضان ، و كفارة
الظهار ، و كفارة القتل ، و كفارة قتل الصيد ، و كفارة الحلق ، و كفارة اليمين ، و صيام
المتعة عشرة أيام إذا لم يجد الهدى ، و صوم الاعتكاف ، و صوم النذر .

المفصل الأول في بيان وقت الصوم و ما يتصل به

قال أصحابنا وقت الصوم من حين يطلع الفجر الثاني - و هو الفجر المستطير
المنتشر في الأفق - إلى غروب الشمس ، وإذا عرمت الشمس خرج وقت الصوم ، و لم ينقل
عهم أن العبرة لأول طلوع الفجر الثاني أو لاستطارته و انتشاره ، و قد اختلف المشايخ
فيه ، قال بعضهم . العبرة لأولاه ، و بعضهم قالوا العبرة لاستطارته ، قال شمس الأئمة
الحلواني : القول الأول أحوط و الثاني أوسع .

و إذا شك في الفجر قال في الأصل : أحب إلى أن يدع الأكل و الشراب ، قال
الشيخ شمس الأئمة الحلواني . الواجب على من شك في طلوع الفجر أن يطالع الفجر
أو أمر من يثق به حتى يطالع فان طالع و ليس في السماء علة بأن لم تكن السماء مقمرة
و لا متغيمة و ليس بصره علة و هو ينظر إلى مطلع الفجر فله أن يأكل ما لم يستبين له
الفجر ، فان كان في موضع لا يرى طلوع الفجر أو يرى إلا أن السماء كانت مقمرة
أو متغيمة فان انضم إلى الشك علامة أخرى تدل على طلوع الفجر من حيث الظاهر
بأن كان له ورد يوافق فراغه طلوع الفجر فخرج منها و شك في طلوع الفجر ، أو كان
يرى مجها إذا أخذ مكانا من السماء يوافق ذلك طلوع الفجر . فإذا انضم إلى الشك مثل هذه
العلامة يدع الأكل و الشراب ، و يكون مسيئا إذا أكل أو شرب ، و يكون عليه القضاء

إذا كان أكبر رآه أن العجر طالع هكذا ذكر شيخ الإسلام، وذكر في القدوري في هذا الفصل روايتان وقال: الصحيح أنه لا قضاء عليه إلا أنه يستحب له القضاء احتياطاً لأمر العادة. وإن لم يضمن إلى الشك مثل ما ذكرنا من العلامة يستحب له أن يترك الأكل، وإن أكل لا يكون مسيئاً ولا قضاء عليه إلا إذا كان أكبر رآه أن الفجر طالع فحينئذ يستحب له القضاء. وإن أمر إساناً ليطالع الفجر فأخبره بطلوع الفجر فإن كان المخبر عدلاً لا يجهل أن يأكل حراً كان أو مملوكاً ذكرنا أن أثره، وإن أخبره صديقاً عاقل لا يأكل إذا غلب على طنه أنه صادق وإن أخبره عدل بالطلوع وعدل آخر بعدم الطلوع يتحرى سواء كانا حريين أو كان أحدهما حراً والآخر مملوكاً، وإن كان من أحد الحاسبين عدلاً ومن الحاسب الآخر عدل واحد يأخذ بقول العدلين، وإن كان من أحد الحاسبين عدلاً حران ومن الحاسب الآخر مملوكاً يأخذ بقول الحرين، وإن كان يأكل فأخبره عدل أن العجر طالع فأنتم الأكل لا يلزمه الكفارة، وإن كان يأكل فقال عدل: «مخبر كه سييده دم دميد»، أو قال «دمى دمدم»، فأكل مع ذلك وطهر أن العجر كان طالماً لزمه الكفارة. ولو أخبره عدلاً أن الفجر قد طلع وعدلاً أنه لم يطلع فأكل بعد ذلك ثم ظهر أن العجر كان طالماً اختلف المشايخ فيه، بعضهم قالوا: لا تلزمه الكفارة، وبعضهم قالوا: تلزمه، وفي الفتاوى الخلاصة: عليه القضاء والكفارة بالاتفاق - وفي الحانية: تقل الشهادة على الإثبات ولا يعارضها الشهادة على النفي كما في حقوق العادة. ولو شهد واحد على طلوع الفجر واثنان على أنه لم يطلع لم يحسب الكفارة.

ولو أراد أن يتسحر بالتحري فله ذلك إذا كان بحال لا يمكنه مطلق الفجر نفسه، وذكر الشيخ شمس الأئمة الحلواني أن من تسحر بأكثر الرأى لا بأس به إذا كان الرجل ممن لا يحسب عليه مثل ذلك، وإن كان ممن يحسب عليه مثل ذلك فسيب له أن

(١) عبارة فارسية، أى: لا تأكل فإن ناس العجر قد طلع (٢) يطلع.

يدع الأكل . وإن أراد أن يتسحر ضرب ، الطبل السحري ، فإن كثرت ذلك الصوت من كل جانب وفي جميع أطراف البلدة فلا بأس به ، وإن كان يستمع صوتا واحدا فإن علم عدالته يعتمد عليه ، وإن عرف فسقه لا يعتمد عليه ، فإن لم يعرف حاله محتاط ولا يأكل ، وإن أراد أن يعتمد بصياح الديك ، فقد أسكر ذلك بعض مشايخنا وأصحابنا ، وقال بعضهم . لا بأس به إذا كان قد جربه مرارا وظهر له أنه يصيب الوقت .

إذا تسحر ودخل عليه قوم وقالوا له . الفجر طلع فقال : إذا حصل الفطر أكل أكلا مشعبا ثم ظهر أن الأكل الأول كان قبل الصبح والثاني بعد الصبح قال الشيخ الإمام الحاكم أبو محمد الكرخي . إن كانوا جماعة وصدقهم لا كفارة ، وإن كان المخبر واحدا إلا أنه عدل فكذلك الجواب ، وإن كان فاسقا فعليه الكفارة ، وفي الفتاوى الخلاصة : وإن كان واحدا عليه الكفارة عدلا كان أو غير عدل .

الخلاصة : ثم التسحر مستحب والمستحب تأخير ، وفي السفناني : وتأخير السحور إنما يكون مستحبا إذا لم تكن في السماء علة وهو غير شاك في وقوع أكله في النهار . إذا قال الرجل لامرأته : اضري إلى أن العجر طالع أو غير طالع فظرت وقالت : لم تطلع بعد ، لجامعها ثم ظهر أن العجر كان طالعا قال الحاكم الإمام أبو محمد : إن صدقها وهي ثقة لا كفارة عليه ، وقال عبد الرحمن بن أبي الليث في ماواه : لا كفارة عليه من غير تقييد ، وفي الفتاوى الخلاصة . وهو الصحيح ، م : وعليها الكفارة ، وكذا أفتى القاضي الإمام أبو علي والحطيب المظفر بن النعمان ، وفي النخبة : وعليها الكفارة إن أفطرت مع العلم بالطلوع - م . هذا بيان الأحكام المتعلقة بأول وقت الصوم ، حشا إلى بيان

الأحكام المتعلقة بآخر الوقت

قال بعض مشايخنا : لا يجوز الإططار بالتحري ، وعد محمد أنه إن كان في موضع يمكنه مطالع غروب الشمس لا يمنع من ذلك مانع لا يفطر بالتحري بل يفطر بالمعاينة . وإن

منه عن ذلك مانع يخطر بالتحري بعد أن يحتاط فيه بحو أن يتبع العلامة من الظلام وبحو، وبنحوه روى الحسن عن أبي حيفة، وذكر شمس الأئمة الحلواني أن ظاهر مذهب أصحابنا في ظاهر الرواية أنه يجوز الإفطار بالتحري . وإن أفطر وغالب رأيه أن الشمس قد غربت ثم تبين أنها لم تغرب بعد كان عليه قضاء ذلك اليوم، بخلاف ما إذا تسحر وغالب رأيه أن الفجر لم يطلع ثم تبين أنه قد طلع فانه لا يجب عليه القضاء بل يستحب له القضاء على الرواية الصحيحة . وفي الخاتمة: إذا تسحر على يقين أن الفجر لم يطلع أو أفطر على يقين أن الشمس قد غربت فادأ الفجر طالع والشمس لم تغرب عليه القضاء فيها لوجود المناقض ولا كفارة لمكان العذر . م : وأما إذا شك في غروب الشمس والشك يساوي الظن فأفطر ثم تبين أن الشمس ما غربت تلزمه الكفارة ، هكذا قاله الشيخ أبو جعفر ، و روى ابن رستم أنه لا كفارة عليه .

فان أحبره محرم بغروب الشمس؟ من مشايخنا من قال لا يجوز الإفطار بقول الواحد بل يشترط المثنى ، قال الشيخ شمس الأئمة الحلواني : ظاهر الجواب أنه لا بأس بأن يعتمد على قوله إذا كان عدلا ويميل قلبه إلى صدقه كما في السحر . ولو أحبره عدلا أن الشمس قد غربت وأحبر عدلا أنهما لم تغرب [فأكل ثم تبين أنها لم تغرب] فلا كفارة عليه ، وفي الفتاوى الحلاصة : عليه القضاء دون الكفارة بالاتفاق . وفي الخاتمة : وإن أفطر وأكبر رأيه أن الشمس لم تغرب عليه القضاء والكفارة .

م . سئل الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني عن الإفطار يوم العيم فقال : جواب هذه المسألة لا يوجد في الكتب ، والجواب فيها كالجواب في مراعاة الوقت ليصلي وهناك قال أصحابنا : يؤحر المغرب ، فكذا هاهنا يؤحر الإفطار ويأخذ فيه بالثقة ما استطاع .

الفصل الثاني فيما يتعلق برؤية الهلال

الهداية : وينبغي للناس أن يلتزموا الهلال في اليوم التاسع والعشرين من شعبان ، فان رأوه صاموا ، وإن غم عليهم أكلوا عدة شعبان ثلاثين يوما ثم صاموا .

يدع الأكل . وإن أراد أن يتسحر بضرب « الطبل السحري » فإن كثرة ذلك الصوت من كل جانب وفي جميع أطراف البلدة فلا بأس به ، وإن كان يستمع صوتا واحدا فإن علم عدالته يعتمد عليه ، وإن عرف مسقه لا يعتمد عليه ، فإن لم يعرف حاله محتاط ولا يأكل ، وإن أراد أن يعتمد « بصياح الديك » فقد أسكر ذلك بعض مشايخنا وأصحابنا ، وقال بعضهم : لا بأس به إذا كان قد جربه مرارا وظهر له أنه يصيب الوقت .

إذا تسحر فدخل عليه قوم وقالوا له . الفجر طلع فقال : إذا حصل الفطر أكل أكلا مشعبا ثم ظهر أن الأكل الأول كان قبل الصبح والثاني بعد الصبح قال الشيخ الإمام الحاكم أبو محمد الكرخي . إن كانوا جماعة وصدقهم لا كفارة ، وإن كان المخبر واحدا إلا أنه عدل فكذلك الجواب ، وإن كان فاسقا فعليه الكفارة ، وفي الفتاوى الخلاصة : وإن كان واحدا عليه الكفارة عدلا كان أو غير عدل .

الخلاصة : ثم التسحر مستحب والمستحب تأخير ، وفي السفناني : وتأخير السحور إنما يكون مستحبا إذا لم تكن في السماء علة وهو غير شك في وقوع أكله في النهار . إذا قال الرجل لامرأته : اضري إلى أن المجر طالع أو غير طالع فظرت وقالت : لم تطلع بعد ، لحاجتها ثم ظهر أن المجر كان طالعا قال الحاكم الإمام أبو محمد : إن صدقها وهي ثقة لا كفارة عليه ، وقال عبد الرحمن بن أبي الليث في فواوه : لا كفارة عليه من غير تقييد ، وفي الفتاوى الخلاصة . وهو الصحيح ، م : وعليها الكفارة ، وكذا أفتى القاضي الإمام أبو علي والحطيب المطهر بن النعمان ، وفي الخاية . وعليها الكفارة إن أفطرت مع العلم بالطلوع - م . هذا بيان الأحكام المتعلقة بأول وقت الصوم ، حنا إلى بيان

الأحكام المتعلقة بآخر الوقت

قال بعض مشايخنا : لا يجوز الإطمار بالبحر ، وعند محمد أنه إن كان في موضع يمكنه مطالع غروب الشمس لا يجمعه عن ذلك مانع لا يفطر بالبحر بل يفطر بالمعاينة . وإن

منعه عن ذلك مانع يقطر بالتحري بعد أن يختلط فيه نحو أن يتبع العلامة من الظلام ونحوه، ونحوه روى الحسن عن أبي حنيفة، وذكر شمس الأئمة الحلواني أن ظاهر مذهب أصحابنا في ظاهر الرواية أنه يحور الإفطار بالتحري . وإن أطر وغالب رأيه أن الشمس قد غربت ثم تبين أنها لم تغرب بعد كان عليه قضاء ذلك اليوم، بخلاف ما إذا تسحر وغالب رأيه أن الفجر لم يطلع ثم تبين أنه قد طلع فانه لا يجب عليه القضاء بل يستحب له القضاء على الرواية الصحيحة . وفي الخاتمة : إذا تسحر على يقين أن الفجر لم يطلع أو أطر على يقين أن الشمس قد غربت فادأ الفجر طالع والشمس لم تغرب عليه القضاء فيها لوجود المناقض ولا كفارة لمكان العذر . م : وأما إذا شك في غروب الشمس والشك يساوي الظن فأطر ثم تبين أن الشمس ما غربت تلزمه الكفارة ، هكذا قاله الشيخ أبو جعفر ، و روى ابن رستم أنه لا كفارة عليه .

فإن أخره بحر بغروب الشمس ؟ من مشايخنا من قال لا يحور الإفطار بقول الواحد بل يشترط الثني ، قال الشيخ شمس الأئمة الحلواني : ظاهر الجواب أنه لا بأس بأن يعتمد على قوله إذا كان عدلا ويميل قلبه إلى صدقه كما في السحر . ولو أخره عدلان أن الشمس قد غربت وأجر عدلان أنها لم تغرب [فأكل ثم تبين أنها لم تغرب] فلا كفارة عليه ، وفي الفتاوى الخلاصة . عليه القضاء دون الكفارة بالاتفاق . وفي الخاتمة : وإن أطر وأكدر رأيه أن الشمس لم تغرب عليه القضاء والكفارة .

م : سئل الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني عن الإفطار يوم العيم فقال : حوا هذه المسألة لا يوجد في الكتب ، والجواب فيها كالجواب في مراعاة الوقت ليصلى وهناك قال أصحابنا : يؤخر المغرب ، هكذا هاما يؤخر الإفطار يأخذ فيه بالثقة ما استطاع .

الفصل الثاني فيما يتعلق برؤية الهلال

الهداية : وينبغي للناس أن يلتزموا الهلال في اليوم التاسع والعشرين من شعبان ، فإن رأوه صاموا ، وإن غم عليهم أكلوا عدة شعبان ثلاثين يوما ثم صاموا .

الواحد إذا شهد برؤية هلال رمضان فإن كانت السماء متغية - وفي الهداية أو أخبارا أو نحوه - يقبل شهادة الواحد إذا كان مسلما، وفي الفتاوى الخلاصة: ما قلنا، م: رجلا كان أو امرأة، حرا كان أو أمة أو عدا أو عدودا في قذف تأثبا بعد أن يكون عدلا في ظاهر الرواية، وفي الهداية: والعاصي في أحد قوله يشترط المتني وهو قول مالك ذكره في السكاني. وفي تجميع حواضر زاده: ولا تقبل شهادة المراهق. وذكر الطحاوي أنه يقبل شهادة الفاسق. وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه لا يقبل شهادة المحدود في القذف بعد التوبة، وأما إذا كان مستورا الحال فالظاهر أنه لا يقبل شهادته، وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يقبل شهادته وهو الصحيح. وكان الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل يقول: إذا كانت السماء متغية إنما تقبل شهادة الواحد إذا فرس وقال: رأيت الهلال خارج البلة في الصحراء، أو يقول: رأيت في البلة بين خلال السحاب في وقت يدخل فيه السحاب ثم ينجلي، أما بدون هذا التفسير لا تقبل لمكان التهمة.

فأما إذا كانت السماء مضحية لا تقبل شهادة الواحد في ظاهر الرواية خلافا لما روى الحسن عن أبي حنيفة، بل يحتاج فيه إلى زيادة العدد، واختلما في مقدار ذلك، وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله أنه تقبل شهادة رجلين أو رجل وامرأتين، وفي الحجة: ولو قل الإمام شهادة شاهدين عدلين وقد سكن قلب القاضي على قولها جاز وثبت حكم رمضان، م: وعن أبي يوسف أنه قال: يعتبر في ذلك جمع عظيم، وروى عنه أنه قدره عدد القسامة، وفي الفتاوى الخلاصة: وعن محمد لا يعتبر حتى يتواتر الخبر من كل جانب وهكذا روى عن أبي يوسف، وفي الخاتمة: وروى أنه تقبل به شهادة أهل محله، وفي البنايع: وقال بعضهم: ينبغي أن يكون من كل جماعة رجل أو رجلان، م: وعن محمد أنه قال: يفرض مقدار القلة والكثرة إلى رأى القاضي - وفي الحجة: وهو الأصح. ثم إنما لا تقبل شهادة الواحد على هلال رمضان

إذا كانت السماء مضحية إذا كان هذا الواحد في مصر ، فإذا جاء من خارج مصر أو جاء من أعلى الأماكن في مصر ذكر الطحاوى أنه قبل شهادته ، وهكذا ذكر في كتاب الاستعصان ، وذكر القدورى أنه لا قبل شهادته في ظاهر الرواية ، وفي الذخيرة وذكر الكرخى أنه قبل ، وفي الأقضية صحح رواية الطحاوى واعتمد عليها ، وفي فتاوى الخلاصة : في ظاهر المذهب لا تفاوت بين المصر وخارجه .

م : هذا الذى ذكرنا في هلال رمضان ، وأما إذا قامت الشهادة برؤية هلال شوال وبرؤية هلال ذي الحجة إذا كانت السماء مضحية فالجواب فيه كالجواب في رؤية هلال رمضان - يعنى لا قبل فيه شهادة الواحد بل يشترط [زيادة العدد ، ولا بد من اعتبار] العدالة والحرية . وفي شهادات شيخ الإسلام وفي شرح الطحاوى : عن أبى حنيفة أنه قبل في ذلك شهادة رجلين أو رجل وامرأتين ، وأما إذا كانت السماء متغيمه لا قبل ما لم يشهد بذلك رجلان أو رجل وامرأتان في ظاهر الرواية - وفي الفتاوى العتاية : ويشترط العدالة والحرية ، وفي المنتقى أنه قبل في ذلك شهادة الواحد .

وذكر شيخ الإسلام في شرح الشهادات أن شهادة المثنى في الفطر والأضحية إنما تعتبر إذا كانت بالسماء علة أو كانت مضحية وجاءا من مكان آخر ، أما إذا كانت مضحية وما جاءا من مكان آخر لا يكتفى بشهادة اثنين بل يشترط فيه شهادة جماعة ، وعن أبى يوسف في المنتقى ما هو قريب من هذا فقال : إنما قبل شهادة رجلين على هلال شوال إذا كانا قادمين وأخبرا أحدهما رأياه في غير المدة ، وأما إذا أخبرا أنها رأياه في البلدة وكانت البلدة كثيرة الأهل يترأوا الناس لا بد أن يكونوا جماعة كثيرة .

وروى بشر عن أبى يوسف في الأموال أن أبا حنيفة كان يميز على هلال رمضان شهادة الرجل الواحد العدل والمولى والعبد والأمة والمحدود في القذف إذا كان عدلاً سواء ، ولا يميز شهادة الكافر والفاسق ، ولا يميز في هلال ذى الحجة والمطر إلا شهادة رجلين أو رجل وامرأتين ، ولا يميز شهادة العبد والأمة والمحدود في القذف -

و فى فتاوى الخلاصة : وإن تاب ، قال : و هو قول أبى يوسف . و عن الشيخ الإبراهيم بن حنبل أنه قال فى هلال رمضان : فى الصوم لا يقبل قول رجل عدل سواء كان بالسماء علة أو لم تكن ، و روى عن الحسن بن زياد أنه قال : يحتاج إلى شهادة رجل فى الفطر و الصوم جميعا سواء كانت بالسماء علة أو لم تكن . و أما هلال ذى الحجة و فى بعض المواضع أنه بمنزلة هلال شوال - و فى فتاوى العناية : و هو المختار ، و فى بعض المواضع أنه بمنزلة هلال شهر رمضان .

و تقل شهادة الواحد على شهادة الواحد فى هلال رمضان و لا تشترط لفظة الشهادة ، و فى الفتاوى الخلاصة . و لا تشترط الدعوى كما فى سائر الأخبار و ذكر شيخ الإسلام فى شرح بؤادر الصوم أنه تشترط فيه لفظة الشهادة ، و أما فى شهادة الفطر و الأضحية تعتبر فيه لفظة الشهادة - و فى الوقاية : لا الدعوى ، و فى الخاية : . قول أبى حنيفة ينعى أن تشترط الدعوى فى هلال الفطر و هلال رمضان . و فى المنتقى هشام عن محمد : شهادة العبد على شهادة العبد فى هلال رمضان مقولة .

ثم الواحد إذا رأى هلال رمضان وحده هل يلزمه أن يشهد عند الحاكم ؟ لا و لهذا فى المبسوط ، قال الشيخ شمس الأئمة الحلوى : إذا كان عدلا يلزمه أن يشهد حرا كان أو عبدا أو أمة حتى الجارية المخدرة . و هى من فروض العين فيجب أن يشهد فى ليلته كيلا يصح الناس مفطرين ، و للجارية المخدرة أن تشهد بغير إذن وليها فأما إذا كان الرأى ماسقا تكون فيه شهة قال الطحاوى . إن علم أن القاصى يميل إلى قبوله و يقبل شهادته يلزمه أن يشهد ، و أما إذا كان مستورا دخل فيه شهة هه الروايتان : أصحابنا - و هذا فى المصر ، أما فى السواد إذا رأى أحدهم هلال رمضان شهد فى مس قرية ، و على الناس أن يصوموا قوله بعد أن يكون عدلا إذا لم يكن هناك حاشى يشهد عنده . و فى الفتاوى القاضى . إذا أخبر رجلا أن رؤية هلال شوال فى الرستاق و السماء متغيمة و ليس هناك و الى فلا بأس للناس أن يفطروا .

(١) أى أن القاضى يقبل شهادته أم لا (٢) الرستاق . السواد و القرى .

الظهيرية . إذا شهد الشهود على هلال رمضان في اليوم التاسع والعشرين منه أنهم رأوا هلال رمضان قبل صومهم يوم إن كانوا في هذا المصير ينبغي أن لا تقبل شهادتهم لأنهم أعرضوا عما كان حقا عليهم ، وإن حاؤا من مكان بعيد جارت شهادتهم لفقد التهمة .

م : الإمام إذا رأى هلال شوال وحده لا ينبغي له أن يخرج ويأمر الناس بالخروج ، وفي الفتاوى الخلاصة : وكذا لو رأى هلال رمضان لا يأمر الناس بالصوم لكنه يصوم هو ، وفي الحجة . قال صاحب الكتاب : إن استيقن بالهلال يخرج ويصل صلاة العيد ويمطرون لأنه نائب الشرع وقد تيقن ، م . وإذا أبصر هلال رمضان وحده وشهد عند القاضي فرد شهادته فعليه أن يصوم ، خلافا للحسن البصري ، فإن أفطر بعد ما رد الإمام شهادته فلا كفارة عليه عندنا ، وقال الشافعي : عليه الكفارة إن أفطر بالوقوع ، وإن أفطر قبل أن يرد الإمام شهادته أو قبل أن يشهد عند القاضي هل يلزمه الكفارة عندما ؟ فيه اختلاف المشايخ ، وفي الخاتمة وإن أفطر قبل أن يرد القاضي شهادته الصحيح أنه لا يجب عليه الكفارة ، وفي الفتاوى الخلاصة : ولو شهد ورد القاضي شهادته وأمره بالإفطار فأفطر لا يجب الكفارة عليه . م : وأما إذا قبل الإمام شهادته وأمر الناس بالصوم فأفطر هو أو واحد من البلدة هل تلزمه الكفارة ؟ قال عامة مشايخنا : تلزمه ، وقال الشيخ أبو جعفر : لا تلزمه . ثم الواحد إذا شهد عند القاضي فرد القاضي شهادته ومسك هذا الرجل ثلاثين يوما لا يفطر إلا مع الإمام ، وفي الهداية : ولو أفطر لا كفارة عليه .

وفي شرح القدوري : والواحد إذا شهد على هلال رمضان عند القاضي والسبب منغية وقبل القاضي شهادته وأمر الناس بالصوم فلما آتموا الصيام ثلاثين يوما غم عليهم هلال شوال ، قال أبو حنيفة وأبو يوسف : يهومون من الغد وإن كان يوم الحادي والثلاثين ولا يبطرون ، وقال محمد : يخطرون - وفي الهداية : ويثبت العطر عنده بناء على ثبوت الرضائية بشهادة الواحد وإن كان لا يثبت بها ابتداء ، كاستحقاق

الإرث ناء على السب الثابت بشهادة القابلة . م . قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني : هذا الاختلاف فيما إذا لم يروا هلال شوال ، السماء مضحية ، فأما إذا كانت متغيمة فابهم يهطرون من الغد ملا خلاف . هذا إذا شهد على هلال رمضان واحد ، فأما إذا شهد على هلال رمضان شاهداً والسماء متغيمة و قل القاضي شهادتهما و صاموا ثلاثين يوماً لم يروا هلال شوال إن كانت السماء متغيمة يهطرون من الغد بالاتفاق ، وإن كانت مضحية يهطرون أيضاً ، إليه أشار في القدوري ، وفي فوائد ركن الإسلام على السفندى أنهم لا يهطرون ، والصحيح هو الأول .

وفي تجييس الناصري . ولو شهدوا على هلال الفطر أنهم رأوه البارحة و ذلك بعد الزوال أظهروا ، وقال أبو حنيفة . خرجوا اليوم الثاني إلى العيد . م أهل مصر صاموا رمضان غير رؤية الهلال و فيهم رحل لم يهزم حتى رأى الهلال من الغد فصام أهل مصر ثلاثين يوماً و هذا الرجل تسعة و عشرين ثم أظهروا جميعاً فان كان أهل مصر رأوا هلال شعبان و عدوا شعبان ثلاثين يوماً [كان على هذا الرجل قضاء اليوم الأول ، و إن كان أهل مصر صاموا من غير عد شعبان ثلاثين يوماً] من غير رؤية هلال رمضان ليس على هذا الرجل قضاء اليوم الأول . وفي الفتاوى الحلاصة إذا صام أهل مصر شهر رمضان على غير رؤية تامة و عشرين يوماً ثم رأوا هلال شوال إن عدوا شعبان لرؤيته ثلاثين يوماً و لم يروا هلال رمضان قصوا يوماً واحداً ، وإن صاموا تسعة و عشرين يوماً ثم رأوا هلال شوال لا قضاء عليهم . وفي الفتاوى العتاية . و لو رأوا هلال شعبان و عدوه ثلاثين يوماً ثم شرعوا في صوم رمضان فلما صاموا ثمانية و عشرين يوماً رأوا هلال شوال فعليهم أن يقضوا يوماً واحداً لأنهم غلطوا يوماً واحداً يقين ، وإن عدوا شعبان ثلاثين يوماً من غير رؤية الهلال قضوا يومين لأنه يحمل أنهم غلطوا من أول رمضان يومين . م : إذا صام أهل مصر تسعة و عشرين يوماً للرؤية و فيهم مريض لم يهزم عليه القضاء تسعة و عشرين يوماً ، فان لم يعلم هذا الرجل ما صنع أهل مصر صام ثلاثين ليخرج عن العهدة يقين . قال محمد : ولا عبرة لرؤية الهلال نهاراً قبل الزوال ولا بعده و هي من الليلة

المستقبل - وفي الفتاوى الخلاصة: وهو المختار، وقال أبو يوسف: إذا كان قبل الزوال هي الليلة الماضية، قيل قول أبي حنيفة كقول محمد، وفي صوم شيخ الإسلام رواية عن أبي حنيفة: إذا غاب في هذه الليلة قبل الشفق فهو من هذه الليلة، وفي المتن عن أبي حنيفة: إن كان مجراه أمام الشمس والشمس تلوه فهو الليلة الماضية، وإن كان مجراه خلف الشمس فهو الليلة المستقبلية.

أهل بلدة رأوا الهلال هل يلزمه ذلك في حق أهل بلدة أخرى؟ اختلف المشايخ فيه، بعضهم قالوا: لا يلزم ذلك فأما المعتبر في حق كل بلدة رؤيتهم. وفي المتن: شرع عن أبي يوسف وإبراهيم عن محمد: إذا صام أهل بلدة ثلاثين يوما للرؤية وصام أهل بلدة تسعة وعشرين يوما للرؤية فعليهم قضاء يوم. وفي الحاشية: لا عرة لاختلاف المطالع في ظاهر الرواية. وفي الفتاوى الخلاصة: وعليه فتوى الفقيه أبي الليث، وبه كان يفتي الشيخ شمس الأئمة الحلواني وكان يقول: لو رأى أهل المغرب هلال رمضان يجب الصوم على أهل المشرق، وفي الطهيرية وعن ابن عباس أنه يعتبر في حق كل بلدة رؤية أهلها. وفي القدوري [إذا كان بين البلدين تفاوت لا يختلف المطالع لزم حكم أهل إحدى البلدين للبلدة الأخرى، فأما إذا كان تفاوت يختلف المطالع] لم يلزم حكم إحدى البلدين للبلدة الأخرى، وذكر الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني أن الصحيح من مذهبهم أن الحر إذا استعاض وحقق فيما بين أهل إحدى البلدين يلزمهم حكم أهل هذه البلدة.

وفي مجموع الوارل: شاهدان شهدا عند قاضي مصر لم ير أهله الهلال على أن قاضي مصر كذا شهد عنده شاهدان برؤية الهلال وقضى به ووجد شرائط صحة الدعوى قضى بشهادتهما، حكاه عن شيخ الإسلام. وفيه أيضا: قال نجم الدين: أهل سمرقند، رأوا هلال رمضان سنة إحدى وثلاثين وحرمانهم بسمرة ليلة الاثنين وصاموا كذلك ثم شهد جماعة عند قاضي القضاة يوم الاثنين وهو اليوم التاسع والعشرون أن أهل

دكش ، رأوا الهلال ليلة الأحد وهذا اليوم آخر الشهر وقضى به وبأدى المنادى في الناس : أن هذا آخر يوم وغدا يوم العيد فلما أمسوا لم ير أحد من أهل سمرقند الهلال والسما مضحية لا علة بها أصلا ومع هذا عيدوا يوم الثلاثاء - قال نجم الدين : أنا أفيت بأنه لا يترك التراويح في هذه الليلة ولا يجر الإططار يوم الثلاثاء ولا صلاة العيد ، قال . و الصحيح هذا .

الفتاوى السفية : سئل عن قضاء القاضى برؤية هلال شهر رمضان شهادة شاهدين عد الاشتباه في مصر هل يجوز لأهل مصر أحر العمل بحكمهم ؟ فقال : لا ، ولا يكون مصر آخر تما لهذا المصر ، إنما سكان هذا المصر وقرأها يكون تعاله .

م : وذكر الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني في شرح صومه أن الواحد إذا رأى هلال شوال وشهد عند القاضى ورد القاضى شهادته ما ذا يفعل ؟ قال محمد بن سلة : يمسك يومه ولا ينوي صومه ، وبعض مشايخنا قالوا : إن أيق برؤية الهلال أفطر لكن يأكل سرا ، وفي الفتاوى الحلاصة : وفي قول آخر يهطر جهرا ، م : و روى عن أبي حنيفة أنه لا يهطر - قال الفقيه أبو جعفر : قول أبي حنيفة لا يهطر ، معناه أنه لا يأكل ولا يشرب ولكن ينبغي أن يفسد صوم ذلك اليوم ولا يتقرب به إلى الله تعالى ، وإن أفطر في ذلك اليوم لا كراهة عليه بلا خلاف ، ولو شهد هذا الرائي عد صديق له سرا وصدقه وأفطر لا كفارة عليه .

الفتاوى الحلاصة : شهر رمضان إذا جاء يوم الخميس وجاء يوم عرفة يوم الخميس أيضا كان ذلك اليوم يوم عرفة لا يوم الاضحية ، حتى لا تجوز التضحية في هذا اليوم اعتمادا على قول على رضي الله عنه : يوم نحركم يوم صومكم .

القيمة : لا بأس بالاعتماد على قول المنجمين ، وعن محمد بن مقاتل أنه كان يسألهم ويعتمد على قولهم بعد أن يتفق على ذلك جماعة منهم ، وذكر السرخسي في كتاب الصوم : وقول من قال يرجع إلى قول أهل الحساب عند الاشتباه بعيد ، فإن النبي عليه السلام قال " من أتى كاهنا أو عرافا فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد " .

ذكر في التهذيب في كتاب الصوم . يجب صوم رمضان برؤية الهلال أو باستكمال شعبان ثلاثين ، ولا يجوز تقليد المجمل في حاسبه لا في الصوم ولا في الإفطار . و هل للنجم أن يعمل بحساب نفسه ؟ فيه وجهان : أحدهما أنه يجوز ، والثاني لا يجوز .
الظهيرية : و يكره الإشارة عند رؤية الهلال تحمرا عن التشبه بأهل الحاهلية .

الفصل الثالث في النية

اليسابيع : النية معرفة بالقلب أنه يصوم ، الخاتية : ولا يصح الدحول في الصوم إلا بالية عندنا ، وعددهم أنه إذا كان صحيحا مقيا في نهار رمضان صح منه الصوم بدون النية . ثم عندما لا بد من الية لكل يوم ، وعد مالك يكفيه بية واحدة لجميع الشهر م . قال أصحابنا : إذا صام رمضان بنية قبل [الزوال جار - هكذا وقع في بعض النسخ ، وفي بعضها ، إذا صام رمضان بنية قبل] انتصاف النهار جار ، وفي الفتاوى الغتائية : و هو الأصح ، وفي السفناني : و المراد من « انتصاف النهار » قل الصحوه الكبرى لأن النهار في حق الصوم من طلوع المجر مصف النهار من ذلك الوقت وقت الصحوه الكبرى - م : وإما تطهر ثمرة الاختلاف بين اللطيين يعني بين قوله « قل الزوال » وبين قوله « قبل انتصاف النهار » فيما إذا نوى عند قرب الزوال وعند استواء الشمس في كبد السماء ، فاللفظ الأول يدل على الجواز واللفظ الثاني يدل على عدم الجواز ، والصحيح هو اللفظ الثاني . وكذلك الصوم المنذور في وقت معين بعينه يجوز بنية ما قبل انتصاف النهار ، و ما وجب في ذمته من الصوم ليس له وقت معين كالقضاء والتدور المطلقة والكمارات - وفي الفتاوى الخلاصة و حزاء الصيد والخلق والمثمة : لا يجوز بنية ما قبل انتصاف النهار ، وفي الخاتية : و لا يجوز بنية مطلقة . و في الهداية : و ما يتعلق بزمان بعينه كصوم رمضان والتدور المعين فيجوز بنية من الليل ، وإن لم يوحى أصبح أجزته الية ما بينه وبين الزوال ، وقال الشافعي لا تجزئه ، ولا فرق بين المسافر والمقيم ، خلافا لزهر ، وهذا الضرب من الصوم يتأدى بمطلق النية و بنية النفل و بنية واجب آخر ، وقال الشافعي في نية النفل : ثابت ، وفي مطلقها له قولان ، وفي الكافي : قال مالك : إن علم أنه يوم رمضان

و نوى النفل لم يكن صائماً، وإن لم يعلم صح عن النفل و كذا في القضاء - و في السنناني
 مسامرا كان أو مقياً - جامع الحوامع : و في النذر المعين لو بوى قضاء أو كفارة يقع
 عما بوى . و في الهداية : و النفل كله يجوز نية قبل الزوال خلافاً لما لك ، و في الإسيجابي :
 قال مالك : لا يجوز الفريضة و لا النفل إلا أن ينوى من الليل ، و في المتفق : و نية
 الليل لكل أحوط فذلك عند الشافعي تشترط . و في الهداية . و لو نوى للنفل بعد الزوال
 لا يجوز ، و قال الشافعي : يجوز و يصير صائماً من حيث بوى إلا أن من شرطه
 الإمساك من أول النهار . الحاخية . كل صوم لا يتأدى إلا بالنية من الليل كالقضاء
 و الدور إن نوى مع طلوع العجر جاز لأن الواجب قرآن النية بالصوم لا تقديمها، و في
 الحجة . و قال مشايخ بلخ . لا يجوز ، و عليه الفتوى .

م : و إذا بوى قبل غروب الشمس أن يصوم غدا لا تصح نيته، حتى لو أغشى عليه
 قبل غروب الشمس و بقي كذلك إلى ما بعد الزوال من الغد أو نام هكذا لا يصير صائماً
 في الغد ، و لو نوى بعد غروب الشمس جاز . و في الحجة و أصل الأوقات أن ينوى
 عند الإفطار صوم الغد . و جاء في الخبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : يا على !
 إذا أمسيت صائماً فقل بعد إفطارك " اللهم لك صمت و على رزقك أفطرت و عليك
 توكلت " يكتب لك أجر من صام في ذلك اليوم من غير أن يقص من أجورهم شيء .
 م : و إن نوى في الليل أن يصوم غدا ثم بدا له في الليل أن لا يصوم و عزم على ذلك ثم
 أصبح من الغد و أمسك و لم ينو الصوم لا يصير صائماً .

العتاوى الخلاصة : و إذا بوى بصوم القضاء بعد طلوع العجر لم يصح عن القضاء،
 و هل يصح عن التطوع ؟ قال الإمام النسبي : يصح ، و إن أفطر يلزمه القضاء، قيل : هذا
 إذا علم أن صومه عن القضاء لم يصح بنية من النهار، أما إذا لم يعلم لا يلزمه بالشروع كما
 في الصوم المظنون . السنناني : المسافر إذا بوى قبل الزوال و قد قدم مصره أو لم يقدم
 و لم يكن أكل ناسياً فإن صومه يقع عن الفرض حلالاً لزوم م : أما إذا أصبح في

رمضان لا ينوى صوما ولا فطرا وهو يعلم أنه من رمضان ذكر الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلوانى عن الشيخ الإمام أبى جعفر: عن أصحابنا فى صيرورته صائما روايتين، و الاظهر أنه لا يصير صائما ما لم يوقل اتصاف النهار . وفى الهداية : ومن لم ينو فى رمضان كله لا صوما ولا فطرا فعليه قصاؤه .

م : وإذا قال : يريد أن أصوم غدا إن شاء الله تعالى - أو قال : أصوم غدا إن شاء الله ، فلا رواية فى هذه المسألة عن أصحابنا ، قال شمس الأئمة الحلوانى : فيها قياس واستحسان ، [فالقياس أن لا يصير صائما لأن بالاستثناء تطل النية ،] وفى الاستحسان يصير صائما - وفى الظهيرية : هو الصحيح ، م : لأن قوله : إن شاء الله تعالى ، هاهنا ليس على معنى حقيقة الاستثناء بل هو على معنى الاستعانة وطلب التوفيق من الله تعالى ، حتى لو أراد به حقيقة الاستثناء يقول بأنه لا يصير صائما . وإذا نوى أن يعطر غدا إن دعى إلى دعوة وإن لم يدع بصوم : لا يصير صائما بهذه الية وإن لم يدع ، وفى الظهيرية : ولو نوى العطر لم يكن فطرا حتى يأكل ، وكذا لو نوى التكلم فى الصلاة ولم يتكلم ، وعند الشافعى : يفسد صومه وفسد صلاته . وفيها : رحل أصبح يوم الشك متلوما ثم أكل ناسيا ثم ظهر أنه من رمضان ونوى الصوم لا يجوز . والقالى : البيان قبل النية كما يكون بعدا - وفى الفتاوى العتاية : وهو الصحيح ، وإذا نوى واحدا آخر فى رمضان فى الصحيح المقيم يقع صومه عن رمضان ، وفى المسافر كذلك عندهما ، وعد أن حنيفة يقع عما نوى . ولو نوى المسافر التطوع من أى حنيفة روايتان فى رواية يقع عن الفرض - وفى الفتاوى الخلاصة وهو أصح الروايتين ، وفى رواية يقع عن التطوع ، وفى أصول نحر الإسلام البزدوى . وأما إذا أطلق النية فالصحيح أن يقع عن رمضان - وفى الكشف أى على جميع الروايات ، وفيل . إذا أطلق لا يقع عن الفرض ، والمريض إذا نوى التطوع فالصحيح أنه والمسافر سواء . شرح الطحاوى : ولو أوجب على نفسه صوم شهر بعينه أو صوم يوم صام ذلك اليوم بنية التطوع يكون عما أوجب

على نفسه ، و روى عن أبي حنيفة أنه يكون عما نوى ، وإن صام بنية واجب آخر يكون عما نوى فى الروايات كلها ، و عليه قضاء ما نذر ، و لا تجب عليه كفارة اليمين إذا نوى يمينا إلا إذا نوى أن يصوم لا عما نذر فعليه القضاء أو كفارة اليمين . و فى السفناتى : و كان بعض أصحابنا يفصل بين المسافر و المريض و إنه ليس بصحيح ، و اختيار نحر الإسلام البزدوى فى أصوله الفصل بينهما لأنه قال : أما المريض فالصحيح عندنا أنه يقع صومه عن رمضان بكل حال لأن رخصته متعلقة بتحقيقه العجز فيظهر بمس الصوم فوات شرط الرخصة و يلحق بالصحيح ، و فى الكشف . ثم عندما يثبت [الترخيص للمريض بحوف اريداد المرض بأن غلب على ظنه ذلك أو أخبره الطبيب كما يثبت] بحقيقة العجز لا خلاف فيه بين أصحابنا ، فإن من ارداد وجهه أو حماه بالصوم يباح له العطر وإن لم يحضر عن الصوم ، و لم يرو عن أصحابنا خلاف ذلك ، بهذا المريض إن تحمل زيادة المرض و صام عن واجب آخر لا شك أنه يقع عما نوى عند أبي حنيفة ، فالفرق المذكور فى الكتاب لا يستقيم إلا بتأويل و هو أن يحمل على ما لم يصر به الصوم و لكن آل الامر فى المرض إلى الضعف الذى عجز به عن الصوم .

م . إذا كان عليه قضاء يومين من رمضان واحد فأراد القضاء يسعى أن يوى أول يوم وحب عليه قضاؤه من هذا رمضان أو آخر يوم وحب عليه قضاؤه ، وإن لم يعين اليوم ووى قضاء رمضان لا غير : يحزبه سواء كان عن رمضان واحد أو عن رمضانين - و فى الفتاوى الخلاصة : و هو المختار . جامع الجوامع : ووى القضاء فلما أصبح جعله تطوعا لا يصح . م . و لو أصبح صائما ينوى من اليومين اللذين وجبا عليه أجزاء عن واحد منهما استحسانا ، و كذلك لو افتتح صوما من ظهاريين أحراه عن واحد منهما استحسانا . و لو كان عليه قضاء يوم صام يوما و نوى به قضاء رمضان و صوم التطوع أجزاء عن رمضان عند أبي يوسف ، و قال محمد : لا يحزبه و يكون تطوعا . و لو نوى صوم القضاء و كفارة اليمين لم يكن عن واحد منهما عند أبي يوسف ، و عند محمد لمكان

التنافي بين النيتين ولكنه يصير متطوعا ، وفي الدحيرة ولو أفطر فيه قضى يوما .
 وفيها : ولو بوى قضاء رمضان و كفارة البين لا يصير شارعا في واحد منها بالإجماع .
 وفيها : أفطر في رمضان متعمدا وهو معسر فصام أحدا وستين يوما للقضاء والكفارة
 ولم يعين اليوم للقضاء جار . م : ولو نوى قضاء رمضان و كفارة الظهار كان عن
 القضاء استحسانا في قول أنى يوسف ، وقال محمد يقع عن النعل ، وهو القياس . ولو نوى
 النذر المعين و كفارة البين فهو عن النذر في رواية عن محمد .

الصغرى إذا دخل الرجل في الصوم على حسن أنه عليه ثم تبين أنه ليس عليه
 فلم يطر لكى مضى عليه ثم أفطر فعليه القضاء لأنه لما مضى عليه ساعة فقد احتار المصطفى
 فيه فوجب عليه ، لكن هذا إذا تبين له ذلك قبل الروال . الطهيري و من بوى قضاء
 يوم الخميس من رمضان ثم طهر أنه غيره أعاد ، وإن بوى قضاء ما عليه وعنده أن عليه
 يوم الخميس وكان غيره روى عن أبي حنيفة ومحمد أنه يجزيه . ولو بوى في الليل أن
 يصوم غدا ثم رجع في الليل ثم تسحر تكون به الصوم . ولو أفطر في أول يوم من
 رمضان ثم قضى في الشوال ينوى اليوم الثاني من رمضان ثم طهر أنه عطل لزمه أن يقضى
 اليوم الأول . وفي الحجة : ولو بوى أن يصوم غدا ثم بدا له قبل الصبح أن لا يصوم
 لا يجب عليه القضاء . ولو نوى أن يصوم غدا فأكل بعد الصبح يجب عليه القضاء .
 وفي الوازل : سئل شداد عن رجل أصحح معطرا في غير رمضان ثم بوى الصوم
 ثم أفطر ؟ قال . لا قضاء عليه ، وهكذا روى عن سفيان الثوري ، وقال الفقيه :
 في قياس قول أصحابنا عليه القضاء ، وبه يأخذ .

م : ولو نوى صوم رمضان وهو يرى أنه فيه ثم تبين أنه قد مضى أجزاءه ،
 وإن تبين أنه لم يأت بعد لم يجزه . أصل المسألة ما ذكر محمد في الأصل : رجل أسره
 العدو فاشتبهت عليه الشهور فلم يدر أى شهر رمضان فتحرى شهرا إن وافق صومه صوم
 رمضان جاز ، وإن صام شهرا قبل شهر رمضان لم يجز ، وإن صام شهرا بعد شهر

رمضان أجزاءه لكن بشرطين: أحدهما إكمال المدة، والثاني تبييت النية، وفي القضاء يعتبر الشرطان، وفي الطهيرية: وقيل: لا يحوز لأن عليه القضاء وهو لم ينو القضاء، وبعض مشايخنا قالوا: هذا إذا نوى أن يصوم ما عليه من شهر رمضان حتى يحوز، ثم إنما يحوز إذا صام شهرا يوافق شهر رمضان في العدد وصلاحيه الأيام للقضاء، أما إذا وقع الصوم في الشوال وشوال كان أقص من رمضان يوم يقضى يومين: يوما لإتمام العدد ويوما لمكان العيد، وإن وافق صوم شهر ذى الحجة وهو أقص من رمضان يوم يقضى خمسة أيام: يوما للنقصان وأربعا للنحر والتشريق، وفي شرح الطحاوى: وإن كان رمضان وذو الحجة كاملين فعليه قضاء أربعة أيام، وإن كان رمضان ناقصا وذو الحجة كاملا فعليه قضاء ثلاثة أيام، ولو وافق صومه شهرا آخر إن كانا كاملين أو ناقصين أو الشهر الآخر كاملا لا يلزمه شيء لأنه أكمل العدد، وإن كان رمضان كاملا والشهر الآخر ناقصا فعليه قضاء يوم لأجل النقصان. ولو تحرى سنين في كل سنة تقدم صومه رمضان لا يحوز صومه في السنة الأولى عن الفرض، وهل يحوز صومه في السنة الثانية عن الأولى وفي الثالثة عن الثانية؟ اختلف المشايخ، قال بعضهم: لا يحوز وعليه قضاء جميع الرضانات، وقال الفقيه: إن صام في السنة الثانية عن الواجب عليه وفي الثالثة والرابعة كذلك يحوز، وإن صام في الثانية عن الثانية وفي الثالثة عن الثالثة لا يحوز وعليه قضاء الرضانات كلها. الفتاوى العتائية: ولو نوى القضاء ولم يعين أول الشهر أو آخره أو لم يعين رمضان أجزاءه. الفتاوى الخلاصة: رحل أفطر في شهر رمضان من سنة تسعين ومائة فصام شهرا ينو القضاء عن الشهر الذي عليه وهو ينو أنه رمضان سنة إحدى وتسعين ومائة قال أبو حنيفة: يحزبه. الغناية: إذا ارتد رجل عن الإسلام - والعياد بالله - في أول اليوم من رمضان ثم رجع إلى الإسلام فتوى الصوم قبل الزوال فهو صائم، وإن أفطر فعليه القضاء دون الكفارة.

المفصل الرابع فى ما يفسد الصوم وما لا يفسد

الهداية : إذا أكل الصائم أو شرب أو جامع ناسيا لم يفطره ، و القياس أن يفطره و هو قول مالك ، و فى الكافى . و عه أن الكفارة يجب بالوطئ ناسيا ، و لا فرق بين الفرض و العمل .

م : الصائم إذا درعه التيم لا يفسد صومه ، فان عاد شيء إلى جوفه فهذا على وجهين . أما إن كان التيم ملء الفم أو أقل من ملئ الفم ، فان كان ملء الفم فان عاد باعاده يفسد صومه بالإجماع ، و إن عاد لا باعاده قال أبو يوسف : لا يفسد صومه ، و فى السعائى . و هو الصحيح ، و قال محمد : يفسد صومه - هكذا ذكر القدورى ، و ذكر شيخ الإسلام الحلاف على خلاف ما ذكر القدورى فذكر أن على قول أنى يوسف يفسد صومه ، و على قول محمد لا يفسد ، و إن كان التيم أقل من ملئ الفم فعاد شيء لا باعاده لا يفسد صومه بالاتفاق ، و إن أعاده فعلى قول أنى يوسف لا يفسد صومه ، و فى الفتاوى الخلاصة هو الصحيح ، و على قول محمد يفسد ، فأما إذا تقيأ فان كان ملء الفم يفسد صومه بالاتفاق عاد شيء منه إلى جوفه أو لم يعد ، و فى الخاتمة : و لا كفارة عليه ، و فى السعائى . و على قول مالك عليه الكفارة ، م : و إن كان أقل من ملئ الفم فعلى قول أنى يوسف لا يفسد صومه عاد شيء إلى جوفه أو أعاده ، و هكذا روى الحسن عن أبي حنيفة ، و على قول محمد يفسد صومه عاد شيء إلى جوفه أو لم يعد أصلا - فالحاصل أن محمدا يعتبر الصنع فى طرف الإخراج أو الإدخال ، و أبو يوسف يعتبر ملء الفم . و ذكر الشيخ شمس الأئمة السرخسى فيما إذا تقيأ أقل من ملئ الفم فأعاد شيئا إلى جوفه أن على قول أنى يوسف روايتين ، و لا كفارة فى هذه الفصول بالاتفاق . و إذا قام بلغما - و فى الخلاصة ملء فيه - م : لا ينقص صومه على قول أبي حنيفة و محمد ، و على قول أنى يوسف ينقص . و فى الفتاوى العتاية : سئل أبو إبراهيم عن ابتلع بلغمه ؟ قال : إن كان ملء فيه و هو يقدر على أن يدمه يفسد ، و إن غلب عليه

لا يفسد عند أبي حنيفة خلافاً لأبي يوسف . وفي التجريد : ولا كفارة في القيء .
 م : ثم على قول من يشترط ملء الفم في القيء إذا تقيأ أقل من ملء الفم مراراً هل
 يجمع ؟ إن كان يفعل ذلك باختياره لا ، وإن كان ذلك يفعل بعلته به يجمع - هكذا
 ذكر الشيخ شمس الأئمة الحلواني ، والمذكور في شرح الجامع الصغير أن على قول
 أبي يوسف إن كان الغثاء واحداً يجمع ، وإن سكن غثائه ثم تقيأ لا يجمع . وفي الظهيرية :
 وعن أبي يوسف . إذا قلص أقل من ملء الفم ثم اتلع عمداً قدر حمصة قضاء .

م : وإذا استعط أو أقطر في أذنه ، إن كان شيئاً [يتعلق به صلاح البدن نحو
 الدهن و الدواء يفسد صومه من غير كفارة ، وإن كان شيئاً] لا يتعلق به صلاح البدن
 كالماء قال مشايخنا : يعني أن لا يفسد صومه ، إلا أن عمداً لم يفصل بين ما يتعلق
 به صلاح البدن وبين ما لا يتعلق ، وفي التجريد : وإن استعط ليلاً نخرج بهاراً
 لم يفطره .

م : ولو اغتسل - وفي الفتاوى العناية أو حاض الماء - فدخل الماء أذنه لا يفسد
 صومه بلا خلاف ، والولولة : وإن صب فيه عمداً قيل : يفسد صومه ، والمختار أنه
 لا يفسد في الوجهين جميعاً ، وفي الجامع الصغير الأورجدي : لو دخل الماء في أذنه
 اختلفوا فيه ، والأصح هو المساد لو صوله إلى الرأس ، ووصول ما فيه صلاح البدن
 غير معتبر ، كما لو أدخل خشبة في دبره ونجسها ، ولو ثاب فوق الماء في حلقه يفسد
 صومه . وفي الإقطار في الأذن لم يشترط محمد الوصول إلى الدماغ حتى قال بعض
 مشايخنا : إذا غاب في أذنه كفى ذلك لوجوب القضاء ، وبعضهم شرطوا الوصول إلى
 الدماغ . وإذا حك أذنه بمود فأخرج العود وعلى رأسه شيء من الدرن ثم أدخل ثاباً
 مع ذلك الدرن [ثم أخرجه وبقي الدرن] في الأذن لا يفسد .

وإذا أوجر^١ فما دام في فيه لا يفسد صومه ، فإذا وصل إلى الجوف يفسد صومه ،

(١) أوجره : جعله في فيه .

ثم لا تلزمه الكفارة في ظاهر الرواية من غير تفصيل بين حالة الاختيار وبين حالة الاضطرار ، و روى الحسن عن أبي حنيفة أنه فرق بينهما وقال : أرأيت لو استلقى على قفاه وقال : صبا في حلق ماء ، كان لا يلزمه الكفارة ، وعامة المشايخ في هذه المسألة على أنه إن فعل ذلك به باختياره ولا عذر له تلزمه الكفارة ، وإن فعل ذلك به من غير اختياره أو باختياره إلا أن به عذرا لا تلزمه الكفارة ، و روى هشام عن أبي يوسف أن عليه الكفارة في هذه المسائل .

وإذا احتسب يفسد صومه . الفتاوى الخلاصة : ولو صب الماء في حلق الصائم النائم أو جمعت النائمة أو المجنونة جنونا عارضا بعد نيتها حالة الإفاقة يفسد صومها عند الثلاثة ، وفي التهذيب : وقال زفر : لا يفسد وهو رواية عن أبي حنيفة ذكرها . وفي الفتاوى العتائية : ولو تغمض أو استشق فدخل الماء حوفه إن كان ذاakra صومه فسد صومه وعليه القضاء دون الكفارة ، وإن لم يكن ذاakra لا يفسد . وإذا استنجد وبالج حتى وصل الماء إلى موضع الحقنة يفسد صومه من غير كفارة عليه . وإذا أظفر في إحليله لا يفسد صومه عند أبي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف ، وفي الفتاوى العتائية : وعند أبي يوسف ومحمد يفسد إذا وصل الماء إلى المثانة ، م : و روى الحسن عن أبي حنيفة أنه توقف في هذه المسألة في آخر عمره ، قال الفقيه أبو بكر البلخي . إنما يفسد الصوم على قول أبي يوسف إذا وصل الماء إلى الجوف ، أما إذا كان في القضيب لا يفسد - وفي الخاتمة : بالاتفاق ، و روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أن السب في الإحليل بمنزلة الحقنة يفسد الصوم إذا وصل إلى الجوف . وتكلم المشايخ في الإطوار في أقبال النساء ، منهم من قال : هو على هذا الاختلاف ، ومنهم من قال : يفسد الصوم بلا خلاف كالحقنة ، وهو الصحيح . وفي الجائفة ' والأمة ' إذا داواهما بدواء يابس لا يفسد صومه - وفي الخاتمة :

(١) الجائفة : الجرح الذي يبلغ الجوف (٢) الأمة : الشجة التي تبلغ أم الرأس .

الفتاوى التاتارخانية : كتاب الصوم مما يفسد الصوم وما لا يفسده . شاح

عند الكل . فإنه إذا دأبوا به لم يفسد صومه عند أبي حنيفة خلافاً لما
وإن كثيراً من المشايخ اعتبروا الوصول إلى الجوف إحدى الجائفة والآلة ، وإن عرف أن البلع
وصل إلى الجوف يفسد صومه بالاتفاق ، ولم يلم يعرف أن الرطب لا يصل إلى الجوف
لأنه يفسد كدابة كشمس الأثنية التي حصى في الجائفة ذكر في الأجل أنه يفسد
الصوم مطلقاً بناء على العال و العال هو الوصول إلى الجوف . وفي التمر يد . ولو وضع
الدواء على رأسه فوجد طعمه في حلقه لا يضر حلالاً لأن الرطب لا يصل إلى
وإنما إذا كتجل أو أقطر شيء من الدواء في عينه لا يفسد الصوم عندنا وإن
وجبر طعم ذلك في حلقه ، وفي الجامع الصغير الحسامي قال مالك : إن وجد طعمه في
حلقه يفسد صومه . إلا فلا ، وإذا زق فرأى أثر الكحل . ولو به في زقاقه هل يفسد
صومه ؟ ذكر الشيخ شمس الأئمة الحلواني أن به اختلاف المشايخ ، عامتهم على عدم
الفساد . الهداية : ولو أدهى لا يفسد لعدم المنافي . وكذا لو احتجم . وفي الغاية
خلافاً للمالك . والغية لا يفسد صومه . ومن اتلع الحصة والنواة والحديد أفطر .
م : شد طعاماً بخط وعلقه في حلقه ما دام مشدوداً بالخط لا يفسد صومه ، وإن
سقط من الخط في حلقه . وفي الظهيرية أو انفصل منه شيء . م : يفسد صومه ،
هكذا روى عن أبي يوسف .

إذا طعن الصائم برخ فإن نزع لم يفسد ، وإن بقي الرخ أفطر ، هكذا ذكر في
عامة الكتب ، وذكر سيدنا أن في هذا الفصل وهو ما إذا بقي الرخ اختلاف المشايخ ،
وفي الفتاوى الخلاصة : الصحيح أن لا يفسد صومه . م : السهم إذا أصابه ونفذ
الحالب الآخر لا يفسد صومه ، وفي الظهيرية : ولو بقي النصل في حومه يفسد . وفي الفتاوى
العتبية : وإن كان طرف من النصل في الخارج لا يفسد . ولو أدخل حلقه خشبة أو
نحوها ، طرف منه في يده لم يفسد صومه ، ولو غشه كله أفسد . وإذا أدخل أصبعه في
دبره : أكثر المشايخ على أنه لا يجب الفصل أو الفصل من إدخال خشبة في دبره . إن

الفتاوى التاتارخانية (كتب العلوم - ما يفسد العلوم وثما لا يفسد) .

كان طريقها خارجيا لا يفسد صومه ، وإن لم يكن يفسد صومه ، وفي الظاهر لا
أدخل الرجل لأصبعه في إبط المرأة في فوجها لا يفسد صومه ، هو المختار ، إلا إذا
كان الإصبع حشنة بلغة أو للدهن ، فيفسد صومه ، وكذا لو استنحى رجل وبالطبع حتى
دخل الحبة بالوطي ، والرجل إذا تناقل حتى يخرج استنحى في حالة الاستنجاء ثم عاد إلى
مكانه ففسد صومه ، إلا أن يخطف قنأ لقي يقوم ، والمخارج المعتادة ، غير هذا ، لو عند
أبي حنيفة فيما يدخل إلى الجوف ، والدماغ في الفساد ، وإذا لم يطلع خيطه ، وأخذ طريقها
في يده ، ثم لم يفسد صومه ، وإن لم يطلع كلها ففسد ، وفي الفتاوى الخلاصة : وأعلى هذا
إذا امتنع عنا مروطا نخط ثم أخرجها .

م . إن كان بين أسنانه حتى أدخل حنقه ، وهو كاره لذلك لا يفسد صومه ،
هذا هو لفظ محمد ، أما إذا امتنع فيه اختلاف المشايخ ، وفي الجامع الصغير على أنه
لا يفسد ، وفي الخلاصة الحانية : وهو الصحيح ، م . وإذا كان شيئا قليلا
فأما إذا كان شيئا كثيرا يفسد صومه دخل حنقه أو ابتلعه ، وفي الهداية : وقال زفر :
يفسد في الوحمي ، وفي التجريد : يجب عليه القضاء والكفارة عنده . م . والخصة
وما فوقها كثير ذكره في اختلاف زفر ، ويقوت عن أبي حنيفة ، وفي الحاية : وإن
كان قدر الخصة فأكله متعمدا عن أبي يوسف أنه يفسد ، يلزمه القضاء والكفارة ،
وفي الفتاوى العنانية : عد أبو يوسف مقدار الخصة لا يفسد ، وكذا عن محمد في ذكره .
م : وفي الجامع الأصغر : أن أما نصر الديلمي قدر الكثير بأن لم يقدر على ابتلاعه
من غير ريق . وهذا إذا لم يخرج عنه ، فله أن أخرجه ثم ابتلعه ففسد صومه بالاتفاق ،
ثم إذا شد صومه إذا كان قدر الخصة أو كان أقل إلا أنه أخرجه من الفم ثم ابتلعه هل
يلزمه الكفارة ؟ قال أبو يوسف : لا يلزمه الكفارة ، وفي الفتاوى الخلاصة : وهو
الاصح . م : وإذا ابتلع سمسة كانت بين أسنانه لا يفسد صومه ، م . وفي جامع
الجوامع أبو يوسف فطره ، وإن تناولها من الخارج إن مضغها لا يفسد صومه ، إلا أنه

يحمد طعمه في حلقه، وفي الفتاوى العتائية: وقيل: لو مضغ يفسد ولا كفارة، م: وإن ابتلعها كذلك يفسد صومه، وهل تلزمه الكفارة؟ ذكر الشيخ شمس الأئمة الحلواني في فوايد صومه: عن محمد بن روايتان، وذكر شيخ الإسلام أن في وجوب الكفارة في هذا الفصل اختلاف المشايخ، قال بعضهم: تلزمه الكفارة. وهكذا روى عن أبي حنيفة نسا، وفي الفتاوى: والمختار أنه يجب إن ابتلعها، وفي الفتاوى العتائية: والمختار أنه لا كفارة، وفي النوازل: سئل أبو القاسم عن أكل حبات سمسم؟ قال: إن أكل أكلا متداركا فعليه القضاء والكفارة، م: وعن الشيخ أبي القاسم أنه إذا مضغ السمسم فعليه القضاء، ولم يشترط أن يحمد طعمه في حلقه.

وإذا مص هليجة يابسة ولم يدخل عينها في جوفه لا يفسد صومه، وكذا إذا غسل الهليجة اليابسة ثم مصها، ذكره في الولوالجية، م: ولو فعل هذا بالعايز أو السكر يفسد صومه، وفي الظهيرية: يلزمه للقضاء والكفارة. م: وفي الجامع الأصغر: إذا وقعت ثلجة أو مطر في فم الصائم وابتلعها يفسد صومه وهو المختار. والغبار. وفي الخزانة وعريكة الدقيق: م: والدخان وطعم الأدوية وريح العطر إذا وجد في حلقه لا يفسد. الظهيرية: ولو رمى إلى رجل حبة غيب فدخل حلقه وهو ذاكر لصومه يفسد صومه. وفي الهداية: ولو دخل حلقه ذباب وهو ذاكر لصومه لم يفسد، وفي القياس يفسد صومه لو وصل المفطر إلى جوفه وإن كان مما لا يتغذى كالتراب والحصاة، وعند زور عليه الكفارة أيضا، وفي جامع الجوامع: إن أكل الذباب فطره.

م: وإذا وضع البزاق على كفه ثم ابتلعه فسد صومه بالاتفاق، وإن كان البزاق ثميًا قتل من فم. وفي الخاتبة إلى الذوق - م: لكن لم يراى أنه ثم ابتلعه لم يفسد صومه، شمس الأئمة عن الشيخ الإمام أبي جعفر: أنه إذا خرج البزاق على شفتيه ثم ابتلع فسد صومه. وفي الخاتبة: ترطب شفتاه ببزاقه عند الكلام أو يحوه فابتلعه لا يفسد صومه

(١) الفايز: السكر الأبيض (٢) عريكة الدقيق: ما ينتشر منه، وفي بعض النسخ: غربة الدقيق.

م: الحسن بن مالك عن أبي يوسف قال . البزاق إذا خرج من الفم ثم رجع إلى فيه مدخل حلقه وقد بأن من الفم أو لم بين فإن كان ذلك قدر ما إذا أصابه الصائم مطره فإنه يطر . وإن اتلع بزاق غيره فسد صومه بغير كفارة إلا إذا كان بزاق صديقه لم يثبت عليه الكفارة لأن الناس قلما يعاونون بزاق أصدقائهم . وفي الحجة . رجل له علة يخرج الماء من فيه ثم يدخل وبذهب في الحلق لا يفسد صومه . وفيها . سئل أبو إبراهيم عن اتلع بلغيا؟ قال إن كان أقل من ملئ فيه لا يقض إجماعا ، . إن كان ملء فيه ينقض صومه عند أبي يوسف ، . وعند أبي حنيفة لا يقض .

م . وفي المتن : إذا شرب السائم فعليه القضاء . قال ثم وليس هو كالناسي . وأشار إلى العرق وقال . ألا ترى أن السائم أو داهب العقل إذا دح لم يؤكل ديبحته والناسي للتسمية يؤكل ديبحته

وفي واقعات الصدر الشهيد الدمع إذا دخل فم الصائم إذا كان قليلا كالقطرة والقطرتين لا يفسد صومه . وفي الحلاصة . وإن وحد ملوخته . م . وإن كان كثيرا حتى وحد ملوخته في جميع فمه واتلعه يفسد صومه . وكذا الخواب في عرق الوحه . وفي الخاتمة . إذا دخل دم رطاه حلقه فسد صومه ، م . وفي متفرقات الشيخ أن حمير إن تلذذ بانتلاع الدموع فعليه القضاء والكفارة . وفي الواقعات أيضا الدم إذا خرج من الأسنان ودخل الحلق - وفي جامع الحوامع أو اتلعه - م : إن كان العلة للزاق لا يفسد صومه ، وإن كان العلة للدم فسد صومه ، وإن كانا على السواء فسد احتياطا ، ولا كفارة إذا كانت الغلبة للدم أو كانا على السواء لأنه لا كفارة في الدم المحالض في ظاهر الرواية فهاهما أولى .

إذا أكل شهما غير مطبوح يلزمه القضاء بلا خلاف ، وتكلموا في الكفارة ، قال الصدر الشهيد في واقعاته : المختار أنه يلزمه ، وإن كان لما غير مطبوح تلزمه الكفارة

(١) يعاونون : يكرهون .

ملا خلاف . وفي الولو الحية : وكذا الشحم القديم بما يتغذى به . وفي الفتاوى الخلاصة : ولو أكل لحما منتاعا كالكفارة . ولو أكل الميتة إن كانت دودت وأتنت لا كفارة عليه ، وإن كان غير ذلك عليه القضاء والكفارة . وفي الظهيرية : لو أكل دما في ظاهر الرواية عليه القضاء دون الكفارة ، وفي الفتاوى العتاية : وكذا في الدم إذا شربه تلزمه الكفارة مثل لحم الخنزير .

م : وإذا دخل المخاط من أنفه أو رأسه فاستشمه فأدخل حلقه عن عمد منه لا يفسد صومه ، وهو بمنزلة القيء . وإذا أدخلت المرأة القطعة في قلعها إذا انتهت إلى الفرج الداحل وهو رحمها انتقض صومها ، وفي الفتاوى الخلاصة : هذا إذا أدخلت القطعة بالكلية ، فإن كان طرفها في المخرج العارح لا يفسد كما في الخيطة . وفي الظهيرية ذكر الرمديسقي . إذا قتل السلحفاة وطلبها بريقه ثم أمرها ثانيا في فمه ثم ابتلع ذلك الزاق ففسد صومه . وفيها . الحذر إذا أتى في الآمة أو الحائمة ووصل إلى حوفه لم يفسد صومه ، وعلى قياس مسألة الصل يفسد . م . الصائم إذا عمل عمل الإبريسم فأدخل الإبريسم في فمه فخرحت منه خضرة الصع أو صفرة أو حرته واحتلطت بالريق وصار الريق أخضر أو أصفر أو أحمر فابتلع هذا الريق وهو ذاكر لصومه ففسد صومه . وفي القالي . إذا أمسك في فمه شيئا لا يؤكل فوصل إلى حوفه لا يفسد صومه . وفيه أيضا عن بصير : إذا اغتسل ودخل الماء في فمه لا يفسد صومه إلا أن يصب فيه متعمدا . الخلاصة . إذا أصبح حنبا لا يفسد صومه ، وقال بعض الناس : يفسد . الحجة : الكفر يفسد الصوم ، حتى لو أنه أصبح صائما ثم ارتد - والعياذ بالله - ثم أسلم عليه أن يقضى ذلك اليوم .

م : إذا عالج ذكره بيده حتى أمنى قال الشيخ أبو بكر والشيخ الإمام أبو القاسم : لا يفسد صومه ، وعامة مشايخنا استحسوا وأفتوا بالفساد . وفي السغناقي : هو المختار ، وفي الفتاوى الخلاصة : ولا كفارة عليه ، ولا يحل هذا العمل خارج رمضان أيضا

إن قصد قضاء الشهوة ، وإن قصد تسكين شهوته أرحو أن لا يكون عليه وبال ،
 م : وكذلك على هذا الخلاف إذا أتى بهيمة فأزول ، وإن لم يزل لا يفسد صومه
 بلا حلاف . وفى الهداية : ولو جامع ميتة أو بهيمة فلا كفارة عليه أنزل أو لم يزل ،
 خلافا للشافعى . وفى الحاية : ولو با كح يده ولم يزل أو جامع فيما دون الفرج
 ولم يزل لا يفسد صومه ، وإن أنزل كان عليه القضاء دون الكفارة . م : وأما
 إذا قل بهيمة أو مس فرج بهيمة فأزول لا يفسد صومه بلا حلاف ، وإذا قبل امرأته
 وأنزل فسد صومه من غير كفارة ، وفى الفتاوى العتائية وإن كان مذيا لم يفسد ،
 م . وإذا قلت المرأة روحها فكذلك الحواب فى حقها ، وهذا إذا رأت مللا ، فأما
 إذا وجدت لذة الإنزال لكنها لا ترى مللا قال شمس الآلحة : ينبغي أن لا يفسد صومها
 عند محمد خلافا لأبى يوسف - وهو ظير الاختلاف فيما إذا رأت فى منامها فوحدت
 لذة الإنزال إلا أنها لم تر مللا هل يلزمها الاغتسال ؟ اختلف المشايخ فيه . جامع فى ليل
 رمضان قل الصبح فلما حتى الصبح أحر ح فأمى بعد الصبح لا يفسد صومه . وإذا نظر
 إلى امرأته شهوة فأمى - وفى الخانية أو تفكر فأمى - لا يفسد ، وفى الظهيرية : وكذا
 إن احتلم ، وفى الفتاوى العتائية : ولا يفسد بالنظر إلى فرج امرأته إن أمى ، وفى السخاقي :
 وقال مالك : إن نظر مرتين فسد صومه ، م . وإن مسها فأمى يفسد صومه ، وفى الفتاوى
 الخلاصة ولا كفارة عليه . م : والمراد من ليس بينهما ثوب ، فأما إذا مسها من وراء
 الثياب فإن كان يحد حرارة أعضائها فسد صومه إذا أمى ، وإن كان لا يحد حرارة
 أعضائها لا يفسد صومه - وفى الظهيرية وقيل : حرمة المصاهرة على هذا التمسيل .
 م : وإذا مست المرأة زوجها حتى أنزل لم يفسد صومه ، ولو كان يتكلف بذلك فقه
 اختلاف المشايخ . فى البقالى : مس الصائم امرأته وأمدى لا يفسد صومه ، ومن المشايخ
 من فصل الجواب فقال : إن خرج المدى على سبيل الدفق يفسد ، وإن خرج لا على
 سبيل الدفق لا يفسد . جامع الميتة بمنزلة جامع البهيمه إذا أنزل يفسد صومه ، الخانية :

إذا أوج رحل رجلا فعليه القضاء والغسل أرل أو لم ينزل . ولا كفارة فيه لأنه بمنزلة الجماع فيما دون العرج . فان بدأ بالجماع ناسيا ، أو أوج قبل طلوع الفجر ثم طلع الفجر ، أو الناسى في اليوم تذكر أن نزع نفسه في فوره لا يفسد صومه في الصحيح من الرواية ، وفي الفتاوى الخلاصة وإن دام على ذلك حتى نزل ماؤه احتلف المشايخ فيه ، قال بعضهم . عليه القضاء ولا كفارة ، وقال بعضهم : هذا إذا لم يحركه ، فان حرك نفسه بعد التذكر وبعد الفجر عليه القضاء والكفارة . م . وإذا جامع امرأته في نهار رمضان ناسيا فتذكر وهو محالها فقام عنها أو جامع ليلا فافجر الصبح وهو محالها فقام عنها قال محمد : هما سواء ولا قضاء عليه . وهكذا روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة وأبي يوسف ، وقال إسماعيل قال أبو يوسف : يقضى الذي كان يظاها بالليل ولا يقضى الذي كان يظاها بالنهار . وإن طلع الفجر وهو محال حتى فعليه القضاء ولا كفارة ، وكذلك إذا جامع ناسيا وتذكر فبقى ، رواه الحسن بن زياد عن أبي حنيفة وأبي يوسف ، وهشام بن محمد ، وعن أبي يوسف : إذا بقى بعد الطلوع فعليه الكفارة ، وإن بقى بعد التذكر فلا كفارة ، والصحيح هو الأول . العاوى : سئل العقبه أبو إبراهيم عن طلع له الفجر في شهر رمضان وهو محال لآلهه ؟ فقال : يجب أن لا يخرج حتى يسكن الشهوة ويخرج بنفسه ، فان كان هكذا لم يجب عليه شيء ، وإن أخرج ساعته أو حرك وجب عليه القضاء والكفارة ، وعن الحسن أنه قال : ويجب عليه القضاء فقط إذا أخرج . الهداية : إذا حاضت المرأة أو فست أظفرت وقضت بخلاف الصلاة .

م : وإذا أكل أو شرب ناسيا فتذكر ، أو كان طلع الفجر وهو يأكل ويشرب فقطع الشرب أو ألقى اللقمة : فصومه تام . النصاب : رحل أكل ناسيا في شهر رمضان فتقبل له : إنك صائم فأكل كذلك وهو لا يذكر الصوم كان عليه القضاء ولا كفارة عليه ، وفي الفتاوى العتاية وعد زهر والحسن لا يفسد . وفي الفتاوى الخلاصة :

فإن أكل ناسيا فقال له رجل : أنت صائم وهذا شهر رمضان ، فقال : لست بصائم .
وأكل ثم تذكر أنه كان صائما ففسد صومه عند أبي يوسف ، وفي الخاية : حلالا لزوم
رحمة الله . الخلاصة : ولو كان غنطنا كما لو تفضل مدخل الماء حلقه أو مكرها .
عليه القضاء ، وفي الخاية . دون الكفارة ، وقال ابن أبي ليلى : إن توطأ للصلاة المكتوبة
لا يفسد صومه ، وإن توطأ للنمل يفسد ، وقال بعضهم لا يفسد فيها ، وعن الحسن
وهو قول أصحابنا إن كان ذاكرة فسد صومه ، وإن كان ناسيا لا شيء عليه . وفي
العتاوى : امرأتان عملتا عمل الرجال من الجماع إن أنزلتا فليهما القضاء ، وفي العتاوى
الخلاصة : والفصل ، م : وإن لم تنزلا فلا قضاء عليهما ، وفي العتاوى : ولا غسل .

الفصل الخامس في وجوب الكفارة في إفساد الصوم

ما يجب اعتباره في هذا الفصل شيان : أحدهما أن الصائم إذا أكل ما يتداوى به
أو ما يؤكل عادة إما مقصودا بنفسه أو تعا لغيره : تلزمه الكفارة بأكله ، وفي الهداية :
وقال الشافعي : لا كفارة عليه ، م . وما لا يتداوى به ولا يؤكل عادة لا مقصودا
بنفسه ولا تعا لغيره لا تلزمه الكفارة بأكله ، وما يصلح للدواء والعذاء تجب بأكله
الكفارة قصد الدواء أو العذاء أو لم يقصد .

إذا ثبت هذا فقول . إذا أكل ورق الشجر إن أكل ما يؤكل عادة تلزمه
الكفارة ، فإذا أكل التارك أو الحلوى^(١) إن أكل في الابتداء تلزمه الكفارة ، وإن أكل
بعد ما كبر لا تلزمه الكفارة . وفي الطهيرية : إذا أكل ورق الكرم بعد ما عظم فليبه
القضاء ولا كفارة ، وعلى هذا قالوا : إذا أكل الذي يقال له بالعارسية « ريزان » كان
في ابتداء ما نبت عليه الكفارة ، م . وعن هذا قلنا : إذا ابتلع جرة ياسة أو لورة
ياسة لا كفارة عليه ، وإذا ابتلع لورة رطبة فليبه الكفارة ، الخاية : وفي الحوخة^(٢)
الرطبة كفارة لأنها تؤكل كما هي ، وأما الجورة الرطبة إن ابتلعها عليه القضاء دون

(١) في نسخة : التاك أو الحلوى (٢) الخوخة : ثمرة الخوخ وهو فخر مشمر ، من صفة
الورديات ثماره لديد الطعم .

الكفارة . وإن مضغها فإن كان فيها اللب عليه القضاء . والكفارة لأنه أكل ما يؤكل وريادة ، وإن لم يكن فيها لب عليه القضاء دون الكفارة ، والرطب واليابس فيه سواء ، واللوزة اليابسة بمنزلة الجوز ، وكذا الصدق والمستق إن كانت رطبة فهي بمنزلة الجوز ، وإن كانت يابسة إن مضغها كان عليه الكفارة إن كان فيها اللب ، فإن ابتلعها إن لم تكن مشقوقة الرأس فلا كفارة فيه عند الكل ، وإن كانت مشقوقة كذلك عند العامة ، وقال بعضهم : إن كانت مملوحة هيها الكفارة ، وإن لم تكن مملوحة فلا كفارة . وإن ابتلع كمحاة روى هشام بن محمد أن عليه الكفارة . وفي الخلاصة الخانية : ولو أكل حب عس فإن مضغها عليه القضاء والكفارة ، وإن ابتلعها إن لم يكن معها ثفرتها عليه الكفارة بالاتفاق ، وإن كان اختلف المشايخ فيه ، م . وإذا ابتلع بطيخة صغيرة فعليه الكفارة . ولو مضغ الجوزة اليابسة واللوزة اليابسة حتى وصل الممضوغ إلى جوفه فعليه الكفارة ، روى ذلك عن أبي يوسف مطلقا من غير فصل ، وقال مشايخنا : إن وصل القشر أولا إلى حلقه فلا كفارة ، وإن وصل اللب أولا إلى حلقه فعليه الكفارة . ولو أكل قشور الرمان بشحمه أو ابتلع رمانة فعليه القضاء ولا كفارة . وفي الحجة : وفي الثمار الية التي لم تضغ إذا أكل ينظر : إن أكل موزا^١ أو شمشا^٢ أو إجا^٣ وما يؤكل قبل المضغ تجب الكفارة ، وإن كان مما لا يؤكل عادة وحسب القضاء دون الكفارة ، وأما القول يجب فيها الكفارة . م : أكل قشر الطيخ إن كان يابسا وكان بحال يتقدر منه فلا كفارة ، وإن كان طريا وكان بحال لا يتقدر منه فعليه الكفارة . وفي الخانية : وفي ابتلاع البيض القضاء دون الكفارة . م : وإذا أكل الحنطة فعليه الكفارة وإن أكل حبة ، وفي التوازل قال العقيي : وبه مأخذ ، وفي الخانية : لو مضغ حبة الحنطة لا يفسد صومه لأنها تتلاشى بالمضغ كما قلنا في السمسم ، وفي الذخيرة :

(١) في نسخة م : موزا (٢) المشمش : شجر مشمر من فصيلة وردية يؤكل ثمره غضا .
(٣) الإجا . الكثير .

وإذا ابتلع الحنطة حبة حبة تلزمه الكفارة بلا خلاف، م. إذا قضم حطة وابتلعها فعليه الكفارة. وإن أكل الشعير فلا كفارة عليه إلا إذا كان مقليا، وفي نوادر الصوم لشيخ الإسلام أن فيه اختلاف المشايخ ولم يتعرض للقل وغير المقل، وفي الحجة: وفي الشعير لا تجب الكفارة إلا أن يكون في السنبلة الرطبة فاستخرجها فأكلها فعليه الكفارة. [م]: وإن أكل الأرز والجوارس لا تجب الكفارة. [وإن أكل عجيناً أو اتلع دقيقاً فلا كفارة، وفي واقعات الصدر الشهيد، إن أكل دقيقاً فلا كفارة، وإن أكل عجيناً فعليه الكفارة عند محمد، وعد أبي يوسف لا كفارة وبه أخذ الإمام أبو الليث، وفي موضع آخر الخلاف على عكس هذا، وفي الظهيرية في أكل الدقيق: والصحيح أنه لا تجب الكفارة، م: وإن أكل عجين الحوكة^١ الذي يقال بالفارسية دبت، ينبغي أن تجب الكفارة، كما لو أكل العصيدة^٢ ودقيق الذرة إذالته بالسمس والدبس^٣ تجب الكفارة بأكله. وفي الفتاوى العتابة. وفي دقيق الحنطة والشعير لا تلزمه إلا عند محمد، وفي دقيق الحاروس والأرز قالوا بأنه تلزمه، م: ودقيق الحنطة والشعير إذا بل بالماء وحلط بالسكر يسمى بالفارسية دپست،^٤ تجب الكفارة مأكله. الخاية: وفي الخل والمرى وماء المعصر وماء الزعفران وماء الباقي والطبخ وماء القثاء وماء الزرحون^٥ والمطر والثلج والبرد إذا تعدد ذلك يلزمه القضاء والكفارة، وفي الخلاصة الخاتمة: وكذا كل ما يرغب الناس في شربه للعطش أو الدواء مائعا كان أو جامدا تجب فيه الكفارة. م: وإن أكل الطين الأرمي فعليه الكفارة، [وفي الفتاوى الخلاصة. سواء يعتاد أكله أو لا، م: وعن أبي يوسف أنه لا تجب الكفارة،] وفي الفتاوى العتابة وفي المنتقى تجب. م: وإن أكل الطين الذي يأكله الناس على سبيل التفكه^٦ ذكر الشيخ الإمام

(١) عجين الحوكة: الحوكة بابت كالحق وهو بنة عطرية (٢) العصيدة: دقيق يلبت بالسمن ويطبخ (٣) الدبس: غسل الثمر (٤) دپست: السويق (٥) الزرحون: قضبان الكرم. (٦) في بعض النسخ: النفل بصم السون.

شمس الأئمة الحلواني في صومه أن فيه اختلاف المشايخ ، وذكر هو في نوادر صومه أنه لا كفارة ، قال ثمة . إلا أن كثيرا من مشايخنا المتأخرين استحسنا وأوجبوا الكفارة ، وفي البقالى عن اس المبارك مطلقا أنه تحب الكفارة ويرويه عن محمد ، و شرط في بعض روايات المشتق لوجوب الكفارة الأكل للتداوى . وفي الظهيرية : و الطيب الذى يغسل به الرأس يمسد الصوم بأكله ، وإن كان يعتاد أكل هذا الطيب فعليه القضاء والكفارة ، وفي الخلاصة الخاتية . وكذا في كل طين يؤكل للدواء ، وعليه الفتوى . م : ولو أكل كافورا أو مسكا أو زعفرانا . وفي الخلاصة الخاتية أو عالية ' - م : فعليه الكفارة لأنه يتداوى بهذه الأشياء . ولو ابتلع هليحة فيه روايتان ، وفي الخلاصة : و الصحيح أنه يجب لأنها تؤكل للتداوى .

م : فإذا أخذ لقمة من الحز ليا كلها فلما مضىها تذكر أنه صائم فإن ابتلعها كذلك فعليه القضاء والكفارة ، وإن أحرحها من فم ثم أعادها وابتلعها فلا كفارة ، وفي الفتاوى الخلاصة : وبه أخذ الفقيه . وفي الخلاصة . ولو ابتلع كسرة حبز يابس أو ثمرة يابسة عليه الكفارة . الظهيرية : إذا أكل لقمة وكانت بقية في فيه من وقت السحر ثم ابتلعها بعد طلوع الفجر داكرا لصومه لا رواية لهذا في الأصل . قال أبو حفص الكبير : هذا على وجهين : إن كانت لقمة غيره فعليه القضاء لا غير ، وإن كانت لقمة فابتلعها من غير أن يخرجها من فم فعليه القضاء والكفارة وهو الصحيح ، وإن أحرحها من فم فينظر : إن بردت فعليه القضاء دون الكفارة لأنها صارت مستقدرة ، وإن لم يبرد فعليه القضاء والكفارة لأنها قد تخرج لأجل الحرارة . ولو أكل الأرنج - وهو شيء أسود في وسط أرض النرة يأكله الناس - فعليه القضاء مع الكفارة . وإذا أكل كموب قوائم النرة لا رواية لهذه المسألة ، قال الزندوسنى : عليه القضاء مع الكفارة . وإذا أكل الملح وحده فقد قيل بأنه لا تلزمه الكفارة ، وقيل بأن عليه الكفارة ،

(١) الغاية : احلاط من الطيب .

و فى الفتاوى الخلاصة . هو المختار ، و قيل . تحب الكفارة بالقليل منه و لا يحب بأكل الكثير لأنه مصر .

اليتمية : سئل الفضل الكرمانى عن امرأة رأت الدم فى أيام رمضان فظلت أنها حيض و أفطرت لم يكن حيضا هل تلزمها الكفارة ، و هل تعيرت الحال بين ما إذا كان من أيام حيضها و بين ما إذا لم يكن ؟ فقال : لا . و فى الفتاوى الخلاصة . و لو رأى هلال شوال فى آخر يوم من شهر رمضان فى النهار قبل الزوال أو بعده فضل أن مدة الصوم قد انتهى فأفطر عمدا يبنى أن لا تجب الكفارة . و فى الهداية : و ليس فى إمساد الصوم فى غير رمضان كفارة . الذخيرة . و من أصبح يريد السهر فى رمضان و بعث برحله ثم أفطر فى مصره ذكر فى الأصل . عليه الكفارة ، و فى نوادر داود بن رشيد عن محمد أنه لا كفارة عليه .

و إن أفطر فى رمضان من غير عذر فأعتق رقبة ثم أفطر فأعتق رقبة ثم أفطر فأعتق رقبة ثم استحق الأول فانه يحزبه الباقيات ، و إن استحق الأوسط يحزبه الأول و الاخير ، و إن استحق الاخير عليه مكافاة كفارة ، و لو استحق جميعها عليه كفارة واحدة لأنه لما استحق الأول لم تجب لليوم الثانى كفارة لأنه بعد ما كفر عن الأول يقع العتق الثانى عن الأول ، و ما أعتق عن اليوم الثالث جاز لأنه وحد فطره بعد تقدم الكفارة ، و أما إذا استحق الجميع فالفطر الثانى و الثالث وحد قل تكفيره عن الأول لذلك يلزمه كفارة واحدة عن الأول .

م : نوع منه

إذا جامع امرأته فى نهار رمضان ناسيا فتذكر و هو مغالطها فقام عنها ، أو جامع ليلا فانفجر الصبح و هو مغالطها فقام عنها حتى لم يفسد صومه ثم عاد و هو ذاكر : ذكر فى بعض الكتب أن عليه الكفارة من قل أنه عاد و هو على صومه ، و ذكر فى بعض الكتب : عن محمد فى وجوب الكفارة روايتان ، فى رواية قال : تلزمه الكفارة لما قلنا ،

وفي رواية قال : إن كان الرجل فقيرا يعلم أن الأول لم يطره ثم عاد تلزمه الكفارة ، وإن كان جاهلا لا تلزمه الكفارة - ؛ هو ظير ما إذا كان ناسيا ثم أكل بعد ذلك متعمدا إن كان الرجل فقيرا تلزمه الكفارة ، وإن كان جاهلا لا ، كذا هاهنا .
الحاتية : وإن جامعها في دبرها أو جامع أمة في دبرها متعمدا عليها القضاء والكفارة أنزل أو لم ينزل في قول أبي يوسف ومحمد ، وفي الهداية عن أبي حنيفة رحمه الله أنه لا تجب الكفارة بالجماع في المواضع المكروهة . والأصح أنه نجس . القيمة : سئل على ابن أحمد عن جامع مجنونة في شهر رمضان عمدا هل تجب عليه الكفارة ؟ قال : نعم .
الحاتية . إذا جامع مكرها في نهار رمضان عليها القضاء دون الكفارة ، وكان أبو حنيفة يقول أولا . عليه القضاء والكفارة ، ثم رجع وقال . لا كفارة عليه ، وهو قولها . وفي الفتاوى العتبية ولو أكره على الأكل لا يلزمه الكفارة . ولو جامعها ناسيا وهي تعلم تلزمها دونه . م . وإذا طاعت المرأة زوجها في الجماع عليها الكفارة .
وفي الحاتية . وللشامي في وحوب الكفارة على المرأة قولان ، في قول لا تجب ، وفي قول تجب ، ثم إن كانت عبة يتحمل عنها الزوج كشف ماء الاعتسال ، وإن كانت فقيرة تجب عليها ولا يتحمل الزوج لأنها إذا كانت فقيرة كان عليها الصوم والصوم لا يجزئ فيه البائة . م : وإن كانت مكرهة فلا كفارة عليها . وفي الإبانة : وعليه الفتوى ، وفي الحاتية . وكذا إذا كانت مكرهة في الانتداء ثم طارعت بعد ذلك لأنها طارعت بعد فساد الصوم ولو أكرمت المرأة زوجها على الجماع فعلى الزوج الكفارة ، هكذا ذكر في بعض المواضع ، وذكر محمد في الأصل أنه لا كفارة عليه وعليه الفتوى . وإذا علت بطلوع العجر و كتمت من زوجها حتى جامعها الزوج لم يعلم بطلوع الفجر عليها الكفارة .

الظهيرية : مريض أصح صائما ثم صح ثم أفطر لا كفارة عليه . وفيها . المسافرين إذا دخل مصره قبل الروالم ولم يتناول شيئا ثم بوى الصوم ثم جامع متعمدا [في يومه

ذلك لا كفارة عليه بالاتفاق ، وكذا الكافر إذا أسلم قبل الزوال ونوى الصوم ثم جامع في ذلك اليوم متعمداً ، وكذا المجنون إذا أفاق قبل الزوال ونوى الصوم ثم جامع في ذلك اليوم ، وكذا المرأة إذا طهرت من حيضها أو نفاسها قبل الزوال ونوت الصوم . فتاوى الحجة : ولو قدم المسافر قبل الزوال وقد نوى الصوم فأكل قال أبو بصير . عليه الكفارة عالماً كان أو جاهلاً ، وقال الفقيه أبو الليث : روى عن محمد أنه متى كان مسافراً في أول النهار لا كفارة عليه وبه تأخذ . وفي فتاوى الخلاصة : المسافر قدم مصره وهو صائم فأقضى أن صومه لا يجرىه فأطرب بعد ذلك متعمداً لا كفارة عليه ، وإن لم يفت فكذلك عند أبي حنيفة وأبي يوسف . التيممة . سئل علي بن أحمد عن رجل أكره عليه بالربا في شهر رمضان هل تحب عليه الكفارة ؟ فقال . لا .

الخلاصة . إذا أطر مراراً في رمضان واحد عليه كفارة واحدة ، خلافاً للشافعي : ولو كفر ليوم ثم أطر عليه كفارة أخرى ، وفي رمضانين روايتان ، وفي الخاتمة : إن أطر في رمضانين عليه لكل فطر كفارة ، وقال محمد يكفيه كفارة واحدة ، وفي الهداية : والكفارة مثل كفارة الظهار - وسيأتي بيانه في موضعه إن شاء الله تعالى .

الفصل السادس

فيما يكره للصائم أن يفعله وما لا يكره

إذا أراد أن يحتجم إن أمس على نفسه الصعف لا بأس به ، أما إذا خاف أن يضعفه ذلك فله يكره ويسعى له أن يؤخر إلى وقت الغروب ، وذكر شيخ الإسلام شرط الكراهية صعباً يحتاج فيه إلى الفطر ، والعقد يكون طير الحجابة .

ويكره المبالغة في المضمضة والاستنشاق ، وقال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني : وتفسير ذلك أنه يكثر إمساك الماء في فيه ويملاًه ، لا أن يفرغ .

قال في الأصل : ويكره للصائم أن يذوق شيئاً بلسانه ، ومن أصحابنا من قال :

هذا في الصوم الفرض ، أما في الصوم التطوع لا يكره ، ومنهم من قال : في الصوم الفرض إنما يكره إذا كان له منه بد ، أما إذا لم يكن له منه بد بأن احتاج إلى شراء شيء ما كحل وخاف أنه إن لم يذوق عين فيه أو لا يواظبه لا يكره ، وفي صوم شيخ الإسلام رضي الله عنه نص على الكراهة في هذه الصورة قال : ويكره للصائم أن يذوق العسل أو الدهن عند الشراء ليعرف جيده من رديئه . وفيه أيضا يكره للصائم دوق المرققة ، وفي فتاوى النسفي : إن كان زوجها سيق الحلق بذى اللسان يضايقها في ملوحة الطعام فلا بأس به ، وفي المتقى : عن أبي يوسف أنه يكره أن تمص المرأة لصيدها الطعام ، وفي جامع الجوامع : ولا تقطر حلافا لرفر ، م : وفي القدوري : ولا بأس للمرأة أن تمضغ لصيدها الطعام إذا لم يكن لها بد منه . وفي الظهيرية . ويكره للصائم أن يجمع القيء في فيه ثم يتلمه .

و في الخانية : ولا بأس بالكحل للصائم وإن وجد طعمه في حلقه ، وكذا إذا أدهن شاربته ، وكذا الحجامه ، وفي الكافي : ويستحسن دهن شعر الوجه إذا لم يكن من قصده الزينة ، ولا يعمل لتطويل اللحية إذا كانت بقدر المسنون وهو التقصية . م : ويكره مضغ العلك للصائم ، قال مشايخنا : المسألة على التفصيل . إن كان لم يكن العلك ملتصقا بصلحاه فطره ، وإن كان مصلحا ملتصقا فان كان أسود فطره ، وإن كان أبيض لم يطره ، إلا أن في الكتاب لم يفصل ، وفي الهداية ولا يكره للمرأة إذا لم تكن صائمة لقيامه مقام السواك في حقهن ، ويكره للرجال إذا لم يكن من علة . ولا بأس بالسواك الرطب واليابس وإن بله بالماء . وفي الفتاوى الخلاصة . بالعداء والعشى ، وفي المنظومة في باب الشاهي .

والاستياك آخر النهار يكره للصائم باختيار

م : وقال أبو يوسف : يكره المبلول ولا يكره الرطب الأخضر ، وفي الكافي . وقال مالك : يكره الرطب .

وفي المتق: كان أو خيفة يقول: يكره للصائم أن يتمضمض ويستشق بغير وضوء، وأن يصب الماء على وجهه ورأسه، ويل ثوبه فيلتف به، وأن يستنقع في الماء. وفي الخلاصة: ويكره للصائم أن يتمضمض بغير الوضوء دون الاستنشاق، ولا بأس بالوضوء لإقامة السنة. وفي الحجة: ويكره اللعب في الماء الكثير. وفي الصاب. ولا بأس للصائم أن يستنقع في الماء ويصب الماء على بدنه ووجهه ورأسه ويلتف بالثوب الملول، هو المختار، وعن ابن عباس أنه يل الثوب وتلف عليه وهو صائم، ولأنه ليس فيه تعريض الصوم على الفساد.

ولا بأس للصائم أن يقبل ويأشرب إذا أمس على نفسه ما سوى ذلك، وفي الفتاوى العتائية. إن كان شيعيا كبيرا، وفي الحاية. ويكره إن لم يأمن، وفي الهداية. والشافعي أطلق الكراهة في الحالتين. ٣. وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه كره المعاقبة والمباشرة والمصافحة، وليس بين الروایتين تواف، ورواية الحسن محمولة على المباشرة الفاحشة بأن يعاقبها وهما متحرذان ويمس فرجه فرحما وهذا مكروه بلا خلاف، وأما ما ذكر في ظاهر الرواية محمول على ما إذا لم تكن المباشرة فاحشة، [وفي المباشرة إذا لم تكن فاحشة] إذا كان يخاف على نفسه يكره أيضا. وفي الفتاوى العتائية. عن أبي حنيفة أنه يكره التقبيل الفاحشة وهو أن يمسح شفتيها. إذا أراد الصائم أن يضامع امرأته وليس بينهما ثوب فإن كان لا يمس فرجه فرحما لا بأس به، وإن كان يمس يكره، وإن كان لا يأمن على نفسه يكره الوجه الأول أيضا، وعن ابن عباس أنه كره للشباب ورخص للشيوخ وفي الفتاوى الخلاصة. ويستحب للصائم تعجيل الإفطار قبل طلوع النجوم.

الفصل السابع في الأسباب المبيحة للفطر

إذا أفطر في صوم التطوع فإن كان بفرد يحل، وفي الذخيرة: ذكر في كتاب

(١) كذا، ولعل المراد به أن يمس.

الصوم للحسن بن زياد في مواضع أنه لا يفطر ، وذكر في موضع آخر : إذا بدا له أن يفطر كان أبو حنيفة يقول : لا بأس بأن يفطر ويقضى مكانه . وفي الظهيرية : الإططار بغير عذر شرط القضاء ، فمن أبي يوسف أنه يحل وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة ، وذكر أبو بكر الرازي عن أصحابنا أنه لا يحل .

م : واختلفت الروايات عن أصحابنا في الضيافة أنها هل تكون عفرا ؟ فمن أبي يوسف أنه إذا دعاه أخ له إلى الطعام فهذا عذر يفطر ويقضى ، وروى هشام عن محمد أنه إذا دخل على أخ له فسأله أن يفطر فلا بأس له أن يفطر ، وفي الذخيرة : وفي المأمونية للحسن بن زياد أنه إذا دعى إلى وليمة وهو صائم تطوعا فليحب ولا يفطر ، وإن أقسم عليه أهل الولاية أن يفطر فأفطر فلا بأس ، م : قالوا : والصحيح من المذهب أن يفطر في ذلك ، إن كان صاحب الدعوة ممن يرضى بمجرد حضوره ولا يتأدى ترك الإططار لا يفطر ، وإن كان يعلم أنه يتأدى بترك الإططار يفطر ويقضى ، وقال الشيخ شمس الأئمة الحلواني . أحسن ما قيل في هذا الباب أنه إن كان يثق من نفسه بالقضاء يفطر دوما للآذى عن أخيه المسلم ، وإن كان لا يثق من نفسه بالقضاء لا يفطره وإن كان في ترك الإططار أدى المسلم - وفي الحجة . ينبغي أن يخبر بأنه صائم ويسأله أن لا يفطر ، فإن لم يعذره ويتأدى بذلك لحبئذ يفطر . وفي الفتاوى العتائية : فإن صنع الطعام لأجله لا بأس بأن يفطر ، وفي الولوالجية : روى عن النبي صلى الله عليه وسلم "من أفطر لحق أخيه يكتب له ثواب صوم ألف يوم . ومتى قضى يوما كتب له ثواب ألفي يوم" . وفي الظهيرية : قال الفقيه أبو الليث : إن كان يفطر لإدخال السرور والحبور في قلب أخيه فلا بأس به ، وإن كان بشهوة فنه يكره .

م : وقد اختلف المشايخ ببلخ فيما حلف على صائم بطلاق امرأته أنه يفطر ، قال خلف بن أيوب : لا ينبغي له أن يفطر ، وقال الشيخ أبو الليث : الأولى أن يفطر (٢) ريد بعده في نسخة : فإن أفطر حصل له أجر الصوم والفطر .

ثم يقضى ، وعلى قياس ما ذكره شمس الأئمة الحلوانى فى مسألة الضيافة يجب أن يكون الجواب فى مسألة التحطيف على ذلك التفصيل أيضا .

و هذا كله إذا كان الإفطار قبل الزوال ، فأما بعد الزوال لا يفطر إلا إذا كان فى ترك الإفطار عقوب بالوالدين أو بأحدهما . وهذا كله فى التطوع ، فأما فى العرض والواجب لا يحل الإفطار إلا بعد

السفر ليس بعذر فى اليوم الذى أنشأ السع فيه ، وعذر فى سائر الأيام ، حتى أنه إذا أنشأ السفر بعد ما أصبح صائما لا يحل له أن يفطر فى ذلك اليوم ، بخلاف ما لو مرض بعد ما أصبح صائما ، والسفر الذى يبيع الفطر هو ما يبيع القصر . وفى الفتاوى الحلاصة : ويكره للمسافر أن يصوم إذا أجهد الصوم ، فإذا لم يكن كذلك فالصوم أفضل للمسافر عدما إذا لم يكن رفقاؤه أو عامتهم معطين ، فإن كانوا مفطرين أو عامتهم معطين والنفقة مشتركة بينهم فالإفطار أفضل ، وفى المنظومة فى باب الشافى :

والأفضل الإفطار فى حال السفر يلحق أو لا يلحق النص ضرر

٣ : والمرضى الذى يبيع الفطر ما يخاف منه الموت أو زيادة العلة ، حتى لو خاف أنه لو لم يفطر يزداد عيه وحما أو حماء شدة حل له أن يفطر ، وقد فرق بين المرض وبين السفر فجعل أصل السفر مبيحا ولم يجعل أصل المرض مبيحا لأن المرض أنواع فبها ما يكون الصوم خيرا للمريض فانه لا يصلح سببا للإباحة ، فأما السفر فيوجب المشقة فى كل حال - إذا ثبت هذا فقول : المريض إذا خاف على نفسه التلف أو ذهب عضو منه يفطر بالإجماع ، وإن خاف زيادة العلة وامتداده فكذلك عدنا وعليه القضاء إذا أفطر ، وفى الهداية : وقال الشافى : لا يفطر ، هو يعتبر خوف الهلاك أو فوت العضو كما فى التيمم . وفى تجميع الناصرى . وللريض أن يفطر وإن أطلق الصوم كالمسافر . وفى الوازل : وسئل نصير عن المريض إذا أطلق الصوم فأفطر ؟ قال : إن كان المريض صاحب هراش كانت له رحمة ، وروى عن نصير عن إبراهيم أنه قال :

المريض إذا لم يقدر أن يصلي قائما فأراد أن يفطر في شهر رمضان قال: لا بأس به، وروى عن أبي حنيفة أنه قال هكذا . م . وقال في الأصل إذا خافت الحامل أو المرضع على أنفسهما أو على ولدهما جاز الفطر وعليهما القضاء . وفي الوقاية: فلا فدية، وفي جامع الجوامع. وقال الشافعي: تؤدي لكل يوم نصف صاع من تمر أو مد من ر . القيمة: سئل والدي عن الحامل خافت على ولدها الهلاك أباح لها الإفطار أم يجب؟ فقال: يباح في أول الحرة، ويترص في آخر الجزء . م : ولم يذكر في شيء من الكتب أنه إذا زال المرض ونق الضعف هل له أن يفطر؟ قيل ينبغي أن لا يفطر .

الولولة الجية . العارى إذا رر العدو ويعلم يقيا أنه يقاقل العدو في شهر رمضان هو يخاف الضعف على نفسه أنه يأكل قل الحرب سواء كان مقيا أو مسافرا . م . سئل الشيخ أبو القاسم عن لدغته الحية فأفطر لشرب الدواء قال: إذا قيل له إن ذلك يفعه فلا بأس به . وفي مجموع الوارل: سئل الشيخ عن صغير رصيع مطون يخاف موته بهذا الدواء وله ظئر يزعم الأطباء أن الظئر إذا شربت دواء كذا يبرأ هذا الصغير وتحتاج الظئر أن تشرب ذلك نهارا في رمضان هل يجوز لها الإفطار بهذا العدر؟ قال: نعم إذا قال الأطباء البصراء بذلك، وفي الطهيرية قال: وعندى هذا محمول على الطبيب المسلم دون الكافر، كسلم شرع في الصلاة بالتييم فوعده له كافر إعطاء الماء فانه لا يقطع الصلاة .

رجل نظر أن صائما يأكل ناسيا هل يسهه أن لا يذكره؟ فان رأى فيه هوة يمكنه أن يتم الصوم إلى الليل فاختار أنه يكره أن لا يذكره، وإن كان يصعب في الصوم بأن كان شيخا كبيرا يسهه أن لا يحبره .

جامع الجوامع: سافر بعد دخول شهر رمضان جاز الفطر، وقيل: لا كما بعد طلوع الفجر، ولو أفطر لا يكفر . وفي فتاوى الخلاصة: المسافر الصائم إذا دخل مصره أو مصرا آخر ونوى الإقامة بكره له أن يفطر .

م : أمة أفطرت يوماً في شهر رمضان لضعف أصابها في عمل السيد من خبز أو طبخ أو غسل ثياب فان غامت على نفسها بسبب الصوم لو لم تمطر أفطرت ، وكان عليها قضاء ذلك اليوم لا غير . وفي السراجية : وللملوك أن يمتنع عما يعجزه عن أداء الفرائض ، وفي الفتاوى الخلاصة : وكذا المنكوحة إذا أفطرت لهذا ، والخادم الحر الذي ذهب لكرى النهر واشتد الحر وحاف على نفسه الهلاك ينبغي أن لا تجب الكفارة لو أفطر . اليقظة : سئل على س أحمد عن المحترف إذا كان يعلم أنه لو اشتغل بحرفة يلحقه مرض يباح الفطر وهو محتاج إلى تحصيل الثمينة هل يباح له إلا كل قبل أن يمرض ؟ فنع عن ذلك أشد المنع ، وكذا حكاه عن أستاذة الوري ، وذكر في جميع العلوم : ولو أتمت نفسه في شيء أو عمل حتى اجتهد العطش فأفطر كفر لأنه ليس بمسافر ولا مريض ، وقيل بخلافه ، وبه أخذ الشيخ البقالى . وفيها : سألت أبا حامد عن خبار يخبر في شهر رمضان ويصعب في آخر النهار هل يجوز له أن يعمل هذا العمل ؟ فقال لا يجوز له بأن يعمل ما يوصله إلى هذا النوع من الضعف ولكن يخبر نصف النهار ويستريح في النصف الباقي ، قيل له : إذا كان لا يكفيه ما يأخذ في نصف النهار ؟ فقال : هو كاذب فله باطل ما أيام الشتاء فان أيام الشتاء أقصر الأيام فما يعمل في تلك الأيام يعمل اليوم .

م : إذا سافر في شهر رمضان وخرج من مصره ولم يطر وقد سى شيئاً مرجع إلى منزله وحمل ذلك الشيء وأكل من منزله شيئاً وخرج كان عليه الكفارة ، وفي النوازل قال العقيي : وبه نأخذ .

نوع منه

وإذا استدأ السمر أو المرص حتى مات فلا قضاء عليه . واختلف المشايخ في وقت القضاء ، منهم من قال بأن القضاء على المور . وفي جامع الجوامع : ويكره

(١) أى في اليقظة .

الاشتغال بالتطوع ، و منهم من قال بأنه موقت فيما بين الرمضانيين وبه أخذ الشيخ أبو الحسن السرخسي والصحيح أنه على التراخي ، وعن هذا قلنا لا يكره لمن كان عليه قضاء رمضان أن يتطوع بالصوم ، وقد قال أصحابنا : إذا أخر رمضان حتى دخل رمضان آخر فلا هدية عليه ، وفي الكافي : وإن جاء رمضان الثاني أدى الثاني لأنه في وقته ثم قضى الأول . م . فان لم يصم بعد ما صح أو قام حتى مات فعليه أن يوصي أن يطعم عنه ، وفي الهداية . أطعم عنه وليه لكل يوم نصف صاع من بر أو صاعا من تمر أو صاعا من شعير ، وفي الخلاصة : وعد الشافعي مد من الطعام ، وأصل الخلاف في طعام الكفارة ، وفي السراجية : فان عدوا وعشوا فقيرا من كل يوم جاز - وفي المضمرات : والصلاة كالصوم ، وكل صلاة تعتبر بصوم يوم وهو الصحيح ، وإن لم يوص وتبرع الورثة جار ، وإن لم يتبرعوا لا يلزمهم الأداء بل يسقط في حكم الدنيا ، وهو عدما خلافا للشافعي ، وفي الكافي : فان عدده يلزمهم فلا وصية من كل المال اعتبارا بدين العباد . وفيه . وصح التبرع في الكسوة والإطعام لا الإعتاق - وفي قوله « يطعم عنه » إشارة إلى أن الإباحة يحزبه ولا يجب عليه التملك ، الأصل في الباب أن ما شرع من الحقوق المالية الواجبة بلفظ « الإطعام » جار فيه طعام الإباحة نحو : العدية عن صوم رمضان وكفارة اليمين وكفارة الإفطار والظهار وجزاء الصيد ، وما شرع بلفظ « الأداء » ، والإيتاء ، لا يجوز إلا التملك : كالزكاة والعشر وصدقة الفطر ، وما ذكر بلفظ « الصدقة » ، ككفارة الحلق عن الأذى عند محمد يشترط فيه التملك وعد أي يوسف يجوز فيه الإباحة . م : ولا يجوز لآبائه أن يصوم عن أبيه ولذا لا يجب عليه الإطعام بدون الوصية ، وفي المنظومة في باب الشافعي :

والأول عن والده يصوم وبالصلوة بعده يقوم

وقد روى عنه عصام ومحمد بن سنان أن من أراد الاحتياط لميته فليصم وليطعم عنه .

و لو صح المريض أياما فان صح عشرة أيام مثلاً ثم مات لزمه من القضاء بقدر ما صح ،
هكذا في ظاهر الرواية .

وفي الهداية . وفائدته وجوب الوصية بالإطعام ، م : و ذكر الطحاوى هاهنا خلافاً
فقال : على قول أن حنيفة و أن يوسف يلزومه قضاء جميع الشهر حتى يلزومه أن يوصى
بجميع الشهر و قال محمد يلزومه بقدر ما صح ، و في الباييع . و ذكر الكرخي أنه يلزومه
القضاء بقدر ما صح بالإجماع ، م : و الصحيح أن لا خلاف هاهنا وإنما الخلاف في
المريض إذا قدر بصوم شهر فمات قبل أن يصح لم يلزومه شيء . و إن صح يوماً لزمه
أن يوصى بجميع الشهر في قول أن حنيفة و أبي يوسف ، و قال محمد رحمه الله : يلزومه
بقدر ما صح ، و في التفريد : و ما لم يقدر على قضائه لا يلزومه شيء . هو الصحيح .

م : فأما الشيخ العاني يطر و يعدى يطعم عن كل يوم مقدار صدقة الفطر .
الخلاصة : الحائض و النفساء لا تصومان و تقضيان . الكافي : على معسر كفارة يمين أو قتل
و عجز عن الصوم لم يجز العدية . شرح الطحاوى . و من أفطر في شهر رمضان بعذر كالمريض
و المسافر و الحائض و غيرها إن كان يقدر على القضاء يلزومه القضاء لا غير ، و لا يجزيه
الإطعام إذا كان يرجى له القدرة على الصيام في المستقبل . الحاشية : إذا وحب على
الرحل القضاء بأن أفطر بعذر أو بعذر عذر و لم يقص حق عجز و صار شيخاً فانيا بحيث
لا يرجى رؤؤه يجوز له العدية ، و إنما يجوز له العدية عن صوم هو أصل بمسه و هو
صوم رمضان عند وقوع اليأس عن القضاء ، و يجوز فيها ما يجوز في صدقة الفطر
إلا أن في العدية يجوز طعام الإباحة أكلتان مشعتان ، و لا يجوز ذلك في صدقة الفطر .
و من وحب عليه كفارة اليمين أو القتل إذا لم يجد ما يكفر به و هو شيخ كبير
و لم يهمل حتى صار شيخاً فانيا لا يجوز له العدية لأن الصوم هاهنا بدل عن غيره ، و لهذا
لا يجوز له المصير إلى الصوم إلا بعد العجز عن التكفير بالمال .

و من الأعداد المبيحة للانقطاع ذكر في التهمة : العطاش الشديد ، و الجوع الذي
يخاف منه الهلاك .

م : الفصل الثامن

في بيان الأوقات التي يكره فيها الصوم

الخلاصة : يكره الصوم في العيدين و أيام التشريق لاستعداد الإجماع ، ولو صام يكون صائما مسيئا ، و عد الشامي لا يكون صائما ، ولو أفسده لا يقضى عند أن حنيفة خلafa لها .

م . صوم ست من شوال مكرره عند أبي حنيفة متفرقا كان أو متابعا ، و قال أبو يوسف : كانوا يكرهون أن يتنصروا رمضان صياما خوفا من أن يلحق بالعريضة ، و عن مالك قال : ما رأيت أحدا من أهل الفقه يصومها ولم يبلغنا عن أحد من السلف ، و عن أبي يوسف أنه قال . أكره متابعا و لا أكره متفرقا ، و من المشايخ من قال : ينبغي للعالم أن يصوم سرا و ينهى الجهال عنه ، و ذكر شمس الأئمة الحلواني أن الكراهة في المتصل برمضان ، أما إذا أكل بعد العيد أياما ثم صام لا يكره بل يستحب ، قال الحاكم الشهيد في المتقى : وجدت عن الحسن أنه كان لا يرى بصوم ستة أيام متابعا بعد الفطر بأسا و كان يقول : كفى يوم الفطر مفرقا بينهم و بين شهر رمضان ، و عامة المتأخرين رحمهم الله لم يروا به بأسا ، و اختلفوا فيما بينهم أن الأفضل هو التفرق أو التتابع ، و في الدخيرة : قال بعضهم : الأفضل فيه التتابع ، و قال بعضهم : الأفضل فيه التفرق . و في الظهيرية : المرغوبات من الصيام أنواع ، أولها صوم المحرم ، و الثاني صوم رجب ، و الثالث صوم شعبان ، و الرابع ستة أيام من شوال متتابعة ، و يستحب متفرقة كل أسبوع يوما ، و في الحانية : و إن فرقها في الشوال فهو أبعد عن الكراهة و التشبه بالنصارى و أقرب إلى الجوار ، و في الظهيرية : و قال الإمام أبو بكر الإسماعيلي و الفقيه محمد بن حامد : التتابع فيه أفضل ، و كذلك صوم عشر ذي الحجة . و لو قال رجل : إن ملئت كذا قبل أن تمضي السنة ، ففعل قبل مضي شوال حث لأن السنة في شوال

غير معينة، قالوا: هذا الجواب إنما يصح فيما إذا كان الحالف عالماً، أما إذا كان عامياً إذا فعل ذلك بعد مضي ستة أيام لا يبحث و عليه الفتوى، في عمدة المفتى. قيل: الصحيح أنه إذا صام ستاً من شوال متتابعاً ولم يجعل اليوم الثامن عيداً لا يكره ولا فهو مكروه، وبه مأخذ.

م: قال القدورى. ورد الهى عن صوم الوصال. وهو أن يصوم ولا يقطر، واختار الصدر الشهيد في صوم الوصال أنه إذا كان يقطر في الأيام المنهية لا يكره، وكان يقول: تأويل الهى أن يصوم جميع الأيام ولا يقطر الأيام المهمة، وفي الحاشية: والأفضل أن يصوم يوماً ويفطر يوماً، ويكره أن يصوم يومين لا يفطر بينهما. م. ونهى عن صوم الصمت وهو أن لا يتكلم في حال صومه. قيل هو فعل المجوس، ولا بأس بصوم عرفة وهو أفضل لمن قوى عليه في السر والخصر رواء الحسن، وقد روى فيه هبى، وكذا صوم يوم التروية، وقيل. الهى في حق الحاج إن كان يضعفه أو يخاف الضعف. وفي الدحيرة. الواقف بعرفات إذا كان صائماً وخاف أن يضعفه الصوم يفطر، وفي الفتاوى العتابة: صوم يوم عرفة والتروية مستحب في حق غير الحاج وكذا من لا يخاف الضعف من الحاج.

م. ولا بأس بصوم يوم الجمعة، وفي الفتاوى الخلاصة: عند أى حيفة ومحمد، وقال أبو يوسف: جاء حديث في كراهيته إلا أن يصوم يوماً قبله وبعده. ويكره صوم النيروز والمهرجان إذا تعمدوه ولم يوافق يوماً كان يصومه قبل ذلك، وهكذا قيل في يوم السبت والأحد، ومن المشايخ من قال: إن صامه تعظيماً لعبد المجوس فهو مكروه، وإن صامه شكراً لا قضاء الشتاء فلا بأس، وذكر الصدر الشهيد في واقعاته أن صوم يوم النيروز جائز من غير كراهة هو المختار، فإن كان يصوم قبله تطوعاً فالأفضل أن يصوم، وإن كان لا يصوم قبله فالأفضل أن لا يصوم لأنه يشبه تعظيم هذا اليوم وأنه حرام، وفي الظهيرية: حكى عن أى خض الكبير: لو أن رجلاً عد الله عز وجل

خمس سنه ثم جاء يوم اليرور فأهدى بعض المشركين بيضة يريد به تعظيم ذلك اليوم فقد كفر .

م : و عن أبى يوسف أنهم كانوا يستحبون صيام أيام البيض - وفي الظهيرية . هو اليوم الثالث عشر و الرابع عشر و الخامس عشر ، و هو صوم آدم عليه السلام حين ابيضت نفسه بعد ما كانت اسودت فسميت هذه الأيام بيضا ، و قال بعضهم : و هو أحسن و أين ، و إنما سميت أيام البيض لأن هذه الأيام ليلاليهن بيض و هو كهوم الدهر من حيث الثواب ، و صوم أيام الصيف لطولها و حرها أدب .

م : و يستحبون صوم الاثنين و الخميس ، و بعضهم كره توقيت الصوم ، و من صام شعبان و وصله بصوم رمضان لحسن ، و كانوا يستحبون أن يصوموا قبل عاشوراء أو بعده يوما ، و في الحجة و في الحديث : صوم يوم عاشوراء كفارة سنة و صوم عرفة كفارة سنتين .

م : و عن أبى يوسف أنه قال بعض الفقهاء قالوا : من صام الدهر و أضر الأيام الخمسة بهذا ما صام الدهر . و قال و ليس هذا عندي كما قال - و الله أعلم - هذا قد صام الدهر و دخل في النهى .

و بما يتصل بهذه المسألة صوم يوم الشك ، و في الحاية : و هو الذى يشك فيه أنه من رمضان أو من شعبان ، م : و الكلام فيه من وجهين من حيث الإباحة و الكراهة ، و من حيث الأفضلية ، أما الكلام في الكراهة و الإباحة فقول . أما إن نوى الصوم و بت النية أو ردد الية فهو على و حوه ؛ أحدها : أن ينوى صوم رمضان فهو مكروه . و الثانى . أن يصوم بنية التطوع من غير أن يقع في قلبه أنه من رمضان فلا بأس بذلك عند أبى حنيفة - و في الخانية - و هو الصحيح ، م : و عند أبى يوسف و محمد يكره ، هكذا ذكر في بعض المواضع و ذكر في بعض المواضع أن فيه اختلاف المتأخرين ، و أكثر المشايخ على أنه لا يكره - و في الخلاصة الخانية : و هو الأصح ، م : سواء كان يصوم

قل هذه الأيام أو كان لا يصوم، ثم إذا بوى صوم رمضان فان ظهر أن هذا اليوم من رمضان جاز صومه عن رمضان، وإن طهر أنه من شعبان كان تطوعاً. وفي الولوجية: وإن أطر لم يقضه لأنه بمعنى المظنون. م: وإن كان نوى صوم التطوع فان طهر أن هذا اليوم من رمضان جاز صومه عن رمضان، وإن ظهر أن هذا اليوم من شعبان كان صومه تطوعاً، وفي الولوجية: وإن أفسد يجب أن لا يقضى لأنه لم يوجد الالتزام، وفي الفتاوى الخلاصة فان أطر عليه القضاء. م. الثالث: إذا بوى واجباً آخر يكره ولكه في الكرامة دون الأول وهو ما إذا بوى صوم رمضان بعد ذلك إن طهر أن هذا اليوم من رمضان كان صومه عن رمضان عدماً، وإن طهر أن هذا اليوم من شعبان احتلف المشايخ فيه بمصهم قالوا يقع صومه عن العمل ولا يقع عما بوى، وعامة المشايخ على أنه يقع صومه عما بوى. وفي الولوجية: وإن أطر لم يقضه لأن الصوم منهى فيه كما في يوم العيد. م. وإن لم يظهر أن هذا اليوم من شعبان أو من رمضان لا يسقط عنه ما بوى من الواجب بخلاف - وفي التهذيب: صوم يوم الشك بنية التطوع أو الواجب الصحيح أنه لا يكره. م: وإن أطلق النية إطلاقاً فهو مكروه أيضاً، فان طهر أن هذا اليوم من شعبان كان صومه تطوعاً، وإن طهر أنه من رمضان كان صومه عن رمضان - هذا الذي ذكرنا كله إدا بت النية، أما إذا ردد فهو على وجهين، م: إما أن كان التردد في أصل النية أو في وصفها، فان كان في أصلها بأن بوى إن كان عدا من رمضان فهو صائم من رمضان، وإن كان عدا من شعبان فهو غير صائم أصلاً فانه لا يصير صائماً بهذه النية، وإن كان عدا من رمضان فهو نظير ما لو بوى أن يطر عدا متى دعى إلى دعوة ويصوم إن لم يدع فانه لا يصير صائماً بهذه النية وإن لم يدع إلى دعوة، وإن كان التردد في وصف النية بأن بوى أن يصوم عدا عن رمضان وإن كان شعبان يصوم عن واجب آخر - وفي الحاشية: أو عن القضاء - م: فهو مكروه، بعد ذلك إن طهر عدا من رمضان صار صائماً عن رمضان، وإن

ظهر من شعبان لا يصير صائما عما نوى و لكن يصير صائما تطوعا ، فان أفطر فيه لا تلزمه
القضاء ، وإن لم يظهر أن غدا من شعبان أو من رمضان لا يسقط عنه الواجب ، وإن
نوى أن يصوم غدا من رمضان إن كان غدا من رمضان وإن كان من شعبان يصوم
تطوعا فهو مكروه ، فان ظهر أنه من رمضان كان صائما عن رمضان ، و في الحاية :
و قيل : على قول محمد لا يكون صائما ، م : و إن ظهر أنه من شعبان كان صائما تطوعا
و لكن لو أفسد لا تلزمه القضاء ، و إن نوى أن يصوم غدا من رمضان إن كان غدا من
رمضان وإن كان من شعبان فهو صائم أطلق و ما عين شيئا ، هذا و ما لو نوى أن
يصوم غدا عن رمضان إن كان غدا من رمضان و إن كان من شعبان يصوم تطوعا سواء .
كان هذا الكلام في الكراهية والإباحة ، حشا إلى الأفضلية فنقول . اتفق مشايخنا على
أنه إذا كان يوافق يوما كان بصومه قبل ذلك بأن اعتاد رحل صوم يوم الخميس و يوم
الجمعة و وقع الشك في ذلك اليوم أن الأفضل أن يصوم تطوعا ، إن حاك في صدره
أنه من رمضان كره و أثم ، و إن لم يوافق يوما كان بصومه قبل ذلك فالأفضل أن
يتلوم لا يأكل و لا ينوى الصوم ما لم يقرب انتصاف النهار ، فان قرب انتصاف النهار
و لم يتبين الحال اختلف المشايخ فيه ، بعضهم قالوا : الأفضل أن يصوم ، و بعضهم قالوا :
الأفضل أن يعطر ، و عامة المشايخ على أنه ينبغي للقاصي و المقتي أن يصوم تطوعا و يبقى
في ذلك لحق خاصة و يبقى للعامة بالعطر ، و في التهديد . و المختار أن يبقى ما تنطوع في
حق الخواص و الانتظار و التلوم في حق العوام ، و في السعناقي : و الفاصل بين الخاصة
و العامة هو أن كل من يعلم بية صوم يوم الشك فهو من الخواص و إلا فهو من العوام ،
و في الكافي : روى عن أسد بن عمرو أنه قال : أتيت باب هارون الرشيد فأقبل أبو يوسف
القاضي و عليه عمامة سوداء و مدرعة سوداء و حب أسود و هو راكب فرس أسود و ما
عليه شيء من البياض إلا اللحية و هو يوم الشك فألقى الناس بالعطر ، فقلت له . أمعطر أنت ؟
قال : ادن إلى أفدتوت مه فقال في أدنى : إلى صائم .

(١) التلوم في الأمر : التمسكت به .

الفتاوى العتائية : ومن صام قبل رمضان ثلاثة أيام أو الشهران كله أو واقع

يوم الشك يوما كان يصومه قبل ذلك فالأفضل له أن يصوم بنية التطوع .

الفصل التاسع فيما يصير شبهة في إسقاط الكفارة

إذا جامع امرأته في هار رمضان ثم حاضت امرأته أو مرصت في ذلك اليوم

سقطت عنها الكفارة عندنا ، وفي جامع الحوامع : وفي الحيض خلاف الشافعي ، وفي

المرض خلاف رفر . م : وكذلك إذا مرص الرجل سقطت عنه الكفارة ، وفي

الطهيرية : وهو الأصح ، ولو حرج نفسه حتى صار بحال لا يقدر على الصوم فأكل

لا تسقط عنه الكفارة . م : وكذلك إذا أكلت أو شربت ثم حاضت أو مرصت

في ذلك اليوم لا كفارة عليه ، وفي الحق : خلاف ما إذا صامت تطوعا ثم حاضت

في ذلك اليوم فإنه لا يسقط عنها القضاء لأن القضاء لا يسقط بالشبهة ، بخلاف الكفارة .

م : وإذا جامع أو أكل أو شرب ثم سافر في ذلك اليوم لا تسقط عنه الكفارة ،

وإن سافر ، مكرها بأن أرك على الدابة وأخرج به إلى السر مكرها روى الحسن

عن أبي حنيفة أنه لا كفارة عليه ، وعدمها تجب الكفارة . إذا حسنت المرأة أن

هذا اليوم يوم حيضها فأطرت فيه ثم لم تحض أو كان يوم حي ففطرت ولم تحم في

ذلك اليوم أجمعوا أن في فصل الحمى تجب الكفارة ، وفي فصل الحيض اختلاف

المشايع ، الصحيح أنه تجب . وإذا أكل بعد الفجر أو قبل غروب الشمس وهو لا يعلم

ثم أكل متعمدا فعليه القضاء دون الكفارة . وفي الطهيرية : ولو أن رجلا مرص يوما

في رمضان ويوما لا ففطر على أنه يوم مرصه فعليه الكفارة ، وقيل : لا كفارة عليه .

ولو أن رجلا أكرمه السلطان على السر ففطر على أن يخرج مسافرا ثم عفا عنه السلطان

فهو على الأقاويل . ولو أن رجلا قدم ليقول في هار رمضان فاستسقى رجلا فسقاه فشربه

ثم عفى عنه قال الشيخ ظهير الدين المرغيناني : تجب عليه الكفارة . الذخيرة . إذا

فطر متعمدا مما تجب عليه الكفارة ثم حر في يومه ثم أفاق في يومه فعليه القضاء

والكفارة . م : من أصبح في رمضان وهو مقيم لا يتوى الصوم فأكل أو شرب فلا كفارة عليه ، وفي الذخيرة . وقال رم : تجب الكفارة ، م : وقال أبو يوسف : إن أكل قبل الزوال فعليه الكفارة ، وإن أكل بعده فلا كفارة عليه - وفي الذخيرة : في قولهم . وفي الحاية : إذا أفطر في نهار رمضان متعمدا ثم أغشى عليه في ساعته لا كفارة عليه ، ولو بوى الصوم قبل الزوال ثم أفطر في باقي اليوم فعليه الكفارة عند أبي يوسف ومحمد . وفي الذخيرة . وروى الحسن عن أبي حنيفة فيمن نوى قبل الزوال ثم جامع في بقية يوم لا كفارة عليه . وفي الفتاوى العتائية . ولو أكل في النهار قبل النية لا تلزمه الكفارة خلافا لأبي يوسف . جامع الجوامع : أصبح ناولا للطرف فأكل لا تجب عنده خلافا لها ، قيل : قبل الزوال ، بعده لا . م : قال محمد في الجامع الصغير : إذا أكل أو شرب أو جامع في نهار رمضان ناسيا - في جامع الجوامع أو مسكرا - م : فظن أن ذلك يفطره فأكل بعد ذلك متعمدا فلا كفارة عليه ، وعن أبي حنيفة إن بلغه الحديث لزمته الكفارة ، وفي رواية أخرى لا تلزمه الكفارة على كل حال وهو الصحيح . وإذا احتجم فظن أن ذلك يفطره فأكل بعد ذلك متعمدا فإن لم يستفت رحلا ولا بلغه الخبر الوارد في هذا الباب أو بلغه وعرف نسخه فعليه الكفارة ، وإن لم يبلغه النسخ أو استفتى أحدا من يوحده منه الفقه ويعتمد على فتواه فأفتى أن صومه فاسد فلا كفارة عليه لأن على العامي العمل بهتوى المفتي فإذا فعل كان ممدورا فيما صبح وإن كان المفتي مخطئا ، وفي الفتاوى الخلاصة : وإن لم يعلم تأويله عليه الكفارة خلافا لأبي يوسف . وفي الهداية : ولو أكل بعد ما اعتاب متعمدا عليه القضاء والكفارة كيف ما كان لأن العطر يحالف القياس والحديث مأول بالإجماع . م : وإذا درعه التقي وظن أن ذلك فطره فأكل بعده متعمدا فلا كفارة عليه ، والتقي والتقيؤ سواء ، وفي الفتاوى الخلاصة : ولو درعه التقي وهو ذاكر لصومه أو ناس فظن أنه فطره فأكل بعد ذلك متعمدا عليه القضاء والكفارة إذا كان عالما ، وإن كان جاهلا فكذلك عند أبي حنيفة خلافا لأبي يوسف ، وقول محمد مضطرب .

م : وإذا اكتحل فظن أن ذلك فطره فأكل بعد ذلك متعمدا فعليه الكفارة ، وإذا أفق بالمطر فلا كفارة عليه . وفي الولوالجية : وإن أدهى شاربهُ فظن أن ذلك يطره ثم أكل بعد ذلك عمدا فعليه الكفارة سواء استفق أو لم يستفق ، وفي الخانية : لو استفق وهو جاهل فأقى له بالمطر فحيتد لا تلزمه الكفارة . م : وإذا قل امرأته أو مسها شهوة فظن أن ذلك فطره فأطمر متعمدا ذكر شيخ الإسلام الحواب فيه كالجواب في السكحل ، وفي الولوالجية : إلا إذا أول نسا أو استفق فقيها فأقى بالمطر فحيتد لا كفارة عليه وإن أخطأ المقيي أو كان الحديث خطأ . وفي الخانية : وإن أوج في بهيمة أو ميتة ولم يزل يطر أن ذلك فطره فأكل بعد ذلك متعمدا إن كان عالما عليه القضاء والكفارة ، وإن كان جاهلا عليه القضاء دون الكفارة . البيمة : سئل أبو الفضل الكرمانى : إذا مضى من رمضان تسعة وعشرون يوما فأصبح الناس في الرساتيق وسمعوا أصوات الطبل في اليوم الثلاثين فظنوا أن هذا يوم العيد فأطروا ثم تبين أن صوت الطبل كان لعبير ما ظنوا هل تلزمهم الكفارة ؟ فقال : لا . وإن ابتلع سلكة ولم يغيثها من يده ، أو أدخل حشبة في دبره ولم يغيثها من يده ، أو أدخل إصبعه في دبره ثم أكل بعد ذلك متعمدا . إن كان جاهلا عليه القضاء دون الكفارة ، وإن كان عالما عليه القضاء والكفارة . الحاية . ولو نظر إلى محاسن المرأة فأنزل أو تسكر فأنزل فظن أن ذلك فطره فأكل متعمدا هو بمنزلة القىء ، وفي بعض الروايات فرق بين العالم والجاهل فأوجب الكفارة على العالم لا على الجاهل . م . وإذا احتم فظن أن ذلك فطره فإن أكل بعد ذلك متعمدا فلا كفارة عليه . وفي الفتاوى الحلاصة : ولو احتم في بهار رمضان ثم أكل متعمدا عليه الكفارة ، وإن كان جاهلا كذلك عند أبي حنيفة في ظاهر الرواية ، وعنه محمد : لو استفق فقيها فأقاه بالمطر ثم أكل متعمدا لا كفارة عليه . وهو الصحيح . ولو استاك فلم أن ذلك فطره فأكل بعد ذلك متعمدا عليه الكفارة عالما كان أو جاهلا . ولو اغتسل فظن أن ذلك فطره بوصول الماء إلى الجوف وإلى الدماغ من أصول الشعر

فأكل بعد ذلك متعمدا عليه القضاء والكفارة على كل حال .

الفصل العاشر في المجنون والمغمى عليه والصبي الذي يبلغ

والنصراني يسلم والحائض تطهر ومن بمغناهم

الكافي: الاعتذار أربعة أنواع ما لا يمتد يوما وليلة غالبا كالنوم فلا يسقط شيئا من العبادات ، وما يمتد خلقة كالصبا فيسقط الكل به دفعا للخرج ، وما يمتد وقت الصلاة لا وقت الصوم غالبا كالإغماء فاذا امتد في الصلوات بأن زاد عليه يوما وليلة جعل عفرا دفعا للخرج ولم يجعل في الصوم عفرا لأن امتداده شهرا بادر ، وما يمتد وقت الصلاة والصوم وقد لا يمتد وهو الجنون فاذا امتد فيهما أسقطتهما ، وقال مالك الجنون الممتد لا يسقط الصوم ، م قال محمد: إذا حرم رمضان كله ليس عليه قضاؤه ، وإن أفاق شيئا منه لزمه قضاء ما مضى ، وفي الحلاصة: قال رفر . لا يقضى في الحالين ، م: ولم يذكر ما إذا أفاق في الليلة الأولى ثم أصبح مجنونا واستوعب الشهر كله ، وذكر في المجرى عن أبي حنيفة أنه لا يلزمه القضاء - وفي الذخيرة: إلا ذلك اليوم ، م: وكذا ذكر الشيخ الإمام أبو جعفر والإمام شمس الأئمة الحلواني أنه لا قضاء عليه ، وهو الصحيح - وعلى هذا إذا أفاق في الليلة في وسط الشهر ثم أصبح مجنونا ، وإن أفاق بعد الزوال فقد اختلفوا فيه ، والصحيح أنه لا يلزمه ، ثم في طاهر الرواية عن أصحابنا لا فرق بين الجنون الطارئ والأصلي ، إذا أفاق في شيء من الشهر لزمه قضاء ما مضى ، وفي شرح الطحاوى: وقال الشافعي: لا يلزمه قضاء ما مضى . م: ومن أصحابنا من فرق بين الجنون الأصلي والطارئ فقال: إن الجنون الأصلي إذا أفاق في بعض الشهر فإن بلغ مجنونا ثم أفاق في بعض الشهر لا يلزمه قضاء ما مضى ، وهكذا روى ابن سماعة عن محمد ، ومن في المتقى عن أبي يوسف أن الجنون الأصلي إذا لم يكن مستغرقا لا يسقط القضاء ، وفي الحلاصة الخاتمة: وحوار الكتاب مطلق فيجوز على إطلاقه هو الصحيح . شرح الطحاوى: الجنون الأصلي أن يدرك مجنونا ، والعارض أن يدرك مقيما ثم جن . إلا رواية عن

أبى حنيفه انه قال : إذا لم يكن لإفاته مدة معلومة و كان مجزوماً في أكثر السنة يكون حكمه كالحنون المطبق . الحاية : رحل جس في رمضان ثم أفاق بعد سبعين في رمضان في اليوم الآخر كان عليه قضاء الشهر الذي [ح فيه و قضاء الشهر الذي] أفاق فيه ، وليس عليه قضاء [ما بين ذلك من السنين الماضية . م : ولو أغشى عليه شهر رمضان أو بعضه فعليه قضاء] ما أغشى ، وفي الحاية : و قال الجيس العسرى : لا قضاء عليه في الإغماء كما في الحنن المستوعب ، وفي الظهيرية : ولو أغشى عليه بعد ما غربت الشمس من الليلة الأولى من رمضان وبقي كذلك جميع الشهر فعليه قضاء جميع الشهر إلا اليوم الأول ، أما إذا نوى بعد دخول الليل قبل الإغماء فلا نوى الصوم في محله فصحت النية و صح صوم ذلك اليوم ، و كذلك إذا لم يعلم انه نوى قبل الإغماء لأن كل مؤمن في كل ليلة من رمضان على قصد صوم العد ظاهراً حتى لو كان هذا الرجل مسافراً و لم يعلم و حود النية مه في الليلة الأولى كان عليه قضاء اليوم الأول أيضاً ، م : و كذلك إذا كان هذا الرجل متهتكاً يعتاد الفطر في رمضان كان عليه قضاء اليوم الأول ، فأما إذا أغشى عليه قبل دخول الليلة الأولى لزمه قضاء اليوم الأول أيضاً ، ولو أغشى عليه في ليلة من رمضان فأفاق من الغد قبل الروال و نوى صوم ذلك اليوم أحزاه ، و كذلك المجنون - و معنى المسألة إذا علم قطعاً انه لم يبر في تلك الليلة ، أما إذا علم أنه نوى صومه قبل الإغماء حار و لا حاجة إلى البية في الغد .

قال في الجامع : غلام بلغ في النصف من رمضان في نصف النهار ، و في الحاية : أو هراس أسلم ، و في الزاد : أو قدم المسافر ، أو طهرت الحائض . لا يأكل بقية يومه و يصوم بقية الشهر و لا قضاء عليه فيما مضى .

و في الحجة : عشرة أصاف لا يأكلون و إن لم يكونوا صائمين . المسافر إذا أكل أول النهار ثم قدم مصره ، و المريض إذا أكل أول يوم ثم صح في ذلك اليوم ، و الصبي إذا بلغ أول السهار ، و الحائض إذا طهرت ، و كذلك النساء ، و الكافر إذا أسلم أول النهار ، و المجنون إذا أفاق فيه ، و الحامل إذا أكلت أول النهار ثم أمنت على

ولدها ، وكذلك المرضعة ، والعاشر : إذا تسحر على طن أن العجر لم يطلع أو أن الشمس لم تغرب : كل منهم لا يأكل بقية اليوم .

و في الظهيرة : كل من صار على صفة في آخر النهار لو كان عليها في أوله يلزمه الصوم : كان عليه الإمساك في بقية اليوم عندنا ، حلاقا للشافعي . و أجمعوا على أن من أفطر خطأ بأن تمضمض و دخل الماء حلقه أو أكل متعمدا أو مكرها أو أفطر يوم الشك ثم ظهر أنه من رمضان : يلزمه التثنية ، و أجمعوا على أنه لا يجب التثنية على الحائض والنفساء والمرضى والمسافر ، و في السغناقي : ثم قيل : والمرضى والمسافر ألاكل جهرا .

م : و إن أكل الصبي في اليوم الذي أدرك فيه ليس عليه قضاؤه ، وكذا الكافر ، وإن كان لم يأكل في يومه ذلك وقد أسلم الكافر أو أدرك الصبي قبل الزوال ونوى أن يصوم ذلك اليوم عن رمضان لم يحزه عن رمضان ، و في الفتاوى الخلاصة : غير أن الصبي يكون صائما عن التطوع بخلاف الكافر ، و عن أبي يوسف أن صوم الصبي يجوز عن المرض ، و قيل : جواه في الكافر كذلك ، و رأيت في المستق رواية ان سماعة عن أبي يوسف : إذا احتلم الصبي أو أسلم النصراني في ضحوة النهار فعليها أن يصوما ذلك اليوم ، و لو أفطرا فعليها القضاء . و لو كانت الحارثية حاضت فعليها قضاء ذلك اليوم ، و لو كان بعد الزوال لم يلزمها القضاء . قال في الخامع الصغير . و لو كان هذا خارج رمضان يعنى بلغ الصبي قبل الزوال و بوى النفل صح . و الحائض و النساء طهرتا قبل الزوال خارج رمضان و بوتا النفل لا يجوز صومهما ، و في شرح الطحاوى : و اما الحائض و النساء إن طهرتا بعد طلوع الفجر فلا يجزيهما صوم ذلك اليوم لا عن فرض ذلك اليوم و لا عن نفل ، و لو طهرتا قبل طلوع الفجر فانه ينظر إن كان الحيض عشرة أيام والنفساء أربعين يوما فعليها قضاء صلاة العشاء ويجزيهما صومهما من الغد عن رمضان ، و إن كان الحيض دون العشرة والنفساء دون الأربعين فانه ينظر : إن وحدتا من الليل مقدار ما يسع فيه الاغتسال و ساعة قبل طلوع الفجر فكذلك الحواب ، و إلا فلا يلزمهما

قضاء العشاء ولا يجزيها صومها من الغد وعليها قضاء ذلك اليوم ، وكذلك الكافر إذا أسلم قبل طلوع الفجر [ولو ساعة يلزمه صوم الغد ، ولو أسلم بعد طلوع الفجر] لا يلزمه . والصوى إذا بلغ والمحون إذا أفاق إن كان ذلك قبل طلوع الفجر ولو ساعة يلزمها صوم الغد ، وإن كان ذلك بعد طلوع الفجر لا يلزمها ، ولو نوى عن التطوع كان من التطوع إذا وجدت النية قبل الزوال . م : الكافر إذا أسلم قبل الزوال خارج رمضان ونوى التطوع فقد ذكر في بعض البوارد أن صومه صحيح ، وفي الفتاوى العتائية : ويجب القضاء بالإفساد ، م : والذى عليه عامة المشايخ أن صومه لا يصح إلحاقاً له بالخائض . المسافر إذا نوى المطر ثم قدم المصر قبل الزوال فعليه أن يصوم إن كان في رمضان ، ولكن لو أطر لا تلزمه الكفارة .

الفتاوى الخلاصة . الحرى إذا أسلم في دار الحرب ولم يعلم أن عليه صوم رمضان لا يلزمه ما لم يخبره واحد عدل أو رحلان غير عدل عد أن حنيفة ، وعندهما لا يشترط كلاهما ، وفي الخاتمة : وإذا علم لم يكن عليه قضاء ما مضى ، ويلزمه الصوم في المستقبل ، وإن أسلم في دار الإسلام فعليه قضاء ما مضى بعد الإسلام علم بذلك أو لم يعلم .

الفصل الحادى عشر فى النذور

السعنانى : اعلم أن النذر لا يصح إلا بشرط ثلاثة . أحدها : أن يكون الواجب من جسده شرعاً ، والثانى أن يكون مقصوداً لا وسيلة ، والثالث : أن لا يكون واحداً عليه فى الحال أو ثانى الحال - فذلك لم يصح النذر بعبادة المريض لانعدام الشرط الأول ، ولا بالوضوء وبجدة التلاوة لانعدام الشرط الثانى ، ولا بمصلاه الظهر وغيرها من المفروضات لانعدام الشرط الثالث . وفى الخلاصة : النذر بما لا أصل له كعبادة المريض وما أشبه لم يصح فى المشهور ، وروى عن أبى حنيفة وأبى يوسف أنه يصح م . قال محمد : إذا قال : لله على أن أصوم هذا اليوم شهراً ، فهذه المسألة على وجوه : إن بوى أن يصوم هذا اليوم ثلاثين مرة لزمه كذلك لأن قوله « شهراً » عقيب ذكر « اليوم » يذكر لتقدير ما أوجب على نفسه فكأنه قال « لله على أن أصوم هذا اليوم

ثلاثين مرة ، ، وإن بوى أن يصوم هذا اليوم كلما دار في الشهر فهو كما نوى ويلزمه
صوم هذا اليوم أربع مرات أو خمس مرات لأنه نوى ما يحتمله لفظه بإخماره ، ،
وإن لم يكن له نية اختلفت الروايات فيه ، قال في بعض الروايات : يلزمه صوم [هذا
اليوم كلما دار في الشهر أربع مرات أو خمس مرات ، وفي بعض الروايات : يلزمه صوم]
هذا اليوم ثلاثين مرة احتياطاً لأمر العبادة . وفي المتن : المعلق عن أبي يوسف : إذا
قال : لله على صوم يوم الإثنين ، وبوى كل الاثنين يأتي عليه عليه ما بوى . الظهيرية .
ولو نذر صوم الاثنين أو الخميس فصام ذلك مرة كفاه ، إلا أن ينوى الأبد عليه
ما نوى . ولو قال : لله على صوم يوم ، سوى كلما دار يوم صحت نيته ، م : وكذا
صوم اليوم الذي يقدم فيه فلا . ولو قال : لله على صوم غد أو رأس الشهر ،
ونوى كلما يأتي عليه فليس شيء . وعليه أن يصوم ذلك اليوم الذي تكلم به . ولو
قال : لله على صوم هذا الشهر يوماً ، كان عليه أن يصوم هذا الشهر في أي وقت شاء
وبصير تقدير هذه المسألة : : لله على أن أصوم شهراً في وقت ما ، . وإذا قال : لله على
أن أصوم هذا اليوم غداً ، فانه يظن : إن كان قال هذه المقالة قبل الزوال وقبل
الأكل لزمه صوم هذا اليوم ، وإن كان قال هذه المقالة بعد الزوال وبعد الأكل فلا شيء
عليه . ولو قال : لله على أن أصوم غداً اليوم ، لزمه صوم الغد . وإذا قال : لله على
صوم أمس ، لا يلزمه شيء . وفي الظهيرية : ولو قال : لله على أن أصوم هذا اليوم
أمس - أو : أمس هذا اليوم ، لزمه صوم اليوم . وفي جامع الجوامع : ولو قال : أصوم
أمس غداً ، لا شيء عليه ، ولو قال : غداً هذا اليوم - أو : هذا اليوم غداً ، لزمه
صوم أول الوقتين الذي تفوه به . ولو قال : لله على يوماً ويوماً ، لا يلزمه إلا صوم يوم
إلا أن ينوى الأبد فيلزمه صيام داود عليه السلام - ذكره في العتائية . ولو قال : لله
على أن أصوم كذا يوماً ، يلزمه صوم أحد عشر يوماً ، وهذا مشكل ، وكان
ينبغي أن يلزمه اثنان لأن : كذا ، اسم عدد بدليل أنه لو قال : فلان على كذا درهما ،

رّمه درهمان ، و سبّأتى أجناس هذا فى كتاب الإقرار . و فى الخاتمة : و لو قال
على بضع عشر ، فهو على ثلاثة عشر يوما . و فى الفتاوى العتائية : و لو قال كذا
كذا يوما ، محرف الواو يلزمه أحد وعشرون . الوقاية : نذر بصوم يومى العيسد
أيام التشريق صح و قضاها و لا عهدة إن صام فيها ، و عذرهم و الشافى لا يصح .
فى السفاق : روى الحسن عن أبى حنيفة : إذا قال : لله على صوم يوم النحر ، لم يصح
رّه ، و لو قال : غدا ، و غدا يوم النحر صح بذرّه . واقعات الناطق : لو قال : لله
سلى أن أصوم يوم الاثنين ستة ، فعليه أن يصوم كل اثنين يمر به إلى ستة .
فى شرح الطحاوى : إذا أوجب على نفسه صوم يوم الخميس فصام يوم الأربعاء
كذلك الصلاة على قول أبى حنيفة و أبى يوسف يحور ، و قال محمد : لا يحور ،
أجمعوا على أنه لو قال : لله على أن أتصدق بدرهم يوم الخميس ، فتصدق يوم الأربعاء
ماز . النفسية : سئل عن أم ولد لرحل قالت : إن شئ الله و لى فعلى الله أن أصوم
كل اثنين و خميس ، فشئ الله الولد و هى تصوم هذه الأيام و المولى يمنعها عن الصيام
ل له ذلك ؟ قال : سم ، فتى تصوم هذه الأيام و قد لزمها صيامها بذرهما ؟ قال : إذا
عنتت ، قال . و كذلك كل صوم وحب على المملوك سبب باشره إلا صوم الطهار .
متاوى العتائية : إذا نذر صوما مطلقا مات عقيه لزمه الوصية ، بخلاف الشهر بعينه .
ظهيرية : و لو نذر بصوم رجب مات قبله لا شئ عليه ، و لو جن أو مرض قبله حتى
مضى الشهر ثم أفاق و صح قضى عند أبى حنيفة ، و كذا إذا أدرك بعنه ثم مات ،
لو مات حين أفاق أو صح بعد الشهر ثم مات لا شئ عليه . و فى السعناقى : المريض
ذا قال : لله على أن أصوم شهرا ، مات قبل أن يصح لم يلزمه ، و إن صح يوما واحدا
يمه أن يوصى بجميع الشهر فى قول أبى حنيفة و أبى يوسف ، و قال محمد . يلزمه بقدر ما
سح . الحجة : و لو نذر بصوم يومين فى يوم لا يلزمه إلا صوم يوم واحد ، بخلاف

ما إذا أوجب على نفسه حجتين في سنة يحج بنفسه حجة ويستأجر من يحج عنه حجة أخرى - م . ولو قال : لله على حج السنة الماضية في هذه السنة ، لزمه الحج . وإذا قال : لله على صوم يوم الفطر ، فإنه يفطر ولا قضاء عليه . وروى هشام عن محمد وروى ابن سماعة عن أبي يوسف : [إذا قال : لله على صوم يوم الاضحية ، قال أبو حنيفة : لا شيء عليه ، وقال أبو يوسف :] عليه صوم يوم ، فإن أفطر يوم الاضحية وقضاء يوم الفطر أجزاء ، وفي العتاوى العتائية عن أبي حنيفة أنه لا يكون صوما أصلا .

م : إذا علق النذر بالصوم بالشرط وأداه قبل وحوذ الشرط لا يحوز لإجماعا ، وإذا كان مضافا إلى وقت وأداه قبل مجيء الوقت بأن قال : لله على أن أصوم رجلا ، فصام ربيع الاول مكانه على قول أبي يوسف يحوز ، وهو قول أبي حنيفة ، وعلى قول محمد لا يحوز ، وفي الخاتمة وهو قول زفر . م . وأما إذا كان مضافا إلى مكان وأداه في مكان آخر إن كان المكان الذي أداه فيه أفضل أو مثله يحوز بالإجماع ، وإن كان دونه على قول علمائنا يحوز حلالا لزفر . إذا قال : لله على أن أصوم شهرا متاعا ، ولا يوى شهرا بعينه فشرع في صوم شهر وأفطر يوما لزمه الاستقبال ، ولو قال : لله على أن أصوم هذا الشهر متاعا ، فأفطر يوما منه لا يلزمه الاستقبال .

قال محمد : إذا قال رجل : لله على صوم يوم ، فأصبح من الغد لا ينوى هو صوما فلم تزل الشمس حتى نوى أن يصوم من اليوم الذي أوجه على نفسه . فإن ذلك لا يحزبه من قضاء ذلك اليوم ، فرق بين هذا وبينما إذا قال : لله على أن أصوم غدا ، فأصبح من الغد لا يوى صومه ثم يوى صومه عما عليه قبل الزوال أجزاء ، وإنما كان كذلك اعتبارا للواجب بإيجاب العمد بالواجب بإيجاب الله تعالى في كل فصل .

إذا قال : لله على أن أصوم رجلا بعينه ، ثم إنه ظاهر من امرأته فصام شهرين متتابعين عن ظهاره أحدهما رجب أجزاء من الظهار وكان عليه أن يقضى رجبا ، وفي الظهيرية : هو الأصح ، م : بخلاف ما إذا صام عن ظهاره شهرين أحدهما رمضان حيث

يجهز ذلك عن الظهار و كان من رمضان خاصة ، وإذا وقع صوم رُحِبَ عن ظهاره . لم يقع عن رجب لا كفارة عليه إن أراد يمينا .

وإذا قال : لله على أن أصوم شهرا ، و بوى شهرا بعينه نحو أن نوى رجا أو شعبان أو ما أشبهه فأفطر يوما منه لزمه قضاؤه وليس عليه الاستقبال ولو نوى شهرا غير عينه ، فأما إن بوى شهرا بالاهلية و بالأيام فأبى ذلك نوى صحته بینه ، فبعد ذلك إن لم يوافق التابع فله الخيار : إن شاء صام متابعا ، و إن شاء صام متعرقا ، و إن بوى متاعا و شرع في صوم شهر و أفطر يوما لزمه الاستقبال كما لو صرح التابع ، و قد مرّت المسألة .

وإذا قال : لله على أن أصوم سنة ، هذه المسألة على وجهين . أما إن قال : هذه السنة ، و لاه على وجهين ، أما إن قال : في أول السنة ، و في هذا الوجه يلزمه بنذره أحد عشر شهرا يدخل في ذلك أيام العيد و لا يدخل شهر رمضان ، و أما إن قال : في بقية السنة ، و في هذا الوجه يلزمه ما بقي من السنة إلا أن يكون شهر رمضان في الباقي ، و أما إن قال : سنة ، و لاه على وجهين . أما إن عين السنة بأن قال : سنة كذا ، و الجواب فيه كالجواب فيما إذا قال : لله على أن أصوم هذه السنة ، يلزمه نذره أحد عشر شهرا ، و إن لم يعين السنة أو لم ينص على التابع يلزمه اثنا عشر شهرا ، بخلاف ما إذا عين السنة - هذا الذي ذكرنا في حق الرجل ، و أما المرأة إذا نذرت بصوم سنة بعينها فالجواب في حقها كالجواب في حق الرجل يلزمها أحد عشر شهرا بنذرها و تقضى أيام حيضها .

وإذا قال : لله على أن أصوم شوال و ذا القعدة و ذا الحجة ، فصامهن بالرؤية و كان ذو القعدة تسعة و عشرين فعليه قضاء خمسة أيام إن لم يهجم في العيدين و أيام التشريق . و لو قال : لله على صوم ثلاثة أشهر ، فصامهن على نحو ما قلنا فعليه قضاء ستة أيام .

وإذا قالت المرأة : على صوم يوم حصى ، لا يلزمها شيء ، وكذلك إذا قالت : لله على صوم هذا اليوم ، وهى حائض ، وكذلك لو قال الرجل أو المرأة : لله على أن أصوم هذا اليوم ، وكان أكل فيه ، أو قال ذلك بعد الزوال لا يلزمه شيء . ولو قالت : لله على أن أصوم غدا ، وغدا يوم حبصها لزمها صوم الغد حاضت أو لم تحض ، وكذلك إذا قالت : لله على أن أصوم اليوم الذى يقدم فيه فلان ، فقدم فلان قبل الزوال وهى حائض فعليها [أن تقضى ، وكذلك إذا قالت : لله على أن أصوم يوم الخميس ، فجاء يوم الخميس وهى حائض فعليها] القضاء ، وروى ابن رستم عن محمد . إذا قالت المرأة : لله على أن أصوم غدا ، وهى اليوم حائض وغدا من أيام حبصها فلم تطهر غدا فعليها يوم مكاه ، وكذلك فى النفاس وقد ولدت اليوم . ولو قالت : لله على أن أصوم غدا ، وروى هشام عن محمد إذا قالت : لله على أن أصوم اليوم الذى يقدم فيه فلان ، فقدم فلان فى يوم هى حائض فلا قضاء عليها . وفى الخاتمة : ولو قدم فلان بعد ما أكل لا يجب عليه شيء فى قول محمد ، وعلى قول أبى يوسف يجب القضاء ، وإن قدم بعد الزوال لا يلزمه شيء فى قول محمد ، ولا رواية فيه عن غيره .

وإذا قال : لله على أن أصوم اليوم الذى يقدم فيه فلان ، فقدم فلان يوم الاضحى عليه يوم مكاه . وفى الولوالجية : ولو قال : لله على أن أصوم اليوم الذى يقدم فيه فلان ، فقدم فلان ليلا لم يجب عليه شيء لأن اليوم إذا قرن به ما يختص بالنهار يراد به ياض النهار ، فإذا كان كذلك لم يوجد الوقت الذى أوجب فيه الصوم . م : ولو نذر صوم شهر بعبه وأطرو يوما منه لزمه قضاؤه ولا يلزمه الاستقبال ، وقد مر .

قال محمد : وإن أراد بقوله : لله على ، اليمين ، كفر يمينه مع قضاء ذلك اليوم ، واعلم بأن هذه المسألة على ستة أوجه : أما إن نوى بقوله : لله على ، النذر ولا ينية له فى اليمين ، أو نوى اليمين ولا ينية له فى النذر ، أو نوى النذر ونوى أن لا يكون يميناً ، أو نوى

في المظومة

و الدهر لا يدري لدى الإمام و قدرا ذاك نصف العام
 م : و إذا قال « الله على أن أصوم حمة »، إن أراد أيام الجمعة يلزمه صوم سعة أيام ،
 و إن أراد يوم الجمعة يلزمه يوم الجمعة ، و إن لم يكن له نية يلزمه صوم سعة أيام لأن
 الجمعة يذكر و يراد بها الأيام السعة لكن الأيام السعة أغلب ما صرف المطلق إليه .
 و في الفتاوى العتائية . و لو قال « صوم الجمعة » فهو على كل جمعة في عمره .

م : إذا قال « الله على أن أصوم شهرا مثل شهر رمضان »، إن نوى المائنة في التابع
 يلزمه صوم شهر متاسعا ، و إن نوى المائنة في العدد - و في الحانية أو في الوحوب -
 م : أو لم يكن له نية يلزمه أن يصوم ثلاثين يوما إن شاء متفرقا و إن شاء متاسعا ، في
 الوارل و به مأخذ ، م . و هو بطير ما ذكر في إيمان عتاي . إذا قالت المرأة « إن
 كلبت فلانا لله على صوم شهر كشهـر رمضان ، فكلمت فلانا فان شاءت فرقت و إن
 شاءت تابعت ، إلا إذا بوت التابع ، و انصرفت النية إلى أصل الوحود و إلى العدد لا إلى
 صفة الوحوب إلا إذا بوت .

اس سماعة عن أبي يوسف : إذا قال « الله على أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه
 فلان ، فقدم فلان في يوم هو فيه صائم من رمضان أو من كفارة يمين أو تطوع فان
 ذلك اليوم يحزبه بما هو صائم به ، و عليه أن يصوم يوما لتقوم فلان . و عنه أيضا :
 إذا قال « الله على أن أصوم شهرين متتابعين من يوم يقدم فلان » ، فقدم في أيام بقيت من
 شعبان فانه يصوم ما بقي من شعبان لندره ، و يصوم رمضان من المريضة و يقضى بعد
 الفطر ما بقي من مدره . فان جعل على نفسه أن يصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان و جعل
 على نفسه أن يصوم اليوم الذي يعاقب فيه فلان أبدا فعاقب فلان في اليوم الذي قدم فيه فلان
 فعليه صوم ذلك اليوم وحده أبدا و لا شيء غير ذلك . و عنه أيضا : إذا قال « الله على
 أن أصوم الشهر » ، فعليه أن يصوم بقية الشهر الذي هو فيه ، و إذا بوى شهرا فهو كما نوى .

م . هشام عن أن يوسف إذا قال « إن شئ الله مريضى صمت كذا وكذا ، فلا شئ عليه حتى يقول « فعلى أن أعمل » . وفى الظهيرية : وهذا قياس ، وفى الاستحسان يحسب ، وإن لم يكن تعليقاً لا يجب عليه قياساً واستحساناً ، وظيهر ما إذا قال « أنا أحج ، فلا شئ عليه ، ولو قال « إن فعلت كذا وأنا أحج » ، فعمل يلزمه ذلك . وعن أبى يوسف إذا حمل على صومه أن يصوم اليوم الذى عاياه الله تارك وتعالى عاياه فى يوم صام ذلك اليوم أبداً ، ولو سمي سنة أو شهراً صام ذلك اليوم إلى أن يقضى ذلك الوقت ، وفى الفتاوى العتابة : ولو وجد ذلك يوم الحر قضاء . م . هشام عن محمد إذا قال « والله لا أصوم الأبد » ، يعنى يوماً واحداً من الأبد أو قال « لله على أن أصوم [الأبد » ، يعنى يوماً واحداً وذلك يوى يوم الخميس والجمعة فهو على ما بواه .

هشام قال : سألت محمداً عن رجل أراد أن يقول « على صوم يوم ، فخرى على لسانه « صوم شهر » ؟ قال : « عليه صوم شهر ، وكذلك الطلاق والعناق والدر وإن كان نيته خلاف ما قال ، وقال أبو حنيفة : الطلاق لا يقع به وبين الله تعالى والعناق يقع ، قال هشام : قلت لمحمد : ما كان حجة أى حنيفة ؟ قال : لا أدري ، وقال محمد : أما أنا أراه واقعا ، وهو قول أبى يوسف .

عن أبى حنيفة [إذا قال « لله على صوم رأس الشهر » ، فعليه أن يصوم اليوم الأول ، ولو قال « آخر الشهر » ، فعليه أن يصوم اليوم الآخر ، ولو قال « لله على صوم يومين متتابعين من أول الشهر و آخره » ، كان عليه أن يصوم الخامس عشر والسادس عشر . إذا قال « لله على أن أصوم عشرة أيام متتابعة » ، فصامها متفرقة لم يحز لأنه أداء الكامل بالنقص ، ولو أوجب متفرقا فأداها متتابعاً أجزاء لأنه أوجها ناقصاً وأداها كاملاً ، وهو ظيهر ما لو قال « لله على أن أصلى أربع ركعات تسليمة » ، فأداها بالتسليمين لا يحز به ، ولو قال « لله على أن أصلى أربعاً بتسليمتين » ، فصلى أربعاً تسليمة واحدة أجزاء . الظهيرية : ولو قال « لله على أن أصوم عشرة أيام متتابعات » ، فصام خمسة عشر يوماً وأفطر

يوما لكن لا يدري أى يوم الإفطار من الخمسة أو من العشرة فإنه يصوم خمسة أيام أحر متابعات . ولو قال « لله على صوم نصف يوم » لا يصح ، بخلاف نصف ركعة حيث يصح عند محمد ، ونصف حج لا يصح . ولو قال « لله على صوم » فعليه صوم يوم واحد . ولو قال « على صيام » فثلاثة أيام .

الولوالحية . ولو قال « لله على صيام الزمان أو الحين » ولا بة له كان على ستة أشهر . وفي الفتاوى العتابة : ولو قال « الأيام » أو « أياما كثيرة » عشرة أيام ، ولو قال « السنون » أو « الشهور » فعلى عشرة روى ذلك عن أبى حنيفة ، وعددهما فى الأيام الأسوع ، وفى الشهور اثنا عشر شهرا . وفى السنين جميع العمر ، وإن بوى شيئا فعلى ما نوى ، ولو ذكر هذه الأشياء بغير الآلف واللام فعلى ثلاثة من ذلك .

جامع الحوامع : لو قال « لله على نذر إن لم أصم اليوم » فلم يصمه فعليه كفارة يمين ، وإن أراد الإيجاب لزمه أيضا . فتاوى آهو : إذا نذر أن يصوم فى الحر فصام فى الشتاء جار . م : وإذا قال « لله على أن أصوم اليوم الذى يقدم فيه فلان » فقدم فى رمضان فصامه أجزاءه عن رمضان وعن الصوم الذى حمل عليه ولا كفارة عليه إن كان أراد اليمين ، ولو قال « لله على أن أصوم اليوم الذى يقدم فيه فلان » شكرا لله تعالى تطوعا لقدمه وأراد اليمين فصام عن كفارة يمين ثم قدم فلان فى ذلك اليوم بعد ارتفاع النهار فعليه القضاء والكفارة ، ولو قدم فى يوم من رمضان فعليه الكفارة ولا قضاء عليه . وفى الفتاوى الخلاصة : ولو قدم فلان قبل أن يوى وبوى به الشكر ولا ينوى به عن رمضان برئى بالنية وأحراه عن رمضان وليس عليه قضاؤه . الفتاوى العتابة : لو قال فى شعبان « لله على أن أصوم يوم الثلاثين » وكان رمضان : لا شيء عليه ، ولو نذر أن يصوم رمضان أربعين يوما وبوى اليمين كفر ، وعن أبى حنيفة حلافا . وعن

أبى يوسف إذا قال « لله على أن أصوم غدا عن كفارة يمينى » ثم قال « لله على أن أصوم غدا

تطوعاً ، فصامه عن يمينه قضاء لدره ، بخلاف قوله « الله على أن أصوم أيام كفارتى ، لا يصح » الظهيرية . ولو قال « خدائى رارو مى رورة يكسال ، يلزمه صوم سنة ، ولو قال « رورة يكساله ، لا يلزمه شيء لأنه إذا قرئ له الهاء راد به السنة الماضية فكان المدور مستحيل الكون ، ولو قال بالفارسية « امسال روره دارم ، فعليه يوم واحد ، ولو قال « اين سال ، فعليه باقى الصوم . م : إذا بدر أن يصوم يوم كذا ما عاش ثم كر وضعف عن الصوم يطعم مكان كل يوم مسكياً ، وفى الحنفية قال الحنفية رحمه الله . و الفتوى على أنه يطر ويكفر يمينه بطعام عشرة مساكين ويخرج عن العهدة لقوله عليه السلام « الدر يمين و كفارته كفارة يمين » م . وإن لم يقدر لصرفته على الطعام يستعصر الله تعالى ، فإن ضعف عن الصوم فى ذلك المكان لمكان الصيف كان له أن يطر وينتظر حتى إذا كان أيام الشتاء يصوم يوماً مكانه - و من حس هذه المسألة . إذا قال « الله على أن أصوم أبداً ، ضعف عن الصوم لاشتغاله بالمعيشة كان له أن يطر ويطعم لكل يوم نصف صاع من الحنطة .

وفى خميس الناصرى : ولو قال « الله على صوم كل سنة حتى يعود أبى من الحج ، فأت هناك بطل مدره عدد أنى حيفة و محمد . كما فى مسألة الكور .

الظهيرية : ولو حمل الله تعالى على نفسه صوماً أو صلاة أو حجاجاً أو صدقة أو ما أشبه ذلك بما هو طاعة إن فعل كذا فعليه لزمه ما يسمى ، ولم يجز كفارة اليمين فيه فى ظاهر الرواية عدداً ، و روى عن محمد . إن علق الدر شرط يريد كونه كفوله « إن شفى الله مريضى ، أو قدم غائى ، لا يخرج عنه بالكفارة ، وإن علق شرط لا يريد كونه كشرب الخمر وغيره يتخير بين الكفارة وبين عين ما التزم ، و هو قول الشافعى فى الجديد ، و روى عن أنى حنيفة رجع إلى التخيير ، و بهذا كان يفتى إسماعيل الزاهدى رحمه الله .

الفصل الثانى عشر فى الاعتكاف

الهداية : الاعتكاف مستحب ، والصحيح انه ستة ، وفى الراد : والصحيح أنه ستة مؤكدة - وهو اللث فى المسجد مع الصوم بنية الاعتكاف ، أما اللث فركنه ، والنية شرطه ، وكذا الصوم فى الواجب وسأأتى . السفائق : وأما سبب الاعتكاف : إن كان واحدا فالدر ، وإن كان تطوعا فالنشاط الداعى إلى طلب الثواب . وأما حكمه إن كان واحدا ما هو حكم سائر الواجبات ، وإن كان فعلا ما هو حكم سائر الواجبات . وأما بقضه فالخروج من المسجد لا الحاجة لأرمة طعنا أو شرعا . وأما محظوراته فسيأتى . وأما آدائه فأن : لا يتكلم إلا بحير ، وأن يختار أفضل المساحد .

الخلاصة : عن الزهرى أنه قال : عجا للناس كيف تركوا الاعتكاف ولم يترك رسول الله صلى الله عليه وسلم منذ قدم المدينة إلى أن مات ، وعن عائشة رضى الله عنها أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان حتى توفاه الله تعالى . م : الاعتكاف ضربان تطوع وهو أن يشرع فيه من غير أن يوجبه ، وواجب وهو أن يوجبه على نفسه . وفى الذخيرة : وإذا أراد الإيجاب يسعى أن يذكر بلسانه ولا يكتفى لإيجابه الية بالقلب . وفى الغاية . ويجب الاعتكاف بالتعلق بالشرط وبالشرع فيه اعتبارا لسائر العبادات .

وفى الظهيرية : والأولى للرجل أن يعتكف من كل رمضان عشرا ، م : وجوازه يختص بالمساحد ، قال القدورى : ولا يصح الاعتكاف إلا فى مسجد الجماعة ، وروى عن أن حبيبة أنه لا يصح إلا فى مسجد يصل فيه الصلوات الخمسة ، قيل . أراد أبو حبيبة غير المسجد الجامع فإن هناك يجوز الاعتكاف وإن لم يصلوا فيه الصلوات كلها بجماعة ، وعن أنى يوسف أن الاعتكاف الواجب [لا يجوز أدائه فى غير مسجد الجماعة ، و غير الواجب] يجوز أدائه فى غير مسجد الجماعة . وفى الفتاوى الخلاصة : فإن أراد أن يعتكف

أقل من سعة أيام يعتكف في مسجده، وإن أراد أن يعتكف سبعة أيام أو أكثر من سبعة أيام يعتكف في المسجد الجامع . م . و الأفضل اعتكاف الرجل في الجامع إذا كان ثمة قوم يصلون بجماعة، فإن لم يكن فاعتكافه في مسجده أفضل . وفي الفتاوى الخلاصة : الاعتكاف في المسجد الحرام أفضل، ثم في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في المدينة، ثم في مسجد بيت المقدس، ثم في المسجد الجامع . م : و الأفضل في حق المرأة الاعتكاف في مسجد بيتها - يريد به الموضع الممد للصلاة، وفي الخلاصة : وعد الشافعي في مسجد حيها أفضل، م : ولو حرحت واعتكفت في مسجد الجماعة جار اعتكافها، في الفتاوى الحجة : أنه يكره، وفي الفتاوى الخلاصة : ولا تعتكف المرأة في مسجد جماعة في ظاهر الرواية، وعن أبي حنيفة . إن شئت اعتكمت في مسجد بيتها وإن شئت في مسجد جماعة، إلا أن مسجد بيتها أفضل من مسجد حيها، ومسجد حيها أفضل من المسجد الأعظم، ولا تعتكف في بيتها في غير مسجد، وفي التحريد : وقال الشافعي : لا يجوز في مسجد بيتها .

م : والصوم شرط لصحة الاعتكاف الواجب، واحتلفت الروايات في النفل، روى الحسن عن أبي حنيفة أن الصوم شرط لصحته، وفي ظاهر الرواية ليس بشرط وهو قول أبي يوسف ومحمد، وفي الحجة . إذا أفسد الصوم فسد الاعتكاف، وفي الخلاصة : وعد الشافعي يصح الاعتكاف بدون الصوم، وفي الذخيرة : ويشترط وجود دات الصوم لا الصوم بجهة الاعتكاف، وهذا يشكل فيما إذا صام الرجل يوما تطوعا ثم قال في بعض النهار، على اعتكاف هذا اليوم، وذكر في الووالحية أنه لا اعتكاف عليه سواء قال ذلك قبل نصف النهار أو بعده لأن الاعتكاف لا يصح إلا بالصوم، وإذا وجب الاعتكاف وحسب الصوم، والصوم في أول النهار انعقد تطوعا فتعذر جملة واجبا .

م : ولا يخرج المعتكف من معتكفه ليلا ولا نهارا إلا بعذر، وإن خرج من غير عذر ساعه فسد اعتكافه في قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد . لا يفسد حتى

يكون أكثر من نصف يوم - ومن الأعداد الحروح للغائط والبول ولأداء الجمعة -
 وفي الخلاصة : وقال الشافعي - الخروج إليها مقسد . م . فقد ذلك ينظر إن كان
 منزله بعيدا من الجامع يخرج حين يرى أنه يبلغ الجامع عد الداء ، وفي الفتاوى
 الخلاصة : وإن كان الخروج قبل الزوال هو الصحيح ، م : فإن كان منزله قريبا
 يخرج حين تزل الشمس ، وفي القدوري : يخرج عد الأذان فيكون في المسجد مقدار
 ما يصلي أربعاً أو ستاً قبل الجمعة : الأربعة السعة والركعتان بحجة المسجد ، وروى عن
 أبي حنيفة . مقدار ما يصلي قلها أربعاً ، وفي السكاكي أربعاً قبل الأذان عد المهر .
 م : وبعدها أربعاً ، وذكر في الأصل أربعاً قلها وأربعاً أو ستاً بعدها على حسب اختلاف
 الأحبار في النافلة بعد الجمعة . ولو أقام في المسجد الجامع يوماً وليلة لم يتفرض اعتكافه ،
 وفي الذخيرة : ولكه يكره ، وفي الهداية لا يستحب ، وفي السباع . وكذلك إن
 تم الاعتكاف فيه . وله أن يخرج إلى العيدين للصلاة . م . ولا يخرج لأكله وشربه
 ولا لعيادة المريض ولا لصلاة الحارة ، قيل . ويسعى أنه إذا لم يكن ممة أحد يقوم
 بأمور الميت ويصلي عليه أن يخرج . وإذا مرض فليس له أن يخرج . وفي الحجة :
 ولو شرط وقت النذر والالتزام أن يخرج إلى عيادة المريض وصلاة الحارة
 وحضور مجلس العلم يجوز له ذلك . وفي مختصر حواهر راده : ولا بأس بأن يعود
 المريض ويشهد الحارة . وفي الظهيرية : وللعتكف أن يأكل ويشرب بعد المغرب
 ويتحدث ويأمن ويدهن ، وقيل يخرج بعد الغروب للأكل والشرب . وفي الشامل :
 وإن اغتسل في المسجد في إناه جار . وفي الفتاوى الخلاصة . ولا بأس بأن يخرج رأسه
 إلى بعض أهله ليفسله . م : وإذا تهدم المسجد الذي هو فيه أو أخرج منه فدخل مسجداً
 آخر من ساعته صح استحساناً ، والقياس في الإكراه أن يفسد . وإن صعد المئذنة
 للتأذين لا يفسد اعتكافه وإن كان باب المئذنة خارج المسجد ، كذا ذكر في الأصل ،
 وفي الخاية : في ظاهر الرواية وهو الصحيح ، وفي أمالي الحسن بن زياد أنه بطل

اعتكافه . الحجة . ولو تفرق أهل المسجد أو خاف على نفسه وماله من المكارين
 جاز له الخروج ولا يبطل الاعتكاف . م . وإذا خرج لغائط أو بول لا بأس بأن
 يدخل بيته ويرجع إلى المسجد كما فرغ من الوضوء ، ولو مكث في بيته فسد اعتكافه
 وإن كان ساعة عند أبي حنيفة ، وفي الظهيرية . وكذا إذا خرج ساعة بعد المرض إلا
 أنه لا يأثم ، وكذا إذا حرج بعير عذر ناسيا فسد . م : ولو انتقل من مسجد إلى
 مسجد من غير عذر انتقض اعتكافه عند أبي حنيفة ، وعدهما لا ينتقص ، وهذا ناه
 على أن عند أبي حنيفة خروجه ناقص الاعتكاف قليلا كان أو كثيرا ، وعدهما الخروج
 القليل ليس ناقض . وفي الحجة . ويخرج لإجاة السلطان ، ويخرج أيضا لأمر
 لا بد له منه ثم يرجع إلى المسجد بعد ما فرغ من ذلك الأمر سريعا . ويخرج للوضوء
 والاعتكاف فرضا كان أو سلا . جامع الخوامع للفرير أن يخرج المعتكف ،
 ابن مقاتل : لا .

م : وهذا كله في الاعتكاف الواحد ، وأما في الاعتكاف النفل فلا بأس
 بأن يخرج بعذر وبغير عذر ، وهذا على ظاهر الرواية فإن محمدا قال في الأصل :
 معتكف بقدر ما أقام تارك له إذا حرج ، ولهذا لم يشترط الصوم على ظاهر الرواية
 لصحة اعتكاف النفل ، وعلى رواية الحسن عن أبي حنيفة اعتكاف النفل أقله مقدار
 يوم ولهذا يشترط لصحة اعتكاف النفل الصوم ، وفي المنظومة في المقالة الثالثة

ثم أقل الاعتكاف النفل يوم لدى أستاذنا الأجل

وأكثر النهار عند الثاني وساعة في مذهب الشيباني

ويحرم على المعتكف الجماع ودواحيه نحو المباشرة والتقبيل واللس ، والليل
 والنهار في ذلك سواء ، وبالجماع يفسد الاعتكاف على كل حال ، وباللس والمباشرة
 يفسد إذا أنزل ، وإذا لم ينزل لا يفسد اعتكافه . وفي الهداية : ولو جامع فيما دون العرج
 فأنزل يفسد اعتكافه ، ولو لم ينزل لا يفسد . م : ولو نظر فأنزل لم يفسد اعتكافه ،

والجماع ناسيا يفسد الاعتكاف كالجماع عامدا ، وفي الأكل ناسيا لا يفسد الاعتكاف .
الظهيرية . إذا مرض المعتكف أو أغشى عليه قصي ، وإن أطق فالقياس أن
لا يقضى كالقراض .

وفي الهداية : ولو شرع فيه ثم قطع لا يلزمه القضاء في رواية الأصل ، وفي
رواية الحسن يلزمه ، وفي الظهيرية : عن أبي حنيفة أنه يلزمه يوما .

وفي شرح المتفق يستحب فيه الاشتغال بذكر الله تعالى وقراءة القرآن والصلاة
على الاستدامة . الحاية : إذا أحرم الرجل في اعتكافه محبة أو عمرة لرمه الإحرام لأنه
لا تنافي بينهما ، إلا أن يخاف موت الحجة فيدع الاعتكاف . المتاوى الحلاصة : ولا يصمت
في الاعتكاف ، ولا يفسد الاعتكاف فسوق ولا حدال ، وفي الحجة ولا يتكلم
بعضول كلام الدنيا ، وفي الزاد ولا يتكلم بما فيه إثم . فان صلى الله عليه وسلم كان
يحدث مع الناس في اعتكافه . وفي الحاية : وإذا سكر المعتكف ليلا لم يفسد اعتكافه
لأنه ناشر محذور الدين لا محذور الاعتكاف فلا يفسد اعتكافه كما لو أكل مال الغير .

م : نوع منه

يجب أن يعلم أن النذر في الاعتكاف صحيح . إذا قال الله عليّ أن أعتكف شهرا ،
فهذه المسألة على وجهين : إن نوى شهرا بعينه فهو كما نوى ، وإن لم ينو شهرا بعينه
فله أن يعتكف أي شهر شاء ولا يتعين الشهر الذي يليه . وإن قال نويت أن أعتكف
باليوم دون الليل ، لم يصح بيته لا قضاء ولا فيما بينه وبين الله تعالى . وإذا أصبح
الرجل صائما متطوعا ثم قال في بعض النهار : الله عليّ أن أعتكف هذا اليوم ،
فلا اعتكاف عليه في قياس قول أبي حنيفة ، وفي الدخيرة . سواء قال ذلك قبل نصف
النهار أو بعده ، م : وقال أبو يوسف . إن قال ذلك بعد الزوال فلا اعتكاف عليه ،

(هـ) يريد بهذه في بعض النسخ : ثم يستقبل الاعتكاف وتركه التنازع بالخروج .

و إن كان قل الزوال فعليه الاعتكاف ، وكذلك قال أبو يوسف في رجل أصبح مفطرا يعي غير ما للصوم ثم قال : لله على أن اعتكف هذا اليوم ، وكان ذلك قبل انتصاف النهار فانه يلزمه ويتكف صوم ، وإن لم يفعل فعليه القضاء . ولو نذر اعتكاف ليلة لا يلزمه شيء ، وإن نوى اليوم معها لم تصح بيته ، وعن أبي يوسف أنه يلزمه ، و يصير تقدر المسألة كأنه قال : لله على أن اعتكف ليلة يومها . ولو نذر اعتكاف يومين أو ليلتين أو أكثر من ذلك صح مدره ، ودخل فيه الأيام والليالي . يجب أن يعلم أن ذكر الأيام يستنع ما بارأها من الليالي ، وكذلك ذكر الليالي يستنع ما بارأها من الأيام متفق الروايات ، وكذلك ذكر اليومين واللياليتين يستنع ما بارأها من اللياليتين واليومين في ظاهر الرواية ، وعن أبي يوسف انه لا يستنع ، وإذا لم يستنع ما بارأها على هذه الرواية متى الدر باعتكاف يومين واعتكاف ليلتين والدر باعتكاف اليومين صحيح ، ويدخل الليلة المتوسطة تحت الدر ، والنذر باعتكاف اللياليتين غير صحيح ولا يلزمه شيء . الخلاصة . ولو قال : لله على اعتكاف ثلاثين يوما ، يلزمه اعتكاف ثلاثين يوما بالليالي . م : ولو نذر اعتكاف ثلاثين يوما وقال : عبت به النهار خاصة ، فهو كما نوى وله أن يفرقه ، ولو قال : أردت به الليل خاصة ، لم يصدق ، وفي الفتاوى الخلاصة : يلزمه الليالي والنهار . جامع الحوامع . على اعتكاف شهرين متتابعين من الظهار ، صام ولم يتكف لا يقضى ، ولو نذر ثلاثين ليلة ونوى الليل خاصة لم يلزمه شيء . وفي الفتاوى الخلاصة . ولو قال : لله على اعتكاف ليلة ، ونوى اليوم يلزمه الاعتكاف ، ولو نذر اعتكاف يوم فأكل فيه لا يصح مدره ولا يلزمه شيء . الظهيرية . ولو نذر اعتكاف شهر بعبه أو بعبه عنه أو ثلاثين يوما لزمه متأبعا . القيمة : سئل النجدي عن قال : لله على اعتكاف شهر إن دخلت دار فلان ، ثم دخل الدار هل يجب عليه اعتكاف شهر؟ قال : نعم . م : إذا قال : لله على أن اعتكف شهرا بغير صوم ، فعليه أن يتكف شهرا ويصوم فيه . إذا أوجب الاعتكاف في وقت معين

ولم يعتكف قضي ، إذا نذر اعتكاف يوم دخل المسجد قبل طلوع العجر و أقام فيه إلى أن تغرب الشمس . وفي الفتاوى الخلاصة . ولو قال ، أياما ، يبدأ بالهار ويدخل المسجد قبل طلوع العجر . م : ولو نذر اعتكاف يومين دخل المسجد قبل غروب الشمس و أقام ليلة و يوما و ليلة أخرى و يومها ، وفي الفتاوى الخلاصة . و يخرج بعد غروب الشمس ، و عن أبي يوسف انه يدخل المسجد قبل طلوع الفجر ، و حكى عن أبي حنيفة مثل قوله . الظهيرية : و لو نذرت المرأة اعتكاف شهر ثم حاضت تقضى أيام حيضها متصلا بالشهر ، و إلا استقبلت . و في الولوالجية : و لو أوجب اعتكاف شهر شعبان فاعتكفه إلا يوما قضاء و لا يلزمه الاستقبال . م . و لو أوجب اعتكاف شهر بعينه دخل المسجد قبل غروب الشمس

إذا قال ، لله على أن أعتكف شهر رمضان ، صح نذره ، كما لو قال ، لله على أن أعتكف رجبا ، أو ما أشبهه ، و عن أبي يوسف برواية شر أنه يفسد نذره و لا يلزمه القضاء ، و في الحانية : و هو قول زهر ، م : فان لم يعتكف حتى دخل رمضان آخر فصامه و اعتكف فيه قضاء عن الاعتكاف في الشهر الاول لا يجوز ، و في الحانية : عندنا خلافا لزهر . م : فلو أنه أطار في رمضان الاول من غير عذر وجب عليه قضاؤه باعتكاف متابع ، فان قضي صوم رمضان فاعتكف فيه متاما أجزاء ، كما لو صام رمضان و اعتكف فيه ، و في الحانية : فان صام رمضان و لم يعتكف عليه أن يعتكف شهرا آخر بصوم عند أبي حنيفة و محمد ، و هو إحدى الروايتين عن أبي يوسف . الفتاوى الخلاصة : و لو قال ، لله على أن أعتكف رجبا ، فمضى رجب و هو لا يعلم أنه قد مضى لا شيء عليه . يريد به إذا أوجب على نفسه اعتكاف رجب للسنة التي هو فيها . الحانية : و لو نذر أن يعتكف رجبا فمجل شهرا قبله يجوز في قول أبي يوسف خلافا لمحمد كما مر في النذر بالصوم ، و على هذا الخلاف النذر بالحج و الصلاة ، م : إذا أوجب على نفسه اعتكاف شهر و لم يعتكف حتى مات بطعم عنه لكل يوم نصف صاع من حنطة . و في

الشامل اليهقي : إذا أوصى، م : وإن كان مريضاً وقت الإجماع فلم يبرأ حتى مات فلا شيء عليه ، وإن كان صحيحاً حين أوصى وعاش عشرة أيام يطعم عنه بجميع الشهر ، قبل : هو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، وعلى قول محمد يطعم قدر ما كان صحيحاً .

الفصل الثالث عشر في صدقة الفطر^١

اختلفت الروايات في صدقة الفطر ، ذكر في الأصل : تجب صدقة الفطر عن نفسه وعيده ، وذكر في المجرد عن أبي حنيفة رحمه الله أن صدقة الفطر سنة لا يسع تركها ، والمذهب أنها واحدة ، وفي الكافي . وقال الشافعي : فريضة .

م : وقت وجوبها : من حين يطلع الفجر الثاني من يوم الفطر ، حتى إذا مات قبل ذلك - وفي جامع الحوامع أو أبق العد أو كان معسراً - م : فلا وجوب ، وكذا لو ولد بعده أو اشترى أو دخل في ملكه . ومن ولد أو أسلم قبله وجب ، وفي الفتاوى الخلاصة : وكذا لو صار عبداً قبل طلوع الفجر ، وبعده لا ، وفي الحاشية . وعند الشافعي تجب عند غروب الشمس لآخر يوم من رمضان . وفي الحجة : سئل محمد بن مقاتل الراري عن صدقة الفطر في أي وقت أفضل ؟ قال : الوقت الذي لا اختلاف فيه وهو وقت طلوع الفجر إلى أن يصلي الإمام العيد ، وبه يأخذ .

م : ومن حكمها أنها لا تسقط بالتأخير وإن طالت المدة ، وفي الظهيرية : ولا يكره التأخير . ويجوز تمجيلها قبل يوم الفطر يوم أو يومين ، وفي رواية الكرخي عن أبي حنيفة : بسنة أو سنتين ، وفي الفتاوى العتبية . ولو عجل ثلاثة أيام قبل الفطر جاز ، والمختار إذا دخل شهر رمضان يجوز وقوله لا يجوز ، وفي الظهيرية : وعليه الفتوى ،

(١) قال المصنف في مقدمة الكتاب إنه رتب كتابه على ترتيب الهداية ، وقد ذكر صاحب الهداية مسائل صدقة الفطر تحت كتاب الزكاة ، وذكر المصنف تحت كتاب الصوم ، ولا أغير هذا الترتيب لأن ذكرها تحت كتاب الصوم أبقى من ذكرها تحت كتاب الزكاة - المرتب .

وفي الفتاوى الخلاصة : و الصحيح أنه يجوز لسته و هو رواية الحسن عن أبي حنيفة ،
و ذكر الصدر الشهيد في شرح كتاب الصوم أن ذكر اليوم و السنة في رواية المكرخي ،
و في رواية أبي حنيفة وقع اتفاقا لا لتقييد الجواز به . و في الهداية : فإن قدموها على يوم
الفطر جاز ، و لا تفصيل بين مدة و مدة ، و هو الصحيح .

م : و لا تحب هذه الصدقة إلا على حر مسلم غنى ، و الغنى أن يملك مصابا أو ما
قيمه قيمة النصاب فاضلا عن مسكنه . و في الينابيع : و إن كان يساوى مالا عظيما -
م : و ثيابه و أثاثه - و في الينابيع : و خادم يخدمه ، و في الحاشية : و فرسه و سلاحه على
نحو ما يستعمل في حرمة الصدقة ، و في شرح الطحاوى و إن لم يكن عليه دين .
اليتمية : و سئل الحسن بن علي عن المرأة إذا كان لها حواهر و لآلى تلبس في الأعياد و تزين
بها للزوج و ليست للتجارة هل عليها صدقة الفطر ؟ قال . نعم إذا بلغت نصاب صدقة
الفطر ، و سئل عنها عمر الحافظ فقال : لا يجب عليها شيء . و سئل الحسن أيضا عن
الصبي إذا كان له عشرة دنابر و أبوه غنى يجب على أبيه صدقة الفطر عنه ؟ قال : نعم .
الظهرية : و العاضل بالريادة على دار ، احدة و على الدسوت^١ الثلاثة من الثياب للشتاء و الصيف
و الربيع ، و في الغارى بالريادة على فرسين ، و في غيره بالريادة على الواحد من الدواب
من فرس أو حمار ، و كذا الخادم ، و في أثاث البيت على ما يتأث به عادة ، و في كتب
العقبة بالريادة على سبعة واحدة من كل شيء ، و في التفسير و الأحاديث بالريادة على المثنى ،
و في مصاحف القرآن ما راد على الواحد ، و في الحاشية : كتب الطب و نحوها كلها
معتبرة في الغناء . م . . قيل . للراعي ما زاد على الثورين و آلات الملاحة ، و الفتوى على
ما ذكرنا أنه يعتبر الفضل على الكفاية له و لعياله . و الدهقان يعتبر الفضل على قوت سنة ،
و في الفتاوى العتائية : و في حق صاحب المستعلات يعتبر الفضل على قوت شهر ، و عن
أبي يوسف فيمن اشترى قوت شهرين فقوت الشهر الثاني فضل ، و في الحاشية : و لو اشترى

(١) . مع دست و هو اللباس .

قوت سنة يساوى نصابا فيه كلام و الظاهر أنه لا يعد ذلك من الغناء . و عن أبى يوسف أنه يعتبر وجوب صدقة الفطر أن يكفى ما وراء النصاب لنفقته و نفقة عياله سنة ، و فى الخلاصة : و عند الشافعى يجب على من يملك قوت يومه و ما يتصدق به . الحافىة : و إذا كان دار لا يسكنها و يؤاخرها أو لا يؤاخرها تعتبر قيمتها فى الغناء ، و كذا إذا سكنها و حصل شيء عن سكنها تعتبر قيمة الفاضل فى النصاب - و يتعلق بهذا النصاب أحكام وجوب صدقة الفطر [و الأضحية و حرمة وضع الركاة فيه و وجوب هقة الأتارب .

م . و ما يتأدى به هذه الصدقة] فى المشهور من الأحبار ثلاثة أشياء : الحطة و الشعير و التمر ، و مقدارها من الحطة نصف صاع عد أنى حنيفة ، و من الشعير و التمر صاع ، و أما الزيت فهو مروي فى بعض الأخبار : مقدار نصف صاع عند أنى حنيفة ، و روى الحسن عنه أنه صاع ، و فى الخلاصة . و هو قولها ، و فى الهداية : و قال الشافعى : من جميع ذلك صاع . م . و لكن ثبت جواره باعتار العين عند بعض المشايخ و عند بعضهم باعتار القيمة . و دقيق الحطة كالحنطة ، و دقيق الشعير كالشعير عندنا ، و قال الشافعى : لا يحور ، و الجوار باعتار العين لأب الدقيق مخصوص عليه ، و فى بعض الروايات . و الاحتياط أن يعتبر فيها القدر و القيمة . و الحز يحور باعتار العين عند بعض المشايخ ، و عند العامة باعتار القيمة و هو الأصح ، و فى الفتاوى العتاية : حتى لو أدى مقام الحز قيمة نصف صاع من الحنطة يحور . و فى سائر الحبوب الحواز باعتار القيمة . الحزاة جميع ما يقتات مقيس على الشعير . الحافىة : و أما الأقط فلا يحوز عندنا إلا باعتار القيمة ، و فى جامع الجوامع : و من الأقط عند مالك صاع .

م . و إذا أراد أن يعطى قيمة الحطة أو الشعير أو التمر يؤدى قيمة أى الثلاث شاء عند أنى حنيفة و أبى يوسف ، و قال محمد يؤدى قيمة الحطة ، و كان الفقيه أبو بكر الأعمش يقول : أداء الحنطة أفضل من أداء القيمة ، و كان الشيخ أبو جعفر يقول : أداء القيمة فى ديارها أفضل ، و فى الظهيرية - و عليه الفتوى ، و فى الواصل : و كل ما أعجلت

منعته في هذه البلاد هو أحب إلى، وكان الفقيه أبو جعفر يقول . دفع الحنطة أفضل في الأحوال كلها لأنه موافقة للسنة وإظهار السنة ، وفي الحجة : قال محمد بن سلة : إن كان في أيام الشدة فالحنطة أولى ، وإن كان في أيام السعة فالدرهم أولى . وفي الفتاوى الخلاصة : وقال بعضهم . الحنطة أحب من الدراهم إذا كان في موضع يشترون الأشياء بالحنطة كما يشترون بالدراهم .

م : ولو أدى نصف صاع تمر يساوي نصف صاع حنطة لا يجوز ، ولو أدى نصف صاع تمر أو شعير و مد حنطة لا يجوز وحوزه في الكفارة ، وفي الطهيرية : وعند الشافعي لا يجوز الأداء إلا إذا كان الكل من جنس واحد ، ولو أدى ربع صاع من حنطة جيدة يساوي قيمة صاع من تمر أو شعير لا يجوز إلا عن الربع . م : ولو أدى حنطة رديئة جاز ، وإن كان عساً أو كان به عيب أدى القصاص ، وقد اعتبر الحسن في رواية قيمة الوسط في الجوار ، فاما إذا كان قيمته دون قيمة الوسط لا يجوز . وإن كان ما أخرج لا يساوي نصف صاع حنطة وسط ولكن يساوي صاع شعير وسط أو صاع تمر وسط ففي هذه الصور نوع اضطراب ، ذكر في بعض نسخ الحسن أنه يجوز ، وفي بعضه أنه لا يجوز ، قال الناطقي في هدايته : والصحيح عدى جوازه . وإن أعطى نصف صاع دقيق أو سويق جيد وذلك لا يساوي نصف صاع حنطة وسط لا يحزبه و كان عليه تمام قيمة نصف صاع حنطة وسط . الحجة : ولو دفع الملح أربعة أمناء إن كان أربعة أمناء من الملح يساوي نصف صاع من الحنطة يجوز .

م : والصاع الذي تقدر الحنطة بنصفه والتمر والشعير مكله قال الطحاوي : ثمانية أرطال مما يستوى كيله وورنه - قيل معاه : أن يستوى بالعدس والماش . وإن أعطى بالوزن من الحنطة عند أبي حنيفة و أبي يوسف يجوز ، وفي الخاتمة : فإذا كان يسع فيه ثمانية أرطال من العدس والماش فهو الصاع الذي يكال به الحنطة والشعير والتمر .

(١) الغرض : الطرى .

البنائع : و ذكر أبو الحسن الكرخي عن أبي يوسف أنه يعتبر في الصاع الورق ، و روى ابن رستم عن محمد أنه يعتبر «الكيل حتى لو أدى أرسه أرطال من الحنطة أو القمح لم يجر عنه إذا لم يكن الحنطة سكيله نصف صاع و القمح صاعا .

٣ : قال محمد في الأصل و يجب على الرجل الحر المسلم العي أن يؤدي صدقة الفطر عن نفسه ، رفيقه كفارا كانوا أو مسلمين إذا لم يكونوا للتجارة ، و في الخاتمة . و قال الشافعي : لا يجب عن مالك الكفار و كذا عن مدبره و أمهات أولاده ، و في الفتاوى العتائية . و في البقال لا صدقة في المدبر و أم الولد ، و لا يخرج عن مكانه و لا عن رقيق مكانه ، و لا يجب على المكاتب أيضا عن نفسه ، و معتق البعض عد أن حنيفة بمنزلة المكاتب و عدهما بمنزلة حر عليه دين ، فان كان الفاضل عن دين السعاية ما يساوي مائتي درهم سوى ما يحتاج إليه في الحال تجب عليه صدقة الفطر . الخاتمة : إذا عجز المكاتب و رد في الرق لا تجب على المولى ركة السيد الماضية و لا صدقة الفطر إذا كان للخدمة . و في الولوالجية و لو كانت عدالة للحرارة ثم عجز أدى عنه صدقة الفطر و خرج عن التجارة بالكتابة ، ثم و يخرج عن عده الذي في يد غيره بأجارة أو عارية أو ودية ، و أما العد المرهون في ظاهر الرواية تجب صدقة الفطر على الراس إذا كان عده و فاء بالدين و فضل مائتي درهم ، و إن كان فضل مائتي درهم في المرهون مهما سواء ، و في الفتاوى الخلاصة : و عن أبي يوسف أنه ليس عليه حتى يسكنه ، فان فككه أعطى لما مضى . م : و لا يخرج عن الآبق - و في الوقاية : إلا بعد عوده و المصوب المجعود ، و في الفتاوى العتائية . إذا لم تكن ينة و حلف الغاصب ، فان عاد العد من الإناق أو رد المصوب بعدما مضى يوم الفطر كان عليه صدقة ما مضى ، [و في الخاتمة : و عن أبي يوسف أنه لا يجب عليه صدقة ما مضى] . و لا يؤدي عن عده المأسور . و في التجريد : و ليس في رقيق الأخماس و رقيق القوم الذين يقومون على مصالح العوام مثل زمزم - و في تجنبين خواهر زاده و خدمة الكعبة - صدقة الفطر . الحاوى : و لو جعل على نفسه أن يهدي

ملوكا له و كان ملوكه للخدمة فجاء يوم الفطر قل ان يهدى كان عليه صدقة فطره، وإن كان للتجارة عليه الزكاة . م : و يخرج صدقة الفطر عن عدة المأذون المديون . و في الظهيرية و غير المديون، و في الولوالحية إذا لم يكن للتجارة . م . و أما بمالك هذا العبد فان كان للتجارة فلا يخرج عنهم سواء كان على المأذون دين أو لم يكن، و أما إذا كان اشتراه المأذون للخدمة مادن المولى فان لم يكن على المأذون تحب على المولى صدقة فطرهم و إن كان لا تجب . و في الظهيرية . عد أن حبيبة حلالا لهما .

م : و إن كان العد بين رحلين لا صدقة على واحد منهما عندنا، و في الخانية : و قال الشامي : يجب عليها . م . و إذا كان عدد من العبد بين رحلين فلا صدقة على واحد منهما عد أني حنيفة و أبي يوسف، و قال محمد . يجب على كل واحد منهما ما يحصه من القسمة من العدد . و في الكافي دون الاشخاص، حتى لو كان بينهما خمسة أعد تحب على كل واحد منهما صدقة عدين، و هذا بناء على أن عد أني حنيفة الرقيق لا يقسم قسمة واحدة فلم يملك كل واحد منهما عدا تاما، و محمد يرى قسمة الرقيق و كذلك أبو يوسف، إلا أن أنا يوسف لم يوجب لها لعدم الولاية . و إذا كانت الجارية مشتركة بين الرحلين فجاءت بولد فادعيا فلا صدقة على واحد منهما في الأم، فأما الولد فقال أبو يوسف . على كل واحد منهما صدقة تامة، و قال محمد صدقة واحدة . و في السراحية . و به أحد أبو الليث، و في الحق قال محمد في زيادات الزيادات : تجب على كل واحد منهما واحدة، و به أحد .

و في الخانية . و إن كان الاس بين الرحلين بأن ادعيا لقيطا قال أبو يوسف : تجب على كل واحد منهما صدقة كاملة . و قال محمد : تجب عليهما صدقة واحدة، م : و إن كان أحدهما معسرا و الآخر موسرا أو كان أحدهما ميتا فلي الآخر صدقة تامة عندهما . و لا تجب على الرجل صدقة الفطر عن أولاده الكبار . و في الفتاوى : و إن كانوا

في عياله - م : سواء كان لهم مال أو لم يكن وسواء كان أصحابه أو زمناء في ظاهر رواية أصحابنا ، و أما الأولاد الصغار فإن كان لهم مال فلاب - و في البنائع : أو وصى الأب أو الجد عند عدم الأب أو وصى نجب القاصي لهم - م . يؤدي من مالهم صدقة فطرم و صدقة فطر من ممتلكاتهم عند أبي حنيفة و أبي يوسف خلافا لمحمد . و كذا الوصى على هذا الخلاف . و في القالي : القاصي كالولي في الأداء من مال الصغير ، و في الدخيرة . و المسألة في الحاصل ناه على أنه إذا كان للصغير مال صدقة فطره عند أبي حنيفة و أبي يوسف تجب على الصغير ، و عند محمد الوحوب على الأب ، فإذا أدى من مال الصغير ، فقد أدى حقا واجبا على نفسه من مال الصغير فيصمن . و في الفتاوى الخلاصة : و ليس على الجد صدقة أولاد أولاده إذا كان الأب حيا باتفاق الروايات ، و إن كان ميتا فكذلك في ظاهر الرواية . الإمامة . الصبي إذا بلغ معتوها أو مجبوا لا تسقط صدقة الفطر عن الأب ، و إذا بلغ عاقلا ثم عته لا تجب على الأب . و في زيادات وادر هشام : أن من حن في صغره لم يرل مجبوا حتى ولد له لم تكن عليه صدقة الفطر عن ولده ، قال الشيخ أبو عبد الله الحرخاني و عدى أن على قول أبي حنيفة و أبي يوسف تلزم فطرته كما تلزم عن عبيده ، و عند محمد لا تلزم فطرة ولده كما لا تلزمه فطرة عبيده . م : و إن لم يكن للصغير مال فله تجب على الأب صدقة فطره دون صدقة ممتلكاته ، و في الخاتمة . و قال محمد . لا يؤدي لا من ماله ولا من مال الصغير . م : و المعتوه و المجنون بمنزلة الصغير سواء كان الحيون أصليا بأن بلغ مجبوا ، أو عارضا ، هو الظاهر من المذهب . و لا يخرج عن سائر قرائنه و إن كانوا في عياله ، و كذا لا يخرج عن نواظه في ظاهر الرواية ، و كذا لا يخرج عن أبيه - و في الخزائن : و أجداده . م . و لا يخرج أحد الزوجين عن صاحبه .

و يجوز أن يعطى ما يجب عن جماعة مسكيا واحدا ، و في الحجة : الأولى دفع

الكثير إلى واحد لأنه يشبه عطاه الكرام ، وإن أعطى ما يجب عن واحد مسكينين يجوز عند الكرخي ولا يجوز عند غيره ، وفي الخلاصة : ويجوز أن يعطى فطرة واحد لمساكين ، ولو أعطى ذميا جاز ، وفي الخاتمة . حار ويكره . وعند الشافعي وإحدى الروايتين عن أبي يوسف لا يجوز . ولا يجوز صرفها إلى المستأمن . ويجوز إلى زوجة الفتي . وعن أبي يوسف : إذا قضى لها بالمعق لا يجوز . وفي السراجية ولو أعطى إلى بي هاشم لا يجوز .

ويكره صدقة الفطر أن يبعث إلى موضع آخر إلا لدى دراة من دوى الحاجة . م : وعن أبي يوسف يعطى الرجل صدقة الفطر عن نفسه ويكتب إلى أهله فيعطون حيث هم ، وإن أعطى عن نفسه حيث هو أو كتب إليهم حتى يعطوا عن أنفسهم وعنه يجوز . وفي الحجة . وإن كان بعض أولاده في موضع آخر صدقة كل منس يؤدي حيث هو .

م : وعنه أيضا : لو أعطى صدقة الفطر عن روحته وأولاده الكفار الذين هم في عياله أحزاه وإن لم بأسروه ذلك . وفي الخاتمة : وعليه الفتوى ، وفي التحريد : وقال الشافعي : إذا كان الكبير زمنا معسرا هو بمنزلة الصغير . م : ولا يجوز أن يعطى عن غير عياله إلا بأمره .

ويؤدي صدقة الفطر عن نفسه وعيده حيث هو ، وفي الكبرى : وعليه الفتوى ، م : وفي ركة المال حيث المال ، وهذا قول محمد [وقول أبي يوسف الأول ثم رجع وقال : يؤدي عن العبد حيث العبد ، وفي التنايع : قول أبي حنيفة مثل قول محمد] وهو الصحيح ، م : وروى عن أبي يوسف أن العبد إذا كان حيا يعتبر مكان العبد ، وإن كان ميتا يعتبر مكان المولى . ولا تحب هذه الصدقة عن الحمل ، وتجب عن العبد الجاني عمدا أو خطأ ، وأما العبد الموصى بركته لرجل وبخدمته لآخر صدقة الفطر على مالك

الربة ، وفي الظهيرية : ولو قتل هذا العد عدا في أيديهما فالتم يجمعهما على استيفاء القود لا يجب القود . الفتاوى العتائية . وتجب صدقة الفطر عن عده المذخور بالتصدق به ، والعبد الممهور إن كان غير عينه لا صدقة على أحد ، وإن كان بعينه ذكرها هنا أنه يجب على المرأة قضته أو لم تقضه [لأنها ملكته بنفس العقد ، وإن طلقها قبل الدخول بها ثم مر عليه يوم العطر إن كان في يد الروح لا يجب على أحد لانه مشترك ، وإن كان في يدها فكذلك عد أن حيفة ، و عندهما تجب عليها - ١] لانه ملكها قبل الرد وقبل القضاء الرد - م . وإن اشترى عبدا شراء صحيحا و مر يوم العطر قبل قصه لزمته صدقة الفطر إن قصه ، وقيل : هو قولهما ، وإن مات قبل القبض فلا صدقة ، وإن رده قبل القص بيب أو بخيار رؤية على النائم ، وإن كان بعده فعلى المشتري . وفي الهداية : و من باع عبدا وأحدهما بالخيار ففطرته على من يصير له العد - معناه : إذا مر يوم العطر والخيار ماق ، وقال رفر . على من له الخيار ، وقال الشافعي . على من له الملك - وفي السكافي ، قت الوجوب - العناوى الحلاصة . ولو باع العبد بيعا فاسدا فر يوم العطر قبل قبض العد ثم قصه المشتري وأعتقه فالصدقة على المشتري .

اليثيمة . سئل الحسن بن علي المرغيناني عن رجلين يتفعل أحدهما بصدقة العطر والآخر أدى صدقة العطر الواجب عليه أيهما أفضل ؟ فقال : العرص أفضل . الظهيرية : المرأة أمرها روحها ماداء صدقة الفطر تخلصت حطته بمنظمتها غير إدن الزوج ودعت إلى الفقير جار عها لا عن الزوج عد أن حيفة خلافا لهما ، وهي محمولة على قولها : إذا أجاز الزوج . شرح الطحاوى . و من مات وعليه ركاة الفطر لم يؤخذ من تركته ، إلا أن يشاء ورثته أن تبرعوا بذلك عنه ، وإن أوصى بذلك من تلك . اليثيمة : سئل البقالى عن تصدق بطعام الغير عن صدقة العطر ؟ قال : يقف على إجارة المالك

(١) من ار ، ح . س . وغيرها .

ر فى الجوار شرائط الإجارة و قيام العين و يحوه ، فان لم يحر ضمنه فى جميع
 موال . و فى الحلاصة . و يشترط فى صدقة العطر التمليك كما فى الزكاة . ٢ : و إن
 المريض أو المسافر فى رمضان لا تسقط صدقة العطر . إذا قال لعهده الذى هو
 مة . إذا جاء يوم الفطر فات حر ، لجاء يوم الفطر همل المولى صدقة الفطر لوجود
 ب و هو رأس يمونه . روح ابنته الصغيرة من رحل و سلها إليه ثم جاء يوم الفطر
 يجب على الأب صدقة الفطر . و من أفقر بعد يوم الفطر لم تسقط عنه الصدقة .
 ط : من سقط عنه صوم الشهر لكبر أو مرض لا تسقط عنه صدقة الفطر . و فى
 رى الحلاصة : رحل له أولاد و امرأة و كال الحطة لأجل كل واحد منهم حتى
 صدقة العطر ثم جمع و دفع إلى فقير بينهم يحور عنهم . السفية . ولو دفع
 ه العطر إلى الطال الذى يوقظهم وقت السحر يحور لأن ذلك غير واجب عليه ،
 قال المشايخ . الاحوط و الأسعد عن الشبهة أن يقدم إليه أولاً قرصات بأن تكون
 له ثم يدفع الحطة . السراجية : قالوا فى صدقة العطر ثلاثة أشياء : قول الصيام ،
 للاح و السعاة من سكرات الموت و من عذاب القبر .

الفصل الرابع عشر فى المتفرقات

إذا كان عليه قضاء يوم الخميس مثلاً فطلى أنه يوم الجمعة فصامه بوى قضاء يوم
 لم يحز ، ولو بوى قضاء اليوم الذى عليه غير أنه طلى يوم الجمعة أحزاه . ابن جماعة
 محمد : صائم حن فشرى فى حال حووه عليه القضاء . وإذا سدر صوم رجب
 طل رحب و هو مريض لا يستطيع الصوم إلا بضرر و تكلف أفطر و قضى . الحسن
 أبى حيفة فى المجرى : إذا قال . لله على أن أصوم رحاء ، فلم يزل بمجونا ثم مضى
 . ثم أفارق عليه قضاؤه . شرع أبى يوسف : أصبح فى يوم الحر ينوى الصوم
 طر . عليه قضاؤه . و هذه المسألة على روايتين ، فى رواية حمل الشروع بمنزلة النذر ،

وفي رواية فرق بين الشروع والدر .

م : ولا بأس للعتكف بأن يبيع ويشترى في المسجد ، وعن أبي يوسف أنه قال : هذا إذا لم يحضر السلعة في المسجد ، فأما إذا أحضرها فهو مكروه ، وقيل : إذا كان يبيع ويشترى للتجارة فهو مكروه . وفي السراجية . ولا بأس للعتكف أن يتزوج . م : وللعتكف أن يلبس ما شاء ويتطيب بما شاء . وليس للمرأة أن تعتكف بغير إذن الروح ، وكذلك ليس للعبد والامة أن يعتكف بغير إذن المولى . وإن مدت المرأة بالاعتكاف فلزوج أن يمنعه من ذلك ، وكذلك العبد والامة إذا نذر بالاعتكاف فلهن أن يمنعه . وإن أدن الروح للمرأة بالاعتكاف ثم أراد أن يمنعه ليس له ذلك ، وفي الخاتبة : وإن معها لا يصح منه ، وفي الخلاصة : ويكره الرجوع ، وليس له أن يأتيها لأنه أسقط حقه بالإذن السابق ، ولا يكره للمولى في الامة . م : وإن أذن المولى لمملوكه بالاعتكاف فله أن يمنعه ولكن يكره له المنع .

ولا تصوم المرأة تطوعا بغير إذن روحها ، فإن كان صامها لا يضر به بأن كان صائما أو مريضا - وفي الخلاصة : أو غائبا - فلها أن تصوم وليس له معها ، وهذا بخلاف العبد والامة فإنه ليس لها أن يتطوعا بغير إذن المولى وإن لم يضر ذلك بالمولى ، وللزوج وللولى أن يعطرا إذا كان الشروع بغير إذنها ، وفي جامع الجوامع : ولا يمنع بعد الإذن . م : وتقضى المرأة إذا أذن لها روحها أو بات منه ، وتقضى العبد إذا أذن له المولى أو أعتق .

وفي الولوالجية . وإنه الرجل وقرابته يتطوع بدون إذنه لأنه لا يفوت حقه . والأخير الذي يستأجره للخدمة لا يصوم تطوعا إلا بأذن المستأجر إذا كان الصوم يضر به في الخدمة ، وإن كان لا يضر فله أن يصوم بغير إذنه . وفي العتابة : إذا أذن الرجل لامرأته أو أمته باعتكاف شهر بعبه أو صومه لم يمنعهما ، وإن لم يعين شهرا فله

منهما من كل يوم قبل الشروع، وله أن يأمرهما بالتعريق .

وفي الحجة . واحد الشريك لا يصوم صوم العمل إلا بادن شريكه إذا كانت

الشركة بالأبدان فيعملان جميعا - و الله أعلم .

انتهى كتاب الصوم، ويليه كتاب الحج من كتاب

[الفتاوى] التاتارخانية، وصلى على سيدنا محمد

وآله وصحبه وسلم



بسم الله الرحمن الرحيم

كِتَابُ الْحَجِّ

هذا الكتاب يشتمل على عشرين فصلا

الكافي: الحج في الشرع عبارة عن قصد مخصوص في زمان مخصوص . و فرصته بقوله تعالى ﴿ وَ قَدْ عَلِيَ النَّاسُ حِجَّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِطَاعٍ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَ مَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَفِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴾^١ و على فرصته انعقد الإجماع . و سمي البيت لأنه يضاف إليه . و في الحاية . الحج مرة واحدة فريضة عند استجماع الشرائط . و في السعناني . و أما شرطه فهو عا . شرائط الآداء ، و شرائط الوجوب ؛ شرائط الآداء ثلاثة . الإحرام ، و المكان و هو القعة المعظمة ، و الزمان و هو أشهر الحج . فلا يجوز شيء من أعمالها نحو الطواف و السعي قبل أشهر الحج ، و يعوت باقضاء الأشهر . و شرائط و حوبه خمس الاستطاعة ، و الحرية ، و العقل ، و البلوغ ، و الوقت . و في الكافي : و الإسلام .

م : الفصل الأول في بيان شرائط الوجوب

مقول شرائط و حوب الحج . العقل ، و البلوغ ، و الحرية ، و الاستطاعة . و تكلموا في تفسير « الاستطاعة » قال أبو حنيفة في ظاهر الرواية تفسيرها سلامة البدن و ملك الزاد و الراحة ، و هو رواية عن أبي يوسف و محمد ، و قال أبو يوسف و محمد في ظاهر الرواية : تفسيرها ملك الزاد و الراحة لا غير ، و هو رواية الحسن عن أبي حنيفة حتى أن في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة لا يجب الحج على الزم و المفلوج . و في الذهير . و المقدم - م : و مقطوع الرجلين و إن ملكوا الزاد و الراحة ، و هو رواية عنهما ، و في

(١) آية رقم ٩٧ من سورة آل عمران

ظاهر روايتها بحج الحج على مؤلا. وهو رواية الحسن عن أنى حبيبة إذا كان ملك من الزاد والراحلة قدر ما يحج به ويُحج معه من يرمه ويصمه ويقوده إلى الماسك وإلى صاحبه - وفائدة هذا الخلاف إنما يظهر فيما إذا ملك مؤلا. الزاد والراحلة، ففي ظاهر رواية عن أنى حبيبة لا يجب عليهم الإحجاج بماله، وفي ظاهر روايتها يجب. ولو ملك الراد والراحلة وهو صحيح الدن لم يحج حتى صار رمناؤه معلوجا لرمه الإحجاج بالمال لا خلاف.

و أما الأعمى إذا وحد الراد والراحلة ولم يجد قائدا يقوده فأجمعوا على أنه لا يلزمه الأداء نفسه، وهل يلزمه الإحجاج بالمال؟ وهو على الخلاف بين أنى حبيبة وأنى يوسف ومحمد، وفي الحاية فعند أنى حبيبة لا يجب، وعندهما يجب - هكذا ذكر شيخ الإسلام، وفي المتنق عن أنى عام قال سمعت أبا عصمة الكير قال: سمعت إبراهيم بن رستم وأبا سليمان في المرأة والأعمى لها مال وليس لها من يجرهما إلى الحج قال أحدهما عن محمد: الحج واجب عليهما ويستأجر الأعمى من يجرجه ويقول المرأة للحرم حتى يجرهما، وقال الآخر: ليس عليهما حج، وأما إذا وحد الأعمى قائدا إلى الحج وجد مؤنة القائد فعلى قول أنى حبيبة في المشهور لا يلزمه على قياس الجماعة، وذكر الحاكم الشهيد في المتنق أنه يلزمه الحج عده، فأما على قولهما فقد ذكر شيخ الإسلام في شرحه أنه على قياس قولهما في الجماعة يلزم. وهكذا ذكر ابن سماعه في بواره عن محمد قال محمد في رواية ابن سماعه: ولا يشبه الأعمى المقعد الذي تصدده الريح حتى لا يستطيع القيام، لأن الأعمى هو الذي يقوم وقعد ويمشي وإنما هو بمنزلة رجل لا يعرف الطريق فيحتاج إلى مرشد يدل عليه - والحاصل أن قول محمد في حق أهل الآفات أن كل من كان من أهل آفة يعمل مع تلك الآفة إلا أنه يحتاج إلى معونة فوحد تلك المعونة عليه الجماعة والجماعة والحج، وكل من كان أهل آفة لا يقدر أن يقعد ويقوم ويمشي وإن أعين على ذلك حتى يحمل ويوضع فليس عليه الجماعة ولا الجماعة ولا الحج، وذكر القدوري

في شرحه أن في وجوب الحج عليهما في هذه الصورة روايتين ، فعلى إحدى الروايتين فرق بين الحج والجمعة ، والفرق : أن القدرة على أداء الحج بالغير نادر فلم يعتد ، والقدرة على أداء الجمعة بالغير ليس بادر لجار أن يعتد .

وفي الهداية . وأما المقعد فمن أي خيفة أنه لا يجب لأنه مستطيع بغيره ، وفي الخاتمة : والمقعد والمريض الذي عجز عن الحج إذا أمر رحلا أن يحج عنه إن مات قبل أن يبرأ جاز ذلك في قولهم ، وإن رأى أن كان عليه إعادة الحج عدما ، وقال الشافعي : لا يجب . وفي شرح الطحاوي . ولا يجب الحج على المريض والمقعد والمحبوس والمعلوج ومن به رخصة لا يستطيع الركوب على الراحلة نفسه . ويجب في ما لهم إذا كان لهم مال مقدار ما يحج به غيره أحصوا عنهم ويحزيهم عن حجة الإسلام - هذا إذا مات قبل روال العلة ، وإن صح قبل موته وأطاق الحج بنفسه كان عليه حجة الإسلام ويكون ما أحج تطوعا . والرمس الذي لا يستطيع التشرف على الراحلة لو احتهد وحج بنفسه يكون عن حجة الإسلام .

وإن كان صحيح البدن إلا أنه لا يملك الزاد والراحلة لكن بذل له الغير الزاد والراحلة في طريق الحج ومعناه أنه أباح له غيره لا تثبت الاستطاعة عندنا ، وفي السفاني : سواء كانت الإباحة من جهة من لا منة له عليه كالوالدين والولد أو من جهة من عليه المنة كالأجانب ، وقال الشافعي : إن كان من جهة من لا منة له عليه يجب عليه الحج ، وإن كانت من جهة الأجنبي فله فيه قولان ، وأما إذا وهب إنسانا مالا يحج به لا يجب عليه القبول عدنا ، وعده يجب في قول وفي قول لا يجب .

م : وكان الكرخي يقول : إنما تشترط الراحلة في حق من عد عن مكة ، فأما أهل مكة ومن حولها فلا تشترط الراحلة في حقهم - وفي النبايع : إذا كانوا قادرين على المشي ولكن لا بد أن يكون لهم من الطعام بمقدار ما يكفيهم ولعياهم بالمعروف إلى حين عودهم ، وفي الخاتمة : فإن كان مكيًا أو ساكنا بقرب مكة كان عليه الحج وإن

كان فقيرا لا يملك الزاد والراحلة .

م: ثم المراد من الاستطاعة يملك الزاد والراحلة أن يكون عنده مال فاضل عن حوائجه الأصلية - وفي الحاية عن مسكه وفرشه وثياب يده وفرسه وسلاحه ، وفي السراحية ، وقضاء ديونه - م: قدر ما يشتري أو يكتري به شق يحمل أو راحلة وقد رفقته وبقعة عياله مدة دهانه ومجيئه ، وفي الهداية : وإن أمكه أن يكتري عقبة فلا شيء عليه ، وفي الحاية . وهو أن يكتري رحلان سيرا واحدا يتعاقبان في الركوب يركب أحدهما مرحلة أو فرسخا ثم يركبه الآخر ، وكذا لو وحد ما سكتري مرحلة ويمشي مرحلة لم يكر موسرا ، وكان الإمام أبو عبد الله الحرجاني يقول . وإن كان عنده قدر بقعة يوم بعد ما رجع إلى وطنه لأنه بعد ما رجع وطنه لا يملكه أن يشتغل بالكسب لبقعة يومه ، وعن أبي يوسف أنه شرط بقعة شهر بعد رجوعه وفي الحاية وقال بعض العلماء : إن كان الرجل ناهرا يعيش بالتجارة فملك مالا مقدار ما لو دفع منه الزاد والراحلة لدهانه وإيائه بقعة أولاده ، عماله من وقت حروجه إلى وقت رجوعه وبقي بعد رجوعه رأس مال التجارة التي كانت يتجر بها كان عليه المحج ، وإلا فلا . وإن كان محترفا يشترط لو حوب المحج أن يملك الزاد والراحلة دهاما وإيائا وبقعة أولاده وعياله من حروجه إلى رجوعه وبقي له آلات حرفه كان عليه المحج ، وإلا فلا . وإن كان صاحب صباغ إن كان له من الصباغ ما لو باع مقدار ما يكفي لزاده وراحلته داهما وجائبا وبقعة عياله وأولاده وبقي له من الصبغة قدر ما يعيش بقعة الباقي يفترض عليه المحج ، وإلا فلا . وإن كان حراثا أو أكارا فملك مالا يكفي للزاد والراحلة داهما وجائبا وبقعة عياله وأولاده من حروجه إلى رجوعه وبقي له آلة الحراثين من القروبحو ذلك كان عليه المحج ، وإلا فلا . م. وفي الأصل إذا كان له دار يسكنها وعد يستخدمه وثياب يلبسها ومتاع يحتاج إليه لا تثبت له الاستطاعة ، وذكر القدوري في شرحه : إذا

(١) كذا في النسخ كلها ، ولعله : بأصله الباقي

كان له دار لا يسكنها وعد لا يستخدمه ، وفي الحاية : إذا كان بثمنها وفاء بالحج -
 م : وكل ذلك يشير إلى اعتبار الفراغ من الحاجة الأصلية . وفي القدورى أيضا :
 إذا كان له منزل يسكنه ويمكنه أن يبيع ويشتري ثمنه مزيلا أدون منه ويحج
 بالفضل لم يلزمه ذلك ، وفي التجريد : وإن أخذ به فهو أفضل . م : شرع أبي يوسف
 في الآمالى : إذا كان له مسكن وعادم وكفاف من ثياب وطعام ومتاع لنفسه وعياله
 وقوت شهر أو سنة وأى ذلك ماع كان فيه جهاز للحج فليس عليه حج ، إلا أن يكون
 فى شيء من ذلك فصل على الكفاف يلمعه إلى الحج . ولو لم يكن له مسكن ولا شيء
 من ذلك وعدة دراهم تلغه إلى الحج وتبلغ ثمن مسكن وعادم وطعام وثوب
 كان عليه أن يحج ، وإن جعلها فى غير الحج أتم ، وإن كان ذلك قل أشهر الحج
 وقبل أن يخرج أهل بلده إلى الحج فهو فى سعة من صررها إلى أى الأصناف التى سميا إن
 شاء . وقالوا فى كتب الفقه إذا كانت لقمته وهو يحتاج إلى استعمالها أنه لا تثبت به
 الاستطاعة وإن كانت لحامل تثبت به الاستطاعة ، وكانت كتب الطب والجورم تثبت به
 الاستطاعة سواء كان يحتاج إلى استعمالها والنظر فيها أو لا يحتاج . واحتلف الناس
 فى وجوب الحج على الرجل إذا كان عدة طعام ، قال بعضهم : إذا كان عدة طعام سنة
 وهو فقير لا يلزمه الحج ، وإن كان أكثر فهو من المحتكرين وعليه الحج ، وقال
 بعضهم : إذا كان عنده قوت شهر فهو فقير لا يلزمه الحج ، وإن كان أكثر من ذلك
 هو غنى ويلزمه الحج .

اليسابغ : إن كان له مقدار ما يحج به وعزم على التزوج ذكر اس شجاع عن
 أبى حنيفة أنه يحج ولا يتزوج .

و أما أمن الطريق فقد روى اس شجاع عن أبى حنيفة أنه من جملة الاستطاعة
 لا يثبت الوجوب بدونه كالزاد والراحلة ، وفى الغياثة : والمختار ما قاله الفقيه أبو الليث
 أن الأمن فى الطريق إذا كان غالبا يحج وإلا فهو ساقط ، م : ومن أصحابنا من جعله

شرط الاداء - و ثمرة الاختلاف إما تظهر في حق وحب الوصية بالحج، فمن جعله شرط الوحوب قال لا يجب عليه الوصية، ومن جعله شرط الاداء يقول: يجب عليه الوصية، فأما حروف الطريق معنى يمجز عن الاداء فهو في معنى العارض والمانع فلا تعدم به الاستطاعة. وفي الحاية: قال أبو القاسم الصغار. لا أرى الحج فرضاً منذ عشرين سنة حين حرحت القرامطة، وهكذا قال أبو بكر الإسكاف في ستة ست وعشرين وثلاثمائة. وقيل إما قالوا ذلك لأن الحاج لا يتوصل إلى الحج إلا بالرشوة للقرامطة وغيرهم فتكون الطاعة سبباً للعصية، والطاعة إذا صارت سبباً للعصية ترتفع الطاعة. ولو كان بينه وبين مكة بحر هو كحرف الطريق، السحون والحيحون والدحلة والفرات أنهار وليست بحار. وفي القيمة. مثل أبو الحسن الكرخي يعداد عن رحل وحب عليه الحج إلا أنه لا يبحر لما أن القرامطة تدخل على الحاج في البادية هل يكون ذلك عدراً؟ فقال. ما سلمت البادية عن أحد - يعنى ليس ذلك بعدد لأن البادية لا تحلو عن الآفات قلة الماء وشدة الحر، مباح السموم، وبه كان يقى بعض فقهاءنا - وقال أبو القاسم الصغار لا شك في سقوط الحج عن النساء في هذا الزمان، وإما الشك في السقوط عن الرجال.

م. والمحرم في حق المرأة شرط، شاة كانت أو عجورا إذا كانت بينها وبين مكة مسيرة ثلاثة أيام، وفي التحريد: وإن كان أقل من ذلك لم يعتبر، وقال الشافعي يجوز لها أن تخرج في رفقة معها ساء ثقات. م. واحتلفوا في كون المحرم شرط الوجوب أم شرط الاداء حسب اختلافهم في أم الطريق. وفي السعاق والصحيح أنه شرط الاداء. م. والمحرم الروح ومن لا يجوز ما كحتها على التأييد رضاع أو صهرية - وفي الحاية: أو رحم، ويكون مأموماً عاقلاً بالغاً، م. والحر والعبد والمسلم والدمي سواء، قال القدوري في شرحه: إلا أن يكون مجوسياً يعتق لإباحة ما كحتها فلا تسافر معه، قال القدوري: وكذا المسلم إذا لم يكن مأموماً لا تسافر معه. والصلى الذى لم يحتمل لا عبرة له،

و كذا المجنون الذى لا يعيق ، وفى الهداية : والصية التى بلغت حد الشهوة بمنزلة المألقة حتى لا يسافر بها من غير محرم . وفى الملتقط . و الصية التى لا تشهى بهجور أن يسافر بها بغير محرم . م . وإذا وجدت محرما ولا يأتى لها زوجها أن تخرج فلها أن تخرج عبر إيدنه فى حجة الإسلام دون التطوع ، وفى شرح الطحاوى : وله أن يمسها عما وحى عليها بمعلها ، فإن خرجت فإن كان الزوج معها فمقتها واحدة عليه ، وإن خرجت بغير أمر الزوج فلا نفقة لها عليه ، وفى التجريد : وقال الشافعى : له أن يمس فى العرس . الحاية : وإن لم يسكن لها محرم لا يجب عليها أن تتزوج ليحج بها كما لا يجب على الفقير اكتساب المال لأجل الحج . ويجب عليها النفقة والراحلة فى ما لها للحرم ليحج بها ، م . و روى الحسن عن أن حيفة فى المرأة القادرة على نفقة نفسها ونفقة المحرم أن الحج يفترض عليها ، واضطرت الروايات عن محمد فى هذا ، وأكثر المتأخرين على أنها إذا وجدت محرما لا تكون عليها نفقة يفترض عليها الحج ، وإلا فلا . وفى شرح الطحاوى : والمرأة فى وجوب الحج عليها كالرجل ، غير أن لها شرطين شاة كانت أو عجوزا ، أحدهما أن يكون حروها مع زوجها أو مع دى رحم محرم ، والشرط الثانى أن تكون خالية عن العدة عدة وفاة كانت أو عدة طلاق ، والطلاق مائى أو رجعى ، إلا إذا انقضت عدتها وبطلت الرجعة . وإن لزمها العدة بعد الخروج إلى الحج وهى مسافرة إن كان الطلاق رجعيا لا يمارقها زوجها والأفضل لزوحها أن يراحها ، [وإن كان الطلاق مائى أو ثلاثا فزوحها] بمنزلة الأحنى ، أو كانت عدة الوفاة ، ثم ينظر إن كان بينها وبين منزلها مسيرة سفر فعليها أن تعود إلى منزلها ، وإن كان بينها وبين منزلها مسيرة سفر فصاعدا وبينها وبين مكة دون ذلك فعليها أن تمس عليها ، وإن كان من الجانبين مسيرة سفر فانه ينظر إن كان فى المصر وليس لها أن تخرج حتى تنقضى عدتها فى قول أبى حيفة وإن وجدت محرما . وفى قولها جار أن تخرج إذا كان معها محرم ، ولا تخرج بغير محرم بالإجماع ،

و إن كان ذلك بالمقارنة أو في بعض القرى لا تأمن على نفسها و ما لها فلها أن تمضى حتى تدخل موضع الأمن ثم لا تخرج عند أى حيفة و عدهما تخرج إذا كان معها محرم، و أحصوا أنه إذا كان دون مسيرة سفر من الحائنين فلها أن تختار إلى أيهما شامت .
 وفى العاية : و من شرائط و حوب الحج اعتدال الحال بالعقل و البلوغ ، فلا يجب على الصبي ، و لو حج الصبي كان عليه حجة الإسلام إذا بلغ ، و لو خرج الصبي إلى الحج فبلغ في الطريق قل الإحرام ثم أحرم و حج حار عن حجة الإسلام ، و كذا لو جاور الميقات بغير إحرام ثم احتلم بمكة فأحرم من مكة أحزاه عن حجة الإسلام و لو لم يكن عليه لمجاورة الميقات بغير إحرام شيء لأنه لم يكن من أهل الحج و لا من أهل الإحرام عند المجاورة . و لو أحرم قبل أن يحتلم ثم احتلم قل الوقوف بعرفة و حج لا يحزبه عن حجة الإسلام . وفى شرح الطحاوى و قال الشافعى يجوز . و لو احتلم ثم رجع إلى الميقات قل أن يرحل فأحرم بحجة الإسلام و حج يحزبه عن حجة الإسلام . و كذا لو لم يرجع إلى الميقات بعد الاحتلام و حدد الإحرام بعد البلوغ قبل الوقوف بعرفة و حج يحزبه عن حجة الإسلام . و لو أنه لم يحدد الإحرام بعد البلوغ و مضى في حجه لم يكن ذلك عن حجة الإسلام . و لو بلغ الصبي فحضرته الوفاة فأوصى بأن يحج عنه حجة الإسلام جارت وصيته عددا و يحج عنه ، و كذا المصراى إذا أسلم قبل وقت الحج و أوصى بأن يحج عنه .

و من شرائط الوحوب الحرية ، فلا يجب على العبد ، و لو حج قبل العتق مع المولى لا يجوز عن حجة الإسلام و عليه حجة الإسلام إذا أعتق ، و لو أعتق في الطريق قبل الإحرام فأحرم و حج جار عن حجة الإسلام ، و لو أحرم قبل العتق ثم جدد الإحرام بعد العتق و حج لا يحزبه ذلك عن حجة الإسلام ، بخلاف أنه لأن إحرام الصبي لم يكن لارما لجعل كأى لم يكن ، و لا كذلك لإحرام العبد لا من أهل الالتزام فلا يعتبر تحديده .

و الفقير إذا حج ماشيا ثم أسير لا حج عليه . و في الذخيرة : إذا بلغ الصبي أو أسلم النصراني في وقت لا يقدر على الحج ثم مات ذكر في اختلاف روى و يعقوب أنه لا يجب الحج على قول أبي يوسف خلافا لزمرو ، و قد روى القدوري عن أبي يوسف روايتين ، و قيل . عن أبي حنيفة روايتان في هذا أيضا . و كذا إذا أصاب مالا في وقت لا يقدر على أداء الحج فالأظهر أنه لا يجب ، و عليه الفتوى . و في الحجة : [فإن أحرم الكافر و المجنون ثم أسلم الكافر و أفاق المجنون فجددا الإحرام و حجا] جار حجهما . و في السراجية لو حج مرة ثم ارتد ثم أسلم لزمه أخرى إذا استطاع .

الفصل الثاني في بيان ركن الحج و كيفية وجوبه

فنقول . ركن الحج الوقوف بعرفة ، و طواف الزيارة - إلا أن الوقوف بعرفة في الركبة فوق طواف الزيارة ، لأن الوقوف يؤدي في حال قيام الإحرام من كل وجه ، و الطواف يؤدي في حال قيام الإحرام من وجه لأنه يؤدي بعد الحلق و قد حصل التحليل بالحلقة عن جميع المحطورات إلا النساء ، و لأجل ذلك قلنا : إذا جامع قبل الوقوف بعرفة فسد حجه و عليه القضاء ، و لو جامع بعد الوقوف بعرفة قبل طواف الزيارة لا يفسد حجه و لا قضاء عليه .

و في الكافي . فرص الحج : الإحرام و الوقوف بعرفة و طواف الزيارة . و واجبه : الوقوف بمزدلفة ، و رمي الجمار ، و السعي بين الصفا و المروة - م : و الحلق ، و طواف الصدر لعير المسكى - و غيرها سن و آداب .

و في السنن : و أما سنه فأربع : طواف القدوم ، و الرمل في الطواف ، و السعي بين الميادين الأحصريين ، و البتوتة بمى في أيام الرمي .

و أما محظورات أنواع ، أحدهما ما يفعله في همه كالجماع و الحلق و قلم الأظفار ، و الثاني ما يفعله في غيره كالعرض للصيد في الحل و الحرم - و سيأتى بيانه في باب الجنائيات . و في شرح الطحاوى : ثم الركن لا يجوز عنه البدل و لا يتخلص عنه بالدم

إلا باتيان عيه ، والواحد يجرى عنه الدل إذا تركه ، ولو ترك السن والآداب فلا شيء عليه وقد أساء .

م : وأما كيفية وجوبه

منقول . ذكر أبو الحسن الكرخي أنه يجب على الفور حتى لا يمحور التأخير عن أول أوقات الإمكان ، وهذا قول أبي يوسف وهو قول أبي حنيفة في أصح الروايتين ، وفي شرح الكرخي : ذكر ابن شجاع وقال كان أبو حنيفة يقول من كان عنده ما يبيع وكان يريد التزويج فانه يبدأ بالحج ، وهذا يدل على أنه على الفور ، وفي السراجية : وهو المختار ، وفي الحاشية . وإن أحر كان آثماً . م . وقال محمد : يجب على التراخي ، وهو قول الشافعي رحمه الله . وفي الحاشية عن محمد . من عليه الحج إذا فرط ولم يبيع حتى أتلف ماله وسعه أن يستقرص الساعة فيبيع ، وإن كان لا يقدر على قضاء الدين ، فإن مات قل أن يقضى ديه قال : أرحم أن لا يؤاخذ بذلك ولا يكون آثماً إذا كان من بينه قضاء الدين . وفي التنايع . وأجمعوا أنه متى أدى الحج يكون أداءه لا قضاء ، وفائدة الخلاف ترجع إلى الإثم وعدمه .

الفصل الثالث في تعليم أعمال الحج

في المتنق . روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة . الأحسن للحاج أن يبدأ بمكة ، فإذا قضى نسكه أن المدينة ، وفي الكبرى . ولو كان غير حجة الإسلام يبدأ بأيهما شاء ، وإن بدأ بالمدينة مع هذا في الوجه الأول حار .

وفي الطهيريّة : إذا أراد الرجل أن يبيع قالوا ينبغي أن يقضى ديونه ، ويرضى حصومه ، ويتوب من ديونه ، وفي التنايع . ويترك هقة عياله ، ويخرج بنفس طيبة ، ويتق الله في طريقه ، ويكثر ذكر الله ، ويحسب العضب ، ويكثر الاحتمال عن الناس ، ويستعمل السكينة والوقار بترك ما لا يعنيه ، ط : ويخرج إلى الحج حروج الخارج مر

الدبا ، و يصل ركعتين قبل أن يخرج من بيته ، و كذا بعد الرجوع إلى بيته ، و يقول في الصلاة حين يخرج :

” اللهم بك انتشرت و إليك توجهت و بك اعتصمت و عليك توكلت ، اللهم أنت ثقتي و أنت رجائي ، اللهم اكفني ما أمني و ما لا أُم به و ما أنت أعلم به مني عز جارك و جل ثاؤك و لا إله غيرك ، اللهم إني أعوذ بك من وعاء السر و كآبة المقلب و الحور بعد الكور و سوء المطر في الأهل و المال “ و إذا خرج يقول .

” بسم الله لا حول و لا قوة إلا بالله العلي العظيم ، توكلت على الله ، اللهم وفقني لما تحب و ترص و احفظني من الشيطان الرجيم “ و يقرأ آية الكرسي و سورة الإخلاص و المعوذتين مرة مرة ، و إذا ركب الدابة يقول :

” سم الله و الحمد لله الذي هدانا لهذا للإسلام و علينا القرآن و من علينا بمحمد عليه السلام ، الحمد لله الذي جعلني في خير أمة أخرجت للناس ، سبحان الذي سخر لنا هذا و ما كنا له مقرنين و إنا إلى رسلنا لنقلون و الحمد لله رب العالمين “

م : قال محمد في الأصل : إذا أراد الرجل الإحرام يسعى له أن ينوي بقلبه الحج أو العمرة أي ذلك أراد الإحرام له و يلي ، و لا يصير داحلا في الإحرام بمجرد النية ما لم يضم إليه التلبية أو يسوق هدبا ، و في الهداية : حلافا للشافي ، و في المضمرات : و لا يصير شارعا بمجرد الية ما لم يأت بالتلبية أو ما يقوم مقامها من الذكر أو سوق الهدى أو تقليد البدنة ، و في الخانية . و لولي و لم يو لا يسير محرما في الروايات الظاهرة . و في السعادي : ثم اعلم أن في مدة المتعة إنما يصير محرما بالتقليد و التوجه إذا حصل في أشهر الحج ، فإن حصل في غير أشهر الحج لا يصير محرما ما لم يدرك الهدى و يسير معه ، و في هدى التطوع ما لم يدرك و يسير معه لا يصير محرما ، و فيه . و لو ساق بدنة بعير بية الإحرام لا يصير محرما ، و لو ساق هدبا قاصدا إلى مكة صار محرما بالسوق نوى الإحرام

أو لم ينو . و اعلم بان الروايات قد احتلكت في هذا الفصل ، ففي رواية ابن سميعة أن بمجرد البية لا يصير محرماً إلا أن يلى أو يسكن أو يذكر الله تعالى - يريد الإحرام ، وفي رواية أخرى عنه أن تقليد الهدى والسوق والتوجه معه يصير محرماً كما يصير محرماً بالتلبية و يذكر الله تعالى ، . روى الحسن بن أبي مالك عن أبي يوسف أن من نوى الدخول في الإحرام هو محرم ، وفي البيهقي . ٢٠٠ أحد الشافعي . ٢٠٠ وفي الباب الخامس من صحيح المتفق عن داود بن رشيد عن محمد بن حمران يريد الحج فأحرم لا يوى شيئاً فهو حج جاه على أن أداء العادات بنية سابقة عليها جائز ، وهذه المسألة تدل على أن التلبية أو الذكر ليس شرط لصيرورته محرماً ، وفي هذا الباب أيضاً : الحسن بن رواد عن أبي حنيفة . رجل لى بالحج وهو يريد العمرة أو لى بالعمرة وهو يريد الحج - وفي الخاتمة أو لى بهما جميعاً و يوى أحدهما - ٢٠٠ : هو كما نواه ، وإن قال : ليك بحجة ، وهو يوى الحج أو العمرة كان قارناً . الخاتمة عن محمد : إذا حرج الرجل إلى السفر يريد الحج فأحرم ولم يحصره البية قال : هو حج ، قيل له : فإن حرج ولا نية له فأحرم ولم يوشئ ؟ قال : له أن يجعله ما شاء ما لم يطف بالبيت ، فإذا طاف بالبيت هو محرم وهي عمرة . ومن كان عليه حجة الإسلام فأحرم بحجة لا ينويها فريضة ولا تطوعاً فهي عن حجة الإسلام استحساناً .

٢٠٠ : والإحرام عندنا شرط حوار الحج ، حتى جاز تقديمه على أشهر الحج كتقديم الطهارة على وقت الصلاة . والمحرمون أربعة أنواع . مفرد بالحج ، مفرد بالعمرة ، وقارن ، ومتمتع - فالمفرد بالحج أن يحرم بالحج من الميقات أو قبل الميقات في أشهر الحج أو في غير أشهر الحج ، ويذكر الحج بلسانه عند التلبية مع قصد القلب ويهول . ليك بحجة ، أو يوى للحج بقله ولا يذكر بلسانه ، والذكر باللسان أفضل . وأما المفرد بالعمرة أن يحرم بالعمرة من الميقات أو قبل الميقات في أشهر الحج أو في غير أشهر الحج ويذكر العمرة بلسانه عند التلبية مع قصد القلب فيقول : ليك بعمرة

أو يقصد العمرة فقله ولا يذكرها بلسانه، والدكر باللسان أفضل، وركبه الطواف،
 وفي الخاية . وركن العمرة شيئا . الإحرام والطواف بالبيت ، م : . وواجه السعى
 بين الصفا والمروة ، وفي السعناتى . أعمال العمرة أربعة اثنان منها ركن وهما .
 الطواف والسعى ، و اثنان شرطها وهما : الإحرام والحلق ، فالإحرام شرط أدائها
 والحلق أو التقصير شرط الخروج . م : وأما القارن فهو أن يحرم بالحج والعمرة ويذكرهما
 بلسانه عند التلبية مع القصد بالقلب فيقول : ليك بحجة وعمرة . أو يقصدهما بالقلب
 ولا يذكرهما بلسانه ، والدكر باللسان أفضل ، فإدا لى على هذا الوجه يصير محرما
 بأحرامين فيعتمر في أشهر الحج أو قلله ويحج من عامه ذلك . وفي الطهيرية : وإذا
 أراد الرجل القران يتأهب للقران كما يتأهب المردد . يتوصأ أو يغتسل ويصلى ركعتين
 ويقول بعد السلام ” اللهم إني أريد العمرة والحج فيسرهما لى وتقبلهما منى “ وقدم
 العمرة على الحج ، وإن أخر ذلك في الدعاء والتلبية لا بأس به . م . وأما المتمتع
 فهو أن يحرم بالعمرة من الميقات أو قلله في أشهر الحج فيعتمر ويحرم للحج ويحج
 من عامه ذلك من غير أن يلم بأهله إلماما صحيحا . وفي التفريد : وشرطه أن يفعل
 العمرة أو أكثر طواها في أشهر الحج .

م . ويستحب لمن أراد الإحرام أن يقص شاربه وأطافه - وفي اليسايع .
 ويحلق عاتيه - م : ثم يغتسل أو يتوصأ ، وفي الكافى فيقوم الوضوء مقام الغسل
 كما في العيدين والجمعة ، م : والغسل أفضل ، وهذا الاعتسال للظافة وليس
 بواجب ، وفي الهداية . حتى تؤمر به الحائض وإن لم يقع فرضا عليها ، م : ويلبس
 [ثوبين جديدين أو غسيلين إزارا ورداء ، وفي الكافى .] ويزع الخيط والحف ،
 وفي الهداية : ولا بد من ستر العورة ودفع الحر والبرد وذلك فيما عناه ،
 والجديد أفضل لأنه أقرب إلى الطهارة ، م . ويدعى أى دعى شاء ، وفي الخاية :
 مطيا كان أو غير مطيب ، م : ويتطيب بأى طيب شاء في المشهور ، وفي الهداية :

إن كان له م: وروى عن محمد - و في السايح : و رر - أنه لا يتطيب تطيب
 يبقى عنه بعد الإحرام بأن يطلع رأسه أو حفته ،لعالية أو المسك ، و في الهداية :
 وهو قول مالك و الشافعى و الصحيح ما ذكر في المشهور ، و في الحاية : و أجمعوا
 على أنه يجوز التطيب قبل الإحرام بما لا يبقى عنه بعد الإحرام و إن بقيت رائحته ،
 م . ثم يصلى ركعتين و يقرأ فيها بما شاء ، و إن قرأ في الركعة الأولى فاتحة الكتاب
 و " قل يا أيها الكفرون " و في الركعة الثانية فاتحة الكتاب و " قل هو الله احد " تبركا
 بعمل رسول الله صلى الله عليه ، سلم فهو أفضل . و في الطهيرية قال الشيخ الواعظ
 الإسكندرى . إن كثيرا من علمائنا يقرؤن بعد الفراع من سورة " قل يا أيها الكفرون " :
 " ربما لا نزاع قلوبنا بعد اد هديتنا و هب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب " و بعد
 الفراع من " قل هو الله احد " " ربما اتنا من لدنك رحمة و هيئ لنا من امرنا رشدا "
 م ثم إذا فرغ من صلاته يطلب من الله تعالى التيسير و يدعو " اللهم إني أريد الحس
 فيسره لى و تقبله منى " [و في الطهيرية . هذا إذا كان مفردا ، م : ثم يلى] ، و في
 الطهيرية . [عقب صلاته ، و في السراجة : راعا صوته ، و في الهداية :] و إن لى
 بعد ما استوت به راحلته جاز و لكن الاول أفضل ، م و صفة التلية أن يقول
 " ليك اللهم ليك ، ليك لا شريك لك ليك ، إن الحمد و النعمة لك و الملك
 لا شريك لك " و قوله " إن الحمد و النعمة لك " يروى مفتوح الألف و كسرهما
 و بالكسر أصح ، قال الكرخى : بآى بها و لا ينقص منها ، و إن راد عليها فهو حسن -
 و في الهداية . حلافا للشافعى ، و في حاشية الكبر : روى أن اس مسعود كان يقول
 " ليك بعد التراب ليك " و اس عمر يقول " ليك و سعديك و الأمر و الخير
 كله فى يديك " . فاد لى و نوى قلبه يصير محرما ، قال القدورى فى شرحه : و يصير
 داخلا فى الإحرام بكل ما يحصل به التعظيم سواء كان بالعربية أو بالفارسية ، و هو قول
 أبى حيفة و محمد ، و فى الحاشية العربية أفضل ، و قال أبو يوسف : لا يصير داخلا

فى الإحرام إلا بالتلبية ، وفى التلبية وعى أى يوسف أنه إن كان لا يحس التلبية بالعربة جاز وإلا فلا كما فى الصلاة ، والصحيح أنه لا خلاف بينهما . وفى الخانة : ولو قال " اللهم " ولم يزد عليه قال الإمام أبو بكر محمد بن الفضل : هو على الاختلاف الذى ذكرنا فى الشروع فى الصلاة ، فمن قال يصير به شارعا فى الصلاة يقول : يصير محرما ، وعلى قول من يقول لا يصير به شارعا فى الصلاة لا يصير محرما .

وفى المضمرات وفى الزاد لا خلاف أن التلبية حواب الدعاء ، والكلام فى أن الداعى من هو ؟ فقيل . إن الداعى هو الله تعالى ، وقيل : الداعى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والأظهر أن الداعى هو الحليل عليه السلام على ما روى أنه صلوات الله عليه لما فرغ من بناء البيت أمر بأن يدعو الناس إلى الحج فصدأ أنا قيس وقال . " ألا ! إن الله تعالى أمر بناء بيت له وقد سى ، ألا ! فحجوا " فأسمع الله تعالى صوته لأولاده صلوات الله عليه فى أصلاب آبائهم وأرحام أمهاتهم ، فكل من وفق أن يجيب مرة وفق لأداء الحج مرة ، وكل من زاد زاد ، ومن لم يوفق بالتلبية لم يوفق بالحج ، والتلبية عند قصد الحج تجديد لذلك العهد فىأتى به .

م . ثم إذا صار محرما يتقى ما نهى الله تعالى عنه من الرفث والفسوق والجدال ، وتكلموا فى تفسير « الرفث » المذكور هاهنا ، بعضهم قالوا : إنه الجماع ، وبعضهم قالوا : الكلام الفاحش وهو الذى فيه دكر النساء والجماع ، غير أن ابن عباس - رضى الله عنهما - كان يقول : الكلام الفاحش رفث محضرة النساء دون عيبتهن ، و « الفسوق » : المعاصى ، وإبه مهى فى الإحرام وغيره إلا أن الحرمة فى الإحرام أشد ، وأما « الجدال » ،

(١) (وادن فى الناس بالحج باتوك رحالا وعلى كل ضامر يأتين من كل فج هقيق ليشهدوا مباح لهم وذكروا اسم الله فى أيام معلومت على ما رزقهم من بهيمة الأنعام) راجع كتب التفسير لهذه الآية رقم ٢٨ من سورة الحج (٢) (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال فى الحج) آية رقم ١٩٧ من سورة البقرة .

المتاوى التاتارخاية (كتاب الماسك - تعليم أعمال الحج : دخول مكة والمسجد الحرام) ج - ٢

قد قيل : المراد منه المحاسبة مع رفيقه بسبب كآبة السمر و ضيق الصدر ، و قيل : المراد المجادلة مع المشركين في التقديم و التأخير في أشهر الحج ، و ذلك لأن العرب في الحاملية كانوا يحجون في ذى الحجة إذا فرغوا ، وإذا لم يفرغوا أحروه و حووا عاما في صمر و عاما في شهر ربيع الأول ، فلما حج رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم في شهر ذى الحجة استقر الوقت و حرم المحادلة به .

و يكثر من التلبية في أدمار الصلوات ، و في شرح الطحاوى : قال الطحاوى : في أدبار المكتوبات دون النوافل و العائتات ، و اما في طاهر الرواية قال : في أدبار الصلوات من غير تفصيل ، م و كلما لقي ركبا أو علا شربا أو سط واديا و بالاسحار و حين يستيقظ من مامه .

ثم يتوجه نحو مكة . و إذا دخل الحرم يقول
” اللهم هذا البيت بينك و الحرم حرمك و العدة عدك و هذا مقام العائد المستجير بك من البار هقى من عذابك يوم يبعث عبادك و وفقى لما تحب و ترصى ، و حرم لحى و بدنى و شعرى و شرعى على النار “ .

و إذا دخل المسجد الحرام يقول .

” سم الله ، السلام على رسول الله ، اللهم اعمر لى دوى و افتح لى أبواب رحمتك ، السلام على ملائكة الله تارك و تعالى . أشهد أن لا إله إلا الله و أشهد أن محمدا عبده و رسوله ، سم الله دخلت و على الله توكلت ، اللهم اهد لى و سد لسانى و امل توبتى و ثنى على القول الثابت فى الحياة الدنيا و الآخرة ، اللهم إنى أسالك فى مقامى هذا أن ترحمى و تقبل عثرى و تضع عى و ررى ، اللهم أدخلنى رحمتك فى عبادك الصالحين “ .

و فى الهداية . فإذا دخل مكة اتدا بالمسجد ، و إذا عاين البيت كبر و همل - و فى الحانية : و يحمد الله تعالى ، و كان ار عمر يقول إذا لقي البيت ” بسم الله و الله أكبر “

و محمد لم يعين في الأصل لمشاهدة البيت شيئا من الدعوات ، وإن ترك بالمنقول منها لحسن ، وإذا وقع بصره على البيت يقول :

” اللهم أمت السلام وملك السلام وإليك يرجع السلام حيا ربنا بالسلام
اللهم زد بيتك هذا تعظيما وتكريما ومهابة وزد من عظمته من حج واعتمر
تعظيما - وفي الزاد : وتكريما ورا “ .

وفي الخاتمة : والمستحب أن يدخل مكة نهرا ، وقال بعض الناس . يكره دخولها ليلا ،
وفي السغناقي : ومن يدخل المسجد من باب بى شية يقول عند الدخول :

” اللهم صل على محمد وسلم ، اللهم اغفر لي ذنبي واقطع لي أبواب رحمتك ،
اللهم هذا حرمك وأمسك الذي من دخله كان آمنا ، أسألك يا حبيب يا مان
أن تحرم لحمي ودمي وشعري وشرقي على النار ، اللهم آمي من عذابك
يوم تمت عبادك ، اللهم حنبا عقوبتك وهذا لصالح الأعمال والأخلاق
فانه لا يهدى لصالحها إلا أنت ، وأصرف عني سيئها فانه لا يصرف عني سيئها
إلا أنت ، وثبتنا على القول الثابت في الحياة الدنيا والآخرة ، ولا نزاع
قلوبنا بعد إذا هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب “

م : ويبدأ بالحجر الأسود ويستلمه ، والاستلام أن يضع كفيه على الحجر ويقبله ،
وفي السغناقي : استلام الحجر تناوله باليد أو بالقطة أو مسحه بالكف ، م . يعمل
ذلك إن أمكنه من غير أن يؤدي أحدا ويقول عند الاستلام له ” بسم الله الرحمن
الرحيم اللهم اغفر لي ذنوبي وطهر لي قلبي واشرح لي صدري ويسر لي أمري وخافني
فمن عافيت “ وإن لم يقدر على الاستلام والتفيل من غير إيداء أحد لا يستلمه
ولا يقبله بل يستلمه ويشير إليه ياطم كفيه - وفي الوارل : ويرفع يديه ، وفي السغناقي :
ولا يعمل باطل كفيه إلى السماء كما في سائر الادعية ، وهذا الاستقبال مستحب
غير واجب ، وفي الهداية : إن أمكنه أن يمس الحجر شيئا في يده كالمرجون وغيره ثم

قبل ذلك فعل ، وإن لم يستطع شيئا من ذلك استقله وكبر وهلل وحمد الله وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ، م . يقول :

” الله أكبر الله أكبر اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابك ووفاء بمعهدك واتباعاً

لسنتك وسنة نبيك عليه السلام ، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له

و أشهد أن محمداً عبده ورسوله ، أمت بالله وكفرت بالهت والطاعوت “

وفي السماقي بعد قوله : اتعالمسنتك وسنة نبيك ، يقول ” اللهم هذا البيت يثقبك وهذا الحرم حرملك وهذا الأمان أملك وهذا مقام المائد بك من النار “ . وإن أمكنه الاستسلام من غير إيداء أحد ولكن لم يمكنه التقبل من غير ذلك لا يقبله بل يستلبه و يقبل يديه ، وفي الحاية . والحكمة في تقبيل الحجر ما روى عن علي رضي الله عنه أنه قال : لما أحد الله تعالى الميثاق على بني آدم من دريته كتب بذلك كتاباً فجعله في حوف الحجر فيجيء يوم القيامة و يشهد لمن يستلبه . م ثم يأخذ من يمينه على باب الكعبة . وفي الهداية و قد اصطحع رداءه ، والاصطباع أن يجعل رداءه تحت إبطه الأيمن و يلقيه على كتفه الأيسر ، وهو سنة ، م . و يأخذ من يمينه على باب الكعبة و يطوف بالبيت سبعة أشواط كل شوط من الحجر إلى الحجر . وهذا الطواف يسمى طواف التحية ، وفي الحجة . و يقال طواف الدخول و القدوم ، وهو نافلة ، وفي الهداية . ثم قيل : هو سنة و الأصح أنه واجب وهو قول مالك ذكر في الخلاصة . م . ويرمل في هذا الطواف في الثلاثة الأول ، وفي الزاد . ويقول في رمله : ” رب اعمر وارحم ، وتجاوز عما تعلم ، فإني أنت الأعز الأكرم “ ، م : و يمشي على هيئته في الأربع ، وفي شامل البيهقي . و إن نسي الرمل في الشوط الأول لم يرمل في الشوطين لأن الأول سنة فانت عن موضعها ، وكذلك إذا نسي في ثلاث لم يرمل في الباقي لما ذكرنا . م . و تفسير الرمل أن يسرع في المشي و يهز كتفيه شه المارز يتبخر بين الصعين ، وفي الحاية . و يرى من هسه القوة و الجلادة ، م : و يكون الرمل من الحجر إلى الحجر ، وكلما انتهى إلى الحجر الأسود استلم . وفي

الهداية : إن استطاع ، وإن لم يستطع الاستلام استقبال وكبر وهل على ما ذكرنا ،
 وفي الولوالجية : وإن استلم في أوله و آخره يكون مقبلا للسنة ولا يضر تركه فيما بين
 ذلك ، فهذا دليل على أن الاستلام في الانتداء والانتهاء سنة وفيما بين ذلك أدب ،
 وفي شرح الطحاوى : [وإذا تركه رأسا فقد أساء ، وفي الظهيرية . فالخطيم من البيت]
 وليس بقلة في حق الصلاة حتى لو توجه إليه في الصلاة لا يجوز . م : وينبغي أن
 يكون طوافه من وراء الخطيم ، وفي الهداية : وفي الخطيم ، اسم لموضع فيه
 الميزاب ، وفي الولوالجية . ولو طاف من وراء رمزم لم يلزمه شيء وجار ولا يجره
 خارج المسجد ، وإن رحه الناس في الرمل قام جاما فادا وحده رحة رمل . ولم يذكر
 محمد استلام الركن الثاني في الطواف ، وذكر الكرخي في مختصره أن يستلم الركن الثاني ،
 وذكر هشام في نوادره عن محمد أن الركن الثاني في الاستلام والتفيل كالحجر
 الأسود وعن أبي حنيفة في المحدث أن استلامه حسن وتركه لا يضر ، وفي السراجية :
 ويستلم الركن الثاني وهو أدب ولا يخله في أصح الأقاويل ، وفي الهداية . ولا يستلم
 غيرهما . م . ثم إن محمدا ذكر في الأصل أن يفتح الطواف من الحجر ، وفي اليباع :
 من يمين الحجر - م : ويختم به ، ولم يذكر أنه لو افتتح من غيره هل يجره ؟ وقد اختلف
 المشايخ فيه ، والمذكور في الرقيات : لو افتتح الطواف من الركن الثاني وختم به
 لا يجوز ، وعامة المشايخ على أنه يجوز ، وذكر في بعض المواضع أن الطائف يقول في
 طوافه : " اللهم إني أعوذ بك من الكفر والعقر والذل ومواقف الحزى في الدنيا والآخرة ،
 ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار " وفي السغناقي . وإذا بلغ
 الطائف مقابل الباب يقول " اللهم يبتك عظيم ، ووجهك كريم ، وأنت أرحم الراحمين ،
 فأعذني من النار ومن الشيطان الرجيم ، وحرمني على النار ، وآمني من أهوال
 يوم القيامة ، واكفني مؤنة الدنيا والآخرة " وفي الظهيرية : وعند الركن العراقي يقول :
 " رب اغفر وارحم ، وتجاوز عما تعلم ، إنك أنت الأعز الأكرم ، بحمى من حرحهم " وفي

الفتاوى التاتارخانية (كتاب المناسك - تعليم أعمال الحج الصلاة بمقام إبراهيم) ج - ٢

السفاني . وإذا بلغ الركع العراقي يقول " اللهم إني أعوذ بك من الشرك والشك والفاق والشقاق وسوء الأخلاق وسوء المنظر في الأهل والمال والولد " وإذا بلغ الميزاب يقول " اللهم أطلني تحت ظل عرشك يوم لا ظل إلا ظلك ولا إله غيرك يا أرحم الراحمين ، اللهم أسقني بكأس بيك محمد عليه السلام شربة لا أظلم بعدها أبداً " وإذا بلغ الركع الشامي يقول " اللهم احمله حملاً مبروراً وسعياً مشكوراً وذنباً مغفوراً وتجاراً لئلا تور ، يا عزيز يا عصور ، رب اعمر وارحم وتجاوز عما تعلم إنك أمت الأعز الأكرم " وإذا بلغ الركع البجلي يقول " اللهم إني أعوذ بك من الكفر وأعوذ بك من الفقر ومن عذاب القبر ومن فتنة المعيا والممات ، وأعوذ بك من الخزي في الدنيا والآخرة " ويقول فيما بين الركع البجلي والحجر " ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقا رحتك من عذاب القبر وعذاب النار " وفي السابيع : وكلما مر بالركع البجلي يقولها عد ذلك وكذلك عند الحجر الأسود ، م : وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أنه قال . لا ينبغي للرجل أن يقرأ القرآن في طواه ولا بأس بذكر الله تعالى ، وفي شامل البهي : ولا يشد شعراً في طواه ، ويقرأ القرآن في حسه ولا يرفع به صوته ، وفي التجنيس : ويكره الحديث والسبع والشراء في الطواف والسعي ، ولو طاف الرجل مع المرأة لا يفسد طواه ، لأنه ليس صلاة .

م : فإذا فرغ من الطواف يأتي مقام إبراهيم عليه السلام ويصلي ركعتين ، وفي السراجية : وهو الأفضل ، م . وإن لم يقدر على الصلاة بالمقام سبب الزحمة يصلي حيث ييسر له من المسجد ، وفي الحاية : وإن صلى في غير المسجد جاز ، م : وهاتان الركعتان واجبتان عندما ، وفي المسداة . وقال الشامي ستة ، م . ويقرأ في الركعة الأولى " قل يا أيها الكفرون " وفي الثانية " قل هو الله أحد " تبركاً بعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإذا فرغ ، من الصلاة يدعو للمؤمنين والمؤمنات ثم يقول : " اللهم وفقني لما تنه وترضى وجنني عما تسخط وتكره وثقتي على ملة خليلك وحبيبك إبراهيم عليه السلام

ثم يعود إلى الحجر الأسود فيستلمه وفي الحاية : إن استطاع ، وإن لم يستطع يستقل
الحجر ويكبر ويهلل . وهذا الاستلام لافتتاح السعي بين الصفا والمروة ، مؤكدا
فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم . وفي الهداية : والأصل أن كل طواف بعده سعي
يعود إلى الحجر ، وفي الدحيرة : وقال أبو حيفة ومحمد . لا يجمع بين أسوعين
لا يصلي بينهما ، وإن فعل صح ويكره ، وقال أبو يوسف . لا يكره ، وفي المنافع :
« ومقام إبراهيم ، ما ظهر فيه آثار قدميه ، وهو حجارة يقوم عليها حين روله ، ركوبه الإبل .
م : ثم يخرج إلى الصفا من أى باب شاء . يصعد عليه ويستقل البيت ويحمد الله
تعالى ويثني عليه ويصلي على النبي عليه الصلاة والسلام ويكبر ويهلل ، لما صعد الصفا قال .
” لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، لا إله
إلا الله وحده ، وأنجز وعده ، وبصر عده ، وهزم الأحزاب وحده “ وفي الحاية :
يرفع بها صوته ، وفي الظهيرية . ويكبر ثلاثا ويقول بين كل تكبيرتين ” لا إله إلا
الله وحده لا شريك له “ - إلى آخر ما ذكرنا ، ويقول بعد هذا ” لا إله إلا الله واحدا
أحدا صمدا لم ينخد صاحبة ولا ولدا ، اللهم اجعل هذا حجاً مبروراً وسعيّاً مشكوراً وعملاً
مقبولاً وتجاراً لن تور برحمتك يا أرحم الراحمين “ ؛ وفي الكافي . روى أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قرأ بعده مقدار خمس وعشرين آية من سورة البقرة ثم نزل ، وفي
البيابيع : ويهلل على الصفا ويسبح ويصلي على النبي عليه الصلاة والسلام ويتضرع إلى
الله تعالى بخضوع وحشوع ويدل بقلب صاف عن الكذب والدس ويدعو له في
حوائجه ، وفي الهداية . وإنما يصعد على الصفا بمقدار ما يصير البيت بمرأى منه لأن
الاستقبال هو المقصود بالصعود . م : ثم ينزل من الصفا ويتوجه نحو المروة ويقول .
” اللهم استعملني بسنة نبيك وتوفني على ملة رسولك وأعذني من معصيات الفتن برحمتك
يا أرحم الراحمين “ ويمشي على هينته حتى يصل إلى بطن الوادي . وفي السخاقي .
(١) في نسخة م : من لا يجمع ، وفي بقية النسخ : من يجمع ، وما أثبتنا من خطبة الدحيرة .

ولم يبق اليوم طلع الوادى لأن السيول كسسته وقد حمل هاك ميلان ليعلم أنه بطن الوادى، م . فادا وصل إليه سعى بين الملبين الاحصرين ويقول فى سعيه " رب اغفر وارحم - وفى الظهيرية بعده: واعف وتكرم - م . وتجاوز عما تعلم إنك أفت الاعز الاكرم، واهدنى لئى هى أقوم - وفى الظهيرية: ويمنى من حرحهم - م: فانك تعلم وأنا لا أعلم، فادا جاور بطن الوادى يمشى على هيبته حتى يأتى المروة ويصعد عليها ويستقبل البيت ويقول مثل ما قال على الصفا، وقيل: يقول على الصفا والمروة أيضا:

اللهم ثنى على دينك وطواعيتك وطواعة رسولك، وحنى معاصيك، اللهم إذا هديتني للإسلام فلا تنزع منى ولا تنزعنى منه حتى تتوفانى، اللهم يسر لى اليسرى وحبنى اليسرى و اغفر لى فى الآخرة والأولى، اللهم أغنى ولا تنس على، و اصرى ولا تنصر على، واحملى لك شاكرًا ذا كرا رابها أواها منيا، تقل توبى واغسل حوقى واهد قللى ومدد لسانى،

ثم ينزل من المروة ويتوجه إلى الصفا، يطوف هكذا بينهما سعة أشواط، وفى الهداية: بدأ بالصفا ويختم بالمروة ويسمى بين الملبين الاحصرين فى كل شوط، اتفق على هذا رواة سلك رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإن لم يقف على الصفا والمروة يحزبه سعيه رواه عيسى بن أبان عن محمد، وعنه أيضا: لو ابتدأ السعى من الصفا وسعى حتى إذا بقى بينه وبين مروة مقدار ثلثه رجع إلى الصفا حتى سعى هكذا بين الصفا والمروة سبع مرات ثم رجع إلى أهله لم يكن عليه دم، والسعى بين الصفا والمروة عندنا واجب وليس بركن حتى لو تركه يقوم الدم مقامه، وفى الهداية . وقال الشافعى: إنه ركن، م: ويتحلل عن حرمة النساء بدونه . ثم لا خلاف بين أصحابنا أن الذهاب من الصفا [إلى المروة شوط محسوب من الأشواط السبع، وأما الرجوع من المروة إلى الصفا هل [هو شوط آخر لم يذكر محمد هذا الفصل فى الكتاب صفا ولكن أشار إلى أنه شوط آخر - وفى السراجية: وهو المختار، م: وكان الطحاوى لا يعتبر الرجوع من المروة

الفتاوى التاتارخانية (كتاب المناسك - تعليم أعمال الحج : الخروج إلى منى وعرفة) ج - ٢

إلى الصفا شوطا آخر، والصحيح ما أشار إليه في الكتاب، وفي الذخيرة: ولو سعى معكوسا
مأن بدأ بالمروة فمن أماننا من قال: يعتد به ولكن يكره، والصحيح أنه لا يعتد
بالشوط الأول، ولو طاف بالبيت محمولا أو راكبا أو سعى بين الصفا والمروة راكبا
أو محمولا إن كان ذلك بعدد يجوز ولا يلزمه شيء، وإن كان بغير عنبر فما دام بمكة
يعيد، وإن رجع إلى أهله فانه يريق لذلك دعا عندنا، ولكن هذا الذي حمل هذا الشخص
إن كان محرما هل يحزبه ذلك عن طوافه؟ ذكر القاضي الإمام علاء الدين أن عندنا يحزبه،
ومض مشايخنا قالوا: إنما يحزى الحامل عن طوافه إذا بوى الطواف، وإذا لم ينو
لا يحزبه، ومضهم قالوا يحزبه وإن لم ينو إذا لم يرد الحمل، فعلى قول هذا القائل نية
الطواف ليس شرط وقت الطواف إنما الشرط أن لا يكون ناويا شيئا آخر، وبهذا
الطريق لو طاف بالبيت طالما للفرم لا يحزبه عن الطواف.

م: ثم إذا فرغ من ذلك يقيم بمكة حراما، وفي الخاتمة. وإذا فرغ من
السعى يدخل المسجد ويصلي ركعتين ثم يقيم بمكة - ٢. حتى يحج يوم التروية لا يحل
له شيء من المحظورات، فما دام بمكة يطوف بالبيت كلما بدا له ويصلي لكل أسبوع
ركعتين، وفي الهداية: وهي ركعتا الطواف، وفي شرح الطحاوى: يصلي في الوقت
الذى يباح له التطوع، ويكره له الجمع بين أسبوعين بغير صلاة بينهما في قول أبي حنيفة
ومحمد، وانصرف عن شفع أو عن وتر، وعد أي يوسف: لا بأس إذا انصرف عن وتر
نحو أن يصرف عن ثلاثة أسابيع أو عن خمسة أو عن سبعة ولكن لا يسعى عقيب
سائر الأسبوع في هذه المدة - وفي شامل البيهقي. والمراد بقوله: ثم يقيم بمكة
حراما، أنه يبقى على الإحرام أقام بمكة أو غيره ولا يجوز أن يتحلل. وفي السعائى:
طواف التطوع أفضل من صلاة التطوع للعباء، وأما لاهل مكة فالصلاة أفضل.

م: ثم إذا جاء يوم التروية - وفي المانع: وهو اليوم الثامن من دى الحجة -
حرج من مكة بعد ما طلعت الشمس إلى منى ويبت بها، وفي شرح الطحاوى: وصلى

بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء لأوقاتها ، وفي الحائفة . ولو صلى الظهر يوم التروية بمكة ثم حرج منها ومات بمكة لا بأس به ، ولو مات بمكة وخرج منها يوم عرفة إلى عرفات كان محالما للسهة ولا يلزمه الدم . م . وصلى الفجر بفلس ثم يأتي بعرفات بعد ما طلعت الشمس . في شرح الطحاوى على السكينة والوقار ، وفي الحائفة : وإن حرج منها قبل طلوع الشمس هو حائز ، م : وروى الحسن بن زياد عن أن حبيفة إذا صلى العداة بمكة عدا إلى عرفة ويرل بها في أى موضع شاء إلا أنه لا يرل على الطريق كيلا يهر بالمارة ، و ينتظر روال الشمس .

في الحائفة : فإذا رالت الشمس من يوم عرفة يتوضأ أو يعقل - والعسل أصل ، وفي الكافي وسن الاغتسال قبل الوقوف ، ولو اكتفى بالوضوء جاز ، م . فإذا رالت الشمس يصعد الإمام المبر . يخلص ويؤذن المؤذن ويحطب الإمام - وفي شرح الطحاوى : قائما حطتين بينهما جلسة خفيفة ، وفي البابع وعن أنى يوسف . يؤذن المؤذنون ، الإمام في المصطط ، فإذا فرغوا من الأدان يهرج ويصعد على المبر ، وفي الهداية : يعلم فيها الناس الوقوف بركة ، المردلة ، روى البخار والهر والخلق وطواف الزيارة ، وقال مالك : يحطب بعد الصلاة ، وفي طاهر المذهب : إذا صعد الإمام المبر جلس فأذن المؤذنون كما في الجمعة وهو الصحيح ، م : فإذا فرغ من الحطة يقيم المؤذن ويصل الإمام بالناس الظهر ركعتين إن كان مسافرا ، ثم يقوم المؤذن يقيم ثانيا ، ويصل الإمام بهم العصر في وقت الظهر من غير أن يشتغل بالبالاة بين الصلاتين غير سهة الظهر ، وإن اشتغل بالبالاة بين الصلاتين بعيد الأدان للعصر - الحائفة : عد أنى حبيفة وأنى يوسف ، م . إلا رواية شادة عن محمد ، وفي التجيب والحجة : لا يأتي بركعتي الظهر حتى لو أتى بهما أعاد الأدان للعصر عدما ، وفي الحائفة : ويكره التطوع بين الصلاتين لمن يجمع بينهما ، إماما كان أو مأموما . وفي شرح الطحاوى : ويخفى الإمام القراءة فيها ، ولو أدرك معه ركعة من كل واحدة من

الفتاوى التاتارخانية (كتاب المسالك - تعليم أعمال الحج ، الجمع بين الصلاتين بركة) ح - ٢

الصلاتين جار له الجمع إذا أدرك من كل صلاة مع الإمام شيئا منهما بالاتفاق . وإن لم يدرك الجمع مع الإمام الأكبر فأراد أن يصلي وحده في رحله أو بجماعة صلى كل صلاة في وقتها عند أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف : يجمع كما يفعل مع الإمام الأكبر ، وفي شرح الطحاوى : والصحيح قول أبي حنيفة ، ٣ : فالخصل أن عد أي حنيفة شرط جواز الجمع بين صلاة الظهر والعصر في وقت الظهر يوم عرفة : لإحرام الحج والإمام الأكبر والجماعة ، وعندهما إحرام الحج لا غير . وفي المنافع : واعلم أن من شرط الجمع : الوقت والمكان والإحرام والإمام والجماعة عند أبي حنيفة ، وعندهما الإمام والجماعة ليس شرط . وفي الهداية : ثم لا بد من الإحرام بالحج قبل الزوال في رواية تقديمًا للإحرام على وقت الجمع ، وفي أخرى يكتفى بالتقديم على الصلاتين ، وقال رحمه . الإمام شرط في العصر خاصة ، وعلى هذا الخلاف الإحرام بالحج ، وفي الحاشية : ولو صلى الظهر وهو غير محرم بالحج ثم أحرم بالحج فيه روايتان عن أبي حنيفة ، في رواية لا يجوز العصر في وقت الظهر إلا أن يكون محرما عند الظهر والعصر جميعا ، وفي رواية يجوز أداء العصر في وقت الظهر إذا كان محرما عند أداء العصر ، وهو قولهما ، وعلى هذا قالوا : ينفي أن يكون محرما بالحج عند أداء الصلاتين ، حتى لو كان محرما بالعمرة عند أداء الظهر ومحرما بالحج عند أداء العصر لا يجوز له أن يجمع . وفي شرح الطحاوى : ولو ترك الخطبة وجمع بين الصلاتين أو خطب قبل الزوال أحزاء وقد أساء إذا فعل ذلك متعمدا . ولو خطب وصلى بالناس الظهر والعصر واليوم متعيم ثم استبان أن الظهر حصل قبل الزوال والعصر بعد الزوال فالقياس أن يعيد الظهر خاصة وفي الاستحسان يعيدهما جميعا ويعيد الخطبة ، وإن لم يعدها وأعاد الصلاتين جميعا أحزاء . ولو أحدث الإمام بعدما خطب فأمر رجلا بالصلاة والمأمور لم يشهد الخطبة جاز له أن يصلي بهم الصلاتين جميعا بخلاف الجمعة ، ولو لم يأمر أحدا فتقدم واحد من عرض

(١) عرض الناس - بهم العين عامة الناس ، وفي أكثر النسخ : أعيان .

الناس : صلى بهم جميعا لم يعر في قول أن حصة ، . عددهما يحور . ولو كان المتقدم رجلا من دى سلطان كالفصى و صاحب الشرطة و عرهما احرام جميعا بالاحماع و فى شامل البهق هر الناس عن الإمام صلى وحده الصلاتين حار ذلك ، ذكره مطلقا ، لكن إذا كان ذلك بعد الشرع ، ع حار بالاتفاق ، فاما قبل الشروع قبل لا يحور عد أن حيفة . ولو مات الأمير بجمع حليته ، و لو لم يكن له حلقة و لا صاحب الشرطة صلى الناس كل صلاة لوقتها و لا يجمعون .

٣ . و اما فصل لا بد من معرفته ان إمام مكة لو أم الحاج في صلاة الظهر و العصر فان كان مقبلا صلى بهم صلاة المقيمين و صلى العصر في وقت الظهر ، فالإمام عد أن حيفة شرط حوار الجمع ، أما الإحرام في العصر ليس شرط حوار الجمع ، وإن كان مسافرا صلى صلاة المسافرين و يقول لأهل مكة : أتموا صلاتكم يا أهل مكة ، و لا يحور لإمام مكة أن يقصر الصلاة إذا لم يكن مسافرا و لا للحاج أن يقتدوا به إذا كان يقصر الصلاة ، قال شمس الأئمة الحلوى كان الفاضى الإمام أبو على النسق يقول : اتعب من أهل الموقف أنهم يتابعون إمام مكة في قصر الصلاة الظهر و العصر بعرفات و بينهم و بين مكة فرحان ثم يقولون للدعاء فانى يسجدا لهم و أنى يرحى لهم الغدير و صلاتهم غير جائزة قال شمس الأئمة هكذا كنت مع أهل الموقف في الموقف فاعتزلت ، صلب كل صلاة في قف ، كما هو مذهب أن حيفة و أصبت بذلك اصحابى ، و الجهال كانوا يقصرون معه ، . قد سمعنا ان إمام مكة يتكلف لذلك و يخرج مسيرة السهر ثم يأتى عرفات و يقصر بهم ، و لو كان هددنا كان العصر حائرا ، و لو كان علاله لا يحور فيجب الاحتياط فيه .

ثم إذا ع من العصر راح إلى الموقف . . في لحايه و الناس معه . فان حلف واحد لحاحته لا بأس به ، م و يقف في أى مكان شاء إلا بطن عرة . و الأهل لمير الإمام ان يقف هرر الإمام ، و فى اليابس ' يقف الإمام بقرب الجبل ،
(١) فى بعض النسخ . الناس .

و يسمى الموقف . الموقف الأعظم ، و الحل و حل الرحمة ، و هو عن يمين الموقف عليه قبة آدم صلوات الله عليه . م . و يقف بأى صفة شاء ، و الأفضل أن يقف راكبا و يقف مستقل القلعة و يحمد الله تعالى و يصل على النبي ، و فى الهداية : و ينبغي للإمام أن يقف بعرفة على راحلته ، و إن وقف على قدميه جار ، و الأول أفضل ، و يسمى للناس أن يقفوا وراء الإمام . و فى شرح الطحاوى . و إن لم يقف على الراحلة فالوقوف قائما أفضل . و كل ذلك واسع ، و فى الحاية . و لو وقف حالسا جار . و فى التعريد : و من وقف وحده بعرفة لم يحجز حتى يقف مع الإمام فى هذا اليوم ، و يقف مستقل القلعة و يحمد الله تعالى و يصل على النبي صلى الله عليه وسلم ، و فى الهداية : و يدعو الإمام و يعلم الناس الماسك و يدعو بما شاء . و فى الطهيرية : يكثّر الثناء على الله تعالى و الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم و الاستعمار لنفسه و للوالدين و للأولاد و المؤمنين و المؤمنات ، و فى شرح الطحاوى يشنون على الله و يكبرون و يهللون و يسألون حوائجهم و يتصرعون بالدعاء م . و ليسكن عامة دعائه بعرفات

” لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو حي لا يموت ، سده الحير وهو على كل شيء قدير ، لا بعد إلا إياه ولا يعرف ربا سواه . اللهم احمل فى قلبى ورا . فى سمعى ورا . فى بصرى ورا . اللهم اشرح لى صدرى و يسر لى أمرى - و فى الحاية : اللهم إني أعوذ بك من وساوس الصدر و شتات الأمر . سده القبر ، و فى الطهيرية : اللهم إني أعتقك ادعوى استحب لك . و انت لا تحلف الميعاد - و فى السعاقى بعد هذا اللهم إني أعوذ بك من شر ما يلج فى الليل و من شر ما يلج فى النهار و من شر ما تهب به الرياح و شر بوائق الدهر ، اللهم إني أعوذ بك من محول عافيتك و لجأة ممتك و جميع محطك ، أعطنى أفضل ما توفى أحدا من خلقك و حجج بيتك ، يا أرحم الراحمين ، يا رفيع الدرجات ،

يا منزل البركات ، ويا فاطر الارضين والسموات . صحت إليك الأصوات ،
 تصوف اللغات ، نسألك الحاجات ، وحاشى أن لا تسأنى فى دار الدنيا
 إذا نسيى أهل الدنيا - ٣ : اللهم هذا مقام المستجير العائد بك من النار أجرى
 من النار بمعوك وأدخلنى الجنة رحمتك . اللهم إني هديتني للإسلام
 فلا تزعه عني ولا تزغني عنه حتى تفصى وأنا عليه . وفي الظهيرية : ووقى
 لما أفرضت علي ، وأعنى علي طلب رضاك وأداء حقك ، واحطى من
 أعظم عبادك صيما من حير نفسه في هذه العيشة بين عبادك الصالحين من
 نور تهدي به أو رحمة تشرها أو ررق تسطه أو ضر تكشفه أو بلاء تدعه
 أو فتنة تصرها ، اللهم آمس روعى واستر عورتى وأقل عثرتى واقض عي
 ديونى واغفر لى ولوالدى وقرابى وأحتى ، اللهم إني دعوت إلى الحج
 ووعدت المغفرة على شهود مناسكك وقد أحباك ، لكل وعد جائزة واجمل
 جائزتي من موافى هذا أن تنفعل لى دونى وتقبل توبتى وتؤتيني فى الدنيا
 حسنة وفى الآخرة حسنة وقا عذاب النار .

وفى السفناني: عن جابر رضى الله عنه أن النبی صلی الله علیه وسلم قال: ما من مسلم يقف
 عشية عرفة فى الموقف مستقبل القلة ثم يقول " لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك
 وله الحمد وهو على كل شيء قدير " وقرأ فاتحة الكتاب مائة مرة ثم يقول
 " أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، أن محمدا عبده ورسوله " مائة مرة ثم
 يقول " اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما صليت
 وباركت ورحمت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنيك حميد مجيد " إلا قال الله تعالى :
 يا ملائكتي ما جزاء عبدى هذا ؟ سحى وهلى وكبرى ومجدي وعرفى ، فأننى على
 مضى أشهدوا أنى قد شفعت فى صسه وغفرت له ولأهل الموقف معه . م . ويلبى فى هذا
 الموقف عندنا ، وفى الهداية ساعة بعد ساعة . م . ويكون الوقوف إلى غروب الشمس ،

ولم يرد به بيان امتداد وقت الوقوف فان وقت الوقوف يمتد إلى طلوع الفجر من يوم النحر حتى أن من لم يقف بعرفة يوم عرفة وقف ليلة النحر فقد تم حجه، وإما أراد به بيان امتداد نفس الوقوف، يعنى إذا وقف بعد الروال يعنى أن يقف إلى وقت غروب الشمس . وفى الهداية . ومن احتار بعرفات تأثما أو مغمى عليه ولا يعلم أنها عرفات جاز عن الوقوف، الحجة . فلو لم يدخل مكة حتى وقف بعرفات ففعل ما ذكرنا لا شئ عليه لترك طواف التحية .

م . فإذا عرت الشمس مشى على هيئته حتى يأبى المزدلفة، وفى الطهيرية :
و ليقبل إداك .

” لا إله إلا الله الله أكبر، الحمد لله الذى لم يتحد صاحبة ولا ولدا
ولم يكن له شريك فى الملك، اللهم إلبك أهنت . ومن عندك أشفقت .
و إلبك رعيت ، ومنك رهبت ، فاقبل سكى ، وامح حوتى . و رددى
التقوى ، و سلم دى ، و رددى علما و حلما “

م : فان خاف الرحام فتعجل فى الذهاب قبل غروب الشمس فلا بأس إذا لم يخرج من حدود عرفة قبل غروب الشمس، وإذا حرج من حد عرفة قبل غروب الشمس فعليه دم عندما، وفى التجريد: وقال الشافعى لا شئ عليه، م فان عاد إلى عرفة قبل أن يدفع الإمام - أى رجع الإمام - سقط عنه الدم، وفى الراد . وهو الأصح، وفى شرح الطحاوى: وقال زهرى . لا يسقط، وإن عاد بعد ما دفع الإمام لا يسقط عنه الدم فى رواية الأصل، و روى ابن شجاع عن أنى حيفة أنه يسقط، وفى السعناقى: فأما إذا عاد إلى عرفة بعد العروب فانه لا يسقط عنه الدم بالإجماع، وفى الهداية . ولو مكث قليلا بعد عروب الشمس وإفاضة الإمام لحوف الرحام فلا بأس، وفى السعناقى . و ذكر الإمام المحبوبي . و السنة فى المشى أن يتقدم الإمام على القافلة، وإن تقدم واحد على الإمام والقوم فعليه دم، م ولا يصلح الحرب فى طريق المزدلفة .

الفتاوى التاتارخانية (كتاب المناسك - تعليم أعمال الحج : الجمع بين الصلاتين في المزدلفة) ج - ٢

ثم إذا أتى المزدلفة نزل حيث شاء إلا في وادي محشر - بكسر السين و تشديدها ،
و في الحائفة و النزول قرب الجبل الذي يقال له « قرح » أفضل ، م : و لا ينزل
على الطريق أبدا ، و في شرح الطحاوي : و يكره النزول عند قارعة الطريق ، و في الظهيرية :
و إذا أتى مزدلفة يقول

” اللهم هذا جمع أسألك أب ترقى فيه حوامع الحير كله ، اللهم
رب المشعر الحرام و رب الركن و المقام و رب البلد الحرام و رب المسجد
الحرام و رب الحل و الحرام ! أسألك أن تطلع روح محمد مـي السلام ،
أسألك نور وجهك الكريم أن تعمر لي دوى و ترحمى و تجمع على الهدى
أمرى و تجعل التقوى رادى و دحرى و الحجة مآبى ، و هب لي رضاك عى
فى الدنيا و الآخرة ، يا مـ هو حير كله أعطى من الحير كله و اصرف عى
الشر كله ، اللهم حرم لحى و عظمى و شحمى و سائر حوارحى على النار رحمتك
يا أرحم الراحمين “

م : ثم يؤدون المؤذن و يقيم و يصلى الإمام المغرب بالناس . قت العشاء ثم يتبعها العشاء ،
و لا يعد الأدان . الإقامة للعشاء خلاف العصر بعرفات و فى التحريد . و قال رفر :
يصلها بأقامتين ، و فى الزاد و هو أحد قولى الشافعى ، م . و لا يتطوع بين المغرب
و العشاء ، و إن تطوع بينهما - و فى التحريد . أو تشاعل شىء - م . أعاد الإقامة للعشاء ،
و فى الكافى : و عد رفر يعيد الأدان أيضا كما فى الجمع بعرفة ، و لا يشترط الجماعة لهذا
الجمع عند أبى حنيفة ، م : فإن صلى المغرب - العشاء وحده جار مـلا خلاف ، و فى التحريد :
و الأفضل أن يصل مع الإمام ، و وقع فى شرح الطحاوي بلفظ السنة ، و لو صلى
المغرب قبل أن يأتى المزدلفة فعليه إعادتها ما لم يطلع المحر فى قول أبى حنيفة و محمد ،
و قال أبو يوسف : يحزبه و قد أساء ، و فى الهداية . و على هذا الخلاف لو صلى العشاء
فى الطريق بعد دخول وقتها ، و على هذا إذا صلى المغرب بعرفات بعد غروب الشمس

الفتاوى التاتارخانية (كتاب المناسك تعليم أعمال الحج: الوقوف بمزدلفة والذهاب إلى منى) ج - ٢

و في شرح الطحاوى : و لو طلع الفجر قبل أن يعيدها بمزدلفة عاد إلى الحواز في قولهم جميعا ، و روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أنه لا يجوز أن يصلها في الطريق إلا إذا كان في آخر الليل من حيث يطلع الفجر إذا أتى بمزدلفة لمحتد بجوز ، و في الظهيرية : و لو قدم العشاء بمزدلفة على المغرب صلى المغرب ثم يعيد العشاء ، فإن لم يعد العشاء حتى انقصر الصبح عاد العشاء إلى الحوار . م . و إذا فرغ من العشاء يبيت ثمة ، فإذا اشق الفجر من العبد صلى المغرب بغيره ، و يقف حيث شاء من المزدلفة و في التجريد . و إن استطاعوا أن يكون موقعهم عند الجبل الذى يقال له « قزح » صلوا ، و في الخاية . و المستحب هو الوقوف عند حل قزح و المزدلفة كلها موقف إلا بطل محسر ، م . يحمد الله تعالى في وقوفه ، و في الزاد و شى و يكبر و يلبى و يهلل و يصل على النبى صلى الله عليه وسلم و يدعو الله بحاجته رافعا يديه إلى السماء ، و ليسك عامة دعائه بالمزدلفة مثل دعائه بمرقات ، و يقول : " اللهم حرم شعرى و لحمى و عطى و دمى و جوارحى على النار يا أرحم الراحمين " ، و في الخاية : و ليس في هذا الوقوف دعاء موقت ، و عن أبي يوسف أنه كان يقول

" اللهم هذا جمع أسألك أن ترزقنى حواميع الخير كله فانه لا يعطى ذلك غيرك ، اللهم رب المشعر الحرام و رب الشهر الحرام و رب الحلال الحرام و رب الحيرات العظام أسألك أن تطلع روح محمد ما أهمل السلام ، اللهم أنت خير مطلوب و خير مرغوب ، لك فى كل وقت جائزة أسألك أن تحمل حائزتى فى هذا اليوم ان تقلل توبتى و تتجاوز عن خطيئتى و تجمع على الهدى أمرى واجعل التقوى من الدنيا همة " .

و في السعاقى : و ينبغي للامام أن يقف على راحلته هو أهمل و إلا فيقف قائما و الناس يقفون معه - و في الهداية : و راءه - م : و هذا الوقوف من الواجبات عندنا و ليس بركن حتى لو تركه أصلا يلزمه الدم و لكن يجزئه الحج ، بخلاف الوقوف

مرقة، وفي التجريد. فان كان به عذر أو حاف الرحام فلا بأس بأن يتعجل بليل ولا شيء عليه، والبيتونة بالمردلة ستة وليس بواجب، وفي الحاية: وقال مالك: الوقوف بمزدلفة ركن كالوقوف مرقة، وفي الهداية وقال الشافعي إنه ركن ووقت هذا الوقوف ما بعد طلوع المعجر لا قبله ليلة الحر. م. فاذا أسفر حدا ذهب قبل أن يطلع الشمس - وفي الزاد والناس معه - م. حتى يزل مى، وفي الوقاية ولو قدم قله بمكة وأقام بمى للرعى كره، م. وروى محمد بن أبى حنيفة أنه حدد الإسفار فقال: إذا أسفر النهار بحيث لم يبق إلى طلوع الشمس إلا مقدار ما يصل ركنين يذهب، وفي الخلاصة: ومن لم يكن هذه الليلة بالمردلة عليه دم إن لم يأتيها قبل طلوع الشمس جبرا للنقصان.

م ثم إذا أتى من يرى حمرة العقبة سمع حصيات مثل حصى الحدف.

والكلام فى الرمى فى مواضع:

أحدهما فى وقته مقول: اتفق العلماء على أن وقت الرمى يوم الحر وثلاثة أيام بعدها، غير أن عند علمائنا أول وقته من حين يطلع المعجر الثانى من يوم الحر، وفي الهداية: وقال الشافعي: أوله بعد نصف الليل، وفي شرح الطحاوى: وقال الشافعي: لا يجوز إلا بعد طلوع الشمس، م. وعد سفيان الثوري أول وقته من حين يطلع الشمس من يوم الحر، وكل ذلك ورد الأثر إلا أن أصحابنا عملوا بالآثار كلها وقالوا: يجوز الرمى بعد طلوع المعجر والاولى تأخيرها إلى وقت طلوع الشمس. قال المحسن فى مناسكه. من حين يطلع الشمس من يوم الحر هو الوقت المستحب للرمى. ومن حين زالت الشمس إلى ما قبل طلوع المعجر الثانى من غده هو وقت حوار الرمى مع الكراهة والإساءة، وفي شرح الطحاوى ولو رماها بعد الرمال أو رماها بالليل قبل طلوع المعجر من اليوم الثانى فلا شيء عليه، وفي السفاقي. وعد أبى يوسف أن وقته إلى روال الشمس وما بعد الروال كان قضاء. وللشافعي فيه قولان، فى قول يرى إلى

غروب الشمس وإذا عرت تعين عليه العدية، وفي قول يمتد وقته إلى آخر أيام التشريق .
 م . هذا هو الكلام في اليوم الأول، وأما في اليوم الثاني والثالث وقت الرمي ما بعد الزوال،
 ولو رمى قبل الزوال لا يحزبه، هكذا ذكر في الأصل، وفي الهداية لا يحوز في المشهور
 من الرواية م قال محمد كان أبو حبيبة يقول أحب إلى أن لا رمى في اليوم الثاني
 والثالث حتى تزول الشمس، إن رمى قل ذلك أحزاه، فصار في اليوم الثاني والثالث
 روايتان، وفي التحريد عن أبي حبيبة. لو أراد أن يمر في اليوم الثالث فله أن يرمي قل
 الزوال، وفي السعاق. وإن رمى بعد الزوال هو اضل وإنما لا يحوز الرمي قبل
 الزوال لمن لا يريد السعاق، وروى ابن المبارك عن أبي يوسف لا يرمى في اليوم
 الثالث قبل الزوال وإن أراد أن يمر فيه، وأما في اليوم الرابع فلا رمى فيه إلا بعد
 الزوال ولو رمى قبل الزوال أحزاه في قول أبي حبيبة، وعندهما لا يحوز إلا بعد الزوال،
 وفي الظهيرية . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: " لا ترفع الأيدي إلا
 في سبع مواضع " منها استلام الحجر، وإذا عجز عن استلام الحجر حمل وجهه إلى الحجر
 ورفع يديه حدود مسكبه وحمل ماطهها نحو الحجر و طاهرهما نحو وجهه وكبر و هلى
 و حمد الله تبارك وتعالى، صلى على رسوله، والثاني عند السقا والمروة يجعل ماطه كفيه
 نحو السماء وكبر كما يفعل في الدعاء واستقبل القلعة وكبر و هلى و حمد الله تعالى. والثالث
 بعرفة بعد ما صلى الظهر والعصر مع الإمام وقف بعرفة دعا إلى وقت المغرب وحمل
 ماطه كفيه نحو السماء وكبر و هلى، والرابع عند المقامين عند الجمرتين وهى الأولى
 والوسطى دون العقبة ويرفع حذاء مسكبه وحمل ماطهها نحو القلعة في طاهر الرواية .
 وعن أبي يوسف أنه يجعل ماطهها نحو السماء .

م : والثاني فيما يرمى به فقول يرمى بكل ما كان من جس الأرض - وفي
 الهداية : حلالا للشاهى - م . نحو الحصاة والمدرة والطين الياض والياقوت والرمرد
 وكرة آجر، ولا يرمى بما ليس من جس الأرض كالحديد والسير وما أشبه ذلك، وفي

الكافى : لا يجوز الرى بالدب والعضة ، التوث لانه يسمى ذلك تاراً لا رمياً ، و فى السماقى فان قلت : بشكل على مدا الرى بالفيروج والياقوت فابها من أحزاء الأرض حتى حار التميم منها ومع ذلك لا يجوز الرى بها حتى لا يقع مقتدا بها فى الرى ! قلت : الرى بكل ما كان من حنس أحزاء الأرض جائز شرط وجود الاستهانة برميه ولا يقع الاستهانة بالرى بها - واعلم أن هذه الرواية مخالفة لما ذكر فى المحيط .

م . و الثالث فى مقدار ما يرمى به فقول . يرمى بالصغار مثل حصى الخذف ، و فى الحاية : لا يكون أطول من النواة ، م قال الحنسى مناسك حصى الخذف مثل النواة وأقصر ، و لورى حصاة أكبر من حصاة الخذف يحزبه ولكن لا يستحب ذلك ، و فى البايغ فان رى بالأصغر أجراه وليس بمستحب .

و الرابع فى بيان صفة المرمى به فقول . يسمى أن تكون الحصاة معسولة ، و يسمى أن تكون مأخوذة من فوارع الطريق ، و فى شرح الطحاوى أو من مزدلفة لا من موضع الرى فقد جاء فى الآثار أن ما بقى من الحصاة فى موضع الرى حصى من لم يقل حخته فلا يأخذ من موضع الرى تفاؤلاً ، و فى السماقى ومع هذا لو فعل أحراه - و فى شرح الطحاوى وقد أساء ، و مالك يقول : لا يحزبه .

م . و الخامس فى كيفية الرى ، فقد اختلف المشايخ فيه ، قال بعضهم : يأخذ الحصى بطرف إبهامه وساتته كأنه عاقد ثلاثين ويرمى بها - و فى اللؤلؤ الحية : وهو الأصح ، م : [و قال بعضهم . يعلق ساتته ويضعها على مفصل إبهامه كأنه عاقد عشرة ويرمى بها] و قال بعضهم . يضع الحصى على إبهامه ويضع إبهامه على طرف سبابته كأنه عاقد سبعين ويرمى بها ، و فى الهداية كيفية الرى أن يضع الحصاة على إبهامه اليمنى ويستعين باليسرى ، و فى الراد : يضع الحصاة على رأس إبهامه ويرمى بها ، م : و قال بعضهم : يرمى الرمية المعروفة . و احتار مشايخ بخارا أنه كيف ما رى هو جائز ، قالوا : و ينبغي أن يكون بينه وبين وقوع الحصى خمسة أذرع فصاعداً لأن ما يكون دونه يكون

وضعا أو طرحا و السنة جاءت بالرمى ، و ذكر في الأصل : لو قام عند الجمرة ووضع الحصى عندها وصعا لا يجره ، و لو طرحها طرحا أحزاه لكه مسيق لمخالفة فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم .

و السادس في صفة الرمي ، قال أصحابنا في ظاهر الرواية : يجرى الرمي راكبا و ماشيا ، و له أن يختار أيها شاء عد أبي حنيفة ، و قال أبو يوسف كل رمي بعده وقوف فالرمي ماشيا أفضل ، و كل رمي لا وقوف بعده فالرمي راكبا أفضل ، و في الحائية : و قال أبو حنيفة و محمد الرمي كله راكبا أفضل ، و في الولوالجية : المريض لو وضع في يده ثم رمى عنه أو رمى رجله أحزاه إن لم يقدر بمسه ، م . و في ماسك الحس و يستحب له أن يمشى إلى الجمار إذا أراد أن يرميها ، و إن ركب فلا بأس به .

و السابع في محل الرمي إليه فنقول . محل الرمي الجمار الثلاث ، أولاها التي تلي مسجد الحيف ، و الوسطى التي بعدها ، و الأخيرة هي حمرة العقبة . و الثامن أنه من أى موضع يرمى ؟ فنقول يرمى من بطن الوادى ، يعنى من أسفل إلى أعلاه ، و في شرح الطحاوى : فوق جانه الأيمن ، م : و به ورد الأثر ، إذا وقف للرمى حمل منى عن يمينه و الكعبة عن يساره - و في الحائية : فليستقبل في الرمي جمره العقبة - م : و يرى من حيث يرمى موضع الحصى ، و في الهداية . و لو رماها من فوق العقبة أحزاه لأن ما حولها موضع السك ، و الأفضل أن يكون من بطن الوادى .

م . و التاسع في موضع وقوع الحصة ، فنقول : ينبغي أن تقع الحصة عند الجمرة أو قريبا منها ، حتى لو وقعت بعيدا منها لم يجره ، و عن أبي يوسف : إذا رمى الجمرة فوفقت الحصة على ظهر رجل أو على عمل وثقت عليه كان عليه أن يعيدها ، و إذا سقطت عن الحمل أو من ظهر الرجل في سنتها ذلك أحزاه ، و هكذا روى

إبراهيم بن هراشة عن محمد .

و العاشر في عدد الحصة فيقول : يرمي كل حرة سبع حصيات ، وفي الطهيرية .
يرفع يديه حذاء مكبيه ، م و لو رمى إحدى الحجار سبع حصيات جملة لا يجوز لأن
المصوص عليه تفريق الأعمال .

و الحادي عشر أن يكرر عد كل حصة - وفي السابع رميها بيمينه - م . فيقول
" سم الله و الله أكبر ، رعما للشيطان و حره " و يقول " اللهم احمل حصى مرورنا
وسعي مشكورنا و دبي معصورا " ، و في الهداية و لو مسح مكان التكبير أجزاء .
و الثاني عشر أنه في اليوم الأول يرمي حرة العقبة لا غير ، و في بقية الأيام
يرمي الجمار كلها يبدأ بالأولى ثم بالوسطى ثم بجمرة العقبة .

و إذا رمى جمرة العقبة في اليوم الأول قطع التلبية عد أول حصة رميها - و في
الخاتمة . في الصحيح من الرواية ، ، في الهداية و قال مالك يقطع التلبية كما وقف
بعرفة ، م و إذا لم يرم حتى خلق فقد انقطع التلبية ، ، هذا لا خلاف ، و لذلك
إذا لم يخلق حتى زالت الشمس فقد انقطعت التلبية أيضا عد أن يوسف ، و روى عن
أن حبيبة أنه لا يقطع التلبية حتى يرمي حرة العقبة إلا أن تعيب الشمس لحبسه
يقطع التلبية ، و هو الرواية عن محمد ، و هذا ما على أن عند أن حبيبة جمرة العقبة
لا يموت وقتها إلا بمرور الشمس فإذا عرت الشمس مات وقتها و كأنها سقطت ،
و عد أن يوسف حرة العقبة يموت وقتها بمرور الشمس ، و إن طاف قبل الرمي
و الذبح و الحلق قطع التلبية في قول أن حبيبة ، و روى عن أن يوسف أنه يلبى ما لم يخلق
أو لم تزل الشمس يوم الحر . ثم إذا رمى حرة العقبة في اليوم الأول لا يقف عدما -
يعني لا يقف للدعاء عد حرة العقبة متى رماها في اليوم الأول بل يأتي مرله ، فعد
ذلك ينظر : إن كان معردا بالحج يخلق أو يقصر لأنه جاء أو ان التحلل و التحلل بالحلق
أو بالقصر ، و في الخاتمة . و لم يذكر الذبح بعد هذا الرمي قبل الحلق لأنه مفرد فلا يلزمه

الذبح ولا أضحية عليه لأنه مسافر ، وإن كان قارناً أو متمتعاً بذبح ثم يحلق أو يقصر ،
والحلق أفضل ، وفي النبايع . وإذا وحده هديه للذبح يقول :

”وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حليماً“ وما أنا من

المشركين إن صلواتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له

وبذلك امرت . أنا أول المسلمين ، اللهم هذا منك ولك ، اللهم تقبل مني

كما تقبلت من إبراهيم خليلك ومصطفى وحمودك رحمتك يا أرحم الراحمين“

وفي المنافع : في اليوم الحرام يقدم الرمي ثم الذبح ثم الحلق ، والضابط قولهم ”ردح“ .

له : وإذا قصر أو حلق حل له كل شيء إلا النساء - وفي التحريد . والدواعي أيضاً من

التقيل واللس ، وفي الهداية : وقال مالك . إلا الطيب أيضاً ، ولا يحل الجماع فيما دون

المرج عدنا خلافاً للشافعي ، ثم الرمي ليس من أسباب التحلل عندما حلقاً للشافعي .

م . ثم يدخل مكة من يومه ذلك إن استطاع ويطوف طواف الزيارة أو من الغد

أو بعد الغد - وفي شرح الطحاوي ولا يؤثرها عنها - م : فيطوف بالبيت أسبوعاً -

وفي الغاية وراء الحطيم ، م . ويصل ركعتين ، وفي الحاشية : بعد الطواف ،

م . وهذا الطواف هو الحج الأكبر المذكور في قوله تعالى ﴿ وَإِذَا مَنَّ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ﴾

إلى الناس يوم الحج الأكبر ﴿ ٢ ﴾ وفي الهداية : وهذا هو الطواف المفروض في الحج

ويسمى طواف الإفاضة ، وطواف يوم النحر ، وفي الخاتمة : ويسمى طواف

الزيارة ، وفي الحجة : ويقال له طواف الواجب ، وفي شرح الطحاوي : ويسمى

طواف الركن . م . وفيه أيام الحر أمضها أولها ، وفي الظهيرية : ولياليها منها ،

وفي الهداية : وأول وقته بعد طلوع العجر من يوم النحر لأن ما قبله من الليل وقت

الوقوف بعرفة والطواف مرتب عليه ، وآخر وقته في رواية المبسوط آخر أيام

(١) الحنيف : الصحيح المائل إلى الإسلام الثابت عليه (٢) المراد بالراه : الرمي ،

وبالدال : الذبح ، والملاء : الحلق (٣) آية رقم ٢ من سورة التوبة .

الفتاوى التاريخية (كتاب المناسك - تعليم أعمال الحج : الرمي بعد طواف الزيارة) ج - ٢

الحجر . ويكره تأخيرهُ عن هذه الأيام ، وإن أحرعها لزمه دم عند أى حنيفة ، وقال صاحباه لا يلزمه الدم . م . لا يسعى بعد هذا الطواف إن كان قد سعى بعد طواف التحية . ، إن لم يكر سعى بعد طواف التحية سعى بعد هذا الطواف . وكذلك لا يرمل فى هذا الطواف إن كان قد سعى بعد طواف الحية و كل طواف ليس بعده سعى فلا يرمل فيه . وإذا طاف بالبيت على نحو ما مدَّنا - وفى شرح الطحاوى أو طاف أكثر - حل له النساء أيضا . وفى الهداية ليس بالخلق السابق إدا هو المحلل لا بالطواف إلا أنه أحر عمله فى حق النساء .

م ثم لا يبت بمسكة - وفى شرح الطحاوى ولا بالطريق - م . سل يعود إلى مى وبيت عمه . وفى الهداية ويكره أن لا يبت بمى لبالى الرمي ، ولو بات فى غيره منعدا لا يلزمه شئ . عدنا . وفى شرح الطحاوى سواء كان من أهل السقية أو من أهل الرعاء أو من غيرهم . خلافا للشافعى . م فإذا كان من الغد وهو اليوم الثانى من أيام الحجر رمى الحجار الثلاث بعد الرودال كل حمرة سبع حصيات على نحو ما بيانا ، ثم يأتى المقام الذى يقوم فيه لباس فيقوم بحمد الله و يشئ عليه - وفى الحاية و يهلل ويكبر - م . ويصلى على النوى صلى الله عليه وسلم ويدعو الله تعالى بحاجته ، وفى الهداية رفع يديه ، وفى الحاية يحمل فى ذلك بطن كفيه إلى السماء ، وفى الولوالحية : المستحب فى دعاء الرغى أن يجعل بطن كفيه نحو السماء . وفى دعاء الرمة أن يجعل ظهر كفيه نحو صدره كانه يدفع البلاء عن نفسه - م . يريد بقوله « يأتى المقام الذى يقوم فيه الناس » أعلى الوادى لأن الرمي كان من بطن الوادى فيعود إلى أعلاه ويقف للدعاء ، وفى اليابع : يقول " اللهم إني أسود بك من الشك والشرك والشقاق والعاق وسوء الأخلاق وصيق الصدر و عذاب القبر و فتنة الدجال وسوء المقلب وسوء المطر فى الأهل والمال " . وذكر فى المناسك لحسن بن زياد أنه يقول " اللهم اجعله حجا مبرورا وسعيًا مشكورا ودنا معصورا " : م . ثم يرمى الجرة الوسطى

الفتاوى التاتارغاية (كتاب الماسك - تعليم أعمال الحج : الرى بعد طواف الزيارة) ج - ٢

سمع حصيات على نحو ما بينا ، ثم يقوم حيث يقوم فيه الناس يبصع في قيامه [مثل ما صرع عند الجمرة الأولى ويرفع يديه عند الدعاء في قيامه] ، وفي الحايه ولم يرو أنه نماذا يدعو بعد الرى الأولى والوسطى في هذا اليوم ؟ وذكر أن شجاع أنه يقول ” اللهم احمل لى حجا مبرورا و دما مغفورا “ ، عن أبى يوسف أنه يقول ” اللهم إليك أفضت و من عداك أشفقت و إليك رعت و منك هت فتقل سكى و ارحم تصرعى و اقل توتى و استحب دعوتى و عظم أخرى و أعطى سؤلى “ ؛ وفي اليبايع ويقول مثل ذلك ، وفي الهداية و يبنى أن يستغفر للمؤمنين في دعائه في هذا الموقف لأن النبى صلى الله عليه وسلم قال : ” اللهم اعمر للحاج و لم استغفر له الحاج “ ؛ م . ثم يابى حمرة العقبة فيرميها سمع حصيات - وفي الحايه من هذا الوادى و يكبر مع كل حصة - م . ولا يقف بعدها للدعاء ، وفي الهداية ثم الأصل أن كل رى بعده رى يقف بعدها لأنه في وسط العبادة فيأتى بالدعاء فيه ، و كل رى ليس بعده رى لا يقف م . وفي المستقى عن أنى يوسف في الرحل يرمى الحمار الثلاث في اليوم الثانى فابتهدأ جار ولا يعيد شيئا ، وقال أبو حنيفة : لا يحور إلا أن رى التى عند المسجد ثم الوسطى ثم حمرة العقبة ، وفي اليبايع : فان ترك الترتيب في رمى الحمار أجراه عندنا و أساء ، قال زهر لا يجره م . فإذا كان من العدد و هو اليوم الثالث من أيام الحريرى الحمار ثلاث أيضا بعد روال الشمس على نحو ما بينا ، ثم رجع في يومه إن أحب ، وفي شرح الطحاوى . فان أراد أن ينصرف و يدخل مكة هرقل غروب الشمس ، ، في الحايه و يسقط عنه الرى في اليوم الرابع ، م : و إن أقام من الغد و هو اليوم الرابع رى الحمار ثلاث أيضا بعد روال الشمس على نحو ما بينا ، وفي الهداية : و الأفضل أن يقيم لما روى أن النبى عليه السلام صبر حتى رى الحمار الثلاث في اليوم الرابع . وله أن يهر ما لم يطلع الحجر من اليوم الرابع ، فإذا طلع الحجر لم يكن له أن يهر لدحول وقت الرى ، و فيه خلاف الشافعى .

م قال في الجامع الصغير : و لو رى حمرة الوسطى و الاحيرة في اليوم الثانى لم يرم

الفتاوى التاريخية (كتاب المناسك - تعليم أعمال الحج الرمي بعد طواف الزيارة) ج - ٢

الجمرة الأولى في يومه ذلك فإن رمى الأولى ثم أعاد الوسطى ثم أعاد الأخيرة فحس
ليصير أتيا بالترتيب المسنون، وإن رمى الأولى لحس أحراه، وفي البايع أحزاه عندما
وأساء، وقال وهو لا يجره، في الهداية قال الشافعي لا يجره ما لم يعد الكل .
م : وفي الأصل إذا بدأ في اليوم الأول بحمرة العقبة ثم بالوسطى ثم بالأولى وقد
ذكر ذلك في يومه يؤمر بأن يعيد على الوسطى ثم على جمرة العقبة بها يأتي
مسوما مرتبا ولا يعيد على الأولى . وفي الأصل أيضا : وإذا رمى من كل
جمرة ثلاث حصيات ثم ذكر بعد ذلك فانه يبدأ من الأولى بأربع حصيات فيتمها ثم
يعيد على الوسطى بسبع حصيات، وكذلك على جمرة العقبة، ولا يعتد بما رمى في
الوسطى وجمرة العقبة لانه أتى بهما قبل أن يأتي ما كثر الرمي عند الجمرة الأولى فكأنه
لم يرم من الأولى شيئا، حتى لو رمى من كل حمرة أربع حصيات فانه يرمي لكل واحدة
ثلاث حصيات لانه أتى بأكثر الرمي عند كل جمرة - وللاكثر حكم الكل - فوقع ما رمى
من كل جمرة معتدا به فعليه إكمال رمي كل جمرة ثلاث حصيات، لكن لو استقل
رميها فهو أفضل . وفي مناسك الحس إذا رمى الجمرة الأولى بحصاة ثم رمى الجمرة
الوسطى بحصاة ثم الجمرة الأخيرة بحصاة ثم رجع فوماه بحصاة حتى رمى كل واحدة منهن
سبع حصيات على ما وصفت لك فقد تم رميه على الجمرة الأولى ورمى أربع حصيات
على الجمرة الوسطى فعليه أن يتمها برمي ثلاث حصيات ورمى الجمرة العقبة بحصاة فيتمها
برمي ست حصيات . وإن نقص حصاة لا يدرى من أين نقصها أعاد على الكل حصاة
حصاة أخذها بالاحتياط . وإن لم يرم يوم الحر جمرة العقبة حتى جاء الليل رماها ولا شيء
عليه، وإن لم يرمها حتى أصبح من الغد رماها وعليه للتأخير دم عد أن حنيفة حلالا لها،
وإن ترك منها حصاة أو حصاتين إلى الغد رمى ما تركه وصدق مكان كل حصاة
بنصف صاع إلا أن يبلغ دما فتصدق بما شاء، وفي الولو الحية : ولو أخر أربع حصيات
إلى اليوم الثاني لومه دم . وفي شرح الطحاوي : قبل غروب الشمس . م : وفي

المجرد: قال أبو حبيبة لو ترك رمى الجمرة الوسطى و الأولى عليه دم ، ولو ترك رمى جمرة العقبة أطعم لكل حصاة صف صاع حطة . وفي الأصل : ولو ترك رمى الجمار كلها في سائر الأيام إلى اليوم الرابع قضاها على التأليف في اليوم الرابع - وفي شرح الطحاوى قل عروب الشمس لأن وقت الرمي ماق والحسن واحد ، يعنى بدأ بجمرة العقبة ثم يرمى التي تلى مسجد الحيف ثم التي تليها ثم حمرة العقبة ، وفي الهداية . ثم متأخرا يحب الدم عد أنى حنيفة حلالا لها . ٢٠٠ وإن لم يرم حتى غات الشمس من اليوم الرابع سقط عنه الرمي لموات الوقت . وعليه دم واحد بالإجماع لأن الرمي كله سك واحد . وفي الهداية . ومن ترك رمى إحدى الجمار الثلاث عليه الصدقة إلا أن يكون المتروك أكثر من الصف فينبذ يلزمه الدم ، وإن ترك رمى حمرة العقبة في يوم الحر عليه دم ، [وكذا إذا ترك الأكثر منها ، وفي الحجة . ومن ترك رمى يوم عليه دم] . وفي شرح الطحاوى . ولو أحر الجمار الثلاث من اليوم الثاني إلى اليوم الثالث أو من اليوم الثالث إلى اليوم الرابع يحب عليه الدم في قول أنى حنيفة ، وفي قولها لا شيء عليه وقد أساء ، ولو أحر حمرة العقبة من اليوم الثاني إلى الثالث أو من اليوم الثالث إلى الرابع تحب عليه صدقة ولا يحب عليه الدم ، ويجب لكل حصاة صف صاع من حطة إلا إذا بلغت قيمة الطعام دما ينقص ما شاء ولا يبلغ دما .

م : ثم إذا فرغ من الرمي أتى الأبطح و رل به ساعة - وه الأبطح ، اسم موضع ، وفي الكافي : وهو ماء مكة نزل به رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أصراف من مى ، وفي الهداية . وكان يروله قصدا هو الأصح حتى يكون البرول به ستة ؛ وفي الكافي : ويصير مسينا إن تركه بلا عذر ، وفي الراد . وإن لم يزل فلا شيء عليه ، وفي الحجة : وقالوا : التحصيب ليس بسك - وفي الكافي : وهو قول الشافعى .

م . ثم يدخل مكة و يطوف طواف الصدر إن أراد الرجوع ، وفي الهداية : طاف بالبيت سبعة أشواط لا رمل فيها ، م : ويسمى هذا طواف الوداع ، وفي الحنانية :

الفتاوى التاتارخانية (كتاب المناسك - تعليم أعمال الحج : طواف الوداع) ج - ٢

و . طواف الإفاضة ، و طواف آخر العهد بالبيت ، ، م : و هذا الطواف واحد عندنا .
- و فى الخاتمة : خلافا للشافعى ، حتى لو زكك يلزمه الدم . و فى الجامع الصغير العتاني :
و وقته بعد الفراغ من مناسك الحج ، و فى الحجة . و وقت طواف الصدر إذا أراد أن
يخرج من مكة ، و فى الهداية . و يصل ركعتي الطواف بعده ، و فى الخاتمة : و طواف
الصدر يسقط لعدو .

و روى الحسن عن أبى حنيفة أنه إذا صلى بعد طواف الصدر ركعتين يأتي رمزم
فيشرب من ماء رمزم ويصب على رأسه . ثم يأتي الملتزم فيكبر ويهلل ويحمد الله
تعالى و يصل على النبي عليه السلام ويدعو بحاجته م قال مشايخنا . يستحب للعاج إذا
أراد الرجوع أن يأتي باب الكعبة فيقبل العتبة و يأتي الملتزم - و فى الهداية : و هو ما
بين الحجر إلى الباب - فيلزمه ساعة و يمكى ، و فى السراجية . فيصع وجهه و صدره عليه
م : و يتشمت بأستاره و يلصق حده بالحدار إن يمكن ، ثم يأتي رمزم فيشرب من
مائه و يصب منه على حسده - و فى البيابيع و يعتدل منه إن أمكنه - م . و يقول
” اللهم إني أسألك رزقا واسعا و علما نافعا و شفاء من كل داء رحمتك يا أرحم الراحمين “
و فى الظهيرية : و هذا عياث ولد إبراهيم عليه السلام فأعشى من كذا و كذا - يذكر
ذلك ، م : ثم يصرف ويمشى وراه ووجهه إلى البيت متناكبا متحسرا على فراق البيت ،
و فى العيون : إنه يستلم الحجر و يكبر ثم يرجع ، و فى الملتقط : دخول البيت حسن ،
و إن لم يدخل أحزاه و لا يصره ، م : و يقول عد رجوعه .

” آثون تائبون عائدون لربنا حامدون ، صدق الله وعده ، و نصر عده ،

و هزم الأحزاب وحده ، الحمد لله الذى هدانا لهذا و ما كنا لهتدى لولا أن

هدانا الله ، اللهم فكما هديتنا لذلك فتقبله ما ، و لا تجعله آخر العهد ما

و ارزقنا العود إليه حتى ترضى رحمتك يا أرحم الراحمين “

و فى الظهيرية : و يقول عد وداعه :

الفتاوى التاتارخانية (كتاب المناسك - تعليم أعمال الحج : أحكام المرأة والمكي) ج - ٢

اللهم لك حججت وبك آمنت و عليك توكلت و لك أسلت و إياك أردت
فقل سكي و اغمر لي ذنوبي و كهر غي سفتائي ، و استعملني في طاعتك أبدا
ما أبقيتي ، و أعدني من النار ، اللهم إني أستودعك ديني و أمانتي و خواتيمي
عملي فاحفظها علي و علي كل مؤمن ، و مؤمنة إلك سميع الدعاء ، اللهم
لا تجعل هذا آخر العهد من بينك و ارفعني العود إليه و أحسن أوتى
حتى تلتفى “

و في الهداية : و المرأة في جميع ذلك كالرجل غير أنها . لا تكشف رأسها ، و تكشف
وجهها ، و لا ترفع صوتها بالثنية ، و لا ترمل ، و لا تسعى بين الميادين ، و تلبس من المخيط ما
بدا لها - و في الخاتمة . من حرير و غيره ، و تلبس الخلي و الحب ، و في الهداية و لا تستلم
الحجر إذا كان هناك جمع إلا أن تجد الموضع غالبا . و في الحجة . و ليس عليها أن
تصعد الصفا و المروة إلا إذا و حدت حلوة . و في الخاتمة . المرأة إذا حاصت في الحج إن
حاصت قل أن تحرم و انتهت إلى الميقات فانها تقتل فتحرم ، فإذا قدمت مكة و هي
حائض تصنع ما يصح الحاج غير أنها لا تطوف بالبيت و لا تسعى بين الصفا و المروة
و تشهد جميع المناسك ، و إن حاصت يوم الحرق قبل أن يطوف بالبيت ليس لها أن تمر
حتى تظهر و تطوف بالبيت ، و إن حاضت بعد ما رأت البيت و طافت جارا لها أن تمر ،
و في الهداية . و إن حاضت بعد الوقوف و طواف الزيارة اصرفت من مكة و لا شيء
عليها لترك طواف الصدر .

و في شرح الطحاوي . من أخذ مكة دارا فليس عليه طواف الصدر إلا إذا
اتخذها دارا بعد ما حل الفري الأول فيما يروى عن أبي حنيفة ، و يرويه البعض
عن محمد .

م : و هذا هو بيان تمام الحج الذي أراده رسول الله صلى الله عليه و سلم في قوله :
” من حج هذا البيت و لا يرفث فيه و لا يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه “ .

[زيارة مدينة المصطفى صلى الله عليه وسلم]

ثم يأتى المدينة و يقوم قريبا من قبر الى صلى الله عليه وسلم و يقول : " اللهم رب البلد الحرام و الركن و المقام و رب المشعر الحرام بلع روح محمد منا فى هذا اليوم التحية و السلام . اللهم ات محمدا الدرحة و الوسيلة و الرمة و الفضيلة ، اللهم أوردنا حوصه و اسقا سكأسه و احملنا من رفقائه " ثم يدعو بما احب ،

و فى الخاتمة : إذا دخل المدينة يقول " اللهم رب السموات ، ما أطللس و رب الارصين و ما أقللس و رب الرياح ، ما درن أسالك خير هذه البلدة و خير أهلها و خير ما فيها ، و أعوذ بك من شرها و شر ما فيها و شر أهلها ، اللهم هذا حرم رسولك فاجعل دحولى فيه وقاية من النار . أمانا من العذاب و سوء الحساب " - و فى الظهيرية . و إذا أتاناها استعد لزيارة الى عليه الصلاة و السلام و لكن على سكية و دقار و هينة و إحلال - خ ' : و إذا دخل المسجد يقول " اللهم صل على محمد و على آل محمد ، اعمر لى دنوى و افتح لى أبواب رحمتك ، اللهم احملنى اليوم من أرحه من توجه إليك و أقرب من تقرب إليك و أجمع من دعاك و انتعى رضاك " ، ثم يصلى ركعتين حيث شاء و أراد من المسجد ، و إذا أراد المسكان الذى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى فيه الصلوات بالناس يأتى المبر و عن يساره تابوت موضوع فيصلى خلف التابوت فذاك مقام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإذا صلى ركعتين يتوجه إلى الروضة على تودة و سكون و وقار و فراع قلب من أمور الدنيا فيذهب إلى موضع من وحه الروضة و فى ذلك الموضع رخامة بيضاء مركة فى حائط القبر و يكون فوق رأسه قنديل معلق ' ، فإذا وقف هناك فقد وقف عند وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يقول :

(١) أى استمرار عبارة انطلاية بعد اعتراض عبارة الظهيرية بينها (٢) أما اليوم فالواحة الشريفة، يعلمها الكل .

” السلام عليك يا نبي الله ورحمة الله وبركاته ! أشهد أنك رسول الله قد بلغت الرسالة وأديت الأمانة وصحت الأمانة وجاهدت في أمر الله حتى قبض الله روحك حميدا محمودا الجزاك الله عن صغيرا وكبيرنا حير الجزاء وصلى عليك أفضل الصلاة وأركاها وأتم التحية وأملها ، اللهم احمل نبينا يوم القيامة أقرب المييم واسقنا من كأسه واررقنا من شعاعته واحملنا من رفاته يوم القيامة ، اللهم لا تحمل هذا آخر العهد بقريننا صلى الله عليه وسلم واررقنا العود إليه يادا الحلال والإحرام ويدعو لصاحبه أى نكر وعمر رضى الله عنها فيقول ” السلام عليكما “ و يسأل حاجته ويكثر الصلاة بالمدينة ما دام فيها^١ لما جاء فى الآثار ان الصلاة الواحدة فى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم تعدل ألف صلاة فيما سواه من المساحد - وما ذكرنا من الأدعية بعضها مروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعضها عن الصحابة والتابعين - رضى الله عنهم ، ويلزم قراءة كتاب الله تعالى ما دام راکما ، والتسبيح ما دام عاملا ، والدعاء ما دام غالبا .

وفى الخاتمة : روى أنه ينزل فى كل يوم تسعون ألف ملك يحضرون بالقبر إلى قيام الساعة . وفى البنايع فان كان أحد أوصى لرحل أن يسلم عنه على النبي صلى الله عليه وسلم فعله . وفى الكافي ولا حرم للمدينة ، خلافا للشافعى .

المفصل الرابع

فى بيان مواقيت الإحرام وما يلزم لمجاوزتها بغير إحرام

واعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل للحج والعمرة مواقيت ، وهى خمسة فى حديث عائشة رضى الله عنها : « ذو الحليفة »^٢ ، لأهل المدينة ، و « البجعة » ، (١) أى بكثر النوازل فى المسجد النبوى على صاحبه ألف سلام وتحية (٢) و يسمى هذا المكان فى هذا الزمان « آبار على » على قرب من المدينة المنورة بطريق مكة المكرمة .

لأهل الشام ، و أهـ القرن ، لأهل الهند ، و أهـ بلخ ، لأهل الهند . و أهـ ذات عرق ، لأهل العراق ، و قال . " من لم يمسح عليهما من غير أهلهم من أراد الحج و العمرة " - و هذا الحديث ورد في حق الآفاق . و في الهداية و فائده التائت المع عن تأخير الإحرام عنها لأنه يجوز التقدم عليها بالاتفاق .

م و الناس اصناف ثلاثة أهل الآفاق و من كان أهله في الميقات أو داخل الميقات إلا أنه في الحل دون الحرم . أهل الحرم و هم أهل مكة - و أما أهل الآفاق فالأفضل لهم الإحرام من ديرة أهلهم ، و ذكر هشام عن محمد . إذا كان الرجل أول ما يبح فبالأفضل له أن يحرم من ديرة أهله . و إن أحرقت أحرمت من ميقات مصره فهو أحسن . و ذكر الحسن بن زياد عن أبي حنيفة . إن أحرمت الرجل من مصره فهو أفضل بعد أن يملك منه في إحرامه أن لا يقع في المخطور ، و في التحريد : و قال الشافعي الإحرام من الميقات أفضل و في الحايه و قالوا سكره أن يحرم من ديرة أهله [إذا كان بين مريه و بين مكة مسافة بعيدة ، م و إذا لم يحرم الآفاق من ديرة أهله] حتى يطلع الميقات فعليه أن يحرم من الميقات . و في شرح الطحاوي : الرجل إذا لم يكن من أهل ذلك الميقات بأن كان من أهل ميقات آخر أو كان من أهل الحل أو من أهل الحرم فأراد الإحرام للحج أو العمرة لا يباح له مجاوزه إلا محرماً و صار حكمه حكم أهل ذلك الميقات ، م و أما من كان أهله في الميقات أو داخل الميقات إلى الحرم فيقاتهم إلى الحج و العمرة الحل الذي بين المواقيت ، حتى لو أخر الإحرام إلى الحرم جار لأنه جار لهم الإحرام من ديرة أهلهم ، و ما وراء الميقات إلى الحرم كشيء واحد و كان لهم التأخير إلى الحرم . و أما أهل مكة فيقاتهم للحج من ديرة أهلهم - و في الهداية : الحرم ، م : و ميقاتهم للعمرة الحل ، فيخرج الذي يريد العمرة إلى الحل من أي جانب شاء ، و أقرب الحواب التعميم عند مسجد عائشة رضي الله عنها ، و في الهداية : إلا أن التعميم أفضل لورود الآثار .

م : قال محمد بن الأصيل . أما إذا أراد الآفاق - وفي الحانية : ومن كان خارج الميقات - م . دخول مكة فينبغي له أن يحرم من الميقات بحج أو عمره سواء دخل مكة مريدا للسك أو دخلها لحاجة من الحوائج ، وفي الجامع الصغير العتاني . وعند الشافعي إنما يلزمه الإحرام إذا أراد دخول مكة للحج أو للعمرة ، أما إذا كان لأمر آخر فلا يلزمه .

و من كان أهله في الميقات أو داخل الميقات جاز له دخول مكة بغير إحرام لحاجة من الحوائج ، وكذا من كان من أهل مكة و حرج منها لحاجة له نحو الاحتطاب وما أشبهه حار له أن يدخلها بغير إحرام .

ثم إذا دخل الآفاق مكة بغير إحرام وهو لا يريد الحج ولا العمرة فعليه لدخول مكة إما حجه وإما عمره ، فإن أحرم بالحج أو العمرة من غير أن يرجع إلى الميقات فعليه دم لترك حق الميقات . وإن عاد إلى الميقات وأحرم وهدأ على وجهين : إن أحرم بحجة الإسلام أو عمره عما لزمه حرج عن مهدة ، وإن أحرم بحجة الإسلام أو عمره كانت عليه إن كان ذلك في عامه أجراه عما لزمه لدخول مكة بغير إحرام استحسانا ، وفي التجريد : وقال وهو لا يحزه ، وفي شرح الطحاوي وسقط ما وجب عليه لأجل المجاورة عندما غير أنه ينظر إن كان أحرم من الميقات لا يجب عليه الدم ، وإن كان لم يجرح إلى الميقات للإحرام وأحرم من ميقات أهل مكة وهو بمكة أو أحرم من ميقات أهل البستان^١ وهو به يجب عليه الدم لترك التلبية على الميقات ، وعذرهم لا يسقط إلا أن يوبى عما وجب عليه لأجل المجاورة ، م : وإن تحولت السنة والمسألة محالها لم يحزه عما لزمه بدخول مكة بغير إحرام ، وفي الحانية : ولا يسقط عنه الدم الذي كان واحدا عليه في العام الأول . وفي التجريد . وكذلك لو أحرم بعمرة مذبورة في السنة لم يحزه . وفي السكافي : لو جاور الميقات ثم أحرم بالحج ووقف

(١) انظر الصفحة التالية .

الفتاوى التاتارخانية (كتاب المساك - ما يلزم لمجاورة الميقات بغير إحرام) ج - ٢

بمرة جار حجه وعليه دم لترك الوقت . وفي شرح الطحاوى . ولو جاور الميقات قاصدا إلى مكة بغير إحرام مرارا فإنه يجب عليه لكل مرة إما حجة أو عمرة .
 م : وإن جاور الآفاق الميقات بغير إحرام وهو يريد الحج أو العمرة فإن عاد إلى الميقات وأحرم - وفي الحاية . ولأن - جار حجه ، م . وسقط عنه الدم ، وإن أحرم من مكانه ذلك وعاد إلى الميقات محرما - وفي الحاية قل أن يطوف بالبيت - م : فإن لم يسقط عنه الدم ، وفي الحاية . وجار حجه ، م . وإن لم يلب وجاور الميقات واشتغل بأعمال ما عقد الإحرام له - وفي التحريد أن يطوف شوطا أو يتدنى بالشوط فيستلم الحجر - في الحاية : جار حجه ولا يسقط عنه دم المجاورة ، م . وقال أبو يوسف ومحمد . إذا عاد إلى الميقات سقط عنه الدم لى أولم يلب - وفي الحاية وجار حجه ، وفي التحريد وقال زفر : لا يسقط عنه في الوحيين ، وفي الكافي وعلى هذا الخلاف إذا أحرم بعمرة بعد المجاورة مكان الحج . وفي شرح الطحاوى وإن عاد إلى ميقات آخر سوى الميقات التي جاور قبل أن يصل لإحرامه بالعمل يسقط عنه الدم عندنا ، وعوده إلى هذا الميقات وإلى ميقات آخر سواء ، وقال زفر لا يسقط ، وروى عن أبي يوسف أنه قال : ينظر إن عاد إلى ميقات يحادى الميقات الأول أو أعد سقط عنه ذلك الدم وإلا فلا ، ولولم يعد إلى الميقات ولكه أهد إحرامه بأن كانت عمرة فأهدا بمجماعه قبل أن يطوف لها أكثر طوافها أو حجة فأهدا بمجماعه قبل الوقوف بمرة سقط عنه ذلك الدم ، وكذلك إذا فاتته الحج فإنه يتحلل بالعمرة وعليه قضاء الحج وسقط عنه ذلك الدم ، وهذا عندنا ، وقال زفر . لا يسقط .

و أما أهل الحل الدين هم داخل الميقات خارج الحرم فلو أنه دخل الحرم من غير إحرام وأحرم ثم عاد فهو على العصول التي ذكرنا في الآفاق إذا جاور الميقات من غير إحرام ، وفي الخلاصة النائية . وإن خرج المكي من الحرم لحاجة ثم أحرم للحج ووقف بمرة لا شيء عليه . م قال في الجامع الصغير . مكي خرج من الحرم يريد

الفتاوى التاتارخانية (كتاب المناسك - ما يحرم على المحرم وما لا يحرم : الصيد) ج - ٢

الحج وأحرم ولم يعد إلى الحرم حتى وقف برفة عليه شاة ، وإن لم يشتغل بأعمال الحج حتى عاد إلى الحرم إن عاد مليا سقط عنه الدم بلا حلاف ، وإن عاد عبر ملي لا يسقط عنه الدم عند أبي حنيفة حلافا لهما ، وصار الكلام فيه نظير الكلام في الآفاق إذا جاور الميقات بغير إحرام .

وفي الهداية . والمتمتع إذا فرغ من عمرته ثم حرج من الحرم وأحرم بالحج ووقف برفة عليه دم ، فإن رجع إلى الحرم وأهل فيه قل أن يقف برفة فلا شيء عليه ، وهو على الخلاف الذي تقدم في الآفاق .

٤ : رجل دخل مستان بى عامر - وفي التحريد أو غيره - لحاجة فله أن يدخل مكة بغير إحرام وهو وصاحب المنزل سواء ، ومستان بى عامر ، موضع هو داخل الميقات إلا أنه خارج الحرم ، ومعنى المسألة : الآفاق إذا جاور الميقات لا يريد دخول مكة وإنما أراد موضعا آخر وراء الميقات خارج الحرم نحو مستان بى عامر وما أشبه ذلك ثم بدا له أن يدخل مكة لحاجة فله أن يدخلها بغير إحرام ، إذ لا يقصد دخول مكة وإنما يقصد مكانا آخر وراء الميقات خارج الحرم لحاجة له ثم إذا وصل إلى ذلك المكان يدخل مكة بغير إحرام ، وعن أنى يوسف أنه شرط بنية الإقامة بذلك المكان خمسة عشر يوما ، فأما إذا بوى الإقامة أقل من خمسة عشر يوما فهو ماض على سفره فلا يلتحق بأهل ذلك المكان ولا يدخل مكة بغير إحرام . وفيه أيضا : إذا حاور الميقات بغير إحرام ثم أحرم بعمره وأسدها مصى فيها ولا دم عليه لترك الوقوف .

الفصل الخامس

فما يحرم على المحرم بسبب إحرامه وما لا يحرم

هذا الفصل يشتمل على أنواع :

نوع منه في الصيد

قال الكرخى في كتابه في بيان حد الصيد : إن الصيد هو الحيوان المتوحش

الفتاوى التاريخية (كتاب الماسك - ما يحرم على المحرم وما لا يحرم : الصيد) ج - ٢

بأصل الخلقة وهو المذكور في كتاب اللغة ، وفي السعاقى : الصيد هو الممتع المتوحش بأصل الحلقة - قيد بالمنع وهو الذى يسع نفسه عن قصد إليه قوائمه الأربع أو بمخاضه ، وفيد بالمتوحش فى أصل الحلقة ليدحر فيه لحم السرور والطنى المستأنس ويخرج الإبل والعجم المتوحش .

م قال محمد صيد الحر حلال للمحرم ، وأما صيد البر فحرام على المحرم إلا ما استشهاده رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال السكر حى فى كتابه . صيد البر ما يكون مثواه وتوالده فى البر ، وصيد البحر ما يكون توالده ومثواه فى البحر ، والمعتبر هو التوالد دون الكسوة ، وفى الحاية والصفدع ليس من حيوان البر . وفى المثنى عن محمد أن كل حيوان يعيش فى الماء فهو صيد البحر ، وكل حيوان يعيش فى البر إذا خرج من الماء فهو من صيد البر .

و يستوى فى صيد البر ما لول اللحم وغير ما لول اللحم لأن الله تعالى ذكر الصيد فى آية التحريم بلام التعريف حيث قال ﴿ لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ﴾ فيتناول حكمه إلا أن البعض صار مستثنى عن التحريم ببيان رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال " خمس من العواشى يقتل فى الحل والحرم الفأرة والحية والعقرب والهدأة والكلب العقور " وفى بعض الروايات " العراب " مكان " الحية " وفى بعض الروايات " الذئب " مكان " الكلب العقور " وقيل المراد بالكلب العقور الذئب ، لأن الذئب فى معناه ، وفى السعاقى لا فرق فى الكلب بين العقور وغيره ، وفى الهداية . وعن ابن حنيفة أن الكلب العقور وغير العقور والمستأنس والمتوحش منها سواء ، وكذا الفأرة الأهلية والوحشية سواء - م . فإذا صارت هذه الأشياء مستثناة عن التحريم صارت مستثناة عن وحب الجزاء قتلها ، وبعد هذا قال

(١) آية رقم ٩٠ من سورة المائدة .

الفتاوى التافارخانية (كتاب المناسك - ما يحرم على المحرم وما لا يحرم : الصيد) ج - ٢

الشافعي : استثناء الخمس استثناء لما عداها من السباع نحو العهد والأسد والمارى والصقر
و ابن أوى ، وإدا لم يصر سائر السباع مستثناة عندنا يحج الحزاء قتلها ولا يجاور بها
الدم عدد علمائنا الثلاثة ، وقال رفر تحب قيمته مائة ما بلغت ، وفي العيون : قال
أبو حيفة : إن تعرض له شيء من صوائر الطير مثل المارى مما يمكنه دفعه عنه فقتله
عليه الحزاء . إلا أن يكون الذى تعرض له مثل السر والعقاب لا يمكن دفعه إلا
بالسلاح . وفي الحاية . وفي الصيد المملوك تحب قيمته مائة ما بلغت .

م هذا إذا قتل المحرم السبع ابتداء من غير أدى من جهته . فأما إذا قتله
سواء على أدى من جهته فلا حزاء ، وفي الهداية وقال رفر يحب . م . إراهم عن
محمد . محرم أصاب ماريا أو عقاما كفر ابتداء بالادى أو لم يتدنى ، وكذلك الطير إذا
دبحه المحرم فعليه الكفارة وإن ابتداء بالادى فى طعام أو ما أشبهه ، إلا أن يكون
طعاما له ثمس و ابتداء بالادى لمحتد لا كفارة .

قال الكرخى فى كتابه . وليس فى هوام الارص كالقنص والحافس شيء على
المحرم ، وفي السعاقى وعن أبى يوسف فى قتل القنص ، إبتان فى إحدى الروايتين
هو نوع من الفأرة ، وفي رواية جعله كاليربوع . وفي الهداية : ولا شيء فى دبح السلحفاة
لأنه من الهوام والحشرات فأشبهه الخنافس والورعات . م : وفي اليربوع والسمور -
وفي التحريد . والضرب . وفي الحاية : وإن عرس - م الكفارة إذا لم يتدنى بالادى ،
وكذلك الثعلب والفسك^٢ . وكذلك الحزير والقرد ، وفي التحريد وقال رفر :
لا شيء فى الحزير والقرد . م . قال : والميل إذا كان وحشيا فيه الحزاء - وفي
الينابيع : وقال رفر . لا شيء - م : وإن كان أهليا فلا جزاء لأنه ليس بصيد ، وذكر
فى المنتقى عن أبى حيفة الميل مطلقا وأوجب فيه الجزاء إذا لم يتدنى بالادى قال :

(١) ابن عرس دويبة تشبه الفأرة معص الشبه ، أصلم الدين مستطيل الجسم تفتك
بالدجاج ونحوها (٢) الفسك حصى من الثعالب أصغر من الثعلب .

إلا أنه لا يجاور به شاة . وعن أبي حنيفة لا شيء . في السور الأهلية والوحشية .
 وفي الحجة : عن أبي يوسف الأسد بمنزلة الكلب والذئب . وروى هشام عن محمد .
 الكفارة في السور الوحشية وفي الصب الحزاء ، وكذلك في الأرنب والعقق .
 الحزاء ، وفي الحاية : وفي العقق روايتان ، والظاهر أنه من الصيد لا من العواشق ،
 م . قال في المنتقى : هشام عن محمد . إنما أمر بقتل العراب في الحرم لأنه يقع على
 در البعير ، وقال أبو حنيفة العراب الزرع لا يسعى أن يقتله المحرم . روى مثله ابن
 سماعة عن أبي يوسف عن أبي حنيفة . وفي الحاية أما ما يأكل الزرع فهو صيد -
 م . وفي المنتقى بعد هذه المسائل لو قتل عراباً وقد ابتدأ بالآدى أو لم يتدنى فلا كفارة إن
 كان أنقع أو من السود إلى تأكل الحيف ، وإن كان صغيراً لا يأكل الحيف ويأكل الزرع
 الذي يسمى زاغ ، فلا كفارة ، وإن كان عراباً يأكل الحيف ولا يأكل الزرع فلا كفارة .
 قال الكرخي في كتابه ولا يقوم في الحزاء على الحرم إلا قيمته لحماً - ومعنى
 المسألة أن المحرم إذا قتل بارياباً صيداً لا يقوم عليه بالحزاء معلماً لأن المعتبر في الحزاء معنى
 الصيدية ، وكونه معلماً ليس من الصيدية في شيء ، وفي السعاقى . بخلاف ما إذا كان
 مملوكاً لإنسان فإن متلعه يجرم قيمته معلماً لأن وحب القيمة هناك باعتبار المسألة
 ومالته بكونه متفعلاً وذلك برداد مكنونه معلماً ، وكذلك الحمامة إذا كانت تجيء من
 موضع فهي ضمان قيمتها على المحرم لا يعتبر ذلك المعنى وفي ضمان قيمتها للمعاد يعتبر ،
 فأما إذا كانت بصورة واردة قيمتها لذلك فهي اختار ذلك في الحزاء روايتان . في
 إحدى الروايتين لا يعتبر لأنه ليس من معنى الصيدية في شيء ، وفي رواية أخرى
 يعتبر لأنه وصف ثابت بأصل الحلقة بمنزلة الحمام إذا كان مطوقاً . وفي الخاتمة : المحرم
 إذا قتل بارياباً فإنه يجب عليه قيمته معلماً بالغة ما بلغت لصاحبه وتجب عليه قيمة
 غير معلم لله تعالى ، م : قال أبو يوسف . وما لم يكن نحو النازي من النعام والحمام
 (١) العقق : طائر على شكل العراب .

والحمار الوحش عليه قيمته بالغة ما بلغت ، وكذلك ما يتخذ من البيوت من أصناف الصيود لصاحبه وغير ذلك يقوم على اللحم أو على قيمة الطيور التي تؤكل . ولو قتل ظبية حاملا تقوم في الفداء حاملا . محرم أصاب ظبيا في مدينة الإسلام وقيمتها فيها كثيرة قال أبو يوسف : يقوم عليه في الكفارة قيمة ظبي الحرم وفي الضمان لصاحبه قيمته التي يشتري بها أي مدينه الإسلام . وفي الجامع الصغير الثاني : رحل أخرج عشراء من الظباء من الحرم فولدت أولادا فماتت الأم والأولاد عليه جزاء الكل ، فإن أدى ضمان الأم ثم حدث الأولاد ثم ماتوا فليس عليه ضمان الأولاد . وفي الهداية : ولا بأس للحرم بأن يذبح الشاة والقر والبعر ، وإذا قتل طيا مستأسا عليه الجزاء . وفي المراحية . ولا بأس للحرم بأن يصطاد سمكة . م . محرم دبح نطة من بط الناس أو دجاجة فلا جزاء عليه ، قال مشايخنا ما ذكر من الحواش في الكتاب محمول على البط الذي يكون في المارل والحياص لأنه مستأس بحسه ، فاما البط الذي يطير فهو صيد يجب على المحرم الجزاء بدفعه ، وإن دبح حماما مسرولا عليه الجزاء ، وفي الهداية . خلافا لمالك ، وأراد بالمسرول الذي على قوائمه الريش ، وفي التمرید : وما استأس من الوحش وولد في القرى فهو صيد .

م : محرم قتل برغوثا أو ملة أو قملة فلا شيء عليه ، وفي الطهيرية وكذلك الزنبور ، والسرطان والصدع ليس من حيوان البر ، وفي الهداية . والمراد بالنمل النمل السوداء والصفراء التي تؤدى ، وما لا تؤدى لا يحل قتلها ولكن لا يجب الجزاء .

م : وإن قتل قملة على بطنه أطعم شيئا ، ولو كانت القملة ساقطة على الأرض فقتلها فلا شيء عليه . وفي الخلاصة الحائية : كما في البرغوث ، وقال الشامي : إن أخذهما من رأسه عليه الجزاء ، وإن أخذهما من موضع آخر فلا شيء عليه . م : ثم إن محمدا في الجامع الصغير قال في القملة . أطعم شيئا . وفي الهداية : وهذا يدل على أنه

(١) العشراء : التي مضى لحبلها عشرة أشهر أو ثمانية .

يجزىه أن يطعم مسكيا شيئا يسهل على سبيل الإباحة وإن لم يكن مشعرا ، وفي الأصل :
قال . تصدق شيء . ، وفي القدرى أوجب فيها الصدقة بكف من طعام . وفي عيون
المسائل محرم أحد قلة من رأسه . قتلها أ . ألغاما أطعم لها كسرة خبز . وإن كانت
اثنين أو ثلاثة أطعم قصة من الطعام . وإن كان كثيرا أطعم نصف صاع ، وفي الخاتمة .
وفي العشر نصف صاع ، م . وما ذكر في الجامع الصغير ، العيون بشير [إلى أنه لا يشترط]
التلبيك ويستكتفى بالإباحة وهو الأصح . ، وفي الفتاوى . محرم وقع في ثياب قتل كثير
والتي ثيابه في الشمس ليقول القمل بحر الشمس فوات القمل فعليه الجزاء نصف صاع من
حصة إذا كان القمل كثيرا ، ولو التي ثوبه ولم يقصد به قتل القمل من حر الشمس
فلا شيء عليه كما لو غسل ثيابه فوات القمل لم يدر عليه جزاء . وفي المتقى : عن محمد .
[محرم دفع ثوبه إلى حلال ليعسله قال إذا علم أنه قتل فلا فعليه الكفارة . وفي الفتاوى :]
إذا دفع المحرم ثوبه إلى حلال ليقول ما فيه من القمل فقتله كان على الأمر جزاؤه ،
وكذلك لو أشار إلى قلة فقتله المشار إليه كان على المشير جزاؤه . وفي المتقى إذا قال
المحرم دافع هذا القمل عني ، فقتل فعليه الكفارة . ، وفي البوارى ولو زرع ثوبه فوضع
في رحله أياما فوات القمل من ذلك فلا حراء عليه . وفي الحجة قال أبو بكر الإسكافي :
إذا توسع رأس المحرم فعسله فلا شيء عليه . م . وإذا قتل المحرم بعوضا أو ذبابا
أو حلما . وفي البايغ أو صباح الليل - م . فلا شيء عليه .

قد ذكرنا أن ما لا يؤكل من صيود البر لا يحاور جزائه الدم ، وأما ما يؤكل
من صيود البر يجب في جزائه قيمته بالغة ما بلغت ، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ،
ويستوى أن يكون المقتول صيدا له مثل من النعم حلقة أو لا مثل له من النعم حلقة ،
وقال محمد والشافعي ما له مثل من النعم حلقة وصورة يجب في جزائه المثل حلقة -
فيجب في النعامة بدنة ، وفي حمار الوحش بقرة ، وفي الطير شاة ، وفي الأرنب عناق ،
وكذلك قالوا فيما لا يؤكل ما له مثل من النعم حلقة يجب في جزائه المثل حلقة حتى

قالا يجب في الضع شاة . وفي الحاية . وفي اليربوع حفرة - وفي الكاى . وهي من أولاد المع ما بلغ أربعة أشهر ، وأوجب الشافعى في الحامة شاة ، وقال محمد . فيها القيمة . م . وفيها لا مثل له من العم حلقه وصورة تجم القيمة ، والمنصوص في كتاب الله تعالى المثل . بعد هذا قال محمد والشافعى : المثل حقيقة هو المثل صورة ومعنى ، والقيمة مثل معنى لا صورة فكون مجازا . ولا يصار إلى المحار إلا بعد تعدد العمل بالحقيقة ، وأوحيفة وأبو يوسف قالوا . المثل معنى وهو القيمة أريد بهذا النص فيما لا مثل له حلقه وصورة فلا يبق المثل صورة مرادا كيلا يؤدي إلى الجمع بين الحقيقة والمجاز ، وما روى عن أصحابنا في هذا الباب أنهم أوجوا المثل صورة تأويله أنهم أوجوا ذلك باعتبار القيمة لا باعتبار الصورة والأعيان ، وإذا أوجب المثل معنى وهو القيمة عد أنى خيفة وأبو يوسف مطلقا وعدهما فيما لا مثل له صورة على رواية الجامع الصغير يعتبر مكان القتل في اعتبار قيمة الصيد لا غير ، فيقوم الحكمان الصيد المقتول في المكان الذى قتل فيه إن كان الصيد يباع ويشترى في ذلك المكان ، وإن كان لا يباع ولا يشتري في ذلك المكان في أقرب الأماكن من ذلك المكان مما يباع فيه الصيد ويشترى ، والواحد يكتفى للتقويم على قصبة القياس لكن المثل ستر اتاعا للنص ، وعلى رواية الأصل اعتبر الزمان والمكان باعتبار قيمة الصيد وهو الأصح ثم إذا ظهرت قيمة الصيد يطر : إن بلغت ثم هدى كان القاتل بالخيار إن شاء أهدى بها ، وإن شاء اشترى بها طعاما وأطعم كل مسكين نصف صاع من خنطة أو صاعا من تمر أو شعير ، وإن شاء نظر كم يوجد بها من الطعام فيصوم عن كل نصف صاع يوما - وهذا قول أنى خيفة وأبو يوسف ، وقال محمد . الخيار إلى الحكير فأى نوع عياه لرمه ذلك ، والأصح قولهما ، ويجوز اختيار الصوم مع القدرة على الهدى والإطعام لأن الله تعالى ذكر بكلمة "أو" وإنها للتخيير ، وفي الحاتية : وعلى قول روى لا يجوز له الصيام مع قدرته على التكفير بالمال .

م : ثم إذا احتار الهدى دبح بمكة ، وإن دبح الهدى بالكوفة أجزأه عن الطعام ولم يجز عن الهدى ، معنى قوله : أحراه من الطعام ، إذا تصدق باللحم ، وفي الكافي : وفيه وفاء بقيمة الطعام ، وفي شرح الطحاوى . يتصدق بلحمه على الفقراء على كل فقير قيمة نصف صاع من حنطة فيجوز بدلا عن الطعام ، وفي السفناقي : ولكن بين الذين يفرق - أعى الدبح بالكوفة و الدبح بمكة - مع أن التصديق فيهما واجب فانه إذا دبح بمكة ثم سرق قبل أن يتصدق بلحمه يخرج عن عهدة الجزاء ، فأما إذا دبح بالكوفة فلا يخرج عن العهدة بسرقة المدبوح بل يبقى عليه وحوب الجزاء كما كان في الأشياء الثلاثة . م . وإن اختار الطعام و الصيام يجوز في غير مكة ، وفي الكافي : وقال الشافعي : لا يجوز الإطعام إلا في الحرم . م . وإذا احتار الهدى يهدى ما يجوز من الصحايا وهو الخدع من الضأن إذا كان عطيا . وفي الطحاوى و الخدع هو الذى أتت عليه ستة أشهر ، م . والمثنى من غيره ، وفي الهداية و قال محمد و الشافعي : تحزى صغار النعم فيه ، وعند أبي حنيفة و أن يوسف يجوز الصغار على وجه الإطعام ، يعنى إذا تصدق ، وفي الحاشية : بأن بلغت قيمة المقتول حملا أو عاقا ، ولا يجوز الحمل والعاق في الهدى . وفي الهداية : وإذا وقع الاختيار على الطعام يقوم المتلف بالطعام عندما ، وإذا اشترى بالقيمة طعاما تصدق على كل مسكين نصف صاع من بر أو صاعا من شعير أو تمر ، ولا يجوز أن يطعم مسكيا أقل من ذلك ، وفي شرح الطحاوى : و الصوم يجوز متابعا و متفرقا . م . وإذا احتار الهدى وصل عنه شيء نحو أن قتل شيئا تزيد قيمته على قيمة شاة ولا تلغ قيمة بدنة أو بقرة فالزيادة على قيمة شاة لا تبلغ قيمة شاة أخرى فهو في الزيادة محذور : إن شاء صرفها إلى الطعام ، وإن شاء صرفها إلى الصوم . وإن احتار الصوم قوم المقتول طعاما و صام عن كل نصف صاع حطة يوما ، وإن [فضل من الطعام أقل من نصف صاع كان غنيرا إن شاء] صام يوما ، وإن شاء أخرج طعاما ، وفي السفناقي : و كذلك إن كان الواحد دون طعام مسكين يطعم قدر الواجب بأن

المتاوى التاتارخانية) كتاب المناسك - ما يحرم على المحرم وما لا يحرم: الجراحة) ج - ٢

قتل يربوعا أو عصعورا ولم تبلغ قيمته إلا مدا من الحطة يطعم ذلك القدر أو يصوم يوما كاملا ، م . والعائد والحاطق في قتل الصيد سواء ، والمملوك والمباح في ذلك سواء ، وفي الهداية . والمتدنى والعائد سواء .

م : ولا يحل أكل الصيد الذي ذبحه المحرم ، وفي شرح الطحاوى : المحرم إذا ذبح صيدا أو رمى صيدا فقتله أو أرسل كلبه أو ناريه المعلم فقتله فلا يحل أكله وعليه حزاؤه ، وتكون ديبخته ميتة عدما ، وعند الشافعى يحل أكله للحلال . وفي النوارل سئل أبو يوسف عن رجل محرم بغير صيدا فقتل الصيد صيدا آخر ومات الأول من ذلك ؟ قال هو صامس لهما جميعا .

م : فإذا أدى المحرم الحزاء ثم أكل منه صم قيمة ما أكل عد أي حبيبه ، وعدهما لا يلزمه شيء إلا الاستعمار ، وفي شرح الطحاوى ولو أكل قبل أن يؤدي حراؤه فإنه يدخل صما ما أكل في الجراء وعليه حزاء واحد . م . وأحموا على أنه لو أكل منه محرم آخر أو أكل منه حلال أنه لا يلزمه سوى الاستعمار شيء .

ولو أصاب الحلال صيدا في الحل و ذبحه لا بأس للمحرم أن يأكله - وفي الهداية : إذا لم يدل المحرم عليه ولا أمره بصيده ، حلالا لمالك فيما إذا اصطاده لأجل المحرم . وفي شرح الطحاوى : ولو ذبح الأهل كالدجاج والبط ونحو ذلك مما ليس بوحش فلا بأس بأكله ، وفي الكافي . ولو ذبح الحلال صيد المحرم فادى حزاؤه ثم أكل منه لا يلزمه شيء آخر - م . هذا هو بيان حكم قتل الصيد ، حشا إلى

حكم الجراحة

قال محمد في الأصل : المحرم إذا حرج صيدا وإن علم بموته بعد الحراة فعليه الحراء ، وهذا ظاهر ، وإن علم أنه برئ من الجراحة فهو على وجهين فإذا لم يبق للحراة أثر فلا شيء عليه ، هذا قول أبي حنيفة ومحمد ، وأما قول أبي يوسف : يلزمه صدقة

ما عتار ما أُرسل من الألم إلى الصيد ، وهذا الاختلاف طير احتلافهم في الصيد المملوك إذا حرقه إنسان ورثى من الجراحة على وجه لا يبق لها أثر ، وأما إذا بقي لها أثر ضمن القصاص عدا . وفي الهداية ولو حرق صيدا أو تنف شعره أو قطع عضوا منه ضمن ما قصه اعتارا للعض بالكل ، ولو تنف ريش طائر أو قطع قوائم صيد أو كسر حاحه نخرج من أن يكون بمنعها أو قوائمه عليه قيمة كاملة . م . وإذا غاب عنه ولم يعلم أنه مات بعد الجراحة أو ورثى فالقياس أن يلزمه انفصال لا غير كما في الصيد المملوك ، وفي الاستحسان يلزمه جميع قيمة الصيد . بشر عن أن يوسف محرم ضرب عين صيد فابيضت عينه ثم ذهب اليأس ، أو تنف ريش صيد ثم بدت عليه طعام يتصدق به وفي الحاية . ولو قطع المحرم س صيد أو تنف شعره فعاد لا شيء عليه على قول أن حيفة وفي الولوالجية - ولو جرح صيدا أو تنف شعره ثم كفر عنه ثم مات أحرته الكفارة التي أداها ، ولو حرقه فكفر عنه ثم رماه بعد ذلك فقتله عليه كفارة أخرى . ولو كفر بعد الحرح قل الرء ثم رثى ثم قتله تلزمه كفارة أخرى - كذا هاها . . في الكافي . حلال حرح صيد الحرم ثم اردادت قيمته سعر أو بدن مات من الجراحة ضمن نقصان الجراحة و قيمته يوم مات ، وإن انتقصت قيمته سعر ثم مات ضمن قيمته يوم حرح ، ولو أدى الحراه ثم اردادت قيمته في الحرم بسعر أو بدن ثم مات من الجراحة ضمن الريادة كما قل التكفير . محرم حرح صيدا في الحل ثم حل من الإحرام فزاد سعرا أو بدنا ضمن القصاص و قيمته كاملة مات أولا ، وإن هدى قبل الريادة لا يصمها لأنه لما حل وهدى صار العمل بمحوا ، فإن كان محرما بعد ضمن الريادة بعد الهداء ، ولو كان الصيد في يده فهدى ثم مات ضمن قيمته مستقلة يوم مات . حلال حرح صيد الحرم ولم يخرجه عن الصيدية و حرح حلال آخر مثل ذلك و مات منها فعلى الأول ما قصه حرحه وهو صحيح ، وعلى الثاني ما قصه جرحه وهو حرجح وما بقى من قيمته فعملها نقصاه ، فإن قطع الأول يده أو رحله

الفتاوى التاتارخانية (كتاب المناسك - ما يحرم على المحرم وما لا يحرم : الجراحة) ج - ٢

فاخرجه من الصيدية ثم قطع الآخر يده أو رحله يصمم الأول قيمته كاملة مات أو لا ،
و ضمن الثانى ما نقصه بقطعه ، فان مات صمم الثانى نصف قيمته و به الجنائتان ،
[ولو قتل الثانى أو فقأ عينه صمم كل قيمته و به الجناية الأولى ، ولو حرقه الأول
غير مستهلك و الثانى قطع يده أو رحله و مات مهما صمم الأول] ما نقصته جنايته
صحيحا و نصف قيمته و به الجنائتان ، و صمم الثانى قيمته و به الحرح الأول مات أو لا ،
و كذا لو جرح محرم صيدا غير مستهلك ثم جرحه محرم آخر مثله فمات صمم الأول
كل قيمته و به الحرح الثانى ، و الثانى كل قيمته و به الحرح الأول ، و هذا عين
ما مر إلا أنه يجب هاهنا كمال القيمة .

م . محرم شوى يصم صيد فعليه الجزاء ، قالوا هذا إذا لم يسكن البيض مدرا ،
أما إذا كان مدرا فلا شيء عليه ، و كذا لو كسرها فعليه الجزاء ، و فى السفناني :
و قال مالك يصم عشر قيمة ما يجرح منه و هو أحد قولى الشافعى ، لأنه أتلف
ما هو معرض أن يصير حيوانا فيجب أن يصم عشر قيمة ما يجرح منه كمن صرب
بطن امرأة حرة فألقت حينئذ ميتا أنه يلزمه مثل عشر دية الأم ، واحتج أصحابنا بما
روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال فى المحرم يكسر بيض صيد أن عليه
قيمتها ، م : فان كان فيها فرح ميت لم يعلم أنه كان ميتا قبل الكسر فلا شيء
عليه ، وإن علم أنه كان حيا قبل الكسر فعليه قيمته ، وإن لم يعلم أنه كان حيا أو ميتا فعليه
قيمتها استحسانا احتياطا . و كذا إذا صرب بطن طيبة فطرحت حينئذ ميتا ثم ماتت
فعليه جراؤها جميعا . و فى الهداية : و من كسر يصم معامه فعليه قيمته . م . و إذا
حلب لبن صيد يلزمه الجزاء قيمته . و فى الجامع الصغير العتاني : و كذا إذا أحد فرح
صيد فعليه القيمة . م : و إذا شوى حرادة فعليه الجزاء و قد صح عن عمر
أنه قال " ثمرة خير من حرادة " فإذا أدى قيمة البيض و الجراد ملكه بأداء الضمان ،
و لو أنه باع هذه الأشياء بعد ذلك جاز و لكن يكره ، و لا بأس للشترى أن ينتفع به

من حيث التناول ، بخلاف البائع فانه لا يحل له .

و في شرح الطحاوى ولو أحرم و في يده صيد عليه أن يرسله ، فان أرسله ثم وحده في يد آخر بعد ما حل فهو أولى به . و في الكافي : إذا أحد المحرم صيدا ثم أرسله وأخذه غيره فحل لا يسترد منه ، ولو أحد صيدا بعد الإحرام فانه لم يملكه و عليه إرساله ، و في الهداية . فان مانعه بعد ما أدخله في الحرم رد البيع فيه إن كان قائما ، وإن كان فائتا فعليه الجزاء ، و كذلك بيع المحرم الصيد من محرم أو حلال . و من أحرم و في يده أو في قفص معه صيد فليس عليه أن يرسله ، و قال الشافعي عليه أن يرسله ، ولو أرسله في مفارة فهو على ملكه . و لا معتبر بقاء الملك ، و قيل . إذا كان القفص في يده لزمه إرساله لكن على وجه لا يصيح . فان أصاب حلال صيدا ثم أحرم فأرسله من يده غيره يضمن عد أي حنيفة . و قال لا يضمن . و إن أصاب محرم صيدا فأرسله من يده غيره فلا ضمان عليه بالاتفاق . و في التحريد : و إذا اصطاد المحرم صيدا فأرسله محرم من يده فلا شيء على المرسل ، [لو قتله في يده فعلى] المحرم الحراء بالاصطياد و يرجع بذلك [على القاتل ، و قال زهرى لا يرجع] ، و في شرح الطحاوى . و إن كان القاتل حلالا في الحل عليه جزاء و لكن يرجع الآخذ على القاتل بما ضمن ، و كذلك إذا كان القاتل غير مخاطب كالصبي و المجنون و الكافر فلا يجب الجزاء لله تعالى عليهم و لكن يرجع عليه بما ضمن ، و لو قتل في يده بهيمة صار كأنه مات حتف أمه فيجب عليه الجزاء و لا يرجع على أحد بذلك . و في البوارى . سأل هبيرة بن الحسن بن زياد عن رجل أحرم بالحرم و معه غلام حلال و معه طير في قفص ؟ قال . لا بأس به ، و لو أنه أحد القفص ثم دفع إلى علامه عليه أن يخل سبيله و لا يحل له إمساكه و لا دفعه . و إن كان القاتل للصيد قاربا فعليه الجزاءان ، و في الهداية . و كل شيء فعله القارن بما ذكرنا ان به دما على المهرد فعليه دمان : دم لحجته و دم لعمرته - و قال الشافعي . عليه دم واحد - قال : إلا أن يتجاوز

المقات غير محرم بالعمرة أو الحج فيلزمه دم واحد ، خلافا لؤفر .

م : نوع آخر

هو في معنى قتل الصيد

و هو الدلالة على الصيد

كما يحرم على المحرم قتل الصيد يحرم عليه الدلالة على الصيد ، إذا ثبت أن الدلالة في معنى القتل يتعلق بها من الجزاء ما يتعلق بالقتل ، وفي الكافي . والقياس أن لا يجب الجزاء على الدال وبه أخذ الشافعي ، ويستوى في ذلك العائد والنامي

م : المحرم إذا دل حلالا على صيد وقله الحلال فلا يسمى للدال أن يأكل منه وإن حل من إحرامه ، وكذلك غيره من المحرمين ، ولا بأس للحلال أن يأكل ، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، غير أن الدلالة إما تعمل بأربعة شرائط ، أحدها : أن يتصل بها القتل - وفي السعاقى : حتى لو املت الصيد ثم أحذه بعد ذلك فقتله فلا شيء على الدال ، م . والثانية : أن لا يكون المدلول عالما بمكان الصيد - وفي الكافي : حتى لو كان عالما لا يجب الجزاء على الدال ، م . الثالثة : أن يصدقه المدلول على دلالته ويتبع أثره ، أما إذا كده في دلالته ولم يتبع أثره حتى دله آخر فصدقه واتبع أثره فقتله فلا جزاء على الدال الأول ، والرابعة : أن يأخذ المدلول الصيد والدال محرم - وفي الكافي : حتى إذا حل الدال من إحرامه قبل أن يأخذ المدلول الصيد فلا جرم على الدال . م : ومسائل الدال أقسام ، أحدها : محرم دل محرما على صيد فقتله المدلول فعلى كل واحد منهما جزاء كامل ، والثاني : محرم دل حلالا فقتله المدلول فعلى الدال قيمته - وفي الإسيجابي : وقال الشافعي : لا يجب عليه الجزاء ، م : ولا شيء على الحلال ، والثالث : حلال دل محرما على صيد والحلال في الحرم فقتل المحرم الصيد فليس على الدال الجزاء في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وهكذا ذكر في المجرى عن أبي حنيفة رحمه الله ، وقال في الماروني : على الحلال نصف قيمته .

محرم رأى صيدا في موضع لا يقدر عليه فدل محرمًا آخر على الطريق إليه فذهب فقتله كان على الدال الجزاء . وكذلك لو أن محرمًا رأى صيدا فدخل غارا وأقبل رجل يطلبه فدله المحرم على باب الغار فأخذه و قتله فعلى المحرم جزاؤه . وكذا لو رأى محرم صيدا في موضع لا يقدر عليه بوجه من الوجوه إلا أن يرميه شيء فدله محرم على قوس وشاب ودفع ذلك إليه فرماه و قتله فعلى كل واحد منهما الحزاء . وفي البيانيات : فان دل المحرم رجلا على صيد فقال ، كذبت ، فدل عليه آخر فقتله فالجزاء على الثاني . م : محرم استعار من محرم سكينًا ليذبح صيدا له فأعاره فدبح به الصيد فلا جزاء على صاحب السكين . وفي السير . إن عليه الجزاء ، قال اللطفي ما ذكر في الأصل محمول على ما إذا كان المستعير يقدر على دبحه بغيره ، أما إذا لم يقدر على دبحه بغيره يضمن كما ذكر في السير . وفي الأصل : لو أمر المحرم محرمًا بقتل الصيد ودله عليه فأمر الثاني ثالثًا بقتله فقتله فعلى كل واحد منهم جزاء كامل ولو أحر محرم محرمًا آخر بصيد لم يره حتى أحره محرم آخر فلم يصدق الأول ولم يكده ثم طلب الصيد و قتله كان على كل واحد الجزاء . ولو أرسل محرم محرمًا إلى محرم فقال ، قل له إن فلانا يقول لك . في هذا الموضع صيد ، فذهب فقتله فعلى الرسول والمرسل والقاتل على كل واحد قيمة الصيد ، وإن كان المرسل إليه يراه ويعلم به فلا شيء على أحد ، إلا على القاتل فان عليه الجزاء . ولو أن محرمًا أشار إلى صيد فقال لرجل ، خذ ذلك الصيد من وكره ، وهو يرى صيدا واحدا - يسمى المشير - فاضل ذلك الرجل وأخذ ذلك الصيد وصيدا آخر كان في الوكر فان على الأمر الجزاء في الذي أمر فيه ، ولا شيء عليه في الآخر ، ذكره هشام عن أبي يوسف رحمه الله . وذكر هشام أيضا عن محمد رحمه الله في محرم أشار إلى جراد رأها ولم يكونوا رأوها إلا من دلالاته وأخذهما فعلى الدال بكل حرادة تمر ، إلا أن يبلغ ذلك دما فعليه دم .

م : نوع منه في المحرم يضطر إلى ميتة وصيد

قال أبو يوسف : يذبح الصيد ويكفر ، وبه أحد الراى ، وقال أبو حنيفة ومحمد وروى رحمهم الله : يأكل الميتة ويدع الصيد لأن في أكل الصيد ارتكاب محظورين : ارتكاب الذبح وارتكاب أكل الميتة لأنه ميتة حكما . وإن اضطر إلى ميتة وإلى صيد دبحه محرم آخر على قول أبي حنيفة ومحمد يأكل الصيد ولا يأكل الميتة . وفي الحائية : ولو اضطر لإنسان في أكل ميتة وصيد دبحه محرم يتناول أيهما شاء ، وفي السفاقي : وقال الشافعي : يحل ما دبحه المحرم لغيره . م . وإن وجد صيدا حيا ولحم الكلب أكل لحم الكلب وترك الصيد . وإن وجد صيدا ومال مسلم دبح الصيد ولا يأخذ مال المسلم ، لأن الصيد حرام حقا لله تعالى ، ومال المسلم حرام حقا لله تعالى وللعباد وكان التزجيج لحق العبد . وإن وجد لحم إنسان وصيدا يذبح الصيد ولا يأكل لحم إنسان استحسانا . وفي الحائية . وعن محمد . أن الصيد أولى من لحم الحزير . وعن بعض أصحابنا . من وجد طعام الغير لا يباح له الميتة ، وهكذا عن ابن سماعة وبشر : أن الغصب أولى من الميتة ، وبه أخذ الطحاوى ، وقال السرخسى : هو بالخيار . وفي الحجة : إذا اضطر المحرم إلى أكل السم فقتله فعليه الجزاء .

م : نوع آخر في المحرم شارك غيره في قتل الصيد

إذا اشترك محرمان في قتل صيد فعلى كل واحد منهما قيمة كاملة ، وفي الكافي : وقال الشافعي : عليهما حزاء واحد ، م . وإن كان الصيد مملوكا للآدمي ، وكذلك الحواث فيما يعود إلى حق الله تعالى ، ويصرف إلى الفقراء ويعرمان قيمة واحدة للمالك . وفي الخائية : ولو اشترى المحرم من محرم صيدا هلك عند الثاني يضمن البائع والمشتري كل واحد منهما قيمته . م : محرم أحد صيدا وقتله محرم آخر في يده فعلى كل واحد منهما الجزاء ثم الآخذ يرجع على القاتل بما صم ، وفي الهداية : وقال زفر : لا يرجع .

نوع منه في لبس المخيط

قال محمد بن الأصيل: ولا يلبس المحرم قيصا ولا قباء ولا سراويل ولا قلنسوة ولا خفين، وما ذكر من الخواب في القباء محمول على ما إذا وضعه على مسكبه وأدخل يديه في كفيه ورره أو لم يزره، فأما إذا وضع على مسكبه ولم يدخل يديه في كفيه ولم يزره فلا بأس به عندما، وفي الكافي. وقال زهير إن أدخل مسكبه ولم يدخل يديه في كفيه ينجس الدم. وفي الحاشية. ولا يشد طيلسانه بالزر أو بالخلخال لأنه يشبه المخيط، وفي شرح الطحاوي وإن رره يوما كاملا عليه الدم - م: والحاصل أن المحرم ممنوع عن لبس المخيط على الوحة المعتاد حتى لو أترر بالسراويل أو ارتدى بالقميص أو اتشح به بأن أدخله تحت يده اليمنى وألقاه على كتفه اليسرى فلا بأس به، وفي الكافي. وقال الشافعي: إن لم يجد المنزر فلبس السراويل لا شيء عليه. م: ويكره للمحرم أن يتزر الطيلسان عليه، وكذا يكره له إذا أترر أن يعقد على إزاره [فإن يعصب حسده إلا لعله ويكره أن يفعل ذلك من غير علة ولا شيء عليه ويكره] يحمل ويحمله، وفي الذخيرة. ومع هذا إذا فعل ذلك فلا شيء عليه. وفي التحرير. وإذا لم يجد الإزار فتق السراويل، فإن لبسه ولم يهتفه عليه دم. وفي شرح الطحاوي. فإن لم يجد رداء فلا بأس بأن يشق قيصه ويرتدى به. ولا بأس بلبسه الصيدلة (٩) م. ولا يلبس الجورين كما لا يلبس الخفين، وإذا لم يجد نعلين وله حمان فطعمها أسفل من الكعبين - وتفسير الكعب هنا: العظم المرتفع في وسط القدم عند مفصل الشراك.

وإذا لبس المحرم المخيط على الوحة المعتاد يوما إلى الليل عليه دم، وإن كان أقل من ذلك عليه صدقة - وسر الكرحى الصدقة هاهنا فقال: صف صاع من بر، قال: وكذلك كل صدقة في الإحرام غير مقدرة بتفسيرها هذا، إلا في قتل القمل (١) الطيلسان: كساء مدور أحصر لا أسفل له لحته من صوف يلبسه الخواص من العلماء والمشايع.

الفتاوى التاتارخانية (كتاب المناسك - ما يحرم على المحرم وما لا يحرم : لبس الخيط) ج - ٢

والجراد . وفى المتقى : إذا لبس قيصا أكثر اليوم فعليه دم فى قول أبى حنيفة الأول ، ثم رجع وقال : حتى يكون كاملا و هو قول محمد ، وعن محمد : إذا لبس بعض اليوم فأنى أرى أن أحكم عليه من الدم مقدار لسه بعض اليوم . وفى شرح الطحاوى : فإن لسه نصف يوم فعليه قيمة نصف الشاة على هذا القياس ، وعن أبى يوسف : إذا لبس قيصا أكثر من نصف يوم أو أكثر من نصف ليلة فعليه دم ، وفى الهداية وقال الشافعى : يجب الدم بنفس اللبس .

وإن لبس ما لا يحل لسه من المحيط يوما أو أكثر لصورة . وفى الطهريّة
كحوف الهلاك من البرد أو المرح أو لبس السلاح لأجل المقاتلة - م . فعليه أى
الكفارات شاء وذلك إما السك أو الصوم أو الصدقة . فإن احتار السك دبح فى
الحرم ، وإن اختار الصوم صام ثلاثة أيام فى أى مكان شاء . وإن احتار الصدقة تصدق
ثلاثة أصوع حطة على ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع . والأفضل أن يتصدق
على فقراء مكة ، ولو تصدق على غير فقراء مكة حار ، وقال الشافعى . لا يجزيه إلا فى
الحرم ، وإن أطعم الطعام بالإحاحة جار عند أبى يوسف ، وعند محمد لا يجوز ، وقيل قول
أبى حنيفة كقول محمد . وإن لبس ما لا يحل لسه من غير ضرورة أراق بذلك دما ،
فإن لم يجد صام ثلاثة أيام - وفى اليباع . والداكر والناسى فى محظورات الإحرام
سواء . م . وإن اضطر إلى لبس قيص فلبس قيصين فعليه الكفارة ، وفى الدحيّة :
فعليه كفارة الضرورة - وهذا هو الأصل فى حسن هذه المسائل أن الريادة فى موضع
الضرورة لا تعتبر حناية متدأة بل يحمل الكل للضرورة ، والزيادة فى غير موضع الضرورة
تعتبر جنابة متدأة ، م . حتى أنه لو اضطر إلى لبس قيص فلبس قيصا ولبس معه عمامة
أو قلنسوة فعليه دم فى لبس العمامة والقلنسوة ، وفى لبس القميص يخير فى الكفارات
أن يختار أى ذلك شاء . وإن اضطر إلى لبس قيص فلبسه فلما مضى بعض اليوم ذهبت
الضرورة فتركه عليه حتى مضى يوم أو يومان فما دام فى شك من الضرورة فذلك من

الفتاوى التاريخية (كتاب المناسك - ما يحرم على المحرم وما لا يحرم : لبس المخيط) ج - ٢

الضرورة وليس عليه إلا كفارة الضرورة، وإذا جاء اليقين أن الضرورة قد ذهبت عنه من قبل دواء طيب بعد ذلك فعليه كفارتان - ذكر هذه الجملة عيسى بن أمان عن محمد -
وفي السفناني: ولو لبس المحرم اللباس كله من القميص والسراويل والقباء والخفين يوما كاملا لزمه دم واحد لأن هذه الخنابات من جنس واحد فصارت كجناية واحدة، وكذا لو دام أياما وكان يزرعه بالليل ما لم يعزم على تركه . المحرم إذا لبس قميصه أو حته بالنهار وزرعه بالليل للوم ولسه من العدم ولم يعزم على ترك اللباس إنما يزرعه لأجل اللوم فعليه كفارة واحدة . ومن هذا الجنس . إذا لبس مخيطا للضرورة أياما وكان يزرع بالليل للاستغناء من ذلك فهذا كله حاية واحدة . بخلاف ما إذا زرع لزوال الضرورة ثم اضطر إليه بعد ذلك ولسه فانه يلزمه كفارة أخرى ، [وهو نظير ما لو داوى قرحة بدواء طيب كان عليه كفارة واحدة ما لم يبرأ ، فإذا برأ ثم حرحت قرحة أخرى فداها بالطيب كان عليه كفارة أخرى] . وفي التحريد . وكذلك لو أن رجلا به مرض يحتاج إلى اللباس بالليل لدفع البرد فجعل بلبسه ليلا ويرعه هارا هذا لبس واحد . وفي الولوالجية . ولو لبس صبي أحرم عنه أهوه قميصا لم يلزمه شيء . م . إذا كان المحرم يحرم يوما وتركه الحمى يوما إن عرف ذلك وكان يلبس في يوم الحمى وترك اللبس في اليوم الآخر فعليه كفارة واحدة ما لم تذهب تلك الحمى وتأتيه حمى أخرى . وكذلك المحرم إذا عرض له غدر واحتاج إلى لبس السلاح من الدرع وما أشبه ذلك لمقاتلتهم ثم تفرقوا فزع ثم عادوا فلبس ثانيا وثالثا فعليه في ذلك كله كفارة واحدة حتى يذهب العدو ويأتيه العدو آخر . ولو لبس قميصا يوما أو أكثر من غير ضرورة وأراق لذلك دما ثم ترك القميص عليه بعد ما كفر أياما كثيرة فعليه كفارة أخرى . ولو أحرم وعليه محيط فتركه على نفسه يوما أو أكثر فعليه الكفارة .

ولا يغسل المحرم رأسه ولا وجهه، وفي الهداية: وقال الشافعي . يجوز للرجل تغطية الوجه . م : والمحرم لا تعطي وجهها، وإن فعلت ذلك إن كان يوما إلى الليل

الفتاوى التاتارخانية (كتاب المناسك - ما يحرم على المحرم وما لا يحرم : الجماع) ج - ٢

عليها دم ، وإن كان أقل من ذلك عليها صدقة . وفي البنائيع : وفي الأقل من يوم
يقسم الدم على ساعات اللبس ، وعن أنى يوسف : يطعمه نصف صاع من بر .
م : وكذا إذا غطى ربع [رأسه يوما فصاعدا عليه دم ، وإن كان أقل من ذلك عليه]
صدقة - هكذا ذكر في المشهور ، وعن محمد أنه قال : لا يحب الدم حتى يغطي الأكثر
من الرأس ، والصحيح ما ذكر في المشهور ، وفي الهداية : وعن أنى يوسف أنه يعتبر
أكثر الرأس اعتسارا للحقيقة . م . ولو حمل المحرم شيئا على رأسه فإن كان شيئا من
حسن ما لا يغطي به الرأس كالطست والإجانة - وفي الظهيرية : والعدل من بر - م : فلا شيء
عليه ، وإن كان من حسن ما يغطي به الرأس من الثياب عليه الحزاء . وإن استطل
المحرم بمسطاط فلا بأس به ، وكذلك إذا دخل تحت ستر الكعبة حتى غطاه والستر
لا يصيب رأسه ولا وجهه لا بأس به ، وإن كان يصيب رأسه ووجهه كرهت له ذلك
لمكان التعطية ، ، في الهداية : وقال مالك يكره أن يستطل بالمسطاط ويحوه .
ولا بأس بأن يستطل بالبيت والمحمل .

وفي الحاية : ولا بأس بأن يشد الهيمان والمنطقة على نفسه - وفي الهداية :
وقال مالك . يكره إذا كان في الهيمان نفقة غيره . خ . ولا يكره لبس الخز والقصب
إذا لم يكن مخيطا . وعن أنى يوسف . لا ينبغي للمحرم أن يتوسد ثوبا مصوعا بالزعفران ،
ولا ينام عليه . وفي شرح الطحاوى : ولا بأس بلبس الحاتم ، ولا بأس بأن يعصب
جسده لعة ، ويكره إن فعل ذلك من غير علة ولا شيء عليه . ويكره أن يعصب
رأسه ووجهه بغير علة ، ولو فعل ذلك يوما كاملا عليه صدقة . وفي الحاية : ولا بأس
للمحرم أن يعطى أديه أو من لحيته ما دون الدق ، ولا يمسك على أفقه ثوبا ، ولا بأس
بأن يضع يده على أمه ، ولا يعطى فاه ولا ذقنه ولا عارضيه . م : وإن كان المحرم
دائما يغطي رأسه ووجهه بثوب يوما كاملا عليه دم .

نوع منه في الجماع

الجماع حرام على المحرم بالنص ، فإن جامع فإن كان مفردا بالهيج إن كان جامع

قبل الوقوف بعرفة فسد حجه وعليه دم تكفيه الشاة، وفي التجريد قال الشافعي: تلزمه بدنة، وفي السفناني: الجماع في المرح وبما دون الفرج سواء، م. وعليه المضى في فاسده يفعل جميع ما يفعل في الحج الصحيح ويحذف عما يجنب في الحج الصحيح وعليه الحج من قابل.

وفي الهداية: وليس عليه أن يبارق امرأته في قضاء ما أفسده خلافا لما لك إذا خرجا من بيتهما، ولزور: إذا أحرم، وللشافعي: إذا انتهيا إلى المكان الذي جامعها فيه، وفي السفناني: والمراد بالمعارقة أن يأخذ كل واحد منهما في طريق غير طريق صاحبه.

وفي الزاد: ومن جامع ناسيا كان كمن جامع عامدا، ويستوى فيه اليوم والليظة والطوع والإكراه والبائع وغير البائع والعاقل والمعتوه، كل ذلك يفسده، وهذا عندنا، وفي الهداية. وقال الشافعي: جامع الناسي غير مفسد للحج وكذا الخلاف في جامع النائمة والمكرهة. وفي شرح الطحاوي: ولا ترجع المرأة بما لزمها على المكروه من ذلك لأن ذلك شيء لزمها بينها وبين الله تعالى غير مجبور، كرحل أكرهه على الذر فإنه يلزمه فاذا أدى ما يدر فانه لا يرجع به على المكروه، وكذلك هاهنا.

م: وإن كان جامع ثانيا قبل الوقوف بعرفة فعليه شاة أخرى في قول أبي حنيفة وأبي يوسف، وقال محمد: تكفيه كفارة واحدة إلا أن يكون كمرع الأول فتلزمه كفارة أخرى، فإن جامع في مجلس واحد مرتين تكفيه كفارة واحدة بلا خلاف، وفي شرح الطحاوي: ولو جامع مرة بعد أخرى على وجه الرض والإحلال لا يلزمه ذلك أكثر من دم واحد سواء كان في مجلس واحد أو في مجالس مختلفة. م: وإن جامع بعد الوقوف بعرفة لا يفسد حجه وعليه جزور فإن جامع جماعا آخر فعليه شاة مع الجزور، فإن كان الجماع الثاني على وجه الرض فلا دم عليه للثاني، وفي شرح الطحاوي: ولو جامعها مرة أخرى فإنه يطر: إن كان في مجلس واحد لا تجب عليه إلا بدنة

واحدة ، وإن كان في مجلسين تحب عليه بدنة للاول وشاة للثاني في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، وقال محمد : إن دمج البدنة للاول يحب للثاني شاة وإلا فلا .
وعند الشافعي : إذا جامع امرأة بعد الوقوف قل أن يرمى حمرة العقبة فسد حجه ،
وبعد الرمي لا يفسد . وفي الهداية : وإن جامع بعد الحلق فعليه شاة . وفي شرح الطحاوي : ولو جامع بعد ما طاف طواف الزيارة كله أو أكثره لا شيء عليه . ولو جامع بعد ما طاف ثلاثة أشواط تحب بدنة وحجه تام . م . وإن جامع وكان معردا بالعمره وإن كان جامع قبل الطواف فسدت عمرته ومضى في فاسدها وعليه عمره مكائها وعليه دم تجزيه الشاة . وإن جامع بعد الطواف لا تفسد عمرته [وعليه دم تجزيه الشاة ، وكذلك إذا جامع بعد ما طاف لعمرته أربعة أشواط لا تفسد عمرته] - وفي الحاية وعليه شاة ،
وفي الهداية : وقال الشافعي . تفسد عمرته وعليه بدنة . وفي الحاية ومن جامع قبل أن يطوف أربعة أشواط أفسدها ومضى فيها وقصاها وعليه شاة وكفارتها دون كفارة لإفساد الحج . وفي شرح الطحاوي : وإن جامع بعد الطواف والسعي قبل الحلق فلا تفسد عمرته وعليه دم . وإن جامع بعد الحلق فلا شيء عليه . وفي الولوالجية :
وإن جامع المعتمر مرة بعد أخرى في مجلسين فعليه شاتان ، وكذا لو جامع بعد الفراع من السعي .

م : وإن كان قاربا وجامع قبل أن يطوف لعمرته - وفي شرح الطحاوي .
أو بعد ما طاف لها ثلاثة أشواط - فسدت عمرته وحجه ويمضي فيها وعليه دمان وعليه حجة من قابل وعمره وسقط عنه دم القران ، وإن جامع بعد ما طاف لعمرته قبل الوقوف فسد حجه ولم تفسد عمرته وعليه دمان وعليه قضاء الحج من قابل وسقط عنه دم القران ، وكذلك إذا جامع بعد ما طاف لعمرته أربعة أشواط - وفي شرح الطحاوي :
وبعد ما طاف لها وسعى قبل الوقوف بعرفة - فسد حجه ولا تفسد عمرته وعليه دمان أحدهما لإحرام العمره والثاني لإحرام الحج وعليه إتمامها على المساد وعليه قضاء الحج

ولا يجب عليه قضاء العمرة وسقط عنه دم القران . م . وإن جامع بعد ما وقف برفة
وفى التجريد . قل الحلق لا يمسد حجه ولا عمرته وعليه حذور لحجته وشاة لعمرته ولزمه دم
القران . وفى شرح الطحاوى . ولو جامع مرة أخرى فانه ينظر : إن كان فى المجلس
الأول فلا شىء . عليه غير ذلك ، وإن كان فى مجلس آخر فعليه لمجلس آخر دمان
ويجزئه شاتان . ولو جامعها أول مرة بعد الحلق قل طواف الزيارة تجب عليه بدة
وشاة . ولو جامع بعد ما طاف طواف الزيارة كله أو أكثره فلا شىء . عليه ، إلا إذا
طاف طواف الزيارة قل الحلق والتقصير فعليه شاتان .

م : وإن كان متمتعاً فانه لم يسق الهدى مع حسه فالحواب فيه كالجواب فى
المهرد بالحج والمهرد بالعمرة ، وإن ساق الهدى مع نفسه فهو والقارن سواء . ولم يرد
بهذه التسوية التسوية فى حق جميع الأحكام ، ألا ترى أن القارن إذا جامع قبل أن
يطوف لعمرته فسد حجه وعمرته ، والمتنع إذا جامع قبل أن يطوف لعمرته تفسد
عمرته لا غير ، وإنما أراد به التسوية فى حق بعض الأحكام وهو سقوط دم المتعة
متى جامع قبل الطواف لعمرته أو قبل الوقوف برفة ، ولزوم الدمين متى جامع
قل الوقوف برفة .

و الوطى فى الدر لا يمسد الحج ولا العمرة فى إحدى الروايتين عن أنى حيفة ،
وفى رواية أخرى يفسد - وفى التجريد : وهو قولهما . م . وإذا أتى بهيمة لا يفسد
حجه ولا عمرته أزل أو لم يزل ، غير أنه إن أزل فعليه الدم ، وإن لم يزل فلا شىء .
عليه . وإذا جامع فيما دون العرج وأزل أو لم يزل أو قبل شهوة أو لمس بشهوة
وأزل أو لم يزل لا يمسد حجه ، وفى التجريد . وعليه شاة ، وفى الخلاصة : وفى
الجماع فيما دون العرج لا يفسد فى إحدى الروايتين عن أنى حيفة ، وفى رواية أخرى
عه : يفسد ، وهو قولهما ، وفى الهداية : وعن الشافى أنه إنما يمسد لإحرامه فى جميع
ذلك إذا أزل .

العتوى التاتارخاية (كتاب المناسك - ما يحرم على المحرم وما لا يحرم : الحلق) ج - ٢

وفي شرح الطحاوى : ولو عاقها بشهوة يجب عليه الدم أنزل أو لم ينزل .
وفي الجامع الصغير الحسامى . وإن لمس فأمى فعليه دم ، وفي الأصل لم يشترط في
اللمس الإنماء فصار في المسألة روايتان . م : بشر عن أبى يوسف : محرم قبل امرأته
شهوة فعليه دم ، وإن اشتبهت هى فعليها دم أيضا ، وإن لم تشته فلا شيء عليها ،
ولو قلها بغير شهوة فلا شيء عليه . ولو نظر إلى فرج امرأة بشهوة وأمى ذكر في
الجامع الصغير أنه لا شيء عليه - وفي شرح الطحاوى : سوى الفسل ، وفي الهداية :
و كما لو تسكر فأمى . م : الحسن بن زياد عن أبى حنيفة : إذا نظر إلى فرج امرأته
شهوة فعليه دم . وفي الحاية . المرأة في الجماع بمنزلة الرجل . م : وإن جومعت المرأة
مكرهة أو نائمة - وفي السعناقي : أو مجنونة أو صغيرة - م : أو كان الجماع صيبا أو مجنونا ،
وفي السعناقي : محرما أو حلالا . فعليه الدم : تصدحتها عددا ، ولا تصد عند
الشافعى . وفي التجريد : وروى عن محمد بن فليس جامع وهو فائت الحج يمضى وعليه
دم وقضاء .

نوع منه في حلق الشعر وقلم الأظافر

يجب أن يعلم بأن حلق الشعر وقلم الأظافر حرام على المحرم ، قال محمد بن الجامع
الصغير عن أبى حنيفة : محرم حلق موضع المحام فعليه دم ، وقال أبو يوسف ومحمد :
عليه صدقة . ولو حلق الإبطين أو حلق أحدهما فعليه دم ، وكذلك إذا تنف أو أطلى
بنورة . ولو حلق الرقة كلها فعليه دم . وفي شرح الطحاوى : ولو حلق من أحد الإبطين
أكثره تيمم عليه الصدقة - وفي السكاكى : ذكر في الإبطين التنف في الأصل والحلق في الجامع
الصغير ، يدل أنه لا حرمة في الحلق وإن كانت السنة هى التنف والعمل بالسنة أحق .
م : وإذا حلق من رأسه أو لحيته ثلثا أو ربعا فعليه دم ، وفي شرح الطحاوى
ذكر الطحاوى ماها اختلاف فقال : في قول أبى حنيفة إذا حلق ربع رأسه يجب عليه
الدم ، وفي قولها لا يجب حتى يخلق أكثر رأسه ، وفي ظاهر الرواية لم يذكر الاختلاف ،

الصناعات التآثرغانية (كتاب المناسك - ما يحرم على المحرم وما لا يحرم : الحلق) ج - ٢

و فى الغلاصة الحائية : وقال أبو يوسف و محمد : إن حلق جميع الرأس يلزمه الدم ، وإن حلق أقل من الكل فعليه الصدقة و هو قول مالك ، وقال الشافعى : يجب الدم وإن حلق ثلاث شعرات .

و فى السنن : ذكر فى الفوائد الظهيرية أن حلق اللحية متعارف فان الأكاسرة يستعملون حلق اللحية لشحماهم ، و كذلك بعض القضاة يفعلون ذلك على ما ذكره شمس الأئمة السرخسى فى ادب القاصى أن قاصيا سمع هذا الحديث " من حمل على القضاء فقد دبح منير سكين " فقال كيف يدبح الإنسان غير سكين ؟ ثم إنه دعا الحلاق ليسوى لحيته فجعل الحلاق يحلق تحت لحيته إذ عطس القاصى فألقى موسى رأسه بين يديه . فلما كانت اللحية مقصودة بالحلق فى بعض الناس ألحقت اللحية بالرأس احتياطا لإيجاب الكفارة فى المناسك . م . وإذا أخذ ثلث لحيته أو رأسه فعليه دم ، ذكر فى الأصل لمط . الواحد ، و إنه متناول الحلق و التقصير . وفى الهداية : فان حلق أقل من ربع رأسه أو لحيته فعليه صدقة ، و قال مالك : لا يجب إلا بحلق الكل . وفى الحائية : وفى حلق اللحية و تفها دم ، حلقها هو أو غيره .

م : و إن أحد من شاربه فعليه حكومة عدل . وفى الحائية : يطعم مسكيا - م : و معنى حكومة عدل ، أنه يطر أن هذا المأخوذ كم يكون من ربع اللحية فتجب عليه الصدقة بقدر ذلك ، حتى أنه إذا كان قدر ربع اللحية يلزمه ربع قيمة الشاة بتصدق بها ، و لو حلق الشارب كله يلزمه الدم ، كذا روى عن أبى حنيفة ، و به أخذ بعض المشايخ ، وقال شمس الأئمة السرخسى و الأصمح عدى أنه لا يلزمه الدم بل تكفيه الصدقة ، وفى السنن : و من رواية الجامع الصغير . و إن أحد الشارب كله عليه حكومة عدل .

م : و إذا حلق عضوا كاملا فعليه الدم . و إن حلق بعضه فعليه الصدقة ، و أراد به الفخذ و الساق و الإبط - وفى الهداية . و الصدر - م : دون الرأس و اللحية فقد ذكرنا أن بحلق ربع الرأس و اللحية يجب الدم ، وفى السنن : و هذا يخالف لما ذكر

الفتاوى التاتارخانية (كتاب المناسك - ما يحرم على المحرم وما لا يحرم : الحلق) ج - ٢

في المبسوط بعد ذكر حلق الرأس ، ثم الأصل بعد هذا أنه متى حلق عضوا مقصودا بالحلق من بدنه قبل أن التحلل فعليه دم ، وإن حلق ما ليس بمقصود فعليه صدقة ، ثم قال : وبما ليس بمقصود : حلق شعر الصدر و الساق ، وبما هو مقصود : حلق الرأس و الإبطين ، ولم يذكر الخلاف فيه .

وفي المتن . إذا تنف المحرم من إبطه و هو كثير الشعر قدر ثلث أو ربع فعليه دم ، وإن كان إبطه قليل الشعر تنف كله أو أكثره فعليه دم ، وإن تنف الأقل منه أطعم لذلك نصف صاع - وفي كل موضع قلنا بوجوب الصدقة لا ينقص عن طعام مسكين نصف صاع من حطة ، و قد مر هذا . ولو حلق رأس حلال أو أخذ من شارب حلال شيئا - وفي الجامع الصغير العتابي : أو قلم أظافر غيره - م : أطعم ما شاء عدنا خلافا للشافعي ، وعلى هذا الخلاف إذا حلق رأس محرم أو أخذ من شارب محرم يجب على المحلوق رأسه إذا كان محرما بالإنجاء ، وفي السعناقي : وحاصله أن أمر الحالق والمحلوق لا يخلو إما أن يكون كلاهما محرمين ، أو كلاهما حلالين ، أو الحالق محرما والمحلوق حلالا ، أو على العكس ؛ في كل الصور على الحالق صدقة إلا أن يكون حلالا . وفي التجريد : ولو أخذ المحرم شعر محرم أو ظفره فعليه صدقة ، وكذا إذا حلق حلالا ، وقال الشافعي . لا شيء عليه . وفي الخاتمة : وفي حلق العانة دم إن كان الشعر كثيرا .

وإن تنف من رأسه أو من أنفه أو من لحيته شعرات في كل شعرة كف من الطعام . وفي الظهيرية : ولا يحك رأسه - هذا إذا كان على رأسه أذى أو شعر يخاف إذا حكه حكا شديدا يزول أذى رأسه ويتأثر شعر رأسه ، فإن لم يكن فلا بأس بالحك ، وفي الخاتمة : وإذا حك رأسه يحك برق ، روى الحسن بن زياد عن أبي حيفة أنه يحكه يطون الأصابع كيلا يؤذي شيئا من هوام رأسه ولا يتأثر شعره . وفي الملتقط : ولا بأس للحرم أن يحك جسده أذى أو لم يدم ، م : وإذا ألبس المحرم محرما

المتاوى التاتارخانية (كتاب المناسك - ما يحرم على المحرم وما لا يحرم : الحلق) ج - ٢

أو حلا لا محيطاً أو طيه طيب فلا شيء عليه بالإجماع ، وكذلك إذا قتل قملة على غيره لا يلزمه شيء . وفى الأصل : حلق المحرم رأسه بغير عذر أراق دماً ، فإن لم يجد حمام ثلاثة أيام - وفى الخاتمة : حلق فى الحرم أو فى غيره فى قول أبى حنيفة ومحمد ، وقال أبو يوسف . فى غير الحرم لا شيء عليه ، ٢ : وإن فعل ذلك بعد تخير بين الكفارات الثلاث على ما مر .

فى المتقى : هشام عن محمد : إذا سقط من شعر رأس المحرم أو لحية عند وصوله ثلاث شعرات فعليه كف من طعام ، قال : وإن كان قدر حزة فعليه دم - قال هشام : قلت لمحمد : ما قدر الجزء ؟ قال : قدر العشر من شعر اللحية أو الرأس . وبه أيضاً : إذا جبر العمد المحرم فاحترق بعض شعر يده فعليه الدم إذا عتق . وبه أيضاً : أبو سليمان عن محمد : رجل جهد ' وهو حاج لحلق رأسه قل أن يرى الجفرة فلا شيء عليه . وبه أيضاً : إذا حلق رأسه وأحد من لحيته ثلثاً أو رباعاً فإن فعل ذلك فى مقام واحد فعليه دم واحد ، وإن فعل كل شيء من ذلك فى مقام فعليه فى كل شيء . من ذلك دم ، وهذا قول أبى حنيفة وأبى يوسف ، وقال محمد : المقام والمقامات على السواء ، وإن حلق رأسه فأراق لذلك دماً وهو فى مقام واحد ثم حلق لحيته أو شاربه فعليه دم آخر بلا خلاف .

الحسن بن زياد فى كتاب الاختلاف فيمن أحر الحلق حتى مضت أيام النحر فعليه دم ، وكذلك القارن والمتمتع إذا أحرأ الذبح حتى مضت أيام النحر . وفى الاسييجاني : المحرم بالعمرة أو بالحج إذا حرج من الحرم فحلق هناك أو قصر فعليه دم فى قول أبى حنيفة ، وفى قول أبى يوسف لا شيء عليه .

وفى شرح الطحاوى . وليس للمحرم أن يقص أطافيره قبل الحلق ، ٢ : إذا قلم المحرم جميع أطافيره فعليه دم واحد ، وإن قلم أطراف كف فعليه دم ، وإن قلم أقل كف فعليه صدقة ، وفى التجريد لكل ظفر نصف صاع ، وقال زفر : إذا قص

(١) وفى النسخ : رجل حر أهل - كذا .

ثلاثة أظافر عليه دم ، وإن قلم من كل كف أربعاً ففعله طعام ، وفي شرح الطحاوى :
 فى كل ظفر نصف صاع من ر إلا إذا بلغ قيمة الطعام دما فينقص منه ما شاء ، وعند
 محمد يجب الدم . م : و إذا قلم الأظفار كلها فى مجلس متفرقة بأن قلم أظفار يد واحدة
 ثم قلم أظافر اليد الأخرى فى مجلس آخر ثم قلم أظافر إحدى الرجلين فى مجلس آخر
 ثم قلم أظافر الرجل الأخرى فى مجلس آخر ما كان حين قلم أظافر إحدى اليدين
 كفر ثم قلم أظافر اليد الأخرى لزمه كفارة أخرى ، وعلى هذا حكم الرجلين ، وإن
 لم يكفر حتى قص الأظافر كلها فعليه دم واحد فى قول محمد ، وقال محمد : إذا قلم حصة
 أظافر من يد واحدة أو يدين أو يد ورجل فعليه دم ، وعند أبى حنيفة وأبى يوسف
 لكل فعل دم . وفى شرح الطحاوى : لو قلم حصة أظافيره من الأضواء الأربعة المتفرقة
 فعلى قولها عليه الصدقة لكل ظفر نصف صاع من حطة ، وعلى قول محمد عليه الدم .
 ولو أصاب أذى من ظفر فقص أظافيره فعليه أى الكفارات شاء . م : وإن انكسر
 ظفر المحرم واقطع منه شظيه - وفى الظهيرية . وصار محال لا يثبت - فقلعه فلا شيء عليه .
 الحسن بن مالك عن أبى حنيفة : إذا قص أصبغا واحدا فعليه طعام مسكين - وفى السراجية :
 نصف صاع من ر ، م : وقال أبو يوسف فى ذلك قضية من طعام . المحرم إذا قلم
 أظافر حلال أو محرم أطعم ما شاء عندما ، وعلى المقلوم أظافيره الدم إذا كان محرما .
 وفى الخاتمة : ولا بأس للحرم أن يحتجم أو يقتصد أو يجبر الكسر أو يمتتن ،
 لأن ذلك كله ليس من محظورات الإحرام ، وفى المضمرات : ويجب عليه غسل
 المهاجم - يعنى موضع الحجامة من البدن .

نوع منه فى الدهن والتطيب والخضاب

يجب أن يعلم بأن المحرم ممنوع عن استعمال الدهن والطيب ، وفى السعاقى : الطيب
 عبارة عن عين له رائحة طيبة ، وبهذين المعنيين وقع الاحتراز عن ثم الطيب . يجب أن

(١) كذا فى النسخ ، وصاحب أبى حنيفة هو الحسن بن زياد القزوينى .

يُعلم بأن المحرم ممنوع عن استعمال الدهن والطيب ، م : فإذا استعمل الطيب فإن كان كثيراً فاحشاً فيه الدم ، وإن كان قليلاً فيه الصدقة ، واختلف المشايخ في الحد العاصل بين القليل والكثير ، وإنما اختلفوا لاختلاف عبارات محمد ، ففي بعض المواضع حمل حد الكثرة عضواً كثيراً فقال محمد : إذا حضب الرجل لحية أو رأسه بالخناء أو خضبت المرأة يدها أو رأسها بالخناء فيه الدم ، وفي بعض المواضع حمل حد الكثرة في نفس الطيب فقال : إذا اكتحل المحرم بكحل فيه الطيب تكفيه الصدقة ما لم يجعل ذلك مراراً ، فإذا فعل ذلك مراراً فله الدم . وفي الخائفة : ولا بأس بأن يكتحل بكحل ليس فيه طيب ، وإن اكتحل بكحل فيه طيب مرة أو مرتين عليه الدم في قول أبي حنيفة . وفي الولوالجية : وإن كان في الكحل طيب عليه صدقة إلا أن يفعل ذلك مراراً كثيرة فله دم ، وكذا لو داوى جرحه بدواء فيه الطيب لما قلنا في الاكتحال ، ولو ظهر به جرح آخر دواؤه ولم يبرأ الأول كأنه حرق واحد في الكفارة ، ولو ربط جرحه وربط عليه حرقاً لم يلزمه شيء ، وكذلك لو نزع ضرره إذا اشتكى أو احتجم أو اغتسل أو دخل الحمام لأن هذه الأشياء ليست من محظورات الإحرام . م . وقال في المحرم : إذا مس الطيب أو استلم الحجر فأصاب يده خلوق : إن كان ما أصابه كثيراً فله دم ، وبعض المشايخ اعتبروا الكثرة بالعضو الكبير . وفي الدخيرة : نحو العخذ والساق . م : قالوا : إذا طيب ربع الساق أو الفخذ يلزمه الدم ، وإن كان أقل من ذلك تلزمه الصدقة ، والشيخ الإمام أبو جعفر اعتبر القلة والكثرة في نفس الطيب فقال : إن كان الطيب في نفسه بحيث يستكثره الناس ككفين من ماء الورد وككف من المسك أو الغالية فهو كثير ، وما لا فلا ، قال الشيخ الإمام : إن كان الطيب في نفسه قليلاً إلا أنه طيب عضواً كاملاً فإنه يكون كثيراً ، أو تكون المرة في هذه الحالة للعضو ، وإن كان الطيب في نفسه كثيراً لا يعتبر العضو ، وكأنه سلك به طريق الاجتهاد احتياطاً . وفي الخائفة : وإن كان التطيب في أعضاء متفرقة فإنه يجمع ذلك كله فإن بلغ عضواً كاملاً يجب عليه

الفتاوى التاتارخانية (كتاب المناسك - ما يحرم على المحرم وما لا يحرم : الطيب والحضاب) ح - ٢ -

الدم ، وإن كان دون عضو يجب عليه الصدقة ، ولو طيب الاعضاء كلها تكفى لها شاة واحدة ، ولو كان كل عضو فى مجلس على حدة فعلى الاختلاف الذى مر فى الجماع .
م : وإن مس طيبا إن لم يلتزق بيده شيء منه فلا شيء عليه ، وإن لزق بيده شيء منه إن كان كثيرا يلزمه الدم ، وإن كان قليلا لا وتكفيه الصدقة . وفى الراد : وقال الشافعى : فى القليل والكثير يجب الدم . وفى المنتقى : إبراهيم عن محمد إذا أصاب المحرم طيبا فعليه دم ، قلت : فإين القميص والطيب فرق فإن لس القميص لا يجب الدم حتى يكون أكثر اليوم ؟ قال : إن الطيب تعلق به ، فقلت . وإن اغتسل من ساعته ؟ قال : وإن اغتسل من ساعته . هشام عن محمد : حلق البيت أو حلق الغير إذا أصاب ثوب المحرم غسله ولا شيء عليه وإن كان كثيرا ، وإن أصاب جسده منه كثير فعليه دم . قال فى الأصل . والوسمة ليس بطيب إذ ليس لها رائحة مستلذة ، وفى شرح الطحاوى : إلا إذا حاف أن تقتل الدواب أطعم شيئا . والحاء طيب ، وفى النخاية : وكذا القسط ، وفى اليبايع والقسط والحاء طيب فى قول أنى يوسف . وذكر فى المنتقى إذا حصب بالوسمة فعليه دم فى قياس قول أنى حيفة ، وفى قول أنى يوسف عليه طعام . وفيه أيضا : الحسن عن أبى حيفة . إذا خضب رأسه بالوسمة يطعم نصف صاع مسكينا ، وفى الهداية . ولو خضب رأسه بالوسمة لا شيء عليه ، وعن أنى يوسف : إذا خضب رأسه بالوسمة لأجل الصداع فعليه الجزاء باعتبار أنه يغلف رأسه وهذا صحيح . م . ابن سماعة عن أبى يوسف : إذا طيب المحرم شاربه كله فعليه دم ، وكذلك مثل موضع الشارب من اللحية والرأس ، وأما الجسد فإذا أصابه شيء كثير فعليه دم ، وإن كان يسيرا فعليه طعام ، وإن لم يوقت فى الجسد شيئا . وفيه أيضا : هشام عن محمد إذا مس طيبا كثيرا يجب عليه الدم فأراق لذلك دما ثم ترك الطيب على حاله يجب عليه لأجل ترك الطيب دم آخر ، ولا يشبه هذا الذى تطيب قبل أن يحرم ثم أحرم وترك الطيب عليه مد إحرامه لا يكون عليه شيء . وفيه أيضا :

الحسن عن أن حيفة: إذا أحرم في إرار أو في رداء وفيه طيب أو دهن ووجد فيه ريح فإن كان كثيرا فاحشا قدر شر في شر مكث عليه ساعة أطعم كذلك مسكينا نصف صاع.

ويكره للحرم أن يشم الريحان والطيب والثمار الطيبة. كذا روى عن ابن عمر رضى الله عنهما، ولكن لا يلزمه بالشئ^١ - وفي الكافي: خلافا للشافعي.

م: ولو أكل زعفرانا من غير أن يكون في الطعام إن كان كثيرا فعليه دم، وإن جعل الزعفران في الطعام وطبخ وأكل فلا شيء عليه، وإن جعل في طعام لم تمسه النار كالمالح فلا بأس به، إلا أن يكون الزعفران هو الغالب فيحتد يلزمه الدم اعتبارا للغالب.

وفي التجريد: ولو جعل الطيب في طعام قد طبخ وعيَّره فلا شيء عليه في أكله، وإن لم يطبخ كره ذلك إذا كانت ريحه موجودة ولا شيء عليه. وفي النخاية: ولو جعل المالح الذي فيه طيب في طعام قد طبخ وتغير وأكله لا شيء عليه، وإن لم يطبخ وريحه توحد منه يكره ذلك ولا شيء. ولو دخل بيتا قد أحمر فيه واتصل ثوبه شيء من ذلك لا شيء عليه. وفي الكافي: وإن أكل طيبا كثيرا بأن الترقى ما كثره يجب الدم، وعند أبي يوسف وعمر لا يجب شيء، وإن أكل طيبا قليلا تحب الصدقة، وعند محمد مقتدر بالدم.

م: فإذا خضب الرجل رأسه ولحيته بالحناء فعليه الدم، هكذا ذكر في الأصل وجمع بين الرأس واللحية في إيجاب الدم، وفي الجامع الصغير أفرد الرأس بالذكر وبإيجاب الدم، وتبين بما ذكر في الجامع الصغير أن كل واحد منهما مضمون بالدم.

ثم المسألة على وجهين: إن خضب رأسه بالمائع منه حتى لم يصر ملبدا رأسه يلزمه دم واحد، وإن خضب رأسه بغير المائع يلزمه دمان: دم للطيب، ودم لتغطية الرأس.

(١) وسيدكر نهاية هذا الفصل من الحجة: ولا بأس للحرم بشم الرياحين - الخ

محرم ادهن رأسه بزيت قل أن يخلق أو يقصر فإن كانت الزيت قد ألقى فيه شيء من الطيب ففيه الدم [بالإجماع - وفي شرح الطحاوى: إذا بلغ عضوا كاملا - م: و إن كان الزيت خالصا لم يكن فيه شيء من الطيب فيه الدم] عند أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: فيه الصدقة، وفي الهداية: وقال الشافعي: إن استعمله في الشعر عليه الدم، وإن استعمله في غيره فلا شيء عليه . م: قال الشيخ الإمام: وهذا إذا استكثر منه، فأما إذا قل عليه الصدقة بالإجماع . وفي البايغ: ولو ادهن بدهن الورد أو الحبري أو بدهن البان عليه دم . م: لو داوى جرحه أو شقوق رجله بدهن ليس فيه طيب فلا شيء عليه، [وهكذا لو ادهن بشحم أو سمن - وفي شرح الطحاوى: أو باله - فلا شيء عليه]، وفي الهداية: خلاف ما إذا داوى بالمسك وما أشبهه . وفي شرح الطحاوى: ولو أنه ادهن بدهن فإنه يطهر إن كان الدهن كدهن البنفسج والزيت^١ والياسمين وسائر الأدهان التي فيها الطيب يجب عليه الدم إذا بلع عضوا كاملا، وإن كان غير مطبوخ وغير مطيب عليه الدم أيضا في قول أبي حنيفة، وقالوا: يجب عليه الصدقة .

م: ولو غسل رأسه ولحيته بالخطمي عليه الدم عند أبي حنيفة، وعندهما عليه الصدقة، وفي شرح الطحاوى: روى عن أبي يوسف روايتان أحريان، إحداهما: لا شيء عليه وجعل بمنزلة الاستياك، وروى عنه أنه قال: يجب عليه دم، وقيل: بأن الاختلاف في خطمي العراة . وأجمعوا أنه لو غسله بالخرص^٢ أو بالصابون أو بالماء القراح فلا شيء عليه . م: هشام عن محمد لو غسل المحرم يده بأشنان فيه طيب فإن كان إذا نظروا إليه قالوا: هذا أشنان، ففيه الصدقة، وإن قالوا: هو طيب، عليه الدم .

(١) ألبان: شجر من صيلة النابتات ذو أوراق طويلة مركبة، أبيض الزهر، يستخرج منه نوع من الزيت (٢) الزنبق: نبات من صيلة الرمقيات وهرته من أجل الأزهار و تقوح منها رائحة ذكية (٣) الخرص: الأشنان .

وعنه أيضا . لا بأس بأن يأكل المحرم الریت ودهن السمسم و أن یقطر فی أذنه الریت و یستعط به . قال فی الآمالی : و لا یثم البنسج و الخیری ، و فی الحجة : و لا بأس بثم الرياحین و أكل القرص المزغر ، و إن اصفر فیه منه تصدق شیء .
و الله أعلم بالصواب .

م : الفصل السادس

فی صید الحرم و شجره و حشیشه و حکم أهل مكة

أما حکم الصید فنقول . قتل صید الحرم حرام ، إلا ما استثناءه رسول الله صلی الله علیه و سلم فی قوله ” خمس من العواشق “ و فی الخایة لا یباح قتل صید الحرم و لا تغیره ، م : فان قتله حلال علیه حزاء و یجوز فیه الإطعام ، فادأ أراد القاتل إخراج الطعام من قیمته قوته ثم أخرج لكل فقیر نصف صاع من حطة أو صاعا من شعیر . و لا یجوز فیه الصوم عدما ، و هو مذهب عثمان رضى الله عنه ، و فی الظهیریة : ذکر الناطقی : ما لزم المحرمین لله تبارک و تعالی یسقط بالصوم ، و ما لزم لحق الحرم لا یسقط ، ففی قطع شجر الحرم لا یجوز فیه الصیام حلالا کان أو محرما ، و کل ما اضطر المحرم إلى فعله من محظورات إحرامه من حلق رأسه اللادی أو لیس یخبط للبرد فانه یجوز إسقاط هذه العرامة عن نفسه بالصوم ، و عن أبی یوسف : ما فعله المحرم من محظورات إحرامه عن ضرورة لا یلعب دما لم یجز الصیام .

م : و أما الهدی فقد ذکر القدوری أن فیه روایتین ، فی رواية لا یجوز ، و فی رواية یجوز ، و ذکر شیخ الإسلام أن فی طاهر رواية أصحابنا یجوز ، و فی عبر رواية الأصول لا یجوز - و صورة الهدی فی هذا الباب أن یشترى قيمة الصید هدیا و یذبحها و یتصدق بلحمها علی الفقراء ، و قد مر الحسب ریاد فی مناسک فقال : ینظر إن کان فی لحمه و فاء قیمته حیا جاز ، و إن لم یسکن فیه أن یتصدق بتمام القيمة و یجزیه ، قال الشیخ أبو العباس الناطقی : ذکر شیخنا أبو عبد الله الجرجانی فی مسائل أصحابنا و روى عن

أبي حنيفة كما صره الحسن، قال و كان يقول في الدرس إن كان قيمة الهدى عند الذبح قدر قيمة الصيد ثم نقصت بالذبح قيمته عن قيمة الصيد جاز ولا شيء عليه للنقصان في ظاهر رواية الأصل، وإن كان محرما و احتار الهدى إن كان عند الذبح قيمة الهدى حيا قدر قيمة الصيد المقتول لا شيء عليه من النقصان، وإن كان أقل منها فمحمها و عليه تمام القيمة، وما دبح جاز بقدره و الزيادة يتصدق بها على الفقراء دراهم أو طعاما أو صام بقدره، و إذا احتار الهدى دبحه في الحرم، [ولو دبح خارج الحرم] يحرمه إلا أنه إذا سرق لحمه بعد الذبح و قد كان الذبح في الحرم فليس عليه بدله، وإن كان الذبح خارج الحرم فعليه بدله إذا سرق - هكذا ذكر الناطقي في أحاسنه .

و إذا قتل المحرم صيد الحرم لا يجب عليه لأجل الحرم شيء و يجب عليه ما يجب على المحرم - و في الحاية هذا استحسان، و في القياس يلزمه قيمتان . و إذا اشترك حلالان في قتل صيد الحرم فعليهما جزاء واحد، و كذلك إذا اشتركا في قطع شجر الحرم، و في التحريد و إن كانوا جماعة قسم الضمان بينهم على عددهم، و في الحاية: و إن ضربه أحدهما ثم صر به الآخر كان على كل واحد منهما ما نقصه صر به ثم على كل واحد منهما نصف قيمته مضروبا بصريين . م . و لو اشترك حلال و محرم في قتل صيد الحرم فعلى المحرم جزاء كامل و هو جميع القيمة و على الحلال النصف، و في التجريد: و إن كان القاتل مع الحلال من لا يجب عليه الجزاء من كافر أو صبي . على الحلال ما ينحصر من القيمة، و في الحاية: و لو كان شريك المحرم صيدا أو كافرا لا شيء على الصبي و الكافر، و على المحرم جزاء كامل . و في شرح الطحاوي: و لو أن حلالا و قاربا قتل صيدا في الحرم فعلى الحلال نصف الجزاء و على القارن جزاءان . و لو أن حلالا و مفردا و قارنا اشتركوا في قتل صيد فعلى الحلال ثلث الجزاء و على المفرد جزاء كامل و على القارن جزاءان، و في الكافي: فإن بدأ الحلال ثم المفرد ثم القارن فسات ضمن الحلال نقصان جنايته صحيحا و ثلث قيمته و به ثلاث جراحات، [و ضمن المفرد ما نقصه

حرقه بمحروحا بالجرح الأول و قيمته و ه ثلاث حراحات] و صمى القارن ما قصه حرقه و هو محروح محرقين و قيمتين و ه الحراحات الثلاثة - و لو كانت الأولى قطع يد و الثانية فقط العينين صمى الحلال قيمته صحيحا ، و المبرد قيمته و ه الجرح الأول و القارن قيمتين و به الجائتان الأوليان . م . و إذا أخذ حلال صيدا في الحرم و قتله حلال آخر في يده فعلى كل واحد منهما جزاء كامل - و فى التجريد : و يرجع الآحد على القاتل بما ضمن . و فى الحائية : حلال دل محرما أو حلالا على صيد الحرم لا شيء على الدال عندنا .

م : و إدارى صيدا على غصن الشجرة فى الحرم و أصلها فى الحل أو فى الحرم لم ينظر إلى أصلها ، و إنما ينظر إلى موضع الصيد . فان كان فى الحل فلا جزاء عليه ، و إن كان فى الحرم فعليه الجزاء . و لورمى صيدا بمضغه فى الحل و بعضه فى الحرم فالعرة لقوائمه . و فى الحائية . و إن كان الصيد مأثما و قوائمه فى الحل و الباقي فى الحرم لا يحل أحده لأن قراره فى اليوم لا يكون على القوائم . م . و لو كان بعض القوائم فى الحل و البعض فى الحرم رجع جابب الحرم احتياطا - و هذا إذا لم يكن الصيد قائما فان كان قائما و قوائمه فى الحل و رأسه فى الحرم [هو صيد الحل ، و لو كان على العكس] هو صيد الحرم . و فى شرح الطحاوى : و لو كان الصيد مضطجعا غير قائم فليس له أن يقتله إذا كان شيء منه فى الحرم ، و لو حصل أحد الطرفين فى الحرم إما الرامى و إما المرمى يجب عليه الجزاء ، و لو حلا الطرفان عن الحرم غير أن يجري السهم فى الحرم فلا شيء عليه إذا قتله و هو حلال ، و كذلك السارى و الكلب إذا أرسلهما ، و فى الولوالجية : و لورمى و هما فى الحل فدخل الصيد الحرم بعد ما حرقه مات فيه لم يكن عليه جزاؤه و بكره أكله .

و فى الكافى . حلال رمى من الحرم صيد حل ضمن ، حلالا لزوم ، م : و إذا أرسل الحل حلال كله على صيد فى الحل فاتبه الكلب و أحذه فى الحرم لم يكن على المرسل شيء .

ولكن لا يؤكل الصيد، والحل يتعلق بالذكاة و الذكاة محل الكلب غير أن محل الكلب صار مضاعفا إلى المرسل باعتبار الإرسال، فاعلة في حق إيجاب الضمان حالة الإرسال و في حق الحل حالة الأكل عملا بالشبهين جميعا . ولورمى الحلل إلى الصيد في الحل فدخل الصيد الحرم وأصابه السهم في الحرم لا يلزمه الجزاء، وفي الخاتمة : وقال محمد : عليه الجزاء في قول أبي حنيفة فيما أعلم .

م : حلال أخرج عزا من الحرم فولدت في يده أولاداً ثم ماتت هي وأولادها عليه جزاء الكل، فإن أدى جزاء الأم فولدت بعد ذلك لم يسكن عليه ضمان الولد . وفي الكافي : حلال أخرج ظلية من الحرم وحسب عليه الرد والإرسال، فإن لم يعمل ضمن الجزاء، فإن ولدت أو رادت في البدن أو الشعر بعد ما أرسل في الحل فأتا ضمن الولد والزيادة، فإن أدى الجزاء ثم ولدت أو رادت لم يصح الولد والزيادة، ولو باعها بعد ما أخرجها من الحرم جاز ويكره، وكذا لو دبح يحمل أكلها، فإن رادت في بدن أو شعر أو ولدت في يد المشتري ثم ماتا ضمن المائع الزيادة والولد قبل التكفير لا بعده . وفي الخاتمة : ولو دبح هذا الصيد قبل التكفير أو بعده كره أكله تنزهاً، ولو استعان بشمه في الجزاء كان له ذلك، ويجوز به الانتفاع للمشتري . ولو أرسل في الحرم كلباً على ذئب وأصاب صيدا أو صعب شكة للدئب و وقع فيه صيد لا شيء عليه .

وفي الكافي . محرم وحلال قتل صيد الحرم ضربة ضمن المحرم قيمته والحلال صعبها، ولو قتلاه بضرتين معاً ضمن كل واحد منهما ما قصه صر به صحيحاً لأنه حين ضرب كان المحل صحيحاً، ثم ضمن المحرم قيمته مضروباً بضرتين [و الحلل نصف قيمته مضروباً ضربتين] . ولو بدأ الحلل ثم المحرم ضمن ما قصته جراحته صحيحاً والمحرم ما قصه حرحه وبه الأول، فإن مات ضمن الحلل نصف قيمته وبه حايان والمحرم كل قيمته وبه جانيان، ولو كان الأول استهلاكاً ضمن الأول قيمته صحيحاً للاتلاف حكماً .

م: وأما حكم الشجر

فنقول: قطع شجر الحرم حرام - واعلم بأن شجر الحرم أنواع أربعة، ثلاث منها يحل قطعها والانتفاع بها من غير حرام، وواحدة منها لا يحل قطعها ولا الانتفاع بها، وإذا قطعها رحل عليه الجراء .

بيان الثلاث . كل شجر أنه الناس وهو من حسن ما ينبت الناس، و كل شجر أنه الناس وهو ليس من حسن ما ينبت الناس، و كل شجر بدت نفسه وهو من حسن ما ينبت الناس . بيان الواحد: كل شجر بدت نفسه وهو ليس من حسن ما ينبت الناس - ويستوى في هذه الواحدة أن يكون مملوكا لإنسان أو لم يكن حتى قالوا في رجل بدت في ملكه أم عيلا قطعته إنسان . فعليه قيمة لما ملكه، وعليه قيمة أخرى لحق الشرع بمرة ما لو قتل صيدا مملوكا في الحرم .

و بعد ما أدى حزاء الشجرة يكره للقاطع الانتفاع بها، وفي الحاية: فإن انتفع بها لا شيء عليه، وفي شرح الطحاوي وإل ماعه حاربه و تصدق شمه، وفي المتقى عن أبي يوسف . ولا بأس لعبه من محرم أو حلال أن ينتفع به، قال . وما جف من شجر الحرم أو تكسر فلا بأس بالانتفاع به . وفي الطهيري . ولو قطع فجرة الحرم ووجت عليه قيمتها ففرس المقلوع فنت له أن يصنع به ما شاء من غير حرام، م: قال هشام قلت لمحمد . ما تقول في شجرة يابسة في الحرم أتقطع؟ قال إن كانت عروقه لا تسقطها فلا بأس بأن تقطع - يعنى العروق اليابسة . والعرة في هذا الباب لأصل الشجر لا للأغصان، حتى أنه لو كان الأصل في الحرم فهو شجر الحرم على قاطع أغصانه القيمة، وإن كان الأصل في الحل فهو شجر الحل فلا شيء على قاطع أغصانه، وإن كان بعض الأصل في الحل و البعض في الحرم فهو شجر الحرم وعلى قاطع الأغصان القيمة؛ سواء كان المص من جانب الحل أو من جانب الحرم . ثم إذا وجت القيمة في شجر الحرم يتصدق بها، ولا يجرى فيه الهدى ولا الصوم، وعن أبي يوسف: وإن شاء

الفتاوى التاتارخانية (كتاب المنايا - حكم حشيش الحرم، حكم أهل مكة وإجارة بيوتها) ج -

اشترى به هديا .

وأما حكم حشيش الحرم

قال محمد في الأصل: لا يحتل حشيش الحرم ولا يقطع إلا الإدحر لا خلاف، و
يحرم قطع الحشيش - وهو القطع بالمحل - يحرم إرسال الهيمة على الحشيش
الرعى، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف: لا بأس بالرعى . ولا بأس
بأخذ كمأة الحرم لأنه ليس من نبات الأرض بل هو مودع فيه، وفي الكافي يند
من ماء السماء .

م: ولا بأس بأحراج حجارة الحرم، هشام عن محمد: لا بأس بأحراج تراب الحرم
إلى الحل، قيل هذا إذا أخرج قدرا يسيرا لطلب الترك بحيث لا تفوت به عمارة
المكان، فأما إذا أراد أن يفل ما هو خارج عن العادة ويعمق المكان فذلك من باب
التخريب لا من باب الترك فليس له ذلك . وفي الحجة ولا يأخذ من كسوة البيت
وما يسقط منها دفع إلى الفقراء ثم يشتري منهم . ولا يجوز بيع شيء من أرض الحرم
و أرض مكة .

م: وليس للدينة حرمة الحرم في حق الصيد والاشجار، وإنما ذلك لمكة خاصة

وأما حكم أهل مكة

هشام عن أبي يوسف قال: سمعت أبا حنيفة يقول: أكره إجارة بيوت مكة في أيام الموسم
وأرخص فيها في غير أيام الموسم، وهكذا روى هشام عن محمد عن أبي حنيفة، قال
و كان يقول - يعني أبا حنيفة - لهم - يعني للحاج - أن يزلوا عليهم في دورهم إذا كان لهم
فضل، وإن لم يكن لهم فضل فلا . ثم هذه المسألة دليل على حوار إجارة البناء بدور
الأرض لأن الإجارة لا ترد على أراضي مكة عند أبي حنيفة كالبيع، وإنما ترد على البناء
وقد رخص فيها في غير أيام الموسم . قال هشام . وكان أبو حنيفة يكره الحوار
بمكة، وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه قال: أكره الجوار بمكة والمقام بها، وكان

يقول : هاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم منها . هشام عن محمد . ليس لهم أن ينثروا
مى شيئا .

المفصل السابع فى الطواف والسعى

قد ذكرنا قل هذا أنه يسمى للطائف أن يفتح الطواف من موضع الحجر ،
ويسعى أن يأخذ فى الطواف عن يمينه إلى باب الكعبة ، ولو أخذ عن يساره إلى باب
الكعبة وطاف كذلك سعة أشواط يعتد طوافه فى حكم التحلل عندما و عليه الإعادة
ما دام بمكة ، وإن رجع إلى أهله قبل الإعادة فعليه دم ، وقال الشافعى : لا يعتد
بطوافه . و لقب المسألة إذا طاف بالبيت مكوسا . وأما إذا سعى مكوسا بأن بدأ
بالمروة من أصحابنا من قال يعتد به ولكن يكرهه ، والصحيح أنه لا يعتد بالشوط
الأول لا لكونه مكوسا لكن لأن الواحد هالك صعود الصفا أربع مرات وصعود
المروة ثلاث مرات ، فإذا بدأ بالمروة فاعلم صعود الصفا ثلاث مرات فعليه أن يصعد
مرة أخرى ولا يمكنه ذلك إلا بإعادة شوط واحد بين الصفا والمروة ثانيا ، فأما هاهنا
ما ترك شيئا من أصل الواحد عليه فقد دار حول البيت سبع مرات ولهذا كان
طوافه معتدا به .

• يسمى أن يطوف بالبيت سعا ماشيا ، وفى العاية : والطواف بالبيت ماشيا
أفضل . م . ولو طاف راكبا أو محمولا وسعى بين الصفا والمروة راكبا ومحولا
إن كان ذلك من غير يجوز ولا يلزمه شيء . وإن كان من غير عذر فما دام بمكة فانه
يعيد ، وإذا رجع إلى أهله فانه يريق لذلك دما عندما ، وفى التحريد : وقال الشافعى :
لا يجب عليه شيء . م . ولو كان الذى حمل هذا الشخص محرما هل يجزيه ذلك عن
طوافه ؟ ذكر القاضى علاء الدين محمود بن مسعود رضى الله عنه أن عندما يجزىه ، بعض
المشايخ قالوا إنما يجزى الحامل عن طوافه إذا نوى الطواف ، فأما إذا لم ينو لا يجزىه .
واستدل هذا القائل بما ذكره القدورى فى شرحه . إذا طاف بالبيت طالبا للعريم أو هاربا
(١) وسبق فى ص ٥٧٦ .

من عدو أو سمع ولا يوى الطواف لا يحزبه عن طوافه بخلاف الوقوف بعرفة ، و بعضهم قالوا : إن لم يوى الحامل الطواف حاز إن لم يرد به الحمل - و يستدل هذا القائل بما ذكره القدورى : و كل من وحى عليه طواف فأنى به فى وقته وقع عنه سواء كان نواه أو لم ينو أو نوى به طوافا آخر ، ومثاله : المحرم بالحج أو العمرة إذا قدم مكة وطاف ولم ينو شيئا أو نوى التطوع فإن كان معتمرا وقع عن العمرة ، فإن كان حاجا وقع عن طواف القدوم ، فالحاصل أن على قول هذا القائل بية الطواف ليست بشرط فى وقت الطواف إنما الشرط أن لا يكون ناويا شيئا آخر ، و خرج على هذا ما إذا طاف بالبيت طالبا العريم لأن هناك قصد شيئا آخر سوى الطواف . وفى الخاية : وإن كان قاربا فطوافه أولا يكون للعمرة ثم للحج ، وفى السفاق : سواء نوى التطوع أو طوافا آخر ، و كذلك فى طواف الزيارة إذا هر فى العمر الأول ثم طاف يوى تطوعا أو لا ينوى شيئا فهو للزيارة ، فإن طاف بعد ذلك فهو للصدر . وفى واقعات الباطنى : و إذا استأجر رجلا لحملوا امرأة و طافوها و بوا الطواف أجراهم . م : طاف المحرم للحج يوم النحر طوافا كان أوحه الله تعالى على نفسه أحراه من طواف الزيارة و لم يحزبه مما أوجب .

إذا طاف طواف الواح فى حوف الحجر فإن كان ممكنا أعاد الطواف كله هكذا ذكر فى الجامع الصغير ، و ذكر فى الأصل : بطوف ما ترك - يعنى يطوف بالحجر فلا يعيد الطواف على البيت ، و ليس فى المسألة اختلاف الروايتين ، فما ذكر فى الأصل جواب الجوار معاه . لو طاف بالحجر وحده أحزاه لأنه أنى بالترك ، و ما ذكر فى الجامع الصغير جواب الاستحسان و الأولوية يعنى : المستحب و الأولى أن يعيد المكل ليحصل الطواف على الولاية و الترتيب . ثم طريق الطواف بالحجر أن يأخذ من يمينه خارج الحجر حتى ينتهى إلى آخر الحجر ثم يدخل فى الحجر ويخرج من الجانب الآخر ثم يطوف وراء الحجر ثانيا ثم يدخل فى الحجر هكذا سبع مرات ، و يتصور بطريق

آخر من خارجه وهو أنه إذا انتهى إلى آخر الحجر يرجع إلى أوله ثم يقتدى لسكن لا يعتد الرجوع إلى أوله شوطاً . وإن لم يعد الطواف على الحطيم حتى يرجع إلى أهله أحزاه وعليه دم عندنا . وفي الهداية : والطواف في حوف الحجر أن يدور حول الكعبة ويدخل المرحتين اللتين بينها وبين الحطيم .

م : وقال محمد في الجامع الصغير : إذا طاف طواف الزيارة على غير وضوء وطاف طواف الصدر في آخر أيام التشريق - وفي الجامع الصغير العتابي على الوضوء - م : عليه دم ، وفي الهداية . ومن طاف طواف القدوم محدثاً فعليه صدقة ، وقال الشامي : لا يعتد به . وفي شرح الطحاوي إذا طاف طواف اللقاء محدثاً أو حساً فإنه يعيد ، فإن لم يعد فلا شيء عليه لأنه لو ترك أصلاً لا شيء عليه ، ولكن حكم السعي بين الصفا والمروة عقيب يختلف إن كان محدثاً فالسعي عقبه جائز ولا تجب عليه الإعادة عقيب طواف الزيارة إلا أن الأصل له أن يرمل في طواف الزيارة ويسعى عقبه ، وإن لم يعد أحزاه ، ولو طاف حساً وسعى عقبه للحج فله يجب عليه السعي عقيب طواف الزيارة ويرمل فيه ، وإن لم يعد السعي حتى عاد إلى أهله فعليه الدم ، والمحدث والحب في القياس سواء إلا أن الحب أشدهما حالاً ، وحكم الحائض حكم الحب . م . ولو كان طاف للزيارة حساً طاف للصدر في آخر أيام التشريق على الطهارة فعليه دمان عند أبي حيفة ، وعند أبي يوسف ومحمد واحد ، وفي الهداية إلا أنه يؤمر بإعادة طواف الصدر ما دام بمكة ولا يؤمر بعد الرجوع . م يجب أن يعلم بأن الطواف عندنا صحيح بدون الطهارة ، والطهارة ليست من شرائط الطواف عندنا بل هي من واجباته وترك الواحد لا يمنع الاعتداد وإنما يوجب نقصان ، وفي الهداية : والأفضل أن يعيد الطواف ما دام بمكة ولا دع عليه ، والأصح أنه يؤمر بالإعادة ، وفي الزاد : إلا أن في الحب تحب الإعادة ما دام بمكة ، وفي المحدث يستحب الإعادة ولا تجب ، قال أعاد طواف الزيارة إن أعاده في وقته فلا شيء عليه . ووقت طواف

الزيارة أيام النحر، أوله ما بعد طلوع العجر من يوم النحر، فإذا أعاده في أيام النحر فلا شيء عليه اتفق عليه مشايخنا، واحتلّموا في الجنب إذا أعاد طواف الزيارة أن المعتبر أيهما؟ والكركحي كان يقول: المعتبر هو الأول والثاني جابر له، وكان الشيخ الإمام أبو بكر الرارقي يقول: المعتبر هو الطواف الثاني، ويستدل بمصل ذكره محمد أنه لو طاف الزيارة جباً في أيام النحر وأعاد طوافه بعد أيام التشريق فعليه دم عد أي حبيفة لتأخير الطواف، ولو كان المعتد به هو الأول والثاني جابر لما لزمه دم التأخير. هذا إذا أعاد طواف الزيارة في أيام النحر. وإسبأ أعاده بعد أيام النحر فعلى الجنب الدم عد أي حبيفة، وكذلك في الانتداء لو أحر طواف الزيارة عن أيام النحر فعليه دم عد أي حبيفة وعدهما لا دم عليه في هذه الأصول فتأخير المسك عدّها لا يوجب الدم بحال. وأما المحدث إذا أعاد طواف الزيارة بعد أيام النحر فلا ذكر له في الأصل، قال مشايخنا تكفيه الصدقة على مذهبه. وفي المتقي الحسن بن زياد عن أبي حبيفة: إذا طاف طواف الزيارة على غير وضوء ثم مضاه بعد أيام النحر لم يكن عليه شيء، وروى عنه أن عليه صدقة، فلو أنه لم يعد الطواف حتى رجع إلى أهله فعليه إن كان حنابلة، وإن كان محدثاً فعليه شاة، وفي المضمرات وعد الشافعي لا يعتد بطواف المحدث أصلاً. وفي الهداية. وإذا طاف أكثر طواف الزيارة حساً أو محدثاً نجس بدنة أو شاة. وفي السعادي: ومن طاف بالبيت تطوعاً على غير طهارة - غير حنابلة - تلزمه الصدقة، وقال بعض مشايخ العراق. إنه يلزمه الدم، وقال الشافعي لا يعتد به، [وعندما يعتد] - أي يعتد - حتى لو كان في طواف الزيارة خرج عن إحرامه وحل له النساء، وفي الكافي. وعلى هذا لو طاف مكوساً^١ أو عارياً أو راكباً لا يعتد عنده وعندنا يعتد. وفي الهداية، ولو رجع إلى أهله وقد طاف جباً عليه أن يعود، وإن لم يعد وبعت بدنة أجزاءه إلا أن الأفضل هو العود. ولو رجع إلى أهله وقد طاف محدثاً إن عاد وطاف جابر، وإن بعت الشاة فهو أفضل، ولو لم يطف طواف

(١) راجع ص ٥١٤.

الزيارة أصلاً حتى رجع إلى أهله عليه أن يعود بذلك الإحرام .
 و من ترك من طواف الزيارة ثلاثة أشواط فما دونها عليه شاة ، ولو رجع إلى
 أهله أجزاءه أن لا يعود ، يبعث شاة . و من ترك أربعة أشواط بقى محرماً أبداً حتى
 يطوها . م . إذا طاف للزيارة حساً و ربح عليه الإعادة . فان طاف للصدر في آخر
 أيام التشريق وقع طواف الصدر عن طواف الزيارة و صار تاركاً طواف الصدر فيجب
 عليه دم لترك طواف الصدر ، وهذا بلا خلاف ، فحب عليه دم آخر لتأخير طواف
 الزيارة عند أبي حنيفة . و إذا طاف للزيارة محدثاً ثم طاف للصدر في آخر أيام التشريق
 طاهراً لم يقع طواف الصدر عن طواف الزيارة حتى يصير تاركاً طواف الصدر فيلزمه
 الدم سبب ترك طواف الصدر - إما آخر طواف الصدر لا غير فيكفيه دم واحد .
 وفي شرح الطحاوي لو أحر السعى بين الصفا والمروة حتى حل من حجته و طاف
 طواف الزيارة و حل له النساء فانه يسمى ولا شيء عليه . ولو رجع إلى أهله قبل السعى
 عليه الدم ، وإن أراد أن يعود إلى مكة عاد بإحرام حديد و يسمى و يسقط الدم ،
 وكذلك لو أحر طواف الصدر أ . أحر طواف العمرة لا شيء عليه لأنه لا وقت
 لهذه الأشياء .

و أما تقديم النسك فهو للقارن أو المتمتع إذا حلق أو لا ثم دمج يجب عليه الدم
 عدة و عندهما لا شيء عليه ، و لو كان مفرداً بالحج لا شيء عليه بالإجماع . و أما
 التأخير عن مكانه فهو أن مكان الحج والعمرة بالحرم ، ولو حلق خارج الحرم فيهما
 جميعاً وحب عليه الدم عند أبي حنيفة و محمد ، وقال أبو يوسف . لا شيء عليه .

و من ترك طواف الزيارة و طاف طواف الصدر أجزاءه من طواف الزيارة و كان
 عليه الدم لطواف الصدر - ثم حمله هذا لا يحلو : إما أن تركها جميعاً طواف الزيارة
 و طواف الصدر ، أو طاف للزيارة و لم يطف للصدر ، أو طاف للصدر و لم يطف للزيارة
 و عاد إلى أهله أو لم يعد ، أما إذا تركها جميعاً إن كان بمكة فانه يعيدها فإن أعاد طواف

الزيارة في أيام الحر فلا شيء عليه ، وإن أعاده بعد أيام الحر عليه دم للتأخير في قول
أبي حنيفة وفي قولها لا شيء عليه للتأخير ، ولا شيء عليه لتأخير طواف الصدر ، وإن
رجع إلى أهله فهو محرم من النساء أذا يعود إلى مكة بذلك الإحرام ولا يحتاج إلى
إحرام جديد يطوف للزيارة وطواف الصدر وعليه لتأخير طواف الزيارة دم عده
وعندهما لا شيء عليه ، وإن طاف بأحرام جديد للزيارة ولم يطف للصدر إن كان بمكة
يبقى به فلا شيء عليه للتأخير ، وإن رجع إلى أهله فانه لا يعود إلى مكة وعليه دم
لترك طواف الصدر ، ثم إن رجع وطاف للصدر ولم يطف للزيارة فان طواف
الصدر ينتقل إلى طواف الزيارة ، ثم إن كان بمكة يأبى بطواف الصدر وعليه لتأخير
طواف الزيارة دم عده وعندهما لا شيء عليه ، وإن عاد إلى أهله فعليه دم لترك
طواف الصدر بالاتفاق ودم آخر لتأخير طواف الزيارة إن كان أحرها عن أيام النحر
في قول أبي حنيفة وفي قولها لا شيء عليه للتأخير .

ولو أنه طاف للزيارة ثلاثة أشواط وترك أكثره ولم يطف للصدر لحكم هذا
كما إذا لم يطف للزيارة فيكون محرما من النساء أذا يعود إلى مكة بذلك الإحرام
ويطوف ما بقي من طواف الزيارة ويطوف للصدر وعليه لتأخير أكثر طواف الزيارة
دم عده وعندهما لا شيء عليه . ولو طاف أكثر طواف الزيارة ولم يطف للصدر
إن كان بمكة أو لم يجاور الميقات يعود بغير إحرام يطوف ما بقي عليه ويطوف للصدر
وعليه لتأخير الأقل من طواف الزيارة صدقة على الاختلاف الذي ذكرنا ، وإن رجع
إلى أهله فعليه دمان بالاتفاق . دم لترك أقل طواف الزيارة ، ودم لترك طواف
الصدر ، وإن أراد أن يعود إلى مكة يعود بأحرام جديد للعمرة لأنه حل له النساء
وكل شيء ، وإذا فرغ من عمرته يطوف ما بقي عليه من طواف الزيارة ويطوف
للصدر [وعليه لتأخير أقل طواف الزيارة صدقة على الاختلاف . ولو طاف من
الزيارة مائة وطاف للصدر] بعد أيام الحر فجعله هذا لا يخلو : إما أن طاف للزيارة

قل أيام الحر أو طاف للزيارة بعد أيام النحر، أو طاف للزيارة أقله، أو طاف للصدر كله بعد أيام الحر؛ ولا يحلو إما أن كان ممكة، أو رجع إلى أهله، أما إذا طاف للزيارة أكثره - وهو أربعة أشواط - وطاف للصدر بعد أيام الحر قل منه ثلاثة أشواط إلى طواف الزيارة، ثم إن كان ممكة طاف للصدر ثلاثة أشواط، وعليه لتأخير أقل طواف الزيارة صدقة على الاختلاف، وإن رجع إلى أهله فعليه صدقة لترك أقل طواف الصدر بالاتفاق يطعم لكل شوط نصف صاع من حطة، وعليه صدقة لتأخير أقل طواف الزيارة عدد أي حيفة . . لو طاف للزيارة أقله ثلاثة أشواط وطاف طواف الصدر كله قل منه أربعة أشواط إلى طواف الزيارة، فإن كان ممكة ويطوف للصدر أربعة أشواط ثم عدد أي حيفة عليه دم لتأخير أكثر طواف الزيارة ودم لترك طواف الصدر، وعدهما عليه دم، أحد لترك طواف الصدر - والحلة في ذلك أن تقول إن في ترك أقل طواف الزيارة دما بالاتفاق، وفي تأخير أقله صدقة عدد أي حيفة وفي ترك كله أو أكثره لا يخرج من الإحرام، وفي تأخير كله أو أكثره دم على الاختلاف، وفي ترك أقل طواف الصدر صدقة، وفي ترك أكثره دم، ولا شيء عليه لتأخير . ولو طاف من الزيارة بعضه ومن الصدر بعضه هذا لا يحلو إما أن يطوف من كل واحد منهما أكثره، أو يطوف من كل واحد منهما أقله، أو يطوف من الزيارة أكثره ومن الصدر أقله، أو من الزيارة أقله ومن الصدر أكثره؛ ولا يحلو إما أن يرجع إلى أهله أو لم يرجع، أما إذا طاف من كل واحد منهما أكثره فانه ينقل من طواف الصدر ثلاثة أشواط إلى الزيارة حتى يتم ذلك، ثم إن كان ممكة فانه يطوف للصدر بقية أشواط حتى يتم ذلك ولتأخير الأقل من طواف الزيارة صدقة على الاختلاف، وإن طاف للصدر بعد أيام الحر فإن رجع إلى أهله فعليه دم لترك طواف الصدر بالاتفاق، وعليه صدقة لتأخير أقل طواف الزيارة على الاختلاف. ولو طاف من كل واحد منهما أقله فيكون ما طاف للصدر للزيارة وتم ذلك ستة أشواط فإن كان

بمكة يطوف شوطاً لطواف الزيارة ويطوف للصدر و عليه دم لتأخير أكثر طواف الزيارة على الاختلاف، وإن رجع إلى أهله يح عليه دمان دم ترك طواف الصدر و دم ترك شوط من طواف الزيارة، [و على قول أن حيفة تحب صدقة مع ذلك لتأخير الأقل من طواف الزيارة] و هو ثلاثة أشواط . و لو طاف من الزيارة أكثره و من الصدر أقله قل إلى طواف الزيارة قم ذلك : فان كان بمكة فانه يطوف للصدر و عليه صدقة لتأخير أقل طواف الزيارة على الاختلاف، وإن رجع إلى أهله فعليه دم ترك طواف الصدر بالاتفاق و صدقة لتأخير أقل طواف الزيارة على الاختلاف . و إن طاف من الزيارة أقله و من الصدر أكثره قل هذا إلى طواف الزيارة قم ذلك، فان كان بمكة طاف للصدر و عليه دم ترك طواف الزيارة على الاختلاف، و إن رجع إلى أهله فعليه دم ترك طواف الصدر و دم لتأخير أكثر طواف الزيارة عند أن حيفة و عدما لا شيء عليه للتأخير .

م : جئنا إلى طواف العمرة

مقول : إذا طاف للعمرة محدثاً أو حائضاً دام بمكة يعيد الطواف، فان رجع إلى أهله ولم يعد في المحدث تلزمه الشاة، و في الجنب القياس أن تلزمه الدنة، و في الاستحسان تكفيه شاة . و في شرح الطحاوى و لو طاف أقله محدثاً و أكثره طاهراً تجب عليه إعادة ما طاف محدثاً أو صدقة لكل شوط نصف صاع من حنطة، إلا إذا بلغت قيمته دماً فينقص ما شاء و لا يلعب دماً . و لو طاف أقله جناح عليه إعادة أو دم . و في الظهيرية : و لو ترك طواف العمرة أكثره أو كله و سعى بين الصفا و المروة و رجع إلى أهله هو محرم أبداً و لا يجوز عه الدل و عليه أن يعود إلى مكة بذلك الإحرام و لا يجب عليه إحرام حديد لأجل مجاورة الميقات - و في شرح الطحاوى : و يطوف لها، أو يكمل الطواف و يسعى بين الصفا و المروة، و سعى الأول غير جائز . و في الظهيرية . و لو طاف أكثر طواف العمرة و سعى بين الصفا

و المروة و رجع إلى أهله عليه دم لترك أقل طواف العمرة ، و في شرح الطحاوى :
و لا يجب عليه لتأخير طواف العمرة و لا لتأخير حلقه أو سعيه شيء بالاتفاق .

[م : جنبنا إلى طواف الصدر]

فنقول : إذا طاف طواف الصدر [جنباً أو محدثاً فما دام بمكة بعيداً ، وإن رجع إلى أهله فعلى الحب الشاة ، و أما المحدث فقد ذكر مسكين في رواية أبي سليمان أنه تكفيه الصدقة حتى لا تقع التسوية بين المحدث و الجنب ، و في رواية أن حصص أن عليه الدم ، و في المتنق : قال أبو يوسف و محمد : عليه لكل شوط طعام مسكين إلا أن يبلغ دماً فيقتصر عنه و لو سعى بين الصفا و المروة جنباً أو محدثاً لا شيء عليه لأن السعى عبادة تؤدي لا في المسجد .

و لو طاف طواف العمرة في خوف الحجر عليه أن يعيد . و لو طاف طواف الزيارة و في ثوبه بحاسة أكثر من قدر الدرهم أجزاء و لكن مع الكراهة و لا يلزمه شيء . و لو طاف منكشف العورة قدر ما لا تجوز الصلاة معه أجزاء و عليه دم . و في المتنق : عن أبي حنيفة : إذا طاف طواف الزيارة في ثوب كله نجس فهذا و ما لو طاف عريانياً سواء يلزمه دم إن لم يعد ، و إن كان من الثوب قدر ما يواريه طاهراً و الباقي نجس جار طوافه و لا شيء عليه ، و في التجريد . كره و لا شيء عليه . وفيه : قال محمد . و من طاف تطوعاً على شيء من هذه فأحب إلى أن يعيد إن كان بمكة ، و إن رجع إلى أهله عليه صدقة .

م : و ليس على المسكين و أهل المواقيت و من دوهم طواف الصدر ، و قال أبو يوسف : أحب إلى أن يطوف المسكين . و في السعافى و كذلك على فائت الحج لا يلزمه طواف الصدر لأن العود مستحق عليه . م : و كذلك ليس على الحائض و النفساء طواف الصدر ، و في التجريد : و لا شيء عليها بتركه . و في التحفة : و ليس

الفتاوى التاتارخانية (كتاب المناسك - طواف الصدر و متفرقات الطواف) ج - ٢

على المعتبر من أهل الآفاق طواف الصدر ، م : ان سماعة عن محمد : إذا طهرت الحائض قل أن تخرج من بيوت مكة فليها طواف الصدر ، ولو جاوزت البيوت حتى تكون في موضع لو خرج المسكى إليه يريد سفرا قصر الصلاة و طهرت الحائض في ذلك الموضع ليس عليها طواف الصدر .

في الجامع الصغير : طاف لعمركه و سعى على غير وصوه و حل و هو بمكة أعاد الطواف و السعى ، و في السكافي : فإذا أعادها لا شيء عليه ، وإن أعاد الطواف و لم يعد السعى قيل : لا شيء عليه ، و قيل : يجب عليه الدم ، م : و إن رجع إلى أهله و لم يعد يصير حلالا و عليه دم و ليس عليه للسعى شيء . و من طاف للصدر ثم أقام بمكة مستقلا طيس عليه إذا انصرف أن يطوف طوافا آخر ، و عن أبي حنيفة أنه إذا طاف للصدر ثم أقام إلى العشاء فأحب إلى أن يطوف طوافا آخر ليكون توديع البيت متصلا بالخروج من غير فصل . و إذا رجع إلى أهله قل طواف الصدر فليها أن يرجع قبل أن يجاوز الميقات ، و إن جاوز الميقات لم يرجع .

و في شرح الطحاوي : و لو أن الحاج من أهل الآفاق إذا نوى الإقامة بمكة و توطئ بها و اتخذها دارا إن نوى قل أن يحل النفر الأول سقط عنه طواف الصدر ، و لو نوى بعد ما حل النفر الأول قل أن يشرع في الطواف ذكر الاختلاف بين أبي يوسف و محمد : قال أبو يوسف : يسقط ، و هو ظاهر الرواية ، و قال محمد : لا يسقط ، و إن كان بعد ما شرع في الطواف فلا يسقط عنه ، [و لو أطال القيام بمكة و نوى الإقامة و لم يتخذها دارا فلا يسقط عنه] طواف الصدر بالإجماع و إن نوى مقام سنة لأن الأفضل أن يطوف طواف الصدر عند الصدور .

م : قال أبو حنيفة و محمد : لا يجمع بين أسوعين لا يصل بينهما ، و إن فعل صح و يكره ، و قال أبو يوسف : لا يكره إذا انصرف عن وتر . و في الحاشية :

(١) قد مضى ص ٤١٩ .

و لو طاف ثلاث مرات أو خمس مرات أو سبع مرات كل مرة سبعة اشواط و صلى بعد ذلك لكل أسبوع ركعتين جار . القارن إذا طاف طوافين لعمرة و حجته و سعى سبعين بعد ذلك لعمرة و حجته جار و قد أساء .

الفصل الثامن

في بيان وقت الحج و العمرة

وقت الحج أشهر معلومات ، و الأشهر المعلومات . شوال و ذو القعدة و عشر من ذي الحجة . و في الكافي . و عند مالك ذو الحجة كلها ، و في الذخيرة : و قال في جوامع أني يوسف : عشر ذي الحجة هي عشر ليال و تسعة أيام لأن من أدرك اليوم العاشر فاته الحج ، و من أدرك ليلة اليوم العاشر لا يهوته الحج . و في أحكام القرآن لأنى بكر الرازي : أن يوم الحر من أشهر الحج بذلك عليه أنه أول وقت لإدراك ركن من أركان الحج و هو طواف الزيارة ، و يتمتع أن توضع العادة لإدراك ركن من أركانها في وقت غير وقت تلك العادة .

و فائدة ما قلنا أن يوم الحر من أشهر الحج أنه إذا قدم يوم الحر مكة و طاف طواف القدوم و سعى بين الصفا و المروة و بقي على إحرامه إلى قابل و طاف يوم الحر طواف الزيارة فالسعى الذي و حد في طواف القدوم يقع عن سعى طواف الزيارة ، و لو أنه قدم مكة بعد يوم النحر و طاف للقدوم و سعى بين الصفا و المروة و بقي على إحرامه إلى قابل و طاف يوم النحر عليه أن يسمى بين الصفا و المروة فالسعى الذي و حد في طواف القدوم لا يقع عن سعى طواف الزيارة . و فائدة أخرى أنه لا يكره الإحرام بالحج يوم النحر ، و يكره الإحرام بالحج قبل أشهر الحج الذي ليس بوقت للحج . و فائدة أخرى أنه لو أحرم بالعمرة في يوم الحر و أتى بأعماله و بقي على إحرامه ثم أحرم بالحج في يومه ذلك و بقي على إحرامه إلى قابل و أتى بأعمال الحج في هذه السنة يكون متمتعاً لو قوع

إحرام الحج في أشهر الحج . و فائدة أخرى أنه لو اشتقه عليهم يوم عرفة فوفعوا بها فإذا هو يوم الحر جاز ، و مثله لو كان يوم حادى عشر [لم يجز - '] .

م فاداً عمل شيئاً من أعمال الحج من طواف أو سعى قبل أشهر الحج لا يجوز ، و إذا عمل في أشهر الحج يجوز ، و لو أحرم قبل أشهر الحج يعقد إحرامه و لكن يكره الإحرام قبل أشهر الحج ، و في التحريد : قال الشافعى . يعقد عمرة . م . و لو قدمه فان أمس ذلك لا يكره ، و في السراحية . فإذا دخل فما عجل من الإحرام هو أهمل .

م و وقت العمرة السنة كلها ، و في الهداية و العمرة لا تقوت م . و لكن تتركه في يوم عرفة و أيام التشريق ، و عن أنى يوسف أنه لا يكره لإحرام العمرة يوم عرفة قبل الروال . و في الهداية . و الأظهر من المذهب ما ذكرناه و لكن مع هذا لو أداها في هذه الأيام صح . و في العناية . لا نأس بالعمرة في السنة كلها ما حلا حصة أيام يوم عرفة و يوم الحر و أيام التشريق . قال محمد و نه بأحد و هو قول أنى حنيفة ، إلا أن الصحيح أن المراد من يوم عرفه عشية ، فأما عداه يوم عرفة فلا نأس بالعمرة فيها إلى نصف النهار .

م : شرعن أنى يوسف في الأمالى . رحل أهل بعمره في أول العشر ثم قدم في أيام التشريق فأحب إلى أن يؤخر الطواف حتى يمضى أيام التشريق ثم يطوف و ليس عليه أن يرض إحرامه ، و لو طاف لها في تلك الأيام أحزاه و لا دم عليه . و لو أهل بعمره في أيام التشريق ثم يطوف فانه يؤمر بان يرضها و إن لم يرض و لم يطف حتى يمضى أيام التشريق ثم طاف لها أحزاه و لا دم عليه . و إذا طاف المعتمر بين الصفا و المروة راكباً و هو يقدر على المشى قال أبو حنيفة : عليه دم ، و قال أنى يوسف و محمد : لكل طواف طعام مسكين إلا أن يبلع ذلك دماً فيقتص منه شىء .

و في الكافى : العمرة سه مؤكدة ، و قال الشافعى : فريضة ، و قال بعض الناس : فرض كفاية ، و هى : الإحرام و الطواف و السعى ، إلا أن الإحرام شرط ، و الطواف ركى ،

(١) من هامش نسخة المفق حليل الله بمحمد رآنا .

والسعى والحلق واحسان . وفى الحاية . و يجوز تكرارها فى السنة الواحدة عندنا .
و يحتب المحرم بالعمرة ما يحتب المحرم بالحج . و يعمل فى إحرامه وطوافه وسعيه بين
الصفا والمروة ما يعمل به الحاح ، وإذا طاف وسعى وحلق يخرج من إحرام العمرة ،
و يقطع التلبية كما يستلم الحجر فى أصح الروايات ، وفى شرح الطحاوى . و ليس عليه
فى العمرة طواف الصدر ، و روى الكرخى عن حسن بن زياد أنه يجب عليه ،
وفى ستان الفقيه أنى الليث . اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع عمر و حج
حجبه واحدة و هى حجة الوداع - والله أعلم .

م : الفصل التاسع فى القارن

اعلم بأن القارن فى حق الآفاق أفضل من التمتع والإفراد . وفى السعائى :
وهذا اللفظ يحتاج إلى التأويل لأن "الإفراد" يحتل أن يراد به إفراد الحج لحسب
أو إفراد العمرة لحسب أو إفراد كل واحد منهما ماحرام وإلزام صحيح بينهما ، والمراد
الثالث دون الأولين . م . و التمتع فى حق الآفاق أفضل من الإفراد وهذا هو المذكور
فى طاهر رواية أصحابنا ، وذكر الحسب فى المجرى عن أى حيفة أن القرآن أفضل من
التمتع ، والإفراد أفضل من التمتع ، فصار فى التمتع روايتان . وفى حق المكى الإفراد
أفضل من القارن ، وفى التجريد وقال الشافعى الإفراد أفضل من الكل ، وفى الهداية :
وقال مالك التمتع أفضل من القارن - وقيل . الاختلاف بينا وبين الشافعى ساء على
أن القارن عدنا يطوف طوافين وسعى سعيين ، و عده طوافا واحدا وسعيًا واحدًا .

م . والقارن هو الجامع بين الحج والعمرة سواء أحرم بهما معا أو أحرم بالحجة
وأضاف إليها العمرة أو أحرم بالعمرة وأضاف إليها الحج ، إلا أنه إذا أحرم بالحجة
وأضاف إليها العمرة فقد أساء فيما صنع ، وعليه أن يقدم أعمال العمرة على أعمال الحج ،
وهذا هو دأب القارن ، وعليه دم شكرًا لما أسهم الله عليه من التوفيق للجمع بين العبادتين
بمسافر واحد ، ويحل له التأول من هذا الدم وغيره من الأغنياء . وفى الهداية :

و مى عزم على أدائها يسأل التيسير فيها ، و قدم العمرة على الحج ، و كذلك يقول " ليك بعمرة و حجة معا " و إن أخر ذلك فى الدعاء و التلبية لا بأس به . فإذا دخل مكة ابتداء فطاف بالبيت سبعة أشواط يرمل فى الثلاث الأولى منها و يسعى بعدها بين الصفا و المروة ، و هذه أفعال العمرة ، ثم يبدأ بأفعال الحج . يطوف طواف القدوم سبعة أشواط ، و يسعى بعده كما يبيت فى المفرد . و يقدم أفعال العمرة و لا يخلق بين العمرة و الحج إنما يخلق فى يوم الحر كما يخلق المفرد ، و يتحلل بالحلق عندما لا يذبح كما يتحلل المفرد . و إذا رمى الجمر يوم الحر ذبح شاة أو بقرة أو بدنة أو سبع بدنة فهذا دم القران ، و كما يحور سبع البدنة يحور سبع البقرة ، و فى الطهيرية . و الاشتراك فى البقرة أفضل من الشاة ، و الحرور أفضل من البقرة ، كما فى الأضحية ، و إن كان القارن ساق الهدى مع نفسه كان أفضل ، فإذا لم يكن له ما يذبح صام ثلاثة أيام فى الحج آخرها يوم عرفة و سبعة أيام إذا رجع إلى أهله . م : فان صام ثلاثة أيام ثم وحد الهدى قل أن يخلق فعليه أن يذبح ، و إن وحده بعد ما حلق فلا شيء عليه ، و إن كان فى أيام الذبح فان لم يأت بأفعال العمرة حتى وقف بعرفات - و فى الخاتمة . بعد الروال عندما - م : يصير رافضا لعمرة ، و كذلك لو طاف لعمرة شوطا أو شوطين أو ثلاثة ثم وقف بعرفة يصير رافضا لعمرة ، و فى السفائق : و قال الشافعى : لا يكون رافضا لعمرة ، م : و إذا ارتقص عمرته لزمه دم لرفض العمرة و لزمه قضاء العمرة و لكن يسقط عنه دم القران ، و أما إذا توجه إلى عرفات و أحد فى السير قل أن يأتى بأفعال العمرة ذكر فى الجامع الصغير أنه يصير رافضا لعمرة ، و ذكر فى موضع آخر فى القياس على قول أن حيفة يصير رافضا ، فى الاستحسان لا يصير رافضا ، و إنما يظهر فائدته فيما إذا توجه إلى عرفات ثم بدا له فرجع عن الطريق قل الوقوف بعرفة و طاف لعمرة و سعى لها ثم وقف بعرفة هل يكون قارنا ؟ [على جواب الاستحسان يكون قارنا] ، و أراد بما ذكر فى الأصل فى أحد الموضعين من القياس على قول أبى حنيفة القياس على مسألة

معروفة في كتاب الصلاة أن من صلى الظهر في منزله ثم توجه إلى الجمعة هل ينتقض ظهره بمجرد التوجه . . في الظهيرية . المحرم بالعمرة إذا أحرم بالحج قل أن يطوف لعمرة يكون قاربا ، وكذلك لو أحرم بعد ما طاف لها شوطا أو شوطين أو ثلاثة ، وفي الحاية : وإن أحرم بعد ما طاف أربعة أشواط كان متمتعا . م . ولو أحرم بالحج ثم أحرم بالعمرة ثم طاف لحجته يريد به طواف التحية ولم يطف لعمرة حتى وقف عرفه هل يصير راضيا لعمرة ؟ ذكر القاضي الإمام علاء الدين أنه لا يصير راضيا ، وإن كان هذا الرجل أحرم بالحج فطاف للحج طواف التحية ثم أحرم بالعمرة لزمته وعليه لجمع بينهما دم ، وفي الظهيرية فان طاف للحج شوطا أو شوطين ثم أحرم بالعمرة فعليه أن يرضعها .

م : إن سماعه عن محمد في قارن طاف وسعى لعمرة وحلق رأسه . فعليه دمان ، وإن أتى بأفعالها وكان الحلق حاية على إحرامين ، وهو فارق المتمتع . وفيه أيضا : رحل جمع بين حجة وعمره ثم قدم مكة وطاف لعمرة في شهر رمضان كان قاربا ولكن لا هدى عليه . وفيه أيضا إن أمان عن محمد قارن طاف لعمرة وحجته وسعى بوى أن يكون لحجته كان سعيه عن العمرة . وفي الظهيرية المحرم بالعمرة إذا أحرم بالحج قل أن يطوف لعمرة يكون قاربا ، كذلك لو أحرم بعد ما طاف لها شوطا أو شوطين أو ثلاثة . وفي الحاية وإن أحرم بعد ما طاف أربعة أشواط كان متمتعا .

وفي التجريد . وليس لأهل مكة ولا لأهل المواقيت تمتع ولا قران ، وقال الشافعي : هو والآفاق سواء ، وفي الهداية ومن كان داخل المواقيت فهو بمنزلة المحكي ، وفي شرح الطحاوي . وإنا نعلم أن يؤدوا العمرة أو الحج ، فان قاربوا وتمتعوا فقد أساءوا ويجب عليهم الدم لإساءتهم ، ولا يباح لهم الأكل من ذلك الدم ، ولا يجزيهم الصوم وإن كانوا معسرين .

م: الفصل العاشر فى المتمتع

قد مر فى صدر الكلام أن المتمتع هو الذى اعتمر فى أشهر الحج و حج من عامه ذلك فى سفر واحد ولا يلم بأهله فيما بينهما إلاما صحيحا ، و تفسير الإمام الصحيح أن يرجع إلى أهله ولا يكون العود إلى مكة مستحقا عليه ، و فى السفناق قيل بالإمام الصحيح احترازا عن الإمام القاسد فانه لا يجمع صحة التمتع عند أى حيفة و أى يوسف ، و الإمام الصحيح عبارة عن الزول فى وطنه من غير لقاء صفة الإحرام - و هذا إماما يكون فى المتمتع إذا لم يسق الهدى ، فاما إذا ساق الهدى فإمامه ليس صحيح .

و فى الدخيرة : و لذلك صور . إحداها أن يحرم بالعمرة فى أشهر الحج و يأتى بأكثر أعمال العمرة ثم يحرم بالحج و يأتى ساقى أعمال العمرة ثم يأتى بأعمال الحج ، الثانية . أن يحرم بالعمرة فى أشهر الحج و يأتى بأعمال العمرة تنامها [ثم يحرم بالحج فى ذلك السفر و يأتى بأعمال الحج ، الثالثة . أن يحرم بالعمرة قبل أشهر الحج و يأتى بأعمال العمرة تنامها] أو بأكثرها فى أشهر الحج ثم يجمع من عامه ذلك ، و العمرة للجمع بين أعمال العمرة و بين إحرام الحج فى أشهر الحج لا للجمع بين إحرام العمرة و بين إحرام الحج ، حتى أن من أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج و أتى بأعمال العمرة أو أكثرها فى أشهر الحج ثم حج من عامه ذلك فهو متمتع .

و فى شرح الطحاوى : ثم المتمة أربعة . متعتان فى الحج ، و متعتان فى التكاح ، أما اللتان فى الحج إحداهما مشروعة ، و الأخرى منسوخة ، فالمشروعة منهما ما ذكرنا ، و المنسوخة منهما مسح إحرام الحج بفعل العمرة - و هذه كانت مشروعة ثم سحقت ، و صورتها : أنه إذا دخل مكة بإحرام الحج قبل وقت الحج فأراد أن يخرج من إحرامه فانه يأتى بأعمال العمرة و يفعل ثم إذا جاء وقت الحج أحرم للحج بمكة ثم مسح ذلك . و أما اللتان فى التكاح فتأنيان .

و فى السفناق : و من أحرم بعمرة قبل أشهر الحج هاهنا مذاهب ثلاثة . فعندنا

تقديم الإحرام على أشهر الحج غير مانع لصحة التمتع بعد أن يأتي بأعمال العمرة أو أكثرها في أشهر الحج، وعند مالك . تقديم أعمال العمرة على أشهر الحج أيضا لا يمنع صحة التمتع بعد أن كان التحلل من إحرام العمرة في أشهر الحج، وعند الشافعي : إذا أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج لم يكن متمتعا وإن كان أداء أعمال العمرة في أشهر الحج، فعنده المعتبر وقت الإحرام بالعمرة، وعند مالك وقت التحلل .

وفي الهداية . وصفة التمتع أن يتدثى من الميقات فيحرم بالعمرة و يدخل مكة فيطوف لها ويسعى ويحلق أو يقصر وقد حل من عمرته، وهذا هو تفسير العمرة، وكذلك إذا أراد أن يهرد بالعمرة فعل ما ذكرنا . وقال مالك : لا حلق عليه، إنما العمرة الطواف والسعى ؛ ويقطع التلبية إذا ابتدأ بالطواف . وقال مالك : كما وقع بصره على البيت، و يقيم مكة حلالة لأنه حل من العمرة، وفي المنافع . قوله « و يقيم مكة حلالة » هذا الذي ذكره ليس على وجه الشرط لكن معناه . إذا أراد أن يقيم في عامه يقيم حلالة إلى وقت إحرام الحج فإذا كان يوم التروية أحرم بالحج من المسجد، وفي المنافع . ولو قدمه على يوم التروية جاز وهو أفضل، وفي الهداية وهذه الأفضلية في حق من ساق الهدى وفي من لم يسق، م . وإنما قيد بهذا لأنه أول يوم يبدأ فيه بأعمال الحج [فلا يجوز تأخير الإحرام عنه، وفي الهداية :] الشرط أن يحرم من الحرم، أما المسجد فليس بلارم، و يفعل ما يفعل الحاج المفرد إلا أنه يرمل في طواف الزيارة ويسعى بعده لأن هذا أول طواف له في الحج بخلاف المفرد، ولو كان هذا المتمتع بعد ما أحرم بالحج طاف وسعى قل أن يروح إلى متى لم يرمل في طواف الزيارة ولا يسعى بعده .

م : ثم المتمتع بوعان . متمتع ساق الهدى مع نفسه، و متمتع لم يسق الهدى مع نفسه، وفي الهداية . وإذا أراد المتمتع أن يسوق الهدى أحرم وساق هديه وهذا أفضل، فإن كانت بدنة قلدها والتقليد أولى من التجليل، و يلي ثم يقلد، وفي الزاد :

تقليد الهدى سنة ، م : و الأولى أن يعقد الإحرام بالثنية ويسوق الهدى وهو أفضل من أن يقودها ، إلا إذا كانت لا تقاد فحيقّد يقودها . وأشعر الدنة عد أنى يوسف و محمد ولا يشعر عد أنى حنيفة و يكره ، و "الإشعار" هو الإدماء بالحرخ لفة ، و صفته أن يشق سامها بأن يطن فى أسفل السام من الحاب الأيمن ، قالوا : والأشع هو الأيسر - و فى الكافى : و عند الشافعى من قل اليمين - م . و يلطخ سامها بالدم إعلاما . و هذا الصنع مكروه عند أنى حنيفة ، و عددهما حس ، و عند الشافعى سنة ، و قيل . إن أما حنيفة كره إشعار أهل زمانه لمباقتهم فيه على وجه يحاف فيه السراية ، و قيل : إنما كره إثارة على التقليد ، فإذا دخل مكة طاف وسعى - و هذه العمرة على ما ينسا فى متمتع لا يسوق الهدى إلا أنه لا ينحل حتى يحرم بالحج يوم التروية و يحرم بالحج يوم التروية كما يحرم أهل مكة . و إذا حلق يوم النحر فقد حل من الإحرامين . فالذى لم يسق الهدى مع نفسه إذا فرغ من أعمال العمرة ينحل بالحلق ، و فى الهداية : يتحلل بحلق أو قصر ، و فى السفاى . هذا التحير إنما كان له إذا لم يكن شعره ملبدا أو معقوصا أو مضفرا ، و أما إذا كان ملبدا فانه لا يتخير لأن التخيير لا ينهيا له إلا بالنقص لأن المقراض لا يعمل فتمين الحلق ، و ذكر فى المسوط : و لا يدع الحلق فى جميع ذلك ملبدا أو مضفرا أو عاقصا . م : و الذى ساق الهدى لا يتحلل بالحلق ، و فى الخاتية . يبقى محرما ما لم يبرع من أعمال الحج ، و فى شرح الطحاوى : و لا يحلق رأسه حتى يذبح هديه .

و على المتمتع دم إذا وجد ذلك ، قال الله تعالى ﴿ من تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى ﴾^١ ، سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أدناه شاة ، وإنه دم شكر حتى جاز للفقى تناول منه ﴿ من لم يجد فصيام ثلاثة ايام فى الحج ﴾^٢ أى فى وقت الحج حتى لو صام بعد ما أحرم بالعمرة فى أشهر الحج جاز عندنا حلافا للشافعى

(١) آية رقم ١٩٦ من سورة البقرة (٢) و نكلتها : و سبعة اذا رجعت تلك عشرة كاملة .

والأفضل أن يصوم ما قبل يوم التروية [ويوم القروية] ويوم عرفة ، فإن مضت -
 يعنى هذه الأيام ولم يصم سقط الصوم وعاد إلى الهدى عدنا ، وفي السغاق . وكذلك
 إذا عجز عن الأداء أو مات أو صى لم يحوزه العدية إنما يلزمه الدم عنه ، وقال الشافعى :
 يحوز القضاء والعدية عند العجز . وقال مالك : يصوم فيها أى في أيام الحر والتشريق .
 م . فإن لم يقدر على الهدى كان عليه دمان . دم التمتع ، و دم التحلل قبل الهدى ،
 وفي شرح الطحاوى . ولا دم عليه لترك الصوم . أما صوم السعة فيحوز إذا فرغ من
 أفعال الحج وإن لم ينصرف إلى أهله . ولا يحوز [قبل أفعال الحج ، وفي شرح الطحاوى .
 وقال الشافعى : يصوم سعة أيام بعد ما رجع إلى أهله ولا يحوز] مله ، م : ولو قدر
 على الهدى في حلال الصوم الثلاث أو بعدما قل يوم الحر لزمه الهدى وسقط حكم
 الصوم ، ولو وحد الهدى بعد ما حلق قل أن يصوم السعة فلا هدى عليه ، وفي
 الظهيرية : وصح صومه . م . بشرى الوليد عن أنى يوسف إذا صام المتمتع ثلاثة
 أيام ثم وجد هديا قل أن يحل انتقص صومه ، وإن وحد الهدى بعد ما حل حار صومه
 ولا هدى عليه .

وفي التعريد . رحل اعتمر في شهر رمضان وأقام على إحرامه إلى عام قابل ثم
 طاف لعمرة في شوال ثم حج من عامه كان متمتعا ، ولو أوحى عليه أن يتحلل من
 الحج بعمره فأحر العمرة إلى العام القابل فاعتمر في شوال وحج من عامه لم يكن متمتعا ،
 [وفي شرح الطحاوى . ولو أن مكيا خرج إلى الأفاق فأتى متمتعا لا يكون متمتعا] .
 م . قال محمد في الجامع الصغير : كوفى قدم العمرة في أشهر الحج ففرغ منها
 وحلق أو قصر ثم اتخذ بمكة أو البصرة دارا ثم حج من عامه فهو متمتع - اعلم بأن هذه
 المسألة على أربعة أوجه الأول إذا أقام بمكة بعد ما فرغ من العمرة وحلق ثم حج من عامه
 ذلك ففي هذا الوجه هو متمتع . الوجه الثانى . إذا خرج من مكة ولكن لم يتجاوز الميقات
 حتى حج من عامه ذلك وفي هذا الوجه هو متمتع أيضا ، الوجه الثالث : إذا خرج من

المواقيت و عاد إلى أهله ثم حج من عامه ذلك وفي هذا الوحه هو ليس بتمتع ، الوحه الرابع : إذا خرج من الميقات و أتى البصرة و اتخذها دارا ثم حج من عامه ذلك قال في الكتاب . هو متمتع ، و لم يذكر فيه خلافا ، و روى الحاكم الشهيد عن أبي عصمة عن سعد بن معاذ أن ما ذكر في الكتاب قول أبي حنيفة ، و على قولها لا يكون متمتعا ، و هكذا ذكر الطحاوى في كتابه . و ذكر الجصاص انه لا يكون متمتعا على قول الكل ، و في الهداية : فان قدم العمرة فأفسدها ، و فرغ منها و قصر ثم اتحد البصرة دارا ثم اعتمر في أشهر الحج و حج من عامه ذلك لم يكن متمتعا عند أبي حنيفة ، و قالوا . هو المتمتع . و في الحاشية . ولو اعتمر في أشهر الحج ثم أفسدها و أتمها على الصاد و حج من عامه ذلك لا يكون متمتعا لانه لم يتم العمرة . و لو قصى العمرة العاسدة و حج من عامه ذلك إن قصاها قل أن يرجع إلى الميقات لا يكون متمتعا في قولهم ، و لو قصى العاسدة بعد ما رجع إلى الميقات يكون متمتعا ، و لم لم يقض العاسدة حتى رجع إلى موضع لأهله المتعة ، القرآن ثم عاد و قصى العمرة العاسدة و حج من عامه ذلك قال أبو حنيفة لا يكون متمتعا [إلا أن يرجع إلى أهله ثم يعود محرما بالعمرة ، و عدها يكون متمتعا] ، لو طاف لها ثلاثة أشواط في شوال ثم رجع إلى أهله ثم عاد إلى مكة و طاف ما بقي و حج من عامه ذلك فان كان أكثر الطواف في السفر الأول لا يكون متمتعا ، و إن كان في السفر الثاني يكون متمتعا ، و لو طاف للعمرة على غير وصوء في رمضان ثم أعاد الطواف في شوال و حج من عامه ذلك لا يكون متمتعا . و في الهداية و إذا عاد المتمتع إلى بلده بعد فرائعه من العمرة و لم يكن ساق الهدى تطل متعته ، و في الكافي . خلافا للشافعي ، و إذا ساق الهدى لا يكون إمامه صحيحا و لا يبطل تمتعه عند أبي حنيفة و أبي يوسف ، و قال محمد . يبطل . م قال القدوري . إذا أحرم بعمرة و فرغ منها و محل و أقام بمكة حتى دخل عليه أشهر الحج فأحرم

(١) و في بعض النسخ . يكون .

العمرة أخرى لم يكن متمتعاً ، فان حرج من مكة ثم عاد محرماً بالعمرة لم يكن متمتعاً
إلا إذا رجع إلى أهله في قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ، محمد : إذا حرج إلى موضع
لأهله التمتع والقران وهو ما وراء الميقات فأحرم بالعمرة كان متمتعاً في قولهم جميعاً .
إذا حرج المكي إلى كوفة وقرن صح قراه - وفي الكافي . ولزمه دم القران ،
م . ولو حرج إلى الكوفة وأهل بالعمرة واعتمر ثم حج لم يكن متمتعاً [ولو أن
المكي حرج إلى كوفة وأحرم بعمرة وساق الهدى لم يكن متمتعاً] وصح لإمامه مع سوق
الهدى مكي أو كوفي بخاور مكة أحرم بعمرة وطاف لها شوطاً ثم أحرم بحج قال :
يرض الحج وعليه لرضه دم وإن مضى عليهما أحراه وكان عليه بجمعه بينهما دم -
وهذا قول أبي حنيفة ، وهذا ما على ما قلنا أنه لا تمتع في حق أهل مكة ولا بد من
رض أحدهما ، فإذا لم يطاف لعمرة رضى العمرة ، وإن طاف لعمرة رضى الحج
بلا حلاف ، وكذلك إذا أتى ما أكثر طواف العمرة رضى الحج بلا حلاف ، وإن
طاف أقلها بان طاف شوطاً أو شوطين أو ثلاثاً قال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله : يرض
العمرة ، وفي الهداية قال أبو يوسف ومحمد : رضى العمرة أحب إليا وقضاها وعليه
دم ، م : وقال أبو حنيفة : يرض الحج ، فإذا رضى الحج كان عليه دم لرضه وعليه
حجة أو عمرة ، فان حج من عامه ذلك فلا عمرة عليه ، وإن لم يرض شيئاً من ذلك
ومضى فيها حرج من المهددة وعليه دم لأجل الجمع ، ولكن هذا دم جبر لارتكاب
المهوى حتى لا يباح للمع التناول .

وفي الجامع الصغير الحسامي : كوفي أحرم بعمرة ثم أسد بالجماع وأتى بأفصال
العمرة وتحلل ثم أتى مكة داراً ثم ذهب إلى العمرة ثم جاء واعتمر قضاء عن العمرة
العائدة وحج في تلك السنة لم يكن متمتعاً . وفي الهداية : ومن اعتمر في أشهر الحج
وحج من عامه فأيهما أسد مضى فيه وسقط دم المتعة . وإذا تمتعت المرأة فضحت
[بشاة لم يجرها من المتعة لأنها أتت بغير الواجب ، وكذا الجواب في الرحل] .

م . و من أهل العمرة في يوم النحر أو في أيام التشريق لزومه و يرضها - أى يلزومه الرض ، و قد كرهت العمرة في هذه الأيام ولهذا يلزومه رخصها ، فان رخصها فعليها دم لرضها و عمرة مكاتها ، فان مضى عليها أحزاه و عليه دم لجمعه بينهما ، قالوا و هذا دم كفارة أيضا ، و قيل . إذا حلق الحج ثم أحرم لا يرضها على طاهر ما ذكر في الأصل ، و قيل يرضها ، فان فاته الحج ثم أحرم بعمره أو صح فاته رخصها و عليه قصاؤها و دم لرضها بالتحلل قبل أوأه

الفصل الحادى عشر فى الاحصار

المحصر هو المموع عن الوصول إلى بيت الله تعالى بعد الإهلال بحجة أو عمرة ، و فى الحاية المرص أو عدو كافر أو مسلم . و فى شرح الطحاوى : ملة مائة عن المصى ، أو سرقت مقلته ، أو كانت محرمة مات روحها أو محرما ، و فى الحاية : و قال الشافى . لا إحصار إلا بالعدو .

و فى شرح الطحاوى . و إذا أحصر لا يحل إلا بالدخ سواه شرط عند الإحرام الإحلال عند الإحصار أو لم يشترط . و قال بعضهم . إذا شرط عند الإحرام الإحلال عند الإحصار حل بغير هدى . و فى السماقى : و إذا أحصر لا يحل إلا بالدخ عدنا ، و عند مالك يحل من ساعته . م . و حكمه فى الشرع أنه يتحلل بشاة و يبعثها إلى الحرم فتدفع هناك . و لا خلاف لأحد أن المحصر بالعدو يتحلل بالهدى ، أما المحصر بالمرص هل يتحلل بالهدى ؟ عدنا يتحلل ، و عد الشافى لا يتحلل .

و المرص الذى يثبت به الإحصار عدنا أن يقعه عن الذهاب و الركوب إلا زيادة مرص . و الضال عن الطريق لا يصير محصرا لأن التحلل فى حق المحصر هدى يحررته فى الحرم و هو لا يجد من يبعث بالهدى إلى الحرم ، و لو وجد لا يبق محصرا لأنه وجد الطريق ، و قال مشايخنا : و لو وجد الهدى وجد فارقا و هو لا يقدر على الذهاب . و جار له أن يبعث بالهدى على يديه ليتحلل . و كذا المجوس بالدين لا يصير

محصرًا لأن المديون إنما يحبس إذا كان مليا مائلا ، وإذا كان بهذه الصفة فهو غير ممنوع لأنه قادر على أن يقضى الدين ويخرج حتى لو حبس طالما كان له أن يتحلل بالهدى كالممنوع بالعدو والمرص .

المهلة بالحج أو العمرة إن فقدت المحرم وبها وبين مكة مسيرة سمر تصير محصرة عدنا ، وفي الحاية : ولا يتحلل إلا بالهدى . م . وكذا إذا أحرمت بحجة التطوع وسماها روحها فهي محصرة وله أن يتحلل بما هو من محظورات الإحرام - وفي الحاية . ولا يثبت التحلل بقول الروح - م . فإذا حللها فعليها حجه أو عمرة .

في التبريد : وإذا أحرم العدو والأمة بغير إذن المولى فله أن يتحللها بغير هدى ، ويجب القضاء إذا اعتق . وإذا أدن المولى لعدوه في الحج فأحرم كره له أن يتحلل ، فإن حلله لم يكن على المولى دم ، . وكذا إذا أحرم بادن المولى ثم أحصر لم يجب على المولى دم ولكن يجب عليه الدم بعد العتق . ولو حج عن غيره فأحصر كان دم الإحصار على الآمر - وهذا قول أنى حيفة ومحمد ، وقال أبو يوسف يجب على الحاج . وروى عن أنى يوسف أن المولى إذا أدن لعدوه في الحج فأحرم لم يكن له أن يبعه ، فإن باعه من أحر كان للشترى أن يتحلل . وقال زهير ليس للشترى أن يتحلل . وقال محمد بكره للولى أن يتحلل إذا أدن له . ولا بكره للشترى . ولو أن الأمة المزوجة أدن لها مولاهما في الحج لم يكن للزوج أن يمنعها

م . وفسر القدورى في كتابه الهدى ، فقال : شاة أو بقرة أو دابة ، و الدابة أفضل . ثم هذا الدم وجميع ما يجب من الدماء يختص جوارها بالحرم باتفاق بين العلماء ، وهل يختص جوارها بيوم الحر؟ في دم الإحصار اختلاف ، قال أبو حيفة . لا يختص ، [وقالا . يختص] ، ودم المتعة والقران يختص جوارهما بيوم الحرب لا خلاف ، وما سواهما من الدماء لا يختص جوارها بيوم النحر لا خلاف . ثم المحصر بالحج إذا بعث بالهدى يواعد صاحبه أن ينحر عنه يوم كذا عد أنى حيفة ، وأما عندهما دم الإحصار في الحج

موقت يوم التحرر فلا حاجة إلى المواعدة، وإنما يحتاج إلى المواعدة عندهما في المحصر بالعمرة، فإذا بعث المحصر بالهدى وذبح عنه حل له كل شيء فلا حلق عليه عند أبي حنيفة ومحمد، وفي شرح الطحاوي: فإن فعل الحسن، وفي التجريد: وقال أبو يوسف: عليه الحلق، وفي الهداية: ولو لم يفعل لا شيء عليه، وفي الخاتمة: وليس على المحصر حلق ولا قصر.

وفي المتقى: إن سماعة عن محمد رحة الله عليه في المحرم سرت بمقتة أنه ليس بمحصر إذا كان يقدر على المشي ويسأل الناس، وإن كان لا يقدر على المشي فهو محصر. وكذلك إذا كان قادراً في يومه ذلك ولكنه يخاف أن يعجز في صف الطريق أو بعضه عن ذلك ولا يقدر على المضى ولا على الرجوع ولا يثق على نفسه بقوه على ذلك فهو محصر.

ثم إذا تحلل المحصر بالهدى وكان مفرداً بالحج ف عليه حجة وعمرة من قابل، وفي الكافي: وقال الشافعي: عليه الحج لا غير. فإن كان محرماً بحج التطوع فعليه قضاءه، وعند الشافعي [لا يجب عليه القضاء، م:] وإن كان مفرداً بالعمرة فعليه عمرة مكانها. وفي الهداية: فالإحصار عن العمرة يتحقق عدناً، [وقال مالك: لا يتحقق، وفي الكافي وهو قول الشافعي م:] وإن كان قارناً فأنما يتحلل بدخ هديين وعليه عمرتان وحجة، وفي شرح الطحاوي: وعند الشافعي القارن يحل بهدي واحد، وفي الهداية: فإن بعث بهدي واحد ليتحلل عن الحج ويبقى في إحرام العمرة لم يتحلل عن واحد منهما، وفي الخاتمة: وإن بعث بهديين لا يحتاج إلى أن يعين هدا للعمرة وهذا للحج؛ وفي الهداية: فإن بعث القارن هدياً واحداً لم يدعوه في يوم بعينه ثم زال الإحصار فإن كان لا يدرك الحج والهدى لا يلزمه أن يتوجه بل يصبر محصراً حتى يحل بجر الهدى، وإن توجه ليتحلل بأفضل العمرة له ذلك، وإن كان يدرك الحج والهدى لزمه التوجه، وإذا أدرك هديه صعبه ما شاء، وإن كان يدرك الهدى دون الحج يتحلل، وإن كان يدرك الحج بدون الهدى

جار له التحلل استحسانا - وهذا التقسيم لا يستقيم على قولها في المحصر بالحج وإنما يستقيم على قول أن حيفة، وفي المحصر بالعمرة يستقيم بالاتفاق. وفي الخاية. وإن قدر على إدراك الحج دون الهدى لا يلزمه المضي استحسانا، وفي الكافي: والقياس أن يلزمه التوجه ولا يتحلل وهو قول روم.

٣. وإن كان المحصر معسرا لا يحد الهدى أقام حراما حتى يطوف ويسعى كما يفعله فائت الحج، وفي الخاية. وعن أبي يوسف إذا لم يحد الهدى يقوم الهدى بالطعام ويتصدق به، فإن لم يحد ذلك صام لكل صاع يوما، وفي شرح الطحاوي: وقال عطاء بن أبي رباح. يحل بالصوم يصوم ثلاثة أيام ويحل ثم يصوم بعدها سبعة أيام كالتمتع والقارن.

وفي التحريد ولا يكون الحاج محصرا بعد الوقوف بعرفة، ولا يكون محصرا في الحرم إذا أمكنه الطواف، وقال أبو يوسف. إذا كان ممكنا عدو غالب يمنهم من الطواف فهو محصر كما في حق الرسول صلى الله عليه وسلم^(١). ولو أحصر بعد الوقوف حين مضت أيام التشريق فعليه لترك الوقوف بمزدلفة دم. ولترك الرمي دم، ويطوف طواف الزيارة وعليه لأخيره دم، ولتأخير الحلق دم في قول أبي حنيفة. وفي الاستيعاض. المحصر بالعمرة يحر عنه في أي يوم شاء لأن العمرة ليس لها وقت محصور. السنة كلها وقت لها، ويواعدم في أي يوم شاء بعد أن يكون الذبح في الحرم.

٤. وقال محمد في محرم بالحج يقف بعرفة ثم يخرج إلى الحل لحاجة له فيحصر. لا يكون محصرا حتى لا يتحلل بالهدى، وهو محرم عن النساء حتى يطوف طواف الزيارة، فإذا ذهب أيام التشريق ثم وحد سبيلا إلى البيت بعد ذلك يطوف طواف الزيارة ويطوف طواف الصدر. وفي الطهيرية: سقط عنه الوقوف بمزدلفة ورمى

(١) سيأتي التعميل في الصفحة التالية.

الحجار و طواف الصدر ، و عليه دم لتأخير طواف الزيارة عن يوم الحر ، و فى السعاقى :
و عليه دم لترك الوقوف بمزدلفة و لرمى الجمار و لتأخير الحلق عند أبى حيفة و لتأخير
الطواف ، فكان عليه أربعة دماء عند أبى حيفة ، و عدهما ليس بتأخير الحلق و الطواف
شئ ، م : ثم هل يخلق يوم النحر حيث أحصر أو يؤخر الحلق إلى أن يجد سبيلا إلى
البيت و يخلق فى الحرم ؟ أشار فى الجامع إلى أنه يخلق يوم الحر حيث أحصر ، و ذكر
فى الأصل أنه يؤخر الحلق .

ولو أحرم بالحج و أتى مكة قبل الوقوف بعرفة فأحصر بها لا يكون محصرا ،
فالإحصار بمكة و فى الحرم ليس باحصار عدنا ، و اختلف المشايخ فيه ، بعضهم قالوا :
إما لا يكون إحصارا إذا منع عن الوقوف بعرفة دون البيت أو منع عن البيت دون
الوقوف بعرفة ، فأما إذا منع عنهما كان محصرا يتحل بالهدى ، و بعضهم قالوا . لا يصير
محصرا و إن منع عنهما . و فى الجامع الصغير العتاي . محرم بالحج أحصر بعد الوقوف
قبل طواف الزيارة لم يكن محصرا - معناه أنه لا يتحل بالهدى . م : و عن أبى يوسف
أنه قال سألت أبا حيفة عن أهل مكة هل على أهل مكة إحصار ؟ قال . لا ، قلت :
فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحصر بالحديبية قال : كانت مكة يومئذ فى حكم دار
الحرب ، و اليوم هى فى حكم دار الإسلام . و فى المتقى عن أبى يوسف . إذا كان بمكة
عدو يحول بينه و بين دخول مكة كما حال المشركون بين الرسول و بين دخول مكة يكون
محصرا - والله تعالى أعلم .

الفصل الثانى عشر

فى معرفة فائت الحج و بيان أحكامه

مقول . فائت الحج هى فاته الوقوف بعرفة ، و وقت الوقوف بعرفة من حين نزول
الشمس من يوم عرفة إلى أن يطلع المعجر من يوم الحر ، و فى السعاقى . و قال مالك :

أول وقته من طلوع الشمس ، م . فإذا لم يقف في شيء من هذا الوقت فقد فاته الحج عليه أن يتحلل بأفعال العمرة عندما : يطوف ويسعى ويحلق ، وفي الهداية : ويقضى من قابل ، م : ولا دم عليه عندما ، وفي التجريد . وقال الشافعي والحسن يلزمه دم . م : هذا إذا كان فائت الحج مفردا بالحج ، وإن كان قارنا طاف للعمرة ويسعى لها أولا ثم يطوف طوافا آخر ويسعى لفوات الحج ويحلق ، وفي التجريد : ويبتل عنه دم القران . وفي الخاتمة . وليس على فائت الحج طواف الصدر . م : وإن كان فائت الحج متمتعا قد ساق الهدى بطل تمتعه وبصح بهديه ما شاء .

ثم فائت الحج إذا تحلل بأفعال العمرة هل ينقلب لإحرامه إحرام عمرة ؟ ذكر في غير رواية الأصول أن على قول أبي حنيفة ومحمد لا ينقلب بل يبقى لإحرامه إحرام الحج ، وعند أبي يوسف ينقلب . وفائدة هذا الاختلاف تظهر فيما إذا أحرم بحجة أخرى ، على قول أبي حنيفة رحمه الله يرضها حتى لا يصير محرما بحجتين ، وعند أبي يوسف لا يرضها [بل يمضى فيها ، وعند محمد لا يصح الثاني . كما لو أحرم قبل الفوات ، في بواذر بشر بن الوليد عن أبي يوسف أنه يرضها] كما هو قول أبي حنيفة ومحمد ، وهذا إشارة إلى قول أبي يوسف كقول أبي حنيفة ، وفي بعض المواضع في كتاب المتقي يشير إلى أنه ينقلب إحرامه إحرام عمرة من غير ذكر خلاف . وثمرته تظهر فيما إذا أهل بعد فوات الحج بعمرة رفضها حتى لا يصير محرما بعمرتين ، وفي بعض المواضع يشير إلى أن إحرام الحج يبقى من وجه دون وجه من غير ذكر خلاف أيضا . وثمرته تظهر فيما إذا أهل بعد فوات الحج بحجة أو عمرة رفضها أيا ما كان ، والصحيح قول أبي حنيفة .

وفي البيامع . فإن فات القارن الحج وقدم مكة بعد طلوع المعجر من يوم الحر طاف لعمرة التي أحرم لها ويسعى ، ثم يطوف طوافا آخر لفوات حجه ويسعى عفيه ، ويحلق أو يقصر ، ويبتل عنه دم القران ، ويقطع التلبية إذا أخذ في الطواف الذي يتحلل به .

الفصل الثالث عشر في الجمع بين الإحرامين

يجب أن يعلم بأن الجمع بين إحرامى الحج أو إحرامى العمرة بدعة ، و في الجامع الصغير العتابي : حرام لأنه من أكبر الكبائر ، هكذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم . و في السفناقي . إضافة الإحرام إلى الإحرام في حق المكي و من بمصاه جاية ، و كذلك إضافة إحرام العمرة إلى إحرام الحج في الآفاق لإساءة و كراهة ، م : لكن إذا جمع بينهما لزمته عند أبي حنيفة و أبي يوسف ، و عند محمد تلزم إحداهما . و في الحانية : و على هذا الخلاف إذا أحرم بحجة و وقف بعرفة ثم أحرم بحجة تلزمه الثانية أيضا ، و عند محمد لا تلزمه الثانية ، م : إلا أنه لا بد من رفض إحداهما عند أبي حنيفة و أبي يوسف رحمهما الله تورعا عن المهي . بعد هذا قال أبو حنيفة : إذا توجه إلى إحداهما يصير رافضا للآخرى ، و في الحانية : فإذا فرغ من الأولى في فصل الحج يقضى الثانية في العام الثاني ، و في فصل العمرة يقضى الثانية في ذلك العام لأن تكرار العمرة في سنة واحدة جائز ، بخلاف تكرار الحج ، م . وقال : أبو يوسف : كما فرغ من الإحرامين يصير رافضا لإحداهما و في الحانية : قل أن يشتغل بعمل إحداهما ، م : و مائدة الاختلاف تظهر فيما إذا قتل صيدا قل أن يتوجه إلى إحداهما ، قال أبو حنيفة رحمه الله : عليه قيمتان ، و قال أبو يوسف : عليه قيمة واحدة . و كذلك إذا أحصر في هذه الحالة على قول أبي حنيفة يحتاج إلى الهديين للتحلل ، و على قول أبي يوسف يكفيه هدي واحد ، و الصحيح ما قاله أبو حنيفة قل الخلق الأولى .

و في الهداية . و من أحرم بالحج ثم أحرم يوم الحر بحجة أخرى فإن خلق في الأولى لزمته الأخرى و لا شيء عليه ، و إن لم يخلق في الأولى لزمته الأخرى و عليه دم قصر أو لم يقصر عند أبي حنيفة ، و قالوا . إن لم يقصر فلا شيء عليه ، و في الجامع الصغير العتابي : و قال بعضهم : إذا لم يخلق يجب الدم بالاتفاق .

م : و كما أن الجمع بين إحرامى الحج أو بين إحرامى العمرة بدعة فكذلك بناء أعمال العمرة على أعمال الحج بدعة ، أما بقاء إحرام الحج على إحرام العمرة فليس بدعة ، حتى أن

من أحرم بحجة وطاف لها شوطاً ثم أحل للعمرة رخص العمرة، وفي السراجية: ولزمه دم الرخص وقضى العمرة. وفي الهداية: فإن طاف للحج ثم أحرم للعمرة فمضى عليها لزمه دم عليه دم بجمعه بينهما وهو دم كفارة وحبر، هو الصحيح، والمراد بهذا الطواف طواف التلبية، ويستحب أن يرخص عمرته، وإذا رخص عمرته يقضيها لصحة الشروع فيها وعليه دم لرفضها. م: ولو أحرم بحجة ثم أحرم بعمرة قبل أن يطوف بحجة شوطاً فانه لا يرخص العمرة. وفي الكافي: ومن فرغ من عمرته إلا التقصير فأحرم بعمرة أخرى فعليه الإحرام بهذه العمرة قل الخلق دم، وهو دم حبر وكفارة ولا يحل التأول به - ثم لإيجاب الدم هاهنا سبب لإحرام العمرة رواية واحدة، وفي الجمع بين إحرام الحج روايتان. وفي المنتقى عن محمد: إذا أحرم شيء لا ينوي به حجاً ولا عمرة ثم أحرم بحجة فالأول عمرة إن شاء وإن أياً، وإن أحرم بعمرة فالأول حجة إن شاء. وإن أياً، وإن كان إحرام الثاني لا يريد به شيئاً أيضاً فهو قارن، وإن كان الذي أحرم بها أولاً عمرة فهذا حج

وفي الطهيرية: إذا خرج الرجل إلى السفر يريد الحج فأحرم ولم تحضره النية قال: هو حج، وإن حرج ولا نية له فأحرم ولم يوشئ شيئاً قال: له أن يجعل ما شاء ما لم يطف بالبيت، فإذا طاف بالبيت هي عمرة.

وفي السفاق: ولو أحرم بعمرة ثم بحجة فهو قارن وقد أحس، ولو أحرم بحجة ثم بعمرة إن لم يأت شيء من أعمال الحج فهو قارن وقد أساء حيث أدخل العمرة على الحج وهو غير مشروع، ويقدم أفعال الحج.

وفي الكافي: وإذا أهل بعمرة في يوم النحر أو أيام التشريق لزمته ويلزمه رفضها، فإن رفضها يجب دم لرفضها وعمرة مكانها، وإن مضى عليها جاز وعليه دم كفارة. وإذا حلق للحج ثم أحرم بعمرة لا يرفضها، كذا ذكر في الأصل، وقال مشايخنا: يرفضها. وفي الحسامي: محرم فاته الحج فأحرم بحجة أو عمرة فانه يرفض

(١) وفي نسخة م: أبي

م : ولو أحرم شيئين وأراد أن يكون مخيراً بينهما إن شاء حجتين وإن شاء
عمره وحجة قال : هذا عمره وحجة إن شاء وإن أبي^١ ، وهذا على الصحة لا يكون
على غير ذلك ، ولو أحرم لا ينوى حجاباً ولا عمرة ثم أحرم بعد ذلك بأحرام
آخر لا ينوى حجة ولا عمرة فهذا كله حجة وعمرة . ولو أحرم بأحرامين لا نية فيهما
ثم أحرم بأحرامين لا نية له فيهما قال محمد : الأولان حجة وعمرة ، والاخران باطلان .

الفصل الرابع عشر في الحلق والقصر

الحلق والتقصير مشروطان في حق الرجل للتحليل عن الإحرام ، والحلق أفضل
من التقصير ، وأما المرأة فلا حلق عليها ولكنها تقصر بأحد شيء من أطراف
الشعر مقدار أملة . والأفضل لها أن تقصر من كل شعرة مقدار أملة . وفي الهداية :
و يكتفى في الحلق ربع الرأس ، وحلق الكل أولى اقتداء رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
م : وكذا الأفضل في حقها الأخذ من كل شعرة ، وإن قصرت بعض رأسها
وتركت البعض أحزاباً إذا كانت ما قصرت مقدار ربع الرأس فصاعداً ، وإن كان
أقل من ذلك لا يجزئها اعتباراً للتقصير في حقها بالحلق في حق الرجال . وفي الملتقط
عن أبي حنيفة قال . حلقت رأسي بنى غطائي الحجام في ثلاثة أشياء . فلما أن جلست
قال لي : استقبل القلة ! وناولته الجباب الأيسر فقال : ابدأ بالأيمن ! فلما أردت أن
أذهب قال : اذهب شعرك ! فرحمت ودفنت . م : وإذا جاء وقت الحلق ولم يكن
على رأسه شعر بأن كان حلق قبل ذلك أو سبب آخر ذكر في الأصل أنه يجرى المومى
على رأسه ، ثم اختلف المشايخ أن إحراء المومى مستحب أو واجب ؟ والأصح
أنه واجب . وفي الخلاصة : ولو حلق بالنورة جاز والمومى أفضل .

م : ثم الحلق في حق الحاج موقت بالمسكان وهو الحرم ، وبالزمان وهو يوم
النحر عند أبي حنيفة حتى لو أخره عن يوم النحر أو عن الحرم يلزمه الدم ، وعلى قول
أبي يوسف لا يوقت بالزمان ولا بالمسكان حتى لا يلزمه الدم إذا أخره عن المكان أو عن

(١) في نسخة م : لبي .

الزمان، وعلى قول محمد يتوقت بالمكان ولا يتوقت بالزمان حتى يلزمه الدم بالتأخير عن المكان ولا يلزمه الدم بالتأخير عن الزمان، وفي الهداية: وعد رفر يتوقت بالزمان دون المكان، وفي الزاد: والصحيح قول أنى حنيفة - م: وهذا الخلاف في التوقيت في حق التضمن بالدم، أما لا يتوقت في حق التحلل بالاتفاق، وفي حق المعتمر لا يختص بالزمان وبالمكان بلا خلاف. وفي الهداية. والتقصير والحلق في العمرة غير موقت بالزمان بالإجماع، فإن لم يقصر حتى رجع وقصر فلا شيء عليه في قولهم جميعا.

رى المنتقى: أن سماعة حاح أو معتمر رأسه قروح لا يستطيع معها إمرار موسى على رأسه ولا يصل إلى تقصير شعره وهذا مما يطعم في رثه قريبا أو بما لا يدرى هل يبرأ أو لا يبرأ؟ قال. إذا لم يبق إلا الحلق ولم يقدر عليه ولا إمرار موسى على رأسه فقد حل في العمرة والحج، بمنزلة ما لو حلق رأسه، وإن أخر الإحلال حتى يمر موسى على رأسه قبل مضي أيام النحر فقد أحس، وإن لم يؤخر فلا شيء عليه. هذا إذا عجز عن الحلق لقروح في رأسه، وإن عجز عن ذلك لأنه لم يجد موسى أو لم يجد من يحلقه هذا ليس بغير ولا يحور له إلا الحلق أو التقصير.

وفي الهداية. ومن اعتمر فخرج من الحرم وقصر فعليه دم عند أن حنيفة ومحمد رحمهما الله، وقال أبو يوسف: لا شيء عليه. وفي الوالوجية ولو خرج من الحرم في أيام النحر ثم حلق لزمه دم في قول أنى حنيفة. وقال أبو يوسف. لا شيء عليه.

الفصل الخامس عشر في الرجل يحج عن الغير

وفي الهداية: العادات أنواع: مالية محضة كالركاة، وبدية محضة كالصلاة، ومركبة منهما كالحج، والبيابة تجرى في النوع الأول في حالي الاحتيار والضرورة، ولا تجرى في النوع الثاني بحال، ونحوى في النوع الثالث عند العجز ولا تجرى عند القدرة [والشرط العجز الدائم إلى وقت الموت]. م. اختلفت عبارة مشايخنا في المأمور بالحج عن الغير إذا حج، فعارة شيخ الإسلام أن على قول أصحابنا أصل الحج يقع عن المأمور وللأمر ثواب العقدة ولكن أصل الحج يسقط عن الأمر، وعارة

شمس الأئمة السرحسى: أن أصل الحج يقع عن الأمر، وفي الخانية: هو الصحيح .
وفي السفناقي: ثم اعلم أن الحاج عن الغير إن شاء قال " ليك عن فلان " وإن شاء
اكتفى بالية، بمنزلة الحاج عن نفسه .

م: هذا هو الكلام في حج الفرض، حتما إلى الكلام في حجة التطوع فنقول:
من أمر غيره بحج التطوع جاز ذلك ويصير للأمر ثواب النفقة في طريق الحج من حيث
أنه سب إلى الحج بالاتفاق، أو يصير المأمور جاعلا ثواب فعله للأمر بهذا حائز عد أهل
السنة، ومن الناس من يسكر جعل الثواب لغيره . وفي السفناقي: ذكر صدر الإسلام
والإمام الكشاني في جامعيهما أنه من صلى أو صام أو تصدق فجعل ثواب صلاته
أو صومه أو صدقته لغيره جاز عد أهل السنة والجماعة، وقال بعض أهل العلم: إنه
لا يجوز .

وفي الذخيرة: ثم إنما يسقط فرض الحج عن الإنسان ما حجاج غيره إذا كان
الحج وقت الأداء عاجزا عن الأداء بنفسه ودام عجزه إلى أن مات، أما إذا زال عجزه
بعد ذلك فلا يسقط عنه حج الفرض - بانه فيما ذكر محمد في الأصل رجل أحج رجلا
وهو مريض فلم يزل مريضا حتى مات فهو جائز عن حجة الإسلام . وإن صح لا يجزيه
عن حجة الإسلام . وروى المصلي عن أبي يوسف أن من برأ من مرضه قل فراح المأمور
عن الحج فعليه الإعادة، وإن برأ بعد ما فرغ المأمور عن الحج فلا إعادة عليه، وحل
هذا ظهير المكفر بالصوم إذا قدر على التحرير، وظهير المصلي بالتيمم إذا قدر على الماء .
وإن أحج رجلا وهو صحيح أحزاه عن التطوع لأن فرض الحج يتأدى بالإحجاج
حالة العذر، وكل عادة جاز أداء فرضها بجهة حالة العذر جاز أداء فعلها بتلك الجهة
في غير حالة العذر كالصلاة قاعدا وراكبا، وكل من كان عاجزا عجزا لا يرجى رواله
ظاهرا وخاليا - وفي الخانية كالزمانة والعمى - م: يجب عليه أن يحج رجلا إذا قدر
عليه، ومن كان عاجزا عجزا يرجى رواله كالمرض والحبس لا يجب عليه ذلك،

فإن كان عاجزا عجزا يرحى رواله غالبا وظاهرا الحق بالصحة الدائمة حقيقة ، وإن كان عجزا لا يرحى رواله غالبا الحق بالعجز الدائم ، ومن كان عاجزا وأحج رجلا : إن كان عجزا لا يرحى رواله ظاهرا وغالبا يحكم بالحوار اعتنارا للظاهر والغالب . فإن ظهر الأمر بخلاف ذلك الظاهر يرتفع الجوار وما لا فلا ، وإن كان عجزا يرحى رواله ظاهرا وغالبا كان حكمه موقوفا ، فإن استمر به العجز إلى وقت الموت حكم وقوعه موقع العرص . وفي السفناني : إذا أحج الرجل الصحيح رجلا ثم عجز لم يجره عن الحج لفقد العذر حالة الإحجاج . وفي الولوالجية . ولو أمر الصبي رجلا للحج عنه ثم بلغ وهو عاجز إلى موت لم يجره عن حجة الإسلام .

م . والأفضل للإنسان إذا أراد أن يحج رجلا عن نفسه [أن يحج رجلا قد حج عن نفسه] ، فإن الذي لم يحج عن حجة الإسلام عن نفسه لم يجر حجه عن غيره عند بعض الناس ، ومع هذا لو أحج رجلا لم يحج عن نفسه حجة الإسلام يجوز عندنا وسقط الحج عن الأمر . وفي الخاتبة . إذا استأجر المحموس رجلا ليحج حجة الإسلام جازت الحجة عن المحموس إذا مات في المحبس وللأخير أحر مثله في ظاهر الرواية .

م : وإذا أمر غيره بالأمراء بحجة أو عمرة فممن هو مخالف ضامن في قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد . يجرى عن الأمر استحسانا ، وهذا الخلاف فيما إذا قرن عن الأمر ، أما لو بوى أحدهما عن شخص آخر أو عن نفسه فهو مخالف ضامن بلا خلاف ، ولو أمره بالحج فاعتذر ثم حج من مكة فهو مخالف في قولهم ، وفي الخاتبة : ولا يجوز ذلك عن حجة الإسلام عن نفسه ، وكذا لو حج ثم اعتذر كان مخالفا عند العامة ، م : ولو أمره بالعمرة فاعتذر أولا ثم حج عن نفسه لم يكن مخالفا ، [وإن كان حج أولا ثم اعتذر فهو مخالف ، ولو أمره بالحج مطلقا فحج المأمور ماشيا فهو مخالف] لأن مطلق الأمر بالحج فيما بين العاد يصرف إلى ما فرض الله تعالى على عباده وذلك الحج راكبا ، ولو حج على حمالة كره له ذلك ، وأجل أفضل .

ولو أقام بمكة بعد أداء الحج إن كانت لإقامته معتادة فالنفقة في مال الأمر، وإن كانت غير معتادة فالنفقة في مال المأمور، والمعتبر في زماننا أنه يقيم إلى وقت خروج الناس، ولو عزم أن يقيم بمكة زيادة على قدر المعتاد ثم عزم على الخروج عادت نفقته في مال الأمر إلا أن يكون قد اتخذ مكة دارا فلا تعود النفقة بعد ذلك، وكذلك إذا اتخذ موطئا آخر وطأه ثم بدا له الانصراف لم يسكن له أن ينفق من مال الأمر. وفي المتقي. الحاج عن الميت إذا قضى المناسك كلها وأقام بمكة إن أقام خمسة عشر يوما فصاعدا يقطع حكم ذلك السفر ويكون نفقته في الانصراف من مال نفسه، وفي شرح الطحاوى. وإذا رجع هل تعود نفقته في مال الميت؟ ذكر الاختلاف: في قول أبي يوسف لا تعود، وفي قول محمد تعود وهو ظاهر الرواية، هم: وإن كان أقام أقل من ذلك فعفته في الانصراف في مال الميت. وكذلك إن خرج من مكة بعد ما فرغ من الحج عن البيت مسيرة ثلاثة أيام في حاجة له ثم عاد إليها فنفقته في الانصراف في مال نفسه. وفي الظهيرية ولو أقام بمكة منتظرا لخروج القافلة لا يسقط نفقته من مال الميت.

ولو أن المأمور بالحج أتق طائفة من مال نفسه فانه ينظر: إن يطلع مال الميت الكراء وعامة النفقة بالحج عن الميت ولا يكون مخالفا، وإلا فهو مخالف ضامن، وفي الدخيرة. ويعق المأمور من مال الميت ذاهبا وجائيا إلى بلد الميت ويرد بقية النفقة إلى الموصى، وهذا إذا لم يوسع الميت عليه، أما إذا وسع بأن جعل الباقي صلة له بعد رجوعه فلا بأس بذلك.

هم: إن سماعة عن محمد. المأمور بالحج إذا حج عن الأمر ثم أحرم بعمره ينفق من مال نفسه ما دام معتبرا، فإذا انصرف أتق من مال الأمر. وفي الينابيع: وإن حج عن الميت رجل يؤدي الحج وقيم بمكة أجزاء والعود ليس بشرط، والأفضل أن يهجره من يرجع إلى أهله، فإن فاته الحج يصح كما يصح فاته الحج ولا يضمن النفقة لأنه لم يخالفه. هم: ولو عمل المأمور بالإحرام فوصل مكة محرما

فى شهر رمضان أو بعده فانه محرم ينفق من مال نفسه إلى عشر الاضحي أو قبله يوم أو يومين على اختلاف ما يدخل الباس مكة ، وفى الخاتمة : وإذا قام ببلدة ينفق من مال نفسه حتى يجهز أو ان الحج ثم يرتحل وينفق من مال الميت ليسكون المأمور متفقاً من مال الأمر فى الطريق ويكون صامناً لما أتى من مال الميت فى إقامته ، هذا إذا أقام ببلدة خمسة عشر يوماً لانه مقيم ، وروى اس سماعة عن محمد : إذا أقام المأمور ببلدة ثلاثة أيام أو أقل وأنفق من مال الميت لا يضمن ، وإن نوى إقامة أكثر من ذلك ينفق من مال نفسه ، قالوا : فى زماننا وإن أقام أكثر من خمسة عشر يوماً يكون نفقته فى مال الميت لانه لا يتمكن من الخروج بدون القافلة ، وإن أقام بعد حروح القافلة لا تكون نفقته من مال الميت .

م وإن أحصر المأمور بالحج فالدّم على الأمر عد أى حيفة ومحمد ، وعد أى يوسف على المأمور - واعلم بأن الدماء ثلاثة دم مؤونة وهو دم الإحصار وإنه على الخلاف ، وفى الهداية دم الإحصار على الأمر عد أى حيفة ومحمد ، وقال أبو يوسف : على الحاج ، فان كان يحج عن ميت فأحصر فالدّم فى مال الميت عدماً حلاقاً لأى يوسف ، م قيل . هو من ثلث مال الميت ، وقيل : هو من جميع المال . م . ودم سك وهو دم المتعة القرآن وإنه على المأمور . ودم حر وهو ما يجب بالحناية على الإحرام ما ارتكأ محظور يقتل سيد أو قلم أطاير أو ما أشبه ذلك ، أو يجب بقصان تمكن فى ماسك الحج بان طاف لميت مكوساً أو محدثاً أو حياً وإنه على المأمور بلا خلاف . وفى الهداية . ودم لماع على المأمور ويضمن النفقة - معاً . إذا جامع قبل الوقوف حتى سد حجه بخلاف إذا فاتته الحج حيث لا يضمن النفقة ، أما إذا جامع بعد الوقوف لا يفسد حجه لا يضمن النفقة وعليه الدم فى ماله . وإن أمره واحد أن يحج والآخر أن يعتصر أدنا له بالقران فالدّم عليه ، وفى الخاتمة . وإن لم يأمره بالجمع لجمع كان مخالفاً ، لو أمر بالجمع لجمع جار ولا يكون صامناً . وفى الخلاصة الخاتمة : رحل أمر رجلا

بأن يقرن به أو أحد بأن يحج عنه و آخر أن يستمر عنه و أدنا له بالقران فالدم عليه ،
و ليس له في الفصل الثاني أن يجمع إذا لم يأذن بذلك .

م : وإذا أمر رجلان رجلا بأن يحج عن كل واحد منهما حجة فأهل بحجة
عليهما هي عن الحاج ، و يضمن الحاج العقبة إن كان أهق من مالهما ، فان عين بعد عن
أحدهما لا يصح التعيين - فرق بين هذا و بين ما إذا أهل بحجة عن أبويه فانه يجوز ان
يجعله عن أحدهما ، هذا إذا احرم عنهما ، فان أحرم عن أحدهما منهما فان مضى كذلك
صار مخالفا ، و إن عين لأحدهما قبل المضى أى قبل الطواف و قبل الوقوف - و في
التعريف : قبل أداء فعل من أفعاله - م صح التعيين استحسانا ، و هو قول أنى حيفة و محمد ،
و في الكافي : و عند أنى يوسف وقع ذلك عن نفسه فلا توقف و ضمن نفقتهما ، و هو
القياس ، و في الخاية : فأما إذا عين بعد ذلك بأن عين بعد الطواف لا يصح تعيينه ، و في
الكافي . و إن أطلق بأن سكت عن ذكر المحجوج عنه معينا و منها فلا يهر فيه و يدعى
أن يصح التعيين ماها إجماعا لعدم المخالفة قطعا . و في الكبرى : رحل أمر رجلا أن
يحج عن الميت في هذه السنة و أعطاه العقبة فأحر الحج حتى مضت السنة و حج من قابل
حار عن الميت و لا يضمن العقبة .

و في التهذيب قال أبو يوسف : الحاج عن الغير إذا أهد حجه قبل الوقوف
عليه ضمان العقبة و عليه الحج الذي أهده و عمرته و حجته للآمر ، و لو فاته الحج
لا يضمن لأنه أمين و عليه قضاء العائت و حج عن الأمر ، و في البايع : فان فاته الحج
مأفة سماوية أو لمرض به أو سقط عن السير أو هرب المكاري و تركه كان له أن
يرجع إلى أهله من ذلك المال ، و في الحاوي : و إن كان شغله حوائج نفسه حتى فاته
الحج فانه ضامن للعقبة ، و لو حج بعد ذلك من قابل من ماله عن الميت يجوز
عن الميت .

و مما يتصل بهذا الفصل

ما ذكر في الجامع الصغير . رحل توجه يريد حجة الإسلام فأغشى عليه فأهل عنه أصحابه
أحزاه ، وبصر المعنى عليه محرما حتى لو وقوا به وطافوا به حاز وسقط عنه حجة
الإسلام ، وهذا قول أن حيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله لا يحرمه ، واختلفت
عبارة المشايخ رحمهم الله في تخرج المسألة ، قال بعضهم لا حلاف بين أصحابنا رحمهم الله
أن الإحرام يتأدى بالنائب حتى أن من أمر أهل رفته أن يحرموا عنه متى عجز عن
الإحرام بنفسه وأعمى عليه . وفي الهداية : أو نام . وأحرم عنه واحد من رفته يجوز
وبصر المعنى عليه محرما ، وفي الحاية . في قولهم ، حتى لو أفاق أو استيقظ من منامه
وأتى بأفعال الحج جار ، م . وإنما وقع الخلاف في هذه المسألة لاختلافهم في أنه هل
وجدت الإمامة من المعنى عليه في الإحرام عنه أم لا ؟ هذا هو الكلام في الإحرام وأما
سائر المناسك هل تتأدى بأهل رفته ؟ من المشايخ من قال : تتأدى إلا أن الأولى
أن يطوفوا به ويقف به ليكون أقرب إلى أدائه لو كان معيقا ، وإليه مال الشيخ الإمام
شمس الأئمة السرخسي ، فعلى هذا القول لا يقع الفرق بين سائر المناسك وبين الإحرام ،
ومنهم من فرق بين الإحرام وبين سائر المناسك . ومن المشايخ رحمهم الله من قال :
لا خلاف بين العلماء إن عقد الرقة استعانة من كل واحد بأصحابه فيما يعجز عن العمل
بنفسه ، والخلاف في هذه المسألة بناء على اختلافهم في أن الإحرام هل يتأدى بالنائب ؟
على قول أن حيفة رحمه الله يتأدى ، وعلى قولها لا يتأدى ، وهذا القائل يقول :
لا رواية عنهما فيما إذا أمر أصحابه بالإحرام عنه صريحا ، وإنما الرواية في بدنة بين سبعة
هر قلدها واحد منهم بأمر صاحبه صار أصحابه محرمين ، فالرواية عنهما في التقليد والرواية
في التقليد لا يكون رواية في التلبية . وأما إذا أحرم عنه من ليس في رفته لا شك
أن على قولها لا يجوز ، وأما على قول أن حيفة اختلف المشايخ ، بعضهم قالوا : يجوز ،
وفي المتنق : عن عيسى بن أبان رحمه الله : رجل أحرم بالحج وهو مصيب ثم أصابه علة

فقضى به أصحابه المناسك ووقفوا به ولبث كذلك سنين ثم أفاق أحزاه ذلك عن حجة الإسلام ، قال : وكذلك الرجل إذا قدم مكة وهو صحيح أو مريض إلا أنه يعقل ثم أغشى عليه بعد ذلك فحمله أصحابه وهو مغشى عليه فطافوا به فلما قضوا الطواف أو بعضه أفاق وقد أغشى عليه ساعة من نهار ولم يتم ذلك يوما أجزاء عن طوافه ، ولو أن مريضا لا يستطيع الطواف إلا محمولا وهو لا يعقل أو نام من غير غشية فحمله أصحابه وهو قائم فطافوا به أو أمرهم أن يحملوه فطافوا به أو حملوه حين أمرهم بحمله وهو مستيقظ فدخلوا به الطواف حتى نام على رؤسهم فطافوا به على تلك الحالة ثم استيقظ روى ابن سماعة عن محمد رحمه الله أنه إذا طافوا به من غير أن يأمرهم لا يحزبه ، ولو أمرهم ثم نام بعد ذلك فطافوا به أحزاه ، وكذلك إذا دخلوا به الطواف أو وجهوا نحوه فنام فطافوا به أجزاه ؛ ولو قال لبعضهم استأجر لي من يحملني فطوف لي ، ثم علته عيناه ونام ومضى الذي أمره بذلك من موره بأن تشاغل لغيره طويلا ثم استأجر قوما لحملوه فأتوه وهو قائم فطافوا به قال : أستحسن إذا كان من موره ذلك أنه يحوز ، فأما إذا طال ذلك فنام فأتوه فاحتملوه وهو قائم لا يحزبه عن الطواف ولكن الآخر لا ردم بالامر ، قال : والقياس في هذه الجملة أن لا يحزبه حتى يدخل الطواف وهو مستيقظ يبوى الدخول فيه ولكننا نستحسن إذا حضر بذلك فنام وقد أمر بأن يحمل فطاف به أن يحزبه لأنه على تلك الية .

قال محمد رحمه الله في الأصل . والصبي الذي يحج به أبوه ويقضى المناسك ويرى الجمار وأنه على وجهين : إذا كان صيا لا يعقل الأداء بنفسه إذا أحرم عنه أبوه جاز ، وإن كان يعقل الأداء بنفسه ويقضى المناسك كلها يفعل ما يعمله البالغ ، ولو ترك هذا الصبي بعض أعمال الحج نحو الرمي وما أشبه ذلك لم يكن عليه شيء . وفي الثانية : إذا حج الرجل بأهله وولده الصغير قالوا : يحرم من الصبي من كان أقرب إليه ، حتى لو اجتمع والد وأخ يحرم عنه الوالد دون الأخ . وفي شرح الطحاوى : ويبغى لمن

أحرم عن الصياد أن يجرده و يلبسه ثوبين - إزارا و رداء - و يحسه ما يجنبه المحرم في إحرامه ، فإن فعل شيئا من محظورات الإحرام لا شيء عليه ولا على وليه لأجله ، ولو أصدده لا قضاء عليه ، وكذلك إذا أصاب صيدا في الحرم فلا شيء عليه وهذا بخلاف العد فإن العد إذا أحرم ثم تناول شيئا من محظورات الإحرام فإنه يظن : إن كان مما يجوز فيه الصوم يصوم ، وإن كان لا يجوز الصوم فيه و إنما يجوز الدم أو الإطعام فإنه يفعل ذلك بعد العتق ، ولو فعل في حال الرق لا يجوز ، ولو فعل منه مولاة أو غيره لا يجوز ، م : و كل حواش عرته في الصبي يحرم عنه الآب فهو الحواش في المجنون ، ثم الآب إذا أحرم عن ابنه الصغير فارتكب بعض محظورات الإحرام لم يلزمه بسبب إحرام الصبي شيء .

الفصل السادس عشر في الوصية بالحج

إذا أوصى بأن يحج عنه و هو في منزله إن بين مكانا يحج عنه من ذلك المكان بالإجماع ، فإن لم بين مكانا يحج عنه من وطئه عد علمائنا رحمهم الله - وهذا إذا كان ثلث ماله يكفي للحج من وطئه ، فأما إذا كان لا يكفي لذلك فإنه يحج عنه من حيث يمكن الإحجاج عنه بثلثه ، و ذكر في شرح القدوري : القياس أن تبطل الوصية في هذه الصورة ، و في الاستحسان أن لا تبطل و يحج عنه من أقرب أوطانه إلى مكة - و في الذخيرة بلا خلاف - م : لا من أهد أوطانه عن مكة ، و في شرح الطحاوي و لو لم يكن له وطن واحد يحج عنه [من الموضع الذي مات فيه ، النبايع : إن كان له وطن واحد حج عنه من وطئه] .

م : هشام عن محمد : مسكى قدم حراسا و مات بها و أوصى أن يحج عنه قال : يحج عنه من مكة و إن كان أوصى أن يقرن عنه من حيث مات لأنه لا قران لأهل مكة ، و إذا خرج من طئه يريد الحج فمات فأوصى أن يحج عنه حجة فإنه يحج عنه من حيث مات في قول أنى يوسف و محمد و في قول أنى حنيفة رحمه الله يحج عنه من

وطنه - هكذا ذكر المسألة في الجامع الصغير ، وذكر في الجامع الكبير أن القياس أن يحج عنه من وطنه ، وفي الاستحسان يحج عنه من حيث مات ، وفي شرح الطحاوى : من ثلثه ، وفي التفريد : ولو كان ثلثه يبلغ أن يحج به ما شيا من بلده لا را كما يحج به من حيث يبلغ را كما ولا يحج به ما شيا .

وفي الذخيرة : رجل له منزل ببلخ ومنزل بطالقان ومنزل بنيسابور مات بطالقان فأوصى بأن يحج عنه ينظر : إن خرج من بلخ حاجا يحج عنه من طالقان ، وإن خرج غير حاج يحج عنه من نيسابور لأنه أقرب أوطانه إلى مكة ، فان أوصى بحجتين ففي الوجه الأول يحج عنه حجتين إحداهما من طالقان والأخرى من نيسابور ، وفي الوجه الثاني يحج عنه حجتين كليهما من نيسابور . وفيه أيضا : رجل له منزل ببلخ خرج إلى صغانيان ثم رجع يريد الحج مات ترمذ وأوصى بأن يحج عنه ، قال : يحج عنه من بلخ لأن الظاهر أنه يدخل بلخ ثم يخرج حاجا .

وفي الظهيرية : ولومات في غير مصره ووطنه وأوصى بأن يحج عنه فانه يحج عنه من وطنه من ثلث ماله وإن كان الموضع الذي مات فيه أقرب إلى مكة أو أبعد ، ولو أحج عنه من غير وطنه مع إمكان الإحجاج من وطنه من ثلث ماله [فان الوصى يكون ضامنا ويكون الحج له ، ويحج عن الميت ثانيا إلا إذا كان المكان الذي أحج عنه قريبا إلى وطنه من حيث يبلغ إليه ويرجع إلى وطنه قبل الليل لحينئذ لا يكون ضامنا ، ولو أحج عنه من موضع وفضل عنه من ثلث ماله] وتبين أنه كان يبلغ أبعد منه فان الوصى يكون ضامنا ويحج عنه من حيث يبلغ ، إلا إذا كان الفضل يسيرا من زاد وكسوة وكراه فلا يكون مخالفا ويرد الفضل على الورثة .

وفي الحاوى : وفي الفتاوى فيس مات وأوصى بأن يحج عنه فحج عنه ابنه ومات في الطريق قال : إن لم يكن له وارث غيره فانه يحج عنه الميت من حيث مات ، وإن كان له وارث آخر وخرج بغير إدفهم فانه يحج عنه الميت من وطنه ، وغرم الوارث ما أتفق في الطريق - م : وهذا إذا خرج من وطنه يريد الحج فأدركه الموت في الطريق ،

وأما إذا خرج من وطنه يريد التجارة لا الحج ثم مات وأوصى بأن يحج عنه حج من وطنه لا من حيث أنه مات عندهم جميعا .

وفي الوارل : إذا كان الرجل حرج للتجارة فأوصى عند موته بأن يحج عنه حجتين تحج كلنا المحجتين من منزله ، وكذلك على هذا الخلاف إذا أوصى الميت عن الميت رحلا فالتائب في بعض الطريق حتى وحب على الوصي أن يحج رجلا آخر عن الميت فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله يحج آخره من وطنه لا من حيث مات الأول ، وعندهما من حيث مات الأول . وإذا أوصى أن يحج عنه فأجروا عنه رحلا فصرقت نفقته في بعض الطريق أو هلكت بعد ما دعت إليه قل أن يسافر فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله يحجون آخره من تلك ما بقي في أيديهم من حيث أوصى الميت - وقال محمد : محمد : إذا قام الوصي الورثة ودفع حقوقهم وأحد الوصية ثم دفعها إلى التائب أو دفع الورثة العفة إلى التائب فصرقت أو هلكت في يد التائب لم يحج عليهم أن يحجوا عن الميت رحلا آخر ، وقال أبو يوسف رحمه الله يحج الوصي رحلا آخر إن بقي من الثلث الأول شيء ، وإن لم يبق شيء من الثلث الأول فلا يحج آخر - وصورة المسألة : إذا هلك الرجل وترك ثلاثة آلاف درهم وقد كان أوصى أن يحج عنه فدفع الوصي إلى رجل ألف درهم لحج عنه فصرق عنه ذلك من يده فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله يحج عنه من ثلث ما بقي وذلك ستمائة وستة وستون وثلثان ، وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تبطل الوصية ولا يحج عنه ، ولو ترك أربعة آلاف درهم فقام الوصي مع الورثة وأخذ ألفا ودفع ثلاثة آلاف درهم إلى الورثة ثم دفع الألف إلى رجل ليحج عن الميت هلكت الألف من يده أو صرقت فان على قول أبي حنيفة يحجون عنه من ثلث ما بقي وذلك ألف درهم ، لأن ما بقي ثلاثة آلاف درهم ، وقال أبو يوسف رحمه الله : يحج عنه بما بقي من الثلث الأول وذلك ثلاثمائة وثلاثة وثلاثون وثلث ، وعلى قول محمد رحمه الله إذا صرقت الألف التي دفعها بطلت الوصية ولا يحج آخره - وفي السغناقي سواء بقي من الثلث الأول شيء أو لم يبق ، وهذا الاختلاف بينهم إذا هلك المال أو سرق

فى يد النائب حتى لو هلك المال فى يد الوصى قبل الدفع إلى النائب بعد ما قامم الورثة يحج عنه بثلك ما بقى بالاتفاق ثم و ثم إلى أن بقى من المال حبة .
و فى النوازل : سئل محمد بن مقاتل عن تركت مهرها على الزوج على أن يحج بها لم يحج بها ، قال مهرها على حاله عليه .

و فى المنتقى : بعدادى أوصى أن يحج عنه حجة الإسلام بثلك ماله و ثلك ماله يلعب من بغداد فأحج الوصى رجلا من الكوفة فالوصى صار ضامنا ، وإن أحج الوصى رجلا من نهر صرصر - و نهر صرصر قريب من بغداد - فالقياس أن يصير الوصى مخالفا ، و فى الاستحسان إذا كان أحج من موضع مصره يمكن الرجل أن يذهب من ذلك المصر إلى ذلك الموضع و يرجع إلى المصر عند الليل يجوز ، وإن كان أكثر من ذلك لا يجوز .

و فى التكرى . رجل مات و أوصى أن يحج عنه و لم يجد فيه مالا و الوصى إن أعطى إلى رجل ليحج عنه فى محمل احتاح إلى ألف و مائتين ، وإن حج راكبا لا فى محمل يكفيه الأقل من ذلك ، و كل ذلك يخرج من الثلث بحسب أقلها لأنه متيقن .
و فيها : أوصى بألف درهم لرجل و بألف درهم للمساكين و أوصى بأن يحج عنه حجة الإسلام بألف و ثلثه يلعب إلى درهم . يقسم الثلث بينهم أثلاثا ثم ينظر إلى حصة المساكين فتصاف إلى حصة حتى يكمل الحج ، فافضل يكون للمساكين .

و فى الباييع : إن أوصى أن يحج عنه فلان مات فلان روى عن محمد رحمه الله أنه قال . يحج عنه غيره ، إلا أن يكون قد صرح ، و قالوا : لا يحج غيره .

و فى الخاتمة : الميت إذا أوصى بأن يحج عنه من ماله ففبرع عنه الوارث أو الأجنبى لا يجوز ، إذا أوصى الرجل بأن يحج عنه فإن أحج الوارث رجلا من مال نفسه ليرجع فى مال الميت جاز و له أن يرجع فى مال الميت ، و كذا الزكاة و الكفارة و لو فعل ذلك أجبى لا يرجع . و لو أوصى بأن يحج عنه فأحج الوارث من مال نفسه لا ليرجع عليه جاز لميت عن حجة الإسلام .

في الكبرى: أوصى بأن يحج عنه ولم يوص إلى أحد فاجتمعت الورثة ليحجوا عنه رجلا جاز . وفيها: أوصى بأن يحج عنه بعض ورثته فأجار سائر ورثته ومكار جاز ، وإن كانوا صفارا أو غيا و كانوا صغارا و كالألم يحج . وإن أوصى بأن يحج عنه بألف درهم وذلك النقد لا يروح في الحج فلولي أن يصرها إلى الدراهم التي تروج في الحج ، وإن شاء الوصى دفع الدناير بقيمتها . م : إذا أوصى أن يحجوا عنه وارثا له فإن ذلك لا يجوز إلا أن يحجزها الورثة عند علمائنا رحمهم الله ، وفي الذخيرة: وقال رحمه الله: يجوز .

م . وإذا أوصى أن يحج عنه ثلثه وثلثه يحج حجا وهذا على وجهين: إما أن قال: أحجوا عى ثلث مالى ، ولم يزد على هذا وفي هذا الوجه على الوصى أن يحج حجا إلى أن لا يبقى من ثلث ماله شيء ، ثم الوصى بالخيار في هذه الصورة: إن شاء أحج عنه حجا في سنة واحدة بأن أمر رجلا ودفع إليهم بمقتهم حتى يحجوا عنه في سنة واحدة ، وإن شاء أحج عنه رجلا في كل سنة مرة والاول أفضل ، فإن أحج الوصى بالثلث حجا وبقي من الثلث شيء قليل لا يبقى للحج من وطئه وبقي للحج من اقرب المواقيت أو من مكة أو ما أشبه ذلك يأتي بذلك ولا يرد الباقي على الورثة . وفي المتنق: هشام عن محمد رحمه الله . إذا قال: أحجوا عى من ثلثي ، حج عنه من ثلثه حجة واحدة والفصل للورثة ، وأما إن قال: أحجوا عى ثلث مالى حجة ، ولم يقل واحدة فإن الوصى يحج عنه حجة واحدة ، ولو أن الوصى في هذه الصورة دفع إلى رجل مالا مقدرا ليقب المال على نفسه في الطريق ذاهبا وجائيا ومدة مقامه بمكة فأهق وبقي من ذلك شيء بطر: إن كان الباقي كثيرا بحيث يمكن للأمر الاختار عنه يصير مخالفا ويضمن ما أفق على نفسه قياسا واستحسانا ، وإن كان الباقي قليلا بحيث لا يمكن للأمر الاختار عنه عرفا وعادة فالقياس أن يصير ضامنا لما أفق على نفسه . وفي الاستحسان لا يصير ضامنا ، ثم إذا كان الباقي شيئا بحيث لا يمكن الاختراز عنه حتى

لا يصير مخالفاً فالباقي لا يسلم للأمور ويرد على الورثة . فان كان الميت قال « ما بقى من النفقة بذلك يكون للأمور ، هذا على وجهين : إن لم يعين رجلاً ليحج عنه كانت الوصية بالباقي باطلة ، والحيلة في ذلك أن يقول الموصى للموصى « اعط ما بقى من النفقة من شئت » وإذا أعطى الوصى الباقي من النفقة للأمور كان جائزاً كما لو أوصى أن يعطى ثلث ماله لمن شاء الوصى ، وإن عين رجلاً ليحج عنه كانت الوصية بالباقي جائزة ، وفي الحاوى : قال شداد . ولو قال « والباقي لمن يحج » لم يكن الباقي له ، وإن قال « يعطى الباقي للحاج » كان له الفضل ، قال محمد بن سلمة لا فرق بين قوله « للحاج » وبين قوله « يعطى للحاج » ، ويملك الفضل إذا فرغ من المناسك ممكناً ، وقال نصير : سألت أبا سليمان عن هذه المسألة قال : يصح الفضل للحاج .

وفي الحجة : والإحجاج على نوعين : مرة يكون بالنفقة ، ومرة بالاستيجار ، فما فضل من النفقة يرد على الورثة ، فان طيبوه له طاب وإلا فلا . وبالآخرة إذا فضل شيء فهو له ولا يجب الرد على الورثة ، وإن أمسك الآخرة وحج من مال نفسه يجوز . وفي شرح الطحاوى إذا أوصى الميت للحاج بما فضل في يده بعد رجوعه يجوز وصيته له ويحل له الفضل بالوصية . وقال بعض مشايخنا : لا يجوز هذه الوصية لأن الموصى له مجهول إلا أن الأول أصح . ولو أوصى بأن يحج عنه بمائة درهم فانه يحج عنه من حيث يبلغ ، ولو كانت المائة لا تخرج من ثلثه فانه يحج عنه بقدر ثلث ماله من حيث يبلغ ولا تبطل الوصية ، وكذا لو أوصى بأن يحج عنه بهذه المائة بعينها فهلك منها البعض يحج عنه بالباقي ولا تبطل الوصية .

وفي المتقى : إذا أوصى أن يحج عنه فأحج الوصى عنه رجلاً فأحرم الرجل بالحج عن الميت ثم قدم وقد فاتته الحج قال محمد رحمه الله : يحج عن الميت من بلده إذا بلغت النفقة ، وإلا فن حيث تبلغ ، وعلى المحرم قضاء الحج الذى فات عن نفسه ، ولا ضمان عليه فيما أفق ، ولا نفقة له بعد الموت . وفيه أيضاً : إبراهيم عن محمد

رحمه الله : دفع دراهم إلى رجل ليحب عن الميت فرض في الطريق قال . ليس له أن يدفعها إلى غيره . إلا أن يكون قال ' وقت الدفع ' اصنع ما شئت ، فحينئذ له أن يدفع إلى غيره للهبح عن الميت مرض أو لم يمرض . وفيه . دفع إلى رجل دراهم وأمره أن يهب عه فلما أحرم المأمور بها للأمر أن يأخذ منه المال فطلب منه المأمور نفقة الرجوع إلى أهله فله ذلك استحسانا .

وفي الحاوى سئل أبو هريرة عن أوصى إليه بالهبح إذا دفع المال إلى العبد بادن مولاه قال . يجوز ولا يستحب ذلك ، وسئل عن أوصى بألف درهم وثلاثمائة وخمسين درهما وأن يهب عه وعين الدراهم فلما مات أمر الوصى رجلا أن يهب عه ودفع إليه تلك الدراهم والباقي أحرجه من التركة تمام ما أوصى به الميت مع العين ثم ذهب بعض الطريق فمدا له الرجوع فرد المال إلى الوصى ؟ فأجاب أنه يهب عه الميت من الموضع الذي رجع منه الأول إن كان يطلع ذلك ، وإن لم يرد الأول الباقي من المال ومضى ما عليه أحج الوصى من حيث يطلع ، وليس له أن يأخذ من مال الميت دراهم ليحب عن الميت غيرها بغير رضا الورثة .

وفي واقعات الناطقى رجل دفع إليه دراهم ليحب عن الميت فرجع عن الطريق وقال ' سمعت ' - وفي الحاشية و كذبه الوصى والوارث في الميع وقد أسبق من مال الميت في الرجوع لم يصدق وهو ضامن لجميع النفقة ، إلا أن يكون أمرا ظاهرا يدل على صدق مقالته

وفي النوارى روى حلف بن أيوب قال : سمعت أبا يوسف يقول في رجل مات وترك ابنين وأوصى بأن يهب عه ثلاثمائة درهم وترك تسعمائة فأنكر أحدهما وأقر الآخر وأخذ كل واحد منهما أربعمائة وخمسين درهما ثم إن الذي أقر بالهبح دفع مائة وخمسين درهما حتى يهبوا عه ثم أقر الآخر بعد ما حج هذا قال : إن حج هذا بأمر (١) أى الوصى .

القاضى و أقر بهذا أخذ منه خمس و سبعون وهى له ميراث، وإن كان بغير أمر القاضى غرم مائة و خمسين درهما الذى كان حج ، و يحج عن الميت بثلاثمائة درهم .
 م : الوصى إذا دفع الدراهم إلى رجل ليحج بها عن الميت ثم أراد أن يسترد المال منه كان له ذلك ما لم يحرم ، فإذا استرد و طلب المأمور فقة الرجوع إلى بلده قال : ينظر : إن استرد المال منه بخيانة ظهرت فالفقة في ماله خاصة ، وإن استرد لضعف رأيه أو لجهله بأمور المناسك فالفقة في مال الميت ، وإن استرد لا لحاية ولا لتهمة فالفقة في مال الوصى .

و فى الحاية : الحاج عن الميت إذا مات بعد الوقوف بعرفة جاز عن الميت لأنه أدرك ركن الحج ، ولو لم يتم فرجع قبل طواف الزيارة فهو حرام على النساء ، و يعود سمقة نفسه و يقضى ما بقى عليه لأنه صار جانيا فى هذه الصورة .

م : رحل دفع إليه مال فى مدينة السلام ليحج عن الميت فأخذ فى طريق البصرة و ترك طريق الكوفة قال محمد رحمه الله : لا بأس بذلك لأن الحاج يسلكه من غير عذر ، و كذلك إن دفع إليه فى مصر له طريقان إلى مكة أحدهما أشد و أبعد فأخذ فيه قال : إن كان الحاج يسلكه فله ذلك . دفع إلى رحل خمسمائة ليحج بها عن الميت فأفق منها مائة فى أهله و حج بأربعمائة منها فان الحج عن الميت و يضم المائة التى أنفقها فى أهله . الحاج عن الميت إذا مرض و أفق المال كله فليس على الوصى أن يبعث بالنفقة إليه ليرجعه . إذا قال الوصى للحاج ، إن فى المال فاستقرض و على قضاء الدين ، هو جائز .

إذا استأجر المأمور بالحج غادما ليخدمه ينظر : إن كان مثله يخدم نفسه ففقته فى مال نفسه ، وإن كان مثله لا يخدمه فهو فى مال الميت ، و للمأمور بالحج أن يدخل الحمام - [و فى الخيانة : بقدر المتعارف ، م : و يعطى أجر الحارس و غير ذلك مما يفعله الحاج] ، و فى الولوالجية . و هو المختار .

وفي الملتفت : الحاج عن الميت يعق في طريقه قصدا ولا يسرف ولا يكثر .
ولا يدهس ولا يحتجم ، ولا يقرض ولا يصرف بديار ولا يشتري به ماء الوضوء .
ولا يدخل به الحمام ولا يتداوى ، وفي النوازل . ولا يشتري من ذلك دهن السراج .
ويعطى من ذلك الحلاق بالمعروف ، ومعنى المعروف أن لا يحلق في قليل المدة . وسئل
أبو القاسم عن يمح عن غيره هل يعطى أحر الطال أو الحارس أو يعطى الرئيس من
ذلك المال شيئا ؟ قال . ليس عليه أن يفعل . وفي التنايسع : الحاج أن يشتري من الدرهم
التي يحج بها دابة للركوب ومحلا وقربة وسائر الآواني ، ويشتري به مما يحتاج إليه
في دهابه ومجيئه وكسوة الطريق وثوب الإحرام ودهس يدهس به عند لس ثياب الإحرام
وزيتا للسراج ، ولا يشتري ماء الوضوء ، والعسل من الجابة ، ولا مأس بأن يشتري به
ما يصل به رأسه وثيابه وجسده من الوسخ ، وهذا قول أصحابنا رحمهم الله ، [فإذا دخل
مكة استأجر فيها منزلا يأوى إليه ودابة يطوف عليها البيت] فإذا رجع إلى أهله رد جميع
ما في يده مع بقية الدرهم إلا أن يجعله الورثة في حل منها فيكون له ذلك . م : الحاج
عن الميت إذا اشترى بعض المال المدفوع إليه حمارا فركه أحزاه ، ولو اشترى بالدرهم
المدفوع إليه متاعا للتجارة وحج بمثلها عن الميت فانه يرد المال والحج عن نفسه ، قال
هشام : وصحت أبا يوسف رحمه الله يقول في هذا الفصل . يتصدق بالفصل - يعى بالبرج ،
وأجرت الحج عن الميت في قول أبي حنيفة ، وفي قولها البرج له .

أوصى أن يحج عنه شئ وثله لا يبلغ الحج عن بلده إلا ماشيا فقال رجل
” إنى آخذ وأحج عن بلده ماشيا “ لم يجر ذلك ويدفع إلى رجل يحج راكبا من
حيث يبلغ . وفي الثانية : ولو قال الميت للوصى ” ادفع المال إلى من يحج عنى “ لم يكن
للوصى أن يحج بنفسه ، ولو أوصى الميت أن يحج عنه ولم يزد كان للوصى أن يحج
بنفسه ، وإذا قطع الطريق على المأمور بالحج وقد أنفق بعض المال في الطريق فضى على
وجهه وحج إن مضى وأنفق من مال نفسه يكون متبرعا ولا يسقط الحج عن الميت ،

إن قطع عليه الطريق وبقى في يده شيء من المال وأتفق بذلك على نفسه لا يكون ضامناً
يكون الحج عن الميت ، وإن قطع عليه الطريق وبقى شيء في يده من مال الميت
جمع وأتفق على نفسه في الرجوع ولم يحج لا يكون ضامناً إذا لم تذهب القافلة .
في العبون : ولو أن نصرانيا أسلم قبل وقت الحج أو أدرك الصبي لمحضرة الوفاة فأوصى
أن يحج عنه حجة الإسلام قال وفر رحمه الله تعالى : وصيته ماطلة ولا حج عليه ، وقال
يوسف رحمه الله تعالى : وصيته جائزة وعليه الحج ، وروى عن أبي حنيفة رحمه الله
ل قول أبي يوسف .

م : الحاج عن الميت [إذا صاعت نفقته في الطريق فأففق من عند نفسه حتى قضى
جه عن الميت] قال محمد رحمه الله تعالى . هو لليت تطوع وعليهم أن يحجوا عن الميت
، حيث مات الموصى ، وليس للذي أففق من ماله أن يرجع بذلك على أحد ، وأما
أففق قبل ذلك فقد ذهب من مال الميت ، ولو كانت النفقة ضاعت بعد ما أحرم عن
يت جازت الحجة عن الميت ولم يرجع بالنفقة على أحد . وفي الخانية : ولو ضاع مال
نفقة بمسكة أو قرب منها أو لم يبق من مال النفقة فأففق المأمور من مال نفسه كان له أن
جمع في مال الميت وإن فعل ذلك بغير قضاء .

م : المأمور بالحج لا بأس له بالهد في الطريق . وتفسيره أن يخطط دراهم الآمر
دراهم الرفقة ليعقوا جملة من المخطوط سواء كان الأمر أمره بذلك أو لم يأمره .
الوصى إذا أمر رجلاً بأن يحج عن الميت في هذه السنة فأحرر الحجة عن وقتها
، مضت السنة وحج من قابل جاز عن الميت ولا يضمن النفقة ، وذكر السنة في هذه
استعجال لا لتقييد الأمر بها ، وفي الخانية : كما لو وكل رجلاً بأن يعتق عبده غدا
بييع غدا فأعتق أو باع بعد غد جار .

م : المأمور بالحج عن الميت إذا رجع عن الطريق وقال : منعت وقد أففقت
مال الميت ، لم يصدق ، وهو ضامن لجميع النفقة إلا أن يكون أمراً ظاهراً يدل على

صدق مقالته . المأمور بالحج عن الميت إذا قال : صححت عن الميت . وأنكر الورث
والوصى بالقول قوله مع يمينه ، إلا أن يكون للميت على المأمور دين فقال : حج ع
هذا المال حجة . لحج عنه بعد موته عليه أن يقيم البينة أنه حج بها . وفي المتنق ع
محمد رحمه الله تعالى رجل دفع إلى رجل دراهم ليحج بها عن الميت فادعى الدافع أ
لم يحج وأقام البينة أنه كان يوم النحر مكوفة وقال المدفوع إليه : قد صحجت ، فاقول
قوله وليست تلك الشهادة شيء ، ألا ترى أنه لو كان عند رجل ودبعة لرجل فقال
المدفوع : دفعتها إليك بمكة ، وأقام رب الودبعة البينة أن المدفوع في اليوم الذى ادعى
الدفع بمكة كان مكوفة لم تجز هذه الشهادة ، وإن أقاما جميعا البينة في البابين على إقرار
المدفوع والمدفوع إليه أنه كان بالكوفة وأنه لم يدفع الودبعة ولم يحج قبلت ، و
الحناية . إلا إذا أقاموا البينة على إقراره أنه لم يحج . وفي الحادى قال حلف : سألت
محمدا عن أوصى أن يعتق عنه سمة وأن يحج عنه ولم يوص إلى أحد فاجتمع الورث
فأحجوا عنه رحلا واشتروا سمة فأعتقوها قال يحجور الحج دون عتق النسمة ، قال
أبو الليث الكبير رحمه الله . وبه واحد . وسئل أبو بكر الإسكاف عن أوصى بأد
يحج عنه إن حسن الطريق ، وإلا صرف حيث يراه الفقهاء من وجوه البر . قال
إذا احتملت القوافل يعطى الوصى من يحج به عنه ، ولا عبرة لخروج واحد وعشرة
فإن لم يكن الطريق حسا أمسك المال عشر سنين ثم يتصدق به على الفقراء فإنه أعظم
وجوه البر أحرأ .

وفي فتاوى ابن العصل . سئل عن أوصى بحجة الإسلام ووجوه القرب ولأقوا
بأعيانهم وضايق الثلث عن ذلك ؟ قال . يقسم الثلث على الوصايا كلها فما أصاب الأعيان
أحد كل واحد منهم ما يخصه ، وما أصاب القرب وليس فيها واجب غير الحج ، فاد
استغرق الباقي في الحج بطل ما سواه ، وإن بقي من الحج شيء بدأ بالذى بدأ به الميت
وإن لم يبدأ بشيء منها وزع عليها بالحصص ، وإن اجتمع تقطوع واجب أوجب

على نفسه يبدأ بالواجب قدم ذكره أو أخر ، وإن كان عليه فريضة ونذر أوجه
على نفسه يبدأ بالفريضة على كل حال ، وإن كان الكل تطوعا أو كان الكل فرضا
أو كان الكل واجبا يبدأ بما بدأ به الميت . ٣ : أوصى بأن يعطى بغيره هذا رجلا
ليحج عنه فدفن إلى رجل فأكره وأفق الكراه على نفسه في الطريق وحج ماشيا جاز
عن الميت استحسانا وإن خالف أمره ، قال الصدر الشهيد هو المختار ، وفي الخلاصة
الحائية : ويرد العير على الورثة . وفي البنائع . فإن أمر الصحيح رحلا أن يحج عنه
آخر تطوعا بمائة درهم فأحج عنه بخمسين فهو ضامن . ٤ : إن سماعة في نوادره عن
محمد رحمه الله : إذا قال « أحجوا عني عشرة أنفس عشر حجج » فأحجوا عنه رجلا عشرة
حجج جار ، وهو نظير ما لو قال « أطعموا عني عشرة مساكين » فأطعموا عنه مسكينا واحدا
عشرة أيام ، وعلى هذا إذا قال تصدقوا عني بهذه العشرة على عشرة مساكين ، فتصدق
على مسكين واحد جار ، وإن قال « على مسكين أو مسكينين » فتصدقوا على عشرة حاز ،
هذا وأجاسه على الأجزاء لا على العدد ، ولو قال « تصدقوا بها على مساكين مسكة »
فتصدقوا بها على مساكين كوفه ضمنوا . وفي الحامص الكبير : إذا قال « أوصيت
ثلث مالى في الحج يحج عني كل سنة بمائة درهم » أو قال « يحج من ثلثي كل سنة
مائة درهم » فانه يحج بالثلث في كل سنة واحدة حتى يأتى على جميعه كل حجة بمائة
درهم كما سمي ، وكذلك إذا قال « أوصيت بثلث مالى في المساكين يتصدق عني كل
سنة بمائة درهم » ، ولو قال « أوصيت بأن يتصدق من ثلثي كل سنة بمائة درهم » فانه
يتصدق بجميع الثلث السنة الأولى ولا يوزع على السنين ، وكذلك إذا قال « أوصيت
بثلثي يشترى منه كل سنة نسمة بمائة درهم فيعتق » ، أو قال « أوصيت أن يشترى من
ثلثي نسمة » فانه يشترى بذلك كله في السنة الأولى ويعتق عني ولا يوزع على السنين .
وفي الكرى : رجل وجب عليه الحج لحج من عامه فأتى في الطريق ليس عليه
، يوصى بالحج ، إلا أن يطرع . وفي المحامى : مثل من أوصى إلى ابنه وإلى

أجنبي أن يحبس عنه فأمر رجلاً بالحج ودفع المال ثم رجع عن بعض الطريق حتى غرم ثم أراد أن يخالج بعض هذا المال فاصطلح الآن والأجنبي أن يرد ما بقي من المال وهو يرى عن الباقي؟ قال . لا يجوز الصلح عند محمد رحمه الله وعليه أداء ما حط عنه ، وفي قياس قول أبي حنيفة إن كان الارس هو الوارث ولا وارث معه غيره جار الصلح بعد أن يكون ما بقي من المال ما يحج عن الميت ، وإن كان معه غيره جاز في حصته ولم يجر في حصة سائر الورثة .

م : ومن مات وعليه فرض الحج ولم يوص به لم يلزم الوارث أن يحج عنه ، وإن أحب أن يحج عنه حج وأرحو أن يحزبه إن شاء الله تعالى . وذكر في الزيادات فيمن مات وعليه صيام وأوصى أن يطعم عنه فأطعم عنه الوارث قال : يحزبه إن شاء الله تعالى .

الفصل السابع عشر في إحصاء المرأة والمهالك

المرأة إذا أحرمت بحجة التطوع بغير إذن زوجها فلزوج أن يحللها في قول عليا رحمه الله ، والتحليل ما تركت المحذور ، والمحذور نوعان . إما خلق شعر أو تطيب عضو ، أو جماع ، غير أن الأول أنه يكتفى بأقلها وهو أهوها حطرا ، وعليها الدم لأجل التحلل ، فإن أذن لها زوجها بعد ذلك - يعني بعد ما حلها - وكان ذلك قبل موت الحج إن شاءت حجت من عامها ذلك قضاء لما شرعت فيه ، وإذا حجت من عامها ذلك فلا عمرة عليها ، وفي شرح الطحاوي : ويجب عليها الدم لفرض الأول ، م : وإن شاءت حجت في العام القابل وعليها العمرة ، وكذلك إن كان ذلك بعد ما فاتته الحج فعليها الحج والعمرة ، وفي شرح الطحاوي : وإن تحولت السنة فلا يسقط إلا بنية القضاء وطبها حجة وعمرة ودم ، وقال رفر رحمه الله في الوجهين جميعا : يجب حج وعمرة ، ولو أحرمت بغير حجة الإسلام وإن لم يكن معها محرم أو زوج فلا تحل

من إحرامها إلا بالهدى . م : ان جماعة عن محمد في رجل أذن لامرأته في الحج فأحرمت بالحج قبل أشهر الحج فله أن يحللها ، وإن أحرمت في أشهر الحج فليس له أن يحللها ، وإن كان في بلاد سيده و بحر حون منها قبل أشهر الحج فأحرمت في وقت خروج أهل بلادها لم يكن له أن يحللها ، وإن أحرمت قبل ذلك كان له أن يحللها إلا أن يكون إحرامها قبل ذلك بأيام بسيرة .

و إذا أذن لأمته في الحج فأحرمت قبل أشهر الحج أو في أشهر الحج فله أن يحللها ويكره له ذلك ، وإحرام الأمة في حق هذا الحكم يفارق إحرام المسكوة . الرجل إذا أحرمت امرأته أو أمته بعير لإدبه لجامعها أو قلها مع عليه بإحرامها فذلك تحليل ، أراد به التحليل أو لم يرد . امرأة أحرمت بحجة تطوعا ثم تزوجت ولها دورحم محرم فزوجها أن يحللها ويمسحها من الحج عند أبي يوسف ، خلافا لمر رحمه الله .

و ذكر عيسى بن أبان في نوادره عن محمد رحمه الله . امرأة أحرمت بحج تطوعا ولا روج لها ثم تزوجت ، أو كان لها روج فأذن لها في الإحرام فأحرمت بحج تطوعا ثم طلقها ولم يدخل بها فتزوجت رجلا آخر في إحرامها : فليس له أن يحللها ، قال : وليس هذه كالأمة إذا باعها المولى وقد كانت أحرمت بادر المولى فان للشترى أن يحللها ، وفي الجامع الاسيغاني : وقال زر . ليس له أن يحللها ، وقد احتلفت ألفاظ نسح الجامع الصغير في مسألة الأمة في حق المشتري ، وقع في بعضها " للشترى أن يحللها ويحرمها " وفي الأصل قال : " للشترى أن يحللها " ولم يزد عليه ، فان كان الصحيح يحللها ويحرمها فعناه يحللها بمس أو بقص شعر ويحرمها بعد ذلك ، وإن كان الصحيح يحللها ، فعناه يحللها بقص شعر أو مس أو جماع ، واحتلف المشايخ في تحليلها بالجماع ، بعضهم كره ذلك ، وبعضهم لم يكرهه . وفي شرح الطحاوي : العبد والأمة إذا أحرما بغير إذن السيد له أن يمسحها ويحللها بعير هدى ، وعلى كل واحد منها هدى الإحصار وقضاء حجة وعمرة بعد العتق . ولو أحصر العبد أو الأمة بعد ما أذن المولى

لها كان لاولى أن يذبح عنه هديا في الحرم فيحل . وإذا أحرم العبد أو الأمة بأذن السيد ثم باعها بغير البيع ، وللاشتى أن يبعها وبجلها ، وهذا عند علمائنا ، وقال زفر ليس له ذلك و ردهما بالبيع ، وكذلك الاختلاف في المرأة إذا أحرمت لحجة التطوع و ليس لها روح ثم تزوجت فلزوج أن يجلها ، وقال زفر : ليس له ذلك .

م : الفصل الثامن عشر

في التزام الحج و التزام الهدى

و البدنة و ما يتصل بذلك

إذا قال : على المشى إلى بيت الله تعالى ، أو إلى الكعبة ، أو إلى مكة ، لزمته حجة أو عمرة استحسانا . ولو قال : على المشى إلى الحرم ، أو إلى المسجد الحرام ، فعلى قول أى حنيفة لا يصح الدر ولا يلزمه شيء خلافا لهما . ولو قال : على المشى إلى رمزم ، أو إلى أسطوانة الكعبة ، ذكر في غير رواية الأصول أنه على هذا الخلاف أيضا . ولو قال : على الذهاب إلى مكة ، أو قال : على السفر إلى مكة ، أو قال : على الركوب إلى مكة ، لا يلزمه شيء بلا خلاف . وفي فتاوى آمو : إذا قال : لله على زيارة بيت فلان ، يصح . وفي المتنبي . اس سماعة عن محمد . رحل قال : لله على المشى إلى بيت الله تعالى ثلاثين سنة ، قال : عليه ثلاثون حجة أو ثلاثون عمرة ، ولو قال : على المشى إلى بيت الله ثلاثين شهرا ، أو قال : أحد عشر شهرا ، أو قال : عشرة أشهر ، - وفي الحنانية - ولو قال : على زيارة بيت الله ، - يلزمه حجة أو عمرة ماشيا ، ولو قال : لله على الذهاب إلى بيت الله ، أو : على الخروج إلى بيت الله . أو الخروج إلى الكعبة ، أو : إلى بيت المقدس ، أو : إلى المدينة ، لا يلزمه شيء . ولو قال : على المشى إلى الحرم ، أو : إلى الصفا والمروة ، لا يلزمه شيء في قول أى حنيفة ، وقال أبو يوسف و محمد و رحمهما الله . هذا و ما لو قال : على المشى إلى بيت الله ، سواء . ولو قال : على المشى إلى المسجد الحرام ، ذكر في الأصل أن على هذا الخلاف أيضا . ولو قال : على نصف حجة ، قال محمد : تلزمه حجة كاملة ، وكذا

و كذا لو قال : ليك بحجة لا أطوف فيها طواف الزيارة و لا أقف برفة ، تلزمه حجة كاملة . إذا علق الحج بشرط ثم علقه شرط آخر و وجد الشرطان تكفيه حجة واحدة ، إذا قال في اليدين الثانية فعلى ذلك الحج ، م : و لو قال : لله على في هذه السنة حجتان ، فعليه حجتان يعنى في سنتين ، و لو قال : لله على عشر حججات في هذه السنة ، فعليه عشر حججات في عشر سنين .

و فى النوازل : سئل عن فقير خرج ماشيا ثم حج ثم أيسر ؟ قال : ليس عليه شيء ، قيل له . فان رجع عن الطريق هل عليه شيء ؟ قال : لا شيء . لأنه لا يلزمه بالخروج شيء . ما لم يفته إلى مكة أو يحرم قبل ذلك . م : أو يوسف عن أنى حنيفة إذا قال الرجل بخراسان : إن كلمت فلانا فعلى المشى إلى بيت الله تعالى ، و كله بالكوفة فعليه أن يمشى من خراسان . و قال الحسن بن زياد عن أبي حنيفة . إذا قال : أنا محرم بحجة إن فعلت كذا ، ففعل فعليه حجة ، و كذا لو ذكر عمرة . و لو قال : أنا أهدى إلى بيت الله تبارك و تعالى إن فعلت كذا ، ففعل لا يلزمه شيء . إذا نذر المشى إلى بيت الله تعالى ثم قرن بين حجة الإسلام و بين عمرة فواها بالمشى الذى أوحه و مشى فيها إلى مكة أجزاء و لا يلزمه شيء . ان سماعة عن أبي يوسف : رحل قال و هو فى غير أشهر الحج : لله على حجة فى أشهر الحج ، فأت قبل أن يحج . أشهر الحج لم يجب عليه شيء ، و لو قال و هو فى غير أشهر الحج : لله على حجة ، فأت قبل أن يحج . أشهر الحج فالحجة واجبة عليه ، فانه إذا قال فى أشهر الحج فكأنه قال : إذا جاء فلان ، فادامات قبل يحج . أشهر الحج فقد مات قبل الوجوب فلا يلزمه شيء . و فى الظهيرية : إذا أحرم الرجل بشيء و نسيه تلزمه حجة [و عمرة] ، فان أحرم بشيئين و سيها فى الاستحسان تلزمه حجة و عمرة و يحمل أمره على القران ، و فى الكافى : و لو نذر الإحرام لزمت حجة أو عمرة .

م : رجل جعل على نفسه أن يحج ماشيا فانه لا يركب حتى يطوف للزيارة - فقد أشار إلى وجوب المشى هاهنا حيث قال . لا يركب حتى يطوف للزيارة ، و فى الأصل

يشير إلى خلافه، و موضوع ما ذكر في الأصل إذا حلب ماشى إلى بيت الله تعالى فعليه حجة أو عمرة استحسانا، فإن عين حجة أو عمرة كان عليه أن يحج أو يعتمر ماشيا و يصير تقدير كلامه عند تعيين أحدهما: «لله على أن أحج ماشيا - أو . لله على أن أعتمر ماشيا، و لو نص على هذا لزمه كذلك لكن إن ركب يجزيه و يريق لذلك دما؛ ثم إذا حج أو اعتمر ماشيا متى يبتدئ ماشى و متى يترك المشى؟ هي الحجة يترك المشى متى طاف للزيارة و في العمرة يترك المشى متى طاف و سعى، [و في الحاية و قال مالك: يركب بعد ما طاف للصدر، و قال ابن عباس: يركب بعد ما وقف، و في الهداية: اختلف المشايخ، بعضهم قالوا: يمشى من حيث يحرم، و منهم من قال: يمشى حين يخرج من بيته] - و في السعافى. و هو الأصح، فإن ركب في الكل أراق دما، و في الحاية: و إن ركب الأقل فعليه بقدر ذلك من قيمة الشاة صدقة، و في الهداية قالوا: إنما يركب إذا بعدت المسافة و شق المشى، و إذا قربت و الرحل ممن يعتاد المشى و لا يشق عليه المشى لا ينبغي له أن يركب، و في السعافى قال عليه السلام: "من حج ماشيا طه بكل خطوة حسنة الحرم" قيل. و ما حسنات الحرم؟ قال. "كل حسنة سعة" و عن الحسن بن علي رضي الله عنهما أنه كان يمشى في حجته و الجائب تقاد إلى حبه .

و في العيون: إذا قال «لله على حجة الإسلام مرتين» لا يلزمه شيء، إذا قال «أنا أحج، فلا شيء عليه، و لو قال: إذا دخلت الدار فانا أحج، فدخلها لزمه الحج، و إذا قال «لله على مائة حجة، لزمه كله و يظهر الوجوب فيما راد على عمره في حق وجوب الإيصاء، و في الحاية . و قال على الراوى: عليه بعدد ما يعيش من السنين، و هكذا روى عن أنى يوسف و محمد . و في العيون . إذا قال «لله على حجة الإسلام مرتين، لا يلزمه شيء لأنه التزم غير المشروع في الإيمان . في فتاوى الشيخ أنى الليث: و إذا قال «لله على ثلاثون حجة، لزمه بقدر عمره، و إذا قال «لله على ثلاثون حجة،

(١) و في نسخة م: الجائب، جمع حينة: الدابة و الناقة يعطيها الرحل غيره ليحتمل له عليها .

فأجى ثلاثين نفساً في سنة واحدة إن مات قبل أن يجيء وقت الحج جار الكل ، وإن جاء وقت الحج و هو حي قادر على الحج بطلت حجة واحدة ، وفي الحائية : و على هذا كل سنة تجيء . م : إذا قال المريض « إن عافاني الله تعالى من مرضي هذا فعلى حجة ، فبرأ من مرضه فعليه حجة و إن لم يقل « الله على حجة ، ، و لو قال « إن برئت من مرضي هذا فعلى حجة ، هرتى و حج جار ذلك عن حجة الإسلام ، فان بوى حجة غير حجة الإسلام أجزت بيته .

و إذا قال « إن فعلت كذا فعلى هدى - أو قال : فعلى بدنة ، هده المسألة لابد له من معرفة أصل أن اسم « الهدى ، عند الإطلاق ما ذا ؟ أو اسم « البدنة ، عند الإطلاق ما ذا ؟ فنقول : اسم البدنة عند الإطلاق يتناول الإبل و البقر ، و في الفتاوى العتائية : و عند الشافعي العير خاصة ، م . و اسم الهدى يتناول الإبل و البقر و الشاة .

إذا عرفنا هذا جئنا إلى تخرج المسائل فنقول إذا قال « الله على هدى ، فان نوى شيئاً من الأنواع الثلاثة فهو على ما بوى ، و إن لم ينو شيئاً يتصدق بالشاة عدداً ، و في شرح الطحاوي إذا أوجب الرجل على نفسه الهدى فانه يجزئ بين ثلاثة أشياء : إن شاء أهدي شاة ، و إن شاء أهدي بقرة ، و إن شاء أهدي إبلا ، فما كان مهم أعظم فهو أفضل . و إن قال « الله على بدنة ، فان بوى شيئاً من الوعين فهو على ما بوى ، و إن لم ينو شيئاً فله أن يختار أى الوعين شاء . و في الحائية . و لو قال « أنا أهدي إلى بيت الله إن فعلت كذا ، فعلى لا يلزمه شيء . و في الكافي : و لو أوجب على نفسه بدنة و قلدها فريضة أو تطوعاً ثم باعها جاز و كره و عليه مثلها ، فان لم يعين مكانها أخرى حتى زادت في سعر أو بدن أو ولدت فعليه مثلها زائدة و مثل ولدها لاها تعينت لإقامة القرية فظهر في الزيادة ، و إن عين لا يصح الزيادة . م : ثم في البدنة إن نوى أن يحرمها بمكة لزم أن يحرمها بمكة ، و إن لم ينو ذلك نحرها في أى مكان شاء ، و قال أبو يوسف و محمد : يلزمه أن يحرمها بمكة ، و في شرح الطحاوي : و لو ذبح في الحرم و تصدق

لمحمها على الفقراء جاز بالإجماع ، و لو ذبح في غير الحرم و تصدق بالنعيم على الفقراء
 حار عن مدره في قول أبى حنيفة و محمد ، و قال أبو يوسف : لا يجوز . و في المتنق :
 قال عيسى بن أنان : قلت لمحمد : رجل قد بدنة تطوعا ضلت منه ثم اشترى مكانها
 أخرى هي أفضل منها و قلدها و أوحها ثم وجد الأولى ؟ قال : إن عمر الأولى تصدق
 بفضل الثانية عليها و كذلك في الأضحية ، قلت : لو قد بدنة تطوعا و أوحها و ضلت
 منه ثم اشترى مكانها بدتين كل واحد منهما أفضل من الأولى قلدهما جميعا ثم وجد
 الأولى ؟ قال . أحب إلى أن ينحرها جميعا ، و إن لم يفعل ينحر الأولى و إحدى هاتين
 و أمسك إحداهما .

م : و لا يجوز في الهدايا و الضحايا إلا الجذع من الضأن ، إذا كان عظيما ، و التي
 من غيره ، و الجذع من الضأن عند الفقهاء . الذي أتى عليه أكثر الحول سبعة أشهر
 فصاعدا ، و عد أهل اللغة الذي أتى عليه ستة أشهر ، و التي من الإبل : الذي طعن في السنة
 السادسة و من البقر الذي طعن في السنة الثالثة ، و من العنم الذي طعن في السنة الثانية .
 و في الكافي . و يشترط في الهدايا ما يشترط في الضحايا من السلامة من العيوب التي
 تمنع الجواز كالعمور و العرج و غيرهما .

م : و في الهدى يلزمه النحر بمكة و إن لم ينو النحر بمكة بلا خلاف . و يستحب
 للرجل أن يأكل من هدى المنعة و التطوع ، و في الظهيرية : إذا بلغ محله ، م : و القرآن ،
 و كذلك يستحب له التصديق و ما أكثر من التصديق فهو أفضل ، و لا يستحب له أن
 يتصدق بأقل من الثلث ، و في شرح الطحاوى . و روى عن أبى حنيفة أنه يستحب له أن
 يأكل الثلث و يتصدق بالثلث و يهدي بالثلث لأقربائه و جيرانه أغنياء كانوا أو فقراء ،
 و في الهداية . و يجوز أن يتصدق على مساكين الحرم و غيرهم خلافا للناسي ، و في الولوالجية :
 و إن أكلها كلها لم يكن عليه شيء ، و ينصح بجلود هذه الدماء ، و لا يعطى أجر الجوار
 منها . و في الكافي : و لا يجوز إلا كل من دماء الكفارات و النذور و هدى الإحصار ،

قال فى الأصل تعقيب هذه المسائل : و هدى المتعة و التطوع فى هذا سواء ، قالوا : ما ذكر محمد يطل قول من قال إن الفقير إذا اشترى شاة بنية الأضحية فضلت فاشترى أخرى ثم رحد الأولى يلزمه أن يضحي بها لأن الشراء بنية الأضحية بمنزلة النذر ، ووجه الإبطال أن محمدا نص هاهنا على أن له يبيع الآخر ، و إن كان هذا فى التطوع بين مما قال إن التطوع فى هذا و الواجب سواء ^١ .

هم : فإذا بلغ هدى التطوع الحرم و عطب قبل يوم النحر فإن كان قد تمكن فيها نقصان يبيع أداء الواجب ذبحه و تصدق بلحمه [ولا يأكل منه ، و إن كان النقصان المتمكن يسيرا لا يمنع أداء الواحد ذبحه و تصدق بلحمه] و أكله ، و هذا بخلاف هدى المتعة فإنه لو عطب فى الحرم قبل يوم النحر فذبحه لا يجزئه . قال فى الأصل : و إذا سرق هدى رحل فاشترى مكانه آخر و قلده و أوجه ثم وجد الأول فإن نحرهما فهو أفضل و إن نحر الأول و باع الآخر أجزاء ، و إن نحر الآخر و باع الأول فإن كانت قيمة الآخر مثل قيمة الأول أو أكثر فلا شئ عليه ، و إن كانت أقل يتصدق بفضل ما بينهما . و فى الهداية : و لا يجب التعريف بالهدايا - و فى الكافى : و هو أن يذهب بها إلى عرفات مع نفسه ، و إن عرف بهدى المتعة لحس .

قال : و الأفضل فى البدن النحر ، و فى البقر و الغنم الذبح ، ثم إن شاء نحر الإبل فى الهدايا قياما أو أضجها ، و أيما ذلك فعل لحس ، و الأفضل أن ينحرها قياما و لا يذبح البقر و الغنم قياما ، و الأولى أن يتولى ذبحها بنفسه إذا كان يحس ذلك ، و يتصدق بجلاؤها و خطامها ، و لا يعطى أحر الجزار منها .

و من ساق بدنة و اضطر إلى ركوبها ركبتها ، و إن استغنى عن ذلك لم يركبها ، و فى الكافى : و قال الشافعى : له أن يركبها بلا ضرورة ، و لو ركبها فأنقص بركوبه فعليه ضمان ما نقص من ذلك . و إن كان لها لبن لم يحلبها و ينضح ضرعها بالماء البارد حتى

(١) و فى مجمع السمع هنا تكرار ما مضى من المتن من عيسى بن أبان ص ٥٧٠ من ٢ - ٨ حذفناه .

ينقطع اللبن ، ولكن هذا إذا كان قريبا من وقت الذبح ، فان كان بعيدا منه يحلبها
و يتصدق بلبنها كيلا يضر ذلك بها ، وإن صرفه إلى حاحة نفسه تصدق بمثله أو بقيته .
ومن ساق هديا فمطب فان كان تطوعا فليس عليه غيره ، وإن كان واجبا فعليه
أن يقيم غيره مقامه . وإن أصابه عيب كبير يقيم غيره مقامه وصنع بالمعيب ما شاء .
وإن عطبت الدابة فى الطريق فان كانت تطوعا فحررها وصنع سعلها بدمها وضرب بها
صفحة سامها ولم يأكل هو ولا غيره من الأغصاء - والمراد بالعل قلاذتها ، وفائدة
ذلك أن يعلم الناس أنه هدى فأكل منه الفقراء دون الأغصاء ، فان كانت واجبة أقام
غيرها مقامها وصنع بها ما شاء .

و يقلد هدى التطوع والمتعة والقران - وفى شرح الطحاوى . و هديا أوجه على
نفسه ، ولا يقلد دم الإحصار ولا دم الحيايات - ثم ذكر الهدى ، ومراده الهدنة ،
لأنه لا يقلد الشاة عادة ولا يس تقليده عدما . وفى شرح الطحاوى . ما يفعل بالهدى
ثلاثة أشياء : تقليد وتحليل وإشعار ، والغم لا يقلد ولا يحلل ولا يشعر عندنا ،
وقال الشافعى : يقلد الغنم ، والإبل والقر يقلدان بالإجماع . والتقليد ستة والتجليل
حسن - والتقليد أن يعلق على عنق كل واحد منهما مئلا أو شراك مئلا أو عروة مزادة ،
وفى السعناقى . أو لحا شجرة - هم : ومحو ذلك من الجلود يتصدق بذلك كلها إذا نحررت
ودحت ، ولو قلد ما لا يقلد أو ترك تقليد ما يقلد جار ولا بأس بذلك ، والإشعار
فى الجباب الأيسر بالطنس فسكره فى قول أبى حنيفة فى الإبل والبقر جميعا ، وعدهما
فى الإبل ستة وفى القر مكروه .

الفصل التاسع عشر

فى الخطأ فى الوقوف بعرفة والشهادة فيه

ذكر ابن سماعة فى نوادره عن محمد رحمه الله فى إمام يخطئ ويقف الناس
مرة يوم الحر أجزاه إذا كان ذلك منه خطأ ، وإن أخطأ وقدم الوقوف بعرفة

يوم التروية لم يحجز الناس من حجهم . أهل عرفة وقفوا في يوم شهد قوم أنهم وقفوا في يوم النحر أجزام حجهم - و صورة المسألة أن يشهد قوم أنهم رأوا هلال ذي الحجة في ليلة كان اليوم الذي وقفوا اليوم العاشر من ذي الحجة . و ذكر الكرخي : إذا التبس على الناس هلال ذي الحجة فأكلوا عدة ذي القعدة ثلاثين يوما و وقفوا في اليوم التاسع من ذي الحجة و تبين أن اليوم الذي كانوا وقفوا فيه كان يوم العاشر كان وقوفهم صحيحا و حجهم تاما مستحسانا ، و القياس أن لا يجوز . و في الهداية قالوا : ينبغي للحاكم أن لا يسمع هذه الشهادة و يقول . قد تم حج الناس أصروا فإنه ليس فيها إلا إيقاع الفتنة ، و كذا إذا شهدوا عشية عرفة برؤية الهلال و لا يمكن الوقوف في بقية الليل مع الناس أو أكثرهم لم يعمل تلك الشهادة . و في المنتقى عن محمد : إذا أقل الحاج يردون مكة و أصبر بعضهم هلال ذي الحجة ورد الإمام شهادتهم و عد الإمام ذا القعدة ثلاثين يوما و وقف يوم التاسع عرفة و هو اليوم العاشر في شهادة الشهود و وقف الشهود معهم فحجهم تام ، هم و غيرهم سواء في الحج و إن استيقوا أن هذا اليوم يوم الحر . ولو أن هؤلاء الشهود بعد ما رد الإمام شهادتهم وقفوا عرفات على ما رأوا الهلال قل و قوف الإمام يوم و لم يقموا مع الإمام من الغد فقد فاتهم الحج و عليهم أن يحلوا بالعمرة و عليهم الحج من قبل . ولو أن قوما من الحاج أو من غيرهم أتوا الإمام و شهدوا عنده صحيحة يوم عرفة أنهم رأوا الهلال قبل عدد الثلاثين يوم و هذا اليوم يوم النحر و هم عدول لا يقل شهادتهم و وقف الناس على عددهم الذي عدوا و وقف معهم هؤلاء الشهود أجزام ، و كذلك لو كانوا شهدوا بذلك في آخر ليلة عرفة في ساعة إن طلب الإمام المسلمين أن يأتوا عرفة فيقيموا بها لم يدركوها حتى يطلع الفجر لا يقبل هذه الشهادة ، و إن شهدوا بذلك في أول الليلة و في عشية اليوم الذي هو يوم عرفة في شهادتهم و كان الإمام و المسلمون أن يقدروا على أن يعضوا إلى عرفات حتى يقفوا بها قبل الإمام شهادتهم ، و لا ينبغي أن يقبل في هذا شهادة الواحد و الاثنین و نحو ذلك في الاستحسان ، و أما

فى القياس فيقبل فيه شهادة العدلين ، و أما الذى يقبل فيه شهادة العدلين قياسا و استحسانا إذا كان القوم يقدرون على الوقوف على ما أمروا به ، معناه أن الشهود إذا شهدوا و كان يمكنهم الوقوف بعرفة يقبل شهادة شاهدين عدلين ، و إذا شهدوا فى زمان لا يمكنهم الوقوف بعرفة نهارا أو يمتاحون إلى الوقوف بها ليلا لا تقبل فيه شهادة العدلين . و فيه أيضا : لو شهد عد الإمام عدلان على رؤية الهلال فى أول العشر من دى الحجة أو شهد عدول و رأى ما لا يقبل ذلك حتى يراه العامة بمى حتى يشهد عنده جماعة كثيرة و مضى على ما رأى و وقف فى يوم الحر فى شهادة الشهود و وقف الناس معه و الشهود أجزأهم و إن حاله الشهود موقفوا قله لا يحجزهم . و فى الرقيات : اس سماعة . قلت لمحمد : أرأيت لو عم على الناس هلال دى الحجة بمكة مدوا الأيام حتى إذا أصبحوا فى اليوم الذى يروهم يوم عرفة أنام يقيى الخبر أن ذلك اليوم يوم النحر و هم بمى ليلة الحر فى وقت أرادوا إتيان عرفة أصبحوا دونهما أو فى وقت يلحق المسرع عرفة قبل طلوع الصجر ، و أما المشاة و أصحاب الثقل فلا يلحقون بها إلا بعد الصجر ، قال محمد : لا ينبغي للإمام أن يقبل على هذا يمينه و لا يلتفت إلى شيء من ذلك إذا كان أمرا إن فعله كان القوم فاتهم الحج . و إن كان الإمام و من أسرع معه يدركون الحج يقبل فيه شهادة الشهود و إن فاتهم الحج ، . و فى صورة أخرى من هذا الجنس إذا جاء الإمام من ذلك أمر مكشوف معروف و هو بقدر على الذهاب إلى عرفة و من أسرع معه فى المشى عليه لم يقف و من لم يقف معه فاته الحج ، و إن كان لا يدرك هو و لا غيره فلا ينبغي له أن يقبل شهادتهم على هذا و إن كثروا و لا يقف إلا من العد - فالحاصل أن فى كل موضع لو قبلت الشهادة لعات الحج على الكل فإن الإمام لا يقبل الشهادة و إن كثر الشهود ، و فى كل موضع لو قبلت الشهادة لعات الحج على البعض دون البعض قبلت الشهادة .

الفصل العشرون في المتفرقات

و في الحائنة . دخول البيت حسن . و الأفضل أن يبدأ الحاج بـ مكة فإذا قضى نسكه أتى المدينة ، و إن بدأ بالمدينة جاز ، و في الولوالجية إلا إذا كان الحج تطوعا يبدأ بأيها شاء . و ذكر في واقعات الناطق أن المرأة المحرمة ترخي على وجهه حرقة و تحافى عن وجهها ، و دلت هذه المسألة على أن المرأة مهيبة عن إظهار وجهه للرجال من غير ضرورة . و في النوادر : الدال على أن عدم الإحرام ثم ارتكب شيئا من المحظورات فإن عليه فيها الكفارة . حكى عن الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل أن المرأة إذا لم تجد محرما لا يجب عليها الإحجاج عن نفسها إلى أن يبلغ الوقت الذي تعجز و لا تقدر على السير فحينئذ تبعت من يحج عنها ، و قبل ذلك لا يجوز لها لتوهم وجود المحرم ، فإن بعثت رجلا فإن دام عدم المحرم إلى وقت الموت فذلك جائز ، كما لمرض إذا حج عنه فدام به المرض . و إذا بلغ الصبي أو أسلم الكافر في وقت لا يقدر على الحج ثم مات ذكر في اختلاف زفر و يعقوب أن على قول أبي يوسف يجب الحج ، و على قول زفر لا يجب ، و قد روى عن أبي يوسف أنه لا يجب ، فصار على أبي يوسف روايتان ، قيل : و كان عن أبي حنيفة أيضا روايتان . و كذلك على هذا إذا أصاب مالا فاستهلكه أو هلك المال في وقت لا يقدر على الحج الفتوى أنه لا يجب عليه الحج ، و هو الأظهر .

و في السراحية : مقدار الحرم من قبل المشرق ستة أميال ، و من الجانب الثاني اثنا عشر ميلا و يقال : ثلاثة أميال وهو الأصح ، و من الجانب الثالث ثمانية عشر ميلا ، و من الجانب الرابع أربعة وعشرون ميلا . و في الغيائية : قال صاحب جامع الفتاوى عن الفقيه أبي جعفر أنه قال : إن الحجر الأسود لما أخرج من الجنة ووضع في الركن فكل موضع بلغ ضوؤه صار حرما .

م : إذا حج الرجل مرة ثم أراد أن يحج مرة أخرى فالحج مرة أخرى أفضل له أم الصدقة ؟ فالمختار أن الصدقة أفضل له ، وفي النوارل قال الفقيه : والله يأخذ ، وفي الخاتبة عن أبي حنيفة : الحج تطوعاً أعظم أحراً من الصدقة ، ثم الصدقة ثم العتق - وفي الملتقى : لأنه يستفيد به عوضاً عاجلاً وهو الولاء .

إذا أراد أن يحج بمال حلال فيه شهة فانه يستدين للحج و يقضى دينه من ماله ، وله أن يحج وعليه دين لا وفاء له ، وإن كان في ماله وفاء بالدين يقضى الدين ولا يحج . ويكره الخروج إلى العدو والحج لمن عليه الدين ، وإن لم يسكن عده مال لم يخرج ما لم يقص دينه إلا بأذن العرماء ، فان كان بالدين كميل كفل بادن العريم لا يخرج إلا بادنهما ، وإن كان كفل بعير إடன் العريم لا يخرج إلا بادن الطالب وله أن يخرج بعير إடன் الكميل . ويكره الحوار بمكة في قول أبي حنيفة .

ولا يستوفى في الحرم قصاص في نفس ، ويستوفى ما دون النفس ، وعن أبي حنيفة أنه لا يقطع السارق في الحرم خلافاً لهما . ولو دخل الحرم لا يتعرض له ويمنع عنه الطعام والشراب في قول أبي حنيفة . ولا بأس للحرم أن يتزوج . الحجة : ومن قتل أحداً ثم التجأ إلى مكة لا يقتص منه ولكن لا يطعم ولا يسقى ولا يؤوى فإذا خرج أقيم عليه الحد ، إلا المرتد فانه يعرض عليه الإسلام إن أسلم سلم وإلا قتل .

وفي الملتقط . حج الفرض أولى من طاعة الوالدين ، وطاعتها أولى من حج العلق ، وفي الكبرى . ولو كان السمر مخوفاً مثل الحر لا يخرج إلا بادن والديه ، م . فإذا أراد الرجل أن يخرج إلى الحج وأبوه كاره لذلك فان كان الأب مستغنياً عن خدمته لا بأس بذلك ، وإن لم يسكن مستغنياً لا يسمع الخروج ، وفي الخاتبة : والأجداد والأجدات عند عدم الأموين عمرة الأبوين ، م : وذكر في السير الكبير : إذا كان لا يخاف

(١) مخطوطة من ٥١٣ ، ٥١٤ ، رويت بها الآثار ، فيها ما رواه عبد الرزاق بسنده عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه إذا أتى مكة فعسى سكه قال : ليست بدار مكة ولا إقامة .

عليهم الضيعة فلا بأس بالخروج ، وكذلك إن كره خروج زوجته و أولاده أو من سواها
 ممن تلزمه هقته [وهو لا يخاف الضيعة عليهم فلا بأس بأن يخرج ، و ممن لا تلزم
 هقته] لو كان حاضرا فلا بأس بالخروج مع كراهية و إن كان يخاف الضيعة عليهم ،
 و ذكر في فتاوى الشيخ أنى الليث . إذا كان الاس أمرد صبيح الوحه فلا بُد أن يمنه
 عن الخروج حتى يلتجئ ، وإن لم يكن كذلك إلا أن أبويه محتاجان إلى النفقة
 و لا يمكنه أن يخلف لها هقته كاملة أو يمكنه . إلا أن الغالب هو الخوف في الطريق
 فلا يخرج مع كراهيتهما ، و إن كان الغالب هو السلامة فلا بأس بالخروج .

و في فتاوى الشيخ أنى الليث : الخروج إلى الحج راكبا أفضل من الخروج
 ماشيا ، و في السراحية : و عليه الفتوى ، و في النوارل . و المختار أن الطريق إذا كان
 قريبا فالأفضل أن يمشي ماشيا ، و إن كان بعيدا فالأفضل أن يمشي راكبا . و في الخاتمة
 و يكره الحج على الحمار ، و الجمل أفضل .

و في الملتقط . عن ابن المسيب : إذا دخل العشرة لا يقلم أظفاره و لا يأخذ من
 شعر رأسه ، و في النوارل . سئل عنه عبد الله بن المبارك فقال : السنة لا تؤخر ، قال
 الفقيه : و به تأخذ .

م : سئل الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل عن قال « اللهم ، يريد الإحرام
 هل يصير محرما ؟ قال : على قياس قول أبي حنيفة يجب أن يصير محرما - والله أعلم .



الفتاوى التاتارخانية (كتاب النكاح - الألفاظ التي يعقد بها النكاح والتي لا يعقد بها) ج - ٢

عن المستقبل نحو أن يقول الرجل « روجنى ، فقول المرأة « زوجت نفسى » ، وفي النبايع : يريد المستقبل لفظ الأمر ، وفيه : يعقد السكاح بلفظ يصلح للحال والاستقبال مثل « أتزوجك » ، و « أسكحك » ، وفي النخاية : و يعقد السكاح بلفظ واحد إذا كان العاقد وليا للصغيرين بأن كان حدا لها أو عما لها فقال « زوجت فلانة من فلان » ، وكذا لو قال الرجل « زوجت بتي فلانة ارأى فلان » ، وكذا القاصى إذا قال « زوجت هذه الصغيرة من هذا الصغير » ؛ والمولى إذا روج [أمته من عده والمعتق إذا روج]^١ معتقته من معتقه الصغير . وكذا لو كان الواحد وكبلا من الحاسين ، أو وليا من جانب ووكبلا من جانب ، أو كانت المرأة وكبلا عن الرجل فيقول « زوجت نفسى فلانا » ، فإن في هذه المسائل يعقد السكاح بلفظ واحد ويكون اللفظ الواحد إيجابا وقبولا .

قال الإمام حواهر راده : هذا إذا ذكر لفظا هو أصيل في ذلك ، وأما إذا ذكر لفظا هو نائب به لا يكتفى بلفظ واحد ، وصورة ذلك إذا زوج امرأة من نفسه إن قال « زوجت فلانة من نفسى » ، لا يكتفى بلفظ واحد لأنه في التزويج نائب ، وإن قال « تزوجت » ، حاز لأنه في التزويج أصيل ، وفي السفاقى . وهذا العقد لا يعقد بالتعاطى سالعة في صيانة الأبضاع من الهتك .

م . إذا قال الرجل لغيره « دختر خویش مرا ده » ، فقال « دادم » . - وفي الفتاوى لخلاصة و هي صغيرة - م . يعقد السكاح وإن لم يقل الخطاب « پذیرفتم » . - ولو قال دختر خویش مرا دادى ، فقال « دادم » ، لا يعقد السكاح ما لم يقل الخطاب « پذیرفتم » ، لا إذا أراد بقوله « مرا دادى » ، التحقيق دون السوم فحينئذ يعقد السكاح وإن لم يقل لخطاب « پذیرفتم » ، وفي الذخيرة : وعلى قياس ما قاله شمس الأئمة السرخسى في مسألة الخلع أنه إذا قال لها « خویشان حریدى » ، قالت « خریدم » ، يتم الخلع لأن معنى كلام الزوج « خویشان حریدى که من فروختم » ، ينبى أن يعقد السكاح هنا ويكون معنى كلام الخطاب : « خویشان بمن دادى که پذیرفتم » . م : ولو قال لها « خویشان بمن دادى » ،

(١) من خ و غيرهما .

الفتاوى المتأرجحة (كتاب النكاح - الألفاظ التي يعقد بها النكاح والتي لا ينقد) ج = .

قالت « دادم » قال الزوج « بزى پذيرتم » فها هنا لا يمكن حمل قوله « دادى » على التحقيق مع التصريح القبول بعد ذلك ، وفى مجموع النوازل عن الشيخ الإمام عمر النفسى أن فى قوله « دختر خویش مرا ده » لابد أن يقول « بزى » وأن يقول الآخر « بزى دادم » أم بدون ذلك لا ينقد النكاح عند بعض المشايخ وعد بعضهم ينقد ، فلا بد من هذه الزيادة لتصير المسألة متفقة عليها ، وفى قوله « بزى دادى » اختلف مشايخ بلخ ، بعضهم جعلوا هذا استفهاما وبعضهم جعلوه بمنزلة الأمر معناه « دختر خویش را بمن بزى ده » قال الشيخ الإمام نعم الدين عمر . ومعنى الأمر راجع بحكم العرف ، ألا ترى أن المتعارف بين الناس أنهم يقولون وقت العقد « خويشتن بى بزى دادى » ويريدون به الأمر . وفى النسفية : سئل عن قال لامرأة بحضرة الشهود « خويشتن بمن دادى » ولم يقل « خويشتن بمن بزى دادى » [قالت « دادم » هل ينقد ؟ قال : نعم إن الناس تعارفوا بالتزويج بهذه اللفظة وإن لم يتلفظوا بلفظة النكاح والتزويج لأن « خويشتن بمن دادى » طلب التليك وإنه طلب الإعطاء والهبة سواء ، والنكاح يعقد بلفظ الهبة عندنا خلافا للشافعى ، وفى الفتاوى الخلاصة : قال الإمام السرخسى « دادى » و « ده » سواء ولو قال « مى دهمى » ليس شىء . وفيها : رجل قال لامرأة « زوجت نفسى ملك » وقالت المرأة « قلت » ينقد النكاح ، وكذا لو قال لها « جعلت نفسى روحا لك » أما لو قال لها بالعارسية « من خويشتن تو بزى دادم » قالت « قلت » لا يصح . وفى النوازل : ولو قال للطلقه « مى مانه » باز آوردم وبرا مهر مسمى ، يصح النكاح . وفى ثمنيس الناصرى ولو قال لامرأة « خويشتن بمن بزى دادى به طلاق » قالت « دادم » وقال « پذيرتم » بحضرة الشهود انعقد النكاح بينهما . ثم سئل نجم الدين عمر قال لامرأة « خويشتن بهزار درهم كاين بمن بزى دادى » قالت « بالسمع والطاعة » . وفى الذخيرة : فقال الزوج « پذيرتم » قال يعقد النكاح ، ولو قالت « سپاس دارم » وقال الزوج « پذيرتم » لا ينقد النكاح . وسئل أيضا عن قال لآب امرأة « دختر خویش را

(١) فى اللسخ : مع التصريح بعدم القبول .

المتاوى التاتارخانية (كتاب النكاح - الالفاظ التى يعقد بها النكاح والتى لا يعقد بها) ج - ٢

يحدثين كاسين اجارت كردى مر ملاں را ، قال «كردم» ، وقبل الزوج بهذا اللفظ أيضا فقال «كردم» ، قال : لا يعقد النكاح إن لم يسق من غيرهما فى حقهما عقد .
وفى الإبانة : ولو قال لأجنبية «تورن من شدى» ، فقالت «شدم» ، وفى الذخيرة : وقال الروح «پذيرفتم» ، لا يعقد النكاح وإن كان بمحضر من الشهود . وفى الذخيرة : قال واحد من أهل المجلس للطربة «إن بيت سگو كه : من تو دادم كه تو جان مى» ، فقالت المطربة ذلك فقال الرجل «من پذیرفتم» ، إذا قالت على وجه الحكاية قليل : لا يعقد النكاح لأنها إذا قالت على وجه الحكاية لا تكون قاصدة للإيجاب . وفى تجنيس الناصرى . ولو قالت «من حويشتن را بزى بوى دادم» ، وقال الزوج «پذيرفتم» ، محضرة الشهود لا يعقد النكاح لأن السكاح إثبات وهذا إظهار ، والإظهار غير الإثبات ، هذا هو المختار . وفى هتاوى آمو قال لامرأة محضر من الرجال «يا عروس» ، فقالت «ليك» ، سكاح ، قال القاصى بديع الدين . إنه خلاف ظاهر الرواية . ثم : قيل لامرأة «خويشتن ملاں بزى دادى» ، فقالت «داد» ، وقيل للزوج «پذيرفتى» ، فقال «پذيرفت» ، يعقد السكاح وإن لم يقل المرأة والزوج «دادم» ، و «پذيرفتم» ، لمكان العرف ، وفى المضمرات . والاحتياط أن يقول بالميم ، ثم : وعلى هذا البيع والشراء ، إذا قيل للبايع «فروختى» ، فقال «فروخت» ، وقيل للشترى «خريدى» ، فقال «خريد» ، يعقد البيع وإن لم يقل «فروختم» ، و «خريدم» . وفى الخانية . ولو قال لامرأة «مرا باش» ، أو «مرا باشيدى» ، فقالت «باشيدم» ، لا يكون نكاحا . قيل لامرأة «ملاں را باشيدى» ، فقالت «باشيدم» ، قيل : لا يعقد السكاح إلا إذا قال لها الخاطب «ملاں را بزى باشيدى» ، فقالت «باشيدم» ، لحيتى بقى قولها حوايا واعتقد السكاح وإن لم يقل الخاطب «باشيدم بزى» ، وقيل : يعقد النكاح على كل حال وهو الظاهر بحكم العرف . وفى الخانية الخلاصة : امرأة قالت لرجل «روجت مى منك» ، فقال الرجل «مخداوندكارى پذيرفتم» ، يصح النكاح . قيل لامرأة «هل زوجت نفسك من ملاں» ، فقالت «لا» ، ثم قالت

الفتاوى التاتارخانية (كتاب النكاح - الألفاظ التي يعقد بها النكاح والتي لا يعقد بها) ج - ٢

في أثناء الكلام « من وى را حواستم ، فقال الرجل ، قلت ، صح النكاح . م : لقنت المرأة « روجت نفسى من فلان ، بالعربية وهى لا تعرف أيش ؟ قيل : صح النكاح بينهما ، وقيل : يعقد . ولو قال « حويشتن رازن من كردايدى ، فقالت « كردايدم ، وقال الزوج « پذيرقم ، يعقد النكاح بينهما .

و فى الأصل : إذا قال لها « أتزوجك بكدا ، فقالت « فعلت ، تم النكاح وإن لم يقل الزوج « قلت ، . وفى الحاوى . سئل الأسود عمن قال لآخر « روجت ابنتك فلانا على كذا من المهر ، فقال « روجت ، فقيل للزوج « قبلت هذا النكاح بهذا ؟ ، قال « قلت ، قال : صح . م : وإذا قال لها « جتتك حاطما ، فقالت « فعلت ، أو قالت « روجتک منى ، كان نكاحا تاما ، وكذلك إذا قال لها « حطنتك إلى نفسك ، فقالت « قد فعلت ، كان نكاحا تاما . وفى الحاوى : قال لامرأة « أخطك على ألف درهم ، فقالت « إني قد فعلت ، لم يصح حتى يقول الزوج « قلت ، . وفى الظهيرية : وهو محمول على ما إذا لم يرد به الحال . م : وفى بواذر الملى : قال أبو حيفة : إذا قال الرجل لرجل « جتتك حاطما ابنتك ، أو « جتتك أتزوجنى ابنتك ، فقال الأب « روجتک ، فقد تم النكاح ، وفى الذخيرة وليس للعاطب أن لا يقل . وفى الخانية : إذا قال الرجل لأب البنت « روجتک ابنتك ، فقال « روجت ، أو قال « نعم ، لا يكون نكاحا إلا أن يقول الرجل بعد ذلك « قلت ، لأن قوله « زوجتک ، استخار وليس يعقد .

م . ويعقد النكاح بلفظ الهبة والصدقة والتليك - وفى الخانية : والنكاح والتزويج - م : بأن قال « وهبت نفسى منك ، ملكت نفسى منك ، تصدقت بنفسى عليك ، . وفى التجريد : قال الشافعى : لا يعقد إلا بلفظ النكاح والتزويج ، وفى الخانية : لو قال لها الرجل « ملكنى نفسك منك ، فقالت « ملكت ، يكون نكاحا . وفى الذخيرة : إذا قال أب الابن « أبت « زوج ابنتك من أبى ، فقال أب البنت « وهبتها لك ، صح النكاح للابن عند أكثر المشايخ لأن معنى قوله « وهبتها لك ، : « وهبتها لابنك

لحرمتهك وجاهلك .

م : ولا يعتقد بلفظ الإحلال والإباحة - وفي الحائنة : بأن قالت « أبعثك نفسي ، أو : أحلتك » قال « قبلت » لا يكون حكاها ، م : وهل يعتقد بلفظ الإجارة ؟ على قول الشيخ الإمام أبي بكر الرازي لا يعتقد ، وعن الشيخ الإمام أبي الحسن الكرخي أنه يعتقد بلفظ الإجارة ، وإنما وقع الاختلاف في هذا لاختلاف الروايات عن أصحابنا ، وروى الحسن عن أبي حنيفة أن كل لفظ يملك به شيئاً يعتقد به النكاح ، وهذه الرواية تدل على جوار النكاح بلفظ الإجارة ، وفي رواية ابن رستم عن أبي حنيفة أن كل لفظ يملك به الرقاب - وفي الحجة : مثل الحبة والصدقة والبيع - م : يعتقد به النكاح ، وما لا فلا - وفي جامع الجوامع : كقوله « أحلتك » ، « أحررت » - م : وهذه الرواية تدل على عدم جوار النكاح بلفظ الإجارة . وفي انعقاده بلفظ البيع فإن قالت المرأة « بنت نفسي ملك » أو قال أبو الأبة « بنت ابنتي ملك بكذا » - وفي الحارثي بشهادة الشهود - م : أو قال الرجل لامرأة « اشتريتك بكذا » فأجابات بعدم اختلاف المشايخ ، كان الشيخ الإمام أبو القاسم البلخي يقول بانعقاده وإليه أشار محمد في كتاب الحدود ، ورواية الحسن ورواية ابن رستم عن أبي حنيفة تدلان عليه وهو الصحيح . وفي الحجة قال الفقيه أبو الليث : حكى عن أبي حنيفة أنه قال : كل لفظة تكون في الأمة ملك الرقة [في الحرة تكون ملك النكاح] . وفي الرهن والقرض اختلاف المشايخ ، وفي الولوالية : والصحيح أنه لا يعتقد . وفي الطهيرية : وبلفظ القرض قبل . يعتقد على قياس قول أبي حنيفة ومحمد . م : وكذلك في لفظ الإجارة اختلاف المشايخ ، حكى عن الشيخ الإمام أبي الحسن الكرخي بأنه يعتقد وكان يقول : الإجارة تعيد ملك المنفعة ، ألا ترى أن له أن يبيع غيره فليما لا يتفاوت الناس في الانتفاع به ، وعن الشيخ الإمام أبي بكر الرازي أنه لا يعتقد به النكاح ، قال الشيخ الإمام أبو العباس الناطقي : وكان شيخنا أبو عبد الله يقول :

الفتاوى التاتارخانية (كتاب النكاح - الالفاظ التى يعقد بها النكاح والى لا يعقد بها) ج - ٢

العارية أحدث شيها من أصلين مختلفين أحدهما الإباحة ولا يعقد النكاح بالإباحة فلا يعقد بلفظ العارية بالشك ، وفى الخانية : ولو قالت « أعرتك نفسى ، أو : أقرضتك ، أو : أودعتك ، أو : رهنك ، فقال « قلت ، لا يكون نكاحا وثبت به الشبهة ، وفى الظهيرية : ولو قالت المرأة لرجل « أعرتك نفسى ، فقال « قلت ، يعقد النكاح ، ولو قالت المرأة « وهبت نفسى لك ، وقال « الرجل أخذت ، قالوا : لا يكون نكاحا جائزا ، وفى الخانية : وكذا لو قالت « فديت نفسى منك ، لم يكن نكاحا وهو الصحيح . امرأة قالت لرجل « تزوجتك على ألف درهم ، فقال الرجل « زوجت ، فقالت المرأة « قلت ، قال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل : يكون نكاحا ، وقل عن شمس الأئمة الحلوانى إن كان بلفظ العرية يكون نكاحا ، وإن كان بالفارسية لا . م : وأما لفظة الإقالة فقد حكى الناطقى فى أجناسه عن شيخه أبى عبد الله الجرجانى أنه لا يعقد بها النكاح لأنها موضوعة لمسح عقد سابق لا لعقد مبتدئ ، قال : وعلى هذا لا يعقد النكاح بلفظ الخلع ، وكذلك لا يعقد بلفظ الصلح ، وفى الخانية : ولا بلفظ العارة ، وفى الظهيرية : والمكاتبه ومحوها . م : وذكر شمس الأئمة السرخسى فى شرح كتاب الصلح : أن ابتداء النكاح بلفظ الصلح والعطية جائز ، وكذلك لا يعقد بلفظ الشركة وإن كانت تفيد الملك كمن قال لغيره « اشركتك فى هذه الجارية ، فإنه يفيد تمليكا . وفى القالى : إذا تزوج صفها فقد ذكر بعضهم أنه يجوز ، وأنكره غيره . وفى الخانية : ولو أضاف النكاح إلى نصف المرأة به روايتان والصحيح أنه لا يصح . م : وأما لفظ الرد هل يعقد به النكاح ذكر فى كتاب النكاح إجمالا رواية بشر بن غياث أن من طلق امرأته طلاقا بائنا فقالت « رددت نفسى عليك ، فقال الزوج « قلت ، كان نكاحا ، قال الشيخ الإمام أبو العباس الناطقى : والرد قد يكون فى حكم الابتداء ، نص فى نوادر ابن سماعة عن محمد : لو مرض الموهوب له فرد الموهوب على الواهب بغير قضاء جاز فى قدر ثلثه ، ولا يجوز فى قدر ثلثيه .

و أما لفظ المتعة فقد اختلفت الروايات فيها ، ذكر فى الاصل عن أبى حنيفة
لو قال « أتزوجك متعة » لا يعقد به النكاح ، وقال فى المارونى : قال أبو حنيفة ؛
يعقد به النكاح و ينفق قوله « متعة » ، وفى المتنق : هشام عن محمد : إذا قال لامرأة
« أتزوجك متعة » فالنكاح باطل . ولو قال لغيره « اسكن هذه الدار متعة بألف درهم ،
فالباع جائز ، وقال أبو يوسف : البيع والنكاح فاسد . وفى الاصل : إذا تزوج امرأة
مدة معلومة فالنكاح باطل وهو المتعة ، وسوى بين الأجل حتى لو سمي مائة سنة بطل فيه
العقد ، وقال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلوانى . كثير من مشايخنا قالوا : إذا سميا ما يعلم
يقينا أنها لا يعيشان إليه التمة كالألف سنة يعقد العقد و بطل الشرط ، كما لو تزوج إلى
قيام الساعة أو حروح الدجال أو زول عيسى عليه السلام ، وهكذا روى الحسن عن
أبى حنيفة . وفى الحاية . وتفسير المتعة أن يقول الرجل لامرأة « أمتع بك كذا مدة بكذا
من المال ، فرضيت فانها لا تميد الحمل - وفى الظهيرية . عدنا ، وجائز عند مالك ،
ولا يقع عليها طلاق ولا إيلاء ولا طهار ولا يرث أحدهما من صاحبه ، ولو قال
« تزوجتك شهرا » فرضيت عدنا يكون متعة ولا يكون نكاحا ، وقال زهر : يصح
النكاح و يبطل الشرط كما لو تزوجها بشرط أن يطلقها بعد شهر يحوز النكاح و يبطل
الشرط ، وفى الظهيرية . ولا تكون المتعة إلا بلفظها ، وفى العجة : قال صاحب
الكتاب : معناه إذا شرط فى صلب العقد . وفى المتنق : و كل نكاح موقت يكون
متعة عدنا ، وقال زهر : لا يكون متعة إلا بلفظ المتعة . وفى البنايع . إذا تزوجها
ببنة أن يطلقها إذا جامعها لا بأس به .

م : و أما لفظ الوصية إن أطلق وقال « أوصيت لك بضع أمتى بألف درهم ،
وقبل الآخر أو أوصاف العقد إلى ما بعد الموت بأن قال « أوصيت لك بضع أمتى بعد موتى
بألف درهم ، وقبل الآخر لا يعقد النكاح ، وإن قال : « أوصيت لك بضع أمتى للحال
بألف درهم ، وقبل الآخر يعقد النكاح - ذكره شيخ الإسلام ، وهكذا حكى عن

الفتاوى التاتارخانية (كتاب النكاح - الالفاظ التى ينقد بها النكاح والتى لا ينقد بها) ج .

شيخ الإسلام أبى عبد الله الجرجاني ، و ذكر الشيخ شمس الأئمة السرخسى مطلقا النكاح لا ينقد بلفظ الوصية ، وفى الظهيرية : وعن محمد أنه لا ينقد ، و هو الصحيح م : وفى كتاب الصلح من الاصل « أعطيتك مائة درهم على أن تكونى امرأتى ، جائز إذا قبلت بمحضر من الشهود ويكون ذلك نكاحا مبتدا ، والنكاح ابتداء ين بلفظ الكون ولهذا من قال لامرأته « كونى امرأة لى بمائة درهم ، قبلت بمحضر الشهود صح . إذا قال لامرأة « ثبت حقى فى منافع بضعك بألف ، فقالت « قلت ، النكاح ، قال شمس الأئمة الحلوانى : قال مشايخنا : لو قال الرجل لامرأة « كنت أو : صرت لى ، فقالت « نعم صرت لك ، كان نكاحا ، وقد قيل بخلافه أيضا ادعى رجل على امرأة نكاحا لم يحدث فصالحها على مائة على أن تقر بذلك فأقرت بهذا الإثبات منها جائز وهذا المال لازم ، وهذا الإقرار بمنزلة إنشاء النكاح ، فإن كان بمحضر من الشهود صح النكاح ووسعها المقام مع روحها فيما بينها وبين زوجها ، وإن لم يه بمحضر من الشهود لا ينقد النكاح ولا يسعها المقام مع زوجها هو الصحيح ، و فظير ما لو قضى القاضى بالنكاح بشهادة شهود رور بعد قضاؤه طامرا واطسا . و الذخيرة : عد أبى حنيفة و محمد ، ويجعل ذلك بمنزلة إنشاء النكاح ، فإن كان بمحضر من الشهود صح النكاح وما لا فلا ، هو الصحيح .

وفى الذخيرة . المرأة إذا قالت للرجل الذى ادعى نكاحها « أما امرأتك بأ درهم ، وقبل الزوج صارت امرأته بألف درهم . وإذا عقدا عقدة النكاح بلفظ لا يف كونه نكاحا ولا يعلنان به هل ينقد النكاح ؟ اختلف المشايخ قال بعضهم : ينقد ، و بعضهم : لا ينقد ، وفى الظهيرية : وإن لم يعلنا أن هذا لفظ ينقد به النكاح فهذه جملة مسائل الطلاق والعتاق والتدير والنكاح والخلع والإبراء عن الحقوق والتمليك ، [فالطلاق والعتاق والتدير] واقع فى الحكم ذكره فى عتاق الاصل - وإذا عر الجواب فى الطلاق والعتاق ينبغى أن يكون النكاح كذلك لأن العلم بمضمون الا

إنما يعتبر لأجل القصد فلا يشترط فيما يستوى فيه الحد والمزل . م : وفي فتاوى الشيخ الإمام أبى الليث : إذا قال لامرأة بمحضر من الشهود « راجعتك » فقالت المرأة « رضيت » يكون نكاحا ، وفي الحجة : والمختار أن النكاح بلفظ المراجعة يصح ، وأما المراجعة بلفظ الكاح المختار أنه لا يصح . م : نص في الجامع أن من قال لمطلقة طلاقا باننا أو ثلاثا « إن راجعتك مبدى حر » يصرف إلى الكاح . وفي أجناس الباطني : إذا طلق امرأة طلاقا باننا أو ثلاثا ثم قال لها « راجعتك على كذا » ورضيت المرأة بذلك و كان بمحضر من الشهود كان نكاحا صحيحا وإن لم يذكر المال ، فإن أجمعا على أن الزوج أراد به الكاح كان نكاحا وما لا فلا ، وتبين بما ذكر في الأجناس أن ما ذكر في الفتاوى محمول على ما إذا ذكر المال أو أقر أن الزوج أراد به النكاح . إذا قال لامرأة « هذه امرأتى » وقالت المرأة « هذا روحي » وكان ذلك بمحضر من الشهود لا يكون نكاحا [وكذا لو قال بالعارسية « رن وشوهريم » لا يكون ذلك نكاحا]^١ وفي الفتاوى الخلاصة : هو المختار ، وفي فتاوى السبي : إن فيه اختلاف المشايخ ، قال ثمة . ولو قضى قاض بصفة هذا الكاح بعد القضاء . يصح الكاح ، دلت المسألة على أن قضاء القاضي في مثل هذه المجتهدات صحيح . وفي القيمة : سئل على السغدي ص رجل سلم على امرأة فقال « سلام عليك يا زوجتى » فقالت « و عليك السلام يا زوجى » وسمع ذلك شاهدان ؟ قال : لا يعتقد النكاح . وفي الظهيرية : و لو قال « ابن رن من است » بمحضر من الشهود فقالت المرأة « ابن شوى من است » ولم يكن بينهما نكاح اختلف المشايخ فيه ، والصحيح أنه لا يعتقد النكاح . وفي الحجة : وعليه الفتوى ، قال القاضي الإمام محمود البخاري : لو قضى قاض بثبوت النكاح يكون نكاحا متقنا . وإن قالت المرأة « أكون لك روجة » فقال « سم » لا يصح ، وفي الحجة : قالت الاجنية لرجل « هذا زوجى » وقال الرجل « هذه امرأتى » بمحضر من جماعة لم يكن بينهما نكاح .

(١) من خ وغيرها .

الفتاوى النافذة (كتاب النكاح - الألفاظ التي يعقد بها النكاح والتي لا يعقد بها) ج -

م : و النكاح لا يعقد بلفظ الإجازة و الرضاء بأن قال لها اليهود « أجزتما ، أو رضيتما ، قالاً « أجزنا ، أو : رضينا ، لا يكون نكاحاً مبتدأ ، و لو قال لها اليهود « جعلت هذا نكاحاً ، قالاً « نعم ، كان هذا نكاحاً مبتدأ ، فالنكاح يعقد بلفظ الجمل ، و لهذا إذا قالت المرأة لرجل « جعلت نفسي لك بكذا ، و قال الرجل « قبلت ، كان نكاحاً تاماً و في الحاشية : قال مولانا رضى الله عنه : ينبغي أن يكون الجواب على التعصير إن أقر بعقد ماض و لم يكن بينهما عقد لا يكون نكاحاً ، و إن أقرت المرأة أقر زوجها و أقر الرجل أنها امرأته يكون ذلك نكاحاً و يتضمن إقرارهما بذلك إنشاء النكاح بينهما ، بخلاف ما إذا أقر بعقد لم يكن لأن ذلك كذب محض . و في الذخيرة [ذكر شمس الأئمة السرخسى إذا قال الرجل بغيره « جعلت ابنتى هذه لك بألف درهم كان ذلك نكاحاً] . و في الجامع إذا تزوج الرجل بأمة رجل بغير إيدنه بمائة درهم بغير شهود فقال المولى « أجزت النكاح على خمسين ديناراً ، و كان ذلك بمحض من الشهود و رضى به الزوج يعقد به النكاح ، و لو قال « جعلت ذلك النكاح نكاحاً على خمسين ديناراً و كان ذلك بمحض من الشهود و رضى به الزوج يعقد النكاح ، لأن الجمل إنشاء ، و إذا قال لغيره « جعلتك وكيلاً - أو قال : وصياً ، قبل ذلك الغير صار وكيلاً و وصياً . و في الحاوى : قال رجل لامرأة ، تزوجتك بكذا ، فقالت « قد جعلت ، صح .

م : طلب من امرأة زنا فقالت المرأة للطالب - و في الحاوى : بين أيدي الناس . « وهبت نفسي منك ، و قبل الطالب لا يكون نكاحاً ، و في الحجة : كمن قال لآخر « وجه إلينا ابنتك لتخدمنا ، فقال « وهبتها منك ، لا يكون نكاحاً ، م : بخلاف . إذا قال « وهبت نفسها منه ، على وجه النكاح ، و الفرق أن هبة نفسها من طالب الزنا تمكين من الزنا و ليست بهبة حقيقة ، و إذا لو كانت هبة حقيقة لا يكون جواباً لما التمس ، و الحاجة في هذا المقام إلى الجواب ، أما هبة نفسها على وجه النكاح هبة حقيقة و بالهبة يعقد النكاح ؛ و هو نظير ما لو قال لآخر « وهبت ابنتى منك ، فقال الآخر

المتاوى التاتارخانية (كتاب النكاح - الالفاظ التى يعقد بها النكاح والى لا يعقد بها) ج - ٢

« قلت ، كان نكاحا إذا كان بحضور الشهود ، ولو قال « وهبت ابنتى منك لتخدمك ،
وقل الآخر لا يكون نكاحا ، وفى الظهيرية : وكذلك لو قالت المرأة « هبت نفسى لك ،
لا يعقد النكاح . إذا قال الرجل « هب ابنتك لابنى ، قال « وهبت ، لم يصح
ما لم يقل أب الصغيرة « قلت ، ؛ ولو قال أب الصغيرة « وهبتها لك ، قال أب الصغير
« قلت لابنى ، هو للار . م : قيل لرجل « دختر خویش را بیسر من بارزای داشی ، فقال
« داشتم ، لا يعقد النكاح بينهما . إذا قال الرجل لغيره « زوج ابنتك مى بألف درهم ،
قال والدها « ادفعها و اذهب بها حيث شئت ، و كان ذلك بمحض من الشهود لا يعقد
النكاح ، وفى الحاشية : قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل : يكون ذلك نكاحا .
م . إذا قال أب الصغير « أشهدوا أنى قد روجت ابنة فلان الصغيرة من ابنى فلان
بكذا ، قبل لأب الصغيرة « أليس هكذا ، قال أب الصغيرة « هكذا ، ولم يزد على
ذلك فالأولى أن يحدد النكاح ، وإن لم يحدد جار . وفى الظهيرية : ولو قال أب
الصغيرة لأب الصغير « زوجت ابنتى ، ولم يزد شيئا فقال أب الصغير « قلت ، يقع النكاح
للأب هو الصحيح ، ويجب أن يحتاط فيه فيقول « قلت لابنى ، وهذه المسألة تدل على أن
من قال لأحر بعد ما حرى بينهما مقدمات البيع « بعت هذا العبد ، وقال الآخر
« اشتريت ، يصح وإن لم يقل « بعت منك » ؛ والخلع على هذا . وفى الذخيرة : امرأة
قالت لرجل : « زوجت نفسى منك ، وأرادت أن تقول « بمائة دينار ، قبل أن تقول المرأة
« بمائة دينار ، قال الزوج « قلت ، لا يعقد النكاح لأن الإيجاب من المرأة لم يتم بعد
لأن أول الكلام موقوف على آخره ، إذا وحده فى آخره ما يغير حكم أوله و أول الكلام
يقضى انعقاد النكاح بمهر المثل و آخره بالمسمى قبل قولها « بمائة دينار ، الإيجاب
غير تام فلا يعمل قول الزوج .

وفى الحاشية : خنثيان صغيران قال أب أحدهما لأب الآخر بمحض من الشهود
« زوجت ابنتى هذه من ابك هذا ، و قل الآخر ثم ظهر أن الجارية كان غلاما
و الغلام

الفتاوى النافذة (كتاب النكاح - الألفاظ التي تكون إجازة وإذا ما يكون ردًا وإطلاالا) ج ٣

والغلام كانت جارية كان النكاح جائزا ، وهو نظير ما إذا جعل الرجل نفسه محلا للنكاح .

الفصل الثاني في الألفاظ التي تكون إجازة وإذنا في النكاح وما يكون ردا وإطلاالا

رجل زوج رجلا امرأة بغير أمره فلما بلغه الخبر قال « نعم ما صنع ، أو قال : بارك الله لنا فيها ، أو قال : أحسنت ، أو قال : أصبت ، قال الشيخ الإمام أبو القاسم رحمه الله : إنه ليس بإجازة ، وذكر الإمام الصدر الشهيد في أول نكاح واقعاته أنه إجازة وهو المختار اختاره الشيخ الإمام أبو الليث رحمه الله ، إلا إذا علم يقين أنه أراد به الاستهزاء لم يثبت لا بإجماع إجازة ، قال : وكذلك في البيع والطلاق ، وفي الخلاصة الحاشية : ولو قال « بش ما صنعت ، قال المقيي أبو جعفر : « نعم ما صنعت ، و « بش ما صنعت ، إجازة ، وفي الحاشية : روى هشام عن محمد أن « بش ما صنعت ، لا يكون إجازة ، ولو قال « لا بأس ، فانه لا يكون إجازة ، ولو قال « أسأت ، قيل : إنه إجازة . هم : وكذلك إذا هأه قوم وقبل التهمة كان إجازة ، وفي الحجة : قال المقيي . وبه نأخذ . وفي الظهيرية : ولو زوجها الولي فقالت « نعم ما صنع ، فيه كلام والأصح أنه إجازة . ولو قالت « أحسنت ، أو . أصبت ، أو برك الله لك ، أو : لنا ، أو قبلت التهمة فهو رضا . وذكر في يوع المتقي : أن من باع عبد الغير بغير إذنه فقال صاحب العبد « قد أحسنت وأصبت ووفقت ، أو قال « كفيتمى مؤنة البيع وأحسنت لجزاك الله خيرا ، إن ذلك ليس بإجازة ، ولو قبض الثمن من المشتري فهو إجازة ، وفي العتاية : هو المختار ، وذكر هذه المسألة في موضع آخر من هذا الكتاب وذكر أن قوله « أحسنت ووفقت ، إجازة .

وفي فتاوى آمو : سئل قاضيخان عن تزوج امرأة من الفضولى فلما أخبرها الزوج بذلك قالت « زه من بوسه داد ، ؟ قال : لا يكون إجازة ، وسئل القاضي برهان الدين :

لو قال لامرأة «تزوجتك بألف دينار ذهب حمراء»، فقال «شادباش»؟ قال: لا يكون قبولاً وإجازة. جامع الجوامع: قال الأب للبكر البالغة «روحك من فلان، فسكت ثم ردت في اليوم الثاني ووكلت عنها أن علت من زوجها وعلى كم زوجها كان رضا، والأصح الرد. م: إذا قال لأجنبية «إني أريد أن أزوجه من فلان، فقالت بالفارسية «توبه داني، لا يكون إذاً معها، ولو قالت «ذلك إليك»، فهو توكيل وإذن، وهكذا عن أبي يوسف: العدة إذا طلب من المولى أن يآذن له في النكاح فقال المولى «ذلك إليك»، فهو إذن، وفي الحجة: قال صير. وبه يأخذ، ولو قال «أنت تعلم، أو قال بالفارسية «توبه داني، فذلك ليس بآذن لأن قوله «توبه داني، يحتمل أن يراد به «توبه داني ابن كار باید کرد، وبعض مشايخنا قالوا «توداني، و«توبه دان» في عرفنا تعويض وتوكيل، بمنزلة قوله «ذلك إليك».

رحل زوج امرأة من رجل معبر أمرها بملفها الجبر فقالت «باك بيس»، وهذا إجازة، وفي الحجة: وبه أخذ الفقيه أبو الليث، م. ومن مشايخ زماننا من أبي ذلك ولكن هذا ليس بصواب لأن هذا اللفظ [إن لم يكن] مبني على الإجازة وهو مستعمل فيها، وفي الخاتمة: والأولى أن لا يكون إجازة، وفي الذخيرة: إن قلت المرأة فهو إجازة لأن المهر ثم رقبته، وإذا قلت الهدية فليست بإجازة للسكاح.

م: رجل روج وليته وهي بالغة فلما بلغها الخبر فقالت «أنا لا أريد الزواج»، أو قالت «رضيت بيت أبي، هذا لا يكون رداً للسكاح»، ولو قالت «لا أريد فلانا، فهو رد للنكاح، وقيل: هو رد للنكاح في الوجهين جميعاً، وفي الذخيرة: وهو المختار، م: والأولى أظهر وأقرب إلى الصواب. في الخلاصة الخاتمة: ولو قالت «لا أريد الزوج، فهذا رد هو المختار. إذا استأمرها الولي في التزوج من رجل فقالت «غيره أولى، لم يكن ذلك إذاً في العقد، ولو أخبرها به بعد العقد فقالت ذلك كانت إجازة. وفي فتاوى الفضل: في عم قال لاهة أخيه «إني أريد أن أزوجه من فلان، فقالت «يصلح،

الفتاوى التاتارخانية (كتاب النكاح - الألفاظ التي تكون إجازة وإذا وما يكون ردا وإبطالا) ج -

ثم لما فارقها العم قالت « لا أرضى » فزوحها العم قل أن يعلم قولها « لا أرضى » عمر سمي لها قال : صح النكاح عند أبي حنيفة ، وأما عند محمد ينبغي أن لا يصح النكاح وفي الدخيرة : وحل روح ابنة رجل وهي صغيرة فبلغ الخبر الأب فسكت لا يكون لإجازة للنكاح ، ولو بعث الزوج هدية بعد ذلك وقلها الأب هذا ليس بإجازة ولو بعث الزوج المهر وقل الأب فهو إجازة ، وقيل : يجب أن يكون فيه احتلاف المشايخ قياسا على المرأة إذا روت نفسها من غير الكفو وأخذ الأب المهر هل يكون ذلك إجازة ؟ وفيها اختلاف المشايخ ، هذه المسألة ينبغي أن تكون على قياس تلك المسألة : وفيها : المفضول إذا زوج رجلا امرأة غير أمره عشرة دماير فبلغ الخبر ذلك الرجل فقال بالفارسية « من ديه ديار روا نمي دارم وبه پنج روا مي دارم » كان هد من الرجل ردا للنكاح .

م : الثيب إذا قبلت الهدية فليس بإجازة للنكاح ، وإذا قبلت المهر فهو إجازة إبراهيم عن محمد : قال لامرأة « قد تزوحتك على ألف درهم » فقالت « ما زوحتك مهي ثم قالت بعد ذلك « قد زوحتك نفسي » فهو جائز ، وفي الحاية . وكذا لو سكت الزوج واقترق ثم قالت المرأة « صدقت قد زوحتك مهي على ألف » كان جائزا . ثم المرأة إذا زوحت فقالت « لا أرضى ، لا أجيز » لم أرض ، أنا كارهة ، هذا كله فرقة وليس لها أن ترضى بعد ذلك ، وإن وصلت بقولها « لا أرضى » : « ولكني قد أجزت » أو وصلت بقولها « وأنا كارهة » . « ولكني قد أجزت » هو بالقياس ما طلل لكم قد أجيزه بالاستحسان . عن أبي يوسف : إذا زوج رجل امرأة من رجل بغير أمرها فبلغ فقالت « لا أجيز » فقال لها « افعل » فقالت « قد أجزت » لم يجز وقد بطل النكاح حين ردت ، ثم قال : إذا ردت ما قد وقع لم يسكن لها أن تجهزه ، وإذا كان لم يقع بها مثل مخاطبة الزوج [أيها فردت كان لها أن تجهزها] أي المخاطبة - وعن هذا قال أبو يوسف : إذا قال لامرأة « زوجيني نفسك على ألف » فقالت « لا أفعل إلا بالعين » فقال « اتق الله وأجيبيني

الفتاوى التاتارخانية (كتاب الكاح - الالفاظ التي تكون إجازة وإذنا وما يكون ردا وإبطالا) ج-٢

فقال « قد علمت ، كان جائزا ، وفي الظهيرية : وهذا عبد أبي يوسف ومحمد . وفي فتاوى
أبي الليث : المرأة إذا بلغها حر الكاح وأخذها السعال أو العطاس فلم يمكنها الرد فلما ذهب
ذلك عنها قالت « لا أرضى ، صح الرد ، وفي الدخيرة : إذا قالت ذلك متصلا ، م : وكذلك
إذا أخذ فيها فلم يمكنها الرد فلما ترك قالت « لا أرضى ، صح الرد وإن تركت الرد
حال ما بلغها الحر لاها تركت بعد . قالت المرأة لوليها « لا تزوجني من فلان فاني
لا أريده ، فزوجها الولي من فلان فبلغها الحر فرصيت جاز الكاح ، ولو قالت « كنت
لا أريد فلانا ، ولم تزد على هذا لم يحز الكاح ، الأم إذا روت عنها الصغيرة حال
غيبه أيها فلما حصر الأب قال لها « چرا كردی ، أو قال لها « ايگه تو كردی مصلحت
نیست ، فهذا لا يكون ردا للكاح ، وفي فتاوى الخلاصة . فلو بلغت وذهبت إلى بيت
الزوج جار الكاح وفي الحجة . ولو استودت المرأة فقالت « آری آری ، لا يكون
رضا وتوكيلا .

وفي الكافي : ولو حاطت احتان رجلا فقالت كل واحدة « روحك نفسي ،
وخرج كلامهما معا فقال الزوج لاحدهما « رضيت بكاحك ، جاز بكاحها ، ولو بدأ الزوج
فقال « تزوجتكما ، فقالت إحداهما « رضيت ، لم يحز ، وكذا لو قال لخمس سوة
« روحتك ، فقالت واحدة « رضيت ، لم يحز . م : الأم إذا زوت الصغيرة ولها أب
وسلت الابنة نفسها بعد اللوع فهذا إحارة للكاح . سئل الشيخ الإمام أبو نصر
عن امرأة روحها وليها فبلغها فردت الكاح ثم عاد إليها وليها في مجلس آخر فقال « إن
أقواما يخطبوك ، فقالت هي « أنا راضية عما تفعله أنت ، فزوجها الولي من الذي قد
ردته فأبت أيضا أن تحيز هذا الكاح قال : لها أن ترد ، بمزلة من قال لغيره : إني كرهت
صحبة امرأة فلانة فطلقها وروحي امرأة ترضاها لي فزوجه المطلقة لم يحز ، كذا هاهنا .
وفي هذا الجواب نوع طر عدى . وسئل أيضا عن رجل زوج وليته فلما بلغها الخبر
قالت « هو ذميم لا أرضى به ، أو قالت « هو دباغ لا أرضى به ، قال : هذا كلام واحد

فلا يضرها ما قدمت و طل النكاح . وسئل الإمام أبو جعفر عن بالغة وكلت رجلا
ليزوجها من فلان بألف درهم فزوجها منه بمخمسائة درهم فلما أخبرت بذلك قال : لم يعجبني
هذا الرجل الناس لتقصان المهر ، فقبل لها . لا يكون لك منه إلا ما تريد ، وفي
الولاء الجنية : معناه . همه آں شود كه ترا بايد ، فقالت : رضيت ، قال : يجوز النكاح .
ولو تزوج العبد امرأة بغير إذن مولاه ثم قال له مولاه طلقها لا يكون
إجازة للنكاح ، وفي السفناني : بخلاف ما إذا زوج المصطفى رجلا امرأة فلما بلغ الخبر
إليه قال : طلقها ، حيث يكون إجازة ، م . ولو قال : طلقها تطليقة رجعية ، أو قال
: طلقها تطليقة تملك الرحمة ، فهو إجازة للنكاح ، وفي جامع الجوامع : ولو قال : طلقها
بائنا . - وفي الجامع التتائي : أو قال : طارها ، لا يكون إذنا ، وفي شرح المتفق : ولو قال
: فطلقها ، يكون إجازة . م : اس سماعة عن محمد رجل روح رجلا امرأة بغير أمره
فبلغه الخبر فقال : هي طالق ، لم يكن إجازة وكان ردا ، وإن قال : هي طالق ، فهذا عند أبي حنيفة
قول والطلاق واقع ، وقال محمد : هو رد ولا يقع الطلاق . وفي فتاوى آهو : ولو قالت
: خود را بنكاح بتو دادم به پنجاه دينار شرع و گردن تو از پنجاه دينار بزار كردم ، قال
قاضى رهاى الدين : يتعقد ويحب مهر المثل ، وهكذا قاله القاضى بديع الدين . وفي النوازل :
وسئل أبو القاسم عن غلام ابن اثني عشرة سنة زوج نفسه امرأة بغير إذن المرأة فبلغ المرأة
فقالت : هو لا يقدر أن يسكن معي ، ولم تقل ولا أرضى ، ثم إن هذه المرأة وكلت
رجلا آخر حتى يزوجها من رجل كيف الحكم فيه ؟ قال . قولها لا يقدر أن يسكن
معي ، لا يكون منها إجازة ولا يثبت لها نكاح ، يعنى نكاح الاول باطل والثاني جائز .

الفصل الثالث

فيما يكون إقرارا بالنكاح وما لا يكون إقرارا به

قال محمد في إقرار الأصل : - إذا قالت المرأة لرجل : طلقني ، فهذا إقرار منها
بالنكاح ، وكذلك إذا قالت : احلفني بألف درهم ، وكذلك لو قالت : طلقني بالأمس

بألف درهم ، خلعتى أمس بألف درهم ، أنت منى مطاهر ، أنت منى مول ، و كذلك إذا قال الرجل لامرأة احتلتى منى بمال ، فهد إقراره أنه زوجها ، و كذلك إذا قالت طلقى ، فقال لها احتارتى أمرى بك فى الطلاق ، فهذا منه إقرار بالنكاح . ولو قال الرجل والله لا أفرك ، لا يكون ذلك إقرارا منه ، بخلاف قوله أنا منك مول ، وقوله أنت على حرام ، أنت منى باتن ، أمرى بك ، احتارتى ، اعتدى ، لا يكون إقرارا بالنكاح إلا إذا خرج جوارا لقولها طلقى . . ولو قال لها أنت على كظهر أمى ، هذا لا يكون إقرارا بالنكاح ، بخلاف قوله ظاهرتك ، أو أنا منك مظاهر ، فإن هذا يكون إقرارا بالنكاح ، ولو قال لها ألم أظفكك أمس . أما طلقتك أمس ، هذا إقرار بالنكاح ، ولو قال لها هل طلقتك أمس ، فهذا إقرار منه بالنكاح ولا يكون إقرارا بالطلاق . وفى الحاشية : رجل قال وتزوجت هذه ، وهى أمة له معروفة قال محمد لا يكون ذلك إقرارا بالعتق والنكاح م : إذا قال لامرأة حرة هذا أبى منك ، فقالت نعم ، أو قالت حرة لرحل ذلك فقال الرجل نعم ، كان هذا إقرارا بالنكاح ، ولو كانت مكان الحرة أمة لا يكون إقرارا بالنكاح إبراهيم عن محمد امرأة قالت لرحل أنا امرأتك ، فقال الرجل أنت طالق ، هذا إقرار منه بالنكاح ، وفى الظهيرية : وهى طالق ، م . وهذا بخلاف ما لو قال لها انتداء أنت طالق ، حيث لا يكون ذلك إقرارا بالنكاح . وفى الحجة . امرأة رجعت نفسها من رجل فقالت رجعت نفسى منك ، فقال الزوج إذا طلقتك ، يقع الطلاق ويجب صف المهر ، ولو لم يقل إذا ، ولكن قال طلقتك ، لا ينعقد النكاح ولا يقع الطلاق . رجل قال لأختيه طلقتك ، فقالت المرأة كت امرأتك طلقتنى ، فهذا الطلاق لا يكون إقرارا بالنكاح ، [فإن ادعت المرأة أولا فقالت إني امرأتك ، قال الزوج طلقتك ، كان هذا إقرارا بالنكاح] حتى يجب النفقة والمهر على الزوج . وفى جامع الجوامع : مرت امرأة برحل فقال إن كان بها جبل فى ، كانت امرأته ، بها

الفتاوى التاتارخانية (كتاب النكاح - ما يكون إقرارا بالنكاح وما لا يكون إقرارا) ج - ٢

ج ١ . م : امرأة قالت للقاضي « فرق بيني وبين هذا ، لا يكون إقرارا بالنكاح .
رجل قال لامرأة « إنى أريد أن أشهد أنى قد تزوجتك فيما مضى لا من حقيقة
فأقرى بذلك أيتها المرأة ، فقالت « نعم ، فأشهد بذلك و صدقته المرأة ثم تصادقا على
ما كانا قالا : فالقول قولهما ولا نكاح بينهما ، وأما الطلاق و العتاق فى المرأة و العبد
و الأمة فلا يصدقان على إبطالهما فى القضاء ، أما فيما بينهم وبين الله تعالى فهو امراته
و العبد و الأمة رقيق للولى . وفى الظهيرية . رجل ادعى على امرأة نكاحا لم يحدث مصلحتها
على مائة على أن تقر له بالنكاح فأقرت له بالنكاح جاز .

وفى الكافى أقر ولى الصغير أو الصغيرة أو وكيل الرجل أو المرأة أو مولى
العبد بالنكاح لا يصدق عد أى حيلة إلا أن يشهد الشهود على النكاح أو يدرك
الصغير أو الصغيرة بصدقه أو يصدق الموكل أو المد ، وعندهما يصدق بلا شهود ، وصورته
أن يدعى عند القاضي رجل على أب الصغيرة أنه زوجها منه و أقر الأب به بين يدي
القاضى فانه لا يقضى بالنكاح ما لم يأت الزوج بينة يشهدون على ما ادعاه و ينصب إنسانا
عن الصغيرة حتى يشكر النكاح فيقيم البينة أو تدرك الصغيرة فتصدقه لحيثئذ يقضى بالنكاح .
و أجمعوا على أن المولى إذا أقر بنكاح أمته بعد ما ادعى رجل نكاحها بلا تصديق و بينة
يجوز . م : و إذا تزوج امرأة فى عقد و امرأتين فى عقد و ثلاثة فى عقد و لا
يعرف الزوج أيتها الأولى ، إلا أنه يعرف أنه جامع امرأة منهم أو طلقها أو ظاهر
منها كان إقرارا منه بأها هى الأولى .

و مما يتصل بهذا الفصل

قال هشام . سألت محمدا عن أختين إحداهما فاطمة و الأخرى خديجة فقال رجل
« قد تزوجت فاطمة بعد خديجة ، فأخبرنى أن أبا يوسف قال . فاطمة امراته ، قال
محمد : و هو كما قال الزوج ، و كذلك لو أن امرأة قالت « تزوجت أبا موسى بعد
ما تزوجت أبا حفص ، و ادعى الرجلان تزويجهما فهى امرأة أبى موسى عند أبى يوسف

ولا تصدق عليه ، و فى الغيائية . قال الصدر الشهيد حسام الدين : و به يفتى ، و قال محمد . تصدق عليه ، فان سألتها القاضى : من تزوجت ؟ فقالت « تزوجت أبا موسى بعد ما تزوجت أبا حمص ، فهى امرأة أبى حمص ، و كذلك إذا قال « بنت عدى من هذا بعد ما بنته منك ، هو مثل التزويج . بشر عن أبى يوسف : امرأة قالت « تزوجت هذا الرجل أس ، ثم قالت « و تزوجت هذا الرجل الآخر منذ سنة ، فهى امرأة صاحب الأس ، فادأ شهد الشهود على إقرارها لهما جميعا فان أسأل الشهود بأيهما بدأت ثم أنهد الحكم عليه ، و لو قالت « تزوجتها جميعا هذا أس و هذا منذ سنة ، كانت امرأة صاحب الأس .

الفصل الرابع

فى الشروط و الخيار فى النكاح

الخيارات التى تمت فى العقود أربعة أنواع . خيار شرط ، و خيار عيب ، و خيار رؤية ، و خيار إجارة - خيار الإجارة يثبت فى النكاح كما يثبت فى سائر العقود ، و فى الخاتبة : و عند الشافى خيار الإجارة لا يتصور لأن عنده عقد الفضولى لا يتوقف فلا يتصور الإجارة . م : و خيار الرؤية لا يثبت فى النكاح ، و فى الخاتبة : لا فى المرأة و لا فى المهر . م : و خيار الشرط كذلك لا يثبت للمرأة فى النكاح و لا يطل به النكاح عددا - و فى الخاتبة : لو قال « تزوجتك على أنى بالخيار ، يجوز النكاح و لا يصح الخيار ، و عند الشافى شرط الخيار يطل النكاح .

م : و خيار العيب - و فى الخاتبة : و هو خيار الفسخ بسبب العيب - لا يثبت للزوج عددا ، و فى الخاتبة : فلا ترد المرأة بعيب عددا ، و قال الشافى : إن المرأة ترد بميوب خمسة : بالجنون ، و الحذام ، و العرس ، و القرن ، و الرقيق ؛ م : و كذلك

(١) الرقيق . انسداد فم العرج ، و المرأة : رقاء .

لا يثبت للمرأة الخيار عند أبي حنيفة و أبي يوسف ، وعند محمد يثبت لها الخيار في العيوب الخمسة إذا كان على صفة لا تطبق المقام معه ، وفي المضمرات : تنظر إن كان العيب كالجنون الحادث و المرض و نحوهما فهو والعنة سواء فيطر حولا ، وإن كان الجنون أصليا أو ، مرض لا يرحى رؤوه فهو و الحب سواء ، و هي بالخيار : إن شئت رضيت بالمقام معه ، وإن شئت رفعت الأمر إلى الحاكم حتى يفرق بينهما .

م . وإذا شرط أحدهما السلامة لصاحبه عى العمى و الشلل و الزمانة فوجد بخلاف ذلك لا يثبت له الخيار ، و كذلك لو شرط أحدهما على صاحبه صفة الجلال أو شرط الزوج عليها صفة البكارة فوجد بخلاف ذلك لا يثبت الخيار - و مسألة اشتراط السكارة تأتي بعد هذا ' .

اس سماعة عن محمد : إذا قال الرجل لغيره « زوجتك أمتى فلانة بكذا إن رضيت » وقبل ذلك العير فالنكاح جائز و الشرط باطل ، ولو قال « بعتك عدى هذا إن رضى فلان » ، و سمي رجلا أحنيا فالبيع جائز و الشرط جائز ' ، قال الحاكم أبو الفضل : تأويله عندي : إذا بين وقت الرضا ما قال « اليوم » أو « غدا » أو ما أشبه ذلك . هشام عن أبي يوسف : إذا قال لامرأة « قد تزوجتك بألف درهم إن رضى فلان اليوم » ، فإن كان فلان حاضرا فقال « قد رضيت » جار النكاح استحسانا ، وإن كان غير حاضر لم يجوز - وفي الحائنة : وإن رضى بعد ذلك ، و في الظهيرية : كما لو قال « بعت ملك هذا العبد بألف إن فعل فلان » ، فإن كان فلان حاضرا في المجلس و كفل جاز استحسانا ، و ليس هذا كقوله « قد تزوجتك و لفلان الرضا » هذا قول قد أوجب شرط الخيار و الأول لم يجب ذلك و حمل الإيجاب مخاطرة ، ولو قال « تزوجتك اليوم على أن لك المشيئة اليوم إلى الليل » فالنكاح جائز و الشرط باطل ، و هو مثل شرط الخيار . و في الصغرى : قال لامرأة « تزوجتك إن شئت » أو قال « إن شاء زيد » فأبطل صاحب المشيئة مشيئته

(١) راجع ص ٦٠٢ (٢) في نسخة المفق حليل الله : باطل .

فى المجلس فالنكاح جائز . وفى فتاوى أبى الليث . رجل تزوج امرأة على أن أباه بالخيار .
صح النكاح ولا خيار ، ولو قال « تزوجتك إن رضيت » لم يصح النكاح . سئل
شيخ الإسلام عن رجل حطب إلى رجل من الصغيرة لابنه الصغير فقال المخطوب إليه
« روحتها من فلان قبل هذا » ولم يصدقه الحاطب فقد قال المخطوب إليه « إن لم أكن
روحتها من فلان فقد زوحتها من ابنك فلان » فقال الآخر « قلت » وذلك بحضرة
الشهود فظهر أنه لم يكن روحها من فلان هل يعقد النكاح بهذه الكلمات ؟ قال . نعم .
وفى الخاتمة : رجل طلب من امرأة نكاحا بمحض من الشهود فقالت المرأة « لى زوج »
فقال الرجل « ليس لك زوج » فقالت المرأة « إن لم يكن لى زوج فقد زوجت نفسى
منك » وقل الروح ولم يكن لها روح قالوا : يحوز هذا النكاح . إذا قال لامته
« تزوجتك على أن أعنتك » أو قالت أمته « تزوجى على أن تعتنى » قبل جارية العتق
ولا يحوز النكاح ، ولو قال لها « تزوجت على عنتك » أعنتك على بضعك . أعنتك
على أن أتزوجك ، قبلت فقد اختلف المشايخ فى هذه المصول ، عامتهم على أنه لا يصح
النكاح ، وكان القاضى الإمام أبو حازم يقول : يصح النكاح فى هذه المصول ،
والصحيح ما ذهب إليه عامة المشايخ . وفى شرح الطحاوى : ومن أعنت أمته على أن
تزوج نفسها فإن هذا يتعلق بقولها ، فإن قبلت عنتك ، ثم إذا عنتت فلا يخلو : إما
أن تزوج بالمولى أو لا تزوج ، فإن تزوجت بالمولى جارية ، فإن سمي لها مهرًا فلها المسمى
وإن لم يسم فلها مهر مثلها عند ابن حنيفة ومحمد ، وقال أبو يوسف : لا مهر لها وعنتها
صداقها ، وإن لم تزوج بالمولى لا تجبر على ذلك إلا أنه يجب عليها أن تسمى فى قيمتها
للمولى ، وقال زفر : لا سعاية عليها ، فإذا وحت السعاية عليها فلها مهر حرة بالاتفاق ،
وفى الكافى : فكذا الحرة إذا قالت لعبد « أعنتك على أن تزوجنى » قبل عتق
العبد ولا يجبر على النكاح ، فإن لم يتزوج يجب عليه السعاية فى قيمته ، وإن تزوجها
لا شيء عليه . رجلان تحت كل واحد منهما أمة صاحبه فقال أحدهما للآخر « طلق أمتى

على أن أطلق أمتك ، أو : على أن أزوجك أمة أخرى ، ففعل وقع الطلاق ولا يحبر صاحبه على التطليق و التزويج ، وإذا لم ينف بالشرط لا شيء عليه . امرأة قالت لعبدها : أعتقتك على أن تتزوجى بألف درهم ، قبل العبد عتق ولا يحبر على التزويج ، فإن تزوجها بألف يقسم الألف على قيمة العبد وعلى قيمة بعضها وهو مهر المثل ، م : إذا تزوجها على أن يعتق أختها قبلت جاز النكاح ولا يعتق الأخ إلا باعتراف مستأف لأن العتق هاهنا موعود ، ولا يحبر الزوج على الإعتراف لأنه لا جبر في المواعيد - بعد هذا المسألة على وجهين : إما أن أعتق الزوج أختها أو لم يعتق ، فإن لم يعتق ينظر . إن كان لم يسم لها مهرها فلها مهر مثلها ، وإن سمي لها مهرها فإن كان المسمى مهر مثلها فلها ذلك وليس لها غيره ، وإن كان المسمى أقل من مهر مثلها فلها تمام مهر مثلها ، وإن أعتق الزوج أختها فإن كان الزوج سمي لها مهرها فلها المسمى وإن كان المسمى دون مهر مثلها ، وإن لم يسم لها مهرها فلها تمام مهر مثلها ، وفي شرح الطحاوى وكذلك لو تزوج امرأة على عتق أمها أو ذى رحم محرم منها . م : ولو تزوجها على أن يعتق عنها أختها قبلت جاز النكاح وصار رقبة الأخ ملكا لها بنفس العقد ، وعتق الأخ عليها بحكم القرابة ، أعتقه الزوج أو لم يعتقه ، ولو تزوجها على عتق أخيها قبلت جاز النكاح وعتق العبد عن المولى ولها مهر مثلها ، وإن كان قد سمي لها مع ذلك ما لا يصلح مهرها فلها المسمى لا غير وإن كان دون مهر مثلها . ولو تزوجها على عتق أخيها عنها قبلت جاز النكاح وعتق العبد عليها ، وليس لها غير الأخ . ولو كان تزوجها على أن يعتق عنها عدا أجنبيا من عبيده لا بعينه لا قرابة بينه وبينها قبلت جاز النكاح ولا يعتق العبد إلا باعتراف الزوج ، ويكون لها مهر مثلها إن لم يسم لها مهرها ، وإن سمي لها ما يصلح مهرها فلها المسمى لا غير وإن كان ذلك دون مهر مثلها . ولو كان تزوجها على أن يعتق عنها عبدا من عبيده بعينه لا قرابة بينه وبينها جاز النكاح وتصير رقبة العبد ملكا لها مهرها وصار الزوج وكيفا عنها بالإعتاق ، فإن أعتقه قبل نهى المرأة

صح إعتاقه ، وإن نهى ثم اعتقه كان باطلا . ولو كان تزوجها على عتق عند مبيته لا قرابة بينه وبينها قبلت جار النكاح وعتق العبد عن المولى حتى كان الولاء له ولها مهر مثلها ، وإن كان قد سعى لها مع ذلك ما يصلح مهرها فلها المسمى لا غير ، ولو كان تزوجها على عتقه عنها جار النكاح وعتق العبد من جهتها حتى كان الولاء لها وهو مهرها ليس لها غيره .

وفي فتاوى الشيخ الإمام أبى الليث : رجل تزوج امرأة على أنها بكر فدخل بها فوجدها غير بكر فعليه المهر ككلا ، ويستوى أن رالت بكارتها بالوطى أو بالوثبة أو بالتعنيس ، وفيها إذا اشترى جارية على أنها بكر فوجدها رائلة العذرة فقال البائع : زالت عذرتها بالوثبة ، قال بعض مشايخنا : إن صدقه المشتري في ذلك لا يكون له حق الرد ، وإن كذبه فقال : لا بل رالت عذرتها بالوطى : فالقول قوله وله حق الرد ، وأكثر المشايخ على أن له حق الرد على كل حال وهو الصحيح .

وفي فتاوى أبى الليث : قال أبو نصر قال اللخى : رجل روج أمته من عبده على أن أمرها يده يكون كذلك ، وقال ابن صلبه صح الكاح ولا يكون الأمر يده ، قال الإمام أبو الليث : لو بدأ العبد قوله : روجى على أن أمرها يديك ، فزوجها لا يكون الأمر يده . وفي الخانية : ويجوز النكاح ، وإن بدأ المولى فقال المولى : زوجتها منك على أن أمرها يدي أطلقها كلها أريد ، فقال العبد : قلت ، صار الأمر يده لوجود التفويض بعد الكاح . ونظير هذا : رجل قال لامرأة : تزوجتك على أنك طالق ، أو : على أن أمرك يديك تطلقين نفسك كلها تريدني ، فقبلت لا يقع الطلاق ولا يصير الأمر يدها ، ولو بدأت قالت : زوجت نفسي منك على أنى طالق ، أو : على أن أمرى يدي أطلق نفسي كلها أريد ، فقال الزوج : قبلت ، جاز الكاح ووقع الطلاق و صار

(١) غنستى البخارية طال مكنتها في بيت أهلها بعد إدراكها ولم تتزوج ، بهى عافسة ، جعلها : عوانس .

الامر يدها ، و تصير هذه المسألة حيلة للطفة ثلاثا إذا جاءت من المحلل أن يسكها
 ينفي أن يبدأ هي و يقول للزوج « زوجت نفسي منك على أن أمرى يدي أطلق نفسي
 كلها أريد ، ثم يقبل الزوج يصير الامر يدها تطلق نفسها كلها أرادت ، و في الحافاة : أو يقول
 المحلل « تزوجتك على أنك طالق بعد ما تزوجتك إلى عشرة أيام ، فتقول المرأة « قبلت ،
 تطلق بعد عشرة أيام ، و في الحجة : و إن بدأت فقالت « زوجت نفسي منك على أنى
 طالق بعد عشرة أيام أو : على أن أمرى يدي بعد عشرة أيام ، صح في الفصلين جميعا
 لأن قول الزوج بعد قولها فكان بعد النكاح ، و في الفتاوى الخانية : عن الحسن
 ابن زياد : إذا تزوج امرأة على أنها طالق إلى عشرة أيام أو على أن يكون الامر يدها
 بعد عشرة أيام أن الكاح جائز و الطلاق باطل و لا تملك أمرها . و في جامع الجوامع :
 عن أبي حنيفة « أتزوجك متعة على أن لا ترقى و لا أرثك ، و لم يعم وقتا جاز و توارثا ،
 م . و لو كان الزوج قال لها « تزوجتك على أنك طالق بعد ما أتزوجك ، أو : « على أن
 أمرك يديك بعد ما أتزوجك تطلقين نفسك كلها تريدن ، فقالت المرأة « قلت ، تطلق
 و يصير الامر يدها . و في الخانية : امرأة طلقها زوجها فأرادت أن يتزوجها الزوج
 فقال الزوج (لا أتزوجك حتى تهينى مالك على من المهر ، فوهبت مهرها على أن يتزوجها
 ثم أبى أن يتزوجها قال أبو القاسم الصمار رحمه الله : الهبة باطلة و في الشرط أو لم يف ،
 و قال خلف رحمه الله : تصح الهبة تزوجها أو لم يتزوجها ، م . و كذلك لو قال العبد لمولاه
 « إذا تزوجتها فأمرها يديك أبدا ، ثم تزوجها يكون الامر بيد المولى و لا يمكنه إخراجها
 أبدا . و في المتن : الحسن بن زياد عن أبي حنيفة : إذا قال لها « أتزوجك على أن
 أمرك يديك بعد ما أتزوجك شهرا ، فالنكاح جائز و أمرها يدها شهرا منذ تزوجها ،
 فان اختارت زوجها في يوم من الشهر لم يعطل خيارها في باقى الشهر ، و روى الحسن بن
 أبى مالك عن أبى يوسف أنه يبطل خيارها في باقى الشهر . و في الخانية : رجل تزوج
 امرأة على أن ينفق عليها في كل شهر مائة دينار قال أبو حنيفة : النكاح جائز و لها نفقة

مثلا بالمعروف . رجل تزوج امرأة على ألف على أن لا ترثه ' ولا يرثها ' جاز النكاح وبتوارثان وليس لها إلا ألف درهم كان مهر مثلها أقل من ذلك أو أكثر . م : تزوج امرأة على أن يأتي بعبيدا الاتق يجوز النكاح و لها مهر مثلها ، هكذا قاله الإمام أبو القاسم ، وعنه أيضا . تزوج امرأة على أنه مدني فإذا هو قروي لا خيار لها . وفي الجامع الأصغر قال الفقيه أبو الليث : زوج أمته رجلا على أن كل ولد تلده هو حر فالكناح جائز والشرط كذلك وكل ولد تلده هو حر . رجل تزوج امرأة ولم يسم لها مهرا على أن تدفع المرأة إلى الزوج هذا الصد يقسم مهر مثلها على قيمة العبد وعلى مهر مثلها ، فأصاب قيمة العبد فالبيع فيه باطل ويصير الباقي مهرا لها . رجل قال لامرأة : أتزوجك على أن تعطيني عبدك هدايا فأجابته بالنكاح فالكناح جائز بمهر المثل ولا شيء له من العبد ، وقولنا : النكاح جائز بمهر المثل ، تفسيره ما قلنا في المسألة المتقدمة : أن مهر مثلها يقسم على مهر مثلها وعلى قيمة العبد فأصاب مهر مثلها يصير مهرا لها .

الفصل الخامس

في تعريف المرأة والزوج في العقد بالتسمية أو الإشارة

وفي السفتاقي : واعلم أن عقد الوكيل عند عينة الموكل إنما يصح إذا عرفه باسمه ونسبه . وفي الحاشية : قال الشيخ محمد بن الفضل : إذا ذكروا في النكاح اسم رجل وكنية أبيه ولم يذكروا اسم أبيه إن كان الرجل حاصرا مشارا إليه جار ، وإن كان غائبا لا يجوز ما لم يذكر اسمه واسم أبيه واسم حده ، قال . والاحتياط أن ينسب إلى المحلة أيضا ، قيل له : وإن كان الغائب معروفا عند الشهود ؟ قال : وإن كان معروفا . م : امرأة وكلت رجلا ليزوجه من نفسه فذهب الوكيل وقال لجماعة : أشهدوا أنني قد تزوجت فلانة ، ولم تعرف الشهود فلانة لا يجوز النكاح ما لم يذكر اسمها واسم

(١-١) ليس في نسخة المتقي حليل الله .

الفتاوى الثائراغانية (كتاب النكاح - تعريف المرأة و الزوج بالتسمية أو الإشارة) ج - ٢

أيها واسم جدما - وفي المضمرات : وهو الصحيح و عليه الفتوى . م : ولو قال الرجل بين يدي الشهود « تزوجت امرأة قد وكلتني بنكاحها ، لا يجوز ، وذكر الخصاص في حيلة مسألة تدل على أن مثل هذا التعريف يكتفى لجواز النكاح - وصورة ما ذكره الخصاص : رجل خطب امرأة إلى نفسها فأجابته إلى ذلك و كرم أن يعلم بذلك أولياؤها فجعلت أمرها في تزويجها إليه أوتفقا على المهر فكره الزوج أن يسميها عند الشهود قال : ينبغي للزوج أن يقول بين يدي الشهود « إني خطبت امرأة إلى نفسها و بذلت لها من الصداق كذا و كذا فرضيت بذلك و جعلت أمرها إلى بأن أتزوجها فأشهدكم أني قد تزوجت المرأة التي جعلت أمرها إلى على صداق كذا و كذا ، فينعقد النكاح بينهما إذا كان كفوا لها - قال شمس الأئمة الحلواني : الخصاص كبير في العلم و هو من جملة من يصح الاقتداء به ، قال : و ذكر في المنتقى أيضا : أن مثل هذا التعريف يكتفى به يتأمل عند الفتوى . هذا إذا كان الشهود لا يعرفون فلانة ، فأما إذا كانوا يعرفونها فذكر الزوج اسمها لا غير جاز النكاح و إن كانت غائبة إذا عرف الشهود أنه أراد بها المرأة التي عرفوها ، لأن المقصود هو التعريف و قد حصل بمجرد ذكر الاسم . و في فتاوى البقالى : إذا لم ينسبها الزوج ولم يعرفها الشهود و سمع فيما بينه و بين الله تعالى ، و في الخلاصة الخاتية : و لو لم ينسبها إلى أيها و جدما لكن أخوها قال « زوجت أختي ، و لم يسمها وله أخت واحدة أو سمها إذا كانت له أختان جاز ، و هذا إذا كانت المرأة غائبة . م : إذا قال « المرأة التي في هذا البيت » جاز إن كانت وحدها .

و إن كانت المرأة حاضرة إلا أنها متتعبة لا يعرفها الشهود فقال الزوج « تزوجت هذه المرأة » و قالت المرأة « تزوجت » جاز ، هو المختار خلافا لما يقوله نصير ، و الاحتياط أن يكشف وجهها أو يذكر أبوها و جدما ، و في الخاتية : أو يذكر اسمها و اسم أيها و جدما ، و في الذخيرة : و كان شمس الأئمة الأوزجندى لا يفتى بالجواز إذا

الفتاوى التاتارخانية (كتاب النكاح - تعريف المرأة والزوج بالتسمية أو الإشارة) ج - ٢

كانت متقبة ، وبه كان يثق الإمام ظهير الدين . وفي السراجية : وإن كانت المرأة معتقة رجل يذكر اسمها واسم معتقها واسم أبي المعتق . م : جارية لها اسم سميت به في صغرهما فلما كبرت سميت باسم آخر تزوج باسمها الآخر إن صارت معروفة بهذا الاسم ، وفي الظهيرية : قال رضى الله تعالى عنه : والأصح عندي أن يجمع بين الاسمين . وفي الخاتبة : امرأة وكلت رجلا بأن يزوجها فزوجها وغلط في اسم أيها لا ينعقد النكاح إذا كانت غائبة .

وفي الحجة : سئل محمد بن الفضل عن رجل « زوجت ابنتي منك ، وليس له بنت غيرها وشهد الشهود جاز النكاح ، وبالتسمية أصح وأولى ، ولا يصح إذا كانت له بنتان فصاعدا ، وإن سمي أحدهما الابن والفت باسمها وقال الآخر « قبلت ، يكنى ويحوز . وفي الظهيرية : ولو قال « زوجت بنتي منك ، وله بنت واحدة وقال الآخر « قبلت لابني ، وله ابن واحد صح لعدم الاشتباه . م : رجل له بنت واحدة اسمها « فاطمة ، قال لرجل « زوجت منك ابنتي عائشة ، ولم تقع الإشارة إلى شخصها - ذكر في فتاوى الفضل أنه لا ينعقد النكاح ، ولو قال « زوجت ابنتي منك ، ولم يزد على هذا وله بنت واحدة جاز . وفي الخاتبة : ولو قال الأب وقت العقد « زوجت منك ابنتي عائشة ، وأشار إلى فاطمة وغلط في اسمها وقال الزوج « قبلت ، جاز النكاح - وفي شرح عتاق الأصل : إذا قال لغيره « منك عبدى - أو قال : عبدا لى ، وليس له إلا عبد واحد هل يجوز البيع يختلف المشايخ فيه ، بعضهم قالوا : يجوز كما لو قال « بعتك عبدا لى في مكان كذا ، وليس له في ذلك المكان إلا عبد واحد وذلك جائز بلا خلاف ، وبعضهم قالوا : لا يجوز وإليه أشار محمد في باب الشهادة على العتق وبه أخذ الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلوانى فيجوز أن تكون مسألة النكاح على الاختلاف بين المشايخ كسألة البيع . وفي الذخيرة : وقعت في زماننا واقعة من هذا الجنس ، وصورتها : مردى رادو دخترست يسكى باشوى و يسكى بے شوى قال

الفتاوى التاتارخانية (كتاب النكاح - تعريف المرأة والزوج بالتسمية أو الإشارة) ج - ٢

أب الابنتين لرجل بالفارسية « من دختر خویش را بتو بزنی دادم ، و نام دختر نمی گفت قد قيل : ینعقد النکاح ' ، وقيل : لا بد من ذکر اسم البنت . م : و فی فتاوی الفضلی : إذا كان للرجل ابنتان کبری اسمها « عائشة » و صغری اسمها « فاطمة » فأراد ان يزوج الکبری فنعقد النکاح باسم فاطمة بأن قال « زوجت منك ابنتی فاطمة » ولم یشر إلى إحداها ولم یقل « ابنتی الکبری » ینعقد النکاح علی فاطمة ، ولو قال « زوجت منك الکبری فاطمة » لم یذكر هذا العصل فی الاصل ، قال الصدر الإمام : یجب أن لا ینعقد النکاح أصلاً لأنه لیس له بنت کبری بهذا الاسم .

إذا أراد أن يزوج أمته من إنسان فقال « زوجت منك أمتی قتلغ » أو قال « بنفسه » جاز إذا لم تکن بهذا الاسم إلا أمة واحدة ، و کذا لو أراد أن يزوج امرأة من عبده فقال « زوجتک من عبدی سنقر » جاز إذا لم یکن له غلام آخر بهذا الاسم . و فی فتاوی الشیخ الإمام أبی الیث : رجل أراد أن يزوج ابنته الصغیرة من ابن صغیر لغيره فقال أب الصغیرة لأب الصغیر « زوجت ابنتی الصغیرة فلانة من ابنک الصغیر فلان » فقال أب الصغیر « قبلت » جاز النکاح للابن وإن لم یقل الأب « قبلت للابن » . و فی هذا الموضع أيضاً : رجل خطب لابنته الصغیر امرأة فلما اجتمعا للعقد قال أبو المرأة لأب الصغیر بالفارسية « دادم ترا این دختر بزنی بهزار درهم » قال أب الابن « پذیرقم » یجوز النکاح للاب و ابن جرى بينهما مقدمات النکاح للابن ، هو المختار - و فی الولوالمجية : دلت هذه المسألة علی أن من قال للآخر من بعد ما جرى بينهما مقدمات البیع « بت هذا المبیع بألف درهم » و قال الآخر « اشتریت » یصح وإن لم یقل « بتت منك » . و كذلك لو قالت المرأة بالفارسية « خویشتن خریدم بنفقۀ عدت و کابین » و قال الزوج بالفارسية « فروختم » یصح وإن لم یقل المرأة « منك » . م : و فی البقالی :

(١) رجل له ابنتان إحداها متزوجة والأخرى غیر متزوجة فقال الأب لرجل « زوجتک ابنتی » و لم یذكر اسم البنت قد قيل : ینعقد النکاح .

إذا خطب الرجل صغيرة لابنه الصغير فقال أبو الصغيرة لاب الصغير « وهبتها لك فقال أبو الصغير « قبلتها لابني ، جاز . وفي مجموع النوازل : سئل شيخ الإسلام عز رجل قال لآخر « روجت ابنتي فلانة من ابنك فلان بكذا ، ولفلان ابنان فقال فلان « قلت لابني ، ولم يقل « فلانا ، لا يجوز النكاح ، ولو قال « قبلت ، ولم يقل « لابني جار لابن المسمى في التزويج .

الفصل السادس في الشهادة في النكاح

وفي الخاتمة : من شرائط النكاح الشهادة عندنا ، وقال مالك : الشرط هو الاعلاء دون الشهادة ، حتى لو تزوجها بحضرة الشهود و شرط السكتان لا يجوز ، ولو تزوجا بغير شهود و شرط الإعلان حار ، وفي جامع الحوامع : قال مالك : ينعقد النكاح بغير شهود ، أما لا يحل ما لم يشهد . وفي الظهيرية : الأصل فيه أن كل من يصلح أو مزوجا لنفسه بنفسه يصلح شاهدا في النكاح ، كالاعمى والمحدود في القدر والاحرم والمغفل والسكران إذا كان يعقل النكاح - وفي الخزانة . ومستور الحال ، وفي الخاتمة والماسقين ، وفي المضمرات : وعد الشافعي لا ينعقد بشهادة غير العدول .

وفي نصاب الذرائع : وشرطه أن يكون كلا شرطيه بحضور شاهدين حريين عاقلين بالغين مسلمين أو حضور رجل وامرأتين . وفي الخاتمة : ولا ينعقد بشهادة امرأتين بغير رجل ، والحنثيين إذا لم يكن معهما رجل ، وفي الكافي : وقال الشافعي لا ينعقد بحضور رجل وامرأتين .

أ : ولا يجوز عقد النكاح بين مسلمين بشهادة الكفار ، والصبيان ، والمجانين والعبيد ، والمكاتبين ، والمذبرين ، والمائمين الذين لا يسمعون كلام المتعاقدين والاصميين ، وفي السراجية : وشهادة الملائكة ، م : وذكر الإمام الاسييجاني أن النكاح ينعقد بشهادة الاصميين - والمسألة في الأصل بناء على أن سماع الشهود كلام المتعاقدين هل هو شرط انعقاد النكاح ؟ قد اختلف المشايخ ، بعضهم قالوا : ليس بشرط وإتم

الشرط حضورهما ، وهذا القائل يقول [بانعقاد النكاح بشهادة الاصحين و بعضهم قالوا : هو شرط ، وهذا القائل يقول] لا ينقد النكاح بشهادة الاصحين ، وذكر القدورى في كتابه أنه لا بد من سماع الشهود كلام المتعاقدين - وسيأتى بعد هذا عن أبى يوسف ما يدل عليه إن شاء الله تعالى .

و أما فهم الشهود كلام المتعاقدين هل هو شرط ؟ فقد ذكر البقالى فى فتاواه ، قيل : الاعتبار بسماع الشهود لفظ النكاح وإن لم يعرفوا تفسيره ، قال : والظاهر خلافه ، وفى البقالى أيضا : عن محمد فمّن تزوج امرأة محضرة المتهدين - وفى الخاتمة : أو تركين - لم يفهما ولا يمكنهما أن يعبرا ما سمعا لم يجوز ، وفى الفتاوى الخلاصة : والاصح أنه ينقد . وفى النوازل عن محمد فى عين هذه المسألة : إن أمكنهما أن يعبرا ما سمعا قالوا : جاز النكاح . وفى المتنق : عن أبى يوسف : رجل تزوج امرأة وسمع أحد الشاهدين كلامهما ولم يسمع الشاهد الآخر ثم أعاد على الذى لم يسمع إن كان المجلس واحدا جاز استحسانا ، وإن كان متفرقا لا يجوز ، وقد روى عن أبى يوسف أنه لا يجوز حتى يسمعا معا . وفى الخاتمة : ولا يصح النكاح ما لم يسمع كل واحد من الماقدين كلام صاحبه وسمع الشاهدان كلامهما معا ، وفى فتاوى أبى الليث : تزوج بمحضر من رجلين أحدهما أصم فسمع السميع ولم يسمع الأصم حتى صاح صاحبه فى أذنه هو أو غيره لا يجوز النكاح حتى يكون السماع معا ، وفى نظم الزندوسى : [إذا سمع أحد الشاهدين كلام المرأة وسمع الشاهد الآخر كلام الزوج ثم أعادا العقد فالذى سمع كلام الزوج فى العقد الأول سمع فى هذا العقد كلام المرأة لا غير والذى سمع كلام المرأة فى العقد الأول سمع كلام الزوج فى هذا العقد لا غير : فإن كان العقدان فى مجلسين متفرقين لا يجوز بالاتفاق ، وإن كانا فى مجلس واحد قال عامة العلماء : لا ينقد ، وقال بعضهم مثل أبى سهل السرخسى : أنه ينقد ، قال الزندوسى : ولا نأخذ بقول أبى سهل .

وفى شرح الطحاوى : ثم النكاح له حكمان . حكم الانعقاد وقد ذكر ، وأما حكم

الإظهار فانما يكون عند التجاحد فلا يقبل في إظهاره إلا ما يقبل في سائر الأحكام .
 م : زوج ابنته في حضرة السكارى - وهم يعرفون أمر النكاح - وفي الخانية : وسمعوا كلام
 العاقدين - م : غير أنهم لا يذكرونه بعد ما سمعوا كما هو عادة السكارى : ينقذ النكاح ،
 وفي الحجة^١ : وإن كانوا لا يعرفون الأرض من السماء والرجال من النساء لا يجوز .

م : تزوج امرأة بشهادة الله ورسوله لا يجوز ، وعن الشيخ الإمام أبي القاسم
 الصفار أنه قال : يكفر من فعل هذا لأنه اعتقد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عالم
 الغيب ، وفي الحجة : ذكر في الملتقط أنه لا يكفر لأن الأشياء تعرض على روح النبي
 صلى الله عليه وسلم ، وأن الرسل يعرفون بعض الغيب قال الله تعالى ﴿ علم الغيب فلا
 يظهر على غيبه أحدها إلا من ارتضى من رسول ﴾^٢ .

م : رجل قال لقوم « أشهدوا أني قد تزوجت هذه المرأة التي في هذا البيت » ،
 فقالت المرأة « قلت ، فسمع الشهود مقالتها ولم يروا شخصها فإن كانت في البيت وحدها
 جاز النكاح ، وإن كانت معها في البيت امرأة أخرى لا يجوز . وكذلك لو وكلت
 المرأة رجلاً فسمع الشهود كلامها ولم يروا شخصها فهو على ما ذكرنا . وفي شهادات
 الفتاوى : رجل زوج ابنته من رجل في بيت وقوم في بيت آخر يسمعون التزويج
 ولم يشهدوا : إن كان من هذا البيت إلى ذلك البيت كوة رأوا الأب منها تقبل شهادتهم ،
 وإن لم يروا الأب لم تقبل شهادتهم . وفي القيمة : سئل على بن أحمد عن نكاح حضرة
 رجلان فخرج أحدهما وأخبر الجماعة أن فلانا تزوج فلانة بادن وليها ثم إذا جحد هذا
 الشاهد هل يجوز للسامعين أن يشهدوا على النكاح والحال هذه ؟ فقال : نعم . م : وفي
 فتاوى أهل سمرقند : بعث رجل قوماً يخطون امرأة فقال الأب « روح ابنتي فلانة من
 فلان ، قبل واحد من القوم تكلموا فيه ، قال بعضهم : لا يجوز وبه أخذ بعض مشايخنا ،
 وفي الخلاصة الخانية : هو المختار ، وفي الخانية : إلا أن يكون الزوج حاضراً لحيث
 (١) وفي خ « الخانية » (٢) آية رقم ٢٦ و ٢٧ من سورة الجن .

يصير القوم شهودا، م: قال بعضهم: يجوز وبه أخذ الصدر الشهيد، وفي الغيابة: وهو الأصح، وفي الولوالجية: وعليه الفتوى.

م: وإذا تزوج الرجل المسلم امرأة مسلمة بحضرة عيدين أو صيدين أو كافرين ومعهما شاهدان مسلمان حران بالغان جاز، فإن أدرك الصبيان أو أعتق العبدان أو أسلم الكافران وشهدا أنه تزوجها ذكر في الأصل مطلقا أنه تقبل شهادتهما. وذكر شيخ الإسلام في شرحه أن المسألة على التفصيل: إن شهدا أنه تزوجها محضرتنا وكان معنا رجلان حران مسلمان جازت شهادتهما، وإن شهدا وقالا «لم يكن معنا خيراء» لا تقبل، وفي جامع الجوامع: قيل. هذا عند محمد، أما عندهما جاز سواء قلاد كان معنا مسلمان، أو لا.

م: وإذا شهد شاهد أنه تزوجها أمس وشهد آخر أنه تزوجها اليوم فشهادتهما باطلة. وفي الحثانية: وإن اختلف الشاهدان في المكان والزمان لا تقبل الشهادة.

م: وينعقد النكاح بشهادة آخرسين إذا كافا سميعين، وإذا وقع التجاحد فلا شهادة لهما، وكذا ينعقد بشهادة الأعمى والمحدود في القذف والمحدود في الزنا، وكذا ينعقد بشهادة ابنه لا منها وبشهادة ابنها لا منه وبشهادة ابنيهما، وفي الخلاصة الحثانية: وشهادة والديهما، وفي الحثانية: وإن تزوج بشهادة ابنه منها في ظاهر الرواية يجوز، وفي المتن: أنه لا يجوز، وإن تزوج بشهادة ابنه من غيرها ثم تجاحدا فنشهد الابن إن جحد الأب والمرأة تدعى جازت شهادة الابن وإذا ادعى الأب والمرأة تجحد لا تقبل شهادة ابنه، وإن كان النكاح بشهادة ابنها من غيره ثم تجاحدا إن ادعت الأم لا تقبل شهادة ابنها وإن جحدت الزوج يدعى جازت شهادة الابن، [وإن كان النكاح بشهادة ابنه منها فأبها جحد لا تقبل شهادة الابن]، وفي الحجة: ولو تزوج بشهادة ابنيهما وبنتيهما يجوز ويثبت حل النكاح. م: وإذا تزوج المسلم الذمية بشهادة الذميين جاز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف، وفي الزاد وقال محمد: لا يجوز وهو قول زفر والشافعي. وفي شرح الطحاوي: ولو وقع التجاحد بين الزوجين - وفي النبايع: بأن ادعى أحدهما النكاح وأنكر

الآخر واختلما في مقدار المسمى أو في جنسه - فشهد رجلان من أهل النمة والمرأة ذمية فإن كانت المرأة مدعية والرجل منكر فانه لا تقبل شهادتهما بالاجماع وإن كان الرجل يدعى والمرأة تنكر فشهادتهما جائزة سواء قالاه كان عند العقد معنا رجلان مسلمان، أو لم يقولوا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف، وقال محمد إذا قالاه كان عند العقد معنا رجلان مسلمان سواء، تقبل - وفي النبايع: في صحة النكاح دون المهر - وإن لم يقولوا ذلك لا تقبل، وفي شرح الطحاوي: هذا إذا كانا كافرين وقت الاداء ولو كانا وقت العقد كافرين وقت الاداء مسلمان فعلى قولهما شهادتهما مقبولة على كل حال وعلى قول محمد إن قالاه كان معنا عند العقد رجلان مسلمان غيرا، تقبل وإن لم يقولوا لا تقبل أيهما كان جاحدا أو مدعيا.

م: المرأة إذا زوجت استأها البالغة بحضرتها برضاها بحضرة رجل وامرأة جاز النكاح وإن كانت الابنة غائبة لا يجوز، وكذا لو كانت الابنة صغيرة وباقي المسألة بحالها لا يجوز النكاح سواء كانت الابنة حاضرة أو غائبة. ومن هذا الجنس ذكر شيخ الإسلام في شرح كتاب الرهن وصورتهما: رجل وكل رجلا أن يزوج له امرأة فزوجه الوكيل بحضرة شاهد واحد فإن كان المؤكل حاضرا يجوز وطريقه أن المؤكل يعتبر مزوجا ويعتبر الوكيل مع الشاهد الآخر شاهدا وإن كان المؤكل غائبا لا يجوز. وأصل هذه المسألة مسألة ذكرها في الجامع الصغير: رجل أمر رجلا أن يزوج بنتا له وهي صغيرة فزوجها والاب حاضر وشاهد آخر جاز شهادة المزوج وإن كان الاب غائبا لم يجوز شهادة المزوج. ومن هذا الجنس امرأة وكلت رجلا أن يزوجها من رجل فزوجها بحضرة امرأتين والمؤكدة حاضرة قال يجوز النكاح ويصير المؤكدة هي المزوجة، قيل: وإن أنكر الزوج أو المرأة المؤكدة هذا العقد هل تقبل شهادة الوكيل والمرأتين على النكاح؟ قال: نعم إذا لم يقل الوكيل أنا زوجتها منه بالوكالة قيل له: وهل يكفي أن يقول هذه امرأة هذا؟ قال: لا بد من اثبات العقد، قال ولو قال: إن الوكيل يشهد ويقول هذه امرأة هذا بعقد صحيح بامرأتين بتزويج من له ولاية التزويج وقبول من له ولاية القبول: لا ينقد

و لكن لا يحفظ في هذا رواية والصواب أن يشهد أن هذه امرأة هذا و يقبل القاضي ذلك ولا حاجة إلى اثبات العقد .

و في الفتاوى الخلاصة : رجل تزوج امرأة بشهادة شاهدين و مات الرجلان الشاهدان و أنكرت المرأة الكاح ليس للزوج أن يخاصمها و عندهما يخاصمها إن حلفت برئت و إن مكنت يقضى بها للدعى ، قال الفقيه أبو الليث : الفتوى على قولها . و في المضمرات : إذا شهد أحدهما أنه تزوجها و شهد الآخر أنه نكحها قتل شهادتهما و قيل لا تقبل لأن النكاح يستعمل في الوطني ، فهذا القائل يقول : لو شهد أنه نكحها لا تقبل و على قول الأول تقبل هو الصحيح . و في الدخيرة : وإذا وكل الرجل رجلا أن يزوج عبده امرأة فزوج الوكيل المد امرأة بشهادة رجل واحد والعبد حاضر لا يجوز ، وإذا زوج المولى عبده البالغ العاقل امرأة والمد حاضر بمحضرة رجل واحد جاز العقد و لو كان المد غائبا لا يجوز . و في الظهيرية : و لو زوج المولى أنثى ثم شهدا بطلاقها إن ادعت الامة لا تقبل إجماعا و إن أنكرت عند أبي يوسف تقبل و عند محمد لا تقبل ، و في الحجة : و لو حلف رجل أن لا يتزوج امرأة إلا سرا فزوج امرأة شهادة رجلين جاز و لا يبحث لأن الكاح لا يثبت بأقل من شاهدين و أما إذا تزوج بشهادة ثلاثة نفر أو أكثر يحنث .

م : و إذا زوج الرجل بنته البالغة و أنكرت الرضا فشهد عليها أبوها لا تقبل و لو شهد عليها بالرضا أخوها قبلت شهادتهما ، و في الحانية : و لو زوج ابنته الكبيرة بشهادة ابنه فجدت الرضا و ادعى الأب لا تقبل شهادة الابنتين على الرضا ، م : وإذا زوج الرجل ابنته بشهادة ابنه ثم جحد الزوج النكاح و ادعاه الأب و المرأة فشهد الابنان بذلك لم تقبل شهادتهما عند أبي يوسف و عند محمد تقبل شهادتهما ، و في الولوالجية : و إن كانت المرأة صغيرة فشهادتهما باطلة ، م : و لو كان الزوج هو المدعى والأب و المرأة يحدان ذلك فشهادة الابنتين مقبولة بلا خلاف ، و الحاصل أن شهادة الإنسان

لأخيه وأخته لها وعليهما مقولة ، وشهادته على أبيه فيما يحدد الأب مقبولة وإن كان للأب فيه منعة بأن شهدا على أبيهما ببيع ما يساوي مائة ألف ، وشهادته فيما يدعيه الأب إن كان للأب فيه منعة مالية لا تقبل ملاحف وإن لم يكن للأب فيه منعة فكذلك عند أن يوسف ، وفي الخاتمة . قيل هو قول أنى حيفة ، م : وعند محمد تقبل ، وفي الخاتمة : وأصل المسألة قال لعبد . إن كليك فلان فأنت حر وشهد أبا فلان أن أباهما كلم العبد فإن كان الأب يحدد جارت شهادتها وإن كان الأب يدعى لا تقبل في قول أنى حيفة لأنه يعتبر الدعوى وعلى قول محمد تقبل لأنه يعتبر منعة الوالد لمع قول شهادة الوالد وشهادة الإنسان فيما نأشره مردودة بالاجماع سواء بأشهره لنفسه أو لغيره هو حرم في ذلك أر لم يكن فلا تجوز شهادة الوكيل بالنكاح .

وفي الخاتمة : نأكحنا بغير شهود ثم قالأ لرحلين سكحنا أو تزوحنا إن قالأ على وجه الإحار لا يصح النكاح وإن قالأ على وجه الإشاء والابتداء يكون سكاحا . وفي الحلاصة العاية . ولو تزوج امرأة بغير شهود ثم أقرأ بالنكاح بين يدي الشهود اختلفوا فيه والأصح أنهما إذا أقرأ بالنكاح وسميا المهر يعقد النكاح بينهما متدا وإلا فلا ، ولو تزوج بغير شهود ثم أأبر الشهود أنا روجان لا يجوز ولا يحل ما لم يحدد النكاح . إذا قال بالعارسية : كواه بأشيد كه ما يكديكر را بخواسته ايم ، لا يكون نكاحا لأن هذا إخبار عن باطل ، ولو قال الرجل على وجه الإشاء : كواه بأشيد كه ما يكديكر را خواستم ، أو قال الرجل : كواه بأشيد كه من اين رن را خواستم ، ورن كفت : من رضا دادم ، يصير هذا عقدا ، ولو سكس رجل و امرأة في منزل و يطهران للناس أنهما روجان لا يكون نكاحا إلا على قول بعض المشايخ ، قال الحجة : لو أن هدين تخاصما و طلقها ثلاثا ثم أرادا أن يحددا سكاحا بالشهود و يزعمان أن النكاح لم يكن صحيحا ، ولا يقع الطلقات الثلاث ، قال في الحار : الأحوط أن لا يتركا أن يتزوجا ما لم تزوج بزواج آخر لأن على قول البعض كان ذلك نكاحا بالهرة ، وكذا

إذا طلقها طلاقاً باتناً بعد نكاح صحيح، ولم يحدد النكاح ووطنها وساكنها في منزل واحد فبعد مدة تنقضي بها العدة طلقها ثنتين ثم أرادا تجديد النكاح بغير تحليل لا يتركان .
و إذا وقع الاختلاف بين الزوج وبين المرأة في أن السكاح بشهود أو بغير شهود فالقول قول من يدعى أنه كان بشهود، والاصل أن الزوجين إذا اختلفا في صحة العقد وفساده كان القول قول من يدعى الصحة، وإن ادعى أحدهما أن السكاح في حالة الصغر [بمباشرة كان القول قوله، وإذا كان القول قول من يدعى السكاح في حالة الصغر] بعد هذا القول لا نكاح بينهما، ولا مهر لها إن لم يكن دخل بها قبل الإدراك وإن كان دخل بها قبل الإدراك فلها الأقل من المسمى ومن مهر المثل، ولا يثبت الرضا بهذا الدخول، وإن كان دخل بها بعد الإدراك فهذا رضا وإجازة للسكاح الذي بينهما في حالة الصغر، وكان القاضي الامام أبو علي النسفي يقول: إذا ادعى أحدهما أن السكاح كان في حالة الصغر بمباشرة فعلى رواية الحسن عن أبي حبيبة يقول له القاضي: هل كان النكاح باذن الولي؟ فإن قال لا، يقول له: هل أجازه الولي؟ فإن قال لا، يقول له: هل أجزته بعد البلوغ؟ فإن قال لا، يقول له: هل من رأيك أن تجيزه؟ إن قال لا، فرق القاضي بينهما، وهذا إذا قال ذلك ولم يوجد بينهما دخول بعد الإدراك، فأما إذا وجد فهو دليل الرضا . وفي الحانية: ولو ادعت المرأة أن أباه زوجها، وهي بالغة لم ترص، وادعى الزوج أن أباه زوجها في الصغر كان القول قول المرأة، وإن أقام البينة فأقامت المرأة البينة أنها كانت ابنة عشرين سنة وقت النكاح وأقام الزوج البينة أنها كانت ابنة ثمان سنين كانت البينة بينة المرأة . م: وإذا وقع الاختلاف بين الزوج ووكيله بالنكاح فقال الوكيل أشهدت على السكاح وقال الزوج لم يشهد، فالقول قول الوكيل ويفرق بينهما، وفي الحانية: وثبتت الحرمة باقرار الموكل بنكاح الوكيل بغير شهود، م: وعليه نصف الصداق إن لم يكن دخل بها، وإن وقع هذا الاختلاف بين المرأة وبين وكيلها فالقول قول الوكيل وهي امرأته لا يفرق بينهما . والله أعلم .

الفصل السابع في أسباب التحريم

فقول أسباب التحريم كثيرة من جملة ذلك النسب، ومسائله معروفة ومن جملة ذلك المصاهرة، قال محمد في الأصل: إذا وطئ الرجل امرأة بنكاح أو ملك أو لجور حرمت عليه أمها وابنتها، وهو محرم لهما.

وفي شرح الطحاوي: اعلم أن جميع ما يتضمنه كتاب النكاح والرضاع بالتحريم على أحد وعشرين نوعاً سبع من جهة [السبب وسع من جهة السبب - وهو الرضاع - وأربع من جهة] المصاهرة واثنا عشر من جهة الجمع وواحد من جهة الكفر. أما السبع التي من جهة السبب فاجمع الله تعالى في آية واحدة فقال تعالى ﴿ حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت ﴾ - فالأم حرام، وهي على ثلاثة أصناف أمك وأم أهلك وأم أمك وإن علت، وفي الحجة: الأم بالرشدة والزينة حرام وكذلك الجدة القربى والبعدي من قبل الأم والآب. والآب حرام، وهي على ثلاثة أصناف ابنتك وابنة ابنتك وإن سفلت، وفي الحجة: وكذلك المخلوق من ماء الرنا حرام عندنا خلافاً للشافعي. والآخت حرام وهي على ثلاثة أصناف أختك لأبيك وأمك وأختك لأبيك وأختك لأمك وكذلك نانهن وإن سفلت. والعمة حرام، وهي على ثلاثة أصناف أخت أهلك لآب وأم، وأخت أهلك لآب وأخت أهلك لأم، وفي الحجة: وأما عمة العمة فإن كانت العمة لأبيك لآب، وأم أو لآب لا يجوز سكاحها لأنها عمة أبيه. وأما إذا كانت عمة العمة لأم فليس بينها وبين أبيه قرابة فهي كسائر الأجنبية. وفي شرح الطحاوي: والحالة حرام، وهي على ثلاثة أصناف: أخت أمك لآب وأم وأخت أمك لآب وأخت أمك لأم، وفي الغاية: وأما خالة الخالة، فإن كانت الخالة من قبل الآب والأم أو من قبل الأم لا يجوز له أن

(١) آية رقم ٢٣ من سورة النساء.

يتزوجها لأنها حالة أمه ونكاح حالة الأم حرام بالإجماع، وأما إذا كانت الخالة من قبل الأب جاز له أن يتزوجها . وفي شرح الطحاوى : وائنة الأخ حرام ، وهي على ثلاثة أصناف : ابنة الأخ لأب وأم وابنة الأخ لأب وابنة الأخ لأم - وائنة الأخت على هذا . وأما السبع من جهة السبب فأمكن التي أرضعتك وأمه وأم أمها وأم أبيها وإن علت ، وكذلك حرام على أولادك وإن سفلوا ، وكذلك بناتها وإن سفلن ، وكذلك عمته وخالتها من الرضاع ، وزوجها الذي يزل منه لبنها ، وبناته وبناتوه الذين ليسوا منها : بمنزلة الإخوة والأخوات من قبل الأم ، وأولادها الذين ليسوا من هذا الزوج : بمنزلة الإخوة والأخوات 'لأب وأم' .

وأما الأربعة التي من جهة المصاهرة فأما المرأة حرام عليه سواء دخل بامرأته أو لم يدخل وسواء كانت من جهة الرضاع أو من جهة النسب ، وكذلك أمهات أبيها وأمها وأمهات أمها وإن علت . وابنة المرأة حرام إذا دخل بالأم - وفي الهداية : سواء كان في حجره أو في غير حجره ، وفي الولوالجية : حتى أن من تزوج امرأة ولم يدخل بها حتى طلقها أو ماتت ثم أراد أن يتزوج بابتها جاز ، وفي الحجية : وإن من بنت بنت امرأته حرمت عليه امرأته ، وفي الخانية . حرمة الصهرية تثبت بالعقد الجائز وبالوطى حلالا كان أو حراما أو عن شبهة أو زنا . وفي شرح الطحاوى . ومنكوحة الأب حرام ، وأما إذا كان العقد فاسدا فأنها لا تحرم بمجرد العقد إلا إذا اتصل به الدخول أو النظر إلى الفرج بالشهوة أو المس بالشهوة وكذلك الوطى بالزنا والمس عن شهوة في الأجنبية - وفي التجريد : وللشامى في المس قولان - ش : وكذلك النظر إلى داخل فرج الأجنبية عن شهوة يوجب حرمة المصاهرة وكذلك الأب إذا وطى امرأة حراما كان أو حلالا فأنها حرام على الابن - وفي الظهيرية : وحيلة الاحداد من قبل الأب والأم وإن علوا حرام ، وكذلك منكوحة (١) كذا في جميع النسخ ، والظاهر : من قبل الأب (٢-٣) كذا في النسخ ، والظاهر : لأم .

الآب من الرضاع؛ وفي تجنبين خواهر زاده: ولا يحرم على ولد الواطى ولا على أليه ولد الموطوءة ولا أمهاتها. ش: وحليلة الاس نسا أو سيبا. و ذكر في الظهيرية: أصلا مضبوطا فقال: وتحرم الموطوءة على أصول الواطى وفروعه ويحرم على الواطى أصولها وفروعها وكذلك النظر إلى داخل الفرج بشهوة و اللس بشهوة.

و أما اللتان من جهة الجمع: إحداهما الجمع بين أكثر من أربع نساء لا يحل، والثانية الجمع بين الاختين في عقد النكاح لا يحل وكذلك الجمع بين كل من كان في علة الاختين. و أما الواحدة التي هي من جهة الكفر فهي لمجوسية فهي لا يجوز للسلم تزوجها وكذلك عبدة الأوثان والمرقة.

وفي التحفة: تحريم النكاح يتنوع إلى تسعة أنواع: بالقراءة، والصهرة، والرضاع، والجمع، وتقديم الأمة على الحرة، وسبب حق الغير، وسبب الشرك، وسبب ملك اليمن، وسبب الطلاقات الثلاث. و كما تثبت حرمة المصاهرة لموطى تثبت باللس والتقيل والطر إلى العرج شهوة سواء كان بنكاح أو ملك أو لجور عندنا إذا كان المحل مشتهة ولا تثبت هذه الحرمة بالنظر إلى سائر الأعضاء وإن كان عن شهوة، وحد الشهوة أن تنتشر آله بالطر إلى العرج، وفي الظهيرية: أو اللس، م: إذا لم يكن منتشرًا قبله، وإن كان منتشرًا فإن كان يرداد قوة وشدة بالنظر أو اللس كان ذلك عن شهوة وإلا فلا، وفي الهداية: هو الصحيح. م: وهذا إذا كان شابا قادرا على الجماع، وإن كان شيخا أو عينا فحد الشهوة أن يتحرك قلبه بالاشتيا. وإن كان متحركا قبل ذلك يزداد الاشتيا فهذا هو حد الشهوة التي حكاه القمى عن أصحابنا وإليه مال الشيخ الإمام المعروف بخواهر زاده والشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسى، وكثير من المشايخ لم يشترطوا الانتشار وجعلوا حد الشهوة أن يميل قلبه إليها ويشتى جماعها، وفي الظهيرية: وهو الأصح، وكان الشيخ الإمام محمد بن المقاتل الرازى لا يعتبر تحريك القلب وإنما يعتبر تحريك الآلة وكان لا يفتى بثبوت الحرمة في الشيخ الكبير والعين الذي ماتت شهوته ولم يتحرك

عضوه بالملامسة، وفي الظهيرية: قال أبو القاسم الصغار إن كان لا يشتهي لعلو سنه بقلبه فان مسها مقدار ما لو كان شابا ينتشر آتته تثبت حرمة المصاهرة، وروى ابن رستم عن محمد أنه إذا لمسها بشهوة فلم ينتشر عضوه بالملامسة أو كان منتشرا فلم يردد انتشاره حتى تركها ثم ازداد انتشاره بعد ذلك لم تثبت به الحرمة وإنما تثبت الحرمة إذا انتشر بالمس وهو بعد ما لامسها أو يزداد انتشاره وهو لامسها . وفي الهداية: ولو مس فأزول فقد قيل يوجب حرمة المصاهرة، والصحيح أنه لا يوجبها .

م: حثا إلى حد المشتهاة حكى عن الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل أنها إذا كانت بنت تسع سنين أو أكثر هي مشتهاة من غير فصل، وإن كانت بنت خمس سنين أو دونه لم تكن مشتهاة، وإن كانت بنت سبع سنين أو ست سنين أو ثمان سنين ينظر إن كانت عبلة ضخمة كانت مشتهاة وما لا فلا - وفي الحاشية: وإن لم تكن ضخمة فالى ثنى عشرة . م: قال الشيخ أبو الليث: المشايخ شكوا في الثمان والسبع والغالب أنها لا تشتهي ما لم تبلغ تسع سنين، قال الصدر الشهيد: وعليه الفتوى، وحكى عن الشيخ أبي بكر أنه كان يقول: ينفى للفقى أن يفتى في السبع والثمان أنها لا تحرم إلا إذا بالغ السائل أنها عبلة ضخمة حسيمة لحيتئذ يفتى بالحرمة، وعن أبي يوسف: إذا كانت الصغيرة بنت خمس وتشتهي مثلها فهي مشتهاة ولا توقيت فيه رواه عن أبي حنيفة، وإذا جامعها ولم يفضها فهي من جامع مثلها وإذا أفضها لم تثبت به الحرمة خلافا لأبي يوسف استحسانا، قال محمد: وإنما يفضى التي توطأ^١ مثلها، وأطلق أبو يوسف في رواية ابن سماعه في ست سبع أو خمس وطءها فيما دون العرج بشهوة وماتت ولا يدري هل كان تشتهي مثلها في حسننها وجمالها لم تحل له الأم . وفي الظهيرية: قال أبو يوسف: وطؤ الصغيرة يوجب حرمة المصاهرة وإن كانت بنت ست سنين^٢ .

م: سئل الشيخ أبو بكر رحمه الله عن قل امرأة ابنه وهي بنت خمس سنين

(١) في نسخة المقي خليل الله: لا توطأ (٢) وفي نسخة المقي خليل الله: وإن كانت بنت ستة .

أوست سنين عن شهوة؟ قال: لا تحرم على ابنه لأنها غير مشتبهة وإن اشتهاها هذا فلا ينظر إلى ذلك، قيل له: فإن كبرت حتى خرجت عن حد الاشتباه والمساءلة محالها؟ قال: تحرم لأن الكبيرة دخلت تحت الحرمة فلا تخرج وإن كبرت، ولا كذلك الصغيرة. وفي المضمرات: ولا يشترط شهوتهما جميعاً بل يكفي اشتباه أحدهما إذا كان الآخر محل الشهوة، واشتباه أحدهما عند المس أيهما كان الذكر أو الأنثى الممس أو الممس، وسئل عن قتل امرأة ثم أراد أن يتزوج أمها؟ فقال: لا يجوز إن كان قلبها بشهوة. وفي النوازل: سئل أبو القاسم عن رجل صاح ربيته وأزول المدى هل يوجب ذلك حرمة؟ قال: إذا كانت الشهوة متحركة عند ملاقة يده يدها حرمت عليه أمها، وإن لم تكن الشهوة متحركة في ذلك الوقت ثم انتهت بعد ذلك لم تحرم عليه أمها. [سئل أبو القاسم عن رجل نام في الفراش فباتت عند رجله جارية بنت سبع سنين أو ثمان فوقع في قلبه شيء فقام إليها وألقى ذكره على فرجها ثم ترك ذلك قبل الإزالة ثم تزوج بأمها ما القول فيه؟ قال: اختلف علماؤنا في هذه قال بعضهم: إذا كان في التمس والجسم ما يحتمل الجماع حرمت عليه أمها، وإن كانت دون ذلك فلا بأس، وقال بعضهم: إن كانت تشتهي مثلها حرمت عليه أمها]. سئل محمد بن سلة عن امرأة أدخلت ذكر صبي في فرجها والعصى ليس من أهل الجماع؟ قال: تثبت به حرمة المصاهرة.

قال أصحابنا. وثبتت الحرمة بالتقيل والمس والنظر إلى الفرج شهوة في جميع النساء الربيبة وغيرها على السواء بخلاف العقد. وفي النخابة: وطئ العصب الذي يجامع مثله بمنزلة وطئ البالغ، وقالوا العصب الذي يجامع مثله: أن يجامع ويشتهي وتستحي النساء من مثله، وفي الظهيرية: ولو أخذت المرأة قضيب صغير لا يقدر على الجماع فأدخلت في فرجها لا تثبت حرمة المصاهرة. وفي الغياثة: رجل جامع امرأة ولا تحرم عليه أمها وابنتها كيف هذا؟ قيل: هو جامع ميتة.

م: ثم المس إنما يوجب حرمة المصاهرة إذا لم يكن بينهما ثوب، أما إذا كان بينهما

ثوب فإن كان ثخيناً صفيقاً لا يجد حرارة المموس - وفي الخانية : أوليه - م . لا تثبت حرمة المصاهرة وإن انتشرت الآلة لذلك ، وإن كان رقيقاً بحيث تصل حرارة المموس إلى يده تثبت حرمة المصاهرة ، وفي المتقى : الحسن بن زياد عن أبي يوسف : إذا لمس الرجل شيئاً من حسد أم امرأته من فوق ثياب عن شهوة فإن كان يجد من جسدها حرمت عليه امرأته ، وكذلك إذا لمس رجلها فوق الخف أو ساق الخف أو أسفل الخف . وفي النوازل : سئل أبو القاسم عن رجل له أم ولد وهي نائمة في فراشها [وكان الرجل غائماً] فجاءه إلى فراشها ووضع يده على صدرها وعليها درع قزير فالتفت وبحتته عن نفسها وحلست بين يديه وهي تمكئ فأزول هذا الرجل هل يوجب ذلك حرمة على أبيه ؟ قال : ينظر إلى القزير الذي عليها إن كان كثيفاً يمنع من تعدى حرارة بدنهما إلى يده لم تحرم بذلك ، وإن كان رقيقاً لا يمنع من ذلك خفت الحرمة على سيدها ، وأما جلوسها بين يديه ووجود الشهوة من بعيد وإزاله من غير مسيس فهو غير معتبر في الحرمة . وفي فتاوى آمو : محبوب قل امرأة بشهوة تثبت حرمة المصاهرة . م : المعلى عن أبي يوسف إذا قبل الرجل المرأة وبينهما ثوب إن كان يجد برد الشايا أو رد الشفة فهو تقبيل والمس . وفي الخانية : والمعاقبة بمنزلة التقبيل ، وفيها في موضع آخر : والمباشرة عن شهوة بمنزلة القبلة ، وفي الحجة : إن أدخل رجل رجله في فراش امرأة أبيه وهي عارية ووضع يده على صدرها ثم قال ما كنت مشتبهياً وقال الأب كذلك : وسع للزوج المقام معها . وفي تهنيس الملتقط : إن من ربيته بشهوة ثم ولدت أمها مه ولدا اختلفوا في إرثه والأصح أنه يرث .

م : ويعتبر في النظر النظر إلى داخل الفرج ، وفي الخانية : وعليه الفتوى .

م : وذلك إنما يكون إذا كانت متكئة ، أما إذا كانت قاعدة مستوية أو قائمة لا تثبت حرمة المصاهرة ، قال شيخ الإسلام : هو الصحيح ، وفي الخانية : وقال بعضهم : هو النظر

(١) صفيقاً : أي كثيفاً .

إلى سنت المائة وهو رواية عن محمد . وفي الخلاصة الحثانية : وهو رواية عن
 أنى يوسف ، وقال بعضهم : هو النظر إلى الشق ، وفيها أيضا : وهو رواية عن محمد ، وقال
 بعضهم : المعتبر النظر في فرج المدور ، وقال بعضهم : إلى موضع الحرة ، والأصح إلى
 موضع الشق عن شهوة . ذكره في الفتاوى الخلاصة . م . و روى ابن إبراهيم عن محمد
 أن النظر إلى موضع الجماع من الدبر في حرمة المصاهرة طهر النظر إلى العرج ثم رجع وقال :
 لا تحرم إلا بالنظر إلى العرج من داخل ، وبعض مشايخنا قالوا . يوجب حرمة المصاهرة
 وبه كان يفتى شمس الأئمة الأوزحدي . وفي تحيس الناصري : اللواط لا يوجب
 حرمة المصاهرة إلى هذا أشار محمد في الريادات والفتوى على هذا . وفي الحجة : ولو مس
 بالوطئ في دبرها لا تثبت حرمة المصاهرة ، وفي القيمة ذكر في الاسرار أن الاتيان في
 در المرأة يوجب الحرمة بالاجماع .

وفي العيون : سئل محمد عن رجل نظر إلى فرج انة امرأته وهي صغيرة ؟ قال . إن كان
 تجامع مثلها فهي تحرم . م . وإذا قلها ثم قال لم يكن عن شهوة أو لمسها أو نظر إلى
 فرجها بشهوة فقد ذكر الصدر الشهيد أن في القلة يفتى بثبوت الحرمة ما لم يقين أنه قل
 معبر شهوة ، وفي اللس و النظر إلى العرج لا يفتى بالحرمة ما لم يقين أنه فعل بشهوة لأن
 الأصل في التقيل الشهوة بخلاف المس والنظر . وفي الظهيرية : وهذا إذا كان المس على
 غير الفرج ، أما إذا كان المس على العرج لا يصدق أيضا . م : وفي بوع العيون بخلاف
 هذا قال . إذا اشترى جارية على أنه بالخيار و قلها أو نظر إلى فرجها ثم قال لم يكن عن
 شهوة وأراد ردها فالقول قوله ، ولو كانت مباشرة وقال لم يكن عن شهوة لم يصدق .
 و من المشايخ من فصل في التقيل بينما إذا كان على الفم وبينما إذا كان على
 الجبهة والرأس ، فقال . إذا كانت القلة على الفم يفتى بالحرمة ولا يصدق أنه كان بغير
 شهوة وإذا كان على الرأس أو على الذق أو على الخد لا يفتى بالحرمة إلا إذا ثبت أنه قبل
 بشهوة و يصدق في أنه لم يكن بشهوة ، وكان الشيخ الإمام طهير الدين يفتى بالحرمة في

القلة على الغم و الدق و الخد و الرأس و إن كان على المقنعة ، و كان يقول : لا يصدق في أنه لم يكن شهوة ، و في القائل . و يصدق إذا أنكر الشهوة يعني في المس إلا أن تقوم الله منتشرا فبعانقها - هذا إشارة إلى أن في المس لا يبقى بالحرمة ما لم يتضمن إليه دليل آخر يدل على الشهوة . و في الظهيرية : و لو ادعت المرأة أن مس ابن الزوج إياها كان شهوة لم تصدق و القول قول ابن الزوج أنه لم يكن بشهوة . و في الخاية : و لو نظر إلى فرج امرأة فأمى لا تثبت حرمة المصاهرة . م . وإذا أخذت المرأة ذكر حنثها في الخصومة و شدته و قالت كانت عن غير شهوة صدقت . و في الحايى : مس شعر رأس المرأة عن شهوة لا يوجب حرمة المصاهرة ، و في الاجناس : أن مس شعر رأس المرأة عن شهوة يوجب حرمة المصاهرة و الرجعة ، و أنكر على السفدى ما ذكره في الاجناس . و في الخلاصة الحاية : هذا إذا مس ما على الرأس ، أما لو مس المسترسل لا تثبت . و لو مس ظهرها شهوة تثبت و كذا أعها و عنقها . و في مجئس الناصرى : إذا اشترى جارية من ميراث أبيه حل له وطؤها حتى يعلم أن أباه قد وطأها و إن كان أبوه قد وطأها ميتا لا يطأها .

٢ : و تقلل الشهادة على الاقرار بالمس شهوة و على الاقرار بالتقيل شهوة ، و هل تقبل على مس المس و التقيل عن شهوة اختلف المشايخ فيه قال بعضهم : لا تقبل و إليه مال الشيخ محمد بن الفضل ، و قال بعضهم : تقبل و إليه مال غير الإسلام على الزدوى و هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في كتاب السكاح من الجامع . ابن سماعة في نوادره عن أنى يوسف رحمه الله : رجل نظر إلى فرج ابنته من غير شهوة فتمنى أن يكون له جارية مثلها فوقعت له شهوة مع وقوع بطنه قال إن كانت الشهوة منه على ابنته حرمت عليه امرأته و إن كانت الشهوة وقعت على ما تمى لم تحرم لأن النظر إلى فرج الابنة حيثئذ لا يكون عن شهوة ، و في الخاية : صغيرة فوعت في المنام فهربت إلى فراش والدها عريانة و انتشر لها أبوها و هى ابنة ثمان سنين ، قال الشيخ محمد بن الفضل : أخشى أن تحرم

والدتها على أيها . وفي الظهيرة : أركب امرأة وأزولها ويدها ثوب ثخين لا تثبت الحرمة ،
 وفيها : وقيل تثبت حرمة المصاهرة بالخلوة وهو قول أبي يوسف ، وقيل لا تثبت وهو
 قول محمد ، وفي واقعات الناطق : إذا قصد أن يقيم امرأته إلى فراشه ليجمعها وهي نائمة
 ومعها ابنتها المشتبهة فوصل يده إلى الفت ففرصها بأصبعه وظل أنها امرأته إن كان
 وصل يده إلى البنت وهو مشتبهى لها حرمت عليه امرأته وإن كان يحبسها امرأته ، وإن
 كان لا شهوة له في وقت ملاستها لا تحرم ، وإن اختلفا فالقول قول الزوج .

وفي الهداية : ومن مسته امرأة شهوة حرمت عليه أمها وبنتها . وقال الشافعي :
 لا تحرم ، وعلى هذا الخلاف [منه امرأة شهوة ونظره إلى فرجها] نظرهما إلى ذكره
 عن شهوة . وفي فتاوى الشيخ أبي الليث رحمه الله : روي جديّة المرأة محرّم لها إن كان قد
 دخل بالحدة سواء كانت الحدة من قل أيها أو من قبل أمها ، وروي بنت الفت محرّم
 للحدة دخل الزوج بها أو لم يدخل : وفي العمود : إذا نظر إلى فرج امرأة من خلف ستر
 أو زجاجة فبين من حلفها فرجها وكان النظر شهوة حرمت عليه أمها وابنتها بخلاف
 ما لو نظر في المرأة عكس الفرج لا المرج . وفي الخلاصة الخافية : إذا كانت قاعدة على
 رأس الماء فنظر إلى فرجها في الماء تثبت حرمة المصاهرة ، وفي مجموع الوارل . لا تثبت .
 ولو احتمل الرجل عن امرأة لا تثبت الحرمة .

م : أقر بحرمة المصاهرة يؤاخذ به ويرق بينهما ، وكذلك إذا أضاف ذلك إلى
 ما قبل النكاح بأن قال لامرأته كست جامعت ابنتك قبل نكاحك يؤاخذ به ويرق
 بينهما ، ولكن لا يصدق في أخذ المهر حتى يجب المسمى دون العقر ، ولكن إن كان قبل
 الدخول بها يجب نصف المسمى وإن كان بعد الدخول يجب كمال المسمى ، والاصرار
 على هذا الاقرار ليس بشرط في القضاء حتى لو أقر بجماع أم امرأته أو مسها ثم رجع
 عن ذلك وقال كذبت فالقاضي لا يصدقه ولكن فيما بينه وبين الله تعالى إن كان كاذبا
 لا تحرم عليه امرأته - هكذا قيل وفيه نظر ، فقد ذكر محمد في كتاب النكاح إذا قال الرجل

لامراته : هذه أمى من الرضاغة أو أحتى من الرضاغة ثم أراد أن يتزوجها بعد ذلك وقال :
أوهمت أو أخطأت - وفى الخلاصة الحثاية : أو نسيت - فله أن يتزوجها استحسانا ، وإن
ثبت على الاول وقال هو كما قلت ثم تزوجها فرق بينهما ولا مهر لها عليه إن لم يدخل بها
استحسانا ولو تزوج امرأة ثم قال هى أحتى ثم قال أوهمت فالنكاح باق ، ولو أقرت
المرأة بذلك وأسكر الزوج ثم كذبت نفسها جاز النكاح .

م : والدوام على المس ليس شرط لثبوت الحرمة حتى قيل إذا مديده إلى المرأة
بشهوة وقعت على أم ابنتها وازدادت شهوته حرمت عليه امرأته وإن نزع من ساعته .
وفى نكاح المتتى فى باب ما يبطل المهر بفعل أحد الزوجين : إذا قبل امرأة أیه
بشهوة أو قبل الأب امرأة انه شهوة وهى مكروهة وأسكره الزوج أن يكون شهوة
فالقول قول الزوج لأنه ينكر بطلا ملكه ، وإن صدق الزوج أنه كان عن شهوة وقعت
الفرقة فيجب المهر على الزوج ويرجع الزوج بذلك على الذى فعل إن يعتمد الفاعل
الفساد وإن لم يعتمد لا يرجع ، وفى الوطنى لا يرجع وإن تعد بالوطنى الفساد لأنه وجب
الحد بالوطنى والمال مع الحد لا يجتمعان . قال : ولو كان جامعها بشبهة وهى مكروهة
وتبين وجه الشبهة بأن قال : زوجها أبوها منه بغير أمرها ، فلا حد عليه ويرجع الأب
عليه بنصف المهر فى قول أبى حنيفة ، وقال أبو يوسف : عليه الحد ولها على الأب نصف
المهر ولا يرجع به على الابن ، وقال أبو يوسف : ولا أحفظه عن أبى حنيفة وينبى فى
قياس قوله أن لا يرجع الأب عليه بذلك من قبل المهر الذى وجب عليه بالدخول بناء
على شبهة السكاح فلا يجب مهر آخر . وفيه أيضا : رجل تزوج بأمة رجل ثم أن الأمة
قبلت ابن زوجها قبل الدخول بها وادعى الزوج أنها قبلته بشهوة [وكذبه المولى فأنها
تبين من زوجها لاقرار الزوج أنها قبلته بشهوة ويلزمه نصف المهر لتكذيب المولى إياه
أنها قبلته بشهوة] ولا يقبل قول الأمة فى ذلك لو قالت قبلته بشهوة .

وفى اليتيمة : سئل القاضى على السغدى عن سكران باشر ابنته وقبلها وقصد أن

بجامعها فقالت الامة : أما ابتك ، فتركها هل تحرم أمها ؟ قال : نعم . م : قيل لرجل : ما فعلت بأم امرأتك ؟ قال : جامعتها ، قال : ثبت حرمة المصاهرة ، قيل إن كان السائل والمستول هارلين ؟ قال : لا يتعوت ولا يصدق أنه كذب . وفي الظهيرة : رجل تزوج امرأة على أنها عذراء فلما أراد وقاعها وحدها قد افترقت فقال لها . من انتضك ؟ فقالت : أوك ، إن صدقها الزوج نانت منه ولا مهر لها ، وإن كذبها فهي امرأته . وفي الخاتمة : ولو جامع الرجل رجلا لا تحرم على العاقل أم المقعول ه وائته .

وفي الحجة فصل في المحارم . وهم : الآاء وإن علوا ، والأبناء وإن سفلوا ، والإخوة وأبناؤهم ، وأبناء الأخوات ، والأعمام ، والأخوال ، والأرواح وإن علوا وأبناؤهم وإن سفلوا ، وروح حدة المرأة محرم لها إن كان دخل بها سواء كانت الجدة من قبل أيها أو أمها ، وروح بنت انتها [وزوج بنت ابها محرم دخل بها أو لم يدخل . والام تحرم بمس نكاح البنت وكذا بمس نكاح بنت البنت . وبالرصاعة ثبت حكم المحرمية كما ثبت حرمة السكاح . والشيخ العاني وغير أولى الإمرة من الرجال والنخث الذي لا يشتهى النساء والملوك الكبير .

م : ومن جملة أسباب التحريم الرضاع ، فالرصاص في إيجاب الحرمة كالنسب والصهرية - اعلم أن لمسائل حرمة الرضاع عقدت كتابا على حدة كما عقد صاحب الهداية وسائر المصنفين ، ودكرته في آخر كتاب النكاح .

{ }

تم بحمد الله تعالى ومنه الجزء الثاني من « الفتاوى التاتارخانية » ، ويتلوه
الجزء الثالث باذن الله سبحانه وأوله « الفصل الثامن في بيان
زوج من الأنكحة وما لا يجوز ، من كتاب النكاح .



فهرس الجزء الثانى من الفتاوى التاتارخانية

رقم الصفحة	العنوان	رقم الصفحة	العنوان
	نوع آخر فى بيان ما يصير المسافر به		الفصل الثانى والعشرون
١٨	مقبا بدون نية الإقامة	١	فى صلاة السفر
٢٤	نوع آخر فى المتفرقات	١	النوع الاول فى معرفة فرض المسافر
	نوع آخر فى بيان اجتماع حكم السفر	١	نوع آخر فى بيان أدنى مدة السفر
٣٢	و الإقامة		نوع آخر فى بيان من ثبت القصر
	المقيم و المسافر إذا أم أحدهما ثم	٣	فى حقه
٣٤	يشكان		نوع آخر فى بيان أن المسافر متى
	الفصل الثالث والعشرون	٤	يقصر الصلاة
٣٩	فى الصلاة على الدابة	٥	نوع آخر فى بيان مدة الإقامة
	الفصل الرابع والعشرون		نوع آخر فى بيان المواضع التى تصح
٤٣	فى الصلاة فى السفينة	٦	فيها نية الإقامة
	الفصل الخامس والعشرون		نوع آخر فى بيان من لا يصير مقببا
٤٦	فى صلاة الجمعة		بنية إقامته و يصير مقببا بنية
	النوع الاول فى بيان فرضية الجمعة	٩	إقامة غيره
			نوع آخر مسائله قريية من مسائل
		١٦	النوع المتقدم

العنوان	رقم الصفحة	العنوان	رقم الصفحة
النوع الثاني في بيان شرائط الجمعة	٤٨	نوع آخر يتعلق تكبيرات العيد	٩٢
الشرط الأول : المصير	•	نوع آخر من هذا الفصل في المتفرقات	٩٦
الشرط الثاني : السلطان	٥٥	الفصل السابع والعشرون	
الشرط الثالث : الوقت	٥٧	في تكبيرات أيام التشريق	١٠١
الشرط الرابع : الجماعة	•	الفصل الثامن والعشرون	
الشرط الخامس : الخطبة	٥٩	في صلاة الخوف	١٠٧
الشرط السادس : الإدو العام	٧٠	نوع آخر من هذا الفصل	١١٣
النوع الآخر في الرحل بصل الظهر		الفصل التاسع والعشرون	
يوم الجمعة ثم يتوجه إلى الجمعة	٧٣	في صلاة الكسوف	١١٦
نوع آخر في الرحل يريد السفر		الصلاة في حسوف القمر	١١٨
يوم الجمعة	٧٥	الفصل الثلاثون	
نوع آخر من هذا الفصل في المتفرقات	٧٦	في الاستسقاء	•
الفصل السادس والعشرون		الفصل الحادى والثلاثون	
في صلاة العيد	٨٤	في صلاة المريض	١٢٠
نوع منها في بيان صفتها	•	الفصل الثانى والثلاثون	
نوع آخر في بيان وقتها	٨٥	في الحائز	١٢٣
نوع آخر في بيان كيفيةها	٨٦	النوع الأول في غسل الميت	•
نوع آخر في بيان شرائطها	٨٨	القسم الأول في غسل الغسل	•
نوع آخر في بيان من يجب عليه		قسم آخر في بيان كيفية الغسل	•
الخروج في العيدين	٩٠		

رقم الصفحة	العنوان	رقم الصفحة	العنوان
	نوع آخر من هذا الفصل فى القدر		قسم آخر فى بيان الاسباب
١٦٦	والدفن	١٣٧	المسقطه لغسل الميت
	نوع آخر من هذا الفصل فى الكافر	١٤٣	قسم آخر يتصل بمسائل الشهيد
١٧٣	يموت وله ولى مسلم	١٤٥	قسم آخر فى تكفين الشهيد
	نوع آخر فى الخطأ الذى يقع	•	نوع آخر يقدم أقساما
١٧٤	فى الباب	•	قسم فى مقدار الكفن
	نوع آخر من هذا الفصل فى المتفرقات	١٤٧	قسم آخر فى كيفية التكمين
١٨٢	فصل فى التعزية والمأتم	١٤٨	قسم آخر مما يتصل به
	الفصل الثالث و الثلاثون		نوع آخر من هذا الفصل فى
١٨٣	فى بيان حكم المسوق واللاحق	١٥٠	حمل الجماره
	الفصل الرابع و الثلاثون		نوع آخر من هذا الفصل فى الصلاة
	فى المصلى يسكنه يوى الشرع فى	١٥٣	على الحماره
	الصلاه التى هو فيها أو فى		القسم الاول فى نفس الصلاة وصفتها
	صلاه أخرى أو يوى بخلاف		القسم الثانى فى كيفية الصلاة
١٩٣	ما يوى قبل ذلك	١٥٤	على الميت
	الفصل الخامس و الثلاثون	١٥٧	وما يتصل بهذا القسم
	فى المتفرقات		القسم الثالث فى بيان من يصل
١٩٦		١٦٠	عليه و من لا يصل عليه
٢٠١	كتاب السجادات		القسم الرابع فى بيان من هو
		١٦٣	أولى بالصلاة على الميت

العنوان	رقم الصفحة	العنوان	رقم الصفحة
كتاب الزكاة		الفصل الخامس	
فيه سعة عشر فصلا	٢١٧	في انقطاع حكم الحول وعدم	
الفصل الأول		انقطاعه	٢٥١
في صدقة السوائم و بيان أحكامها		الفصل السادس	
و المسائل المتعلقة بها	٢١٨	في تعجيل الزكاة	٢٥٢
نوع منها في الإبل	٢١٩	الفصل السابع	
نوع منها في البقر	٢٢١	في أداء الزكاة والية به	•
نوع آخر منها في الغنم	٢٢٢	الفصل الثامن	
نوع منها في الخيل	٢٢٤	في المسائل المتعلقة بمن	
نوع منها في الفصلان و الحلان	٢٢٥	توضع به الزكاة	٢٦٧
الفصل الثانى		الفصل التاسع	
في زكاة المال	٢٣٠	في المسائل المتعلقة بمعطى الزكاة	٢٨٣
الفصل الثالث		الفصل العاشر	
بيان زكاة عروض التجارة والمسائل		في بيان ما يمنع وجوب الزكاة	٢٨٧
المتعلقة بها	٢٢٧	الفصل الحادى عشر	
الفصل الرابع		في الاسباب المستقطعة للزكاة	٢٩٣
تصرف صاحب المال في النصاب		من جملة ذلك هلاك مال الزكاة	•
بعد الحول وقبله	٢٤٦	موت من عليه الزكاة	٢٩٦
		الاسباب	(١)

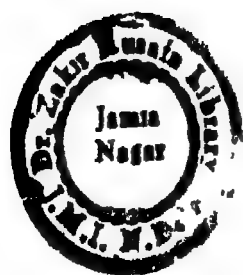
العنوان	رقم الصفحة	العنوان	رقم الصفحة
ومن الاسباب المسقطه : الردة	٢٩٧	الفصل الثاني	
الفصل الثاني عشر		في بيان اعتبار النصاب لوجوب	
في صدقات الشركاء .	•	العشر	٣٢٦
الفصل الثالث عشر		الفصل الثالث	
في زكاة الديون	٢٩٩	فيمن يجب عليه العشر	
الفصل الرابع عشر		وفيمن لا يجب	٣٢٩
في المال الذي يتوى ثم يقدر عليه	٣٠٦	الفصل الرابع	
الفصل الخامس عشر		في معرفة وحوب العشر	
في المسائل التي تتعلق بالعاشر	٣٠٨	عند ظهور الخارج	٣٣٣
الفصل السادس عشر		الفصل الخامس	
في إيجاب الصدقة وما يتصل		في معرفة أرض العشر ومائه	٣٣٤
به من الهدى	٣١٣	بيان معرفة الماء	٣٣٦
الفصل السابع عشر		الفصل السادس	
في المتفرقات	٣١٩	في التصرفات فيما يخرج من	
* * *		الأرض من الطعام وفي	
كتاب العشر		التصرف في العشر	٣٣٧
الفصل الأول		الفصل السابع	
في بيان ما يجب فيه العشر		في المتفرقات	٣٣٩
وما لا يجب	٣٢٣	كتاب المعادن والركاز والكنوز	
		* * *	

العنوان	رقم الصفحة	العنوان	رقم الصفحة
كتاب الصوم	٣٤٥	الفصل الثامن	
الفصل الأول		فى يان الاوقات التى بكرة	
فى يان وقت الصوم وما يتصل به	٣٤٦	مىما الصوم	٣٨٨
الاحكام المتعلقة بآخر الوقت	٣٤٨	الفصل التاسع	
الفصل الثانى		فىما يصير شبهة فى إسقاط الكفارة	٣٩٣
مىما يتعلق برؤية الهلال	٣٤٩	الفصل العاشر	
الفصل الثالث		فى المجنون والمغنى عليه والصبي	
فى النية	٣٥٧	الذى يبلغ والنصرانى يسلم	
الفصل الرابع		و الحائض تطهر ومن بمنام	٣٩٦
فىما يفسد الصوم وما لا يفسد	٣٦٣	الفصل الحادى عشر	
الفصل الخامس		فى النور	٣٩٩
فى وجوب الكفارة فى		الفصل الثانى عشر	
إفساد الصوم	٣٧٣	فى الاعتكاف	٤١٠
الفصل السادس		الفصل الثالث عشر	
مىما يكره للصائم وما لا يكره	٣٧٩	فى صدقة الفطر	٤١٧
الفصل السابع		الفصل الرابع عشر	
فى الاسباب المبيحة للفطر	٣٨١	فى المتفرقات	٤٢٦
		* * *	

العنوان	رقم الصفحة	العنوان	رقم الصفحة
كتاب الحج	٤٢٩	الإفاضة	٤٥٧
الفصل الأول		الجمع بين الصلاتين في المزدلفة	٤٥٨
في بيان شرائط الوحوب		الوقوف بمزدلفة و الذهاب إلى مي	٤٥٩
الفصل الثاني		رمى الجمار	٤٦٠
في بيان ركن الحج و كيمية وجوبه	٤٣٧	الكلام في الرمي في مواضع	
الفصل الثالث		الرمي و الذبح و الحلق	٤٦٤
في تعليم أعمال المح	٤٣٨	طواف الزيارة	٤٦٥
النية	٤٣٩	الرمي بعد طواف الزيارة	٤٦٦
أنواع الإحرام	٤٤٠	طواف الوداع	٤٦٩
التلبية	٤٤٢	أحكام المرأة و أحكام المسكى	٤٧١
دخول مكة و المسجد الحرام	٤٤٤	زيارة مدينة المصطفى صلى الله عليه وسلم	٤٧٢
الطواف	٤٤٥	الفصل الرابع	
الصلاة بمقام إبراهيم	٤٤٨	في بيان مواقيت الإحرام و ما يلزم	
السمى	٤٤٩	لمجاوزتها بغير إحرام	٤٧٣
الخروج إلى مي و عرفة	٤٥١	الفصل الخامس	
الجمع بين الصلاتين برفة	٤٥٢	فيما يحرم على المحرم بسبب	
الوقوف برفة	٤٥٤	إحرامه و ما لا يحرم	٤٧٧
الدعاء برفات	٤٥٥	نوع منه في الصيود	
		حكم المجراحة	٤٨٥

العنوان	رقم الصفحة	العنوان	رقم الصفحة
نوع آخر	٤٨٩	الفصل الثامن	
نوع مه . المحرم يضطر إلى		في بيان وقت الحج والعمرة	٥٢٤
ميتة وصيد	٤٩١	الفصل التاسع في القارن	٥٢٦
نوع آخر في المحرم شارك غيره		الفصل العاشر في المتمتع	٥٢٩
في قتل الصيد	د	الفصل الحادي عشر	
نوع منه في لبس المخيط	٤٩٢	في الإحصار	٥٣٥
نوع مه في الجماع	٤٩٥	تفسير الهدى	٥٣٦
نوع منه في حلق الشعر وقلم الأظافر	٤٩٩	مسائل الإحصار	٥٣٧
نوع منه في الدهن والتطيب		الفصل الثاني عشر	
والختضب	٥٠٣	في معرفة فائت الحج	
الفصل السادس		وبيان أحكامه	٥٣٩
في صيد الحرم وشجره وحشيشه		الفصل الثالث عشر	
وحكم أهل مكة	٥٠٨	في الجمع بين الإحرامين	٥٤١
حكم الشجر	٥١٢	الفصل الرابع عشر	
حكم حشيش الحرم	٥١٣	في الحلق والقصر	٥٤٣
حكم أهل مكة	د	الفصل الخامس عشر	
الفصل السابع		في الطواف والسعي	٥١٤
طواف العمرة	٥٢١	طواف الصدر و متفرقات الطواف	٥٢٢
طواف الصدر و متفرقات الطواف		في الرجل يمج عن الغير	٥٤٤
		الفصل (٢)	

العنوان	رقم الصفحة	العنوان	رقم الصفحة
الفصل السادس عشر		و إذا فى النكاح وما يكون	
فى الوصية بالحج	٥٥٢	ردا و إبطالا	٥٩١
الفصل السابع عشر		الفصل الثالث	
فى إحرام المرأة و المالك	٥٦٤	فما يكون إقرارا مالنكاح	
الفصل الثامن عشر		و ما لا يكون إقرارا به	٥٩٥
فى التزام الحج و التزام الهدى		الفصل الرابع	
و الدنة و ما يتصل بذلك	٥٦٦	فى الشروط و الخيار فى النكاح	٥٩٨
الفصل التاسع عشر		الفصل الخامس	
فى الخطأ فى الوقوف بعرفة		فى تعريف المرأة و الزوج فى	
و الشهادة به	٥٧٢	العقد بالتسمية أو الإشارة	٦٠٤
الفصل العشرون		الفصل السادس	
فى المتفرقات	٥٧٥	فى الشهادة فى النكاح	٦٠٨
* * *		الفصل السابع	
كتاب النكاح		فى أسباب التحريم	٦١٦
الفصل الأول		أسباب التحريم على تسعة أنواع	٦١٨
فى الالفاظ التى يعقد بها النكاح		حد المشتهاة	٦١٩
و التى لا يعقد بها	٥٧٩	بيان أسباب التحريم	٦٢٠
الفصل الثانى		(تم الفهرس)	
فى الالفاظ التى تكون إجازة		* * *	



بيان الخطأ من الصواب

الواقع في الجزء الثاني من المتاوى التاتارخانية

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٠	٨	يصير	تصير
٤٢	٧	محمد لا	محمد
٥٣	٢٠	أعذروا	عذروا
٥	٢١	حرج	خراج
٦٩	١٩	فل	صل
٧١	١٠	الجرة	الجمعة
٧٨	١	يمية	يميه
٨٢	١	خليفة	خليفت
١٠٠	١١	إد	إذا
١٠١	٥	حدث	أحدث
١١٣	٢	حلال	خلال
١٢١	٨	الماض	المرض
١٢٤	١٦	محمل	يمحمل
١٦١	١٢	نسه	نسه
١٦٥	٢٠	لا يوجب	لا يوجب
١٨٣	٣	ثلاثة	ثلاثة
١٨٩	١٠	امالام فائنة	الإمام فائنة
٢١٧	٦	حال عليها الحول	حال عليه الحول

٢١٧	٨	بدا	بدا
د	١٦	في غيرها	في غيرها
٢١٨	١٢	أقسام	أقسام
د	١٧	يجمعها	يجمعها
٢٢٠	٢٢	مائة	مائة
٢٢٢	٧	مسنة مسنة	مسنة
٢٢٣	٢	القضنة	القضنة
٢٣٣	٣	يضم	يضم
٢٤٠	٢١	أثر	أثر
٢٥٣	٢٠	لم يرك	لم يرك
٢٥٦	٧	ما على	أما على
٢٥٨	٩	العاء	العاشر
٢٧٣	١٣	القبص	القبض
د	١٦	رادة	راده
٣٠١	٤	قبض	القبض
٣٠٧	٢٢	إلا فلا	وإلا فلا
٣٢٤	١٧	لا يدخر	لا تدخر
٣٢٥	٦	تبقى	يبقى
٣٣٢	٢٢	تبلغ	تبلغ
٣٣٤	٥	أرض لشر	أرض الشر
٣٣٥	٦	العبره	العبرة
٣٥٣	١٧	مسك	امسك

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢٥٥	٤	الليلة الماضية	ليلة الماضية
•	٨	لرؤيه	لرؤية
٤٨٤	٤	الطعام	الطعام
٤٨٨	٢٢	ردم	ودم
٥٠٣	٣	أطفاريد	أطفاريد
٥٠٧	٩	مالة	٢٢
٥٣٦	٩	في الج	في الحج
٥٤٠	٢١	في الط	في الطواف
٥٧٤	٢٠	كتر	كتر
٥٨٥	١٤	التكاح	النكاح
٥٩٦	٣	طلقى	طلقى
٦٠٥	٥	أوتفقا	واتفقا
٦٠٥	٢١	أبرها	أباها
٦٠٧	٢٠	لم يقل المرأة	لم تقل المرأة



AL-FATĀWĀ AL-TĀTĀR KHĀNIYA

By

'ALLAMA 'ALIM IBN-I-'ALA
ANSARI INDARPATI
(d 786 A H / 1384 A D)

VOL. SECOND

A CRITICAL EDITION

By

QAZI SAJJAD HUSAIN

PRINCIPAL, MADRESA I 'ALIYA
Fatehpuri, Delhi

Published

Under the auspices of the Ministry of Education

Government of India

Printed at

THE DA IRATU L MA ARIFI L OSMANIA
(OSMANIA ORIENTAL PUBLICATIONS BUREAU)
OSMANIA UNIVERSITY HYDERABAD - 500 007
INDIA

1404 A H / 1984 A D

